







( جاسیه تصورات لغتی زاده )

نشری ناسری

شرکت صحافیه عثمانیه مدیری الحاج احمد خلوصی —  
 نشر لترك بدايت سسكلمدبروكتب و رسائل عربيه و تركيه غایت صحیح  
 و اهورن و آله نشر اولدوغی کبی له الحمد اشوبيك او چیوزیدی سندسی دخی  
 تصورات لغتی زاده بکه نام کتابك تصحیحینه اهتمام ایله طبعده  
 موقوف اولوب یولکدیور یوسى حکاکار ارقدن قاعده (۱۶) نومرولى  
 اوب شعبه لرندن برنجی شعبه سی حکاکارده (۳) و ایکنجی  
 محافل چار شو سنده (۸۰) نومرولى دکانده و او چنجی شعبه سی  
 کاعده حیلار ایتمده تکرارلی زاده حافظ احمد طلعت افدبک (۱۶)  
 نومرولى دکانده و در دنجی شعبه سی قونیده صوفی راده محمد رضا  
 اهدبک دکانده و بشنجی شعبه سی طریزو نده ساهی بارارنده کاش صحاف  
 موسی اهدان دکانده و یارطینده احسانیه جاده سنده قره فاش زاده  
 ابراهیم رحبر افدبک دکانده مرک و مسارفات نقلیه سی ضم ایله استانبول  
 ویاتده صانلقده در و سلا مکه دخی استانبول چار سوسده مصطفی  
 صدق افدیباک دکانده صانلقده در

معارف نظارت جلیله سنک رخصتیه طبع اولمشدر —

( شرکت صحافیه عثمانیه ) مطبعه سنده صحیح زینحدلی « احمد جدی »  
 افدیباک تصحیحیه طبع اولمشدر . فی ۱۶ ذی القعدة سنه ۱۳۰۷

در سعادت

( شرکت صحافیه عثمانیه ) مطبعه سی — یازد جامع سریفی کتبخانه سی  
 تختنده ( نومرو ۸۷ )

۱۳۰۷



(حاشية تصورات لفتي زاده)

بسم الله الرحمن الرحيم

( قوله ورتبه على مقدمة وثلث مقال وجامعة الخ ) الوا  
ابتدائية الاول على ما نقل ان المص قال فانسار الى من سه  
الى آخر او صافد بتحرير كتاب كذا وكذا سم قال فبادرت الى  
وسميته بالرسالة الشمسية في القواعد المطفية فضمير رتبه راجع الى الاول  
او الرسالة المذكورة اعتبار المسمى والساني بان يحمل على ووعده في الحال  
وصمير رتبه راجع الى الكتاب المذكور كناية بدلالة المقام الترتيب بمعنى جعل  
كل شيء في موضعه اللايق بحيث يكون اللاحق موقوفا على السابق في الجملة  
سواء كان باعتبار الوجود الذهني او باعتبار الوجود الخارجي وعلى متعلق  
برتبه اما يتضمن معنى الاشتمال او بتقدير ذلك المعنى او يكون الترتيب بمعنى  
جعل الاشياء المتعددة بحيث يطلق عليها اسم الواحد و تكون لبعضها  
نسبة الى بعض بالقدم والتأخر والمالات والامتداد عبارة عن ابواب المطلق  
واعلم ان الغرض من المطلق معرفة صحة الفكر وفساده والفكر هو ترتيب  
امور معلومة للتأدي الى مجهول نظري اما لتحصيل الجبهولات التصورية  
او التصديقية فيلزم ان يكون للمطلق طرفان تصورات وتصديقات واكل  
منهما مباد ومقاصد فبادي التصورات الكليات الخمس ومقاصدها التعريفات  
ومبادي التصديقات القضايا واحكامها ومقاصدها القياس فكان ابوابه  
اربعة هم القياس مقسم الى خمسة اقسام بسمونها الصواعات الخمس و  
الضبط انه ان تركب من اليقينيات يسمى برهانا ومن الظنيات يسمى خطابة  
ومن المسلمات يسمى جدلا ومن المخيلات يسمى سعرا ومن السببية باليقينيات



او الفانيات يسمى مغسالة فالصناعات الخمس مع الانقسام الاربعه ابواب  
المنطق وبعض المتساخرين عد مباحث الانقسام جزء فصارت عشرة  
والصناعات ادرج تلك الابواب في المقالات الثلاث وانها اولى بها لمبحث الالفاظ  
والكليات والتعريفات وثانيها لمبحث القضايا واحكامها وثالثها للقياس  
واواحقه وانها اتمه لبيان الصناعات الخمس ووجه الضبط سيجي من الشرح  
وصدر كتابه بالمقدمة التي تسوق لبيان ماهية المنطق والحاجة اليه وموضوعه  
كما هو حقه اشارة الى جهة واحدة العلم وهذا الدرج يكون مرتبا باعتبار  
الاولى ب اذ المقدمة خارجة عن المقاصد ومما يتوقف عليه الشروع  
رة والمقالة السانية موقوفة على الاولى لتوقف التصديق  
الطرفين وتوقف الدالة للثانية فذ وتوقف الحاشية للدالة لان  
الصناعات الخمس والاقسام تتوقف على المقسم فان قيل  
بين المدلولات لا بين الدوال والمقالات وغيرها عبارات  
لا يلزم من توقف المدلولات توقف الدوال قلت الدوال تعتبر  
ب الدلالة على المدلولات المخصوصة وبهذا الحيلة يعد من اجزاء  
الكتاب ويلاحظ الترتيب بين الاجزاء ( قوله هكذا وجدنا عبارة الخ )  
ان كلمة كذا قد يكون للكناية عن العدد او غيره فجعل المجموع كلمة واحدة  
لانها في الاصل دامن الاسماء الاشارة دخل عليها كاف التنبيه ثم استعمل  
في الكناية فحى التسييد والاسارة فصار كلمة واحدة بمعنى كم وقد يكون  
مستعملا على اصلها بان يكون الكاف للتنبيه ودا للاشارة وههنا المراد  
المعنى الثاني اذ المعنى الاول لا يناسب المقام مع ان هاء التنبيه يختص بالمعنى  
الاني لان هاء التنبيه انما يلحق من جملة المردات اسماء الاشارة لان تعريف  
اسماء الاشارة في اصل الوضع بما يقتزن اليها من اشارة المتكلم الحسية فجى  
في اولها بحروف ينبيه به المتكلم المخاطب حتى يلتفت اليه وينظر الى اى  
شئ يشير من الاشياء الحاضرة فلا جرم لم يوت بها الا فيما يمكن مشاهدته  
واصناره من الحاضر فلذا لا يدخل على كذا الكسائية الوجدان بمعنى  
الاصانة يتعدى الى مفعول واحد لا بمعنى العلم اذ لا معنى له هنا وهكذا مفعول به  
غير صريح لو وجدت احوال عن العبارة وفي هذا اشارة الى احتمال ان لا يكون  
عبارة المص هكذا بل بحذف النون اذ الوجدان في البعض لا يقتضى الجزم  
قيل اذا حل على المعنى الثاني المشبه والمشب به شئ والتشبيه يقتضى المغايرة



فكيف يصح التشبيه اجيب بان المنقول المذكور وان كان عين ما وقع في كثير  
من نسخ المص بالنوع الا انه مغايره بالشخص وهذا القدر كاف في التشبيه  
ورد هذا الجواب بان المغايرة المعتبرة في التشبيه هي المغايرة العرفية المصححة  
لان يقال ان هذا غير ذلك ولا شك انه بمجرد ان يتلفظ الشخصان بعبارة واحدة  
لا يكون تلك العبارة اثنين متغايرين تغايرا عرفيا معتبرا في التشبيه هذا وانا اقول  
ان العبارة سواء كانت عبارة عن الالفاظ او القوش من مقولة الكين والكين  
وان كان كالشخص الواحد بالنظر الى ذاته لكن الاغراض يتشخص بمعالها  
ويتعدد ويتغاير بتغاير الالفاظ والمحل بحيث يصح ان يقال ان  
فصح التشبيه وقبل في زيادة لفظ عبارة المتن اشارة الى ان ضمير  
الش لانه على تقدير رجوعه الى المص يكفي ان يقال هكذا وجدنا في نسخ  
اتمى وفيه بحث لان مادة الوجدان يقتضى المفعول وان لم  
على ان التشبيه يقتضى المشبه فلا فرق بين التعبيرين لكن سر  
الشريف رحمه الله دفع السؤال على الش بانه لم يزد الش بل  
هكذا في كثير من النسخ وتبعه الش فاختار دون الاتباع الى عبارة تراثف  
لفظ ثلث ( قوله والصواب ان لفظ ثلث ههنا ) اي مقام تعداد اجزاء الكتاب  
يحتمل ان يكون هذا اعتراضا على المص او على الش لان لفظ الثلث في الاجمال  
والتفصيل يستغنى ذكر احدهما من الآخر فيلزم التكرار والصواب ادفع  
التكرار الحكم في احد هذين الموضعين بالزيادة والش رحمه الله اوجى  
كلامه بالزيادة في الثانية حيث قال واما المقالات فاوليها كذا وكذا بترك  
لفظ الثلث ولان لفظ الثلث في الاول يفيد معنى كمية المقالة اذ هذا المعنى  
مجهول اولا فيفيد واما في الثاني فلا يفيد شيئا فينشأ التكرار منه فيحكم بالزيادة  
هنالك فح ان حل كلام المحقق المحشى على الاعتراض على المص يكون  
الحكم بالزيادة في احد الموضعين بطريق الالتزام حيث حكم بها في الموضع  
المخصوص واذا حل على الاعتراض على الش بان الحكم بها في الاول  
صواب وفي الثاني خطأ يكون معنى منظوقا وارد على الشارح وهو انه  
واستشهد على دعواه بدلالة كلام المص في التفصيل ( قوله وقعت سهوا  
من قلم الناسخ الخ ) هذا مبالغة في الاعتراض حيث اسند صدور هذا الى قلم  
الناسخ دون الناسخ وهو ليس من ذوى الشعور اشارة الى انه لا يليق هذا  
ان يصدر من ذوى شعور فضلا عن ذوى العقول قبل في لفظ الناسخ



رمز الى ان هذه الزيادة نسخ بعبارة المتن هذا بناء على معنى البعيد للناسخ  
 والا فالمراد ههنا بمعنى الكاتب ( قوله يدل على ذلك فيما بعد واما المقالات  
 قلت اه ) وجه الدلالة ان مقتضى كلمة اما التفصيل فلا بد ان يترك في الاول  
 لتصغير جملة اسم بفصل بقوله ( واما المقالات الخ ) او ان قوله واما المقالات قلت  
 خبر وان لم يترك ان يكون له فائدة الخبر او لازم فائدة الخبر فان لم يحكم في الاول  
 بالزيادة لا يحصل في هذا الخبر فائدة ولا لازم فائدة وقيل لان اما موضوعه  
 التأكيد وتزوم ما بعد الفاء لما قبله باقامة المزوم العقدي مقام المزوم  
 الشرط المحذوف وكل من ذلك يقتضي كمال عناية المتكلم بالحكم  
 بدون عبارات تلنا وعدم العلم به سابقا فيكون الثالث المذكورة سابقا زائدا فاندفع  
 تكرار حصل بالثاني فالحكم بزيادته اولى على ما وهم لان منشأ الحكم  
 تكرار بل اقتضاء عدم علم المخاطب بثلاثية المقالات هذا كلامه  
 لان منشأ الحكم التكرار وعدم علم المخاطب معاذ لو لم يكن  
 بان الاول عن الثاني فتحقق عدم علم المخاطب مع انه لا يوجب  
 حكم بالزيادة في الاول وما ذكره الناظرون ما في توجيه الدلالة بكون لفظ  
 ثلث في الاول فضلة وفي الثاني عمدة واتفاق النسخ في الثاني دون الاول  
 وكون السهو في لفظ ثلث فقط وفي الثاني فيه وفي اتصال الفاء به فانما يفيد  
 اولوية الحكم دون مساوية فان قيل لما وجب الحكم بزيادة احدهما ونبت  
 ان الاول بهذا الحكم اولى ببت المدعى لان الذهاب من الفاضل الراجح  
 الى المفضول المرجوح من غير فائدة لا يخفى خطأه قلت فرق بين الحكم  
 بان لفظ ثلث ههنا زائدة وبين ان لفظ ثلث ههنا زيادة لان في الاول  
 يمكن الحكم بخلافه على طريق المرجوحية واما في الثاني فلان الراجح  
 في نفس الامر ممتنع بخلافه مثلا كفتي المعيار اذا كان احدهما راجحا فيضع  
 والاخر مرجوحا فيرتفع بالخسرة مع وجود رجحان ممتنع وضع المرجوح  
 ورفع الراجح وفيما نحن فيه الصواب الحكم بان لفظ ثلث ههنا زائدة والخطأ  
 الحكم بخلافه فالووية الحكم لا يوجب الخطأ في خلافه وما قيل ان الامادة  
 لبعده العهد فينافي لعدم علم المخاطب اللازم في اما التفصيلية كما تقرر وما قيل  
 ان المق الحكم بثلاثية المقالات المقيدة بحكم اوليها في المفردات قد فوج  
 لان الثلاثة لكونها معلومة بما سبق لا تصح ان تكون مقصودة ولوقيد بالف  
 قديم مع ان ترك العطف في مقاله الثانية والثالثة بأبي عن ذلك كذا قيل



( قال الشارح الرسالة مرتبة على مقدمة اه ) هذه القضية من القضايا  
المشتملة للتركيب الذي اسند فيه الفعل المتعدى الى فاعل ومفعول لان دل  
هذا التركيب يشتمل على قضية باعتبار كل من الجهة مثلا جهة السدور  
وجهة الوقوع عليه وجهة الوقوع فيه وجهة الوقوع لاجاه وغير ذلك كقولنا  
ضرب زيد عمرا يوم الجمعة للتأديب فان هذا التركيب يشتمل على قضية زيد  
ضارب وعمرو مضروب ويوم الجمعة مضروب فيه وغير ذلك والغرض قد يتعلق  
في مثل هذا الى قضية من تلك القضايا ويسوق لها البيان والاباء .

وما نحن في مشتمل على قضيتين المص مرتب والرسالة مرتبة على م  
مقالات وخاتمة والغرض يتعلق الى القضية الثانية لان الغرض بيان  
اجزاء الرسالة الواقعة وبيان وجه الضبط وترتيب الاحراء الى  
و ان استلزم هذا البيان وجه جعل المص على هذا الاسلوب  
المقصود بالذات بقوله الرسالة مرتبة على مقدمة الخ ليسوق به  
ووجه الضبط ويكون اشارة الى مرجع ضمير رتبته وهو الرسالة السـ

باعتبار المسمى اذ الترتيب يتعلق بالمسمى دون الاسم واللفظ فيدفع به  
ما قاله العصام من انه لا فائدة فيه لا يقال المقصود بيان مرجع الضمير لان  
الضمير ليس راجعا الى الرسالة التسمية وان تقرر في موضعه ان الضمير  
اذا دار بين القريب والبعيد تعين القريب دل الى الكتاب ايون الضمائر  
المسرودة على منوال واحد ولكون المراد بالرسالة التسمية لفظها  
ففي رجوع ضمير رتبته اليه تكاف لا لان الضمير الراجع الى المؤثر به  
تأنيده وان كان مؤثرا لفظيا لانه وان اشتهر كذلك لكنه خمس منه مؤثرا  
لفظي لا يفيد معنى بدون علامة التأنيب كالرحمة والبركة والتركه انتهى  
واجيب عنه بان ما قالوا من ان الضمائر كلها راجعة الى الكتاب فمشاؤه  
قلة التدبر في المتن فانه قال اشار الى من سعد بلطف الحق بتحرير كتاب  
في المنطق جامع لقواعده فبادرت الى مقتضى اشارته وسرعت في رتبته  
وكتابه ملتزما ان لا اخل بتي يعتد به مع زيادات شريفة الى ان قال  
وسميته بالرسالة التسمية في القواعد المنطقية ورتبته فان الضمير في تاتيه  
وكتابه راجع الى مقتضى اشارته لانه اقرب وفي سميته الى المنسوع فيه  
فانه المسمى لا المشار اليه لانه مفهوم كلي وليس فيه زيادات وفي رتبته  
الى المسمى بالرسالة التسمية وهذا التقرير يظهر ان الخطبة ابتدائية



وليسست بالحاقية وان التسمية وقعت لما في الذهن بعد الشروع في كتابته  
 فيندفع ما قيل من انه لا بد في تعلق الترتيب بالكتبات من اعتبار تجوز لان  
 حقيقة الترتيب ان يكون الكتاب كتابا قبل الترتيب مع انه كتاب بهذا الترتيب  
 فالتركيب من قبيل قبل قبلا ( قال الشارح اما المقدمة ففي ماهية المنطق )  
 الخ هذا تفصيل على سبيل طي بعض القيد في المتن لعدم مدخله في التفصيل  
 وفي سوق الدليل على الضبط \* اعلم ان كلمة في موضوعه للظرفية فلا بد  
 خولها ظرف زمان او ظرف مكان ان حلت على حقيقتها  
 المجاز لا بد ان يكون لها مدخول يشابه للظرف الزمان  
 مما تدخل على العسام والكلى والجزئي والحل بالنسبة الى  
 الخصب والراحة وغير ذلك مما يشبه لمعناها الحقيقي وههنا  
 الزمان والمكان فيحمل على المجاز على انه يلزم ظرفية  
 حيث قال المص اما المقدمة ففيها بخنان ( وقال الشارح  
 في ماهية المنطق آه ) حيث يقتضى قول المص ظرفية المقدمة  
 و الشارح مثاروفيتها اذ البحث عبارة عن ماهية المنطق وغيرها  
 فيجاب بان مثاروفية المقدمة من قبيل مثاروفية الالفاظ للمعاني وثاروفيتها  
 من قبيل ثاروية الكلى الجبرتي فتأمل و بعبارة اخرى بناء على قول المص  
 ظرفية المقدمة للبحث ثاروية الكلى الجبرتي تنسبها لاشتمالها عليهما  
 باشتمال الظرف على المثاروف و مثاروفية البحث لماهية المنطق و بيان  
 الحاجة والموضوع مثاروفية الالفاظ للمعاني وذلك يستلزم مثاروفية  
 المقدمة لهما فلا مخالفة بين عبارة الشارح و المتن وقد اشتر فيما بينهم  
 ان الالفاظ قوالب المعاني فيلزم ان يكون كل منهما ظرفا و مثاروفا له لكن  
 لا محدود فيه لان ظرف الالفاظ هو بيان المعاني بناء على ان الالفاظ مسوقة  
 لذلك البيان الذي قد يحصل بغيرها و ظرف المعاني هو الالفاظ بناء على ان  
 المعاني تؤخذ من الالفاظ وتزيد بزيادة الالفاظ وتنقص بنقصانها فكان  
 الالفاظ قوالب نصب فيها المعاني بقدرها فلذلك ذكر البيان هنا مع  
 حذفه من ماهية المطلق لتسويوه و للتنبيه على ان بيان ماهية المطلق  
 مغاير لبيان الحاجة لان احدهما بالتصورات والاخر بالتصديقات ( قال  
 الشارح واما المقالات فاولها الخ ) هذا معطوف على قوله واما المقدمة  
 والغرض الاصلى من هذا التفصيل تحصيل ما في كل اجزاء الكتاب بانفراده



على الاجال وسوق الدليل على الحصر ولما كان هذه الرسالة من المنطق  
بين الحصر بتقسيم ما يجب ان يعلم في علم المنطق وحاصله ان ما يجب في هذه  
الرسالة اما ان يتوقف عليه الشروع فيها او لا فان توقف فهو المقدمة  
ومن هذا الشق علم ان المقدمة بما يجب ان تعلم لكونها قسما منه وان كان  
الثاني فاما ان يكون البحث فيه عن المفردات وهو المقالة الاولى ومن هذا  
علم ان المقالة الاولى يبحث فيها عن احوال المفردات التي تقابل المركبات  
مطلقا او عن المركبات ولا يخلو اما ان يكون البحث عن المركبات

المقصودة بالذات وهو المقالة الثانية او عن المركبات التي  
بالذات ومن هذا علم ان للمركبات مقالتين وللمفرد مقالة واحدة  
اما ان يكون النظر فيها من حيث الصورة فهو المقالة الثالثة  
المادة وهو الخاتمة ومن هذا علم ان المجوهرات عنه في الخاتمة  
فيخرج اجزاء العلوم اذا عرفت هذا فاعلم ان العلامة التفت

على الشارح بان البحث عن المركبات المقصودة ان كان باعتبار الحصر

المقالة الثالثة وان كان باعتبار المادة فهو الخاتمة مسعر بان الخاتمة مقصودة

على مواد الاقيسة و ليس كذلك بل يشمل على اجزاء العلوم ايضا على انه

جعل مورد القسمة ما يجب ان يعلم في المنطق وكون المقدمة من هذا النسخ

محل بحث ثم ترتيب المص ليس كما ينبغي لانه جعل تحت الانقسام في مقاله

المفردات مع شموله المفرد و المركب و جعل المقصود بالذات و غيره من

المركب مقالتين ومن المفرد مقالة واحدة انتهى فاسمع لما قاله الماحض

الحضى في دفع هذه الاعتراضات فعنى قائلها في المفردات ان المقالة الاولى

في بيان احوال نابتة لما صدق عليه المفرد من حيث هو مفرد او في بيان

ما يصدق عليه المفرد من حيث هو كذلك سواء كان بيانا بالعرف او بيان

الاحكام فلا يرد ان المسائل كلها باحثة عن احوال ما يصدق عليه المفرد

اذما عن مسألة الاو موضوعه الذكري مفرد صادق على موضوعه الحقيقي

فلا يحصل الامتياز المقصود بقولهم الباب في كذا الفصل في كذا لانه

يقصد به الحصر ان في مل هذا احدهما ان الباب ليس فيه الا كذا و ثانيهما

ان كذا ليس الا في الباب (قوله قد يطلق المفرد الخ) قد عرفت ان الغرض

من هذا دفع اعتراض العلامة التفتازاني بناء على ان القول قائلها في

المفردات يقتضى ان يكون المجوهرات عنه في تلك المقالة منحصرا في المفرد

بان يكون المفرد موضوعاً و يحمل عليه الاحوال فينحصر المسائل المذكورة  
 بهذا ان يكون مقصودا بالاصالة وان ذكر بعض المسائل على سبيل  
 الاستطراد مع انه ليس كذلك اذا لم يكن في هذه المقالة بحث اللفاظ  
 والكليات الخمس والتعريفات وان كان الاولان مفردين لكنهما من المبادئ  
 للتعريفات والتعريفات مركبات فكيف يكون المق الا صلى فيها مباحث  
 المفردات فبين الفاضل المحتى اطلاقات المفرد لتعيين منشأ اعتراضه وتميز  
 الشامل لمباحث اللفاظ والكليات والتعاريف حيث قال المفرد  
 ما يقابل المثنى والمجموع كما هو اطلاق الصرفين وهو  
 يتناول المرب والمضاف وقد يطلق على ما يقابل المضاف كما  
 النحاة كقول ابن الحاجب و يبنى على ما رفع به ان كان مفردا  
 المعنى يتناول المثنى والمجموع والمركبات الغير الاضافية  
 ما يقابل المركب كما في قوله لفظ وضع لمعنى مفرد وبهذا  
 سأل المثنى والمجموع وقد يطلق على ما يقابل الجملة كما في قوله  
 سمن الخبز المفرد ماله صدر الكلام وبهذا المعنى يتناول المثنى والمجموع  
 والمضاف والمركبات الغير المشتقة على الاسناد التام فسر المعنى الاول بقوله  
 اعنى الواحد اسارة الى ان التقابل بين المفرد وبين المثنى والمجموع تقابل  
 العدم والملكية اى من شأن المفرد ان يكون مثنى ومجموعا بالحق علامتهما  
 فعيده لا يعمل بهذا المعنى على المرذات لانها من حيث هو هى لا تثنى ولا تجمع  
 او اسارة الى ان مفهومه وجودى فالتقابل بينهما كالتقابل بين الوحدة  
 والكثرة وهو تقابل التضاد بالعرض والتقابل بين المعنى الثانى تقابل  
 الايجاب والسلب فحيث يشتمل المفرد على المركبات الاخبارية والانشائية  
 ويجوز استعماله فيها لكن لم يقع الاستعمال فيها ولا محذور اذ لا يلزم  
 استعمال الاعم فى كل الافراد بالفعل وكذا فى الثالث والرابع حيث اشار اليه  
 بقوله فيقال هذا مفرداى ليس بجملة وبقوله فيما سيأتى اللفظ امام مفرد  
 اولاً واعلم ان لفظ المفرد فى هذا المعنى هل هو حقيقة او مجاز اضطربت  
 انظار الساطرين ذهب بعضهم الى الاشتراك اللغوى وبعضهم الى ان فى  
 الاولين مجاز فى الآخرين حقيقة واستشهد بتعبير المحتى الفاضل حيث  
 قيد فى الاولين الاطلاق بالارادة وفى الآخرين اطلاق الاطلاق من الارادة  
 بان التقييد بالارادة لكونهما معنى مجاز يا وهو مشروط بالارادة لقلة



الاستعمال فيها بالقياس الى ما يقابل المركب ووجود العلاقة وهو الاشتراك  
في انتفاء التركيب و بان الاطلاق اشارة الى انهما معنيان حقيقيان على ما في شرح  
العضدي اذ يسمون غير الجملة مفردا ايضا بالاشتراك بيده و بين غير  
المركب ونحن نقول فيه بحث اذ الارادة لازم في الحقيقة كما في المجاز  
اذ الاستعمال المأخوذ في تعريفهما بمعنى ذكر الشيء و ارادة المعنى فلا يدل  
ذكر الارادة على المجاز ولا على الحقيقة بل هو من قبيل التفنن اوله بل قد  
في الاخيرين اكتفاء بالذكر في الاولين والظاهر مل هذا الجمل  
اذ اتبأت المجازية والحقيقية اصعب من خراط القناد مع ان  
في المعنى الاول اشهر واعرف ( قوله والمراد بالمفردات الخ )  
الاعتراض بتحرير المراد مع بيان مشتأ العلق وهو حمل المفرد  
المركب وتقرير الاعتراض اما على قوله فاولها في الله  
دليله او على وجد الضبط بان هذا يستلزم ان يكون المقصود  
الاولى بحث المفردات مع ان المقصود بالذات هو التعريفات و :-

و بحث الكليات من مبادئها وكل ما هو شأنه كذا فهو باطل وحاصل الجواب  
منع الصغرى باستناد ان المراد من المفرد هو ما يقابل الجملة وهو شامل  
للالفاظ والكليات والتعريفات فيندرج فيها الكليات الخمس والتعريفات  
انما يكون كذلك اذا كان المراد بالمفرد ما يقابل المركب مع انه ليس كذلك  
بقريته مقابلته بالقضايا فان قيل دفع الاعتراض و بان مشتأ العلق  
يحصل بمعينين الاخيرين فلا فائدة في بيان معينين الاولين وان قصد بيان  
كل ما يطلق لفظ المفرد فليس بمختصر لما كور بل قد يطلق على ما يقابل  
المشترك قلت العرض بيان الاشتراك بين المعاني لدفع دعوى المختصروا  
فيه بيان بعض المعاني وابيات معاني كثيرة له ادخل في دفع الاعتراض  
واشد تأييدا في قلع توهم وخلة من بيان معينين وابيات معاني غير ما توهمه  
فقط ( قوله والدليل على ذلك انه الخ ) هذا نصب قرينة على تعيين المعنى  
المراد اذ لفظ المشترك يتساقى استعماله في المعاني لا يتعين المعنى المراد الا  
بوجود القرينة وهي مقابلته بالقضية تدل على ان المراد بالمفرد ما يقابل الجملة  
لان القضية من الجملة فان قيل الجملة اعم من القضية لسمولها على الحمل الانسانية  
كالمركب الاعم من القضية والانسانية فما الفرق بينهما حتى يدل بمقابلته بالقضية  
على ان المراد بالمفرد ما يقابل الجملة دون ما يقابل المركب قلت الجملة قرينة

الى القضية عن المركب لان الجملة قسم من المركب وهو اشد نمو لا وهذا  
وان افاد الاولوية دون القطعية المطلوبة ههنا لكن مع انضمام قرينة  
اخرى يفيد القطع لانه حينئذ لا يراد به ما يقابل المركب والآخر بحث  
عن المركبات عن المقاتلين وهو باطل فاما ان يراد به ما يقابل القضايا باستعمال  
ق في المقيد بخصوصه فيكون مجازا متفرعا على المعنى الاخير ويكون  
ثمائية داخلية في مقاصد المقالة الاولى واما ان يراد به ما ليس  
بقيقة وهو الظاهر ادلا يصار الى المجاز الا عند تعذر الحقيقة  
بمتعذر وبهذا الانضمام يتعين المراد من المفردات فان قيل  
يج المركبات الانشائية من المقالة الاولى مع انه اورد فيها  
فيها بحث المفردات والمركبات التسامة والانشائية قلت  
اعن المقاصد في المقالة الاولى بل عن المقاتلين اد البحث  
به دخل في الاتصال ولا دخل له فيه واما ذكره في مباحث  
على سبيل الاستطراد لان مباحث الالفاظ من المقدمة لا من  
المقاصد على ما اشار اليه الفاضل المحشي حيث خص الاندراج بالكليات  
والتعريفات واما من جعلها من المقاصد فنظر الى سدة ارتباطها بالمعنى  
الان هو محال للجمهور كما قررنا وكذا ذكر المص معنى على سدة الارتباط  
( قوله اراد بها المركبات العامة الخ ) يعنى المركب الذى يشتمل الاسماء  
الاصلى هذا دفع الاعتراض بان المركب المطلق يلزم ان يجب في المقالة  
الدانية مع انه ليس كذلك اد بعض المركب في المقالة الاولى ويلزم عدم امتياز  
ما يجب في المقاتلين وعدم حصر المعنوي بالعنوان لكن الاوجه ان يقيد  
بالجبري لاخراج الانشائي اذ يدخل في المركب التام لانه وان كان داخلا  
في الجملة المقابلة للمفرد لكنها خارجة عن المقالة الثانية الا ان يقال ان  
الغرض دفع الاشتباه عن عبارة الس بان ظاهرها يشعر بان المراد بالمفرد  
ما يعادل المركب حيث قال عن المركبات بلا تقييد فاراد دفع هذا الاستباه  
فقط ( قوله على ما ذكرنا الخ ) من ان المفرد هما مقابل الجملة فانه يدل على ان  
المراد بالمركبات التامة والالم يصح تقابلها بذلك المفرد ولا يقال فيه دور  
لان معنى المفرد علم بالمقابلة وان علم معنى المركب بالمقابلة بالمفرد وايضا  
يلزم توقف السى على نفسه قلنا ان قرينة معنى المفرد المقابلة بالقضايا  
في كلام المص وقرينة معنى المركب في كلام الس المقابلة بالمفرد ( قوله



فلا اشكال في كلام الشايع ( اي فلا يرد اشكال بانه يلزم المحذورات المذكورة  
كما لا يرد على عبارة المص حيث صرح بقوله المقالة الثانية في القضايا ادافعة  
القضايا لا تشمل المركبات السائرة قدم المحتى هذا القول مع انه مؤخر في السرح  
لشدة ارتباطه بما سبق ( قال الشارح والثانية في القضايا الخ ) اي في التعريفات  
القضايا وتقسيمها واحكامها من العكسين والنقيض وانما ذكروا في الـ  
احكامها لانهم كانوا يجعلون الاحكام با مستقلا من باب الـ  
للمناسبة اراد التنبيه على ذلك فلم يكتف بذكر القضايا مع  
الحكم قد يطلق على الايقاع والانتزاع وعلى المحكوم به وعلى  
العكس والنقيض بالحكم باعتبار المعنى النسائي اذ يحكم على  
نقيض كذا او عكس كذا قال الفاضل العصام انما سميت  
لانها يحكم على القضايا باحكامها باعتبارها فيقال القضية  
تنعكس الى الموجهة الجزئية ولا يقال القضية الموجهة الجز  
الكافية انتهى وفيه يجب اذا القواعد العقلية لا توقف على

الاستعمال ( قال الشارح الثالثة في القياس آه ) اي في تعريفه و  
وتقسيمه من حيث الصورة فيقابل الخاتمة التي في اقسام القياس من حيث  
المادة وانما لم يقيد بقوله من حيث الصورة لانه باب مستقل ومقصود  
من باب التصديقات وعبارة عن الصورة والمادة لكن اذا قسم باعتبار  
المادة حصل الصناعات الخمس فجعل الخاتمة للبيان للاقسام فقط ولا حاجة  
الى القيد للاسناد والتقابل ( قال الشارح وانما رتبها على اه ) ويل في القاموس  
رتب رتوبا ببت ولم يتحرك لترتب ورتبه انا ترتيبا فالمعنى اثبت الرتبة وافرها  
على هذا الاركان وفي التاج يك ازس ديكرا كرا دن يقال رتب الملايح  
موضع كذا والترتيب يدل على الاستقرار والانتصاب وحجته بانواعه ملق  
امورا متعددة فيحتاج الى التقدير اي رتب اجزاء الكتاب على هذه المراتب  
وعلى التقديرين الاستعلاء والترتيب عقلي كما في وعليه دين كتابه في رتبة  
فما قيل انه لا يتعلق كلمة على بالترتيب سوى من المعين العمومي والاصطلاح  
الا بتعيين معنى الاستعمال او الحصر او الجعل ليس سوى لما عرفت من صحة  
الزعلق انتهى اقول ان الترتيب على ما بينه صاحب المطالع في الـ وصح  
كل شيء في رتبته وفي الاصطلاح جعل الاشياء الكسيرة بحيث يطلق عليها  
الواحد ويكون لبعضها نسبة الى بعض بالتقدم والتأخر وعلى هذا

المعنيين لا استعلاء فيه فيحتاج الى التضمن او التقدير واما في غير هذا  
 المعنى ولو وجد الاستعلاء لا يضر للقاتل بالتضمن والتقدير بناء على هذا  
 المعنيين فتأمل (قوله قيل عليه ان ما يجب الخ) هذا تصوير اعتراض العلامة  
 التفتازاني حيث جعل الشارح مورد القسمة ما يجب ان يعلم والاقسام يجب  
 دخله لها في المقسم واعترض عليه بان دخول المقدمة في المقسم محل بحث  
 "نظر والفاضل المحنّي بين وجهه حاصل الاعتراض ابطال  
 زيم كون المقدمة جزء من المنطق لكونها مما يجب ان يعلم  
 احدهما مخالفة الاجماع وثانيهما لزوم توقف الشيء  
 يكون الناقض مستدلا بهذا الدليل وانبت الكبرى التسمية  
 "طريقة ثالثة لان ما هو خارج عنه لا يعلم قطعا تصويره هكذا لان ما هو  
 فيه قطعا وما لا يعلم فيه قطعا لا يجب ان يعلم في المنطق  
 ج عنه لا يجب ان يعلم فيه وينعكس بعكس النقيض  
 ب ان يعلم في المنطق لا يكون خارجا عنه فهو المط ويمكن  
 بدا كما قيل لان ما لا يكون جزء منه لا يعلم فيه قطعا وما لا يعلم فيه  
 قطعا لا يجب ان يعلم فيه فينتج ان ما لا يكون جزء منه لا يجب ان يعلم فيه وينعكس  
 بعكس النقيض الى قولنا ما يجب ان يعلم فيه يكون جزء منه فهو المط لكن ترتيب  
 القياس على طريق العدول فيهما وانبت الكبرى وهي باطل لان كون  
 المقدمة جزء من المنطق بقوله لانهم اتفقوا وهو الايات لمخالفة الاجماع  
 وتصويره ظاهر وبقوله وايضا اذا كانت الخ حاصلة قياس مركب من  
 الاستثنائية التي بعض مقدماته مطلوبة وبعضها نظرية اثبت بذلك  
 مقدمة اخرى هكذا اذا كانت المقدمة جزء منه كان الشروع فيها  
 شروعا في المنطق لكن المقدم حق فينتج الشروع في المقدمة شروع  
 في المنطق والملازمة نظرية اثبت بقوله اذ لا معنى الشروع الخ فيضم  
 الكبرى الى النتيجة هكذا اذا كان الشروع في المقدمة شروعا في المنطق  
 فيكون الشروع في المقدمة موقوفا على الشروع في المقدمة قطعا لكن  
 المقدم حق والتالي ماله فينتج الشروع في المقدمة موقوف على الشروع  
 في المقدمة لكن الملازمة ايضا نظرية فاثبت بقوله والمفروض ان الشروع  
 في المنطق الخ فيضم الكبرى الى النتيجة ولو كان الشروع في المقدمة  
 موقوفا على الشروع في المقدمة يلزم توقف الشيء على نفسه وهو مح



فيلزم منه استحالة كون المقدمة جزء من المنطق قول المحشي فقول  
 الشروع كأنه مال القياس المذكور تصوير على صورة الشكل الاول  
 فعليك تصوير الدلائل المسوقة للمقدمات النظرية ومنشأ الاعتراض كون  
 الوجوب الوجوب العقلي ولزوم دخول القسم في المقسم وكون دالة في الفارسية  
 بلا توسع وكونها متعلقا يعلم وظاهر العبارة هذا واما اذا حل على الوجوب  
 العرفي وعدم لزوم الدخول وحل النظرية على التوسع وجعل متعلقات  
 فلا يرد اذا الحاصل ح مايجب في حصول المنطق عليه ا  
 في تحصيل المنطق فلا يلزم الجزئية ( قوله لان ماهو خارج  
 للنفي يفيد التأكيد والكلية اذا الخارج عن الشيء لا يكون فيه فاه  
 فيه اذ نبوت تنى لنى في الطرف فرع ثبوت المنبت له في ذلك الطرف  
 فضلا عن ان يجب فلا يحتمل ان يكون قيما للنفي اذ لو كان  
 نفي القطعية وجواز العلم فيه مع انه فاسد لما عرفت قال  
 تصوير الدليل من الشكل الثاني هكذا ان مايجب ان يعلم  
 من المنطق لان مايجب ان يعلم فيه يعلم فيه وماهو خارج عنه  
 فينتج ان مايجب ان يعلم فيه لا يكون خارجا عنه فلا حاجة الى ما  
 من ان الواجب على المحقق ان يقول لان ماهو خارج عند لايجب ان يعلم  
 فيه على ان يكون نظم الدلائل هكذا مايجب ان يعلم في المنطق يجب  
 ان يعلم فيه وماهو خارج عن المنطق لايجب ان يعلم فيه فينتج ان مايجب  
 ان يعلم في المنطق لا يكون خارجا عنه لكنه هذان لان قوله مايجب  
 ان يعلم في المنطق يجب ان يعلم فيه لغو وان كان صادقا بخلاف مايجب  
 ان يعلم فيه يعلم فيه لعدم اتحاد الموضوع والمحمول انتهى وانا اقول ان هذان  
 هذا التصوير بناء على تصوير الشكل الثاني واذا صورنا هكذا ان مايجب ان يعلم  
 يكون جزء منه لانه لو لم يكن جزء لكان خارجا منه وكما كان خارجا لايجب  
 ان يعلم فيه والتالي بط لانه خلاف المفروض فينتج المط بلا محذور (قوله وح  
 ان يكون المقدمة الخ) اي حين كون مايجب ان يعلم جزء منه يرم جزئية  
 المقدمة لكونها ممايجب هذا اشارة الى صغرى اصل الدليل وهو ان القسم  
 مستلزم لجزئية المقدمة وهو بط (قوله وهو بط الخ) من وجوه الاول الاجاب  
 والثاني لزوم الدورو الثالث ان المنطق باحث عن الامور النصوصية والتصديقية  
 من حيث الايصال والمقدمة ليست من هذا القبيل والرابع ان العلم عبارة

عن المسائل اذ حقيقة كل علم مسأله او عن المسائل والمبادئ على قول  
 وليس شيء من المقدمة شيئا منها اما بيان الحاجة الموضوع فلانها ليس  
 قضيتين كليتين حتى يكونا مسئلتين وليس من المبادئ التصديقية واما تعريف  
 المنطق فلانه ليس من المبادئ التصورية كذا حقق ( قوله لانهم اتفقوا على  
 ان مقدمة الشروع الخ ) القضية المتفق عليها اذا تصور طرفها يكون  
 ودليلها الدليل المذكور بقوله وايضا فيكون مرجع الدليلين  
 نذر الى الاتساق بلاملاحظة دليل اتفاهم يكون دليلا ولذا  
 وله وايضا اذا كانت المقدمة جزء منه الخ ) اذ الشروع يكون  
 في اجزاء ولا معنى للشروع الى ذي اجزاء الا الشروع الى جزء  
 مند مقدمة كذا او مؤخرا واما الشروع الى البسيط فبالنابس بنفسه والا  
 مطلقا قيل هذا اذا كان مع قصد تحصيل اجزاء الباقية  
 و ع في الجزء انما يكون شروعا في الكل اذا قصد منه  
 مطلقا انتهى وفيه بحث لان الشروع الى الجزء شروع  
 مطلقا سواء قصد التحصيل اولا وسواء حصل اولا اذ الشروع  
 في الجزء مع قصد تحصيل الكل بلا قصد تحصيله يتعلق الى جزء واحد  
 والقصد وعدم القصد من حال النفس فلا يتفاوت الجزء لمشروع فيه  
 فلا وجه للمناقشة بان الشروع في الجزء انما يكون شروعا في الكل اذا قصد  
 بالشروع في الجزء تحصيل الكل اما لو قصد تحصيل الجزء نفسه فليس  
 الشروع فيه شروعا في الكل فتأمل ( قوله اذ لا معنى للشروع فيه الا الشروع  
 في جزء من اجزائه الخ ) يوهم ظاهر العبارة باعتبار اداة القصر وبتعبير معنى  
 الشروع ان المسئني تعريف الشروع في الشيء مع انه يحتمل ان يكون  
 الشروع في الشيء بالشروع في نفسه كما في البسيط وان لا يكون الشروع  
 الشيء بالشروع في جزئه اذا لم يقصد تحصيل الكل فلا يكون التعريف  
 جامعا ولا مانعا مع ان التحقيق ليس كذلك اذ حاصل المعنى انه لا يتحقق  
 الشروع في المنطق الا بالشروع في جزء من اجزائه لا بالشروع فيه عبر  
 عن عدم تحقق الكلي بدون فرد من افراده بانه لا معنى له الا ذلك وبالعهد وليس  
 ذلك تفسيرا له فضلا عن ان يكون جامعا و مانعا وهذا دليل الملازمة  
 في الشرطية ( قوله والمفروض ان الشروع الخ ) جملة حالية من الشروع  
 فيها في قوله كان الشروع فيها وهذا اشارة الى دليل الملازمة للدليل الثانية



كما قررنا من قولنا كلما كان الشروع في المقدمة شروعا في المنطق يكون الشروع في المقدمة موقوفا على الشروع في المقدمة لكن هنا مقدمة مطلوبة وهي والموقوف على المقدمة يتوقف على الشروع في المقدمة حتى يتم التفريغ ( قوله فيكون الشروع في المقدمة الخ ) وذلك لان المقدمة ذات اجزاء ونظرية لا يمكن حصولها الا بالشروع فيها فان قيل لا حاجة الى هذه المقدمة اذ يكفي ان يقال الشروع في المقدمة شروع في المنطق وهو موقوف على فيكون الشروع في المقدمة موقوفا على المقدمة فيكون قصد موقوفا على حصولها وهو محقق لان استحالة فان تحصيلها يكون الشروع فيها شروعا في المنطق موقوفا على حصولها بوجه الشروع فيها امر اختياري يتوقف على تصورها بوجه وبسلطة يترتب عليها نعم لو لم كون الشروع في المقدمة موقوفا على حصول الذي قصد تحصيلها بالشروع فيها لكان محالا كذا قيل رحمه الله تعالى ( قوله فنقول الخ ) هذا نتيجة الدليلين المذكورين اي اذا علمت مقامات القياس فنقول في تركيبها الشروع الخ فان الشروع بحسب اجزاء المقدمة و المنطق تعددا حقيقيا كانت القضيتين كليتين وان جعل اعتباريا كانتا شخصية والشخصية في حكم الخاصة ( قوله الشروع في المقدمة شروع الخ ) هذا الدليل من الشكل الاول قيل عليه اللازم منه توقف الشروع في المقدمة مع قصد تحصيل الكل على الشروع فيها بقصد تحصيلها بنفسها فبتغاير الموقوف والموقوف عليه واجب بوجهين الاول ان توقف الشروع في المقدمة مع قصد تحصيل الكل على المقدمة يستدعي ان يكون المقدمة حاصلة قبل الشروع في تحصيلها المقارن لذلك القصد وتحصيلها مع حصولها بين الاستحالة اذ يلزم تحصيل الحاصل وتقديم الشيء على نفسه والثاني ان تغاير الجهتين في الموقوف والموقوف عليه انما يفيد اذا كانتا مؤرتين في التوقف فكان الموقوف والموقوف عليه هما الجهتان وههنا لا تأثر لمقارنته قصد تحصيل المنطق في التوقف هذا وفيه بحث لانم عدم تأثير المقارنة قصد تحصيل المنطق في التوقف اذ لو لم يكن قصد تحصيل المنطق كما زعموا لم يكن الشروع في المقدمة شروع في المنطق بل الشروع في جزئه ونحن نقول في الجواب عن اعتراض ذلك القائل ان اللازم من هذا الدليل توقف الشروع في المقدمة مطلقا على الشروع

فيها مطلقا واما اعتبار قيد مع قصد تحصيل الكل فليس في عبارة المحشى صراحة ولا كناية ولا تمس الحاجة الى اعتباره بل زعم ذلك القائل بانه لو لم يعتبر هذا لم يكن الشروع في المقدمة شروعا في المنطق قدينا آتفا ان تلك الملازمة ليس بتمام اذا الشروع الى ذي الاجزاء شروع الى جزء . . . . .

معترضا على ذلك الدليل ان الشروع في المنطق الذي كان

رى مطلق والذي كان موضوعا في الكبرى مقيد بقيد على

يرم الدور لانه بصير القياس هكذا الشروع في المقدمة شروع

في المنطق مطلقا والشروع فيه على وجه البصيرة موقوف على الشروع

في المقابلة فلا ينكر الحد الاوسط ولا يصح التقييد المذكور في الصغرى كما

نقول ان هذا الدليل وان كان تقرير المحشى قدس سره

ترض وهو العلامة التفاضلاني وذلك الفاضل حل التوقف

الحقيقي وهو لا الموقوف عليه لا يمكن الموقوف واعتراض عليه

ليس بقيد على وجه البصيرة لعدم انضباطه فيحمل دليله على ما ذهبه

فكيف بقيد الكبرى على انه لو قيد فيسلم بادنى لعناية والتغير في الكبرى

بان يقال الشروع في المقدمة شروع في المنطق والشروع في المنطق

مؤخر عن حصوله المقدمة لتوقفه على وجه البصيرة عليها وهذا بين

الاستعالة فتأمل (قوله وذلك الخ) التقدم الشيء على نفسه لكون التوقف

بمعنى الاختصاص وهو ما لم يكن الموقوف موجودا الا بعد وجود الموقوف

عليه (قوله والجواب ان في الكلام مضافا الخ) هذا جواب بالتحريم على سبيل

كون التحريم سندا بمنع مقدمة وهي كون هذا التقسيم مستلزما

لجريئة المقدمة من المنطق لكن في هذا الجواب نوع تسليم لسؤال المعارض

لاحتياجه الى التقدير ولا مخلص لدفعه عن ظاهر عبارة القطب وان دفعه

المحتش بضم شيء آخرو هذا تقدر يكفي في العدول عن وجه الضبط ولذا

عدل العلامة التفاضلاني حيث قال في وجه الضبط ان المذكور فيه ان كان

خارجا عن ابواب المنطق ومقاصده فهي المقدمة والا فان كان البحث عن

المفردات فهي المقالة الاولى والا فان كان عن المركبات الغير المقصودة

بالذات فهي المقالة الثانية والا فان كان البحث عن المركبات المقصودة

باعتبار صورة فهي المقالة الثالثة والا فهي الخاتمة هذا لكن يرد على هذا



الخطبة ومسئلة اجزاء العلوم لانها خارجتان عن الابواب مع انها ليستا  
مقدمة ويجاب بتخصيص المذكور بما يكون جزء منه او مرتبطا به بحيث بعد  
كاجزاء منه وهذا الايراد لا يرد على القطب العلامة لان ما يجب ان يعلم عبارة  
عما يكون جزء منه او يكون له مزيد اختصاص به والخطبة ومسئلة اجزاء  
العلوم ليست كذلك ( قوله اي ما يجب ان يعلم في كتب المطلق الخ )

الكتب بصيغة الجمع اشارة ان ما يجب اما بان يكون جزء منه

له مزيد ارتباط به ولا يترك شئ منهما في كل كتاب المطلق

المقدمة مما وجب علمها في الكتب مع ان المقدمة يجوز ان يعلم في

بل في علم آخر ويجاب بان المراد من الوجوب العرفي لا العقلي فان قيل فعلى

هذا يدفع السؤال اولا فلا حاجة الى التكاف اذ لو حصل الو

ان ما يجب ان يعلم على الوجوب العرفي لا يلزم من كون الم

علمها في المطلق كونها جزء منه حتى يلزم المحذور ان وا:

الاول مبني على تسليم كون الوجوب بمعنى الوجوب العقلي

اولا بان الوجوب الوجوب العرفي فلا يلزم جزئية المقدمة و ثان

بان يقال ولو سلم كونه بمعنى الوجوب العقلي يلزم حرية المقدمة من الالب

لامن المنطق ( قوله فيلزم ان يكون المقدمة الخ ) لان ما يجب ان يعلم في

الشئ يجب ان يكون جزء منه لان ما هو خارج عن الشئ لا يعلم فيه قطعا

كما في السابق قيل في وجه اللزوم لانه لا يترك ذكر ما يجب ان يعلم في الكتب

الا نادرا فلا يرد ان ما يجب ان يعلم لا يلزم ان يكون مدكورا فيها لان الوجوب

استحساني انتهى فيد يجب لان عدم الترك الا نادرا لا يستلزم اللزوم وهو

امتناع الانفكاك على ان الوجوب ليس باستحساني لبناء هذا السؤال

على الوجوب العقلي والجواب مبني على تسليمه كما عرفت ( قوله فاندفع

المحذور ان الخ ) للزومها على جزئية المقدمة من المطلق فالفاء تفريع على

قوله لاجزاء منه بملاحظة تقدير المضاف ( قوله والدليل على تقدير المضاف

الخ ) وجه دلالة كون المقى بيان انحصار الرسالة في الاشياء الخمسة على تقدير

المضاف لو لم يقدر المضاف لزم وجه انحصار العلم ولا يلزم من انحصار العلم

انحصار الكتب لانه قد لا يكون بعض جزء العلم جزء من الرسالة لعدم

ذكره فيها وقد لا يكون بعض جزء الرسالة جزء من العلم كالمقدمة فاذا كان

المق هذا يلزم من تقدير المضاف حتى يثبت وجه الانحصار وفيل ولك

ان تجعل القرينة عدم صحة المقدمة كونها جزء من المنطق وصحة كونها جزء من الكتب وفيه بحث لان مادة الفساد لا تكون قرينة لدفع الفساد والالم يفسد عبارة اصلا (قوله فحاصل الكلام الخ) هذا التصوير يدل على ان الترتيب في الكتب على وجه الياقة دون الزوم والدليل على لزوم الترتيب ١. علم لياقة الترتيب وفيه اشارة الى ان الوجوب استحساني والالزام ان يكون طريق الوجوب العقلي مع انه ليس بواجب يقال ان الجواب الوجوب العقلي فحاصل الكلام يدل على الوجوب الاستحساني .

ريم الحاصل لذى الحاصل لاننا نقول الحاصل لا يلزم ان يكون عين ذى الحلال لان الجواب قد يكون تحقيقيا وقد يكون الزاميا والغرض من الالزامى اسكات الخصم ودفعه فقد يكون لا يتفرع عليه اصل المطلوب وقد يتفرع فلا يلزم ان يكون الكلام الحقيقي والالزامى مبنيان على شيء بها الجواب الحقيقي عن اصل السؤال وهو ان الوجوب فيما يجب بوجوب العرفي وهو مطابق لبيان حاصل الكلام والجواب الالزامى ن على تسليم كون الوجوب وجوبا عقليا فاندفع الخصم بدفع ايراده من المحذور ان على طريق الالزام سم بين خلاصة كلامه على وجه التحقيق فلا خلل ولا منافاة بين الكلامين ( قال الشارح اما ان يتوقف السروع فيه الخ ) صحة الحمل في مثل هذا التركيب اما بتقدير ذواو بالتأويل بالصفة او بالحمل على المبالغة من قبيل رجل عدل واما التفرقة بين المصدر المجرد وبين الفعل المصدر بان حتى يصح الحمل في الثاني دون الاول فبعيد اذ سبب الاحتياج الى التأويلات عدم اتحاد الخارجى بالمصدر مع ما يجب وذلك السبب منحقق بالفعل المصدر بان لان مدلول المصدرين باعتبار الذات متحد وان فرق بينهما بان المصدر بان يدل بهيئته على الزمان دون الاول فلا فائدة لهذه التفرقة في صحة الحمل وعدمه ( قال الشارح فهو المقدمة الخ ) قيل الحمل معنى على المسامحة لشدة الارتباط بين اللفظ والمعنى والمراد فهو مدلول المقدمة هذا وانا اقول ان في مثل هذا التركيب لا تمس الحاجة الى الحمل بالمسامحة لان اللفظ يدل على المعنى وعلى الذات وهو عبارة عما صدق عليه ذلك المعنى واللفظ يذكر قد يراد به المعنى وقد يراد به الذات بلا مسامحة كالانسان اذا اطلق قد يراد به المعنى وهو الحيوان الناطق وقد يراد به الافراد هو الذات والمقدمة كذلك قد يكون عبارة عن اللفاظ وقد يكون عبارة



عن المعاني (قال الشارح فاما ان يكون البحث فيه عن المفردات الخ) لفظ البحث في اللغة للتفتيش والتفحص وفي الاصطلاح لا تبسات شيء لشيء وقد يطلق على المناظرة والمباحثة فالمراد ههنا المعنى الثاني ويصل اليه من مدخولها يكون موضوعا وهنا يكون الموضوع المفردات ويحمل عليه الاعراض الذاتية يعني يكون موضوع المسائل وعنوانها مفهومات يكون المفردات ذات الموضوع وما صدقه لا بان يكون لفظ المفرد او ما صدق

موضوعا حتى يرد ان يقال ما من مركب الا وهو مفرد باث المفرد عليه واقله هذا او ذلك او هو وان المسائل كلها باثية هي ما يصدق عليه المفرد اذ ما من مسألة الا موضوعه الذكري مفرد صادق على موضوعه الحقيقي (قال الشارح ولا يخلو اما ان يكون البحث فيها عن المركبات الخ) اعلم ان المقصود بالذات ما لا يكون واسطة لغير بل يتعلق الغرض له بذاته وذلك قد يكون بالنسبة الى الفن وقد يكون بالذات كما في الكتب مثلا المقصود بالذات بالنسبة الى فن المنطق الموصل الى

المجهولي سواء تصوريا او تصديقا والموصل الى الاول التعريفات والقياس فلما ادى تخنهما الى معرفة ما يتوقف عليه الموصل فبحث في المنطق عن هذا الموقوف عليه لكونه موقوفا عليه فيكون مقصودا بالعرف في ما نحن فيه يكون المركبات الغير المقصودة بالذات القضايا واحكامها لكونها مقصودا بسبب توقف الموصل الى التصديق والمركبات المقصودة بالذات القياسات تتعلق الغرض اليه بذاته في المنطق واما بالنسبة الى الكتب يكون القضا والقياس كلاهما مقصودا بالذات لتعلق الغرض بانهما معا والمتناصدا بالغير بالنسبة اليها المبادئ المسوقة لتصورات القضايا والقياس والاثبات الاعراض الذاتية البانية لهما فقد علم ان المراد بالمقاصد بالذات ههنا بالنسبة الى الفن لا بالنسبة الى الكتاب فلذلك قيل لا يرد ان الجمع ليست مقاصد بالذات بل المقاصد بالذات هي المطالب لان المطالب مع انها مقاصد بالذات في مقام التحصيل مقاصد بالتبع في الفن فلا يرد ان القضايا مجحوت عنها ومسائل معنون بعنوان الباب ومسئلة لانها مقاصد بالذات في الكتب ومقاصد بالتبع في الفن (قال الشارح فلا يخلو اما ان يكون النظر فيها الخ) النظر هنا بمعنى البحث يعني يثبت لتلك المقاصد بالذات اعراض ذاتية اما بواسطة جزئها الصوري وهو الصورة وهي عبارة عن

الاشكال الأربعة او صورة الافتراضي او الاستثنائي او بواسطة جزئها المادة  
وهو عبارة عن القضايا التي يحصل منها الصناعات الخمس فان كان الاول  
فهو المقالة الثالثة وان كان الثاني فهو الخاتمة فلا يرد ان القضايا من المادة  
فكيف لا يكون مقصودا بالذات اذا لمادة ليست من حيث هي مقصودا  
اكانت واسطة لتبويب الاعراض الذاتية للمقاصد بالذات (قوله  
الح) المورد هو العلامة حيث قال القول بان البحث عن المركبات  
بان باعتبار الصورة فهي المقالة الثالثة وان كان باعتبار المادة  
فهي الخاتمة مشعر بان الخاتمة مقصورة على مواد الاقيسة وليس كذلك  
بل يشتمل اجزاء العلوم هذا اورد الشريف قدس سره خلاصة حاصله  
اعتراض بعدم تمامية دليل الحصر بانه لو تم الحصر لزم ان لا يبحث في الخاتمة  
الا الصناعات الخمس مع انه ليس كذلك اذ يبحث عن اجزاء العلوم ويمكن  
السؤال على النقص التفصيلي يمنع تقريب الدليل وهو سوق الدليل  
يستلزم المطلوب (قوله وما ذكرته في الحصر الح) من قوله  
حيث المادة وهو الخاتمة وجه الدلالة ان التعريف المستفاد من بيان  
الحصر لا بد من ان يكون جامعا ومانعا وان المبدأ والخبر اذا كانا معرفتين  
يفيد القصر على سبيل قصر المسند للمسند اليه فيلزم الاشتغال على المادة فقط  
(قوله واجيب بان المقصود الح) مبنى السؤال عدم التفرقة بين المذكورين  
في الاول وفي الحصر وحاصل الجواب التفرقة بينهما بان المذكور اعم من  
المق اصالة وتبعاً والمق اصالة هو المادة لان غرض المنطق بيان ماله دخل  
في الايصال والمادة لها مدخل فيه فق واجزاء العلوم ليس لها مدخل  
فلا يكون مقصودا بالاصالة بل مقصودا بالتبع في المنطق لمناسبتها بالمنطق  
في عدم اختصاصها بعلم من العلوم وخص بيانها في الخاتمة لمناسبتها بها  
في عدم اختصاصها بشئ اذ الموضوع والمبادئ والمسائل تكون مادة  
لكل علم فاذا عرفت هذا ان الحصر مسوق لبيان المق بالاصالة لا للمذكور  
مطلقا فذكر في الحصر المادة فقط وذكر في الاول لمذكور اعم فلا محذور  
في خروجها عن الحصر وقيل في الجواب ان المادة يتناول مواد الاقيسة  
واجزاء العلوم او هي من مواد العلوم وح يكون المركبات في قول الشارح  
اعم من القضايا والاقيسة وعلوم وهذا مدفوع بانه لا يساعد عبارة  
الشارح لان المركبات المنقسم بجهة خفية هي المق بالذات وهي الحجج



واجزاء العلوم ليست موادها ضرورية فلا يقال ان اجزاء العلوم عبارة  
عن المسائل والموضوعات والمبادئ ولكل منهما دخل في المقصود الاصل  
اذا لمسائل مثلا يقع صغرى القياس وكبراه كما يقال هذا بكل اول وذل بكل  
اول ينتج وكذا الموضوعات والمبادئ لهما دخل في ذلك المثل فلا يصح  
ان يقال ان المادة هي مادة الاقيسة فقط قلنا ان المراد من اجزاء العلوم

ليس المسائل والمبادئ والموضوعات انفسها وانما المراد بالاجزاء

انها ثلثة ولا دخل لهذا البيان في ذلك المقص وهو مذهب (المحققين) في  
وحدتها (الخ) وحدها تأكيد للقصر المستفاد من ضمير الفصل ومن تعريفات  
المسند فلا يضر خروج اجزاء العلوم وحاصل الجواب مع اللاردة المذكورة  
في دليل الناقض اعني قوله لو تم الحصر لزم ان لا يبحث في انتمية الاقسامات  
الخمس باننا لزم عدم البحث اذا لم يبحث اعم من ان يكون المبحوث عنه مقصودا  
بالاصالة او بالتبع والحصر المقص بالاصالة وهو المادة واجزاء العلوم  
مقص بالتبع فحصر المق لا يستلزم حصر البحث او ابان لا تقرب

منع للتقريب باختصاص الدعوى (قوله اذ لا مدخل لها في الايصال الخ) د.

على الحكم الغير المذكور المستفاد من الحصر اذ هو عبارة عن ابان شئ  
لشئ مع نفيه عن جميع ما عدا ذلك او عن بعضه وحاصل القصر ان اجزاء  
العلوم المذكورة تبعالا المذكورة اصالة والدليل لهذا النفي ودليل الاول ما ذكرنا  
آنفا فان قيل هذا الدليل جار في المقدمة ايضا اذ لا مدخل لها في الايصال  
الذي هو المق اجيب عنه بان المقدمة وان كان لها مدخل في المقصود  
في الكتاب لشدة ارتباطها بالمقاصد بالذات لوقوف السمع في العلم عما بها  
وبان المق من باب جمع فيه ماهو من الفن وماهو خارج عنه ماهو من  
الفن بخلاف ما اقتصر على الخارج عن الفن وبعبارة اخرى ليس المق بعد  
التسريع في الفن الا الداخل فيه وانا اقول ان المقدمة وان خرجت عن المق  
بالاصالة ليست خارجة عما يجب ان يعلم في المطلق بخلاف اجزاء العلوم  
لكن اسند خروج اجزاء التي المق دون ما يجب ان يعلم لوقوف انتمية في سق  
المق بالذات فلا يضر دخول المقدمة في وجد الحصر وخروج اجزاء العلوم  
مع اشتراكهما في عدم المدخلية في الايصال (قال الشارح والمراد بالمقدمة  
ههنا آه) اعلم ان القوم صدر واكتب الميزان بذكر حده ونهايته وموصوعه  
وعنوانه بالمقدمة وذهب بعضهم الى ان مقدمة العلم ما نوقف عليه

الشروع وآخرون لما رأوا عدم توقف الشروع على هذه الامور بل على تصور العلم بوجه ما والتصديق بان له فائدة مطلوبة للشارع اذا الشروع فعل اختياري توقفه على تصور العلم بوجه من الوجوه وعلى التصديق بفائدة يترتب عليه ضروري سواء كان جازما او غير جازم مطابقا للواقع ام لا. مطابق له زادوا قيد البصيرة وحصر واثارة ما يتوقف عليه الشروع في الامور الثلاثة وتارة زادوا عليها قيدا رابعا والمق توجيه . . . به الكتب لاحصر المقدمة فيها بالبرهان فلا يرد عليهم البصيرة ليست امرا مضبوطا يقتضي الانحصار على ما ذكره بل ان وجدت خامسا للاربعة مشاركا ايها في افادة البصيرة فلك ان تضم اليها وتجعله منها فانهم لم يمنعوا عن ذلك ولم يدعوا حصرا عقليا وقال العلامة التفتازاني مقدمة الكتاب ما يذكر فيه قبل الشروع في المقاصد لارتباطها به وهي ههنا امور ثلاثة الاول بيان الحاجة والثاني بيان ماهيته والثالث بيان موضوعه ثم قال واما ما ذهب اليه الشارحون من ان المراد بالمقدمة ههنا ما يتوقف عليه الشروع في العلم فقيه نظر لامكان الشروع بدون هذه الامور وما ذكره من البصيرة فليس امرا مضبوطا يقتضي الاختصار على ما ذكره ثم بين وحده اعتبار النسبة ووجه تقديمها بان لكل علم جهة واحدة باعتبارها يعد علما واحدا وذلك الجهة اما ذاتية كالوحدانية واما عرضية كالغاية والتعريف المأخوذ من الجهة الاولى يسمى حدا وبغيرها يسمى رسما ومن حق كل طالب كثرة تضبطها جهة وحده ان يعرفها اولا بذلك الجهة وان يعرف ثانياها ومنهتها فقد علم وجه اعتبار النسبة ووجه تقديمها فاستمع لما حققه الشريف قدس سره ( قال الشارح يتوقف عليه الشروع في العلم ) التقييد بقوله في العلم دون في المنطق مع انه هو المعلوم من الحصر اشارة الى عموم بيان المقدمة بالنسبة الى كل العلوم وتشمول وجوهها بالنسبة اليه ويعلم منه مقدمة الشروع في المنطق لانه جزئي من مطلق العلم فلا يرد ان بيان المراد منه مستغن عنه بما علم من وجه الحصر لان الاول معنى اخص للمقدمة والثاني اعم وله فائدة اخرى وهي بيان اطلاق المقدمة على الامور الثلاثة واما المقالة الثانية والثالثة والخاتمة ووجه اطلاقها على مباحثها فظاهرة لا يمس الحاجة الى بيانها فلذا اخص بيان المقدمة بالذ كر قيل ان المقدمة جعلت جزء من الكتاب الذي هو الالفاظ فكيف يصح تفسيرها لما يتوقف



عليه الشروع وهو المعاني واجيب بان المراد اى مراده بالمقدمة ههنا  
اى فى هذا المقام الذى هو مقام بيان وجه الحصر ما يتوقف عليه الشروع  
وقائدة قوله ههناح الاحتراز عن مقام دعوى الحصر فان مراده بالمقدمة  
ههناك الطائفة المخصوصة من الفاظ الكتاب والرسالة فان المدعى ههناك  
حصر الرسالة التى هى الفاظ والعبارات فى اجزائها التى من جعلتها المقدمة  
على ما سبق اشارة اليه والمدعى فى مقام وجه الحصر حصر ما

وهو المعاني لا الفاظ على ما لا يخفى انتهى وانا اقول ان العلوم المتقدمة  
قد تطلق على معلومات مخصوصة تصديقية وتصورية والشروع فى  
تحصيل تلك المعاني وادراكها على بصيرة يتوقف كما هو المسموع على  
ادراك معان آخر تصورية والتصديقية فاذا ارى ان يعبر بالاعاءة عن  
المعاني الاولى والثانية تعليما وتفههما وجب تقديم الفاظ الدالة على المعاني  
فى السانة الموقوف عليها على الفاظ الدالة على المعاني الاولى المقصودة  
ليفهم الموقوف عليها اولا ويسرع فى ادراك المقاصد ثانيا وكذا اذا ارى  
الدالة عليها بالنقوش الدالة على المعاني بتوسط العبارات اعنى الدلالة كان  
تقديم ما بازاء الموقوف عليها واجبا وادا تمهد هذا فنقول المقدمة سواء  
كانت مقدمة علم او مقدمة لكتاب تجرى عليها البيان بالصورات والتصديقات  
والدلائل فلا تفاوت بين مقدمة العلم ومقدمة الكتاب فيما يجب ويمتنع فان عرفت  
بما يتوقف عليه الشروع يكون تعريفها ملائما لكون الشروع اعم للعلم  
والكتاب وان عرفت ما يتوقف عليه الشروع فى العلم لكون المقدمة العلم  
ويعلم منه مقدمة الكتاب فلا وحده للقول بان لفظ ههنا احتراز عن مقام دعوى  
الحصر ولا معنى لقول الفسائل المد كور المقدمة جعلت جزء من الكتاب ولا بد  
يصح تفسيرها بما يتوقف عليه الشروع وهو المعاني الخ ( قوله وانما ههنا  
ههنا الخ ) يعنى ان التقييد بههنا اشارة الى ان المقدمة يطلق عليها باب  
هذا الفن على معنى آخر لكن المراد فى اول كتاب المنطق ما يتوقف عليه  
الشروع فى العلم واطلاقه على مقدمة المنطق ومقدمة الحكمة لا من قبيل  
اطلاق العام على الخاص لا بخصوصه بل لكونها فردا من افرادها فى  
فيه اشارة الى ان لها فى اللغة معنى آخر والى ان لها معنى آخر يطلق باعتبار  
على جزء الكتاب وهو ما يتوقف عليه المباحث الآتية وبهذا المعنى وقعت  
فى المقالة الثانية ههنا وفيه يجب لان سوق عبارة المحسى واختصاص معانيها

الاخرى الى معنيين يدل على ان فائدة هذا القيد احتراز عما عند ارباب هذا  
 الفن مختصا بها لما يتوقف عليه المباحث الآتية ليست مختصة بارباب هذا  
 الفن ولا المعنى اللغوي معنى عندهم حتى يكون فائدته اشارة اليهما فان قيل  
 ان تعريف المقدمة بصدق على جزء العلم لتوقف شروعه عليه قلت  
 الشروع في العلم لا يتوقف على ما هو جزء منه بل على ما هو خارج عنه  
 والادار ( قوله لان المقدمة في مباحث القياس يطلق على قضية الخ )  
 دليل لمى على لزوم التقييد بهما يعنى لو لم يقيد به لزم التعريف بالاختصاص  
 اذ المقدمة يطلق بالاشتراك اللفظي بالنسبة الى المعنى الاصطلاحي على  
 معنى كذا وكذا فقد علم ان المذكور دليل لا يثبت ملازمة الشرطية الاستثنائية  
 المطلوبة ويمكن ان يقال ان هذا دليل على فائدة مترتبة على هذا القول يعنى  
 انما قال كذا اشارة الى ان لها معنى آخر لان المقدمة يطلق كذا الخ ( قوله جعلت  
 جزء قياس او حجة الخ ) نقل عنه في حاشيته على شرح المطالع ان التقدير  
 او على جزء حجة ولها دلالة املة القياس والاستقراء والتمثيل وهى اعم من  
 الاول انتهى كلامه قوله او على جزء حجة معناه او على قضية جعلت  
 جزء حجة اى المقدمة تطلق تارة على معنى واحد وهو القضية التى  
 جعلت جزء قياس او القضية التى جعلت جزء حجة ووجه هذه  
 الحاشية الاشعار بان كلمة او المقصود منها الزد ولا التعميم وجعل ذلك معنى  
 واحدا للمقدمة كما يدل عليه كلامه حيث قال يطلق على قضية وقد يطلق  
 فيفهم انه يطلق على معنيين احدهما الاطلاق الاول والى الثانى الاطلاق  
 ولفظ او يسعر بان المراد هو الزديد لان ههما مذهبين لا يذهب عليهما  
 ان معنى التردد قال بعض انها مختصة بجزء القياس وقال بعض آخر غير  
 مختصة به بل يعنى على حرر التميل والاستقراء ايضا فلا يكون من قبيل  
 ما يقابل العام بالخاص حتى يراد بالعام ما وراء الخاص كما وهم قيل لا يخفى  
 ان استعمال المقدمة فى القضية المذكورة ليس صريحا فى انها يكون بمعنى  
 قضية جعلت جزء قياس او حجة بل يجوز ان يكون معناه ما يتوقف عليه الدليل  
 ويكون اطلاقها على القضية المذكورة لانيها من افراده فللاشارة الى هذا  
 التردد قال السيد السريف فى حواشى شرح المطالع كان الثانى اعم من الاول  
 انتهى وفيه بحسب لان عبارة السريف فيها ان المقدمة يطلق على معنيين  
 آخرين احدهما القضية التى جعلت جزء القياس او الحجة والثانى ما يتوقف



عليه صحة الدليل كإيجاب الصغرى وكاية الكبرى في الشكل مثلا وكان  
هذا الثاني اعم من سابقه انتهى وهذا صريح في انها بمعنى قضائية جعلت  
جزء قياس اوجبة وانما قال كان ولم يجزم لاحتمال ان يراد بالثاني ما يتوقف  
عليه صحة الدليل من غير المقدمات الصريحة التي هي القضايات ودل عليه  
التبيل بقوله كإيجاب الصغرى وقيل عبارة الشيخ في الاشارات هكذا واتباع  
المحشى له واوالتردد في الاصطلاح كايضا او للتعدد في الاصطلاح والثاني  
اظهر لان عدم التردد فيه اشبه بحال الشيخ وكلمة او بمعنى بل الاضربية  
انتهى وفيه بحث لان التعدد في الاصطلاح يقتضي ان لا يكون معنى واحدا  
مع ان المحشى جعله معنى واحدا لان كلمة او بمعنى بل وان جوز به بعض الفقهاء  
خلاف الظاهر يحتاج الى قرينة مع وجود الاظهر فتأمل ( قوله وقد أطلق ويراد به  
ما يتوقف صحة الدليل آه ) الدليل ان كان عبارة عن القياس المطلق الذي  
يكون بالاستدلال من الكلي الى الجزئي وهو قول مؤلف من اقوال من  
سلبت لزوم غيرها قول آخر يكون بين المعنيين عموم وخصوص مطلق  
اذا جعلت جزء قياس ومن وجه اذا جعلت جزء حجة وان كان عبارة عن الاعم  
من القياس المنطقي الشامل للمصانعات الخمس والاستقراء والتبيل وهو قول  
يكون عنده قول آخر يكون بين المعنيين عموم وخصوص مطلق والمراد  
من التوقف التوقف بلا واسطة فلا يردان الموضوع والمحمول ثما ، وهذا  
عليه الدليل اذ هما بالواسطة اذا الدلائل موقوف على المقدمة وهي « وفوقه »  
على الطرفين ولا ان المقدمات البعيدة خارجة عن الالف بلا واسطة  
لانها مقدمات دليل المقدمة لا دليل فلا يضر خروجها ولا ان اراد الاستدلال  
بما يتوقف عليه لانها بواسطة توقف الدليل على العلة الفاعلية الخارجية  
عن الدليل لان الارادة يؤخذ من العلة الفاعلية فالوقوف عليه بالواسطة  
( قوله فيتناول مقدمات الادلة الخ ) تعريض على المعنى الثاني والثالث اشارة  
الى المعنى الثاني اعم مطلقا من الاول فيل يباي كلام المحشى هما الى الامة  
في حواشي شرح المطالع حبيب قال بعد بيان المعنيين كان هذا الثاني اعم من  
سابقه اذ كلامه هيا يقنضي الجزم في العمومية وهالك يقنضي الثاني المستفاد  
من لفظ كان وانا اقول يحتمل ان يكون النسبة بين المعنيين باعتبار ان المعنى  
الاول عبارة عن المادة والثاني عما كان مادة وصورة فيكون الثاني اعم من الاول  
جرما وكان كلامه هنا مبني على هذا ودل على هذا د ر مقدمات الدليل

وان تكون النسبة بينهما باعتبار تعميم الدليل المأخوذ في التعريف وتخصيصه  
كما بينا وحيث يحتمل ان يكون بينهما عموم مطلق او من وجه وكان كلامه هنالك  
مبنى على هذا و يحتمل ان يقال ان ما يتوقف عليه صحة الدليل اعم من الشطر  
والشرط بناء على التبادر والعرف مع احتمال ان يكون باعتبار الصورة فقط فهنا  
ننظر الى العرف والتبادر وهنالك الى الاحتمال فاقى هنا بما يقتضي الجزم وهنالك  
بصيغة النتن ( قال الشارح ووجه توقف التسروع الخ ) الوجه قد يطلق على  
العلة بحسب العرف وقد يطلق على الذات كما في قوله تعالى \* وبقى وجه ربك \*  
اي ببقى ربك وعلى العضو المخصوص وههنا لا يحمل على المعنى المالب  
فان حمل على الاول فاللام في فلان الشارع لا يخ عن الركافة وان حمل على  
الساني فيحمل الاضافة على البيان فيكون الحاصل ذات توقف التسروع  
اما على تصور العلم فلان الخ وقيل ووجه على صيغة الماضي المجهول من التوجيه  
ويصح تعليله بقوله فلان من غير كافة هذا بعيد وان ساعده رسم الخط  
لانه ح يكون التفصيل باما على تصور العلم فلان آه بيان تعليل توجيه التوقف  
مع السوق لتعليل التوقف وقبل ان مبنى الركافة والخلل ان يكون قوله  
فلان خبرا عن قوله وجه توقف التسروع وان لا يكون اللام زائدة اما ان صرف  
الكلام عن طاهره وجعل اللام زائدة او جعل قوله فلان الخ خبر المحذوف  
ويكون تقدير الكلام هكذا ووجه توقف التسروع على الامور المذكورة  
المقدمة امور وما توقف التسروع في العلم على تصوره فلان اه او جعل قوله  
لان علة خبر محذوف اي وجه توقف التسروع اما على تصور العلم فتخفف  
لان الشارع الخ فلا يرد عليه ما قيل انهى فيه بحث اذ على تقرير الاول يلزم  
ما يلزم في عدم التقرير اذ كلمة اما يكون تفصيلا للامور المقدرة فيكون  
الحاصل اما امر توقف التسروع في العلم فلان الخ هذا عين المحذوف المهروب  
عنه وعلى تقدير التحقق اما ان يقدر قبل الفاء او بعده فعلى الاول يلزم توسط  
الفاء بين المتعلق والمتعلق واما على الثاني يلزم تعليل تحقق التوقف لا نفسه  
مع ان المط بالعكس ( قال الشارح اما على تصور العلم الخ ) التفصيل يدل على  
ان ما يتوقف عليه هو العلم اولا وبالذات والمدركات ثانيا وبالعرض فلا يرد  
ان التلبس بالجزء على قصد تحصيل الكل مما يتوقف عليه التسروع لانه يتوقف  
عليه توقف الكل على الجزء ولا ان ارادة التسروع مما يتوقف عليه لكون  
التسروع فعلا اختياريا مسبوق بالارادة قيل المراد بالتسروع تسروع ما فهو



من قبيل سوق في ادخل السوق فيتمثل ما يتوقف عليه الشروع على وجه  
 البصيرة لانه يتوقف عليه شروع ماهو الشروع على وجه البصيرة وكذا  
 ما يتوقف عليه الشروع على وجه زيادة البصيرة وبهذا اندفع انه كان  
 من الواجب على الش ان يعدل عن تعريف المقدمة كما عدل عن بيان  
 وجه التوقف على التصور بوجه ما فيعرفه بما يتوقف عليه اما مطلقا  
 او على وجه البصيرة او زيادتها انتهى ( قال الشارح فلان الشارع في العلم  
 الخ ) هذا دليل على كون تعريف المنطق قبل الشروع الى المقاصد مما  
 لا بد منه حاصله ان الشروع في المنطق لا بد فيه تعريف المنطق اولا لان  
 الشروع موقوف على تصور العلم اولا وذلك التصور يحصل بالتعريف  
 فينتج ان الشروع موقوف على التعريف اولا والصغرى نظرية ثابتة  
 بقوله لان الشارع على طريق الخلفي هكذا لو لم يتصور اولا ذلك لكان  
 طالبا للمجهول المطلق لكن التالي بط فيلزم التصور اولا و اثبت بطلان  
 التالي بقوله لامتناع توجه النفس نحو المجهول المطلق على طريق الخلفي  
 ايض و حاصل نظر الش العلامة المدع بالترديد منع التقريب على اعتبار  
 منع الصغرى على اعتبار باعتبار رجوعه الى ملازمة دليل الصغرى مع بيان  
 منشأ الغلط ( قال الشارح لامتناع توجه النفس نحو المجهول الخ ) دليل  
 على المحالية هكذا لو امكن لزم توجه النفس نحو المجهول المطلق لان  
 اللازم تمتنع مثبت المط و بعبارة اخرى لان الطلب المذكور توجه النفس  
 نحو المجهول المطلق او مستلزم لتوجهها وذلك التوجه مع اما على الاول  
 فظ و اما على الثاني فلان استحالة اللازم يستلزم استحالة المعلوم واعتراض  
 عليه بان هذا مصادرة على المط اذ الكبرى عين المدعى او الاستثنائية عينه  
 قيل في الجواب عن هذا الاعتراض انما يلزم ذلك لو كانا معبرين بعبارة  
 واحدة وليس كذلك اذ يجوز ان يكون الشئ معلوما بعبارة وغير معلوم بعبارة  
 اخرى وفيه بحث لان الاختلاف بالعبارة لا يدفع المصادرة لان وجه بطلان  
 المصادرة لزوم الدور وهو من لوازم المعنى لا العبارة سيما في علم المنطق وقيل  
 في دفع المصادرة الطلب ملزوم التوجه لاعينه والاظهر ان يقال في دفعها  
 ان الفعل الصادر من ذوى الشعور مسبق بامور مترتبة التصور بوجه ما  
 نعم التصور الجزئي ثم الارادة المنبعث منه ثم صرف القوة المودعة في الاعضاء  
 ومن هذا يعلم ان تصور المتشروع فيه مقدم على الشروع ذاتا و زمانا

وانه لا يمكن بدون تصوره بوجود مخصوص والطلب عبارة عن صرف القوة  
المودعة مع قصد تحصيله المطر والعزم عليه وتوجه النفس عبارة عن التفاتها  
واقبالها المنبعث عن التصور الجزئي السابق على الطلب فلو لم يتصور  
اولا ذاتا وزمانا لانم طلبه وقصده متعلقا به حال عدم التصور فكان طالبا  
للمجهول المطلق حال طلبه وهو محال لمتناع توجه النفس الذي سببه  
التصور وموقوف عليه للطلب الذي هو العزم والقصد للتحصيل ومن انتفاء  
السبب والموقوف عليه يلزم انتفاء السبب فيندفع المصادرة اذ توجه النفس  
ليس عين الطلب بل مقدم عليه ذاتا وزمانا فان قيل توجه النفس نحو المجهول  
المطلق لو كان محالا لزم ان لا يحصل علم بشئ من الاشياء وان يلزم الدور  
اما الاول فلان كل شئ قبل تعلق العلم وجهها من الوجوه مجهول مطلق  
الجهة فلو تعلق العلم لزم توجه النفس نحو المجهول المطلق واللازم مح مح واما  
الثاني فلانه لو كان توجه النفس نحو شئ موقوفا على معرفتها لذلك الشئ  
قبله وه معلوم ان معرفة الشئ موقوفة على سبق التوجه اليه وذلك دور  
مح قات عن الاول فرق بين توجه النفس بالشئ وبين علمه التصوري به  
اذ الاول فعل اختياري عبارة عن التفات واقبالها والثاني ضروري اعم  
من التفات النفس وعدمه اذ قد يحصل الشئ عند المشاعر بدون الالتفات  
والتوجه فلا يلزم من محالية توجه النفس نحو المجهول المطلق محالية العلم  
التصوري وعن الثاني توجه النفس نحو المجهول المطلق لتحصيله مح لا مطلقا  
لانه اذا سنح للنفس مباد مترتبة دفعة توجه النفس نحو ما هو نتيجة لها  
من غير سبق علم ومعرفة للنفس بالنسبة اليه وكذلك اذا سنح على احدى  
الحواس شئ دفعة من غير اشتياق النفس اليه توجهت اليه بلا سبق معرفة  
فالموقوف على المعرفة توجهها نحو شئ لتحصيله والموقوف عليه للمعرفة  
توجه النفس نحوه مطلقا فاندفع الدور ( قال الشارح لان الشروع في العلم  
يتوقف على تصوره الخ ) هذا صغرى الدليل المطوية فيكون النظر على  
قانون التوجيه يدل على هذا قول الشارح اذ الملق بيان سبب ايراده قيل  
الوجه المذكور لشارح الدمشقي ذكره الشارح على سبيل النقل واعتراض  
عليه هذا وتكفروا في توجيه النظر فحملوا هذا القول على الدعوى وتجاوزوا  
في قوله فسلم بان يقان اى مسلم مقدمات دليله فان منع المدعى وتسليمه  
يرجعان الى مقدمات الدليل والاخرجا عن التوجيه هذا تكلف ورجوع



التسليم الى مقدمات الدليل اصطلاح جديد و كتب ان التسليم موده  
الدعوى ولا حاجة الى رجوعه ( قال الشارح لان لا يرمى به ان لا بد ان )  
اذ الموقوف عليه التصور المطلق وهو تفصيل باليد والرسم ويكون احد  
فلا يلزم انبوت الاعم نبوت الاخص بل يفتضى نفي ثبوته سببا ليراد رسم  
العلم لذاته ( قال الشارح فلا يتم التقريب الخ ) اعلم ان الطرسواء جعلناه  
نفس الترتيب او الحادثة المفضية اليه يستدعى علوه ما مترتبة على هيئة  
مخصوصة يسمى الموصل منها الى التمسد بق دايلا وتكون العلوم  
اي الامور الحاضرة مادة لذلك الموصل والهيئة المخصصة صورة له واتفق القوم  
ان صحة المادة والصورة فالنظر صحيح يؤدي الى المظ والافقاسد لا يؤدي  
اليه وصحة المادة في الدليل ان تكون المقدمات مناسبة للمطصادقة قلعا  
او ظنا او فرضا بحسب المتطالب على ما بين في الصناعات الخمس وصحة  
الصورة فيه ان يكون على السرائط المعبرة في الانتاج على ما فصل في ابواب  
القياس والاستقراء والتثيل فلا بد في الدليل من حيث يتوصل به الى المط  
اعني المحكوم به من المستلزم له والالم ينقل الذهن من اليه ولا بد ان يتسا  
من ثبوت المستلزم للمحكوم عليه لينز من ثبوته له ثبوت لازمه له ويكون  
الحاصل منه مطلوبا خبريا واجوب المستلزم الموصوف بالمحصل وجب  
في الدليل مقدمة ثان اثنى احديهما عن الزوم وهي الكبرى والآخرى  
من ثبوت المزوم للمحكوم عليه وهي الصغرى وذلك الاستلزام بحمل  
على امتناع الانكسار في القطعيات فيحس الدليل وان حل على المناسبة  
الصحيحة لان يقال يعم الدليل للاستقراء والتثيل ايضا فقد علم ما كان  
في الدليل من صحة المقدمة والصورة ووجود الاستلزام للمط وان لم يوجد  
فيه ذلك الاور لم يصح الدليل واما عدم وجدان الصحة في المادة والصورة  
فظ واما عدم وجدان الاستلزام فبان يكون النتيجة اخص او اعم بحسب  
التحقق من المدعى وبعبارة اخرى ان يكون احدهما مطلقا والاخر مقيدا ففي  
الصورة الاولى يعترض عليه بانه لا يتم دليلك وفي الثانية لا يتم تفريب دليلك في  
التامة دون اصل الدليل واصل التقريب لعدم استلزام الاعتراض نفي الاصل  
بل نفي التامة لكن عدم تمامية التقريب في صورة كون النتيجة اعم  
والمط اخص لعدم نبوت الاخص بنبوت الاعم بخلاف العكس لازوم نبوت  
الاعم بنبوت الاخص فتأمل في كلام بعض الحواشي ( قال الشارح اذا لمق

بيان سبب ايراد آه) هذا دليل على كون ان لابد من تصويره برسمه دعوى  
للدليل المذكور ودفع بما يوههم ظاهر العبارة من ان الدعوى كون تصور العلم  
تأ يتوقف عليه الشروع فعلى هذا يلزم ان يتم التقريب فقد علم تحقيق  
ما قررنا آنفاً وهميات الخواشي ( قوله هو سوق الدليل على وجه الخ)  
مرجع الضمير التقريب يعنى ايراد الدليل على طريق صحة المادة كما يعلم  
في الصناعات الخمس مثلاً كون المقدمات من اليقينيات وصحة الصورة كما يعلم  
في شرط انتاج الاشكال الاربعة مثلاً كون الصغرى موجبة كاية والكبرى  
موجبة كلية مقارناً بدعوى موجبة كلية وجامعا جميع شرائط انتاج الشكل  
الاول بحيث يلزم النتيجة المساوية للدعوى وان لم يلزم ذلك النتيجة فلا يتم  
التقريب وعدم لزوم تلك النتيجة ينشأ من عدم مراعات ما يتوقف عليه  
الدليل مادة وصورة وقد يكون ذلك النقصان ظاهراً فيعين منشأ الاعتراض  
فمورد بعينه وقد يخفى ذلك فلا يلزم المساوات المطلوبة بين الدعوى  
والنتيجة فيمنع تمامية الاستلزام وهو التقريب ( قوله يستلزم المط وعبارة  
اخرى آه) قبل عليه التعريف الاول يختص بالدليل المنطقي ويخرج تقريب  
الاستقراء والتثيل او ليس فيهما الاستلزام فيلزم ان لا يكون التقريب  
فيهما والتعريف الثاني اعم ويطابق على تقريبهما فيكون التعريفان  
مختلفين اختلافاً معنوياً لكن يمكن ان يقال قد يراد بالاستلزام المناسبة  
المصححة للانتقال فيعم كل دليل فيكون الاختلاف بينهما بالعبارة كما قال قدس  
سره في حاشيته على شرح مختصر الاصول فان قلت الاستلزام انما يكون  
في القطعيات دون الظنيات على ما سبق قلت ان اريد التعميم كما هو الظاهر  
الاستلزام ههنا على المناسبة المصححة للانتقال لا على امتناع التفكك انتهى  
اعلم ان الاستدلال اما ان يكون بحال الكلى على حال الجزئى واما ان يكون  
بحال الجزئى على الكلى واما ان يكون بحال الجزئى على الجزئى واما ان يكون  
بحال الكلى على الكلى فان كان الاول فهو القياس المنطقي وهو قول مؤلف  
من اقوال حتى سلمت لزوم عنها لذاتها قول آخروان كان الثاني وهو الاستقراء  
وهو انبات الحكم الكلى لنبوته في جزئياته اما في كلها فيفيد اليقين كقوله  
كل عدد اما زوج واما فرد وكل زوج بعده الواحد فكل عدد بعده الواحد  
او فرد مثل ذلك يسمى قياساً مقسماً واستقراء تاماً وهذا القياس من المنطقي ايضا  
او في بعضها ولا يفيد الا الظن لجواز ان يكون مالم يستقرأ من جزئيات



ذلك الكل على خلاف ما استقرأ منها كما يقال كل حيوان عند المضي يهرل  
فكه الأسفل لان الانسان والفرس وغيرهما مما نشاهده من الحيوانات  
كذلك مع ان التماسح بخلافه وهذا هو القياس الاستقراء المفيد للثبوت المقابل  
للدليل المنطقي وان كان التمثيل وهو التمثيل وبسميه الفقهاء قياسا وهو  
مشاركة بامر الى امر آخر في علة الحكم وهي الكلى الشامل لذات الجزئين  
فلذا قالوا لا بد بين الدليل والمدلول من مناسبة مخصوصة وتلك اما باشتغال  
الدليل على المدلول وهو القياس او باشتغال المدلول للدليل وهو الاستقراء  
او باشتغال امر ثالث بينهما وهو التمثيل وان كان الرابع فلا يخفى من ان يدخل  
الكليان المذكوران تحت كلى الثالث مشترك بينهما يقتضى الحكم فهاجرت ان  
له لان المراد بالجزئي ههنا المدرج تحت الغير وهو الاضافى لا ما يمنع نفس  
تصوره عن وقوع الشراكة فيه اعنى المسمى بالحقيقى او لا يدخل فان دخل  
كان الاستدلال باحدهما على الآخر داخل فى التمثيل لا سيما برأسه ان لم يدخل  
فلا تعلق بينهما فلا يتعدى حكم احدهما على الآخر اسلا فاذا تمهد هذا  
فينز بين القياس المنطقي والاستقراء والتمثيل وقيل ان الدليل المسوق للدعوى  
وان كان مستلزما للدعوى موافقا لها فالتقريب تام والا فلا تقريب اصلا  
فاللازم ان يقال لا تقريب دون لا يتم التقريب فقد علم مما قررنا من انه لو كان  
استلزما فى نفس الامر لزم التقريب وان لم يستلزم فى نفس الامر لا تقريب  
صلا فى نفس الامر لكن الاعتراض على الدليل لا يقتضى عدم الاستلزام  
فى نفس الامر حتى لزم ان يقال لا تقريب لاحتمال خطأ المعترض وعدم  
فهمه اصل الدليل فلذا يقال فى العرف لا يتم التقريب وقيل فى الجواب  
ان هذا من قبيل ذكر الملزوم وارادة اللازم لان الدليل انما يكون دليلا  
اذا كان تاما فيلزم دليلية كونه تاما فيلزم نفي اصل التقريب او مدعى المص  
توقف التسروع على تصور العلم بوجه ما وان يكون ذلك الوجه رسما له  
وهو مركب من جزئين وذلك الدليل يثبت الجزء الاول منه لا الثانى فبعض  
التقريب حاصل دون بعض فلا يتم التقريب وفيه نظر لانه فى مقام دعوى  
وجوب التصور بالرسم فاذا يستلزمه الدليل لم يستلزم شيئا من الدعوى  
وان استلزم وجوب التصور بوجه لانه ليس الدعوى فلا يكون استلزام  
الدليل تقريبا (قال الشارح رسم العلم فى مفتاح الكلام الخ) يعنى ان المص  
اورد تعريف العلم بطريق الرسم فى اول الحقيقى الكلام فقصد المستدل

بيان سبب ايراده في هذا الاول فتوهم انه لم يورد في اول الحقيق تعريف مطلق العلم فلا يكون السبب مفضيا الى السبب على انه لا يقتضى ايراده المفتوح بلا في المقدمة فاسمع لماقاله المحشى ( قوله اراد به رسم المنطق آه ) هذا تحرير المراد باتخاذ القرينة من كلام الش وحل المفتوح على المعنى العرفي حاصله ان المراد من رسم العلم رسم المنطق لماقاله فيما سيأتى ورسموه ومعنى العرفي للمفتوح موسع لما قبل الشروع فيكون السبب مفضيا الى السبب ويقتضى ايراده في اثناء المقدمة سواء ولى الشروع الحقيقى او لا والتقييد وبقى اثناء المقدمة لوقوعه فيه و لنفى لزوم ولى الشروع الحقيقى للمق فلا يرد ما قبل من انه لو كان المراد بالمفتوح ما قبل الشروع يكون الغرض بيان سبب الايراد في المقدمة سواء كان في مفتحتها او خاتمتها او اثنائها ( قوله واجاب عن هذا النظر بعضهم آه ) حاصل الجواب اختيار الشق الاول و دفع المحذور وهو عدم تمامية التقريب ببيان ان لزوم تصور العلم برسمه يكون بجهتين احديهما ان يكون مقصودا بخصوصه ولازما بخصوصه واخرى بهما ان يكون مقصودا لغيره ولازما لغيره وذلك الغير وهو استلزامه ما هو الواجب اعنى التصور بوجه ما ومنشأ الاعتراض الجهة الاولى ومنشأ الجواب الجهة الثانية ويكون الدعوى بلزومية التصور برسمه لتوقف الشروع عليه باعتبار الجهة الثانية وكذا النتيجة فيتساوى ان في العموم والخصوص او الاطلاق والتقييد فيتم التقريب وحاصل اثبات التقريب ان هذا الدليل يستلزم ان لابد من تصور العلم برسمه لان من هذا الدليل لزوم وجوب التصور بوجه ما ولما وجب التصور بوجه ما ولم يكن تحصيله الا في ضمن تصور بوجه مخصوص اختار المص التصور برسمه لاستلزامه ما هو الواجب لا بخصوصيته فينتج ان من هذا الدليل لزوم اختيار المص التصور برسمه لاستلزامه و اذا لزوم اختيار المص لزوم التصور برسمه فينتج المط ولما توهم في لزوم الاختيار المقدم المذكور في الشرطية دفعه بقوله وكون غيره مستلزما الخ ( قوله ولم يمكن تحصيله الا في ضمن تصور بوجه مخصوص الخ ) اذ العام لا يحصل الا في ضمن الخاص وحصول التصور بالنسبة الى المتعلم الشارع فاذا لم يعرف بتعريف ما سواء حدا او رسما فلم يحصل فلا يرد ان التصور بالرسم مستغن عنه في تحصيل ما هو الواجب لحصوله بتصور المرسوم ليكن تحصيله بالرسم لان شرط الاستغناء لو لم يذكر المستغنى عنه لحصل المقى بلا تفاوت وههنا لو لم يذكر



الرسم وما يفيد المقياس لم يحصل التصور فكيف يكون مستغنى عنه واما لزوم  
تصور المرسوم حين الترسيم فلا يضر لانه من لازم الرسم و من انفسائه يفتي  
ذلك اللازم ( قوله لاستلزامه ما هو الواجب الخ ) هذا تعليل للاختار  
لاداء ماوجب وهو التصور بوجه ماوذلك الاداء قد يكون بغيره و مرجحه  
على الآخر بناء على مذهب المتكلمين الا ارادة المختار و من شأنها ترجيح  
احد المتساويين و او على مذهب الحكماء فيمكن ان يقال ان الغرض وهو  
التصور بوجه ما يحصل بالرسم على سبيل السهولة بخلاف الحد على  
ان القوم لم يصرحوا بالحد تعرف المنطق لتعسر الوقوف على الذاتيات  
( قوله لا يخصصه آه ) هذا عطف على قوله لاستلزامه يعني ليس واجب  
الاختيار رسم المنطق من حيث هو رسم مفيد لا علم بماهية المنطق بل من حيث  
انه يحصل منه التصور بوجه ما بل كل ما يفيد التصور بوجه ما يصلح ان يختار  
فيكون نوع ما يفيد التصور بوجه ما موقفا عليه لا سروح دون فرد  
كما يقال في مبادئ العلم ان الموقوف هو نوع المبادئ لا شخصه اذ لا توقف  
للمسئلة على دليل خاص بحيث لا يثبت الابه ( قوله و لو ان عمره مستلزم مال لان  
الواجب آه ) جواب عن سؤال مقدمتي على ان ترجيح احد المتساويين  
بلا مرجح مح و ههنا يلزم ذلك الترجيح بلا مرجح لان ذلك الاستلزام  
يحصل بالحد كما يحصل بالرسم فوجه اختيار الرسم دون الحد و الجواب  
مبنى على ان ترجيح المختار احد المتساويين جائز بل واقع اذا اراده المختار نفسه  
من شأنها ان يرجح الفاعل بها احد المتساويين على الآخر او المرجوح  
على الراجح فان قيل اختيار المختار احد المتساويين ترجيح من غير مرجح  
قلنا الارادة و الاختيار لا تعليل بانه لم اختار هذا دون ذلك لان الترجيح  
صفة ذاتية لها كما ان الايجاب بالذات لا يعلل بان الموجب لم اوجب  
و اورد المتكلمون تجوز ترجيح المختار احد المتساويين المال المشهور  
وهو ان الهارب من السبع اذا رأى طريقين متساويين فحصل الكلام ان اختيار  
المص التصور برسمه بارادته المرجحة لاحد المتساويين اعني التصور برسمه  
والتصور بحدده فلا يلزم ترجيح بلا مرجح و لو لم لانم بطلانه من الفاعل  
المختار ( قوله فانه يختار احدهما بعينه آه ) قيل اصل اختياره لاستلزامه ما هو  
المطل لا لخصوصه و ترجيحه على الآخر لم يرجح سوى الارادة او نفسه فافهم  
( قوله و كان في عبارة الشاشارة الى ذلك آه ) الكلام المصدر بكان يفيد

الظن في الحكم وههنا اماتاش من اصل الحكم او من دليله اما الاول فلان المشار اليه مطلق الجواب والجواب المذكور المخصوص يكون على طريق الظن واما الثاني فلان لفظه الاولى يستعمل في مقام الراجع كثيرا وان استعمل في بعض الازمان في مقام الصواب فدلالته على الجواب المطلق او على الجواب المخصوص يكون على طريق الظن ويحتمل ان يكون الاولوية بالنسبة الى الوجه المذكور سابقا بان يكون مقاله الش راجعا وما قاله الوجه مرجوحا وان يكون بالنسبة الى وجه آخر بان يكون الوجه السابق باطلا وخطأ ويكون لاصل التوقف او لا يراد رسم العلم مفتوح الكلام وجوه الاولى من تلك الوجوه مقاله الش فعلى هذا الاحتمال الاخر لا يكون اشارة الى الجواب مطلقا ولا مخصوصا لكن هذا الاحتمال بعيد فلذا يقيد القول بالاولى الظن فتأمل (قال الشارح وان اراد به التصور برسمه الخ) شق الثاني للترديد منع الصغرى برجوعه الى ملازمة الشرطية لدليها بانا لانم لزوم طلب المجهول عند عدم تصور العلم برسمه بلواز تصور وجهه ما انما يلزم طلب المجهول لو انتفى التصور بوجه ما بانتفاء التصور برسمه لكن انتفاءه بانتفاءه مم اذا يلزم من انتفاء السبب الاخص انتفاء المسبب الاعم قيل حق البيان ان يقال ان اراد بقوله لو لم تصور التصور بوجه ما فسلم لكن لا يستلزم وجوب التصور بالرسم فلا يتم التقريب وان اراد التصور برسمه فلا نم انه لو لم يكن العلم الخ هذا ليس بشئ اذا لفرق في الترديد كونه في القياس الخفى وفي قوله الشروع في العلم يتوقف على تصور مع ان الاصل في الترديد ان يكون في اصل الدليل كما بينا والقياس الخلفي دليل الصغرى لا يقال الترديد ليس بحاصر لاحتمال ان يكون التصور بمحده لانا نقول يجري فيه ما يجري في الشق الثاني من الابطال والابات فلا حاجة الى بيانه (قال الشارح فالاولى ان يقال لا بد من تصور الخ) تفريع على النظر بحيث يتوجه على الوجه المذكور دون وجه نفسه حاصله تغيير الدليل بان الاولى ان يقال المقدمة ما يتوقف عليه الشروع في العلم ووجه التوقف اما على تصور العلم برسمه فليكون الطالب على بصيرة في طلبه لاحاطته بجميع المسائل اجالا حتى ان كل مسألة ترد عليه يعلم انها من تلك العلم قيل يرد على هذا الوجه مثل ما يرد على الوجه السابق بان يقال ان ارادة التصور برسمه ما فسلم انه لا بد منه لكنه لا يتم التقريب اذا لمق بيان سبب هذا الرسم المخصوص وان اراد به التصور بهذا الرسم



فلانم انه لو لم يتصور العلم بهذا الرسم لامتنع الشروع على وجه البصيرة  
واجيب بان المق التصور برسم ما و اراد هذا الرسم لاستتزامه ما هو  
الواجب وانما يكون هذا الوجه اولى لانه يجعل بعض خصوصيات لم يكن  
من المقدمة في الوجه السابق من المقدمة فهو اقرب من الاصل الذي هو  
كون جميع الخصوصيات من المقدمة والحق في الجواب ان يختار الشق  
الثاني ويدفع المحذور بانه لما لم يكن تصور ماهية المنطق الا بالرسم لامتناع  
الحد اختار الرسم المخصوص للاتفاق عليه كما يشعر قوله ورسموه وما قيل  
في الجواب انه لم يدع توقف البصيرة عليه بل حصولها به حيث قال ليكون  
على بصيرة فالمقدمة على ما يستفاد من كلامه ما يفيد البصيرة قبل الشروع  
في العلم فليس بشئ اذا التوقف مأخوذ في مفهوم المقدمة فالغير بقوله لا يكون  
على بصيرة في مقام قوله فلان الشارع فيكون الحاصل ووجه التوقف اما  
على تصور العلم برسمه فليكون الخ فالمقدمة على هذا ما يتوقف عليه الشروع  
على وجه البصيرة واعترض عليه العلامة التفتازاني بان كون الطالب على  
بصيرة مما ليس له معنى تحصل يقتضي الاختصار والاعتصار على ما ذكره  
فقال ان المقدمة مقدمة الكتاب وهي ما ذكر قبل الشروع في المقاصد  
لارتباطها به وهي هنا امور ثلثة كما تقدم بيانه قال قدس سره في حواشيه  
على المطول ان الارتباط الذي اعتبره الشارح في المقدمة ليس امرا مفصلا  
يقتضي الاقتصار على عدد معين بل هو على انحاء مختلفة فيختلف بحسبها  
المقدمات كما يشير اليه قوله وهي هنا امور ثلثة على ان ماله ارتباط بالمقاصد  
ونفع فيها انما يحسن تقديمه عليها اذا توقف الشروع فيها عليه او افاد  
بصيرة في الشروع لان مجرد الارتباط والنفع لا يقتضي الا مجرد كونه مذكورا  
في المقاصد دون تقديمه عليها فالصواب ان لا يتجاوز البصيرة واما ما ذكره  
بعض الافاضل من ان الاولى ان يفسر مقدمة العلم بما يستعان به في الشروع  
فراجع اليها لان الاستعانة في الشروع انما يكون على احد الوجهين  
( قال الشارح ليكون الشارع على بصيرة الخ ) البصيرة قوة في المشاعر الباطنة  
يدرك بها المدركات ونسبتها الى المدركات كنسبة البصر الى المبصرات  
اللام تعليل للزوم التصور برسمه على سبيل التحصيل وهذا يستلزم حكيم  
احدهما اذا تصور العلم برسمه يكون الشارع على بصيرة في طلبه والا فلا  
لعدم التصور بحسبه كما عرفت فثبت الحكم الاول بقوله فانه اذا تصور الخ

تصوره اذا تصور برسمه وقف على جميع مسائله اجمالا وكلما وقف على  
جميع مسائله اجمالا يكون الشارع على بصيرة في طلبه فينتج المط فثبت  
الصغرى ايضا على طريق الانية بقوله حتى ان كل مسألة ترد آثم اتى  
بالتنظير بقوله كما ان من اراد سلوك طريق آه على سبيل تشبيه المعقول  
بالمحسوس ادعاء لكمال ظهور المعقول فان قيل اللام التحصيلي يكون غاية  
للفعل الاختياري والوجوب وال لزوم ليس فعلا اختياريا قلت ان اللزوم  
والوجوب من كيفية التصور باعتبار الجهة واللام متعلق للتصور في الحقيقة  
او ان اللام متعلق بالتصور ولا بد مسلط على المقيد بقيد فلا محذور اصلا  
ومعنى كون المطالب على بصيرة بسبب تصوره برسمه ان لا يفوت ما هو من  
العلم اذا لقيه ولا يشتغل بما ليس من العلم لتحصيل مطلوبه والبصيرة بهذا  
المعنى لا تحصل الا بتصور العلم برسمه لانه اما ان يحصل بتصور بوجه ما  
او برسمه او بحده لا سبيل الى الاول وهو ظاهر ولا سبيل الى الثالث لامتناع حده  
فثبت المط فعلى هذا اذا دل الدليل على ان البصيرة حاصلة به يلزم منه انه  
لولا لم يحصل البصيرة فلا يرد ما قيل من ان المط ان البصيرة لا يحصل بدون  
التصور برسمه وما ذكره يدل على ان البصيرة حاصلة به ولا يدل على انه لولا  
لما حصلت البصيرة فلا يتم التقريب واجيب عنه بان المراد لا بد من تصوره  
برسمه ان اللايق المناسب للشارع ان تصور العلم برسمه ليكون على بصيرة  
في طلبه فمحتم الاستدلال وهذا التأويل يستلزم التأويل في تفسير المقدمة  
بما يتوقف عليه الشروع اما مطلقا او على وجه البصيرة ان يراد بما يتوقف  
عليه الشروع الامر اللايق المناسب للشارع انتهى وفيه بحث اذ لو اول  
التوقف بهذا التأويل فالحاجة الى التقييد بقوله على وجه البصيرة اذ يصح  
الكلام من اول الامر بلا تكلف على ان هذا التأويل بعيد فتأمل ( قوله  
الوجه السابق يدل على وجوب الخ ) هذا اعتراض على الشارح في الجملة  
بان الوجه السابق بناء عليه يطابق التفصيل للاجمال بخلاف الوجه  
الداني لان المحمل الذى هو تعريف المقدمة التوقف فيه ماخوذ لا بشرط  
سوى بان يكون حبيب لولا الموقوف عليه لامتنع الموقوف وهو الشروع  
والتوقف على الوجه الاول كذلك لا بشرط سوى لتوقف الشروع مطلقا  
على التصور بوجه ما وعلى الوجه الثانى يكون بشرط شئ وهو على وجه  
البصيرة فكيف الاولوية بل لا يصح الوجه الثانى اذ التفصيل مندرج



في الاجال وهما متحدان فيما يجب ويمتنع والفرق بالاجال والتفصيل يمكن ان يقال الشروع المأخوذ في تعريف المقدمة يراد به شروع ما على سبيل مدلول اللام العهد الذهني فيم الشروع المطلق والشروع على بصيرة فيطابق التفصيل للاجال لكن لا يثبت اولوية الوجه الثاني لاحتياجه الى تأويل اذا حل التوقف المأخوذ في التعريف على الماهية لا بشرط شيء واما اذا لم يحمل عليه بل على وجه البصيرة بناء على التفصيل الاخر وهو بيان الحاجة اليه وموضوعه اذ هما يقتضيان كما سيظهر فثبت الاولوية ايضا (قوله وهذا الوجه يدل على انه لا بد في الشروع الخ) يعني اذا تصور الطالب للعلم برسمه يكون على بصيرة بحيث اذا لقيد مسألة يعرف انها من العلم المطول لا يفوته ومسألة اخرى يعرف انها ليست منه فلا يستعمل بها لتلايفوت ما يعينه فيلزم الشروع على بصيرة وذلك لان رسم العلم اما مأخوذ معه جهة واحدة ذاتية كالموضوع او عرضية كالغاية او خاصة لازمة لذلك العلم حتى يمتاز عن سائر العلوم ويكون جامعا ومازعا والالم يصح الرسم فبسبب الرسم يمتاز مسائل العلم المطول من مسائل العلوم السائرة على الاجال فيكون الطالب على بصيرة فيتفرع الكون على بصيرة على تصور العلم بالرسم فلا يرد الاوهام الفاسدة في هذا المقام وقال بعض الافاضل ان لكل علم مسائل كثيرة لها جهة واحدة مختصة بها تعد علما واحدا فان علم بالان الجهة امتاز عنده عما عداه تميزا تاما وان علمه بوجه اعم او اخص لم يحصل التمييز التام فان اريد بتصور العلم برسمه التصور بوجود ما يفيد تمييزه عما عداه فالوجوب المستفاد من قوله لا بد عقلي لامتناع حصول البصيرة بحيث يمتاز عما عداه بغيره وان خص التصور باللازم النظري فالوجوب استحساني فنأمل فيه فان قيل لم لا يجوز ان يحصل البصيرة والوقوف على المسائل كلها بان يكون للعلم خاصة يكون لكل مسألة مدخل فيها ويعرف الطالب اياها بدون التعريف او يحصل بالتصديق بالموضوعية فلاب ان المراد من التصور برسمه اعم من ان يكون حالا ومرجعا ادنا خاصا والتصديق بالموضوعية الموجبة للعلم على كل المسائل باعتبار ملا حظة التعريف المأخوذ منهما فيكون من قبيل التصور برسمه مرجعا فلا حاجة على حل الوجوب على الاستحسان (قوله اراد به ان من تصور النحرآه) حاصل هذا اللام دفع الاعتراض الوارد على الدليل بتحرير المراد مع بيان مدأ علم السائل

وحاصل الاعتراض منع الصغرى القائلة بالوقوف الاجالى على كل المسئلة  
من العلم بسند انه خلاف الواقع اذ ليس كل من تصور بالعلم برسم حصل له  
العلم بكل مسئلة منه ترد عليه انها منه وحاصل الجواب ان المراد بالوقوف  
الاجالى العلم بالقوة والامكان بحيث لو تأمل تقدر العلم بالاستنتاج بسهولة  
الحصول اذ يحصل بالرسم على طالب قضية كلية يدخل في ذات الموضوع  
كل مسئلة ذلك العلم فيحمل عنوان الموضوع على مسئلة ترد عليه ويضم  
تلك القضية الكلية اليها فيحمل العلم له وليس المراد به العلم بالفعل حتى  
يتميز مسائله بالفعل عن غيرها كالعلم في قولك اتانى اخوتك اما زيد فعالم  
واما بكر فمقيده واما بشر فحكيم فان العلم الاجالى للاخوة هو بالفعل يميزها  
عما عداها ( قوله علم باصول يعرف بها احوال او آخر الكلام الخ ) اى ادراك  
او ملكة متعلق باصول اى بقواعد كلية يعرف بها اى يستنبط بها معرفة  
احوال او اخرى اعراض ذاتية يعرض او آخر الكلام من حيث الاعراب  
والبناء هذا الامتياز من سائر العلوم الذى موضوعها الكلمة الممتازة بقيود  
الحيثيات قيل اورد العلم على صيغة المفرد اشارة الى ان الوحدة معتبرة فلا يرد  
النحو مع غيره نقضاً انتهى وسائر قيود التعريف معلوم فائدة ( قوله حصل  
عنده مقدمة كلية الخ ) لانه لما اشترط اطراد التعريف وانعكاسه سواء كان  
العلم عبارة عن المسائل او عن الادراك او عن الملكة لزم ان يكون متعلقاً  
بقواعد التى تكون لها مدخل فى معرفة الاحوال المذكورة سواء كان لها  
مدخل قريب او بعيد و كل ما يكون من النحو يكون من تلك القواعد  
وكل ما يكون من تلك القواعد يكون من النحو لصحة الطرد والعكس فيلزم  
حصول تلك المقدمة الكلية بالضرورة ومقدمة اخرى وهى كل مسئلة  
لم يكن لها مدخل فى تلك المعرفة لم تكن من مسئلة النحو وانما يتعرض هذه  
المقدمة لعدم تعلق الغرض لها ( قوله فاذا اورد عليه آه ) اى على الطالب  
المتصور توصيف المسئلة بالمعينة منها باعتبار الواقع ونفس الامر والا  
لما احتاج الى الاستدلال وجه الاقتدار ان الكبرى على هذا يكون بديها  
بكون بوبت محمولها على ذات الموضوع التى من فردها تلك المسئلة معلوماله  
فيجعل سهولة الحصول صغرى يحمل موضوع القاعدة على تلك المسئلة  
ويضم تلك القاعدة على هيئة الشكل الاول فيستنتج وما قيل انه يجوز  
ان يكون اندراج هذه المسئلة تحت موضوع الكبرى نظرياً قد فوج



بان الاندراج انما يكون الا بعد العلم بان المسئلة لها مدخل في تلك المعرفة  
 واما الكبرى فبديهي البتة لكونها مأخوذة من التعريف واما اذا لم يعلم  
 الاندراج فلا يحصل الاستنتاج فلا خير فيه ( قوله وكل مسئلة لذلك فهو  
 من النحو الخ ) قيل هذه المقدمة غير المقدمة السابقة قلت ان المقدمة  
 السابقة تنعكس بنفسها لزوما باعتبار المقام لانها مأخوذة من عكس  
 التعريف وعكسها مأخوذة من طردها وهما متلازمان اذا لم يصدق لكل ماله  
 مدخل في تلك المعرفة فهو من مسئلة النحو لصدق نقيضه وهو بعض ماله  
 مدخل في تلك المعرفة ليس من مسئلة النحو فيفسد طرده لكن الاولى تظاهر  
 اخذه من التعريف والثانية ظاهر في الانتاج فلذا اتى بالظهور واجيب  
 عن هذا بالتكلف في العبارة حيث تصرف في المقدمة الاولى وجعل لفظ  
 كل مسئلة مستدا وقوله من مسائل النحو خبره لاصفته وقوله لها مدخل  
 في تلك المعرفة حالا من ضمير الخبر والتقدير كل مسئلة كأنه من مسائل  
 النحو حال كونها بحيث لها مدخل في تلك المعرفة ولا ينبغي تكلفه مع ظهور  
 الوجه ( قوله وكذا اذا تصور المنطق بانه آلة قانونية تعصم مرادها الخ )  
 الآلة ما يكون وسيلة لحصول شيء يسمى المنطق به لكونه وسيلة الى تحصيل  
 سائر العلوم في العقلية والنقلية والقانون لفظ سرياني استعماله المطلقون  
 في الاصل والقاعدة وهو امر كلي منطبق على جزئياته تعرف احكامها  
 منه وبالتفصيل مقدمة كلية يصلح ان تكون كبرى لصغرى سهلة الحصول  
 حتى يخرج الفرع من القوة الى الفعل ولاخفا في ان المنطق كذلك لانطباقه  
 على جميع المطالب الجزئية عند الرجوع اليه وباقي القيود معلوم من التفصيل  
 فليس كبير فائدة في بيانها اتى المحشى رحمه الله بمنالين اما تسهيلات تفهيمها  
 للمبتدئين بحيث مثل بما هو انيس للشارع عادة لا علم المنطق ثم ترقى الى المط  
 فصوره فيه ثم اشار على سبيل الاجال في كل العلوم وهذا احسن اسلوب  
 التعليم الذي يكون بما سعه قدره الطالب المتدني على سبيل الدرر كما يقال  
 في سقه عادات السادات سادات العادات واساره الى ابرسوم العلم قد بدو حد  
 بالقياس الى الجهة الوحده ذاتيه او عرضيه كالموصوع والعاده وفي المثال  
 الاول تعريف النحو مأخوذة باعتبار الجهة الاولى والثانية باعتبار الجهة  
 الثانية وقد يؤخذ بالخاصة للمرسوم غير تلك الجهة للزوم كونه جامعا ومانعا  
 لكن هذا غير مشهور ولهذا لم يفصل واوحى اليه والمثال الثاني كالمثال

الاول في حصول المقدمة الكلية بسبب طرد التعريف وعكسه وفي كيفية الاستنتاج ( قوله وبالجملة اذا تصور علماً برأسه الخ ) يعني حاصل الكلام اذا تصور علماً من العلوم لا يدان يعرف خاصة لذلك العلم يمتاز بها عن غيره فاذا لاحظت تلك الخاصة يعلم ان كل مسألة من ذلك العلم لها مدخل في تلك الخاصة فيحصل له ان كل مسألة لها مدخل فيها فهي من هذا العلم وقد يعرف بها ان كل ما ليس له مدخل في تلك الخاصة ليس من هذا العلم فاذا اورد عليه مسألة لها مدخل فيها يعلم انها ليس من مسائل العلم لكن لم يتعرض الشارح لعدم تعلق الغرض بمسألة التعريف بالرسم هو التعريف الجامع المانع بالغرض وذلك لا يقتضي الا ان يصدق رسم العلم على افراده ولا يصدق على غيره او اما ان تميز كل مسألة منه عن مسألة غيره فليس من شرائط التعريف الرسمي اجاب عنه فاضل العصام بانه التزموا في رسم العلم ذلك لان الغرض منه تمييز المسائل ومن ههنا يريد شرط في باب التعريف واهملوا بيانه في محله وهو انه اذا كان الغرض من التعريف تمييز كل جزء من المعرفة يكون الخاصة لكل جزء من المعرفة دخل فيها ولا يكون لغير دخل فيها وح يكون جمع التعريف ومنعه بالقياس الى الاجزاء لا بالقياس الى الافراد على انه لو دخل جزء من اجزاء علم في التعريف الرسمي لصدق على ما ليس فرداً للعلم وهو مجموع العلم وجزء غيره ولم يصدق على العلم ولو خرج جزء من اجزاء العلم لصدق التعريف الرسمي على غير فرد العلم وهو بعضه ولم يصدق عليه انتهى وانا اقول ان رسم العلم وان كان ظاهراً لمجموع المسائل من حيث المجموع لكن التحقيق انه لكل مسألة من ذلك العلم وذلك بادنى عناية وتغيير يحصل وهو تقدير ما يستعمله او ما يتضمنه في جانب المعرفة والتعريف او ان تعريف المجموع يستلزم لكل مسألة تعريفها مأخوذاً من تعريف المجموع وهذا التعريف المأخوذ يميز كل مسألة منه عن مسألة غيره فتأمل اعلم ان كلمة بالجملة اشارة الى كلية المذكور بعده لان الباء الجارة بحيط مدخوله فيفيد العموم والكلية بخلاف في الجملة وههنا لما فصل اولاً بعض العلوم لآيات الطائفة اشارت الى وقوعه في كل علم على سبيل الاجمال لانه اذا تصور رسم كل علم من العلوم يكون بالخاصة البتة ويحصل للتصور مقدمة مذكورة ( قوله فتكافئ قد علم ذلك آه ) تفريع على كون البيان المذكور من قبيل الاستعداد التام القريب الى الفعل والمقضى اليه وفيه اشارة الى ان علم في قول



الشارح حتى ان كل مسألة ترد عليه علم انها من العلم ليس على طريق الحقيقة بل على طريق التشبيه التمكن التام بالعلم بالفعل في عدم انشكاك العلم من الشارح او في ترتب الآثار على التمكن التام كما ترتب على العلم بالفعل واما التمكن التام على جميع المسائل لا يستلزم حصولها بالفعل ولا ينافي عدم حصول بعض المسائل كما لا ينافي في العالم بالفعل لوقوع لا ادري في بعض المسائل من المجتهدين مع عدم منافاته لاجتها دهم (قوله ولم يردانه بمجرد تصور العلم برسمه آه) معطوف على اراد وبيان لمنشاء غلط المسائل لكن الايراد وارد على ظاهره والجواب بخلاف الظاهر بقرينة ظهور كون العلم بالفعل خلاف الواقع فتأمل (قال الشارح واما على بيان الحاجة اليه) معطوف على قوله واما على تصور العلم الخ وذلك لان العلوم اما نظرية غير آلية واما عملية آلية وغاية العلوم الغير الآلية حصولها لنفسها لانها مقصودة بالذات وغاية العلوم الآلية حصول غيرها وذلك لانها متعلقة بكيفية العمل ومبنية لها فالحق منها حصول العمل سواء كان ذلك العمل مقصودا بالذات او مقصودا لآخر يكون هو غاية اخيرة لتلك العلوم ولما كان المنطق علما آليا لانه واسطة بين القوة العاقلة والمقاصد الكسبية يكون له غاية والغاية متقدمة في النصور على تحصيل ذي الغاية فلا بد من تقديم معرفة غاية المنطق على تحصيله لان تحصيله فعل اختياري فلا بد ان يكون مسبوقا بتصور الغاية اي بتصورها من حيث انها غاية له اذ لابد من التصديق بترتيبها على ذلك الفعل كما بين في موضعه زاد لفظ البيان اتباعا للمص الذي زاده لكون ما يتوقف عليه الشروع تصديق الغاية وكذا تصديق موضوعه عن الموضوع وتصديق كون الغاية معنادا بخلاف تصور العلم (قال الشارح فلانه لو لم يعلم غاية العلم والغرض من الخ) دليل كون الحاجة تماينوقف عليه الشروع على بصيرة بناء على توجيه الشئ فالغاية عبارة عما يترتب على العمل سواء كانت مقدما للفاعل او لا والغرض عبارة عما يترتب على العمل وما كان مقدما للفاعل على الفعل وفيه اشارة الى كون فائدته معندة به لكونها مقدما للفاعل و اشارة الى تمامية الدليل لان الغاية اعم مما يكون مقابلا ومكافيا للمشقة او لا وفي الصورة الثانية ولو علم غايته لكان طلبه عبدا تصوير دايه لو لم يصدق غايته والغرض منه لكان طلبه عبدا ولو كان طلبه عبدا لم يكن الشروع على بصيرة وانتالي بط والمقدم منه فثبت نقيضه وهو لا بد

من ان يصدق الغاية والغرض قيل اعلم ان المذكور في مقدمة هذا الكتاب امور ثلاثة هي تعريف العلم برسمه وبيان الحاجة اليه وموضوعه وهذه الثلاثة مفيدة لامور ثلاثة هي تصور العلم برسمه والتصديق بغايته والتصديق بموضوعيته موضوعه التسروع على وجه البصيرة وعلى وجه لا يكون عبثا موقوف على الثلاثة المفادة بلا واسطة وموقوف ايضا على الثلاثة المفيدة بواسطة توقف الثلاثة المفادة عليها لكونها نظرية فيصدق تعريف المقدمة على الامور الستة فيجوز ان يكون مقصود المص من المقدمة ههنا الثلاثة المفادة فقط وهو الظ ويحوز ان يكون المجموع فعلى الاول مقصود الش من قوله ووجه توقف التسروع اما على تصور العلم دون على تعريفه برسمه كما قال في الفصل الثاني واما على بيان الحاجة وفي الفصل الثالث واما على موضوعه التنبيه على ماهو مقصود المص من المقدمة وللإعتماد على هذا التنبيه تفنن في اداء مقصود المص في الفصول الثلاثة انتهى مأل كلامه اتي في الاول بالتصوير وفي الثاني والثالث بالبيان وساق الدليل في الاول على التصور وفي الثاني على البيان مع ان الموقوف عليه مفاد البيان وهو التصديق بالغاية وموضوعية الموضوع وتكلف في بيان المقدمة والعبارة الظ ان البيان يطلق على الدليل والتعريف وعلى العلم الحاصل منهما وعلى الفصل المبين واذا اخذ في الاول التصور وفي الثاني والثالث ايضا المراد بالبيان التصديق الحاصل من مابه التبين فلاحاجة الى انتكاف وتكثر افراد المقدمة اذا لمقدمة قد يكون جزء العلم وتكون عبارة عن الثلاثة وهو من العلم والمعنى وقد تكون جزء الكتاب فيكون عبارة عن دوال هذه الثلاثة فلا يطلق المقدمة باعتبار واحد على الامور الستة (قوله التسروع في العلم فعل اختيادي فلا بد ان يعلم آه) اذا لفعل الذي له تمكن لتركه فالظرفان مساويان فلا بد ان يعتقد الفاعل فائدة معينة لاحد الطرفين حتى يرجح فلا يلزم الترجيح بلا مرجح سواء كان الاعتقاد مطابقا للواقع اولا وان يظن واما التوهم والشك فلا يرجح احد المتساويين بخلاف التصديق ولو كان المصدق متوهما وغرض المحشى من هذا الكلام تخصيص كلام الش حيث يفهم من قوله لو لم يعلم غاية العلم الخ شقان لا يصدق غاية ما اصلا او لم يصدق غاية معتدابه وفي كلا التصورتين يكون طلبه عبثا مع انه ليس كذلك اذ في الصورة الاولى لا يمكن الطلب حتى يكون عبثا فالمراد لو لم يصدق غاية معتدابه للعلم الخ فلهذا فرغ العيب العرفي



على عدم الفائدة المعتدة بها بقوله و لا لكان وفيه دفع لما يتوهم من المنع لبللزمة  
 بان العيب ما لا يترتب عليه فائدة اصلا او فائدة غير معتدة في نفس الامر  
 وان ترتب في نفس الامر لا يعد من العيب ومن نفي العلم الى الغاية لا يلزم نفي ترتب  
 الفائدة لجواز ان يكون مع عدم تصديق الشارع وجود غاية معتدة بها في نفس  
 الامر فيكون حاصل الدفع ان اصل العلم بغاية ما لا بد من فاعل مختار والا  
 لامتنع الشروع واما العلم بغاية معتدة بها لازم لئلا يكون عبثا عرفا وان ثبت  
 الغاية المعتدة في نفس الامر بلا علم الشارع فيعد كذلك من العيب عرفا قبيلا  
 العيب على ثلاثة اقسام عيب حقيقي وعيب عرفي وعيب نظري العيب الحقيقي  
 هو الذي لا يترتب عليه فائدة اصلا والعيب العرفي هو الذي لا يترتب عليه  
 فائدة معتدة بها بالنظر الى المشقة التي يكون للمشتغلين في تحصيل ذلك العلم  
 والعيب النظري وهو الذي يكون فيه فائدة ولا يكون تلك الفائدة من الفائدة  
 التي يترتب على العلم (قوله والالامتنع الشروع فيه كما بين في موضع الخ)  
 وذلك لظهوره لم يتعرض الش له وان اعتقد فائدة غير ما هو فائدته امكنه  
 الشروع فيه الا انه لا يترتب عليه ما اعتقده بل ما هو فائدته وفيه صورة  
 اخرى ان الشارع اعتقد فائدة ما ولم يترتب على فعله بل ترتب فائدة اخرى  
 عظيمة معتدة بها وتلك الفائدة ان لم تكن موافقة لغرضه فيعد سعيه في تحصيله  
 عبثا وان كانت موافقة لغرضه هل يعد عبثا عرفا ام لا لفظ ان لا يعد عبثا  
 وح لا يصح دليل الش فتأمل (قوله ولا بد ان يكون تلك الفائدة الخ) قال  
 المحشي رح في حاشيته على مختصر الاصول من حق كل طالب علم ان يعرف  
 فائدته المترتبة عليه المقصودة منه اى يعتقد ذلك اما جزما او ظنا اذ لو لم يصدق  
 بفائدة استحالة اقدمه عليه وان اعتقد ما لا يعنده بما يترتب عليه عد كده  
 عبثا وان اعتقد باطلا فرما زال في اثناء سعيه وكان عبثا في نظره انتهى ونقل  
 عنه في منواته العيب بحسب العرف ما لا يترتب عليه فائدة اصلا او يترتب  
 عليه ما لا يعتد به نظرا الى ذلك الفعل المشتمل على المنفعة وقد فسر العيب  
 بعبارة اخرى وهى ارتكاب امر غير معلوم الفائدة وقيل ارتكاب امر لا فائدة  
 فيه وقد علم من هذا ان مراده قدس سره ان الفائدة المعهدة له لازم في امر  
 الطالب فان لم يكن فائدة اصلا او فائدة غير معهدة عند بلر الطالب يكون  
 عبثا عرفا وان كان ذلك العلم فائدة معتدة في نفس الامر فعيب ايضا لانه  
 يستدل عليه بان الشروع والطالب للعلم الذي له غاية معتدة في نفس الامر

فعل يترتب عليه فائدة غير معتدة عند نظر الطالب وكل ما هذا شأنه عبث  
عرفا فينتج المط ففيه ان الفائدة المعتدة في نفس الامر اذا كانت موافقة لنظر  
الطالب حين تصديقه فائدة اخرى تكون من قبيل النعم الغير المترتبة فكيف  
يكون عبثا عرفا (قوله والا لكان شروعه فيه وطلبه يعد عبثا الخ) اي وان لم يكن  
معتدة بها لكان شروعه عبثا ومن هذا يفهم اذا وجد الغاية المعتدة بها  
سواء اعتقد الطالب او لا لا يكون عبثا وان لم يوجد يكون عبثا على الاطلاق  
رد عليه انه لا يوجد ذلك العبث في العلوم اصلا لانه يترتب عليه الفائدة  
المعتدة بها لان لكل علم سواء آليا او غير آلي فائدة معتدة يترتب على طالب  
تحصيله يمكن ان يحجب عنه بان التقدير ان لم يكن معتدة في اعتقاد الطالب  
فمح وان كان في كل علم فائدة معتدة لكن اذا لم يعتقد الطالب فيعد عبثا قيل  
هذا التقييد لازم في ما نقل عنه في تحرير العبث لدفع التدافع بين ما نقل عنه  
وبين ما في المتن حيث يفهم من الحاشية ان الفعل الذي يترتب عليه ما لا يعتد به  
عبثا عرفا وان اعتقد القائل المعتد بها ويفهم من المتن الذي في حاشية  
المختصر ان الفعل الذي اعتد فيه الفائدة الغير المعتدة عبث وان ترتب عليه  
الفائدة المعتدة هذا توجيه كلام المحشى في كتاب آخر وهو حاشية المذكورة  
وما نقل عنه فيها لا ما في الكتاب الذي نحن فيه وان قيل ان العلوم الآلية يكون له  
غاية فيصدقها الطالب فيتصور فيها الاعتداد وعدم الاعتداد وتقديم  
بيانها وعدم تقديمها فيمكن اجزاء ما تقدم واما العلوم الغير الآلية فغايتها  
حصولها انفسها مع انه لا بد ان يكون غاية الطالب نفعا للطالب بحيث  
يترتب الشوق على تصورها ونفس العلم لا يكون نفعاله انما النفع فائدة يترتب  
على حصول العلم قلت العلوم الآلية بالنظر الى ذاته ليس له شرف ورتبة  
بل شرفه بالنظر الى الغير وبسبب كونه وسيلة لتحصيل غيره واما العلوم الغير  
الآلية فبالنظر الى ذاته له شرف ورتبة فمح في تحصيل العلوم الآلية يحصل  
شيئين حصول نفسها في الطالب وحصول غايتها كما لنطق فان من طلب  
تحصيله يترتب عليه حصول نفس مسائله في نفس الطالب وحصول غايته  
وهو العصمة عن الخطأ في الفكر لكن لما لم يكن في نفس العلم بالنظر الى ذاته  
شرفا لم يعد حصول نفسه غاية معتدة بها وعد غايته بالنظر الى الطالب  
غاية معتدة بها واما العلوم يحصل في تحصيلها للطالب نفسها فعد نفسها  
غاية لشرفها في ذاتها فغايتها نفسها بالنظر الى حصولها في نفس الطالب



وذاتها غير غايتها مع قطع النظر عن حصولها فيكون الغاية غير ذى الغاية  
 فيتصور فيها الاعتداد وغير الاعتداد واما تقديم بيانها قبل الشروع فلا يمكن  
 الا ان يقال بالتصور برسم العلم يحصل في الجملة ( قوله وبذلك يقوى حده  
 فيه قطعاً الخ ) والنسخة ههنا مختلفة وفي بعض النسخ وبذلك يفترجده  
 قطعاً فعلى النسخة الاولى المشار اليه بذلك كون تلك الفائدة معتدة بها وعلى  
 الثانية المشار اليه عدم كونها معتدة بها لكن الكلام الا ترى يؤيد النسخة  
 الثانية على ما لا يخفى وجد القوة ان هذا يكمل رغبته ويزيد نشاطه وسعيه  
 ويكون سبباً لتكميل مطالوبه بصرف الهمّة والوسع ووجه الفترة ان عدم  
 الاعتداد بضعف اعتقاده واعتباره في تحصيله حتى يكون سبباً لتركه او لعدم  
 سعيه وتكاسله ومن شأن العلوم الكسلان في الجملة يستتبع التزل وكذا السعي  
 الترقى كما يظهر بالوجدان ( قوله ولا بد ان يكون تلك الفائدة هي الفائدة الخ )  
 لما قال الش لولم يعلم غاية العلم والغرض منه الخ بفهم منه على الاجمال الفائدة  
 ومن الغرض كونها معتدة بها ومن اضافتها الى العلم كونها مرتبة على ذلك  
 العلم ويلزم ان يكون كلها مطابقاً للواقع حتى يترتب صدق الملازمة وان لم يوجد  
 واحد منها لم يثبت الملازمة والشرىف المحقق فصله على الانفراد وساق  
 الدليل على لزوم كل واحد منها ثم اشار الى فائدة العلم بالغاية بقوله واما  
 اذا علم الفائدة الخ وجه الفهم ان كل حكمة ومصلحة ترتب على الفعل يسمى  
 غاية من حيث انها على طرف الفعل ونهايته وفائدة من حيث ترتبها  
 عليه فتختلفان اعتباراً وبعمان الافعال الاختبارية وغيرها واما الغرض  
 فهو ما لا جله اقدام الفاعل على فعله ويسمى علة غائية ولا يوجد في افعاله تعالى  
 وان كثرت فوائدها وقد تخالف الغرض فائدة الفعل كما اذا اخطأ في اعتقادها  
 ( قوله اذ لولم يكن اياها لم يمازال اعتقاده الخ ) يعنى لولم يكن مرتباً على العلم  
 المط قد زال اعتقاده بان هذا الفائدة غاية هذا العلم على وجه التحقيق  
 لكون الترتب مأخوذاً في تعريف الغاية وان حل ر بما على التقليل يراد  
 من بعد الشروع في اول المط المشروع قبل التمام لاحتمال بقاء اعتقاده بتوقع  
 الترتب على تمام العلم ويدل على هذا التعليل بقوله لعدم المناسبة والالكان  
 معلوماً بالضرورة بعد الاتمام ان الفائدة المعتقدّة ليست غاية العلم فلا يمس  
 الحاجة الى الاستدلال ( قوله لعدم المناسبة آه ) اى بين العلم المشروع وبين الغاية  
 المعتقدّة مع ان المناسبة لازمة بين العاية وذى الغاية ( قوله فيصير سعيه

عبثا الخ) اي بحسب العرف وان ترتب عليه فائدة اخرى معتدة بها ومن تفرع  
الفاء يعلم ان صيرورة سعيه عبثا بالنظر الى ذلك الاعتقاد الزائل واما اذا اعتقد  
فائدة اخرى يترتب على العلم المشروع بعد زوال الاعتقاد الاول فيدخل  
في كون سعيه مفيدا فلا يضر هذه الملازمة اعلم ان لزوم الضلالة في النظر  
لامدخل له في ما نحن فيه فتأمل ( قوله واما اذا علم الفائدة المعتدة بها المترتبة  
الخ ) التالي مطوى ودليله قائم مقامه تقديره اذا علم هكذا يكون الطالب على  
بصيرة في الشروع ويوصل الى المظان الطالب يكمل رغبته بسبب تصديقه  
الفائدة و يبالغ في تحصيله بما هو حقه بسبب كون الفائدة معتدة بها و يزداد  
الاعتقاد بعد الشروع بسبب كون الفائدة المعتدة مرتبة فقد علم حسن  
المقابلة والترتيب على سبيل الف والنشر المرتب ( قال الش واما على موضوعه  
الخ ) عطف على قوله واما على بيان الحاجة موضوع العلم ما يبحث فيه  
عن اعراضه الذاتية اي يرجع البحث فيه اليها وهو الخارج المحمول الذي  
يلحق الشيء لذاته او لما يساويه سواء كان المساوي جزء او خارجا ( قال الش  
فلان تمايز العلوم بحيث تمايز الموضوعات الخ ) لما كانت السعادة الانسانية منوطة  
لمعرفة حقايق الاشياء واحوالها وكانت تلك الحقايق والاحوال متكررة  
وكانت معرفتها مختلطة متعسرة تصدى الاوائل لضبطها وتسهيل  
تعليمها فافردوا الاحوال الذاتية المتعلقة لشيء واحد اما مطلقا او من جهة  
واحدة او باشياء متناسبة تناسب معتد به سواء كان في ذاتي او عرضي ودونوها  
على حدة وعدوها علما واحدا وسموا ذلك الشيء او تلك الاشياء موضوعا لذلك  
العلم لان موضوعات مسائله راجعة اليه فصارت كل طائفة من احوال بسبب  
تشاركها في الموضوع علما متفردا ممتازا في نفسه عن طائفة اخرى متشاركة  
في موضوع آخر فتمايزت العلوم في انفسها بموضوعاتها فهذا التمايز لا بد منه  
مع جواز الامتياز بشيء آخر كالفائدة مثلا وهذا امر استحسناه في التعليم والتعلم  
والافلا مانع عقليا من ان يعد كل مسألة علما على حدة ولا من ان يعد مسائل  
متكررة غير متشاركة في الموضوع علما واحدا ينفرد بالتدوين لكونها متشاركة  
في انهما احكام بامور على اخرى فقد علم ان التمايز في العلم قد يكون بالذات  
وقد يكون بالاعتبار فالتمايز بالذات يكون بالموضوعات لان حقيقة كل علم  
مسائله والمسائل عبارة عن الموضوع والمحمول وموضوع العلم يكون موضوع  
المسئلة اما بالرجوع او بالحقيقة فيكون جزء العلم فالتمايز بالجزء يكون بالذات



والتمايز بالاعتبار يكون بالفرضيات المعتبرة بالحقيقة كتمايز العلوم العربية  
التي موضوعها لفظ العربي و بقبول الحقيقتين بتفرد كالتصور والمعاني والبيان  
وغيرها وكتمايز بعض العلوم الحكمية بالاعتبار مثلا ان اجرام العالم من حيث  
الشكل موضوع للهئية ومن حيث الطبيعة موضوع للعالم السيماء والعالم  
من الطبيعي فلذلك قد ينفق اتحاد بعض المسائل فيها بالموضوع والمحمول  
واختلافها بالبراهين كالقول بان الارض مستديرة قيل الاولى ان يقال  
لان تمييز العلم المتشروع بتمييز موضوع عما عداه لان قول الس يفيده ان يكون  
التصديق بالموضوعية مقسمة للشروع على وجد البصيرة بمجرد توقف  
البصيرة على تمييز العلوم عن العلوم الاخرات هي وفيه بحث لان قول الس  
اشاره الى قضيه كايه يستنبط احكام جزئياتها وهو كل علم يتمايز عما عداه بتمييز  
موضوعه والعلم المتشروع من جزئياتها فيعرف بها حله فتأمل ( قوله وذلك  
لان المق من العلوم الخ ) اي كون تمايز العلوم بتمييز الموضوعات ثابت لو وجد  
كذا حاصله انه لا شك ان كل علم من العلوم المخصوصة المذونة مسائل كثيرة لها  
جهة واحدة تميزها شيئا واحدا ذالك متشركه في انها تصدقات واحكام  
بامور على اخرى وانما صار كل طائفة من هذه الاحكام علما خاصا بواسطة  
امراتبط بعضها ببعض وصار المجموع متمازا عن الطوائف الاخر ولولا  
لم يعد واحدا ولم يستحسن افراده بالتدوين والتعليم ثم ذلك الامر يحتمل عقلا  
ان يكون موضوع العلم بان يكون موضوعات مسائله راجعة الى شيء واحد  
كالعدد للحساب وان يكون غايته كالصحة في مسائل الطب الباسحت  
عن احوال بدن الانسان والادوية والاغذية من حيث انها تتعلق بالصحة  
وقد يحتمل ان كافى اصول الفقه اذ يبحث فيه عن احوال الدليل السمعى لاستنباط  
الاحكام ويحتمل ان يكون راجعا الى المحمولات باندراجها تحت جامع لها  
على قياس الموضوع الى غير ذلك من الاحتمالات العقلية وان لم يكن واقعا  
والاصل الذي لا بد من اعتباره في جهة الوحدة هو الموضوع لان المحمولات  
صفات مطلوبة لذوات الموضوعات فان اتحد فذاك وان تعدد فلا بد  
من تناسبها في امر واتحادها بحسبه اما ذاتي كاتواع المقدار المشار له  
فيه لعلم الهندسى او عرضي لموضوعات الطب في الانتساب الى الصحة وكاقسام  
الدليل السمعى في الدلالة على الاحكام اذا جعلت موضوعات لهذا الفن ومن عد  
تراهم يقولون تمايز العلوم بتمييز الموضوعات بان يبحث في هذا من احوال تنى

واحد او اشياء متناسبة وفي ذلك عن شئ آخر او اشياء متناسبة اخرى ولا يعتبرون  
 رجوع المحمولات الى ما يعمها فالموضوع اما واحد او في حكمه كما اذا  
 قيس المتعدد الى وحدة الغاية مثلا فان قلت قد صرحوا بان الموضوعات  
 اى هليتها والمبادئ بالمعنى الاخص من اجزاء العلوم وجعله من المقدمة  
 يشعر خلافه واجيب بانه لما كان نظر المص فيما هو المقي من العلم عده من  
 المقدمة وقد يقال عد الموضوعات من الاجزاء انما هو لشدة اتصالها بالمسائل  
 بل التي هي المقي بالذات في العلم ( قوله بيان احوال الاشياء ومعرفة احكامها  
 الخ ) الاحوال الاعراض الذاتية لها وهي ما يلحق الشئ لذاته او لما يساويه  
 على قول او ما يلحق الشئ لذاته او لجزئه او لخارج مساويه على قول والاحكام  
 النسب الخبرية العارضة للاشياء بالقياس الى الاحوال وتحصيل هذه الاحوال  
 والاحكام مناط كمال النفس الانسانية لكونه موجبا ومؤديا الى تحصيل اعتقاد  
 وجود الواجب وصفاته بسبب معرفة تلك الاحكام على ما هي عليه بقدر  
 الطاقة البشرية ووجه تسمية الموضوع انه وضع لان يبحث عن احواله  
 ( قوله متعلقة بشئ واحد او اشياء متناسبة الخ ) تناسب بان يكون بينهما  
 مابة الوحدة اعتبارية كانت او ذاتية كما قررنا والتعلق من قبيل تعلق الحلال  
 بالمحل سواء كان الحلول والعروض خارجية كما في الاعراض الذاتية للكلمة  
 التي هي موضوع العلوم العربية الممتازة بقيد الحشية في موضوعها اذا لكلمة  
 من قبيل الالفاظ الموجودة في الخارج و اكثر اعراضها الذاتية عارضة  
 بوجودها الخارجية كالاعراب والبناء او ذهنية كما في الاعراض الذاتية  
 للمعلومات التصورية او التصديقية التي هي موضوع المنطق اذا الاعراض  
 الذاتية لها الكلية والجزئية والجنسية والفصلية والنوعية والخاصة والعكس  
 والقبض والقياسية والتمثيلية والاستقرائية كلها من المعقولات الثانية التي  
 لا يحاذي بها امر في الخارج ( قوله ولو كانتا متعلقتين بشئ واحد من جهة  
 واحدة الخ ) اتى بكلمة لو الفرضية تدل على انتفاء المقدم لانتفاء التالي  
 مع ان المقام من قبيل الفرضية المحضة والتمثيل اشارة الى ان الطائفتين  
 المذكورتين اذا تعلقا بشئ واحد وجعلا علمين متمازين لا يكون بعد متعلقين  
 بشئ واحد من جهة واحدة اخرى حتى يكونا علما واحدا من جهة واحدة  
 اخرى فلا يجتمعان في كونهما علمين آمن جهة وعلما واحدا من جهة اخرى



فالتقييد بقوله من جهة واحدة مع ان عديله لم يقيد به اشارة الى ان التعليق  
بشيء واحد مطلقا لا يكفي في عددهما علما واحدا بل يحتاج الى كونهما متعلقين  
بشيء واحد من جهة واحدة لجواز ان يكونا متعلقين بشيء واحد ويتفارقان  
باعتبار الجهة فلا يعدان علما واحدا بل عليهما متعددين كالاحوال والاحكام  
المتعلقة بالكلمة مطلقا اذ متعلقان بشيء واحد مع انهما لا يعدان علما واحدا  
بل يتعددان بقيود الحسية كما لا يخفى (قوله ولم يستحسن عد كل واحدة منهما  
علما على حدة الخ) عطف على قوله لكانت يعني اذا وجد تعلق المتعلقين  
بشيء واحد من جهة واحدة المستحسن عددهما علما واحدا لا عددهما علمين  
ولم يستحسن افرادهما بالتدوين والتعليم عبر بعدم الاستحسان اشارة الى  
جواز عددهما علمين بل كل مسألة علما واحدا او كل المسائل اجمعين علما  
واحدا لعدم سبب الامتناع العقلي (قوله فاعلم ان الواجب على الشارح  
الخ) الفاء للتفريع على الاقوال الثلاثة السابقة او من قبيل الفاء الذي دخل  
على الاجمال بعد التفصيل وهو يسمى بالفاء الفذلية وحاصله تحقيق بين  
كلام المستدل على المقدمة وكلام الشارح وبين كلام العلامة التفاضل  
بتبيين كلام الشارح حيث قال العلامة لا يحصل لمعنى الحقيقي للنوقف  
ولا لقيد على وجه البصيرة كما فصلناه فتذكر وحقق قدس سره بان ما يطلق  
عليه المقدمة تصور العلم وبيان الحاجة والموضوع الاول على وجهين  
التصور بوجه ما هو واجب عقلا والا لا متنع الشروع والتصور برسمه  
وهو انما يجب ليكون الشارع على بصيرة والى ابصار على وجهين التصديق  
بفائدة ما مرتبة على الشروع جازما او لا مطابقا للواقع اولا وهو واجب  
ايضا وجوبا عقليا لكون الشروع فعلا اختياريا فلا بد ان يصدق  
اولا بفائدة والا يلزم الترجيح بلامر جمع وهو بطل على مذهب الحكماء وان جوزه  
المتكلم والتصديق بما هو فائدة ذلك العلم وعرضه في الواقع وهو انما يجب  
لئلا يكون سعيه عبثا عرفا والى الباطل تصديق الشارع بموضوعية الموضوع  
وهو ليس بواجب للشروع بل هو لزيادة البصيرة فاذا تمهد هذا فنقول  
لا يصح اعتراض العلامة التفاضل على المستدل الاول والشارح على اطلاقه  
ولا يفسد كلامهما على اطلاقه فالمستدل الاول نظر الى التصور بوجه ما  
والتصديق بفائدة ما حكم بالتوقف والشارح نظر الى التصور برسمه والى  
التصديق بما هو فائدة وعرضه في الواقع وحكم بالتوقف على وجه البصيرة

وبان لا يكون معيه عبثا فلا يرد اعتراض العلامة على الشارح وان ورد على المستدل الاول بناء على ظاهر كلامه وحقق قدس سره في حواشيه على المطول ان عدول العلامة من قيد على وجه البصيرة لعدم كون البصيرة امرا مضبوطا يقتضى الاقتصار على ما ذكره والذهاب الى الارتباط بحيث ان يقال المقدمة ما يذكر في الكتاب قبل الشروع في المقاصد لارتباطها به ليس بصواب لان الارتباط الذي اعتبره ليس امرا مضبوطا يقتضى الاقتصار على ما ذكره مع محذورات اخرى واردة عليه فالصواب ان لا يتجاوز البصيرة هذا (قوله والا لا تمتنع الشروع فيه الخ) والا لزم طلب المجهول المطلق (قوله وان يعتقد ان لذلك العلم الخ) عطف على قوله ان يتصور بوجه ما اشارة الى ان بيان الحاجة التي هي اليقين والظن سواء كانا صادقين او كاذبين يوجب اختيار فعل الفاعل المختار (قوله واما الاعتقاد بما هو قائده آه) جملة استينافية جواب لسؤال مقدر او معطوف على مقدر تقديره واما الاعتقاد بكذا فواجب واما الاعتقاد بكذا فانما يجب آه لا معطوف على قوله وان يعتقد اذ محصل ح لقوله فانما يجب (قوله فيما بعد عبثا آه) عرفا كما بينا وجهه (قوله واما معرفته بان موضوعه اى شئ آه) هذا اما اعتراض على الشارح بعدم تمامية ملازمة دليله او توجيهه لكلامه بتقدير لفظ زيادة لدفع اعتراض العلامة ومن هذا التفصيل علم ان الامور الائمة موقوف عليها على وجه البصيرة وان الاولين مسترمان لما يتوقف عليه الشروع بالمعنى الحقيقي في التوقف وان الاول من قبيل التصور والاخيرين من قبيل التصديق فان قيل زيادة البصيرة لحصول اصل البصيرة بالاولين وذلك الحصول موجود في الثانى بالنسبة الى الاول وكذلك يجوز تقدم بيان الموضوع على الاولين فلا وجه لحصر زيادة البصيرة بالموضوع قلت ان الاولين لا استلزامهما لما يجب عقلا مقدم على بيان الموضوع ولهذا لا ترتيب بين الاولين في الرتبة والتسرف يقدم ايها شاء فلا يتعين اصل البصيرة فلا يقال يجوز ملاحظة احدهما الاتفراد بلا ملاحظة الآخر للتوقف بينهما (وقال الشارح فان علم الفقه انما امتازاه) هذا دليل على كون تمايز العلوم بتمايز الموضوعات على سبيل الاستدلال من الجزئى الى الكلى وهو يفيد الظن والتصريح هذا لان علم الفقه منها ممتاز عن علم الاصول منها بحسب الموضوع وكل شئ شأنه كذا ممتاز بالموضوع فيتجوز المط فالصغرى نظرية قابتها بقوله لان علم



الفقه تصويره هذا لان علم الفقه يبحث فيه عن افعال المكلفين حال كون علم الاصول باحثا عن الادلة الجمعية من حيث كذا وكذا كان كذا كان اكل واحد منهما موضوعا آخر ولما كان لهذا موضوعا ولذلك موضوعا آخر صار علمين متميزين بحسب الموضوع فينتج ان علم الفقه وعلم الاصول صار علمين متميزين بحسب الموضوع وهو المبدأ (قال الشافعي فلم يعرف الشارع في العلم آه) الفاء تقريع ونتيجة لقوله فلان تمايز العلوم آه واصل الدليل لاصل الدعوى وهو على صورة القياس الخلفي وملازمته نظرية واثبت بقوله فلان تمايز العلوم آه فلذا فرع عليه اشار بقوله اى شئ هو الى ان مقدمة الشروع في العلم هو التصديق بان الشئ الفلاني موضوع له فان قلت كما صرحوا بكون الموضوع من المقدمات فقد صرحوا بكونه جزء من العلم على حدة وبكونه من مبادية التصورية فما وجه ذلك قلت ارادوا ان التصديق بهلية ذات الموضوع كالعدد في الحساب جزء منه بدليل تعليلهم ذلك بان مالا يعلم ثبوته كيف يطلب ثبوت شئ له وتصوره من المبادئ والتصديق بموضوعيته من المقدمات واما تصور مفهوم الموضوع اعنى ما يبحث في العلم عن اعراضه الذاتية ففي صناعة البرهان من المنطق فهذه امور اربعة ربما يقع فيها اشتباه وانما لم يجعلوا التصديق بهلية الموضوع من المبادئ التصديقية كما جعلوا تصوره من المبادئ التصورية لانهم ارادوا بها المقدمات التى منها يتألف قياسات العلم وانما لم يجعل التصديق بالموضوعية من الاجزاء لانه انما يتحقق بعد كمال العلم فهو بثمراته اشبه منه باجزائه مثلا اذا قلنا العدد موضوع الحساب لانه انما يبحث عن اعراضه الذاتية لم يتحقق ذلك بعد الاحاطة بعلم الحساب فكان التصديق بالموضوعية اجسالا من سوابق العلم وتحقيقا من لواحقه وينبغي ان يعلم ان لزوم هذه الامور انما هو في الصناعات النظرية البرهانية واما في غيرها فقد يظهر كما في الفقه والاصول وقد لا يظهر الا بتكافؤ كما في بعض الادبيات اذ ربما تكون الصناعة عبارة عن عدة او ضاع واصطلاحات وتنبهات متعلقات من امر واحد من غير ان يكون هناك اثبات اعراض ذاتية لموضوع بادلة مبنية على مقدمات فان قيل ان معرفة ان موضوعه اى شئ هو مفهوم تصورى فلا يثبت به انه لا بد من التصديق بان الشئ الفلاني موضوع المنطق قلت ان كلمة اى قد يطلب بها التصور وقد يطلب بها التصديق فالمراد بمعرفة ان موضوعه اى شئ هو جواب هذا السؤال

فيكون تصديقاً والتصديق يثبت بالتصديق فيكفي في الاثبات به انه لا بد من التصديق بان الشيء الفلاني موضوع المنطق ( قوله اراد به لم يتميز زيادة تمييزاً ) هذا لتصحيح الملازمة و البصيرة كلى مشكك يقبل الزيادة والنقصان والزائد والناقص كلهما بصيرة فيدخل في تقييد المقدمة بقوله على وجه البصيرة بلا مريية وتلك الزيادة قد يحصل بتصديق موضوعية الموضوع فقط او بانضمام شيء آخر وهو التصور برسمه او لا واختار المحشى الوجه الثانى بناء على انه لا تفاوت بين حصول البصيرة بتصديق الموضوعية وبالتصور بالرسم لان كل واحد منهما يفيد علماً اجمالياً على جميع مسائله اذ يقال في التصديق كما يقال في التصور برسمه اذا حصل التصديق المذكور للطالب حصل عنده قاعدة كلية هي ان كل مسألة يبحث فيها عن هذا الموضوع او عن انواعه فهو من هذا العلم فيقدر بهذه السكينة الى استنباط احكام فروعها على سبيل سهولة الحصول قيل زيادة العلم يحتمل على وجهين احدهما انه يحصل له من التصديق بالموضوعية تميز له فضل ورجحان على التميز الحاصل له من التعريف الرسمى لان هذا التميز تميز بالذاتى وهو الموضوع والتميز الحاصل له من التعريف الرسمى تميز بالعرضى اعنى الغاية و التميز الذاتى راجع على التميز العرضى والثانى ما ذهب اليه قدس سره من ان المراد ان اصل التميز حاصل من التعريف الرسمى فالتميز الحاصل من بيان الموضوع والعلم به فضل تميز لا اصله وهذا حق على تقدير تقدم التميز الحاصل من التعريف الرسمى لا مطلقاً والوجه الاول حق مطلقاً فالاول اوجه انتهى وفيه بحث لان التعريف الرسمى للعالم الخاص لا بد ان يؤخذ من جهة وحدته فان تعددت جاز الاخذ من كل جهة والموضوع اولى او من المجموع فالتعريف الرسمى قد يؤخذ من الجهة الواحدة الذاتية فيكون التميز الحاصل منه تميزاً ذاتياً فكيف يتفاوت التميز ( قوله وقد تحقق مما قررنا ان مقدمة آه ) هذا توطئه وتمهيد للبحث الآتى فقط علم ان تحقيقه خمسة اثنان واجب وجوباً عقلياً وثلاثة باقية واجبة على وجه البصيرة الواجب وجوباً عقلياً التصور بوجه ما والتصديق بفائدة ما والواجب على وجه البصيرة التصور برسمه والتصديق بفائدة معتدة والتصديق بموضوعية الموضوع ذكر الشئ الثلاثة الاخيرة من قوله فالاولى الى آخر بيان المقدمة وذكر التصور برسمه يستلزم التصور بوجه ما وذكر التصديق بفائدة المعتدة يستلزم



فائدة ما لکن المحشى نظر الى تصريح الش (قوله والاولى ان يجعل مباحث  
الالفاظ ايضا من المقدمة آه) الاولى يستعمل في مقام الراجع ويكون خلافه  
جائزا على سبيل المرجوحية فهذه الاولى راجع الى اختلاف المنطقين  
في كون مباحث الالفاظ بآنا مستقلا معدودا من ابواب المنطق او لا ترتباط  
المعاني بها ان يجعل من ما يتوقف عليه و قدس سره اختار كونها من المقدمة  
لعدم مدخليتها في الايصال وتوقف الافادة والاستفادة عليها ومعلوم ان مقال  
قدس سره وان كان في فن المنطق يجري في كل العلوم التي لم تكن موضوعها  
اللفظ العربي والالكان الشئ مقدمة لنفسها وكذلك الموقوف عليه  
بعض مباحث الالفاظ كالמושوعية والدالية والافراد والترييب والاشتراك  
والترادف والتساوي ونحو ذلك وكون هذه المباحث مبنيّة في سائر العلوم  
لا ينافي توقف العلم المخصوص عليها على طريق الاستمداد في سائر العلوم  
الاصول من العلوم السائرة كما حقق في موضعه فلا يراد من العلوم جميعها  
اولا من المباحث جميعها لعدم التوقف بينهما بالضرورة فلا حاجة الى  
تطويل الكلام فتأمل فان قيل كيف يجعل مباحث الالفاظ من المقدمة  
حيث فسر المقدمة لما يتوقف عليه السروع او ما يوجب البصيرة وهذا  
المعنى منتف في مباحث الالفاظ قلت المراد ان الاولى ان لا يفسر المقدمة بها  
التفسير بل بتفسير ينتمل تلك المباحث وسائر ما بعده في الاتي كالتفسير  
بما يعين في تحصيل الفن المذكور على قوله فلدلك قال بعضهم آه وهل  
في الجواب ان المراد بموجب مرید البصيرة اعم من موجد في العلم والمعرفة  
(قوله الا ان المص اوردتها في صدر المقالة الاولى الح) طه الا بمعنى ان دفع  
توهم ينشأ من بيانه قدس سره وهو ان المص ترك الوجد الاولى حاصل الدفع  
ان ذكر في صدر المقالة الاولى بناء على كونها خارجة من العلم ومما يتوقف  
عليه والا لكان بحث الجملة الانشائية والخبرية من المقاصد فلا يتم المقابلة  
بالمقالة النانية ووجه ذكرها في المقالة دون المقدمة لشدة الارتباط بمباحث  
الكليات الخمس والتعريفات يعني يكون لمباحث الالفاظ جهتين جسمه كونها  
موقوفة عليها من حيث الافادة والاستفادة وجهة كونها مرتبطة لمباحث  
الكليات اسد ارتباط راعى المص كلا الجهتين حيث اورد في المقالة الاولى  
باعتبار الجهة النانية وفي صدر المقالة الاولى باعتبار الجهة الاولى فلا يضر  
كونها مقدمة فلا يرد ان هذا اشارة الى توجه شبهة على المص يعني ان

الاولى ان يجعل مباحث الالفاظ من المقدمة الا ان المص ترك الوجه الاول  
واوردها في المقالة الاولى ولم يجعلها في المقدمة اتباعا لبعض من المنطقيين  
( قوله وقد يجعل ايضا بيان مرتبة الخ ) اعلم ان عادة المحققين ان يقدم تلك  
الامور المبينة لكونها معينة للطالب حصول مطلوبه فاما مرتبة العلم الذي  
يطلب ان يشرع فيه فليعرف قدره ومرتبته فيما بين العلوم فيوفى حقه  
من الجد والاعتناء في اكتسابه واقتنائه وكذا سبب تقديم شرفه اعلم ان  
شرف العلم شرف موضوعه وبشرف غايته وبوناقة براهينه اما الشرف  
بشرف الموضوع فلان الموضوع يكون موجودا في المسائل ولا شك ان  
المعلومات اذا كانت اشرف كان العلم به اشرف واما شرفه بشرف الغاية  
فلان الافعال الاختيارية اذا كانت معللة بالاعراض ولا شك ان الغاية  
المتفرعة على الفعل اذا كان اشرف كان اعظم نفعا فكان العلم الذي غايته  
اشرف اشرف من العلم الذي ليس غايته اشرف وما شرفه بوناقة الدليل  
فلانه لما كان البراهين المسوقة لاثبات مسائل ذلك العلم متوقعا راياعن  
الشكوك والاوهام لا يبقى شبهة في اصل المطول ولا في فرعه ويكون مسأله  
اقوم واغوى فيكون العلم اشرف بالضرورة واما تقديم الاشارة الاجالية  
الى مسائل العلم الذي يطلب الشروع فيه وتقديم بيان واضع ذلك التنبيه  
الطالب على ما يتوجه اليه من المطالب فلان فيه تنبيها موجبا لمزيد استبصاره  
في طلبها ولها تقديم تسميته ذلك العلم فلانه في بيان تسميته يتوجه الطالب  
الى تحصيل مطلوبه لمزيد اطلاع على حال يفضى بالطالب الى كمال استبصاره  
في شأنه ( قوله وبيان شرفه الخ ) فرق قليل بين شرف العلم ورتبته فلذا جمع  
صاحب المواقف بينهما في بيان المقدمة وفرقه ان الرتبة يلاحظ بالنسبة  
الى تحصيل العلم الآخر بكونه آله او غير آله ومقصودا بالاصالة او بالتبعية  
والمنطق بالنسبة الى علم الكلام على قول او على علوم الحكمية آله ومقصود  
بالتبع فيكون ادون منه رتبة لان استمداد تلك العلوم منه على سبيل الاستخدام  
لا على سبيل الاستعلاء ( قوله فهذه امور تسعة ثمانية منها متعلقة بالعلم الخ )  
يعني ان تلك الثمانية من حيث المجموع تفيد زيادة في البصيرة فلا يلزم ان يفيد  
كل واحد منها زيادة بصيره وقد بين افادة كل منها اصل البصيرة واصل  
التمييز وزيادة التمييز مع الصمام بواحدة آخر واما الالفاظ وان افادة البصيرة  
بسبب تعلقها على سبيل الافادة والاستفادة لا يفيد التمييز عن علم آخر لتساوي



نسبتها على جميع العلوم ولهذا افرد بالذكر ( قوله والاحسن في التعليم الخ ) يعني ان هذه الامور المذكورة يصلح ويحسن ان يعد من المقدمات لكونها معينا للطالب لكن ليس على طريق الوجوب العقلي الا التصور بوجه ما والتصديق بفسادته ما فيكون تقييد التوقف بعلى وجود البصيرة مفيدا للحسن لا للوجوب حتى يقال ان وجه البصيرة ليس امرا مضبوطا من حيث ان يقال انه يتوقف على الامور الثلاثة لا يحصل بواحدة منها او بالثلاثة منها والحاصل ان ماله ارتباط في المقاصد انما يحسن تقديمه عليها اذا توقف الشروع فيها عليه او افاد بصيرة في الشروع ( قوله ولذلك قال بعضهم الاولى ان يفسر آه ) لئلا يرد السؤال على ظاهره و يحتاج الى الجواب ان كان مأل هذا مأل الاول لان الاستعانة والاعانة في الشروع انما يكون على احد الوجهين المذكورين . اعلم ان مثل هذا التركيب يكون إشارة الى الاستدلال بالاني او بالمي ان استدلل بما بعده لما قبله يكون دليلا على سبيل الانى وان استدلل بما قبله لما بعده يكون دليلا على سبيل المي فاليهما معلوم والاخر مجهول يستدل بالمعلوم على المجهول والمذكور بعد ذلك قد يكون حقيقة المقدم وقد يكون بطلان التالي فتأمل ( قال الشارح ولما كان بيان الحاجة الى المنطق الخ ) هذا بيان وجه لا يراد بيان الحاجة ورسم المنطق في بحث واحد و بيان وجه التقسيم . اعلم انه لما علم انه لا بد من تقديم معرفة غاية المنطق على تحصيله وكما ان غاية المنطق من مقدمات الشروع فيه كذلك معرفة حقيقته ليكون الشارح على بصيرة في طلبه لكن تصور حقيقته موقوف على معرفته بوجهه لان هلية الشيء البسيطة مقدمة على ماهية بحسب الحقيقة فيجب بيان هلية المنطق حتى يمكن بيان حقيقته فلذلك بين احتياج الناس الى المنطق في اكتساب الكمالات لانه اذا ثبت ان الناس يحتاجون اليه في اكتسابها ولا شك ان الكمالات لا يات بها وما لا يتم الشيء البات الابه فهو بات يلزم ان يكون المنطق نابتا ولما اشتمل بيان الحاجة على هذا الامور الالهية اما على غاية المنطق فلانه اذا علم ان الاحتياج اليه لاي سبب كان ذلك السبب غايته واما على حقيقته فلان البحث بالاخيرة يساق اليه وذلك لان التصديق بالاحتياج اليه في امر موجود يثبت وجوده و بصور غايته فيحصل تصور ماهية الموجود باعتبار الغاية وهو المراد من تصوره بحسب الحقيقة سواء كان بالكنه او بالعرضيات واما على الاحتياج فلان ايات الاحتياج

يستلزم التصديق بالاحتياج جمعهما في بحث واحد ومن هذا علم وجه تقديم بيان الحاجة على الرسم وهو دفع التكرار في البيان لاشتماله اياه او تصور الحقيقة متوقف على التصديق بالوجود المستفاد من التصديق بالاحتياج على الوجه المذكور المستفاد من بيان الحاجة واما تقديم بيان الماهية على بيان الحاجة في العنوان فالتنبية على اصالة بيان الماهية وكونه مقصودا اصليا لا فادته تمييزا تاما مع اشارته الى جهة الوحدة العرضية او الذاتية فان قيل بيان الموضوع ايضا ساق الى معرفته بجهة الوحدة الذاتية وهي تصور العلم بالامر الذاتي الذي هو الموضوع فكل واحد من البحثين يتضمن بيان الماهية الذي هو المقي الاصلى فلم ذكر بيان الماهية مع البحث الاول دون الثاني اجيب بوجهين احدهما شدة مناسبة بينهما هي متفية بين بيان الماهية والبحث الثاني وهي تضمن كل منهما ما يتوقف عليه الشروع نفسه اعنى التصور بوجه ما والتصديق بفائدة بخلاف بيان الموضوع وثانيهما انسياق البحث الاول الى بيان الماهية او لاولا شبهة في ان ذكره مع الاول الامرين اللذين يفضيان اليه انسب انتهى وانا اقول الغرض من هذا الكلام بيان وجه عدم افراد كل من بيان الحاجة والماهية لبيان سبب جمعهما حتى يرد هذا السؤال على انه تعليل بعد الوقوع ولان بيان الحاجة حان اخر عن بيانها فيلزم التكرار كما عرفت وان قدم يلزم من بيان الحاجة بيان الماهية فلا يحتاج الى بيانها مع بيان الموضوع (قال الش صدر البحث بتقسيم العلم آه) اى جعل البحث المذكور الذى اورد فيه بيان الحاجة ورسم العلم مصدرا بتقسيم العلم يعنى جعل التقسيم صدره فتح يكون البناء فى تقسيم صلة لصدر لاللايسة ويتعلق له اللام فى قوله لتوقف فحاصل المعنى جعل المص فى صدر البحث التقسيم لكونه موقوفا عليه لبيان الحاجة قال الش فى شرح المطالع واذ قد توقف بيان الحاجة على معرفة التصور والتصديق صدر الفعل بهما انتهى لفهم من كلامه هنا الموقوف عليه هو معرفة التصور والتصديق لا التقسيم قلت فى عبارته مساهلة فانه لما كان مفهوما التصور والتصديق موقوفا عليه لبيان الحاجة والتقسيم بوضح مفهوم مهمما فاسند النوقف الى التقسيم واما سوق الدليل الى التصدير بناء على الاولوية واليقينية لان ذكر ما يتوقف عليه ذاتا ولا لابقى واخرى واما بيان الفاضل المحشى بيان لحاصل الكلام وخلاصته



فلا يرد ما قيل من ان الموقوف عليه هو معرفتهما لا تقسيم العلم بهما ومن ان التوقف على التقسيم لا يقتضى تصديره به كيف هو يتوقف على باقى مقدماته ايضا فلا وجه لتوجيه داود بارتكاب تكلف بعيد وهو حل البحث على المعنى الاصطلاحي مع ان الظاهر اللغوي لكون التعريف موردا فيه وحل الباء على الملازمة وجعل قوله لتوقف تعريلا للالتباس لا لتصدير وغير ذلك بالاستناد الى كلام القاضى المحشى على انه لو سلم ان تكلفه مطابق للقواعد العقلية لا يكون كلام الشىء في هذا الشرح وفي شرح المطالع موافقا في المأل على ما لا يخفى ( قوله وذلك لان بيان الحاجة الخ ) يعنى بيان ذلك ثابت اذا البيان عبارة عن ان يبين ان الناس اى شىء يحتاجون اليه وادابى حصل العلم بسبب الاحتياج اليه وذلك السبب هو الغاية المرتبة عليه وتصدير المدون وذلك التصديق بالاحتياج اليه فى امر موجود وهو الكمالات الثابتة بقيت وجوده وتصور غايته فيحصل تصور ماهيته الموجودة باعتبار الغاية وهو المراد من تصوره برسمه \* اعلم ان الغاية للشيء لما كانت جهة واحدة ذلك الشىء لا يكون اخص منه ولا اعم وان كان اعم منه باعتبار الذات لكن يخصص باعتبار الخيالات ليكون من جهة الوحدة فلا يرد ما قيل ان اريد بعرفته العلم بغايته مطلقا تصوره برسمه فهذا الكلام ثم كيف وتصور الشىء برسمه تصوره بخاصته المبينة الشاملة وتلك الخاصة لا يكون الامساوية وغاية الشىء يجوز ان يكون اعم منه لجواز الامر الواحد غايته لا دور متعددة وان اراد ان يعرفته بغاية المساوية كذلك ثم لكن من ان يلزم مساواتها للعلم واجيب بان لزوم المساواة من بيان الاحتياج الى العلم بقسميه فى حصولها وبيان ذلك ان الامر الواحد لو كان غاية لامرين لم يكن شىء منهما بخصوصه محتاجا اليه فى حصوله وانما المحتاج اليه احد الامرين ( قوله واما بيان تصور ماهية العلم الخ ) هذا اشارة الى وجه تقديم بيان الحاجة على تعريف المنطق والشىء ساق وجهها الى اراد ههنا فى بحث واحد واهمل وجد التقديم حاصل ببيان قدس سره ان تصور ماهية العلم برسمه غير مستلزم لبيان الحاجة لعدم اختصاص الرسم بان يؤخذ من غاية العلم لجواز ان يؤخذ من جهة الوحدة الذاتية وغيرها بخلاف العكس كما بين والمستلزم للفقى اصل لذلك الشىء من جهة التحقيق فصار بيان الحاجة متضمنا لبيان الماهية برسمه فابتداء بيان الحاجة فلهذا فرغ عليه بقوله فلذلك فنصويره هذا يلحق اراد بيان الحاجة وبيان ماهية المنطق

برسمه في بحث واحد مع تقديم بيان الحاجة على بيان الماهية لان بيان الحاجة يستلزم بيان الماهية بدون العكس فكما استلزم كذا صار بيان الحاجة اصلا مستلزما لبيان الماهية فكما كان كذا يليق ايرادهما في بحث واحد مع تقديم بيان الحاجة على الماهية لكن المقدم حق والتسالي مثله فينتج المط ( قوله لجواز ان يكون رسمه الخ ) لان الغرض من الرسم تمييز المرسوم من الاغيار وذلك يحصل بكل ما يميزه وما يميز العلم ليس مقصورا على الغاية فيحصل بغير الغاية كما في رسم المنطق بقوله علم يبحث فيه عن الاعراض الذاتية للمعلومات التصورية والمعلومات التصديقية ( قوله فصار بيان الحاجة اصلا الخ ) هذا تقريع على عدم استلزام بيان الحاجة \* اعلم ان الاصاله تتعلق من جهات شتى وهنا ان العلم بالبيان للحاجة يستلزم العلم بالبيان للماهية والا فلا يقتضى ان يكون المعلوم اصلا بالنسبة الى اللازم من جميع الجهات فكيف ان جميع الاخص مستلزم للاعم وجميع المعلوم يستلزم وجود العلة التامة فلاصاله لجميع الاخص بالنسبة الى الاعم ولا لجميع المعلوم بالنسبة الى العلة ( قوله فلذلك اوردتهما في بحث واحد الخ ) اى لاجل ما تقدم من كون بيان الحاجة اصلا مستلزما للتعريف بالرسم بخلاف العكس اوردتهما في بحث واحد وابتداء بيان الحاجة في المق من البحث فلا ينسب في الابتداء بالشروع في التقسيم والفاء في قوله فشرع تقريعية على الابتداء ببيان الحاجة فانبت تفرعه بقوله لتوقفه عليه ولما سكت الش من بيان وجه ابتداء بيان الحاجة بل ضمه الفاضل المحتى فيكون قوله وصدر البحث معطوفا على الشرط والجزاء دون الجزاء لعدم ترتيب التصدير على الشرط بل ملاحظة مضموم المحتى قدس سره فيكون حاصل كلام الش لما كان بيان الحاجة سباقا اوردتهما آه ولما توقف بيان الحاجة على التقسيم صدر آه فلا وجه لما قيل من ان الفاء تفسير لقوله وابتداء بيان اى ابتداء بيان الحاجة بان شرع وفيه اشارة الى ان قول الش وصدر البحث آه معطوف على قوله اوردتهما وترتبه على الشرط باعتبار ان تصوير البحث بالتقسيم اى جعله في اوله كما هو صدرت الشى بالشي يتضمن تصدير بيان الحاجة بالتقسيم لان التقسيم من مقدماته فكأنه في الحقيقة حكمان تصدير البحث ببيان الحاجة والشروع في التقسيم كل واحد منهما معلل لعلة واحدة انتهى لان كون التصدير معللا مبنى على بيان وجه ابتداء بيان الحاجة على التعريف وسكت الش عنه



مع ان التفسير يلزم ان يكون عين المفسر فكيف يحتمل الفناء على التفسير لان  
الشروع مصدر به والبحث مصدر الذي فيه ابتداء بيان الحاجة فهما متغايران ان  
بالضرورة ( قوله فان قلت لا حاجة فيه الى هذا التقسيم آه ) هذا اعتراض  
على دليل التروع في تقسيم العلم اولا بمنع الصغرى وهى ان بيان الحاجة  
موقوف على التقسيم قوله لا حاجة فيه الى هذا التقسيم تصوب بالمنع وقوله  
بل يكفي ان يقال الخ سنده هذا سؤال الش في شرح المطالع حيث قال  
في الفصل الاول في الحاجة الى المنطق على مذاق المص واذ توقف بيان  
الحاجة على معرفة التصور والتصديق صدر الفصل بهما ثم في آخر هذا  
الفصل تقسيم العلم الى التصور والتصديق مستدرك اذ يكفي ان يقال العلوم  
ليست بأسرها ضرورية ولا نظرية الى آخر البيان انتهى فلا يخفى ان الثانى  
مرضى له والاوّل على مذاق المص وههنا لم يتصد الى مرضيه فتابع الى مذاق  
المص فلا يرد المناقاة بين كلاميه فى الكتابين فتصدى المحتى قدس سره  
بطريق السؤال واجاب عنه بما جابه فى حاشيته على شرح المطالع ( قوله  
بل يكفي ان يقال العلم منقسم آه ) اذ توقف بيان احتياج الناس الى المنطق  
على اكتساب النظرى من الضرورى فقط واما توقفه على معرفة التصور  
والتصديق لتوقف النظرى والضرورى عليها لكون كل واحد منهما  
منقسما لهما ( قوله قلت المق بيان الاحتياج الى علم المنطق تقسيما ) حاصلا  
اثبات المقدمة الممنوعة يعنى المنطق بجموع المسائل والاحتياج الى المجموع  
انما ثبت اذا ثبت الى كل واحد من المسائل فلا بد فى الاحتياج الى المنطق من بيان  
الاحتياج الى طرق التصور والى طرق التصديق فلو لم يبين ان بعض التصورات  
بديهى وبعضها كسبى وبعض التصديقات بديهى وبعضها كسبى جاز  
ان يكون جميع التصورات بديهيا فلا يحتاج الى الجزء الذى هو طرق  
لاكتساب التصورات او ان يكون جميع التصديقات بديهيا فلا يحتاج الى  
الجزء الذى هو طرق لاكتساب التصديقات فلم يعلم احتياج الى جميع اجزاء  
المنطق بل انما يعلم الاحتياج الى بعض اجزائه وهو لا يستلزم الاحتياج  
الى جميع اجزائه ( قوله اعنى الموصل الى التصور آه ) اعنى ماله دخل فى الاتصال  
الى التصور سواء موصلا بالفعل كما بحث التعريفات او بالقوة كما بحث الكلمات  
الخمس ونحوها ( قوله فلو لم يتقسم العلم اولا آه ) هذا التقدير محتمل على وجوه  
شتى لا يفرع على كل احتمال ( قوله لجاز ان يكون آه ) مما لان لا يتقسم العلم

على سبيل السلب الكلى او ينقسم ثانيا بعد بيان الحاجة وكذلك في قوله لم يبين يحتمل ان يكون على سبيل السلب الكلى او على رفع الایجاب الكلى او ان يكون بيان بعض منها ضرورى ونظرى بعد بيان الحاجة او ينقسم الضرورى والنظرى الى التصور والتصديق ثانيا وغير ذلك ومن هذه الاحتمالات يتفرع الجزاء على احتمال ان لا ينقسم العلم على التصور والتصديق على سبيل السلب الكلى وان يبين ان العلم اما ضرورى واما نظرى فكيف يصح الملازمة بين الشرط والجزاء قلت يمكن ان يحساب عنه بان المراد دفع ما ذهب اليه السائل من عدم الاحتياج الا التقسيم والكفاية بتقسيم الى الضرورى والنظرى كانه قيل لو كان كياز عمت لزمت هذا المحذور (قوله لجواز ان يكون التصورات آه) او التصديقات باسرها لاحتمال العلم المنقسم ان يكون تصور الجواز اعم من الجواز العقلى او الوقوعى لكفايته فى السندية للمنع لاستلزام دليل الاحتياج الى المنطق وقال بعض الفضلاء ليس المراد الجواز العقلى لان معناه عدم الحكم بشئ من الطرفين بل الجواز الوقوعى والمراد الجواز بالنظر الى الشرط المذكور لافى نفس الامر حتى يرد ان اللازم امكان الجواز لا الجواز انتهى فهل يقتضى السند الحكم باحد الطرفين ام لا فتأمل (قوله فلم يثبت الاحتياج الى جزئ المنطق الخ) هذا جزاء لقوله فلم ولم يقسم فهو على الخلفى فيثبت الا الاحتياج الى جزئ المنطق على تقدير التقسيم اولا ثم البيان بان كل واحد منهما ضرورى ونظرى يمكن اكتسابه من الضرورى وهذا التحقيق مبنى على كلام جمهور المنطقيين من انه ليس كل من التصور والتصديق بديهيا والا لاستغنى عن تعلمه ولا نظر يا والالدار او تسلسل بل بعضه بديهى وبعضه نظرى مستفاد منه قرره المص فلا وجه لما قيل ان المص اختار فى التصديق مذهب الامام وهو عند الامام مركب من امور اربعة تصور المحكوم عليه وبه والنسبة الحكمية والحكم كاسمى تحقيقا والتصديق البديهى عنده ما يكون مجموع اجزائه بديهيا والتصديق النظرى عنده ما يكون جزء من مجموع اجزائه نظريا سواء كان ذلك الجزء هو الحكم او غير فلا يثبت من نظرية التصديق الاحتياج الى الحجة ومباحثها نعم لو اختار المص مذهب الحكم فى التصديق وهو الحكم للزم من نظريته الاحتياج اليها انتهى على ان المص ولو اختار مذهب الامام فى تركيب التصديق من الامور الاربعة لم يلزم اختيار جميع ما قاله حتى يلزم المص بالقول



بان التصديق البديهي ما يكون مجموع اجزائه والتصديق النظري ما يكون  
 جزء من مجموع اجزائه نظريا واجاب داود من هذا السؤال بالجواب الذي  
 ليس يرضى صاحبه كما يشعر عبارة المص في بيان الاحتياج (قوله وقد عرفت  
 ان المق ذلك الخ) قيل ان كان المق اثبات الحاجة الى المنطق في الجملة وهو  
 مستدرك وان كان اثبات الحاجة الى كل جزء من المنطق قاليا لا يفي به  
 وفيه بحث لان كتب المنطق كلها مرتب على طرفين وهو مباحث التصورات  
 ومباحث التعصديقات وكذلك الطرفان مشتركان في الغاية فيقتضي ان يكون  
 المق اثبات الحاجة في كل جزء من المنطق لدخول كل واحد في الاتصال  
 فلا وجه للشك والتشكيك واما وقوع الخطأ في الفكر الواقع في كسب التصورات  
 فتحقق بملاحظة مطابقة تصوره للتصور الموجود كقصد النقاش في إيجاد  
 النقش مطابقة نفسه الى نقش آخر فست الحاجة الى شيء يمتاز به الخطأ  
 عن الصواب (قال الش فالعلم الخ) وهو الصورة الحاصلة من الشيء عند  
 المرك سواء كانت الصورة عين ماهية المدرك وهي في التصور بالكنه  
 او غيرها وهو في غيره وسواء كانت غير الصورة الخارجية وهو في العلم المحسولي  
 او عينها وهو في العلم المحسوري فعلى هذا هو من مقولة الكيف اعلم ان جمهور  
 المتكلمين المكرين لوجود الذهني ذهبوا الى ان العلم اضافة مخصوصة  
 بين العالم والمعلوم هي السمات بالتعلق وبعضهم الى انه صفة حقيقة ذات  
 تعلق ويعرف بانه صفة توجب تمييز الايتمل متعلقه النقيض لاجالا ولا مالا  
 واما الحكماء القائلون بوجود الذهني اختلفوا اختلافا ناشيا من ان العلم  
 ليس حاصل قبل حصول الصورة في الذهن بداهة واتفاقا وحاصل عنده  
 بداهة واتفاقا والحاصل معه امور ثلثة الصورة الحاصلة وقبول الذهن الصورة  
 من المبدء الفياض واطافة مخصوصة بين العالم والمعلوم فذهب بعضهم  
 الى ان العلم هو الاول فيكون من مقولة الكيف وبعضهم الى انه الثاني فيكون  
 من مقولة الانفعال وبعضهم الى انه الثالث فيكون من مقولة الاضافة  
 واما انه نفس الحصول فلم يقل به احد منهم والاصح من هذه المذاهب  
 هو الاول كما حققه المحققون وقسم صاحب المواقف على تقدير كون العلم  
 ادراكا بان العلم بمعنى الادراك ان خلا عن الحكم اي ايقاع النسبة او انزاعها  
 فتصور سواء كان المعلوم مما لا نسبة فيه اصلا كالانسان او فيد نسبة تقييدية  
 كالحيوان الناطق او انشائية كقولات اضرب او نسبة خبرية لم يحكم باحد

طرفيها كما اذا شككت في زيد قائم فان هذه كلها علوم خالية عن الحكم المذكور  
والا فتصديق والتبادر من هذه العبارة ان التصديق هو الادراك المقارن  
للحكم كما يقتضيه عبارة المتأخرين لا نفس الحكم كما هو مذهب الاوائل  
ولا المجموع المركب منه ومن تصورات النسبة وطرفيها كما اختاره الامام  
الرازي هذا التقسيم بناء على جعل الحكم فعلا كما ينبغي عنه التعبير عنه بالاسناد  
والايجاب والايقاع والسلب والانتزاع كذلك تقسيم المص مبنى على كون  
الحكم فعلا لا ادراكا فاستمع واعلم ان المقسم التصور الذي لا يكون مشروطا  
بتسروط عدما او وجود او هو الماهية لا بشرط شيء قسمه الاول ماهية  
مشروطة بتسروط لاشي وهو عدم الحكم وقسمه الثاني مشروط بشرط شيء  
وهو الحكم واصطلحوا التصور مع الحكم تصديقا كما ينبغي عنه عبارة المهرة  
في هذا الفن مقيم التصور المطلق الى التصور المقيد والتصديق لا على  
التصورين كما وهم ظ العبارة ( قال الش اما تصور فقط الخ ) اي بشرط  
عدم الحكم سواء امكن الحكم ولكن لم يعتبر كالتعريفات بالنسبة الى المعرفات  
وكالتركيبات الانشائية والترددية والوهمية التي لها الحكم في الظا ولم يكن  
الحكم كما في تصور المفردات المجردات وفي تصور اطراف القضايا ( قال الش  
اي تصور لا حكم معه الخ ) هذا تفسير باللازم بمقابلة قسميه لكون التقسيم  
حقيقيا اذ لفظ فقط يفيد التفرد ونفي الحكم معه لازم مخصوص فلا يصدق  
هذا التفسير على نفس الحكم لانه خارج عن التصور الذي في مقام الجنس  
اذ التفسير للمجموع والمجموع وقيل ان قوله لا حكم معه قضية سالبة والسلب  
انما يتصور فيما يتصور فيه الايجاب ولا امكان للايجاب في الحكم فلا سلب  
فان قيل فلما اعتبر عدم الحكم في هذا القسم يلزم امتناع اعتبار التصور  
في التصديق لانه لو كان التصور معتبرا في التصديق وعدم الحكم معتبرا  
في التصور فيكون عدم الحكم معتبرا في التصديق فيلزم اما تقوم الشيء  
بالنقيضين او اشتراطه بنقيضيه فكلاهما محالان قلت ان اردت بقولك  
ان التصور معتبر في التصديق ان مفهوم التصور معتبر فيه فلانم ومن البين  
انه ليس بمعتبر فكم من مصدق لم يعرف مفهوم التصور وان اردت ان ماصدق  
عليه التصور معتبر في التصديق فسلم ولكن لانم ان عدم معتبر في التصديق  
وانما يلزم ان لو كان مفهوم التصور ذاتيا لما تحته وانه مم ( قال الش ويقال له  
التصور السازج الخ ) السازج بمعنى العارى التوصيف به للتقيد لا للاطلاق



ويكون مشروطا بشرط لا شيء بدلالة كون هذا التصور قسما من التصور  
المطلق فاللزم تفسير الشيء الى نفسه و الى غيره وبهذا التقييد فاصطلمح  
للمقابل للتصديق و اما اتصاف التصور المطلق به بحسب اللغة فلا بأس  
لكن غير واقع فقد علم من هذان التصور ان لم يكن مجامعا للحكم مقارناله  
فهو التصور والا فهو التصديق و يرد عليه ان كل واحد من تصور الطرفين  
والنسبة داخل في تعريف التصديق دون تعريف التصور فينتقضان  
طردا و عكسا اجيب بان المراد لمقارنة التصور للحكم ان يكون الحكم  
لاحقاه مارضاه ولا شك في انه انما يلحق التصورات الثلاث لكل واحد  
و لا اثنين منهما فمجموع التصورات الثلاث من حيث انه ملحق بالحكم  
معروض له تسمى تصديقا و ما عداه تصورا فأتجه عليه ان هذا مذهب  
ثالث يكون الحكم فيه خارجا عن التصديق مارضاه مع كونه موصوفا  
بصفات الحكم من كونه ظنيا و جازما يقينيا و غير يقيني الى غير ذلك فالترمه  
هذا المجيب و قال لا مناقشة في الاصطلاحات بل لكل احد ان يصطلمح  
على ما يشاء و لا عليها و قد اعتبر في احدهما انتفاء ما اعتبر بوجه في الاخر  
ولا يخفى عليك ان هذا الوجه مشترك الورود بين المذهبين فان احد المتقابلين  
كما لا يكون جزءا لا آخر لا يكون شرطا له ايضا والذي يدفعه عنهما ان التقابل  
انما هو بين مفهومي التصور و التصديق و المعتبر في التصديق جزء او شرطا  
هو ما يصدق عليه التصور السازج لا مفهومه و لو لم يجز ان يكون ما يصدق  
عليه احد المتقابلين جزءا لا آخر لا متنع ان يكون شيء جزءا لغيره فان جزء الجسم  
مثلا ليس بجسم و يمكن ان يجاب عن اصل الاعتراض بان المراد من التصور  
الذي يحصل مع الحكم ليس ادراكا يكون مقارنا للحكم و مجامعاه بل معناه انه ادراك  
يكون حصوله مقارنا لحصول الحكم البتة و يكون حصولهما معا ولا يتصور لشي  
منها حصول بدون الاخر فان قوله مع الحكم يفيد فاذا نظرنا الى كل واحد  
من الامور الاربعة التي هي تصور المحكوم عايد و تصور المحكوم به و تصور  
النسبة الحكمية و الحكم لا تجد شيئا منها يكون حصوله مقارنا للحكم البتة  
ولا يحصل بدون اصاله اما الحكم فلان مقارنة حصول الحكم لحصول الحكم  
ليست بمتصورة اذ المقارن لا بد ان يكون غير المقارن لان المقارنة لكونها  
نسبة يقتضي تغاير المتسمين و اما المتسمين تصور المحكوم عليه فالحصوله  
قبل حصول الحكم سابقا عليه لا مقارناله و كذا تصور المحكوم به و تصور

النسبة الحكمية فالادراك الذي يحصل مع الحكم بالتفسير الذي قلنا ليس الا  
المجموع المركب من التصورات الثلاث والحكم لان الحكم جزء اخير للمجموع  
فلا يمكن ان يكون لشيء منهما حصول الامع الاخر ( قال الش من غير حكم  
عليه بنى او اثبات آه ) يوهم هذا التقييد ان تصور الانسان مع حكم به  
يكون تصديقاً مع انه ليس كذلك والظاهر ان يقال من غير حكم معه  
او ينضم لفظ وبه حتى يدفع هذا الوهم يمكن ان يقال ان التقييد ليس  
للاحتراز بل بيان للواقع في الجزئي وان يقال ان ضمير عليه راجع الى التصور  
للالانسان وعلى متعلق بصفة محذوف للحكم اى من غير حكم طار على  
التصور ( قال الش واما تصور معه حكم ويقال للمجموع تصديق الخ )  
اشارة الى المذهبين الواقعيين في التصديق حيث ذهب الحكم الى ان التصديق  
هو الحكم وذهب الامام الى انه مجموع التصورات والحكم ومنشأ الخلاف  
بين الفريقين حصول التصديق حين حصول الحكم وعدم حصوله عند  
عدم الحكم بيانه ان يقال اذا تصورنا الطرفين والنسبة من غير ان يجزم  
بوقوعها وذلك قبل قيام البرهان فلا شك في عدم حصول التصديق واذا  
جزمنا بوقوع النسبة وذلك بعد قيام البرهان حصل الحكم فيوجد امران  
احدهما الحكم وبانيهما المجموع المركب من الامور الثلاثة والحكم والتصديق  
متحقق جزماً قال امام يقول ان التصديق هو المجموع لان الحاصل عند  
حصول الحكم هو المجموع ويكون التصديق نفسه ويقول الحكماء  
ان التصديق نفس الحكم لان الحاصل عند الجزم بوقوع النسبة ليس الا الحكم  
فالتصديق يكون نفس الحكم \* واعلم ان ما قاله الامام ليس بسديد لانا لانعنى  
بالتصديق اما حصل من الحججة والحاصل من الحججة ليس الا الحكم فقط  
فكيف يكون التصديق هو المجموع كما اذا قلنا العالم متغير وكل متغير حادث  
فالمتكسب من الحججة يتقاع الحوادث على العالم لا مفهوم العالم ولا مفهوم  
الحادث ولا مفهوم نسبة الحادث الى العالم اعني النسبة الحكمية لانا قد تصورنا  
قبل الدليل فان قيل ان التصديق ان كان نفس الحكم لا يصدق عليه انه  
تصور مع الحكم وان كان هو المجموع المركب من التصورات الثلاث والحكم  
فكذلك لان الحكم ح يكون سابقاً عليه فلا يكون معه فسيأتى تفصيل جوابه  
ان شاء الله تعالى فاستمع ( قال الش كما اذا تصورنا الانسان وحكمنا آه )  
غير الاسلوب في التمثيل للتصديق اشارة الى ان التصديق يلزم ان يكون مركباً



سواء اخذ جزء المركب شرطا خارجا من التصديق او شرطاً داخلاً فيكون  
كلمة ما في كماله وصولاً او موصوفة بالجملة النثرية عبارة عن جملة التصديق  
او يكون كافة فيكون الجزء مقدراً اي اذا تصورنا هكذا نحصل جملة من  
التصورات والحكم فالتصور مع الحكم او المجموع تصديق قبل ان هذا  
التقسيم يستدعي ان لا يوجد فرد للقسم الاول اذ لا تصور الاعمده حكم ولا اقل  
عن الحكم بان هذه الصورة صورة له فقيه نظر لانه على تقدير تسليمه فرق  
بين الحكم الصريح والضمني والمراد هنا الحكم الصريح كما هو المتبادر  
ولا استلزام لكل تصور حكماً لازماً الس كذا قيل ( قوله هذا التصور فديان  
الح ) اعلم ان التقسيم في التحقيق من قبيل التصور لكون العرض منه حصول  
الاقسام من حيث يحصل لها التعريف بضم القيود المتباينة في المقسم فعلى هذا  
يكون المراد من المقسم المساهية من حيث هي هي فيكون من قبيل الاسم  
الجنس الشامل للقليل والكثير او من قبيل المفهوم المشترك بين الكل والجزء  
كالعالم الذي يطلق على ما سوى الله تعالى وعلى بعض ما سوى الله تعالى  
فلا يضر التعدد في الاقسام فلا حاجة ان يقال ان المقسم واحد بالثبوت  
والوحدة النوعية لا ينافي الوحدة الشخصية ومتعلق التصور المطلق اما فرد  
واما مركب ملفوظا كان او معقولا والمركب اما تام او ناقص والتام اما خبري  
واما انشائي والخبري اما مجزوم النسبة او مطلق او مجهول بالجهل المرئى  
واما موهوم وامامشكوك فتعلق التصديق الاقسام الستة الاول للخبري  
وسائرهما من المفرد والمركب متعلق التصور السازج فيكون ما صدق عليه  
التصور واحدا ومتعددا بسبب كون المتصور مفردا او متعددا سواء كان  
بالنسبة او مع نسبة غير تامة تقيدية او اضافية سواء كانت التقيدية توصيفية  
او امتزاجية او مع نسبة تامة غير خبرية او خبرية يشك فيها او توهم فان هذه  
التصورات لعدم مقارنتها بالحكم يكون من افراد التصور السازج والغرض  
من تعداد دفع توهم الواسطة بان الاقسام بان التصور المتعدد بالنسبة  
او مع نسبة خارج عن القسمين مع انه من المقسم سيما في الاسماء والخبر الموهوم  
والمشكوك اذ هذا الخبر وان صدق عليه مفهوم القضية بناء على الظاهر لكن  
في التحقيق ليس فيه حكم فبناء على الظاهر يدخل في التصديق وبناء على التحقيق  
يدخل في التصور السازج ( قوله فان كان كل ذلك من التصورات الح ) تعليل  
لكون المذكور من التصورات السازجة والمشار اليه بذلك هو المذكور من

التصورات بلاملاحظة القيد والاطلاق والمراد من التصورات المحمولات  
التصورات السازجة لحمل اللام على العهد ليفيد الحمل فلا وجه لكون الامثلة  
مشارا اليه اذ الغرض بيان اقسام التصور السازج لبيان المتصور وح يكون  
المراد من الحكم في قوله نخلوها عن الحكم الايقاع والانتزاع او الايجاب  
والسلب لا عن الوقوع واللاوقوع لكونها من المعلومات لا من العلم (قوله  
نخلوها عن الحكم الخ) اى لعدم مقارنتها للحكم في زمان الحصول فلا وجه  
لان يفسر بنخلو معلوماتها عن الوقوع واللاوقوع (قوله واما اجزاء الشرطية  
الخ) جواب عن سؤال مقدر ناش عن عدم دخوله في المذكور من الاقسام  
وسبب اتيانه بصيغة التأكيدي تبينه على ان لها مظنة لدخولها في التصديق  
اذ طرفي الشرطية جملة خبرية بل الحكم عند العربية في التالى والمنطقي  
حكم بان اداته يخرج الطرفين عن القضية فلا يكون فيها حكم بل الحكم  
في المجموع بالاتصال والانفصال فين المحشى رحمه انه ليس الحكم في  
الطرفين بالفعل بل بالقوة القريبة منه حتى اذا زال ادات الشرط ينحل  
الطرفين الى القضيتين فلما لم يكن الحكم بالفعل لم يكن تصديقا بل تصورا  
سازجا قال بعض الافاضل في كلام السيد رحمه هفوات نحن سننبك عليها  
ان الحكم اسم للوقوع واللاوقوع لا مطلقا بل بشرط كونها متعلق الايقاع  
والانتزاع فليس في اجزاء الشرطية حكم ولو جرينا على كون الحكم الوقوع  
واللاوقوع على اى وجه كان فاضرب لا يخ عن الوقوع الا انه مطلايد عن  
والنسبة المشكوكة ايضا مشتملة على الوقوع واللاوقوع لان التردد بينهما  
وثانيهما ان النسبة المشكوكة لا تنحصر في الجبرية بل الانشائية ايضا تكون  
مشكوكة كما في قولنا ازيد قائم وثالثها ان ما ذكره في اثبات وجوب تعدد القسم  
الثانى لا يدل عليه انما يدل على وجوب تحقق متعدد حتى يتحقق القسم الثانى  
اتهى وفيه بحث ان الوقوع واللاوقوع على رأى القدماء هما صفتان  
للمحمول ومعناهما اتحاد المحمول مع الموضوع وعدم اتحادهما معه وعلى رأى  
المتأخرين صفتان للنسبة بين بين وهى عبارة عن اتحاد المحمول مع الموضوع  
ومعناهما المطابقة لما في نفس الامر وعدمها واذا تمهد هذا فاعلم ان الحكم  
اذا اطلق على الوقوع واللاوقوع لا يكون بشرط شئ فيكون في طرفي  
الشرطية وقوع ولاوقوع لكن بالقوة لا بالفعل اذا المطابقة وعدمها باعتبار  
الاتصال والانفصال وكذلك لا يكونان في الانشاء مثلا في اضرب لكونها لانشاء



المطلب ثم يكون باعتبار تضمنه معنى الاخبار ملا انت مطلوب منك الضرب  
وكذلك لا يكون النسبة المشكوكة في الانشاء اما في مثل ازيد قائم فليس من  
قبيل المشكوك بل مجهول طلب بالاستفهام وهو لمطلب حصول صورة الشيء  
( قوله هذا التصور لابد ان يكون الخ ) اشارة الى ان التصور المقارن للحكم  
لا بد ان يكون متعددا بخلاف قسمه اذ قد يكون واحدا لان الحكم الوارد على  
الوقوع واللاوقوع يتوقف على تصور الطرفين والنسبة والا لا يمكن الاقتران  
وهذه التصورات قبل الاقتران من القسم الاول وبعد الاقتران يصير نوعا مغايرا  
للقسم الاول فعلى القول بان التصديق مجموع التصورات والحكم يكون من  
قبيل اقتران الهيئة السريرية التي يخرج اجزاء السرير من المتعدد ويجعله  
امرا مغايرا لها في الاحكام واما على القول بان التصديق هو الحكم يكون  
التصورات شروطا للتصديق لا مغاير للقسم الاول فلا يرد على الصورة الاولى  
ان هذه تصورات متعددة لم يعتبر معها هيئة حتى يصير نوعا واحدا مغايرا  
للاول فان قيل ان التصديق اما نفس الحكم او مجموع الادراك والحكم  
وايما كان لا يندرج تحت العلم اما اذا كان الحكم فلانه عبارة عن ايقاع  
النسبة وهي من مقولة الفعل فلا يدخل تحت العلم الذي هو من مقولة الكيف  
او الانفعال واما اذا كان التصديق هو المجموع فلان الحكم ليس بعلم والمجموع  
المركب من العلم ومما ليس من العلم لا يكون علما قلت ان الحكم وايقاع النسبة  
والاسناد كلها عبارات والفاظ والتحقيق انه ليس هناتأير وفعل بل اذعان  
وقبول للنسبة وادراك ان النسبة واقعة وليست بواقعة فهو من مقولة الكيف  
وقد ثبت في الحكمة ان الافكار ليست اسبابا موجدة للنتائج بل هي معدات  
لنفس لقبول صورة الفعلية عن واهب الصور ولولا ان الحكم صورة ادراكية  
لما صح ذلك ( قوله حتى يمكن اقتران الحكم به الخ ) تعليل للزوم التصورات  
اذ لما كان مورد الحكم النسبة الحكمية التي لا تحصل الا بالعلم بالطرفين يلزم  
تلك التصورات في الاقتران والا لما امكن ( قال الش اما التصور فهو حصول  
صورة الشيء في العقل الخ ) اعلم اولان العلم اما حصولي او حضوري معنى  
الاول حصول صورة المدرك عند المدرك ومعنى الثاني حصول نفس المدرك  
عند المدرك فعلى هذا قد ثبت المدرك في نفس المدرك كما في علم النفس الانسانية  
بالكليات والجزئيات المجردة او ثبت في آلات المدرك كما في علمها بالمسوسات  
بواسطة الحواس الخمسة الظاهرة هذا على قول بعض وحقق البعض الآخر

بان المدرك ثابت في النفس بالذات او بالواسطة وهذا العلم قد يكون حادثا  
 كعلمنا وقد يكون قديما كعلم الله تعالى فالتعريف لا ينج عن المسامحة لان الحصول  
 عبارة عن النسبة بين الصورة والعقل وهو من مقولة الفعل والعلم من مقولة  
 الكيف على الاصح فيلزم التعريف بالباين وان المتبادر من صورة الشيء  
 بناء على الاضافة المقيدة للاختصاص التام الصورة المطابقة لذي الصورة  
 فخرج الجمليات المركبة عن التعريف معانها من العلم والمتبادر من الفعل  
 بناء على الاصطلاح المشهور انه جوهر مجرد غير متعلق بالبدن او جوهر  
 متعلق بالبدن تعلق التدبير والتصرف فعلى الاول يخرج علم الانسان من  
 التعريف وعلى الثاني يخرج علم الله تعالى وعلم العقول والعلم بالجزئيات المادية  
 عند من يقول بارتسام صورها في الآلات وكذلك المتبادر من ظرفية  
 في الفعل ظرفية الحقيقية فيخرج العلم بالجزئيات المادية والعلم الحضورى  
 والعلم ان كان المدرك عين المدرك كادراكنا بذاتنا وعلم الله تعالى بذاته فلهذا  
 عرف بعضهم بانه هو الصورة الحاصلة من الشيء عند العقل فتأمل فيه  
 فحاصل توجيه التعريف ان الحصول بمعنى الحاصل والاضافة من قبل  
 جرد قطيفة واضافة الصورة الى الشيء من قبل الاضافة لادنى ملاسة فعلى  
 هذا يكون الصورة اعم من المطابقة لذي الصورة والعقل مراد به مطلق المدرك  
 سواء نفسا مجردة اولا ونظرفيته للحصول اعم من الظرفية الذاتية والاعتبارية  
 والحصول قد يطلق على المعنى الاخص المقابل للحضور وقد يطلق على المعنى  
 الاعم منه وهو التثبت مطلقا سواء بالحصول او بالحضور فالصورة المطلقة  
 اعم من ان يكون عين ماهية المدرك وهى في التصور بالكنه او غيرها وهو  
 في غيره واعم من ان يكون غير الصورة الخارجية وهو في العلم الحصولى او عينها  
 وهو في العلم الحضورى واعم من ان يكون عين المدرك كما في علم الله تعالى بذاته  
 او غيره كما في علمه بسلسلة الممكنات وقد يمكن تخصيص العلم بالعلم الحصولى  
 والحادث لان المقام مقام تقسيمه الى البديهي والكسبي وهما يجريان فيهما  
 وفيه تأمل فعلى هذا يكون حاصل التعريف هو الصورة النابتة من الشيء  
 عند المدرك فيشمل العلم الحضورى والحصولى والعلم القديم والحادث والعلم  
 بالكليات والجزئيات مجردة او مادية لكن هذا التصرفات في التعريفات  
 لا ينج عن التكلفات (قال الشافعى فليس معنى تصور الانسان الح) الفاء يحتمل  
 ان يكون تفصيلا بناء على ما قيل ان هذا القول تصوير الكلى في مادة جزئية



للايضاح لكن فيه بحث اذ لا وجه الى الحصر فالظن ان الغناء للتعليل من قبل الاستدلال من الجزئ الى الكلى والتعريف وان لم يثبت بالدليل لا بد من الحمل المواطنة بين المرفوعين ما في مقام الجنس وما في مقام الفصل والا لزم التعريف بالمباين والاستدلال بملا حقتة هذا الحمل فمح توجه الحصر فحاصله التصور صورة التي حاصلة في العقل اذ تصور الانسان منه لا يكون الا صورة مر تسمية مأخوذة منه في العقل التي يمتاز الانسان بها عند العقل عما عداه فكما كان كذا يكون التصور صورة حاصلة في العقل في جميع جزئيات التصور واتي بالنظير من المحسوسات للعقولات في حصول الصورة من الصورة الخارجة عنهما مع مطابقة المأخوذة للمأخوذة منها بلا تفاوت الا ان المطابقة في النظير مثل المحسوس واشباحه والمنطبقة في النظير له سجع المعقول ومثله اعلم ان الصورة الحاصلة التي يمتاز بها ذو الصورة عن غيره قد يكون صورة فعلية وهي التي تكون قبل وجود ذي الصورة في الخارج ويتبع الصورة الخارجية للصورة الذهنية كما في صورة المصنوع بالنسبة الى الصورة الحاصلة في عقل الصانع وقد تكون صورة انفعالية وهي التي تكون حاصلة بعد وجود ذي الصورة في الخارج ويتبع الصورة الذهنية للصورة الخارجية كما في صورة الانسان الحاصلة للعقل من صورة الانسان الموجود في الخارج ( قال النس الان يرسم صورة الخ ) الارترسام مأخوذ من الرسم من العلامة لكون الصورة مما يعلم به ذي الصورة فيكون بمعنى الانطباق والانتقاش لكن هذا القول بناء على كون العلم بطريق الارترسام لا على طريق الحضور وذلك الارترسام في حاله غيوبة ذي الصورة عن المدرس واما حالة الحضور فكحضور المبصرات عند البصر فكان ما يطلق عليه العلم ليس صورة عين المبصر بل الصورة والنقش المنعكسة من صورة عين المبصر في ذات البصر لنقش الصورة في المرآت حالة حضور رائي المرآت ( قال الش منه في العقل ) قيل متعلق بصورة لتضمن معنى الاشعار والحكاية اي صورة حاكية منه لاناسية منه لانه يخرج العلم الفعلي وفيه اشارة الى انه لا يجب مطابقتها وان يجوز ان يكون مساوية واعم اخص ومباينة وفي اعادة في العقل من غير تغيير اشارة ان الظرفية على الحقيقة انتهى ونحن نقول ان اعم الجوامد لا تتعلقها شي واعتبار صحة التعلق للاحتظة لازمه لا يفيد والارم في كلاها الحصول ويلزم صحة التعلق في كلاها فلا وجه انفي صحة التعاقق البهائم انه بنى القوم برهتهم على انه مال

جزئي لتوضيح الكلى ولا ثباته فلا تم مطابقتها على العلم الفعلي والافتعالى بل يكفي مطابقتها على الافتعالى وعلى انه لو كان مطابقا لجميع ما يشمله التصور لزم ان يكون مثالا للعلم الحضورى مع انه ليس كذلك وان ظرفية فى العقل وان كانت على الحقيقة بالنسبة الى تصور الانسان لا يصح ان يحمل على الحقيقة فى التعريف بل لا بد ان يحمل على الاعم من الحقيقة والاعتبار كما كان المدرك ذات المدرك مثل ادراك نفس الناطقة نفسها فالحق ان كلمة منه مستقر صفة للصورة وفى العقل متعلق له اى صورة حاصلة من الانسان فى العقل على سبيل الافتعالى و يمكن تطبيقه على العلم الفعلي والافتعالى بهذا المعنى اذ العالم بالعلم الفعلي يتخيل او امثالا السرير الموهوم و ينتزع منه الصورة فى العقل فيوجد السرير فى الخارج فيكون الصورة الخارجية للسرير تابعة للصورة الذهنية التى انتزعت من السرير الموهوم ( قال الش بهما يمتاز الانسان عند العقل الخ ) اشارة الى فائدة العلم التى ليست لازمة للعلم بل اذا قيس الى الاخر لحصل الامتياز عن الغير فيكون الصورة الذهنية ما بها الامتياز كالصورة الخارجية فلا يرد ان الامتياز عن الغير ان كان لازم العلم لزم من علم شئ واحد علم جميع الاشياء الغير المتناهية سواء كان الغير مرادا منه جميع الاغيار او بعض منه لان الامتياز بين الشئين امر نسبي والعلم بالنسبة يتوقف على العلم بالمتنسبين احدهما الغير وكذلك علم الغير يستلزم الامتياز عن غير ذلك الغير وكذلك الامتياز الثانى امر نسبي يتوقف علمه على العلم بالمتنسبين الى غير النهاية فيلزم الدور او التمس وجبى الاشياء بسبب علم شئ واحد والوازم مح ( قال الش من غيره الخ ) اى ما يكون مغايرا للمعلوم فى ما به يحصل الصورة لذلك المتصور مثل تصور الانسان بالحيوان الناطق يميزه عن المغاير فى الحيوانية والناطقية و تصوره بالشئية يميزه عن المغاير فى الشئية وغير ذلك ( قال الش والنفس مرأة ينطبع فيها مثل المعقولات الخ ) المراد من النفس النفس الناطقة التى هى جوهر مجرد متعلق بالبدن تعلق التدبير والتصرف المتل بضمين شبح التئ و ظله والمراد من المعقولات ماعدا المحسوسات اذ العلم ينقسم باعتبار المشاعر الى الحس والتوهم والتخيل والتعقل اذ العلم بالحواس الخمسة الظاهرة هو الحس وبالقوة الواهية التوهم وبالقوة المتخيلة التخيل وبالقوة العاقلة التعقل والتصور شامل للاقسام الثلاثة الاخيرة وكذلك التوهم منطبع فى الواهية والتخيل فى الحافظة والتعقل فى النفس الناطقة على قول البعض اللهم الا ان يقال



المراد المعقولات حقيقة والغرض التمثيل والايضاح في الجزئي ويعلم غيره بالمقايضة ( قال الش ققوله وهو حصول صورت الشيء في العقل اشارة الى تعريف الخ ) الغرض من هذا الكلام تحقيق عبارة المص حيث يشعر بظاهره ارجاع الضمير الى التصور فقط اذ عرف القسم الاخر كذلك على عادة بعض المحققين من تعريف القسمين و اهمال تعريف القسم جلا على حصول التعريف له من تعريف القسمين و حقق الش بحمل التقسيم على الحقيقي وحل التزديد على الانفصال الحقيقي احترازا عن تقسيم الشيء الى نفسه والى غيره وعن وقوع التزديد بين العام والخاص وحل العلامة التفاضلية على التقسيم الاعتباري بحمل الانفصال على منع الخلط بالاستناد الى كلام المص في غير هذا الكتاب من ان التصور فقط هو الادراك من حيث هو ادراك من غير اعتبار شيء آخر معه من حكم او غيره وهو يرادف العلم فارجع الضمير الى التصور فقط فحقق قدس سره فانتظر ( قال الش لانه لما ذكر التصور فقط الخ ) هذا دليل على كون التعريف لمطلق التصور حاصلا لما ذكر التصور فقط يكون حصول صورة الشيء في العقل تعريفه لئلا يكون المقدم حق والتالي مثله فينتج المط والملازمة نظرية فابتهانها بما ذكر التصور فقط فقد ذكر التصور المطلق والتصور فقط اثبت الشق الاول بقوله لان المفيد الخ فلما ذكر هكذا امان يعود الضمير الى مطلق التصور والتصور فقط لاسباب الى الثاني و ابته لزوم كون التعريف غير مانع لاغياره وحين الشق الاول وهو عود الضمير الى مطلق التصور وكما اتعين ويكون حصول الصورة في العقل تعريفه له فينتج لما ذكر التصور فقط فيكون حصول الصورة تعريفه له وهو المط ( قال الش لان المقيد اذا كان مذكورا الخ ) المذكور التصور السارج والتصور المطلق ذكر الاول بيسر مستغن عن البيان و ذكر الثاني نظري فاحتاج الى البيان لان المطلق له حيزان الاولى عدم ملاحظة الاطلاق والثانية ملاحظة الوصفية بالاطلاق فباختبار الثانية يغير المقيد ولا يكون مذكورا معه ولا يكون محمولا على المقيد واما باعتبار الاول فذكر مع ذكر المقيد قبل المذكور بانه امور فلا وجه للحصر الى اثنين التصور المطلق والتصور السارج والحكم الذي تصمنه فقط قلنا ولو سلم لزوم ذكر الحكم ان سبب عدم ارجاع الضمير الى التصور فقط جار بعينه في الحكم اذ لو عاد اليه لم يكن التعريف مانعا لاعياره فلاجل اشتراك العلة لم يتعرض لذكر

الحكم ( قال الش لا جائز ان يعود الخ ) قال بعض الافاضل فتح الجائز فهو اسم وان يعود فاعله فكلمة لاهذه استغنت بفاعل الاسم عن الخبر كاستغناء المبتدأ في ما قائم زيد بالفاعل عن الخبر وهذا مما استخرجناه من القوة الى الفعل ولا اثر منه فيما بين العلماء العربية انتهى هذا من قبل التشكر والا ان بنى تميم لا يتبتون الخبر لكلمة لانفي الجنس اصلا لالفاظا ولا معنى فيقولون معنى قولهم لا اهل ولا مال اى اتنى الاهل والمال فكيف لا اثر بين العلماء العربية وعلى مذهب غيرهم يحذفون الخبر كثيرا اذا كان الخبر تاما كاملا موجودا والحاصل وههنا لم لا يجوز ان يكون محذوفا ( قوله القسم الاول يشتمل على شيئين الخ ) الغرض من هذا الكلام تحقيق المقام حيث يفهم من ظ. كلام الش انه بين القسم التاني ومطلق التصور من القسم الاول حيث كان التعريف لهما مع ان اللابق ان بين القسمين المركبين بيان اجزاء التركيب وبين قدس سره بان المحتاج في اجزاء القسمين الى البيان امور اربعة انسان منها في القسم الاول وهما التصور المطلق وعدم الحكم وانسان منها في القسم التاني التصور المطلق والحكم وعرف التصور المطلق المشترك بين القسمين وعرف الحكم ومن تعريفه يعرف عدم الحكم لان الاعداد انما تعرف بملكاتها فانضح القسمان واماما شمله القسمان من المعاني المتعلقة بالتركيب كالنسبة والتوصيف والعدم فعلوم من اللغة فلا بمس الحاجة الى البيان ( قوله فاحتيج الى بيان التصور الخ ) متفرع على اشتمال القسمين على الشيتين اذا المركب لا يعرف الا بمعرفة اجزائه ( قوله فان عدم الحكم الخ ) تعليل المحصر المستفاد في موقع بيان الحاجة كانه قيل احتيج الى امرين دون غيرهما من عدم الحكم المشتمل عليه فعلم على هذا النفي ( قوله فتعرف بالمقايسة اليه الخ ) قيل القيس في التاج اندازه كردن چیزی بچیزی ويتعدى الى المفعول التاني بالباء وبعلى فتعديته بالي بتضمين معنى الاضافة اى يعرف بالتقدير حال كونه مضافا الى الحكم ( قوله فان قيل يجوز ان يعود آه ) اعتراض على المحصر المستفاد من ترديد العود بين التصور المطلق وتصور المقيد باحتمال شق آخر وهو رجوعه الى العلم مع انه تكلف برجوعه الى التصور المطلق بسبب ذكره في ضمن ذكر المقيد والحال ان التصور المطلق والعلم مراد فان وحاصل الجواب تسليم كونه محتملا وابطاله لاستلزام الرجوع مفسدة في الجملة وهى توسط تعريف المقسم بين القسمين بلا موجب وترك ما ينبغي بلا داع ولزوم الفصل بين



المعرف والتعريف بقسم لا يقال في تقديم التقسيم على التعريف تنبيه على كون  
التقسيم مقصودا بالذات دون التعريف لانا نقول التنبيه لا يحصل من التقديم  
على ان التنبيه يحصل بالرجوع الى مطلق التصور وكذا الاصل في رجوع  
الضمير الاقرب ( قوله بل ينبغي ان يقدم عليهما الخ ) اما اضراب على سبيل  
الاقتسال من عدم الحاصل الى ترك ما ينبغي يعني ولو كان جائز اتوسيطه  
لمناسبة تامة بين الاقسام والمقسم لكن لا ينبغي تأخيرها لدخول آخر وهو  
ان التعريف لا يقسم ليكون معلوما او لا ويعلم التقسيم والاقسام وهذه الفائدة  
اذ كانت حاصلة قبل التعريف شي آخر ولا حاجة الى التعريف وان لم يكن  
حاصلة فلا بد ان يقدم قبل الاقسام ويمكن ان يقال ان كلمة بل للانتقال  
من المدعى الى الدليل ( قوله فان قلت مطلق التصور مرادف للعلماء )  
اتي بالفاء للتنبيه على انه متفرع على الجواب والسؤال الاول والجواب تصرف  
بعد الوقوع والسؤال الثاني والجواب تصرف في فعل المص قبل الوقوع  
فح ان ما الاستفهامية ان حل على معناها الحقيقي يكون الملأب الفائدة  
لجعله على هذا الاسلوب اذ لما كان العلم والتصور المطابق مراد فان المناسب  
اما ان يجعل العلم مفسما والتعريف له او يجعل التصور المطلق مفسما  
والتعريف له بتقديم التعريف على القسمين وان جعل على الاستفهام  
الانكارى يكون نقضا على جعل المص التقسيم على هذا الاسلوب باستلزام  
خصوص الفساد وهو عدم الفائدة في هذا مع انه الاصل ان يجعل المقسم  
والمعرف مرادفا واحدا لا يقال عدم الفائدة لا يكون فسيده فليس يكون  
النقض باستلزام خصوص الفساد اذ العدول عن الاصل والراجع الى هذه  
داعية الى العدول مفسده عند العقلاء على ان ترك تعريف المقسم او لا يشعر  
عدم احتياجه الى التعريف وتعريف مرادفه بان يساعد المقسم يشعر احتياجه  
الى التعريف والالتقى التعريف وما هذا الامسده ( قوله الذي هو تعريفه  
بالحقيقة الخ ) اذا مراد فان ما يكون الشيطان مساويان في المفهوم والذات  
مغايرين في اللفظ فقط فثبت باحد المترادفين باعتبار المفهوم والذات ثابت  
مرادف الآخر بلافقوت فالتعريف باعتبار المفهوم فيكون تعريف التصور  
المطلق تعريف العلم بالحقيقة ( قوله قلت الخ ) ان الملازمة بين السؤال  
والجواب مبنى على العرف او بملاحظة قيود في جانب السؤال كونه ملتزما  
للصحة وقادرا على الجواب مع ارتفاع المواضع ( قوله المائدة في ذلك التنبيه

على ان التقسيم آه ) يعنى ان اصل توقف بيان الحاجة هو التقسيم دون  
 التعريف وان كان موجبا للعلم بالمقسم واصلا وعمدة في مقام العلم وههنا  
 العلم بوجه ما كاف ولا حاجة اليه ووجه حصول التنبيه ان في مثل هذا التركيب  
 يعرف المقسم اولا ثم تقسم لتوقف التقسيم الحقيقي على معرفة المقسم حتى  
 يحصل الاقسام ولو قدم التقسيم واخر تعريفه فضلا مع تعريف مراده  
 لحصل التنبيه على عمدة التقسيم دون التعريف وحاصل الجواب على  
 التقدير يكون بيان الفائدة وعلى السانئ منيع لمقدمة ان هذا بلا فائدة مع بيان  
 الفائدة ( قوله دون تعريفه لانه معلوم آه ) بيان الحصر في العمدة بالنسبة  
 الى التعريف والاستدلال على عدم عمدته بان مقصوديته لا يكون المعرفة  
 المقسم ولا حاجة اليه لكفاية العلم بوجه ما وفي كفاية العلم بوجه ما بحث  
 اذا كان التقسيم حقيقيا الا ان يقال وان اخر حصل العلم بالمقسم بسبب  
 تعريفه بالمرادف او بملاحظة التنبيه السانئ ( قوله والتنبيه على ان تفسير  
 العلم بذلك آه ) اتى بكلمة او اذا المقام سوق نكتة وفائدة على عبارة فيشير  
 بالودالة على الانفصال بمنع الخلو الى ان كل واحد منهما كاف في الجواب  
 ولا عناد في الجمع فعاصل هذه النكتة وان كان تعريف المقسم من المحتاج  
 اليه فتشهر تفسير العلم قائم مقام ذكره واما تفسير مطلق التصور بعده للتنبيه  
 على ترادفه للعلم بقريضة تصریح الش او ليتضح القسمان بمعرفة اجزاء  
 القسمين كما بينه المحتئ رجه فح سواء تقر بالسؤال واحدا بان الفائدة في افتتاح  
 العلم بالتقسيم ثم تعريف مرادفه او انين بان ما فائدة الاقتراح بتقسيم العلم  
 وما فائدة تعريف مرادفه بما هو تعريفه في الحقيقة يحاج بكل واحد  
 من الجوابين فتأمل ( قوله تفسير مطلق التصور آه ) الفاء تفريع على كونه  
 مشهور او استغنائه عن الذكر فيكون المجموع جوابا واحدا لا معطوف  
 بتقدير التشرط على التنبيه كما توهم لاقتضائه ان يكون جوابا آخر مستقلا  
 ( قوله فان قلت تقسيم العلم الى التصور فقط الخ ) هذا اعتراض على قول الش  
 انما عرف مطلق التصور دون التصور فقط آه وعلى التنبيه الثاني بناء على كونه  
 مأل ككلام الش حاصله ان كلام الش ينئ ان هذا التقسيم تقسيم حقيقي  
 وهو عبارة عن ضم قيود متباينة الى المقسم ليحصل الاقسام ومن شرطه  
 مساواة المقسم للاقسام بحيث لا يخرج منه الاقسام ولا يدخل فيه الاغيار  
 فح يكون المقسم فقط قدرا مشتركا بين الاقسام وههنا كان التصور مقيدا



باقترا ان الحكم كان قسما واحدا ومقيدا بعدم مكان قسما آخر فيلزم ~~صكون~~  
 التصور قدرا مشتركا بينهما ولما لم يكن قدر المشترك بين الاقسام الا المقسم فقد  
 علم ان التصور مرادف العلم فلا حاجة الى تعريف مطلق التصور ليحصل العلم  
 بالترادف فيحصل اعتراضه ابطال كون هذه النكتة لغوا ومستلزما لتحصيل  
 الحاصل لا يقال اللازم من هذا البيان ان يكون المراد منهما واحد او لا يلزم ان  
 يكون الموضوعان لهما واحد احتي يثبت الترادف لانا نقول ان المقسم المأخوذ  
 في القسم باعتبار المعنى الموضوع له لا باعتبار الذات حتى يحصل التعريف  
 للاقسام فاذا اتحد في الكون امرا مشتركا في الاقسام لزم اتحادهما في المعنى  
 الموضوع له بالارتبة (قوله في قيد تارة باقترا ان آه) الفاء للتعليل لقوله يدل اذا التقيد  
 بقيد تارة وبقيدها آخر تارة وحصول الاقسام يقتضي ان يكون المقيد امرا مشتركا  
 بالاشتراك المعنوي (قوله فقد علم بذلك ان التصور يصدق آه) تفريع على  
 كون التصور امرا مشتركا بين هذين القسمين وجه العلم قد علم بما قررنا من  
 ان التقسيم من شرطه المساواة وحصول الاقسام بالضم بسبب حصول  
 التعريف الجامع والمانع لها فلا يرد ما قيل مما قررناه الحواشي (قوله فلا حاجة  
 في ذلك الى تعريف آه) تفريع على حصول العلم بالترادف واصل الاعتراض  
 على سوق النكتة بان تفسير التصور المطلق ليعلم الترادف (قوله واما الملاق  
 التصور على ما يقابل التصديق آه) جواب عن سؤال مقدر من جانب الش  
 بان تعريف التصور المطلق له فائدتان العلم بالترادف والعلم باطلاق التصور  
 بلا قيد على ما يقابل التصديق كما يطلق على العلم المطلق فان حصل الفائدة  
 من بيانك فلا يحصل المانية فلا يكون التعريف لغوا وغيره ايج اليد على  
 ان التقسيم يستدعي ان لا يجوز اطلاق مطلق التصور على ما يقابل التصديق  
 لكونه مقسما والمقسم لا يطلق على القسم حقيقة وان اطلق مجازا فيقتضي  
 تعريفه حتى يدفع الاستدعاء فاجاب عنه الفاضل المحمدي بان هذه الفائدة  
 لا يحصل من التعريف بالضرورة ولان التقسيم اذ يعلم منه فقط اطلاقه  
 على المشترك دون اطلاقه على خصوصية القسم الاول وعدم اطلاقه  
 اداطلاقه معلوم من العرف المشهور ولا مدخل فيه للتعريف ولا للتقسيم  
 فن هذا قد علم ان لقوله ولا للتقسيم مدخل في الجواب لامن تاب المحاورات  
 مع الخصم لتبكيته كما وهم (قوله قلت الحال على ما ذكرت لكن التعريف  
 آه) حاصله تسليم الدليل الموجب للعلم بالترادف ومنع التعريف اذ الس ادعى

ان فائدة التعريف التنبيه على الترادف والتنبيه يقتضي ان يكون المنبه حاصلًا  
ويقتل الذهول عنه وههنا كذلك اذ التقسيم يقصده تحصيل الاقسام  
فالتوجه الى ما هو المقصود بصير سببا للذهول عما تضمنه مما يزيد على اصل المق  
ودليلكم يدل على حصول العلم بالترادف لا حصول التنبيه حتى يتم التقريب  
( قوله ولهذا التنبيه فائدة آه ) وهي دفع الاعتراض الذي اوردته الش قريبا  
وفائدة قيد فقط اذ بسببه يقابل التصديق واخرى ان التصور فقط كنصور  
معه حكم نفس القسم من غير حاجة الى اعتبار العلم الذي هو المقسم فيهما  
كما هو مقتضى التقسيم لان التصور نفس العلم قيل بقي ههنا اشكال قوى وهو  
ان تعريف التصور او ترديده بين القسمين يدل على انه عين المقسم وبذلك  
لا يكون مراد فالعلم انما يصير مراد فالوكان المقسم ما وضع له لفظ العلم وليس  
كذلك بل قسما منه وهو العلم الكاسب نعم لو ثبت اشتراك لفظ العلم بين العلم  
المطلق والعلم الكاسب لم هذه النكتة ولم يثبت ولم يعد من معاني العلم العلم  
الكاسب انتهى يمكن ان يقال ان المقسم في هذا الكتاب يدل على هذا وينبه به  
وان خص المقسم بالعلم الكاسب يخص التصور كذا وان عمم فالمحذور فيه  
فعليك البيان وعلينا الجواب ( قال الش لصدق حصول صورة الش في العقل  
الخ ) هذا دليل على ملازمة اصل الدليل وهو قوله فلو كان تعريفا للتصور  
ولذا فرغ عليه فح لا حاجة الى قوله لدخول غيره فيه الا ان يقال اشارة الى كون  
المصدق عليه من الاغيار ( قال الش وانما عرف مطلق التصور آه ) قيل  
ماسبق بيان المصحح لكونه تعريفا لمطلق التصور دون التصور فقط وهذا بيان  
لمرجحه فلذا قال دون التصور فقط يعني انما عرف مطلق التصور دون التصور  
فقط مع انه المق تنبيهها على المرادفة مع حصول المق انتهى ونحن نقول  
المصحح عبارة عما يجعل الغير الممكن ممكنا وهذا الممكن يساوي طرفاه والسابق  
ليس كذلك لانه اثبت بالدليل الترديدي بين النفي والاثبات ان الضمير تعود  
الى مطلق التصور لا غير فكيف يكون محسوبا للوجه ان يقال ان التعليل  
قد يكون بعد الوقوع وقد يكون بلاملا حظة فعل الفاعل بلاملا حظة الوقوع  
فيسوق النكتة الى مرجح فعل الفاعل فح السابق من الش تعليل بعد الوقوع  
لازم والتعريف لمطلق التصور مع مساعدة عبارته والثاني بيان مرجح لفعله  
قبل الوقوع ( قال الش تنبيهها ان التصور كما يطلق الخ ) يعني ايقاظ السامعين  
ودفعنا للذهول الواقع عنهم من ان لفظ التصور بلا قيد قد يطلق على



ما يقابل التصديق اعني التصور الساذج وعلى ما يرادف العلم وهو مطلق  
 التصور ومن هذا قد علم فيه اشعار على حصول الفسادتين المذكورتين  
 بدون التعريف لكن في التعريف تنبيه وامايسان الفاضل المحشي بانه فسر  
 مطلق التصور ليعلم انه مرادفه مبنى عليه الاعتراض بان تلك لفظة يحصل  
 من التقسيم فلتحقيق المقام بان السائل يتوهم شيئا فيبنى عليه اعتراضه  
 فيجاب عنه بالتحقيق ( قال الش واما الحكم فهو اسناد امر الى آخر الخ )  
 قد يطلق الحكم على اسناد امر الى آخر اى نسبته اليه بالانيجاب والسلب  
 وهو عبارة عن ضم كلمة او مايجرى مجراها الى كلمة بحيث يفيد ان مفهوم المضموم  
 ثابت لذات المضموم اليه او منفي عنه وعلى ادراك ان النسبة واقعة او ليست  
 بواقعة وعلى النسبة التامة بين الامرين التى العلم بها تصديق وبغيرها تصور  
 بناء على الاول يكون التصديق من مقولة الفعل وعلى الدانى من مقولة الانفعال  
 والش لم يفرق بينهما كما يظهر بالتأمل وسيجب تحقيقه فان حل على الاول  
 فتصريح الايجاب والسلب لبيان نوعه ولكونه مدار البيان والتحقيق ولم يحمل  
 على الثالث لعدم كونه من العلم بل من المعلوم فلا وجه لحمل الاسناد على النسبة  
 المطلقة وحل قيد ايجابا او سلبا الى القيد الاحترازي ولا يساعد نتيجة للامه  
 قيل وجوب لازم شدة والايجاب متعدده والسلب ربودن وفي التاج الايقاع  
 افكندن والانتزاع بكنندن انتهى حاصله الايجاب عبارة عن جعل الشئ  
 لازما للشئ والانتزاع نزع الشئ وتفريقه عن شئ في صورة الالبات يكون  
 المحمول لازما للموضوع وفي صورة النفي تفريق المحمول من الموضوع فالظ  
 تسمية الالبات والنفي بالايجاب والسلب والايقاع والانتزاع بحسب العرف  
 بمناسبة المعنى اللغوى فى الجملة ( قال الش فاذا قلنا الانسان كاتب اه ) هذا  
 من قبيل التوضيح والاستدلال من الجزئى على الحكم الكلى وقصر على  
 صورة الجملى لكثرة شيوعه وحصول العلم على ما فى الصورة التشرلية  
 بالمقايضة ( قال الشارح فقد اسندنا الكاتب الى الانسان واقعنا آه ) اى نسبنا  
 الكاتب الى الانسان بالايجاب اى واقعنا نسبت ثبوت الكتابة اليه فمحالوا  
 لعطف التفسير وازدادة النسبة بيانية اى هى ثبوت الكتابة قيل اعتراض  
 على كون النسبة للنسبة الجملية هى ثبوت شئ لشيء بان الطرفين فيهما  
 متحدان ولا يثبت احد المتحدين للآخر فهو اتحاد شئ لشيء ويدفعه انه  
 اريد ثبوت المفهوم لما صدق عليه على وجه الاتحاد وماله الاتحاد وعبر عنه

بثبوت شئ لشيء تنبيهها على ان المحمول ينبغي ان يكون ظلالا للموضوع والموضوع  
 اصلا له ( قال الش فلا بد ان يدرك اولاً الانسان الخ ) اني بتقديم ادراك المسند  
 اليه مع ان تعريف الحكم يشعر بتقديم النسبة ثم المنسوب ثم المنسوب اليه لان  
 الموضوع مقدم ذاتا اذ لما لم يتصور ذات الموضوع لم يتصور ثبوت المحمول  
 وكذا الطرفان مقدم على النسبة لان النسبة امر نسبي قائم بالطرفين وعلما  
 بموقف على علم الطرفين ( قال الش ثم مفهوم الكاتب آه ) اني بثم وزاد  
 لفظ المفهوم اشارة الى تأخره من ادراك المسند اليه والى ان المراد من جانب  
 المسند اليه الذات ومن جانب المسند المفهوم ويمكن ان يقال اطلق جانب  
 الموضوع ليعم القضية كلها من الطبيعية والحقيقية اذ الموضوع الذكرى  
 وذات الموضوع قد يتحدان كما في قولنا الانسان نوع وقد لا يتحدان كما في قولنا  
 الانسان كاتب فيعم لفظ الانسان الى ارادة الموضوع الذكرى او ذات  
 الموضوع ولانه قد اختلف المنطقيون في جانب الموضوع هل الحكم على ذات  
 الموضوع او على المفهوم بشرط السراية على الافراد فعلى القول الاول  
 يراد به ذات الموضوع وعلى الثاني يراد به المفهوم ( قال الش ثم نسبة ثبوت  
 الكتابة الخ ) اي الرابطة بين الموضوع والمحمول التي يقتضي اتحادهما  
 في الخارج وكذا النسبة الاتصالية والاتفصالية يقتضي لزوم التالي للمقدم  
 او عدم جمعه ومنعه فالاولى ان يقال نسبة ثبوت الكاتب لكن بينهما تلازم  
 يفيد احدهما ما يفيد الآخر ( قال الش ثم وقوع تلك النسبة آه ) يعني باعتبار  
 المطابقة واللامطابقة في الخارج وفي نفس الامر هذا على قول من اثبت  
 النسبة بين بين فانهم لما رأوا ان في صورة الشك قد تصورت النسبة بدون الحكم  
 فلم يتصور النسبة لا يحصل الشك حكموا بثبوتها وعند ارتفاع الشك ينضم  
 الى الادراكات الحاصلة ادراك آخر وهو الوقوع واللاوقوع كما يشهده  
 الوجدان لانه يزول ادراك ويحصل ادراك آخر لكن فيه مناقشة اذ لا حد  
 ان يلتزم ان المدرك في صورة الشك هو بعينه المدرك في صورة الحكم اعني  
 الوقوع واللاوقوع فالتفاوت في الادراك فانه في الاول مدرك بادرالك غير  
 ادعائي وفي الثاني بالادراك الادعائي واما عند قدماء المنطقيين اجزاء  
 القضية المعقولة ثلاثة ادراك النسبة الثابتة بين الموضوع والمحمول هو الحكم  
 المسمى بالتصديق عندهم وليس مسبوqa بتصور نسبة هي مورد الحكم  
 وحقق المحققون مذهب المتقدمين ونقل عن الشيخ في الشفاء ما يؤيده



اذ قال الشيخ القضية الحلية يتم بامور ثلثة الموضوع والمحمول والنسبة  
 بينهما وايس اجتماع المعاني في الذهن هو كونها موضوعة وشموله بل يحتاج  
 الى ان يكون الذهن يعقل مع ذلك النسبة التي بين المعنيين بانجاب اوسلب  
 فاللفظ ايض اذا اريد ان يحاذي به ما في الضمير يجب ان يتضمن ثلث دلالات  
 دلالة على المعنى الذي للموضوع واخرى على المعنى الذي للمحمول وثالثة  
 على العلاقة ولا ريب ان بينهما تم قال فظهر من هذا ان فيها معنى غير  
 الموضوع والمحمول من حقه ان يدل عليه وهو النسبة فاللفظ الدال  
 على النسبة يسمى رابطة وحكمها حكم الادوات واما لغة العرب فر بما  
 يحذف الرابطة فيها انكاه على شعور الذهن بمعناها ور بما ذكرت هذا كلامه  
 ( قال الش فادر الا انسان هو تصور آه ) هذا تفصيل للحكم وما يتوقف عليه  
 بمناسبة المادة الجزئية في كل القضية الحلية والشرطية حيث عبر عن الانسان  
 بالحكوم عليه وعن الكاتب بالحكوم به وعن نبوت الكتابة بتصور النسبة الحكيمة  
 وغيرها هذا البيان شامل لكل القضية بادنى عناية ويحصل التمييز بين العلم  
 والمعلوم تميزا تاما لا يشتبه على احد ( قوله يع الحكم الحلي والاتصالي  
 والاتصالي الخ ) اذا الحكم اما عبارة عن نسبة امر الى آخر ابا لا يحجب او السلب  
 واما عبارة عن ادراك ان النسبة واقعة او ليست بواقعة والنسبة يع نسبة  
 الحمل وهي ثبوت شئ لشيء او نفيه عنه ونسبة الاتصال وهي نبوت شئ  
 عند ثبوت شئ آخر او الانتفاء ونسبة لاتصالي وهي ثبوت المباينة بين الشئين  
 او نفي المباينة فيكون الحكم ثابتا في مطلق القضية حلية او شرطية متصلة  
 او منفصلة فيدفع توهم اختصاص الحكم بالحلي ونسبة الحلي والاتصالي  
 من قبيل نسبة الحال بالحمل او نسبة المتعلق بالمتعلق ( قوله تأخر ادراك  
 مفهوم الكاتب عن ادراك الخ ) يعنى ان كلمة ثم موضوع للتراخي الزماني يدل  
 على تأخر ادراك مفهوم الكاتب عن ادراك الانسان وكذلك تأخر ادراك  
 نسبة نبوت الكتابة الى الانسان من ادراكهما لكن هذا التأخر فيها ليس  
 متحدا بل الاول على الوجوب الاستحساني والثاني على الوجوب العقلي لتوقف  
 النسبة على ادراك الطرفين بخلاف الاول اذ لا توقف لادراك المحمول على  
 ادراك الموضوع بل الاولى ان يدرك الموضوع اولا لكونه عبارة عن الذات  
 والمحمول عبارة عن المفهوم والمفهوم وان توقف على الذات باعتبار وجوده  
 الخارجى لا يتوقف عليه باعتبار الوجود الذهني والغرض من هذا الكلام

تحقيق الكلام و بيان وجه التأخير المستفاد من كلمة ثم الذي يفيد التساوي بين المتأخرين اما في الوجوب او في الاستحسان و اما كل واحد من الادراكات الثلاث فواجب وجوبا عقليا في التصديق فلا وجه لما قيل ان وجوب التأخر هو المستفاد من كلمة لابد ههنا فعلى هذا ينبغي ان يحمل الوجوب المستفاد من قوله فلا بد ههنا ان يدرك على العرفى الذى هو اعم من العقلى ليتناولهما انتهى لا يخفى وجه ضعف هذا الكلام كيف يحمل الوجوب المستفاد من قوله لابد على الوجوب العرفى ولو حل لزم جواز التصديق بدون احد الادراكات الثلاث بل الوجوب محمول على العقلى البتة والتأخر مفهوم من كلمة ثم والوجوب العارض للتأخر ليس مستفادا من كلمة لابد بل هو ما في نفس الامر ثابت في ادراك النسبة دون المحمول (قوله فان الاولى ان يلاحظ الذات الخ) المراد من الذات ما يقوم به الغير سواء كان قائما بنفسه او بغيره وسواء كان موجودا في الخارج او في الذهن فيتناول القضية التى موضوعها جوهر او عرض وعلى القضية الخارجية او الذهنية مثلا العنقاء موجود والحركة مستقيمة وكذا المقدم يلاحظ او لا ثم التالى لكونه ملزوما والتالى لازما في المتصلة صريحا وفي المنفصلة استلزاما \* اعلم ان القضية الحملية يلاحظ فيها اخذ الموضوع والمحمول على اربعة امور بان يراد من الموضوع الذات او المفهوم وكذا من المحمول الذات او المفهوم فن نسبة الاثنين يحصل امور اربعة ارادة الذات من كليهما او ارادة المفهوم من كليهما او ارادة الذات من الموضوع والمفهوم من المحمول او بالعكس فالصورة الاولى فاسدة لان ما صدق عليه الموضوع بعينه ما صدق عليه المحمول لاشتراط الاتحاد الخارجى سواء انحصر ما صدق عليه المحمول في ما صدق عليه الموضوع او لم ينحصر كان مفهوم القضية ثبوت الشئ لنفسه فيكون ضروريا فينحصر القضايا في الضرورية والصورة الثانية ايضا فاسدة لانحصار القضية كلها طبيعية لكون الحكم على طبيعة الموضوع واما الصورة الرابعة فهى ليست من القضايا المعبرة لان المعبرة ان يكون الحكم فيها على الافراد دون المفهوم والحاصل ان المعبر ان يؤخذ في جانب الموضوع الافراد وفي جانب المحمول المفهوم ليفيد الحمل ويكون معبرة في العلوم (قوله واما ادراك نسبة ثبوت الكتابة الخ) جواب عن سؤال مقدر بانه يفهم من السابق ان مقتضى تراخى كلمة ثم كان وجوبا استحسانيا فيكون تأخر النسبة



الثبوتية وجوبا استحسانيا واجاب بان تأخر ادراك النسبة عن ادراكها واجب  
 عقلية علم ان مراد المحشى ان الوجوب الاستحسانى وكذا الوجوب العقلى  
 ليسا مقتضى كلمة ثم بلا بيان الواقع فلا يرد ما قال الا فاضل من  
 الحواشى وفيه ان الوجوب بعد تسليمه بالنسبة الى الموضوع والمحمول اذا كان  
 استحسانيا كان تأخر النسبة عن المحمول المتأخر عن الموضوع ايضا استحسانيا  
 كما يفيد العبارة وكذا تأخر الوقوع عن النسبة المتأخرة عن المحمول المتأخر عن  
 الموضوع فالوجوب في عبارة الش استحسانى صرف لا يختلف معتبرة تارة  
 استحسانيا وتارة عقليا كما يفيد سوق كلامه و ان دليله على الاستحسان او تم  
 انما يتم في الموضوع والمحمول دون المقدم والتالى وكلام الش في بيان ترتيب  
 ما يجب تحققه في مقام تحقق الحكم المتناول لجميع الاحكام انتهى قد عرفت  
 ان منشأ غلط حمل وجوب الاستحسانى على كونه مقتضى كلمة ثم مع انه ليس  
 كذلك وكذلك المقدم من جهة كونه ملزوما صراحة او استلزاما يدخل  
 في الذات بمعنى ما يشوم به الغير فيتم الدليل للفاضل المحشى تناول كلام الش  
 لجميع الاحكام (قال الش ادراك وقوع النسبة اولا وقوعها الخ) هذا الكلام  
 لبناؤه على مذهب المتأخرين من المنطقيين بيانه ان النسبة التى هى مورد  
 الوقوع والا وقوع يقال له النسبة بين بين الوقوع والا وقوع صفتان  
 للنسبة بين بين وهى عبارة عن اتحاد المحمول مع الموضوع ومعنا الوقوع  
 والا وقوع مطابقة ذلك الاتحاد لما في نفس الامر وعدهما فيكون الادراك  
 المتعلق بهذا الوقوع والا وقوع حكما بمعنى ادراك ان النسبة واقعة او ليست  
 بواقعة واما على مذهب المتقدمين الوقوع والا وقوع صفتان للمحمول  
 ومعناها اتحاد المحمول مع الموضوع وعدم اتحادهما فمل زيد قائم وزيد  
 ليس بقائم يكون معناه على مذهب المتقدمين ان القائم متحد مع زيد وان  
 القائم ليس بمتحد مع زيد وعلى مذهب المتأخرين ان اتحاد القائم مع زيد  
 مطابق لما في نفس الامر وانه ليس مطابقا له (قال الش بمعنى ادراك ان النسبة  
 واقعة او ليست بواقعة الخ) وقوع النسبة مضمون النسبة واقعة فيكون  
 المعنى ادراك النسبة واقعة وزيادة كلمة ان يفيد ان المراد من الادراك اذعان  
 بالنسبة كما عبر مثل هذا بعض الافاضل فمح لا يدخل فيه التخييل والوهم  
 والشك ضرورة ان المدرك في هذه الصورة الوقوع والا وقوع الا ان تلك  
 الادراكات ليست على وجه الاذعان والتسليم بل على سبيل التخييل والتجويز

وفيه اشارة الى ان التصديق نوع آخر من الادراك مغاير للتصور مغايرة ذاتية لا باعتبار المتعلق كما يشهد به الرجوع الى الوجدان \* اعلم ان القوم اختلفوا في ان التصديق ممتاز عن التصور باعتبار المتعلق اولاً فأنهم من قال ان التصور لا يتعلق بما يتعلق به التصديق من وقوع النسبة اولاً وقوعها بل يتعلق لغيره من النسب واطرافها فالتصديق عندهم ادراك متعلق بوقوع النسبة اولاً وقوعها مطلقاً والتصور ادراك متعلق بغير ذلك فيكون بينهما امتيازاً باعتبار المتعلق ومنهم من قال لا يجز في التصور بل يتعلق بما يتعلق به التصديق وغيره من الاشياء فلا امتياز بينهما الا بحسب الذات والوازم كاحتمال الصدق والكذب دون المتعلق وهذا هو المقصود عند المحققين بشهادة الوجدان الصادق وفيه اشارة الى ان متعلق التصديق ليس تفصيل ان النسبة واقعة او ليست بواقعة كما يتبادر منه والالزام في كل تصديق تصديقات غير متناهية مثلاً قضية زيد قائم تصديقه ادراك ان نسبة قيام الى زيد واقعة وهذا ايضاً قضية فتصديقها كذلك ثم وثم الى غير النهاية بل امر اجمالى ذا فصل ان النسبة واقعة او ليست بواقعة على ما حقق في محله ( قوله يريد انا لانعني بادراك وقوع النسبة آه ) الغرض من هذا بيان فائدة التفسير وباعث التفسير ان وقوع النسبة لكونه تركيباً تقييدياً بادراكه يحتمل على وجوه ثلاثة ادراك المضاف فقط وادراكه مع قيد الاضافة وادراكه من حيث كونه مضمون الجملة الخبرية فالاولان من قبيل التصور ليسا تصديقاً والثالث فقط يكون تصديقاً ورفع هذه الاحتمالات وتعيين المقى بادر الى التفسير فلا يرد ما قيل من انه لا فرق بين قوله ادراك وقوع النسبة وقوله ادراك ان النسبة واقعة في المعنى لما اجمع عليه النحاة من الثاني في تأويل الاول لانه تأويل ليس جار في فن المنطق وكذلك لا يلزم ان يكون المأول كالاصل في جميع الاحكام الجارية على الاصل مثلاً الاصل جملة خبرية والمأول ليس كذلك ومدار التصديق كونه جملة خبرية وفيه اشارة الى كون الادراك المتعلق بهذه النسبة بمعنى الاذعان لا كسائر الادراك كما قررنا من الاختلاف الواقع في ذلك الادراك فلا يرد ان ادراك ثبوت نسبة الكتابة يحتاج ايضاً الى التفسير لاحتماله ادراك مفهوم المركب التقيدي المستقل في الملاحظة القابل للحكم عليه وبه مع انه ليس ادراك النسبة الحكمية كذا اذهو ادراك معنى غير مستقل ملحوظ بتبعية ملاحظة الطرفين على وجه يكون آلة



بلا حفظها فلا وجه لبيان أحدهما دون الآخر انتهى لعدم الاختلاف وعدم  
 مزيد الاهتمام بشئائه ولدلالة السباق على المعنى المق ( قوله يسمى حكما  
 إيجابيا ) قيل من قبيل نسبة الكل إلى الجزئي وكذا السلب ( قوله ولا شك  
 أن إدراك وقوع النسبة آ ) لأن وقوع النسبة عبارة عن مطابقة النسبة  
 لما في نفس الأمر على ما ذهب إليه المتأخرون فيكون الوقوع واللاوقوع  
 من قبيل النسبة بين النسبة الذهنية المأخوذة في القضية وبين النسبة النفس  
 الأمرية أو الخارجية والعلم بالنسبة يتوقف على العلم بالتنسبين أحدهما  
 النسبة الحكمية المضاف إليه للوقوع فيلزم تأخر إدراك وقوع النسبة  
 عن النسبة الحكمية فيكون للوقوع واللاوقوع طرفان بالواسطة وهما  
 المحكوم عليه وبه أو طرفان بلا واسطة وهما النسبة الخارجية والنسبة  
 الذهنية ( قال الشارح وربما يحصل إدراك النسبة الحكمية الخ ) هذا تعليل  
 للمستفاد من قوله ( فلا بد ههنا الخ ) وهو أن نسبة بوث الكتابة جزء مستقل  
 من القضية وإدراكه غير إدراك وقوع النسبة وهذا الإدراك سبب عدول  
 المتأخرين إلى كون أجزاء القضية أربعة المحكوم عليه والمحكوم به والنسبة  
 بين بين ووقوع النسبة أولا ووقوعها حيث لمسأوا أن في صورة الشك  
 قد تصورت النسبة بدون الحكم فلم يتصور النسبة لا يحصل الشك وعند  
 ارتفاع الشك ينضم إلى الإدراكات الحاصلة إدراك آخر كما يشهد به الوجدان  
 لأنه يزول إدراك ويحصل إدراك آخر بدله فثبتت تلك النسبة غير الوقوع  
 واللاوقوع فلما اختار الس مذهب المتأخرين فتصدى إلى بيان سبب اثباتها  
 ومغايرة إدراكها للإدراك الذي هو الحكم ( قال الشارح فان الشك في النسبة  
 أو توهمها الخ ) ضرورة أنه بعد إدراك الطرفين ليس شاكا ولا متوهمها  
 ما لم يحصل له ذلك الإدراك الثالث وهما في هذا الحال يجوز كلام من طرفي  
 الحكم أمان ترجيح أو بدونه فيظهر ههنا إدراك آخر هو مدار الحكم  
 وهذا تعليل لحصول النسبة الثبوتية بدون الحكم لكن يفيد حصول النسبة  
 ولا يفيد قيد بدون الحكم فضم قوله لكن التصديق يحصل ما لم يحصل  
 الحكم يعني ليس في الحالة الأولى تصديق إلا بعد حصول الحكم فيثبت  
 حصول النسبة بدون الحكم في صورة الوهم والشك ولو كان حصول النسبة  
 عين الحكم لكان الوهم والشك تصديقا مع أنه ليس كذلك فعلى هذا يكون  
 قوله لكن معطوف على قوله الشك في النسبة وإتيان لكن وقع توهم أن في صورة

الشك والوهم يحصل التصديق قيل ان لكن التصديق معطوف على قوله  
ور بما يحصل اثبت بالمقدمة الاولى مغايرته لادراك النسبة و بالمقدمة الثانية  
انه لا بد منه في التصديق فتأمل و يمكن ان يقال قوله لكن التصديق لا يحصل  
آه دفع توهم يورد على الاول ان المدرك في صورة الوهم والشك هو بعينه  
المدرك في صورة الحكم اعني الوقوع واللاوقوع والتفاوت في الادراك فانه  
في الاول مدرك بادراك غير اذعاني وفي الثاني بالادراك لاذعاني فلا يثبت نسبة  
بين بين غير الوقوع واللاوقوع فدفعه بان التصديق او الوهم والشك  
مشترك في ادراك النسبة بين بين نعم يزول الشك والوهم فينضم الى الادراكات  
الحاصلة ادراك آخر مغاير بالذات للادراكات الحاصلة فيحصل التصديق  
( قوله لاخفاً في تمايز ادراك الانسان الخ ) هذا توجيه لاختصاص بيان  
التمييز من بين الادراكات الاربع بالتمييز بين الادراك الثالث والرابع بان الالتباس  
والخفاً لا يكون الا بين ادراك النسبة الحكمية و بين الادراك الذي سميناه  
حكماً وجهه ان متعلق الادراكات الثلاث متميز بخلاف الثالث والرابع فقد علم  
ان عدم التمايز باعتبار التعلق بالنسبة الحكمية التي هي مورد الوقوع واللاوقوع  
والنسبة التي هي مورد الحكم وهو وقوع النسبة الحكمية او لا وقوعها وان كانتا  
متمايزين بالذات والمفهوم بداهته لا يكونان متمايزين باعتبار كونهما متعلقا  
لحكم فالالتباس والخفاً في ايها متعلق الحكم وموجود في القضية حيث  
ذهب المتقدمون الى انه لانسبة في القضية غير النسبة التي هي مورد الحكم  
فهى الوقوع واللاوقوع وذهب المتأخرون الى وجود النسبة بدونهما  
فحصل الالتباس في النسبة التي هي جزء القضية فالتبس في ادراكها فلا وجه  
لما قيل هذا الكلام منه قدس سره انما يصح اذا كان النسبة الحكمية هي النسبة  
التامة الخيرية الثبوتية كما في الموجبة والسلبية كما في السالبة كما ان الحكم كذلك  
كما عرفت واما اذا كانت النسبة الحكمية هي النسبة التقييدية الثبوتية في  
الموضعين فلا يصح اذ لا نزاع في ان الحكم هي النسبة التامة الخيرية الثبوتية  
في الايجاب والسلبية في السلب وبين النسبة التقييدية والنسبة التامة الخيرية  
بون بعيد وكذا بين النسبة الثبوتية والسلبية فكيف يتصور الالتباس بينهما  
انتهى هذا لايساعده عبارة الشارح كما لا يخفى على انه لا يثبت النزاع بين  
المتقدمين والمتأخرين ( قوله فان المشكك في النسبة الحكمية متردد الخ )  
هذا تعليل لحصول ادراك النسبة الحكمية بدون الحكم اذا المشكك لما كان



متزدا في وقوع النسبة اولا وقوعها يتساوى الطرفان و يمكن وجودهما  
عنده والوقوع والا وقوع صفتان للنسبة والموصوف لو لم يتصور كيف  
يمكن وجود الوصف بدون الموصوف فيلزم حصول ادراك النسبة الحكمية  
بدون ادراك الوقوع والا وقوع المسمى بالحكم فيلزم التغير بينهما جزما  
(قوله وكذلك من ظن الخ) هذا لتحقيق التغير بين الادراك النسبة الحكمية  
والادراك التصديقي في صورة الوهم على سبيل الشك والى سبيل الاجال  
في الصورتين لو لم يحصل الادراك للنسبة الحكمية لم يتحقق الوهم وهو  
احتمال وقوع النسبة على سبيل المرجوحية ولو حصل بعد الادراك للنسبة  
ايضا الحكم السلبي او الحكم الالزامي لم يتحقق بالوهم ايضا لحصول الجرم  
على الا وقوع او الوقوع فيلزم تغير ادراك النسبة الحكمية لادراك المسمى  
بالحكم في صورة الوهم فتصويره لان في صورة الوهم اما ان يظن وقوع النسبة  
وتوهم عدم وقوعها واما ان يظن عدم وقوعها وتوهم وقوعها فان كان  
الاولى حصل ادراك النسبة الحكمية وتجويز جانب السلب تجوزا مرجوحا  
ولم يحصل الحكم السلبي وان كان الثاني حصل له ادراك النسبة الحكمية وتجويز  
جانب الالزام تجوزا مرجوحا ولم يحصل له حكم الالزامي فاياما كان يحصل  
التغاير بين الادراك للنسبة الحكمية والادراك المسمى بالحكم فببطل (قال  
الش وعند متأخر المطلقين الخ) معطوف على مقدر وهو هذا الشأن عند  
التحقيق وعند المتأخر بن بعن الامام الرازي وتابعيه وهذا من توهم العبارة  
التي يعبر عنها فيها بالاسناد والالزام والابقاع والازاح والافال تحقيق  
ليس للنفس ههنا تأييد وفعل بل ادعاء وقبول للنسبة وادراك ان النسبة  
واقعة او ليست بواقعة فهو من مقوله وكيف وقد صرح بعض المحققين  
ان في حصول الصورة في الذهن بامور الصورة الحاصلة وقبول الذهن  
الصورة من المبدأ القياض وازدافه مخصوصة بين العالم والمعلوم فذهب  
بعضهم الى ان العلم هو الاول فيكون من مقوله وكيف وبعضهم الى انه الثاني  
فيكون من مقوله الانفعال وبعضهم الى انه الثالث فيكون من مقوله الاضافة  
واما انه نفس حصول صورة في الذهن فيكون من قبيل المفعول فلم يفل به  
احد فعلى هذا ان كان الحكم فعلا لا يكون من العلم على هذه المذاهب فيكون  
خارجا من المقسم (قال الس فلو قلنا ان الحكم ادراك آه) هذا تفصيل على  
المذهبين فعلى التحقيق يكون التصديقي تصورات اربع وهو داخل في المقسم

وعلى القول الثاني يكون مركبا من الاتفعال والفعل وقول المص ويقال  
للمجموع تصديق اما عبارة عن مجموع الادراكات الاربعة كما هو الحق او عن  
ادراكات ثلاثة والحكم الذى هو الفعل فعلى هذا لا يصح التقسيم اذا الفعل والداخل  
فيه الفعل لا يكون علما فتأمل ( قال الشارح هذا على رأى الامام آه ) كلمة هذا اشارة  
الى القول الثاني على ما اشتهر مذهب الامام من الحكم من مقولة الفعل لكن  
عبارة المص يحتمل على القولين بناء على هذا يمكن ان يكون هذا اشارة الى  
المذكور الاعم من تصورات اربع ومن تصورات ثلاثة مع الحكم \* اعلم ان ضبط  
هذا المقام ان يقال ان الحكم اذا كان ادراكا لحقه ان يسمى تصديقا ويجعل  
قسما من العلم مقابلا للتصور الذى هو ما عداه من الادراكات كما ذكره الاوائل  
اذ لا اشكال ح فى انحصار العلم فيها وامتياز كل منهما عن الآخر بطريق  
يوصل اليه ولا فى اجزاء صفات التصديق من الظنية وغيرها عليه لانها  
من صفات الحكم واما جعل التصديق عبارة عن المجموع لا يخ عن الاعتراضات  
التي قررنا اتقاء على سبيل الاجال على انه ليس له موصل يخصه بل التصورات  
الثلاث انما يكتسب بالقول النس والحكم وحده يكتسب باللمعة ولا يشبهه على ذى  
فطنة ان المقي من التقسيم بيان ان كلا من القسمين له موصل على حدة بل نقول  
انا لانعنى بالتصديق الا ما حصل من اللمعة وهو الحكم فقط دون المجموع  
وان كان الحكم فعلا كما توهمه اكثر المتأخرين فالصواب ان يسمى ايضا  
تصديقا واذا قسم العلم الى التصور السازج والتصور المقارن للتصديق  
فيكون للعلم مطلقا طريق واحد هو المعرفة وللتصديق المقارن له طريق  
آخر ولا سبيل ح الى جعل الحكم قسما من العلم ولا جزء من احد قسميه لان الحكم  
من مقولة الفعل والعلم من الكيف ولا يصح ان يكون الحكم قسما من العلم  
ولا جزء من احد قسميه وذهب بعضهم الى ان لفظ العلم على هذا التقدير  
مشترك اشتركا لفظيا بين الادراك الذى هو التصور وبين الحكم الذى هو  
التصديق وجعل تقسيميه اليهما كتقسيم العين الى الباصرة والجارية ( قال الش  
واما على رأى الحكماء فالتصديق هو الحكم فقط الخ ) لا غير من التصورات  
بل هى من الشروط وهذا المذهب على رأى جميع الحكماء لا اختلاف بينهما  
الا فى المتكلمين والحكم عندهم من مقولة الانفعال او الكيف لا من الفعل  
( قال الش وفرق بينهما من وجوه الخ ) هذه التفرقة مفهوم من السابق  
على سبيل الزوم وقد صرح بالتصديق على مذهب الحكماء يكون عبارة



هن ادراك واحد لا تعدد في الادراك كما كان فيما ذهب اليه الامام ولكن  
 البساطة بالاضافة فلا يضر تركيب الحكم من الجنس والفصل اذ هو قسم  
 العلم الذي هو قسم من الكيف لا يقال في ادراك ان النسبة واقعة او ليست  
 بواقعة ادراكات متعددة كما قررنا لانقول هذا الادراك حالة ايجابية مبدأ  
 لتفصيل لا تعدد فيد بالفعل وكذلك تصور الطرفين على سبيل الجزئية  
 فيما ذهب اليه الامام وهو على سبيل الشرطية في مذهب الحكيم ويورد  
 على ما قاله الامام ان الموصل له لا يكون واحدا دون ما قاله الحكماء وكذلك  
 ان الحكم يكون نفس التصديق على مذهب الحكماء وجزؤه على مذهب  
 الامام وهذه الوجوه الثلاثة وان كانت متلازمة بحسب التحقيق ليست متلازمة  
 بحسب المفهوم وتكون كل واحد منها منشأ التفرقة بحسب المفهوم على  
 ان هذه الوجوه يكون كل واحد منها منشأ الاعتراض على الامام وسببا  
 مرجحا لقول الحكيم ( قوله توهم ان الحكم فعل من الافعال الغشائية الخ )  
 يعني من افعال القلب لكون متعلقه من الامور المعقولة عبر بالنوهم اذ كون  
 الحكم من مقولة الفعل يخالف لمذهب الحكم والمنكاه لان الحكم المسمى  
 بالتصديق حاصل بالنظر الصحيح وقبل النظر ليس حكم وتصديق في القضية  
 والحاصل بالنظر عند المتكلمين بطريق العادة يعني بخلق الله تعالى على  
 جرى العادة فيكون فعل الله تعالى والنفس بدعن هذا الفعل فهو من مقولة  
 الانفعال وعند الحكمين ان الانظار ليست موجدة للتأنيج بل هي معدات للنفس  
 لقبول صورها العقلية عن واهب الصور ولان الحكم صورة ادراكية  
 متعلقة بوقوع النسبة او لا وقوعها لما صرح ذلك اي فيحتمل تلك الصور من  
 واهب الصورة لان الحكم اذا لم يكن صورة ادراكية لم يكن قابضاً عن واهب  
 الصور عقيب النظر لان الفائض منه عقيبه ليس الا الصورة الادراكية  
 واذا لم يكن الحكم قائضة لم يكن صور التأنيج قائضة منه لان صور التأنيج  
 ليس الا الحكم واذا كان الحكم صورة ادراكية قائضة عن واهب الصور  
 لم يكن فعلا من افعال النفس والالكان النفس قابلا وفاعلا له وهو بطل ( قوله  
 بناء على ان اللفاظ التي يعبر بها عن الحكم يدل الخ ) هذا بيان مسا التوهم  
 وجه المنشائية ان اللفاظ المعبرة بها من بناء الافعال لاتعددية وذلك من صفات  
 المتكلم من جهة الصدور فهو من قبيل الفعل ولهذا عبر الس بالانفعال  
 والانتزاع وحقق كونه من مقولة الفعل على هذا التعبير وهذا يدل على ان كونه

من الفعل باعتبار التعبيرات والا لفاظ لا باعتبار الامر المعنوي قيل ان القول  
 بفعلية الحكم التي ذهب اليه الامام ومن تبعه مبناه امر معنوي وهو ان الايمان  
 مكلف به ومعناه التصديق بما جاء به النبي صلى الله عليه وسلم والمكلف به  
 لا بد ان يكون فعلا اختياريا فالتصديق لا بد ان يكون فعلا اختياريا انتهى  
 اعلم ان بعض المشايخ ذكر فرقا بين معرفة اهل الكتاب نبوة محمد عليه السلام  
 وبين التصديق للمؤمن ان التصديق عبارة عن ربط القلب على ما علم  
 من اخبار المخبر وهو امر كسبي يثبت باختيار المصدق ولذا اثبات عليه وقال  
 بعض المحققين هناك هذا القول امر مشكل لان التصديقات من اقسام العلم  
 وهو من اقسام الكيفيات النفسانية دون الافعال الاختيارية لانا اذا تصورنا  
 شها بين الشئيين وشككنا في اثباتها بالاثبات او بالنفي ثم اقيم البرهان على ثبوتها  
 فالذي يحصل لنا هو الازعان والقبول لتلك النسبة وهو معنى التصديق والحكم  
 والاثبات والايقاع نعم نحصيل تلك الكيفية يكون بالا اختيار في مباشرة  
 الاسباب وصرف النظر ورفع الموانع ونحو ذلك وبهذا الاعتبار يقع التكليف  
 بالايمان وهذا هو المراد بكونه كسبيا او اختياريا فقد علم من هذا التحقيق  
 وان ذهب البعض الى فعلية الحكم والتصديق وهو خلاف التحقيق (قوله  
 لم يحصل لنا سوى ادراك ان تلك النسبة واقعة الخ) هذا الدليل وان كان  
 مركبا من الوجداني يفيد القطع اذ ار جعنا الى وجدانا اذ ليس هنالك نفس تأثير  
 وفعل بل اذعان وقبول للنسبة واما ما قيل من انه ان اريد انه لم يحصل شئ  
 سوى ذلك مطلقا فم اذ لا يحصل التصديق بمجرد ان يحصل في ذهنك  
 كون الشئ منسوب اليه للوقوع في نفس الامر بل لا بد من الايقاع وهو ان ينسب  
 اليه الوقوع نفس الامر باختيارك فان العالم بالوقوع المعاند لا يسمى مصدقا  
 كالكفار العالمين بصدق الرسول عليه السلام المعاندين له ولورد هذا المنع  
 عليه بنى الكلام على الوجدان فليس بشئ اذ التصديق الشرعي ولو سلم  
 عين تصديق المنطقي يجوز ان يكون التصديق الشرعي معتبرا بسبب مباشرة  
 الاسباب وصرف النظر ورفع الموانع والكفار المعاندين ليس لهم هذه  
 المباشرة ويمكن ان يقال ولو حصل لهم التصديق الضروري يريدون  
 دفعه ولا يتقادون وتحملون على الاوهام فلهذا لا يعد تصديقا (قوله  
 اي مطابقة لما في نفس الامر الخ) هذا التفسير بناء على اختيار مذهب  
 المتأخرين من المنطقيين حيث اثبتوا النسبة بين بين فمح وقوع تلك النسبة



عبارة عن مطالعتها لما في نفس الامر كما قررناه ( قوله وذلك لان العقل الخ ) هذا اثبات للمقدمة النظرية اصل الدليل مسوق لعدم كون الحكم الذي هو الفعل انفعالا على صورة الشكل الثاني هكذا اذ لا شئ من الفعل بانفعال وكل ادراك انفعال ينتج انه لا شئ من الفعل بادراك وانبت المحتشى قدس سره الصغرى النظرية بان الفعل هو التأثير ولا شئ من الانفعال بتأثير بل هو بتأثر وقبول الاثر فينتج انه لا شئ من الفعل بانفعال وهو مال قوله فلا يصدق احدهما على ما صدق عليه الاخر بالضرورة وعدم صدق احدهما على الاخر ح لازم كون الشئ فاعلا وقابلا وهو بطل بالضرورة على ان الاجناس العالية على ما حصرها الحكماء الى العشرة متباينة كل واحد منها على الاخر والام يكن جنسا ما ليس مستقلا والفعل جنس منها والانفعال جنس آخر منها فيلزم التباين بينهما ( قوله واما ان يكون الادراك انفعالا اه ) هذا اشارة الى عدم صحة الكبرى على اطلاقه اذ وقت حصول الصورة في النفس يستعمل فيه امور تامة نسبة الصورة الى ذى الصورة ولم يقل بها الحكماء وانتقاش النفس بالصورة الحاصلة والصورة الحاصلة لكل منها قائل من الحكماء فان فسر ادراك بالاول يكون من الانفعال وان فسر بالناني يكون من الكيف فلا يصح الكبرى على الاطلاق لكن عدم صحتها على الاطلاق لا يفرض اثبات المدعى وهو ان لا يكون الفعل ادراكا اذ على اي تفسير كان يسدل بهذه الصورة في التفسير الاول كما بين وفي التفسير الثاني يقال لا شئ من الفعل بكيف وكل ادراك كيف فينتج المطر والى هذا اشار قدس سره بقوله فلا يكون فعلا ايضا ( قوله فيكون من مقوله الكيف الخ ) اذ يكون الصورة الحاصلة هيئة مرتفعة من ذى الصورة لا تقتضي فسمة ولا نسبة وهي الكيف وهو هيئة في شئ لا يقتضي لذاته فسمة ولا نسبة ان الحكماء حصرها بالممكنات الموجودة تحت الجوهر والعرض قسموا العرض الذي هو عرض تام للمعقولات الى تسعة بالاستقراء الكم والكيف والآن والمتى والاضافة والملا والوضع والفعل والانفعال فكل ممكن موجود قائم بذاته داخل تحت الجوهر وكل موجود قائم بغيره داخل تحت المعقولات التسع وهذه يسمى اجناسا تالية احدها الجوهر وباقها العرض وكل من هذه الاجناس وما تحتها مبين بالذات الى كل واحد منها وما تحتها وممتاز كل واحد منها من الاخر بالامتيان الذاتي واذا انهد هذا فاختلوا في العلم قال بعضهم من مقوله الكيف وبعضهم

من مقولة الانفعال والاصح قول الاول على مذهب من قال منهم الحاصل في العقل اشباح الاشياء لانفسها واما على مذهب من قال منهم العلم والمعلوم متحد بالذات متغاير باعتبار الوجود الذهني والوجود الخارجي فالحق ان يحكم على العلم بالمعلوم جوهر او عرضا كيف او انفعالا او اضافة فتأمل ( قوله هذا هو الحق الخ ) دون سائر من مذهب الامام ومازمه من كلام المص وحقيقته باعتبار موافقته للغرض بمعنى الرجحان ويمكن حقيقته باعتبار مطابقته لما في نفس الامر اذ مع قطع النظر عن اصطلاح القوم التصور والتصديق وذاتهما ممتازان في نفس الامر فاي معنى الاصطلاح اذا وافق مصادقه الى مصادقه في نفس الامر فهو الحق دون الآخر على ان التصديق ليس امرا اعتباريا حتى لا يلاحظ المطابقة في نفس الامر واللامطابقة كما يظهر بالقياس الى علم الله تعالى امر للعباد بالايان والتصديق وللمأ موره وجود وذات والاصطلاح في معنى التصديق يحتمل الموافقة واللاموافقة لذات المأموره الموجود ( قوله انما هو الامتياز كل واحد منهما الخ ) اللام محمول على التحصيلي لا الحصولي لان اصل القسمة والامتياز ثابت في نفس الامر لا بسبب الموصل فمح لا يتم القصر واذا حل على التحصيل يكون الحاصل ان العلم جهات متعددة يصح بكل منها تقسيمه مثلا كونه على طريق الحصول والحضور وعلى طريق الاجال والتفصيل وكونه من المقولات وغير ذلك لكن لم يحصل من التقسيم بسبب تلك الجهات امتياز كل واحد منهما عن الآخر بطريق الموصل بل يحصل بالتقسيم الى التصور والتصديق اذا الموصل الى التصورات هو القول والش والموصل الى التصديقات هو الحجة وذلك الامتياز يلايم غرض المنطقيين اذ غرضهم بيان سبب تحصيل المطالب الجزئية تصوريا او تصديقا وكان بيانه على طريق الجزئية امرا عسيرا او متعذرا لكثرتها وعدم انضباطها فاذا كان بيان الموصل الى التصور والموصل الى التصديق على وجه الكلي امرا مضبوطا ومشملا لا كتساب جميع المطالب حاولوا الى هذا التقسيم لتحصيل الامتياز لاتمام غرضهم ( قوله ثم الادراك المسمى بالحكم له طريق الخ ) معطوف على قوله لان تقسيم العلم الى هذين آه وهاتين المقدمتين تمهيد مقدمة ودليل في الحقيقة على قوله فلافائدة في ضمها الى الحكم آه على وجه الترتيب فلذا اتى بهم والمراد ومن الادراك المسمى بالحكم ادراك ان النسبة واقعة او ليست بواقعة وذلك لو كان نظريا يوصل اليه



بالنظر الصحيح حيث يعد الترتيب النفس الى فيضان النتيجة من الفيض  
 فيفيض فيذ عن الذهن النتيجة فهذا الادراك اما انفعال او كيف فلا يرد  
 ما قيل من ان المحصم ان يمنع ذلك وتقول ان ادراك ان النسبة واقعة او ليست  
 بواقعة اذا كان مع الايقاع وهو ان ينسب باختيارك الوقوع اليها فطريقة  
 الحججة اما اذا حصل في ذهنك كونها منسوبة اليها للوقوع من غير اختيار  
 فلا يحتاج الى الحججة فالمكتسب بالحجة الادراك المذكور بشرط الحكم وايس  
 كذلك الادراك تفسد كما زعمت بل الحكم فعل مقارن به انتهى اذ لم يدع جميع  
 الادراك حاصل بالحجة بل يبيها او نظريا وسواء كان الحكم ادراكا او فعلا  
 على انه من قبيل اختلاط المذاهب اذ كلام قدس سره مبني على كون  
 الحكم ادراكا ( قوله فتصورا المتكوم عليه اه ) الغاء لتفصيل والتخصيص  
 بالذكر لكون هذه التصورات البتة مناط الخلاف ( قوله فلا قاعدة في ضمها  
 الى الحكم الخ ) النسخ نتيجة متفرعة على قوله لان التقسيم اه اصل الدليل  
 والدعوى هانذا ان مذهب الحكماء حق دون مذهب الامام لان في مذهب  
 الامام يضم تصور المتكوم عليه وبه وتصور النسبة الى الحكم بغير ثابته  
 ويجعل المجموع قسما واحدا من العلم المسمى بالتصديق دون مذهب  
 الحكماء وكل ما لا يضم فيسمى بغير قاعدة حق دون ما يضم فيه فينتج المط  
 وابتد الصغرى النظرية بقواه لان تقسيم العلم آه تصور له اما كان تقسيم  
 العلم الى قسمين ليمناز كل واحد منهما عن الآخر بطريق الوصول وان  
 الادراك المسمى بالعلم له طريق واحد وهو الوجه وماعدا ذلك لطريق  
 واحد وهو القول الس فلا ثابته في ضم تلك التصورات الى الحكم اه لكن  
 المقدم حق والنالي مله ابدت الملازمة بقوله لان في هذا المجموع وحقية  
 المقدم بقوله فن لاحظ مقصود الفن آه فعليك التصوير في صورة الاقتراي  
 قيل الملازمة مسئلة على تقدير كون الحكم ادراكا واما على تقدير كونه فعلا  
 فلا ادراك النسبة من حيث الايقاع الذي وهو فعل النفس له طريق خاص  
 لا ادراكه من حيث الذات انتهى انا قول لاله طريق خاص غير الحججة والقول  
 الس فعليك البيان وعلنا الجواب مع انه سلم هذا القائل قبل هذا ان ادراك  
 النسبة اذا كان مع الايقاع فطريقها الحججة وقيل لقائل ان يقول ان ذلك  
 الادراك لكونه متعلقا بالنسبة المتعلقة بالطرفين من حيث انها لا تلاحظها  
 بمنزلة الهيئة للتقرير المحصلة للامر الواحد الحقيقي فكما ان الاصل في الخارج

السرير مع ان العمل لم يتعلق الا بالهيئة وكذلك الحاصل بعد الحجّة  
 هو المجموع وان كان متعلقا بالادراك المذكور وكان متعلقه اعني النسبة  
 الخيرية بمنزلة الهيئة للقضية بسببها صار الكل اعني الطرفين والنسبة  
 امر او احدا حقيقيا مغاير الكل واحد من الطرفين والنسبة مع ان الحاصل  
 بعد الطرفين ليس الا النسبة فكما جعلوا الطرفين والنسبة جزاء من المعلوم  
 فكذلك العلم وما وجه مخالفة العلم بالمعلوم وجعل الامور المذكورة شرطا  
 في الاول وشرطا في الثاني فتح النزاع لفظي فنظر الى ان الحاصل بعد الحجّة  
 ليس الا الادراك المذكور قال ببساطته ومن نظر الى ان الادراك المذكورة  
 بمنزلة الجزء الصوري والحاصل بعد اقامة الحجّة ادراك واحد متعلق بالقضية  
 قال بتركيبيته ومن نظر الى انه لا يكفي في التصديق مجرد الادراك المذكور  
 بل لابد فيه من نسبة المطابقة بالاختيار والالكان ادراكا تصوريا متعلقا  
 بالقضية مسمى بالمعرفة قال انه ادراك معروض للحكم سواء قلنا انه الادراك  
 المذكور او مجموع الادراكات الثلاث فيصح تقسيم العلم الى التصور والتصديق  
 باي معنى تريد واما النظر الى مقصود الفن اعني بيان طرق الاكتساب  
 فلا يرجح شيئا من ذلك لتفرد التصديق على جميع التقادير بالكاسب اما  
 باعتبار نفسه او باعتبار جزئه انتهى نحن نقول ان جعل الادراك بمنزلة  
 الهيئة للسرير ليس بشيء لانه وان كان الحاصل هو المجموع فيهما ليس  
 جزء السرير جزء من العمل ولا من الهيئة وفي التصديق يلزم ان يكون جزء  
 من الادراك ومن عمل المصدق مع انه ليس كذلك اذا اكتسب بالحجة هو  
 الحكم فقط دون التصورات فيكون قياسا مع الفارق وكذلك جعل الادراك  
 بمنزلة الهيئة للقضية اذ جعلوا الطرفين والنسبة اجزاء من المعلوم كذلك  
 جعلوا متعلقا بها جزء من العلم المطلق الاعم الشامل للتصور والتصديق واما  
 جعل جزء من قسم العلم وهو التصديق بغير صحيح اذ ليس جزء منه فكيف  
 يجعل جزء فعلى هذا يكون النزاع معنويا راجعا الى المعنى في التحقيق  
 فيرجح خصوص الموصل جانب مذهب الحكماء بالضرورة اذا سلم كون  
 الغرض من التقسيم الامتياز بالموصل ( قوله لان هذا المجموع او متعلق بقوله )  
 فلا فائدة لاشي للمجموع طريق خاص يميز الحجّة والقول الش بحيث  
 يكتسب المجموع من حيث المجموع منه بل بعضها وهو الحكم يكتسب  
 بالحجة وبعضها وهو التصورات الثلاث يكتسب بالقول الش ( قوله فنلاحظ



مقصود الفن الخ) هذا الإشارة الى اثبات كون الغرض من التقسيم الامتياز بطريق يستحصل به اذ لما كان المقصود من الفن بيان الطرق الموصلة الى المطالب ولما حصرنا على طريقين وهما القول والش والجهة لم يشتهر الى من يلاحظ ان الواجب في تقسيم العلم ملاحظة الامتياز فيلزم ان يكون مكتسب احد الطريقين احد قسمي العلم ومكتسب الجهة هو الحكم فقط لكنه لما كان الحكم بابنا للوقوع الذي هو صفة النسبة الموقوفة على المنسبين توقف وجود الحكم ذهنا وخارجا الى امور ثلثة تصور المحكوم عليه وبه وتصور النسبة فجعل تلك الامور الموقوفة عليها من افراد القسم الاخر شروطا في وجود الحكم لاشطرا داخلا في التصديق ( قوله واذا عرفت هذا الخ ) هذا تمهيد على الاعتراض على تقسيم المص بعدم مطلقا بفتنه على كل المذهبين وبيان حق التقسيم على كل واحد منهما فان قيل برد على تقسيم على مذهب الحكماء اذا كان التصديق عبارة عن ادراك ان النسبة واقعة او ليست بواقعة فاما ان يتوقف ذلك الادراك على التصورات البتة اولا لاسيما الى الثاني لانفاء الارداك بانتفاء تلك التصورات بالضرورة وعلى الاول اذا كان الحكم غيبا عن الاكتساب وكان تلك التصورات واحدا كسبيا كان التصديق كسبيا وح يكون اكتسابه من القول الش وهو بط واما كون الحكم كسبيا بسبب كسبية طرفيه او احد طرفيه فلانه موقوف على تصور الطرفين فاذا كان تصور احد طرفيه كسبيا يكون الحكم كسبيا لتوقفه على الكسب ح لان الموقوف على الموقوف على الشئ موقوف على ذلك الشئ فاكتسابه انما يكون بما يكتسب به طرفاه وهو القول الشارح اذ الكلام في الحكم الذي لم يحتاج في حصوله الى نظر بعد تصور طرفيه وان كانا بالكسب ومثل هذا الحكم لا يكتسب من الجهة قلت ان مثل هذا الحكم لانم ان يكون كسبيا بل بديهيا عند الحكماء لان الاحتياج المنفي من التصديق البديهي هو الاحتياج بالذات وثبوت الاحتياج بواسطة لا ينافي ذلك ( قوله واما ان يكون ادراكا لغير ذلك الخ ) اي يكون ادراكا واحدا متعلقا لغيران النسبة واقعة او ليست بواقعة سواء تعلق بالمحكوم عليه وبه والنسبة او بغيره مركبا ناقصا او مركبا تاما انشائية او خبرية يشك فيها او يتوهم فرق بين ان يقال ادراكا لغير ذلك وبين ان يقال ادراكا لغير ذلك اذ في الثاني يحتمل ان يكون الغير صفة لا مفعولا فتح يشمل على الادراك

المطلق اذا المطلق غير المقيد لقائل ان يقون الغير اعم من ان يكون ادراكا متعلقا بالحكم وحده وبالأدراك المطلق وحده او كان متعلقا بان النسبة واقعة اوليست بواقعة مع التصور الاخر فيكون المجموع مدركا فح يلزم دخول التصديق في التصور وقد يجاب عن الاولين بانه ح يكون الحكم والادراك المطلق مدراكا لا ادراكا ويمكن ان يجاب عن الثالث بان المراد الادراك الواحد بالوحدة النوعية وفي صورة الثالثة ليس واحدا بالنوع او بان يقال ان الصورة الثالثة من حيث المجموع خارج من قسم التصديق داخل في قسم التصور فلا حسن ان يقال في التقسيم على مذهب الحكماء العلم اما حكم او غيره والاول التصديق والثاني التصور وهو مطابق لما ذكره الشيخ وغيره من محققى هذا الفن كذا قيل شرح المطالع (قوله واذا اردت تقسيمه على مذهب الامام الخ) اى على ما هو تحقيق مذهب الامام وان كان ظاهر مذهبه موهما ان يكون الحكم من مقولة الفعل وتحقيقه انه من مقولة الكيف او الالفعال وبيان المحشى قدس سره يوافق على التحقيق حيث جعل التصديق عبارة من الادراكات الاربع دون الادراك الثالث مع الحكم فلا يرد انه ليس موافقا لمذهب الامام (قوله ادراكا لأمور اربعة آه) اى ادراكا واحدا متعلقا بأمور اربعة حيث حصل لها الوحدة بحيث صارت قضية فلا يرد ان وحدة المقسم معتبرة فكيف تدرج الادراكات الاربعة تحت العلم الواحد وللتنبية على ذلك قال ادراكا بلفظ الاربع كذا قبل وفيه بحث اذ تعدد الادراك بتعدد المدرك فكيف يتعدد المدرك بدون تعدد الادراك فلا يجاب بان وحدة المقسم نوعيه فلا ضير ولاينا في تعدد الاشخاص كما قيل في السابق \* اعلم ان المقسم في قولنا العلم اما كذا واما كذا لا يمكن ان يكون مطلق العلم اعم من ان يكون واحدا او كثيرا بل انما يكون العلم الواحد لانه لو كان مورد القسمة مطلق العلم لم ينحصر العلم في القسمين لانه باعتبار ان يكون واحدا منقسم الى التصور والتصديق وباعتبار ان يكون كثيرا جاز ان ينقسم الى التصديقين والى التصورين والى التصورات والتصديقات وح لا ينحصر في القسمين بل يجب ان يكون المورد علما واحدا حتى يلزم الجبر فاذا المقسم العلم الواحد فلا يدرج التصديق تحته لانه على ما قسمه المحشى قدس سره يكون عبارة عن ادراكات متعددة فيكون علوما متعددة فلا تدرج تحت العلم الواحد كذا حقه بعض المحققين وبني عليه الاعتراض على جعل



التصديق عبارة عن الادراكات وانا اقول اذا كان مورد القسمة مطلقا وكذلك  
 في الاقسام اذا لم يعتبر الوحدة فدخل التصورات المتعددة والتصديقات  
 المتعددة في التسمين فالمعذور فيه على ان شان المقسم ان يكون مفهوما مطلقا  
 ليحصل الاقسام فاما الاعتراض المبني على هذا التحقيق لوجعل التصديق  
 عبارة عن الادراكات الاربع فان الهيئة الاجتماعية اما ان يكون جزء  
 التصديق مع هذه التصورات او لا فان لم يكن لا يكون التصديق علما واحدا  
 بل علوما متكررة لان المركب مالم يكن معه صورة اجتماعية لا يصير شيئا  
 واحدا فذلك ضروري متفق عليه والتقدير بخلافه واذا كانت الهيئة  
 الاجتماعية جزء التصديق لا يكون علما لدخول مالم يس بعلم فيه وهو الهيئة  
 الاجتماعية اذ الهيئة الاجتماعية معلومة لانها هيئة عارضة بتصورات المذكورة  
 يجوز ان ينتزع منها صورة في الذهن يكون تلك الصورة علما فالم ينتزع  
 يكون معلومة اى شيئا يكون من شانه ان يعلم كما يكون في الهيئات الخارجية  
 واجيب عنه بان التصديق هو حصول صورة المجموع في الذهن بشرط  
 ان ينتزع من الهيئة الحاصلة صورة ايضا حتى يكون علما والتوضيح ذلك  
 بان تقول اذا حصل في ذهننا العرفان والنسبة حصل في ذهننا الطرفان  
 والنسبة حصل في ذهننا هيئة حاصلة عارضة لمجموعها فاذا تعلقنا هذا  
 المجموع مع تلك الهيئة الاجتماعية يكون ذلك علما واحدا ولا يكون علوما  
 متعددة اذ صارت الهيئة الاجتماعية متصورة ايضا فلم تدخل في مفهوم  
 التصديق مالم يس بعلم فيكون علما لكن يرد على هذا اذا كانت الهيئة متصورة  
 وكانت علما يزيد عدد المعلوم على ما كانت فاما ان تعتبر لها الهيئة الاجتماعية  
 مع المجموع الاول او لا فان لم يعتبر لم يكن علما واحدا بل علمين احدهما  
 المجموع الاول وثانيهما تصور الهيئة الاجتماعية المتصورة وان عبرت فكنا  
 نقل اليها مع المجموع الذي حصل من اجتماع المجموع الاول مع العلم الذي  
 هو الهيئة الاجتماعية للمجموع الاول المتصورة فيتسلسل فالخلق في الجواب  
 ان اعتبار الصورة الاجتماعية التي للمجموع الثاني للتصديق ليس بالجزئية  
 حتى يلزم تركبه من العلم ومالم يس بعلم بل بالعرضية كما يعتبر الوحدة والهيئة  
 الاجتماعية في الواحد الغير الحقيقي بطريق العروض لا بطريق الدخول  
 بل الوحدة في الواحد الحقيقي ايضا عارضة لان الوحدة والكثرة خارجتان  
 عن الماهية كما تقررت في المسائل الحكمية وح لا يلزم دخول مالم يس بعلم

في التصديق و لا يكون التصديق علوما متعددة هذا غاية ما يمكن ان يقال  
 في هذا المقام ( قوله واما ان يكون ادراكا غير ذلك آه ) يعني ادراكا لغير ذلك  
 الامور الاربعة من حيث المجموع سواء كان لكل واحد من الامور الاربعة  
 على حدة او لغير ذلك اذ معلوم ان الادراك المشترك بين القسمين متميزين  
 بالمتعلق متعلق الاول الامور الاربعة مجتمعة او متعلق الثاني غيرها فيكون  
 انصاف الادراك بالغير باعتبار المتعلق لامطلقا فالمعنى ادراك المتعلق غير  
 متعلق الادراك الاول فلا يرد ان القسم الثاني يصدق على القسم وذلك  
 مفسد للتقسيم لاستلزامه كون الشيء قسما من نفسه بعينه واجيب عن هذا  
 بان المراد بالغير المبين فح لا يصدق مبين القسم الاول على القسم اذ هو ليس  
 بمباين للقسم بل اعم منه و بان معنى التقسيم هو ان ما صدق عليه العلم اما  
 ان يكون شيئا صدق عليه العلم ويكون ادراكا لامور اربعة واما ان يكون  
 شيئا صدق عليه العلم ويكون ادراكا لغير ذلك الادراك وفيه بحث اذ لم يجعل  
 المقسم ما صدق عليه العلم بل مفهوم العلم يجعل مقسما اذ التقسيم لتحصيل  
 الاقسام بضم قيد مبين الى مفهوم المقسم فح لا يحصل تعريفا للاقسام  
 اذ التعريف مفهوم عارض للماصدق لا معروض ( قوله واما تقسيم المص  
 فلا يصح على مذهب آه ) اذ لما كان في مذهب الحكم التصورات شروطا  
 خارجة ولزم من تعريف المص ان يكون التصورات داخلة فلا يوافق لمذهبه  
 بالضرورة ( قوله و لا على مذهب الامام ايضا آه ) اعادة كلمة لا للاشارة  
 الى السلب الكلي و يرد ايضا اذا كان التصديق على مذهب الامام عن المجموع  
 المركب من الادراكات الاربعة يكون الحكم ح سابقا على التصديق لكونه  
 جزء منه فلا يكون معه و جوابه ان التصديق مجموع ادراكات الاربعة  
 و لما كان الحكم جزء اخيرا للتصديق فحالة حصول الحكم يحصل التصديق  
 فيكون ادراكا يحصل مع الحكم معية زمانية و تقدم الحكم عليه بالذات لا بنافي  
 ذلك ( قوله و بيان ذلك ان حاصل ما ذكره المص آه ) اي بيان عدم صحة  
 تقسيم المص على مذهب الامام ثابت اذ يلزم على تقسيمه عدم جامعية التصور  
 السازج لافراده و عدم مانعية تعريف التصديق لاغياره اذ لما كان حاصل  
 ما ذكره المص ان احد قسمي العلم هو ادراك غير مجامع للحكم و القسم الثاني  
 هو ادراك مجامع للحكم يصدق تعريف التصديق على تصور المحكوم عليه  
 وحده و على تصور المحكوم به وحده و على تصور النسبة وحده و على الاجتماع



منها فيدخل فيه و يخرج من تعريف التصور مع انها من افراد التصور  
ومن اغيار التصديق فلا يتم التعريفان طردا وعكسا وهذا الاعتراض مبنى  
على محل المعية في قول المص او تصور معد حكم على مجرد المقارنة فيكون  
المعنى او تصور مقارن او مجامع للحكم فيرد هذا الاعتراض واما اذا حل  
على المقارنة في الحصول بان يكون مع الحكم طرفا مستقرا متعلقا بحصول  
فيكون المعنى اما تصور يحصل مع الحكم او تصور يحصل مع الحكم والاول  
التصديق والثاني التصور فالمراد من التصور الذي يحصل مع الحكم ليس  
تصورا مقارنا للحكم ومجاها له بل معناه انه تصور يكون حصوله مقارنا  
لحصول الحكم البتة ويكون حصولهما معا ولا تصور لشيء منهما وحصول  
بدون الآخر فاذا نظرنا بكل واحد من الادوار المذكورة التي عدتها الفاصل  
المحشى من تصور المحكوم عليه وتصور المعلوم به وتصور النسبة الحكمية  
والحكم لا تجد شيئا منها يكون حصوله مقارنا للحكم البتة ولا يحصل بدونه اصلا  
اما الحكم فلان مقارنته حصول الحكم لحصول الحكم ليست بمتصورة اذا المقارن  
لا بد ان يكون غير المقارن لان المقارنة لاونها نسبة يقضي تغاير النسبين  
واما تصور المحكوم عليه فلحصوله قبل حصول الحكم سابقا عليه مقارنا له وكذا  
تصور المحكوم به وتصور النسبة الحكمية فالنصور الذي يحصل مع الحكم  
بالنفسير الذي قلنا ليس الا المجموع المركب من التصورات الثلاث والحكم لان  
الحكم جزء اخير للمجموع ولا يمكن ان يكون لشيء منهما حصول الامع الاخر  
فاذا عرفت هذا يدفع اعتراض المحشى بالا ربب فتأمل فكن من الشاكرين  
( قوله هو ادراك غير مجامع للحكم اه ) هذا حاصل المعنى المستفاد من لفظ  
فقط بقرينة مقابله ( قوله وهو ادراك مجامع للفعل الخ ) هذا هو المعنى  
المطابق لعمل ظرفية مع على الاغودون الاستفرا كباينا ( قوله ويرد عليه الخ )  
قل لا يخفى ان المتبادر من القيد المقارنة بلا واسطة والتصور الذي يقارنه  
الحكم اعنى ايقاع النسبة او اتزاعها بلا واسطة ادراك النسبة الجبرية او مجموع  
الادراكات الثلاث ان قلنا ان الادراك الحاصل حين الحكم ادراك واحد متعلق  
بالقضية والمقارنة بما عداها بالعرضي فلا انتقاض على اى وحدة المنقسم معتبرة  
فلا يصدق الاعلى تصور واحد مجامع الحكم نعم يلزم خروج الحكم عن  
التصديق وكونه شرط له وهو ملتزم لذلك ومعترض على الامام بانه جعل  
المركب من الادراكات والفعل قسما من الحكم فتأمل فيه ( قوله فليتأمل آه ) يحتمل

ن يكون وجه التأمل الاشارة الى الجواب عن هذا الايراد كما قررنا واشارة الى عدم  
 ورود هذا الايراد على بيان تقسيمه قدس سره ويحتمل ان يكون اشارة الى ترقى  
 التصديقات في هذا المال من السبعة الى الثمانية فصاعدا او تكون التصورات  
 الثلث والحكم مقارنا للحكم لجواز مقارنة الكل من حيث الكل الى الجزء فح  
 يتصور ان يكون تصور المحكوم عليه والحكم مقارنا للحكم وتصور المحكوم به  
 والحكم مقارناله وتصور النسبة والحكم مقارنا للحكم لكن يمكن ان يجاب بانه  
 في هذه الصور يلزم مقارنة الشئ لنفسه وهو فاسد لاقتضاء المقارنة تغاير  
 المنتسبين ( قوله فلا يكون تقسيمه منطبقا على شئ آه ) تفريع على البيانين  
 قوله لان التصديق عندهم آه وقوله وبيان ذلك الخ وتفيد الى الترقى بكلمة  
 بل على عدم صحته في نفسه ( قوله لان التصديق على هذا الخ ) تعليل لعدم  
 صحته في نفسه مع قطع النظر عن عدم مطابقته للمذهبين وجه عدم صحته ح  
 ان التصديق كان عبارة عن التصورات الثلث والحكم خارج مقارناله  
 والتصور يؤخذ من القول الشارح وان اعتبر هيئة الاجتماع لان الجزء  
 اذا اخذ منه يؤخذ المركب منه ايضا بالضرورة والقاعدة المقررة عند  
 المنطقيين وما بينه المحشى فيماسبق الموصل الى التصديق هو الحجة والموصل  
 الى التصور هو القول الشارح فيكون هذا خلاف القاعدة المقررة ولقائل  
 ان يقول هذا مشترك الورد بين تقسيم المحشى وتقسيم المص اذا ما كان التصديق  
 بناء على تقسيمه قدس سره عن ادراك لامور اربعة هي المحكوم عليه وبه  
 والنسبة الحكمية وكون تلك النسبة الحكمية واقعة او ليست بواقعة بكون  
 ادراك الطرفين والنسبة من التصور فح اذا كان الحكم مستغنيا عن الكسب  
 وكان تصور الطرفين والنسبة كسبيا لم يكن التصديق مستغنيا عن الكسب  
 لاستلزام كسبية الجزء كسبية الكل بداهة والطرفان والنسبة تؤخذ من القول  
 الشارح فيلزم كون التصديق مستغادا من القول الشارح فليلزم على المص  
 يلزم على المحتش وما هو جوابك فهو جوابنا يمكن ان يجاب بانه فرق بينهما  
 اذ على ما هو تقسيم المص يكون التصديق عبارة عن التصورات والحكم خارج  
 عنه بكون التصديق محتاجا احتياجا ذاتيا فيكسب من القول الشارح  
 بلا واسطة واما على ما هو تقسيم السيد قدس سره يكون التصديق عبارة  
 عن المجموع والحكم فان كان مستغنيا غناء ذاتيا واحتجاج بسبب الاطراف  
 احتياجا بالواسطة فيكون مكتسبا بالواسطة فلا يعد مثل هذا من الاكتساب  
 بالذات والقاعدة المرعية ان الموصل بالذات الى التصديق هو الحجة والموصل



بالذات الى التصور هو القول الشارح فلا منافاة بينهما قيل واقتابل ان يقول  
ادراك ان النسبة واقعة اولا واقعة اذا كان مجامعا للايقاع كان استفادا من  
الحجة واذا لم يكن مجامعا له كان استفادا من القول الشارح فلا يلزم ما ذكرتهم  
نعم لو كان الحكم استفادا من الحجة والتصور المجامع له استفادا من القول  
الشارح يلزم لكن الحكم عنده فعل وليس استفادا من شيء انتهى وفيه ثبوت  
اذا الحكم كونه فعلا ليس بتحقيق كلام الامام كما قررنا (قوله ومنهم من قال  
معنى هذا التقسيم) قاله شمس الدين الاصفهاني حيث قال ومنهم من قسم  
العلم الى التصور والتصديق واراد بالتصور الادراك الساذج اى الادراك  
الذى لا يلحقه حكم واراد بالتصديق الادراك الذى يلحقه حكم ومنهم من  
جعل التصديق عبارة عن مجموع الادراك والحكم فقال ولا يلزم خروج  
تصور كل من الطرفين عن التصور ودخوله في التصديق لان تصور كل من  
الطرفين تعقل شيء وحده اى لا يلحقه حكم فيكون خارجا عن التصديق  
داخلا في التصور ولا يلزم ان تكون تصور المحكوم عليه مع الحكم تصديقا لان  
تصور المحكوم لا يلحقه حكم انتهى فاعترض عليه الفاضل المحشى بانه قلت  
نعم انما يلزم من دليلك هذا على تقدير صحة ان لا يكون تصور المحكوم عليه  
وحده مع الحكم تصديقا لعدم صدق تعريفه عليه لكن بطلان تعريف  
التصور بعدم الجاهلية وتعريف التصديق بعدم المانعية باق على حاله  
بعدلان تصور النسبة الحكمية مع الحكم يلزم ان يكون تصديقا لانه يصدق  
عليه انه تعقل شيء ويلحقه او لمحقق الحكم وكذلك يلزم ان يكون الحكم  
خارجا عن التصديق عارضا له فيلزم اطلاق التصديق عليهما مع انه لم يقل  
به احد لان التصديق على مذهب الحكم هو الحكم وعلى مذهب الامام  
التصورات الثلاث مع الحكم ولاقتابل بالفصل يمان ان يجاب بان يلتزم هذا  
القتابل اطلاق التصديق عليهما ولا مساحة في الاصطلاح (قوله وان كان  
معروضا للحكم فهو التصديق الخ) اعلم ان معنى العروض قد يكون بجهة القيام  
والصدور وقد يكون بجهة الوقوع مثلا ان الضرب عارض للفاعل من جهة  
القيام والصدور وعارض للمفعول من جهة الوقوع حيث يقال الضارب  
لمن اتصف بالضاربة والمضروب لمن اتصف بالمضروبة فتح الادراك صفة  
عارضة للنفس الناطقة من جهة القيام وصفة عارضة للنسبة الحكمية من جهة  
الوقوع هذا العروض متغاير بالجهات قيل ليس معنى العروض ههنا القيام

فانه بهذا المعنى معروضه النفس بل شبه ذلك العروض يعنى كما ان قيام  
العروض بالحمل يوجب كماله ويميزه في الخارج بحيث لا يلتبس بغير كذلك  
مقارنة الحكم يكون موجبا لكماله ويميز متعلقه في الذهن بحيث لا يبقى التردد  
والخفا ولا شك انه بهذا المعنى عارض بالذات للنسبة الخبرية وللمجموع  
بالتبع وليس لما عداها ( قوله وح لا يلزم ان يكون الخ ) اى ح كون معنى  
الاقسام بملاحظة الحقوق والعروض دون المجامعة والمقارنة لا يلزم المحذور  
اللازم على تقدير الحمل على المجامعة ( قوله لكن يلزم ان يكون مجموع التصورات  
الخ ) هذا اعتراض وارد على هذا القائل ووجه اللزوم ان الحكم لا يلحق  
التصور الواحد ولا الاثنين ويلحق الثلاثة البتة بل يلزم ان يلحق على تصور  
واحد وهو النسبة الحكمية اذ الحكم يلحق لها اولا بالذات ثم المجموع  
فيلزم التصورات التلت بدون الحكم اذ العارض خارج عن المعروض وتصور  
النسبة الحكمية تصديقا مع انه لم يقل به احد ( قوله فان قلت قد صرح  
المص الخ ) هذا اما على طريق المعارضة بابات انطباق تقسيم المص على  
هذه الامام واما منع على قوله فيرتقى عدد التصديقات الى سبعة فاما  
المعارضة بانه لما اخبر بقوله ويقال للمجموع تصديق ان التصديق مجموع  
الادراكات الاربعة ولما كان الحكم جزءا خيرا للتصديق فحالة حصول  
الحكم يحصل التصديق فيكون ادراكا يحصل مع الحكم معية زمانية وتقديم  
الحكم عليه بالذات لا ينافي ذلك ولا تصديره بلفظ مع واما المنع ان التصديق  
اذا كان عبارة عن مجموع الادراكات الاربعة فكيف يصدق على تصور  
الموضوع وعلى تصور المحمول وعلى تصور النسبة على الانفراد او على  
الاجتماع انها تصديقات حتى يرتقى الى تصديقات سبعة ( قوله قلت لا يحد  
به نفعا الخ ) حاصله ابات فساد التقسيم بتغيير الدليل بانه لما كان الخارج  
من التقسيم الادراك الجامع للحكم لا المجموع المركب لا يخ من ان يكون  
التصديق عبارة عن خارج القسمة بناء على مقتضى التقسيم ومن ان يكون  
عبارة عن المجموع المركب فان كان عبارة عن الاول فيرد ماوردته بلارية  
من عدم انطباقه على شئ من المذهبين وفساده البين بنفسه وهو كون  
التصديق مستفادا من القول الشارح وان كان عبارة عن التاني بناء على  
تصريحه لم يكن التصديق قسمين العلم بل مركبا من احد قسميه مع امر آخر  
مقارن له وذلك بط للروم خروج القسم من المقسم بناء على ان الحكم من مقولة



الفعل يمكن الجواب عند اختيار الشق الثاني ودفع المحذور بان الحكم وان كان من مقولة الفعل بناء على ظاهر كلام الامام وظاهر التعبيرات لانه من مقولة الكيف او الانفعال في التحقيق كالعلم كما يشعر قوله قدس سره في تسميته على مذهب اما ان يكون ادراكا لأمور اربعة الخ (قوله فان كان التصديق عبارة عن القسم الثاني الخ) هذا تفصيل لشق المجهل المحذور بامتناع التقسيم الى التصور والتصديق فلا يرد ان ما في التردد قبح اذا التردد انما يكون بين المعاني المحتملة وبعد تصريح المص بتركب التصديق للاحتمال لكون التصديق عبارة عن القسم الثاني الخارج من التقسيم عنده اذا التردد كان بناء على مقتضى التقسيم وتصريح المص فلا قبح فيه اصلا ولو سلم فهو من قبيل توسيع الدائرة لتبكيك الخصم برمع جميع الاحتمال (قوله وان كان عبارة عن المجموع الخ) اي المجموع الذي اخذ في القسم الثاني وهو الادراك مع الحكم فيلزم ان لا يكون التصديق قسما من العلم مع انه قسم في هذا التقسيم فيلزم قسم الشيء مبينا له فهو فاسد فلا وجه لما قيل من ان القول بان التصديق عند الامام قسم من العلم ثم كيف وهو مركب عنده من العلم والفعل الذي يبينه والمركب من الشيء وما يبينه لا يمكن ان يكون قسما منه انتهى او المباحث في هذا التقسيم وانطباقه على المذاهب واما على مذهب الامام التصديق داخل في مطلق العلم ام لا فجب آخر (قوله وايضا يصدق على تصور الخ) معطوف على قوله لم يلدن التصديق الخ هذا فساد آخر يلزم على كون التصديق عبارة عن المجموع لان الصور المأخوذ في قوله او تصور هو حكم واحد بالوحدة النوعية فيناول الصور الواحد ما فوقه من ذات النوع فيصدق على ما عده الفاضل المحض فيرتقى الى سبع تصديقات احدها تصديق على مذهب الامام دون غيره كله من الاغيار بخلاف السبعة السابقة لكون الحكم خارجا في كل واحد منها لا يصدق واحد منها على مذهب قبل هذا الصدق ليس بمضر له لان ما ذكره ليس بتعريف للتصديق حتى يجب ان يكون جامعاً ومانعاً بل هو تنبيه على ان ما خرج من التقسيم ليس بتصديق وذلك لان المشهور تقسيم العلم الى التصور والتصديق ههنا ليس كذلك انتهى لعل هذا القائل زعم ان قول المص ويقال للمجموع تصديق بالنسبة على ان الخارج من هذا التقسيم ليس تصديقا بل التصديق شيء آخر وهو تصورات ثلث والحكم وبعد هذا مما لا يخفى انه مخالف للاجتماع بان العلم يقسم

الى التصور والتصديق على انه يلزم الاقسام والمقسم كلها تصور فالفائدة  
 في التقسيم بل الحق في الجواب ان التصور المأخوذ في الخارج من القسمة  
 وهو تصور معه حكم ما يتوقف عليه الحكم بحيث يحصل مع حصوله بتهادة  
 المقام والواقع في نفس الامر فتح يكون التصور الموقوف عليه للحكم من هذه  
 الحثية هو التصورات الثلاث لتوقف الحكم في الحصول على تصور المحكوم  
 عليه وتصور المحكوم به وتصور النسبة الحكمية فلا يرد دخول الا غبار  
 فتأمل (قال الشواعلم ان المشهور الخ) هذا بيان لسبب العدول عن تقسيم  
 القوم ولدفع ما اورد على تقسيم القوم دون تقسيم المص المتهور صفة  
 محذوفة الموصوف اي التقسيم المشهور في ما بينهم او المعروف المكتوب  
 في كتبهم لكن مدار العدول في القسم الاول فقط على ما بينه الشارح وان كان  
 في القسم الثاني باعتبار ان التصديق هل يطلق على تصور معه حكم في  
 مذهب الامام مع كون الحكم بمعنى الفعل واذا اطلق هل يكون من قسم العلم  
 كلام وبحث لم تعرض الشارح فلذا عبر بقوله التصديق في مقام او تصور  
 معه حكم تنبيهها على ان مدار العدول هو القسم الاول دون الثاني (قال الشواعلم  
 عدل عنه الى التصور) اي اختار العدول لثبوت العدول قبل المص ويحمل  
 على حقيقة العدول لتحقيقه وان كان تابعا للغير غير عن التصور فقط بالتصور  
 السازج اشارة الى ان المعدول اليه هو التصور المقيد بعدم الحكم سواء عبر  
 بالتصور السازج او بالتصور فقط او بغيرهما (قال الشواعلم سبب العدول آه)  
 الظاهر ان يقال لورود الاعتراض عليه سبب الورود مبنى على تضاف  
 التصور بالعلم وهذا التقسيم من تقسيم الكل الى الجزئيات ومن شرطه مساواة  
 المقسم للاقسام بمعنى ان لا يخرج جزئيات المقسم من الاقسام وان لا يدخل  
 ما ليس من جزئياته في الاقسام ومن شرطه ان يكون بين الاقسام تباين ان كان  
 حقيقيا وتغاير في الجملة ان كان اعتباريا ففي الوجه الاول ينتفي الالتباس بين  
 القسمين وفي الوجه الثاني ينتفي التساوي وبدخول ما ليس من الجزئيات في  
 الاقسام وتصوير الاعتراض هكذا تقسيم العلم الى التصور والتصديق فاسد  
 لان هذا التقسيم اما ان يكون فيه قسم الشيء قسما منه او قسم الشيء قسما له  
 اياما كان فهو فاسد فينتج المطوانت الصغرى النظرية بان التصديق اما  
 ان يكون عن التصور مع الحكم او عبارة عن الحكم فقط ان كان الاول يلزم  
 المحذور الاول وان كان الثاني يلزم المحذور الثاني ثبت الصغرى (قال الشواعلم ذلك



اى لزوم احدا الامرين ثابت بناء على انه لا قائل بالفصل بان يكون التصديق  
 غير هذين الامرين (قال الش كفاعله المص الخ) اى كفاعل المص التصور  
 مقيدا لا مطلقا ولا يئزم ان يكون المشبه به عين المشبه فى كل حال (قال الش  
 فلا ورود له الخ) اذا لفرق بين التقسيمين ان التقسيم المشهور جعل التصور  
 فيه مطلقا قسما من العلم وفى تقسيم المص جعل التصور المقيد قسما منه فعلى  
 التقسيم المشهور يتحد القسم مع المقسم بناء على الترادف دون تقسيم المص  
 فلا ورد عليه ماورد على الاول بسبب الاطلاق (قال الش لانا نختار ان  
 التصديق الخ) هذا بناء على كون التعبير بالتصديق دون بقوله او تصور  
 معه الحكم اذح لا يصح التردد فى التصديق حتى يختار الشق الواحد لكن  
 لكون مدار ورود الاعتراض وعدم تقدير التصور السازج والملاقه  
 لم يبال الى تعبير المص فى شق التصديق وبين على الاطلاق يرد على تعبير  
 المص المحذور الاول فيندفع بهذا الجواب وكذلك يدفع هذا الاعتراض  
 باختيار الشق الثانى بهذا الجواب على تقدير التقسيم الى التصور السازج  
 والى التصديق قيل واعلم ان ما ذكره من ان المص قسم العلم الى التصور السازج  
 والى التصديق انما يصح اذا حل المعينه على الزمانية الدائمة كسبق  
 اما لو حل على المجاهدة مطلقا او على وجه العروضة والمحقق ما ذكره  
 فلا كيف وقد صرح المص بتركب التصديق من التصور والحكم بل هو  
 تقسيم لاعم التصورى الى قسمين انتهى انا اقول هذا كلام سخيف من قبيل  
 اختلاط البحث بالبحث الاخر اذ الشارح بين اولا مراد المص و صحح تقسيمه  
 الى التصور السازج والى التصديق وبنى عليه وجه عدوله عن التقسيم  
 المشهور والمحضى قدس سره اعترض على المص فى تعبير التصديق بقوله  
 او تصور معه حكم وحق بعض مقاله الفضلاء وهو بحث آخر ليس بمعلق  
 بهذا البحث وقد حققنا ان اعتراض المحضى مدفوع فتذكر ولم سلم ورود  
 اعتراض المحضى لا يضر الى عدم ورود الاعتراض الوارد على تقسيم المشهور  
 على تقسيم المص لان مدار دفعه تفيد التصور بقيد فقط او بما يؤدى مؤداه  
 (قال الش قوله التصور معه حكم آه) اى من قوله قلنا هكذا بحذف حرف الجر  
 من لفظ القول لكون المصدر مأولا بان حذف الجار قياس وجلة قلنا  
 تأكيد من قوله لانا نختار او بدل منه بدل الاستعمال ولذا ترك العطف فحاصله  
 انا نختار شق الاول ونقول نجيبا من محذوره هكذا فيدفع تكلمات الماشرين

في هذا المقام من ان قوله مبتداء والخبر محذوف تقديره قوله التصور آه لا يرد  
لانا قلنا في دفعه آه ومن ان قوله مبتداء والخبر لفظ قلنا بتقدير في دفعه اي قوله  
التصور آه قلنا في دفعه وكذا الحاجة الى جعلها جملتين مستأنفتين من قوله  
لانا فختار فتأمل ( قال الش فظ انه ليس كذلك الخ ) اي ليس التصور مع  
الحكم قسما من التصور الساج بل قسيماله فلا يلزم ان يكون قسم الشيء  
قسما له وان اردتم انه قسم من مطلق التصور فسلم لكن ظانه قسم التصديق  
في التقسيم ليس مطلق التصور فلا يلزم الاعتراض على تقسيم المص ( قوله  
قسم الشيء هو ما كان مندرجا تحته واخص منه الخ ) التقسيم على قسمين  
قسم تقسيم الكل الى الاجزاء وهو تفصيله وتحليله اليه فلا يصدق المقسم  
على اقسامه ضرورة ان الكل لا يحمل على الجزء من حيث هو جزء ويكون  
كل قسم داخلا في ماهية المقسم وقسم تقسيم الكلي الى الجزئيات وهو  
ان ينضم اليه قيود متباينة او متخالفة غير متباينة فيحصل بانضمام كل قيد  
قسم منه فعلى الاول كان التقسيم حقيقيا يتباين فيه الاقسام وعلى الثاني  
اعتباريا يتصادق فيه وايا ما كان ففيه ضم وتركيب والمقسم صادق على  
اقسامه وهو جزء لمفهوما فيكون الاقسام مندرجا تحت المقسم اندراج  
الجزئي في الكلي حقيقة في الحقيقي واعتبارا في الاعتباري فيكون الاقسام  
اخص منه حقيقة او اعتبارا ضرورة كون المقيد اخص من المطلق فيلزم  
ان يكون تعريف القسم هو ما كان مندرجا تحته واخص منه سواء كان القسم  
حقيقيا او اعتباريا ومعنى الاندراج ان يكون المقسم اما شاملا للقسم محمولا  
عليه هو في مقام الجنس وقوله اخص في مقام الفصل واستغناء قيود التعريف  
في مثل هذا ليس لمحذور اذ فائدة القيود لا تنحصر على الاحتراز ويكون  
لتحقيق الماهية على انه لاستغناء اذا الاندراج اعم من اندراج الفروع المندرجة  
تحت القضايا الكلية مع انه ليس شيء منها قسما وقيد الاخص يحترزه عن هذا  
اذا الفروع والقضايا جزئية اعم من القضايا الكلية بحسب التحقق وما قاله  
داود وهم محض وكذا ما قاله عبد الحكيم من ان معنى الاندراج تحته ان يكون  
محمولا عليه فيشمل المساوي فمح فساد كون قسم الشيء قسما لزوم اجتماع  
النقيضين ومعنى الاندراج ان لا يكون بواسطة فلا يصدق تعريف القسم  
على فرد القسم من حيث كونه نوعا وان صدق عليه من حيث كونه افرادا  
منه ولا يصدق مجموع القسمين اذ مجموع القسمين ليس اخص من المقسم



فلا يرد ما قاله العتصام من انه ير على تعريف القسم خروج القسم الاعتباري الذي يساوي المقسم ودخول قيدي القسمين فلا يكون منعكسا ومطرذا واستدراك ذكر الاخص لتسام التعريف بقوله ما كان مندرجا تحت شيء انتهى على ان قيدي القسمين بلا ملاحظة انضمام المقسم لا يكون اخص من المقسم كالحيوان والناساطق اذ مفهوم الناساطق بلا ملاحظة الحيوان يكون عبارة عن ذات قام به السطوق وذلك المعنى ليس اخص من الحيوان بحسب المفهوم وان كان اخص بحسب الذات ( قوله وقسم الشيء هو ما كان مقابلا له ومندرجا تحت الخ ) هكذا يفهم من تعريف تقسيم الكل الى جزئياته اذا ضم قيد بيان للمقسم مرتين يكون المقسم مع المضموم مقابلا للمقسم المضموم اليه قيد آخر مبان مع انه ما دخلان في المقسم فيحصل هذا التعريف للقسم وكذا اذا ضم قيد مخالف في الجملة فيصدق تعريف القسم على القسم الحقيقي والاعتباري بتعميم لفظ مقابلا عن المقابلة الحقيقية والاعتبارية فلا يرد ما قاله العتصام من انه يرد على تعريف القسم خروج القسم الاعتباري اذا كانا متساويين للقسم في الحقيقة ( قوله ومعنى كون قسم الشيء قسيما له اه ) يعني ان التصديق اما قسم من النصور في نفس الامر واما قسم منه فيه فلا يكون قسيما منه وقسيما منه في نفس الامر بالضرورة والالتزام احتناع النقيضين في نفس الامر فان كان قسيما منه في نفس الامر بناء على كون التصديق عبارة عن النصور مع الجلم يلزم من التقسيم المشهور الذي هو عبارة عن الجعل كون قسم الشيء قسيما له في نفس الامر بناء على الجعل وان كان الماني بناء على كون التصديق عبارة عن الجلم يلزم منه كون قسم الشيء قسيما منه في نفس الامر بناء على الجعل المدكور في دفع بهذا ما قيل من انه لا تماوت بين شقي التردد لان كون قسم الشيء قسيما له هو بعينه كون قسم الشيء قسيما منه فلا معنى للترديد ولا لتخصيص كل شق بشق من التردد فلا يرد ما قيل من انه او ان يبر كل منهما نظرا الى الواقع لكان احسن واولى اما اولا فلانه المنبادر من اللفظ واما ثانيا فلانه ادخل في لزوم الفساد واما ثالثا فلان معنى لزوم الشيء من تقسيم دلالة عليه والتقسيم انما يدل عليه دون السابقين انتهى وفيه ضعف اما ضعف الاول فلانه اوجعل الكون في عبارته الش بمعنى الصيرورة لكان ماد كره قدس سره مستفادا منه بلا خفاء واما الثاني فلان جعل القسم قسيما على تقدير صحته يستلزم كون القسم قسيما واما

الثالث فدلالة التقسيم عليه دون الاولين ثم قال بعض الافاضل مجيبا عن هذا  
القائل ان الاصل في الاضافة العهد فعنى قسم الشئ ما هو معلوم كونه  
قسما منه و لزوم كونه قسما له من التقسيم ان التقسيم يقتضيه وهو معنى  
الجعل وعكس ذلك معنى كون قسم الشئ قسما منه ( قوله هذا عبارة عن  
الادراك ) اعلم ان القوم اذا عبر في التقسيم في شق التصديق بقوله او تصور  
معه حكم اضطربت الاقوال قال بعضهم التصديق عبارة عن الادراك  
الجامع للحكم وهو مذهب المص وقال بعضهم الادراك المعروض للحكم  
وهو مذهب تمس الدين الاصفهاني وفي كلا المذهبين الحكم خارج عن  
التصديق وحقق بعضهم بان كلمة مع محمول على المعية الزمانية وظرف  
مستقر متعلق يحصل فيكون التصديق عبارة عن المجموع التصورات والحكم  
كما قررنا تحقيقه وكذلك اختلف في تحرير مذهب الامام قال بعضهم  
التصديق عبارة عنده عن التصورات الثلاث مع الحكم بناء على ظ كلامه  
وقال بعضهم عن ادراكات اربع بناء على تحقيقه فيكون خمسة اقوال فقول  
الش ان التصديق ان كان عبارة عن التصور مع الحكم والتصور مع الحكم  
قسم من التصور يطابق على الاقوال الخمسة الا القول الرابع والمحشى  
قدس سره فسر على القولين الاولين بناء على دلالة ظاهر العبارة وكذا  
بناء على ظ كلام الامام فلا يرد على المحشى انك قسمت على مذهب الامام  
وجعلت التصديق عبارة عن ادراك امور اربعة فحاصل هذا القول منه  
قدس سره اعتراض على الش بان قوله التصديق ان كان عبارة عن التصور  
مع الحكم يكون قسما من التصور لا يصح على اطلاقه اذ على مذهب الامام  
يكون التصديق عبارة عن التصورات مع الحكم الذي خارج عن العلم فيكون  
التصديق عبارة عن داخل وخارج وهو خارج عن العلم وحاصل الدفع ان الكلام  
مبنى على الظ بدلالة ظ. عبارة المص ويمكن دفعه بناء على التحقيق كما قررنا ويمكن  
تقرير الاعتراض بمنع حصر التصديق بكونه عبارة عن التصور مع الحكم او عن  
الحكم فقط لاحتمال وجود الواسطة على ما بيناه من الاقوال المختلفة وتقرير الجواب  
ان الظ من عبارة القوم هذان الشقان وهذا القدر يكفي في العدول المشهور  
عن تقسيم وامكان وجود الاخر لا يضر وجه العدول ( قوله كما يدل عليه ظ.  
عبارة الخ ) اى على كون التصديق عبارة عن الادراك الجامع او المعروض  
للحكم لان كلمة مع يدخل بين العارض والمعرض وبين المقارن والمقارن



ويكون مدخول مع خارجا عما قبله الذي يكون مقيد بالمقارنة والعروض  
فيكون هذان القولان مدلول ظه العبارة ( قوله واما اذا اريد بالتصديق ماهو  
مذهب الامام الخ ) هذا مدار الاعتراض بان التصديق على هذا يكون  
مركبا من العلم وغير العلم والمركب منهما خارج من العلم فكيف يتصور ان يكون  
قسما من التصور حتى يلزم ان يكون قسم الشيء قسما له حاصلا ان كان  
الحكم ادراكا يلزم على تقسيم المشهور قسم الشيء قسما وان لم يكن ادراكا  
فلا يلزم على الاطلاق بل ان فسر التصديق بالتفسير المذكورين واما  
ان فسر بمجموع التصورات والحكم فلا يلزم كون قسم الشيء قسما وهذا  
تعرض المحقق الى الجواب كما مر قبل كون التصديق عبارة عن التصور مع  
الحكم والتصور مع الحكم قسم من التصور امر في الواقع سواء اريد في التصور  
مع الحكم تصور مركب من الحكم او تصور مقارن للحكم لان المقيد قسم  
من المطلق في الواقع وليس لك ان تقول التصور المركب من الحكم يستحيل  
ان يكون قسما من التصور لاننا نقول هذا امر يلزم المذهب لا اعتباره التقسيم  
ونحن بفساد ترجيح عبارته في التقسيم على عبارة اخرى فيه بانه المزمع احديهما  
فساد ناس بنهادوا الاخرى واما بفساد التقسيم فاسد فخرج عما نحن فيه وبراها  
ادع ما ذكره السيد السدائي هدايتا يهاب العقل فلا وجه لما قيل من ان هذا  
مبنى على عدم الفرق بين المفيد والمراد لهذا لان مراد الثائل ان الاعتراض  
بفساد التقسيم بناء على مذهب الامام مشترك بين تقسيم المشهور وقسم  
المص و مراد الس توجه ادول المص من تقسيم المشهور ووجه احد  
على تقسيم المشهور دون تقسيم المص هامل ( هو انه لا يظهر ان التصديق بهذا  
المعنى قسم من التصور الخ ) وفي الظهور مشعر بان يكون التصديق بهذا  
المعنى قسم من التصور وتؤيده في الاروم في دلائل دون في النون اد المركب  
من الشيء وغيره يجوز ان يكون قسما من ذلك الشيء ودرجاته كالملازمة  
المركبة من اجلس والفصل اد الفصل غير اجلس مع انهما قسم من اجلس  
ومدرج تحته كالحوان المسمى ان الانسان مركب من الحيوان والسايق  
مع ان الانسان قسم من الحيوان ومدرج تحته ويجوز ان لا يكون قسما  
من ذلك الشيء ودرجاته كالكليات المركب من السقف والجدار اد البت  
لا يكون قسما من السقف ولا مدرجا تحته وخلاصة ان كان المركب والاجزاء  
من الامور العينية يجوز ان يكون المركب من الشيء وغيره قسم من ذلك الشيء

ومندرجاً تحته وان كان المركب والاجزاء من الامور الخارجية لا يجوز ان يكون المركب من الشيء وغيره قسماً منه كالبيت والسقف والجدار وما نحن فيه الفل من قبيل الثاني لان الحكم ان كان فعلاً يكون من الموجودات الخارجية اذ قسم الموجود الخارجي عند الحكماء ينتهي الى مقولات عشرة احدها جوهر وبقية عرض موجود في الخارج فاذا كان التصديق مركباً من التصورات والحكم يكون من الامر العقلي والامر الخارجي فلا يلزم قسماً من التصور فتأمل ( قوله بل يحتاج الخ ) معطوف على قوله فلا يظهر يعني يكون هذا الحكم نظرياً فلا يثبت نفيه وانباته واذا اريد بالتصديق ماهو مذهب الامام يحتاج الى الاستدلال في لزوم المحذور المذكور بان يقال ان التصديق بمعنى المجموع قسم التصور المأخوذ في التقسيم الذي هو المشهور وهو بدعي بناء على الجعل وان لم يكن في نفس الامر كذلك وقد جعلته في التقسيم المعهود قسماً من العلم وهو المقسم ونفس التصور الذي هو قسم في الجعل فيلزم ان يكون قسم الشيء قسماً منه ( قوله كما انه بمعنى الحكم الخ ) قيل انه قسم باعتقاد المص بناء على ما زعمه ان الحكم فعل انتهى نحن نقول ليس هذا على ما زعمه المص لان التقسيم المشهور الى التصور والتصديق والتصديق ان كان عبارة عن الحكم على ما ذهب اليه الحكماء سواء كان فعلاً او انفعال يكون مقابلاً للتصور بلا قيل وقال ولذا جعله مشبهاً في كونه قسماً اذا كان التصديق عبارة عن المجموع ( قوله من قسم العلم الى التصور والتصديق الخ ) هذا توجيه عبارة القوم في تقسيم العلم بتحرير المراد لكن المراد لا يدفع الايراد فيكون هذا الورود سبباً كافياً للعدول وان اورد على التقسيم المعدول اليه ايراد اخر من جهة اخرى فرض المحشى يحتمل ان يكون ايراداً على الش بان عبارة القوم يصح بادنى عناية فلا يقتضى هذه الدغدغة مع ان سياق كلامه يقتضى وروده بحيث لا يندفع عنه وان يكون تحقيقاً للمقام ودفع الاعتراض عن القوم وتعرضاً للمص بسبب العدول ( قوله لم يرد بالتصور آه ) بيان لمنشاء الايراد وسنده قوله بل اراد بالتصديق آه ( قوله ادراك ما عدا ذلك آه ) اضافة الادراك لامية والالزام شمول القسم على المقسم فتأمل ( قوله متقابلاً ليس احدهما آه ) لانضمام القيود المتبانية ( قوله واما التصور بمعنى الادراك مطلقاً آه ) جواب عن سؤال مقدر بان يقال لافرق بين ادراك ما عدا ذلك وبين الادراك مطلقاً فيلزم المحذوران المذكوران اذ لما كان



معنى التصور ادراكا مطلقا فيكون في ادراك ما عدا ذلك من قبيل استعمال  
العام الشامل في بعض الجزئيات من حيث انه فردا من افراده لانه حيث  
الخصوصية فيكون القسم مرادفا للقسم فاجاب عنه بانه ان التصور مشترك  
افضل قد يستعمل في الادراك المطلق فيكون مرادفا للعلم وبهذا المعنى  
ليس مراد فافى القسم بل معنى الادراك المغاير للادراك المسمى بالحكم فلا يلزم  
شيء من المحذورين ( قوله واما اذا اراد بالتصديق آه ) عطف على قوله  
بل اراد بالتصديق بمعنى اذا اريد تطبيق تقسيم القوم على مذهب الامام  
فلا يلزم المحذور اذ لما اريد بالتصديق المجموع المركب من الادراك والحكم  
يراد بالتصور ما عدا ذلك فيكون التصديق قسم التصور بمعنى الاخص  
وهو ادراك مغاير الى ادراك المجموع من التصورات والحكم وقسمان التصور  
بمعنى الاعم وهو الادراك المطلق العام الشامل للتصديق والتصور فلا  
اشكال ولا محذور على مراد القوم من التقسيم وان ورد على ما هو بسبب  
عدم التقييد للتصور الذي هو قسم من التصور المطلق فان قيل كيف لا محذور  
في تقسيم القوم اذير عليه ان التصور والتصديق يتقسمان الى العلم والجهل  
فلو انقسم اليهما يلزم انقسام الشيء الى نفسه والى غيره وانه مع قلنا هذا مشترك  
الورود بين تقسيم القوم وبين تقسيم المص والمراد من قوله لا محذور في دافضا  
نفي المحذور الذي اورد على تقسيم القوم وهو لزوم قسم الذي قسميا وقسم  
الشيء قسميا وجواب هذا لا يراد المشترك للورود ان العلم ههنا عبارة عن التصور  
الحاصلة من الشيء عند الذات المجردة وهو اعم من ان يكون مطابقا ولا يكون  
ان كان مطابقا وهو العلم اليقيني وان لم يكن فهو الجهل المركب ( قوله  
لان التصديق الخ ) دليل لقوله لا محذور اى المحذور المذكور لانه لما لمقاوا لا  
فلا يتم التقريب تصويره هذا اذ اريد من التصديق هكذا في تقسيم القوم  
لا يلزم كون قسم الشيء قسما ولا قسم الشيء قسما اذ لما اريد هكذا يكون  
التصديق قسما للتصور بالمعنى الاخص وقسما من التصور بالمعنى الاعم  
وكما كان كذا لا يلزم هذا المحذور فينتج المثل ( قوله نعم ظ عباراتهم الخ )  
كلمة نعم من حروف الايجاب موضوع لتقرير ما سبق كانه فيل وان لم يورد  
على تقسيم القوم بناء على هذا التحرير لكن لفظ التصور في القسم والمقسم  
شيء واحد لا يخ عن الاضطراب والالتباس فاجاب بتقريره وتسليم الالتباس  
فلعله اشارة الى سبب عدول المص وهو الالتباس الظاهري ( قوله هذا الكلام

يدل على ان الخ ( وجه الدلالة ان قوله فلا ورود له لاناختار ان التصديق  
آه اسلوب ورود السؤال بالترديد المذكور والجواب باختيار الشق الاول ودفع  
المحذور بقوله قلنا ان اردتم به كذا وكذا مع ان هذا مسوق لبيان الفرق بين  
تقسيم المص وبين تقسيم المشهور بالنسبة الى ورود هذا السؤال فان كان  
في تقسيم المص واردا ومندفعنا لزم ان يكون في تقسيم المشهور واردا لا مندفعنا  
والالم يفرق بينهما ولا وجه للعدول ولا فائدة للبيان فلا وجه لما قيل من ان  
فيه نظر ان اراد ان هذا الكلام يدل على ورود هذا الاعتراض على ما هو  
مراد القوم من التقسيم المشهور فهذه الدلالة ممة وقد ظهر عليك مما  
ينالك آتفا ان اعتراض الش على ظ تقسيمهم وهذا القدر يكفي وان اراد به  
انه يدل على وروده على ظ تقسيمهم فالدلالة مسلمة والاندفاع بموادعاء قصد  
التنبية غير مسموع انتهى ( قوله الا ان اندفاعه عن تقسيم المص آه ) هذا  
بيان تفرقة بين التقسيمين في الجملة اذا اخذ في تقسيم المص قيد فقط بخلاف  
تقسيم المص ( قال الش الثاني ان المراد بالتصوير آه ) حاصل الاعتراض  
على تقسيم المشهور لزوم تقسيم الشيء الى نفسه والى غيره المستلزم لاجتماع  
النقضين او لزوم تقوم الشيء بالنقضين او اشتراطه بنقضين وكلاهما محال لانه  
لا يخفى من ان يراد بالتصور الذي هو القسم الحضور الذهني مطلقا او المقيد بعدم  
الحكم فان اريد الاول يلزم المحذور الاول وان اريد الثاني يلزم المحذور الثاني  
لكون التصور جزء من التصديق على مذهب او شرطائمه على مذهب فقط  
علم ان منشاء الاعتراض الثاني التصرف في قسم التصور من تقسيم المشهور  
بلا تعرض الى قسم التصديق منه ومنشاء الاعتراض الاول التصرف  
في قسم التصديق بلا تعرض الى قسم التصور فيحمل على الظ وهو التصور  
المطلق ففي مثل هذه العبارة شان السائل اراد اعتراض كيف ما يشاء  
ان شئت يعترض بوجه دون وجه مع التجاهل عنه وان شئت بوجهين  
ون شئت يسلم بوجه ويعترض بوجه وليس في القانون ان يدفع السائل  
باستغناء سؤالك عن سؤال آخر ويقول ان السؤال هكذا اولى من كذا على  
مالا يخفى على من له بضاعة في قانون التوجيه فلا يرد ما قيل ان الوجه الاول  
مبنى على الجزم بان المراد بالتصور الحضور الذهني مطلقا وهذا الوجه  
مبنى على التردد فيه فلا يكون ورود الاعتراض على التقسيم من وجهين  
بل من احد الوجهين والجواب عنده ان المراد انه يتوجه عليه الاعتراض



من وجهين وان كانا من شخصين انتهى لانه يبنى او لا سؤاله على كون التصور  
بمعنى الحضور الذهني بناء على اطلاقه وتبادره بلا جزم ثم يتردد بين المعنيين  
ويبنى عليه سؤال آخر فلا مانع لورود الوجهين معانهم يحتمل ان يكون  
الش حاكيا هذين الوجهين احدهما من شخص والاخر من شخص آخر  
فان قيل وجهه الاولى والثانية في الاعتراضين مع ان الله بالعكس لان مدار  
الاول التصرف في التصديق ومدار الثاني التصرف في التصور قلت  
ان خلاصة الاعتراض الثاني يرد على تقسيم المص ايضا فلا يصلح ان يكون  
سببا للعدول والورود ان التصور السازج لو كان معتبرا في التصديق كان عدم  
الحكم معتبرا فيه والحكم معتبرا فيه ايضا فيزعم اعتبار الحكم وعدمه  
في التصديق وانه مع فلسفة تصدق الى الجواب بخلاف الاول ( قال الش  
او المقيد بعدم الحكم الخ ) اذ لفظ التصور مشترك بين هذين المعنيين قيل  
المراد بالمقيد بعدم الحكم المقيد بعدمه على انحاء ثلثة من عدم معية الحكم  
وعدم صدق الحكم عليه وعدم تركبه من الحكم فان عدم الحكم في القسم  
الاول انما يتضح بالقسم الثاني فالترديد جامع لا يخرج عنه انتهى يعني  
ان التصور مقابل التصديق وفي التصديق اقوال ثلثة هو الحكم او تصورات  
مع الحكم او مجموع تصورات وحكم والتصور يكون ما عداه في نفس الامر  
سواء كان ملحوظا في هذا الاعتراض او لا فلا وجه للقول بانه ليس بسى لانه  
مبنى على التفتيش عن حال التصديق وانه غير ملحوظ في الوجه الثاني ( قال  
الش ان معنى به الحضور الذهني الخ ) يعني ح يوجب الانقسام كون السى اخص  
من نفسه واعم من نفسه لكون القسم اخص والمقسم اعم ما هذا التناقض  
ويوجب كون السى اعم من شئ وبما يناله لكون الغير قسما منه وقسما لنفسه هذا  
ايضا تناقض فقد علم ان هذا يستلزم فسادين البتة فلا يرد ان القسم لا يحال له  
غير المقسم لبطان التقسيم الى النفس فلا مدخل القول والى غيره في بيان  
الفساد كما يوهمه البيان فينبغي تركه انتهى على ان الانقسام يقتضى شيئين  
فلا يتصور تركه ولا يخفى عليك انه على هذا الارادة يلزم ما يلزم في الوجه  
الاول من قسم السى قسما وقسم الشى قسما وكذا يلزم في الوجه الاول  
ما يلزم في هذه الارادة من انقسام السى الى نفسه والى غيره لكن اكتفى  
بذكر بعض عن بعض آخر في الوجه الاول والثاني فتأمل ( قال الش وان معنى  
به المقيداه ) يعني ان معنى يكون ما حوذا في تعريفه على سبيل القيدية فيكون

تعريفه مركبا من التصور وعدم الحكم فح يلزم اعتبار التصور في التصديق لكن اللازم بطل كونه معتبرا فيه على وجه الجزئية او على وجه الشرطية والملازمة نظرية اثبتها بقوله فلو كان التصور معتبرا آه على طريق الخلف وملازمة هذا الدليل ايضا نظرية اثبتها بقوله لان عدم الحكم ح يكون معتبرا آه والخاصل اذا كان عدم الحكم معتبرا وماخوذا في مفهوم التصور اذا اعتبر التصور في التصديق يلزم اجتماع الحكم وعدم الحكم في التصديق فلا يقال اذا كان التصور مقيدا بعدم الحكم كان عدم الحكم خارجا عنه فلا يلزم من اعتبار التصور في التصديق اعتبار عدم الحكم فيه اذ لا يلزم من جعل الشيء جزء الشيء جعل عنده الخارج عنه جزءه فلامعنى لما قيل معنى قوله لكان عدم الحكم معتبرا فيه انه كان معتبرا في تحققه و كان تحققه متوقفا عليه وهذا لا يستدعى كونه جزء منه انتهى اذ مدار السؤال كون عدم الحكم مأخوذا في مفهوم التصور فيكون ان يكون مأخوذا في مفهوم التصديق بلاملاحظة التحقق وما صدق اذا جاب الشارح عن هذا الاعتراض في شرح المطالع بان عدم الحكم معتبر في مفهوم التصور والمعتبر في التصديق ما صدق عليه التصور لا مفهومه فلا يلزم المحذور ( قال الش معتبرا في التصديق الخ ) قيل اي فيما صدق عليه انتهى هذا ليس على ما ينبغي لان في جانب السؤال لا يلاحظ اعتبار فيما صدق بل على اطلاقه سواء كان معتبرا في ما صدق او في المفهوم ولما كان التصديق عبارة عن تصورات مع الحكم يكون مأخوذا في مفهومه ( قال الش كان عدم الحكم معتبرا فيه آه ) لان المعتبر في المعتبر في شيء معتبر في ذلك الشيء ( قال الش والحكم معتبر فيه آه ) ظرفية التصديق للحكم على تقدير كونه مركبا ظ وعلى تقدير كونه عبارة عن الحكم على مذهب الحكماء التغاير الاعتباري يكفي في الظرفية المطلقة اذ التصديق عبارة عن الحكم مع شروط خارجية وهي التصورات والمظروف الحكم المجرد ( قال الش والمعتبر في التصديق ليس هو الاول بل الثاني الخ ) هذا جواب باختيار الشق الثاني ودفع المحذور \* اعلم ان في كون التصور السازج معتبرا في تصديق وجوه اعتبار مفهوم التصور السازج في مفهوم التصديق او في ما صدق عليه مفهوم التصديق واعتبار ما صدق عليه مفهوم التصور في مفهوم التصديق او في ما صدق عليه مفهوم التصديق وهي اربعة اوجه الاول وهو اعتبار مفهوم التصور السازج في مفهوم التصديق ليس بمحقق



اذ مفهوم التصديق ادراك يحصل مع الحكم ولا شك ان المغير فيه مفهوم مطلق التصور الذي هو لا بشرط شيء لامفهوم التصور السازج الذي هو التصور بشرط لاشي فانه يمكن لنا ان تصور مفهوم التصديق بانه ادراك يحصل مع الحكم من غير ان يخطر بالنا مفهوم التصور السازج وهو ادراك لا يحصل مع الحكم والثاني وهو اعتبار مفهوم التصور في ماصدق عليه مفهوم التصديق ليس بتحقيق ايضا اذ كم من مصادق لم يعرف مفهوم التصور يعني يحصل له علم يصدق عليه انه تصديق كمن علم ان العالم متغير ولم يحصل له مفهوم التصور السازج وهو ادراك ليس معه حكم والثالث وهو اعتبار ماصدق عليه مفهوم التصور في مفهوم التصديق متحقق لان مفهوم التصديق هو ادراك مع حكم يعتبر فيه معنى الادراك ومعنى الحكم ويصدق على كل واحد منهما انه ادراك ليس معه حكم والرابع وهو اعتبار ماصدق عليه مفهوم التصور في ماصدق عليه مفهوم التصديق متحقق ايضا فان كل علم يصدق عليه انه تصديق كالمجموع المركب من تصور زيد وتصور قائم وتصور النسبة الحكمية يوجد فيه علم يصدق عليه انه تصور سازج وهو كل واحد من هذه العلوم الاربعة واذا تحقق هذا فقد علم اذا اجيب بهذين الاعتبارين الاخيرين يدفع الاعتراض بلاكلف فتأمل فان قيل اذا كان ماصدق عليه التصور السازج معتبرا فيما صدق عليه التصديق ومفهوم التصور السازج معتبر فيما صدق عليه التصور فمفهوم التصور السازج معتبر فيما صدق عليه التصديق لان المعتبر في المعتبر في الشيء معتبر في ذلك الشيء فيلزم تقوم الشيء بالنقيضين واشراطه بنقيضيه على اختلاف المذهبين قلت لانم ان ماصدق عليه التصور اذا كان معتبرا فيما صدق عليه التصديق يلزم ان يكون مفهوم التصور السازج معتبرا فيما صدق عليه التصديق وانما يلزم ذلك ان لو كان مفهوم التصور السازج ذاتيا لما صدق عليه حتى يكون معتبرا في ماصدق عليه لكونه داخلا فيه فيلزم من اعتبار ماصدق مفهوم التصور اعتبار مفهومه فيه لاستلزام اعتبار الكل في الشيء اعتبار الجزء فيه وليس كذلك لان مفهوم التصور السازج عارض لما تحته واعتبار المعروض في الشيء لا يوجب اعتبار العارض فيه كما ان الحيوان معتبر في حقيقة الانسان وليس الجنسية التي هي عارضة له معتبرة فيها (قال الش والحاصل ان الحضور الذهني الخ) حاصل الجواب ان الماهية قد يؤخذ بلا شرط شيء وهو ههنا

الحكم وقد يؤخذ بشرط لاشئ وقد يؤخذ بشرط شئ والاول اعم من  
الاخيرين والتصور المقسم ماهية لا بشرط شئ والتصور التقسيم ماهية  
بشرط لاشئ والتصديق ماهية بشرط شئ والمعتبر في التصديق التصور  
المقسم هو ماهية لا بشرط شئ فلا يلزم اشكال \* اعلم ان اعتبارات الماهية  
بالقياس الى عوارضها هي ثلاثة تقييد الماهية بوجودها وتقييدها بعدمها  
واطلاقها بلا تقييد فالماهية اذا اخذت مع قيد زائد عليها تسمى مخلوطة  
وبشرط شئ وو وجودها في الخارج مما لا شبهة فيه فان وجود الاشخاص  
في الخارج بين لاسترة فيه واذا اخذت بشرط الخلو عن اللواحق سميت  
بمجردة وبشرط لاشئ وانها لا يوجد في الخارج والا يلحقها الوجود الخارجي  
والتعين فلم يكن مجردة عن اللواحق واذا اخذت من حيث هي مع قطع  
النظر عن المقارنة للعوارض والتجرد منها سميت مطلقة بلا شرط شئ  
وهذه اعم من الاولين وقد وجدت في الخارج باحدى قسميها وهي المخلوطة  
وو وجود الاخص في الخارج مستلزم لوجود الاعم فيه فيكون هي موجودة  
فيه وذلك ظ اذا كان التركيب في الاشخاص خارجيا اي مركبا في الخارج من  
الماهية والشخص واختلاف فيه قيل هل هو مركب في الخارج من الماهية  
والشخص او هو مركب منهما في الذهن ( قوله قيل يتجه على كلام المص  
ايضا الخ ) يعني ان الوجه الثاني للعدول يجري في تقسيم المص فلا يصح كونه  
سببا للعدول اذ كما يصح التريد في تقسيم المشهور يصح في تقسيم المص فيلزم  
المحذور فيكون مشترك الوجود وفيه بحث اذ مثل هذا التريد يجري في مقام  
يحمل ارادة الشقين على الانفراد وههنا اذا قيد التصور بلفظ فقط مع  
وقوعه في مقابلة التصديق فكيف يصح منه ارادة الحضور الذهني مطلقا  
وحل لفظ فقط على الغوفلو صح مثل هذه الارادة من مثل هذا المقام يرفع  
الامنية كلياً من العبارات واما حل قيد فقط بيانا للاطلاق ودفعاً لتوهم  
تقييد التصور بعدم الحكم الناشئ من ذكره في مقابلة التصديق فبعيد غاية  
البعد نعم يتوجه المحذور وهو لزوم امتناع اعتبار التصور في التصديق بناء  
على الظاهر لكن يدفع بان سبب العدول هو الوجه الاول فقط او مع تمام الوجه  
الثاني وان ورد بعض محذور من الوجه الثاني في تقسيم المص وهذا القدر  
يكفي في السببية ( قوله ولزم ايضا ان يكون قيد فقط لغوا الخ ) لان المراد  
من التصور فقط ليس الا ماهو المراد من التصور فلا فائدة اصلا فان قلت



فأثبته الدلالة على ان التصور خال عن الحكم وعدمه لم يقيد بشئ منهما  
كما ان فائدته في الشق الثاني الدلالة على انه خال عن الحكم مقيدا بعدمه  
قلت الفائدة الاولى يحصل من لفظ التصور بخلاف الثانية فانها لا يحصل  
بدون القيد ففي مانحن فيه القيد لبيان الاطلاق وفي الشق الثاني لتقيد  
المطلق يصح قوله لا حاجة اليه اصلا قيل في كونه غير محتاج اليه مناقشة  
لانه ح يكون لبيان الاطلاق ودفع توهم ارادة فرد منه كما في قولك الانسان  
من حيث هو والمسا هيبة لا بشرط شئ فانه ليس منهما لغوا لفادته دفع  
ذلك التوهم والجواب ان الذهن لا ينساق في مقام التقسيم الا الى المطلق  
فلا حاجة في ذلك المقام الى دفع تلك التوهم ولذلك لم يتعارف فيما بين القوم  
بيان الاطلاق في ذكر الاقسام ( قوله بعين ما ذكره آه ) من لزوم تركب الشئ  
من التقيضين او مشروطا بتقيضيه اذ يعتبر في التصديق الذي فيه الحكم  
عدم الحكم ( قوله فان قلت قوله وجوابه الخ ) خاصه اعتراض على المفهوم  
من القيل وهو ان الوجه الثاني غير صالح لكونه سببا للعدول اذ الوجه الثاني  
مشترك الورود فلا يصلح له وجوابه تسليم ورودده ومنع لعدم صلاحيته  
اذ هو وارد على تقسيم المشهور للمص ومن دفع بخلاف تقسيم المشهور اذ هو  
وارد عليه غير من دفع فيصالح للعدول وجد اندفاعه من عبارة المص ظاهر  
من جهة ان القسم التصور فقط بقيد والمأخوذ في التصديق تصور بلا قيد  
ويفهم منه ان لفظ التصور مأخوذ في القسمين بكونه قادرا مشتركين  
القسمين فيعلم ان الاعتبار في التصديق التصور المطلق لا المقيد بخلاف تقسيم  
المشهور على ما لا يخفى قيل هذا السؤال لا يليق بكلام المص لانه اما ان يردد  
في التصور كما هو ظاهر عبارة السؤال او في النصور فقط فان كان الاول  
اختار المص انه اراد به الحضور الذهني المطلق لا يراد عليه تقسيم الشئ  
الى نفسه لانه قسم العلم الى التصور فقد دون المطلق وان كان الثاني واختار  
المص انه اراد به المقيد بعدم الحكم لا رد عليه امتناع اعتبار التصور في  
التصديق لان هذا الاختيار لا يقتضي اعتبار عدم الحكم في التصور لجواز  
ان يكون مطلقا ويكون القيد مستفادا من قوله فقط انتهى انا اقول بعد  
تصريح السائل التردد في التصور فقط فكيف يقال في مقابلة السائل  
ان ردد في التصور الخ على انه على تقدير اختيار المص انه اراد به المقيد بعدم  
الحكم يرد عليه امتناع اعتبار التصور في التصديق لان هذا الاختيار يقتضي

عدم اعتبار عدم الحكم في التصور لان التصور المطلق المعتبر في التصديق  
متحقق في ضمن الفرد وهو التصور السازج كما لا يخفى ( قوله قلنا هذا الجواب  
الخ ) حاصله اثبات لعدم الوجه الثاني سببا للعدول لكون التقسيمين مشتركين  
في وروده واندفاعه بـ لا تفاوت ( قوله بل هو بكلامهم انساب الخ ) معطوف  
على قوله هذا الجواب وترق في اندفاع الاعتراض من تقسيم المشهور اذ مدار  
الاندفاع كون لفظ التصور مشتركا بين المعنيين وهذا الاشتراك ظاهر من  
عبارة القوم اذاخذ في المقسم لفظ العلم بلا قيد وفي القسم ايضا التصور  
بلا قيد ومعلوم ان القسم اخص من المقسم مع انه اطلق على كليهما فيظهر  
اشتراكه بخلاف عبارة المص اذاخذ فيها القسم بالقيد فلا يظهر الاشتراك  
الا ان اطلاقه على المقسم وعلى ما يقابل التصديق فعلوم من المتعارف  
المشهور فلا وجه لما قيل فيه بحث لانه ان اراد بكلامهم مجرد عبارة التقسيم  
فلا خفاء في عدم دلالة عليه وان اراد به ما تناولها وغيرها كما يدل عليه  
قوله مع انهم يطلقون التصور مرادفا للعلم فيرد عليه ان كلام المص ايضا  
يدل على الاشتراك لان عبارة المذكورة في التقسيم يدل على ان لفظ التصور  
موضوع بازاء الحضور الذهني مطلقا كما ان تعريفه بمطلق التصور بما هو  
تعريف العلم يدل عليه ايضا مع انه يطلق لفظ التصور في مواضع من كتابه  
على ما يقابل التصديق انتهى ( قوله حيث ذكروا التصور في مقابل آه ) تعليل  
لقوله انما تظهر من كلامهم هذا القول يتضمن حكيم بسبب القصر احدهما  
يظهر من كلام القوم ونايهما لا يظهر في كلام المص دليل الاول قوله حيث  
ذكروا آه ودليل الثاني قوله واما كلام المص آه حاصل الدليل الاول انه لما  
ذكروا في كلامهم التصور بلا قيد في مقابل التصديق وادوا انه ما يقابل  
التصديق قطعا مع انهم يطلقون التصور مرادفا للعلم كان للتصور عندهم  
معنيان مقابل التصديق ونايهما مرادف العلم مطلق وكما كان كذا يظهر  
من كلامهم اشتراك التصور لكن المقدم حق والتالي منله فينتج المطوحاصل  
الدليل الثاني انه لما جعل المص التصور فقط كان اعتبار عدم الحكم مستفادا  
من قيد فقط وليس داخلا في مفهوم لفظ التصور وكما كان كذا لا يقتضي  
الا ان يكون للتصور معنى واحد متناول للتصور فقط وللتصور مع الحكم  
بلا دلالة على اطلاق التصور على ما يقابل التصديق وكما كان كذا لا يظهر  
من كلام المص اشتراك لفظ التصور لكن المقدم حق والتالي منله فينتج المط



فتفرع المحشى قدس سره على مجموع الدليلى قوله فالتفريع بما ذكرنا آه  
فتأمل ( قوله مع انهم بطلقون الخ ) هذا التقيد ليتفرع على المقيد قوله  
فللتصور عندهم معنيان والالم يتفرع فتأمل ( قوله واما كلام المص آه )  
امام عطف على قوله انما يظهر او على قوله حيث ذكرنا آه على كلا الاحتمالين  
اشارة الى دليل عدم الظهور من كلام المص ( قوله لانه جعل التصور فقط  
مقابلا آه ) اما متعلق بقوله فلا دلالة عليه عايد واما بقوله فلا يقتضى الا  
ان يكون آه واما متعلق بمقدر مشتمل على الكل على الاجمال اى المذكور  
ثابت لانه كذا يدل عليه تقريره ( قوله وبهذا الاشتراك يدفع الاعتراضان  
آه ) اما لدفع الاعتراض الاول فلانه يختار كل واحد من الطرفين فيدوم  
المحدور يختار اولا كون التصديق عبارة عن التصور مع الحكم فيقال فان اريد  
بقوله والتصور مع الحكم قسم من التصور السازج لانم كون التصديق قسمه  
وان اريد التصور المطلق لانم قد جعل في التقسيم قسمه اذ القسم في التقسيم  
هو التصور السازج ويختار كون التصديق عبارة عن الحكم فيقال ان اريد  
بقوله هو نفس التصور السازج لانم كون العلم نفس هذا التصور وان اريد  
التصور المطلق لانم قوله فيكون قسم الشئ قسمه واما لدفع الاعتراض  
الثاني فلانه يختار الشق الثاني فيمنع قوله لو كان التصور معتبرا في التصديق  
كان عدم الحكم معتبرا فيد باننا لانم لزوم كون عدم الحكم معتبرا فيد اعاير  
لو كان الاعتبار بالتصور المقيد مع انه ليس كذلك ل الاعتبار بالتصور المطلق  
اذا التصور من الالفاظ المشتركة والمراد من التصور في التصور مع الحكم  
التصور المطلق فافهم قيل فقوا الشرح جوابه جواب عن قيل ان القوم  
والصغير راجع الى الاعتراض من وجهين لا الى الواحد اني اريد ادخل لا لاي  
التصور على المعين في دفعه بل بكيفية ان يقال ان المعبر فيه المطلق دون  
المقيد انما يحتاج اليه في دفع الاول انتهى وفيه بحث اذ لو لم يكن من الالفاظ  
المشتركة يختص لفظ التصور في تقسيم المشهور على التصور المقيد فكيف  
يقال التصور في التصور مع الحكم المطلق دون المقيد اذ لا معنى للتصور الا  
المقيد فتأمل ( قوله واما اندفاعهما عن تقسيم المص آه ) اى باختصار ان  
التصديق عبارة عن التصور مع الحكم اذ لما كان القسم عبارة عن التصور  
المقيد لا يلزم شئ من المحدورين المذكورين ولا امتناع اعتبار التصور في  
التصديق اذا المعبر هو التصور المطلق لا المقيد لانهما لا يعترض السارح

الى الجواب من الاعتراض الثاني من جانب المص قيل انحصار الجواب بالاول ثم اذ لا يخفى انه مندفع بالجواب الثاني كما صرح به بقوله كما يدفعه عن كلام المص انتهى يمكن ان يجاب بانه بملا حظة قصر الشراح بيانه الى هذا الجواب وبانه اذا دفع الشيء بالجواب ولا يدفع بجواب آخر اذ المدفوع لا يدفع وبان يقال انه لادلالة في كلام المص على الاشتراك مع ان الجواب لا يتوقف على الاشتراك اللفظي سواء كان مشتركا او لا يجاب بان المعتبر مطلق التصور لا المقيد حتى يلزم اعتبار الحكم وعدم الحكم واما كلام المحشي هذا الجواب كما يدفع الاعتراض الثاني عن كلام المص يدفعه الخ فبني على السؤال الذي حل لفظ فقط فيه على اللغو فمح يدل الكلام على الاشتراك اللفظي فههنا الاعتراض الثاني المدفوع من كلام المص باعتبار ترديده الثاني وهو لزوم امتناع التصور في التصديق ( قوله وكذا المعتبر في التصديق الخ ) قيل لا يلازم كلام المص لان كلامه لا يحتمل ان التصديق عنده مشروط بالتصور انتهى انا اقول وان لم يلازم على ظاهره كلامه لكن الاعتراض مبني على كلا التقديرين من كون التصديق عبارة عن الحكم او عن التصورات مع الحكم تقرير السؤال بناء عليه لقصد المطابقة بينهما ( قوله وذلك يلزم تركيب الشيء من النقيضين آه ) لما كان التصور مقيدا بعدم الحكم فالظاهر ان يكون القسم وهو التصور المقيد عبارة عن المقيد والقيد مفهوما وذاتا يعني يتحقق المقيد والقيد معا في ماصدقه هذا المفهوم فاعتبار هذا التصور في التصديق سواء بالجزئية او بالشرطية يكون مفهوما وذاتا يعني يكون جزء من مفهوم التصديق او شرطاه وجزء مما صدق عليه مفهوم التصديق او شرطاه فيلزم على مذهب الامام تركيب الشيء من النقيضين في المفهوم والخارج وعلى مذهب الحكم اشتراط الشيء بنقيضيه في المفهوم والخارج فالكل بط لا اجتماع النقيضين فعلى هذا قول الشارح اعتبار الحكم وعدمه في التصديق عام على مذهبين بحمل ظرفية في على الظرفية المطلقة اعم من الحقيقة كما في مذهب الامام ومن المجاز كما في مذهب الحكم من قبيل ظرفية الشروط للشروط لكونه محلا له فقد علم ان اجتماع النقيضين يلزم في شيء واحد وهو التصديق في الخارج مثلا في التصديق في زيد قائم وغير ذلك على كلا المذهبين فلا يرد ما قيل وفيه ان المحال اجتماع النقيضين في المفردات بمعنى جعلهما على شيء واحد لا ثبوتهما في الواقع الا يرى ان الانسان والانسان متحقق في الواقع



وما نحن فيه من قبل الثاني دون الاول ولك ان تقول لاستلزامهما اجتماع  
النقيضين من القضا يا عني صدق قولنا الحكم معتبر في التصديق وقولنا  
الحكم ليس بمعتبر انتهى ومنشاء هذا القائل عدم التفرقة بين لزوم اجتماع  
النقيضين من هذا الاعتبار ووجوده في نفس الامر اذ ليس متحققا في نفس  
الامر البتة لكن يلزم من هذا الاعتبار مثل استحالة اعتبار الحكم وعدمه  
في التصديق لامناسبة له لذهب الحكم حتى يستدل عليه بانه يستلزم  
اشتراط الشيء بنقيضه على مذهب الحكم اذ التصديق على مذهبه وهو  
الحكم لاما اعتبر فيه الحكم ولاما اعتبر في تحققه الحكم اذ الشيء لا يعتبر في نفسه  
ولا في تحقق نفسه ويمكن دفعه بان اعتبار الحكم في التصديق بمعنى ان  
التصديق هو التصور بشرط شيء هو الحكم المشترك بين الحكم والامام  
وكذا ان اشتراط الشيء بنقيضه يلزم الامام ايضا لانه لا ينكر ان الحكم مع  
كونه جزء من التصديق كالتصور يتوقف عليه ولا يمكن ان يقال ان تركيب  
الشيء من النقيضين يلزم الحكم ايضا لانه لا ينكر وجود المجموع الذي سماه  
الامام تصديقا الا ان يقال مراده بالشيء التصديق فكانه قال لانه يلزم  
تركيب التصديق من النقيضين على مذهب الامام واشتراطه بنقيضه على  
مذهب الحكم (قوله وفيه بحث لان المعتبر في التصديق الخ) هذا بطلان  
الجواب الش في الفذ وفي التحقيق جمع بين كلامي الش في شرح المطالع وههنا  
حيث اجاب عن هذا الاعتراض الوارد على التقسيم في شرح المطالع بانه  
ان اردتم بقولكم ان التصور معتبر في التصديق ان مفهوم التصور معبر فيه  
فلازم ومن البين انه ليس بمعبر فيه فكم من صدق لم يعرف مفهوم التصور  
وان اردتم ان ما صدق عليه التصور معتبر فيه فسلم ولان لانتم انه يلزم ان يكون  
عدم الحكم معتبرا فيه وانما يلزم ان لو كان مفهوم التصور ذاتا لما تحته وانه  
م انتهى وجوابه ههنا ان التصور المطلق معتبر في التصديق دون التصور  
السازج فيخالف كلامه في الجملة مع انه يعترض على ظاهره ان المعتبر  
في التصديق في نفس الامر تصور المحكوم عليه وتصور المحكوم به وتصور  
النسبة وهذه التصورات تصورات خاص مستفادة من القول الش فيكون  
تصورا سازجا البتة لعدم تحقق المطلق الا في ضمن الخاص وافراد التصور  
المطلق اما تصديق او تصور سازج فاذا اتى الاول تحقق الثاني بالضرورة  
فيبقى الاشكال وخلاصة جوابه ان المعتبر ذات التصور سازج يعني ما صدق

عليه مفهوم التصور السازج لكن عدم الحكم المأخوذ في المفهوم من قبيل  
الصفة والقييد يعني من العرضيات لامن الذاتيات ومن اعتبار المعروض  
والموصوف في الشيء لا يلزم اعتبار العارض والصفة سواء كان شرطاً أو شرطاً  
فلا يلزم من اعتبار التصور السازج في التصديق الاكون ما صدق عليه  
بدون العارض والوصف جزء للتصديق أو شرطاً لتحقيق التصديق  
فيلزم تركيب التصديق من الحكم ومن الموصوف بنقيض الحكم أو اشتراط  
الحكم بالموصوف بنقيضه وليس بمحال وبهذا التحقيق يدفع الاشكال  
ويجمع بين كلاميه بان ما في شرح المطالع مبني على التحقيق واما الكلام  
ههنا مبني على ماهو الظ تقريباً الى فهم المبتدئ اذا لمعتبر في كل قسم  
هو مورد القسمة ويمكن ان يقال في التحقيق كلا الجوابين يرجعان الى شيء  
واحد وهو ان اعتبار التصور في التصديق ان كان بحسب المفهوم يكون  
مطلق التصور معتبراً فيه وان كان بحسب الذات وما صدق يكون ما صدق  
عليه التصور السازج وما صدق عليه التصور السازج عين ما صدق عليه  
التصور المطلق اذ عدم الحكم من الوصف والعارض لامن الذاتيات حتى  
يتحقق في ضمن ما صدق عليه فرجع الجوابين واحداً فتأمل ( قوله لان المعتبر  
في التصديق الخ ) هذا على تقدير كون اعتبار ما صدق عليه التصور  
في ما صدق عليه التصديق فحاصله ان المعتبر في التصديق ليس التصور  
المطلق لان المعتبر فيه هذه التصورات وكل من هذه التصورات تصور خاص  
مستفاد من قول الش ولا شيء من التصور الخاص المستفاد منه تصورا  
مطلقاً بل تصور سازج قوله فيكون اشارة الى النتيجة ويحتمل ان يكون اثباتاً  
للقدمة المهمة من جانب المعارض قوله فالاشكال باق على حاله يدل عليه  
واشير الى النتيجة ( قوله اذا كان نظرياً الخ ) هذا قيد لكل واحداً من نظرية  
الطرفين بلا واسطة فظ. واما نظرية النسبة بلا واسطة فلانه قد يكون  
المحمول مما يمنع العقل ثبوته للموضوع كقولنا الانسان طائر في الهواء وسائر  
على الماء وغير ذلك مما لا يجوز العقل ثبوته بلاملاحظة مطابقته للواقع  
اولاً مطابقته ولان المقولة النسبية نظرية والالكان كلها بديهياً مع انها  
وقع الاختلاف فيها فلا يرد ما قيل ان نظرية كل من تصور الطرفين واحتياجه  
الى النظر انما هي بالذات ونظرية تصور النسبة انما هي بواسطة احتياج  
تصور طرفها اليه فتصورها في حد ذاتها خال عن الاحتياج الى النظر



وعدمه بل احتياجه تابع لا احتياجه تصور الطرفين كليهما او احدهما انتهى  
وقيل ان في استفاده تصور النسبة من القول الس تأملا فانها من الجريبات  
الحقيقية والجري الحقيقي لا يتكسب وان كان نظريا على ما حقق فيما بينهم  
ففيه بحث فان الجري الحمي وان لم تعرف تسخره بالتعريف وعدم تعريفه  
باعتبار ماهيه وخصيه غير مسلم على ان النسبة من الامور العملية ومن الامور  
المنوعة ( قوله فسد الخبر في الصدق شيئا او شرطاً الخ ) اي اذا كانت  
ذلك التصورات في نفس الامر تصورات سارحة يكون المعتبر في التصديق  
سطر او شرطاً هذه التصورات السارحة في نفس الامر فلا يكون التصور  
بمعنى التصور الذهني مطلقاً مع رايه في الاشكال واما القول بان المعتبر  
في التصديق هو التصور المطلق في ضمن هذه التصورات السارحة دون  
اعتبار الوصف بعدم الخلق وتحقيق الشيء فليس كذلك فاحد هذا التحقيق  
بعض التمسك وقال في تدريح هذا القول على ما تقدم ذكره لان كون كل واحد  
منها تصور اسارحاً لا يقتضي ان سارح من حيث انه تصور سارح لم لا يعود  
اليه من حيث انه تصور مع بطع النظر عن الفيد ان الخلق دال لا با  
ادارحه الى وحدانية العلم بالضرورة ان الاحتياج اليه في التصديق شرطاً  
او سطر التصورات ان الخلق عليه المصنف في نفس الامر بعدم الخلق  
لان حيث اتصافه به فذلك المبدأ مع رايه فصح ان المعبر فيه  
هو التصور لا بشرط شيء وان كان هو متصفاً بعدم الخلق رجع الخلق الى المذكور  
في هذا السرح الى ما هو مذكور في سرح المطالع و قد ( قوله الخواتم  
ان مال الخ ) يعني ان عدم الخلق المأخوذ في تعريف التصور السارح على  
ان سارحه له وقد يخرج اثاره وهذه الصفة لا يدخل في اثاره ان سارح  
عن اثاره المعبر في التصديق ذات الصفة والسارح فلا يدخل عدم الخلق  
فيه لعدم دخوله في ذاته وذلك لان الشيء قد يعرف بالذات ويدخل احراء  
التعريف في ذات المعرف وقد يعرف بالعرضيات فلا يدخل شيء من اثاره  
في ذاته لتعريف الانسان بالحيوان الناطق وبالمال الصالحات هو التصور  
السارح من قبل الثاني فلا يلزم من حرمانه ولا من شرطية حرمانه عدم  
الحكم و شرطية ولا يلزم المذهب فان قيل لا يلزم من اثار ذات التصور  
فيما صدق عليه التصديق اثار مفهوم التصور فيما صدق عليه التصديق  
لكنه يلزم وجود مفهوم التصور السارح مع مفهوم التصور في من

واحد وهو المجموع المركب من تصور زيد وتصور قائم وتصور النسبة  
الحكمية بينهما والحكم اد يوجد فيه مفهوم التصديق وهو ظ ويوجد مفهوم  
التصور السارج لصدقه على كل واحد من احراه وما ذاك الا اجتماع  
المتنافين قلت المناقاة بين التصور والتصديق بحسب الصدق اى لا يكون  
شيء واحد يصدق عليه انه تصور ومع ذلك يصدق عليه بعينه انه تصديق  
ولا منافاة بينهما بحسب الموجود فانهما يجتمعان بحسب الوجود اى يمكن  
ان يوحدا معا كما اذا عقلا ان زيدا قائم قد حصل لما تصديق وهو المجموع  
وتصور سارج وهو تصور زيد وتصور قائم وتصور نسبة القائم الى زيد  
فقد اجتمع التصديق والتصور المعابر ان بالمفهوم وكذلك المناقاة بين  
الحصول مع الحكم وبين عدم الحصول مع الحكم انما هى اذا اعتبر اتحاد  
الموضوع اى لا يمكن ان يكون شيء يحصل مع الحكم وذلك السى بعينه  
يكون يحصل لامع الحكم واما وجود الحصول مع الحكم فى سى ووجود عدم  
الحصول مع الحكم فى سى آخر فى ضمن ذلك السى فلا منافاة بينهما فيمكن  
ان يوحدا الحاصل مع الحكم للمجموع و غير الحاصل مع الحكم يوحدا لكل  
واحد من الامور الاربعة كما بيانا فاحفظ فلا وجه لما قيل من جواب المحسى  
قدس سره جواب حدلى يدفع الاعتراض المذكور اعنى تركب السى  
من النقيضين على مذهب الامام واستراط السى بنقيضيه على مذهب  
الحكماء واما الاعتراض الاخر فمدفوع لجواب آخر وهو تحقيق انتهى  
اذا الجواب الاول تحقيقى ومعنى على كونه معنى النقيض بمعنى الرفعى على حكم  
ان نقيض كل سى رفعه على ان الجواب من سؤال ثم ورود سؤال آخر على هذا  
الجواب لا يقتضى ان يكون حدليا بالدهاة ( قوله لا يلزم ان يكون صفته الخ )  
اسار بنى الروم دون بنى الخواز الى حوار كون الصفة حرة او غير حرة  
فما يكون الموصوف حرة منه كالحىوان الموصوف بالناطق اذ الحىوان حرة  
من الانسان وصفته ايضا حرة والتصور بالنسبة الى عدم الحكم يحوز ان يكون  
من قيل الثانى فلا يلزم على تقدير اعتبار التصور السارج فى التصديق  
اجتماع النقيضين فقد علم ان حاصل الجواب منع مما رماه المعارض ( قوله  
وليس كون تلك الخ ) اذ هذا الكون صفة لقطع الحشب فلو لم من جرئية  
الموصوف جرئية الصفة لكان هذا الكون حرة من السرير مع انه لم يقل به  
احد ويلزم فساد آخر وهو ركب التصديق من الوجود والمعدوم اذ الكون



امر اعتباري وكذا الوجود بالنسبة الى قطع وكسائر الاوصاف الاعتبارية  
او غير الاعتبارية ( قوله ولا استعماله في ذلك الخ ) لانه لا يلزم اجتماع  
النقيضين في شيء واحد لان اللازم منه حصول الشيء ونقيضه في موضعين  
مختلف ما اذا كانت الصفة داخلة في ماهية التصديق فانه يلزم اجتماع  
النقيضين اعني ان الحكم معتبر في التصديق والحكم ليس بمعتبر في التصديق  
وكذا الحال اذا كان الموصوف شرطاً دون صفة ( قوله فان شرط الصلوة آد )  
يعني ان الصلوة مسروطة بالظاهرة الموصوفة فانه ليس بصلوة ومن شرطية  
الظاهرة لها لا يلزم شرطية صفة وهي الكون ليس بصلوة والا يلزم اجتماع  
النقيضين وهو الصلوة مسروطة بانها ليست بصلوة ( قوله هذا هو التحقيق  
الذي أفاده آه ) العرض من هذا الكلام دفع الشيع الوارد على الامس  
في هذا الكتاب وحاصله كما قررنا بحالنا لا بد بحسب المدون التحقيق  
اد اعتبار التصور المطلق في التصديق بناء على ما الحال في القسامات واما  
في التحقيق فما صدق عليه المهوم للتصور المطلق عين ما صدق عليه  
مهوم التصور السارج فبالنظر الى مفهوم التصديق المعرفه التصور  
المطلق و بالنظر الى ما صدق عليه التصديق المعترفه ما صدق عليه  
التصور السارج وهو عين ما صدق عليه التصور المطلق فلا وجه لما قيل  
واما اورد ههنا الجواب المردود لان القريب الى فهم المتن هو الموقر  
واما اقول ما نلناه قدس سره لا يدفع عنه التشديد اد الاية ان الله فاسد  
في معرض الجواب مع العلم بالفساد والعدول عن دفع الرشاء الذي هو  
الجواب الخالي عن الفساد اذ جمع واسع و عرض الضرب الى فهم المدعى  
خصوصاً عن العلم المنتهى عرض فاسد لانه فساد والله لا يحب الفساد  
اسمى ولقد اخطأ من ساء الفصلاء الكرام لا تحاسون عن مل هذا الكلام  
في حق الفحول العظام لا ملاحضه الكلام ولا وصول الى حقيقة المرام  
والله هو العصور ودو الفضل والانعام ( قال الس العلم امايدي و هو لم يوجب  
آه ) ادر اولا الى تقسيم العلم الى الديهي والطري وتعريفهما سرح الاء  
المص لان في كلام المص يصدى الى برهان عدم كون كل واحد من التصور  
والتصديق نظرياً وديهياً وذلك موهوم على تعريف الديهي والبطي  
لانه من المادى التصوريه فان قيل ان التقسيم باسند لان موهوم  
علم وكل علم اما ضروري او سطري فان كان ضرورياً لا يستلزم

وان كان نظريا لا يشمل الضروري فلا يكون مورد القسمة شاملا للقسامين  
 قلت اولا لانم ان مورد القسمة الى البديهي والنظري علم بل المورد هو التصور  
 والتصديق ولانم ان كل علم اما ضروري او نظري فان العلم من حيث هو ليس  
 بتصوير ولا بتصديق بل اعم منهما فمورد القسمة ليس العلم الذي هو نفس  
 التصور او نفس التصديق او عين الطري او عين الضروري لامتناع كون  
 العام عين الخاص و ثانيا لانم ان هذين المقدمتين يتجان شيئا فان الحكم  
 في الكلية على جريئات العلم ومورد القسمة مفهوم العلم فلا ادراج للاصغر  
 تحت الاوسط سلمناه لكن لم قلتم انه لو كان مورد القسمة ضروريا لم يشمل  
 النظري وانما يكون كذلك لو لم يكن ضروريا في بعض الصور نظريا  
 في بعضها فان طبيعة الاعم يمكن بل يجب اتصافها بالامور المتقابلة لتحقيقها  
 في الصور المتعددة اعلم ان تقسيم العلم الى التصور والتصديق اولام تقسيمه  
 الى البديهي والنظري ثانيا يوهم ان التصور والتصديق من الاقسام الاولى  
 للعلم والبديهي والنظري من الثانوية مع انه ليس كذلك بل كل من التقسيمين  
 اولية لا يكون احدهما بواسطة الآخر كتقسيم الجسم الى الحيوان وغيره  
 وبواسطة الحيوان الى الانسان وغيره لان حقيقة العلم هو الصورة الحاصلة  
 عن الشيء عن المدرك فمن جهة الصور المنزعة عنه تقسيم الى التصور  
 والتصديق ومن جهة الحصول الى البديهي والنظري واما تقديم التقسيم  
 الى التصور والتصديق هالكونه موقوفا عليه لبيان الحاجة الى المطلق  
 بمرتبين بخلاف التقسيم الثاني ادهو موقوف عليه بمرتبة ( قال الس وهو  
 لم يتوقف حصوله على نظر وكسب الخ ) التوقف ههنا بمعنى ان لا يكون  
 شيء موجودا الا بعد وجود شيء آخر والحصول هو الحصول المعتبر في تعريف  
 العلم المطلق والنظر عبارة عن ترتيب امور معلومة تصوريا او تصديقا  
 والكسب اعم منه لسموله على الاكساب بالالهام والتصفية وما به حصول  
 العلم كسبر كالنظر والالهام والتصفية والتجربة والحدس والعقل والوجدان  
 وغيرها والعلم الحاصل منها شامل للبديهي والنظري والقوم خصصوا  
 الحاصل بالنظر والالهام والتصفية بالنظرية ولما عداها بالبديهية ثم قسموه  
 الى البديهي والنظري حيث وجدوا في انفسهم احتياج بعض التصورات  
 والتصديقات الى النظر كتصور الملك والجن والتصديق بحدوث العالم  
 واستعناء بعضها عنه كتصور الوجود والعدم والتصديق بامتناع اجتماع



النقضين والمراد من الاحتجاج والاستغناء بالذات حتى يكون المستغنى  
في نفسه ضروريا ولو كان غير مستغن بالواسطة ويكون المحتاج في نفسه  
نظريا ولو كان مستغنيا بالواسطة فعرفوا البديهي بأنه مالا يحتاج في حصوله  
الى نظر وكسب والنظري ما يحتاج في حصوله الى نظر وكسب ومرجع  
تعريف المص هذا حيث لما كان التوقف بهذا المعنى الاخص يخرج العلوم  
الحاصلة من الحدس والتجربة وغيرهم لانها وان توقفت على الحدس  
والتجربة ونحوهما لكن ليست متوقفة على الكسب والنظر والمراد من التوقف  
التوقف القريب فلا يرد العلم بالعلم النظري الحاصل من النظري بانه من العلم  
البديهي مع انه يدخل في تعريف النظري لتوقفه عليه لان العلم الضروري  
بالعلم النظري وان توقف على النظر ليس توقفا قريبا ولما كان المراد  
من الحصول المأخوذ في تعريف العلم فلا يلزم للحصول حصول ، واعلم ان  
البديهي والنظري يتفاوتان بتفاوت الأشخاص بل بتفاوت الزمان فالبديهي  
بالنظر الى شخص يكون نظريا وبالعكس وكذا بالنسبة الى الزمان فينتقض  
تعريفاهما طردا وعكسا يمكن ان يقال ان هذين التعريفين من الادوار  
الاعتبارية يعتبر قيد الجينية بل الحق في الجواب في مثل هذا ان البداهة  
والنظرية يعتبران بالنسبة الى اوساط الناس بين الجزيرة والبلادة وهي  
تقدر على استخراج الاحكام من الشكل الاول فلا ينتقض بالبداهة عند  
صاحب الجزيرة ولا بالنظرية عند صاحب البلادة فتسأل فعد علم ان اخذ  
الكسب في تعريف البديهي دون النظري مبنى على تحقيق لاهن قبيل  
التأكيد حيث ذهب بعض القوم الى ان الكسبي يقابل الضروري ويرادف  
النظري بناء على ان طرق الاكتساب هو النظر لا غير فلذا لم يؤخذ الكسب  
في تعريف النظري وذهب بعضهم الى ان الكسبي اعم من النظري لانه لازم  
ولا ترادف بينهما بناء على ان الكسب كما يحصل بالنظر يحصل بعمل النصفية  
والالهام فلذا اخذ الكسب في تعريف البديهي ( قال السكتصور  
الحرارة والبرودة الخ ) هذا بناء على من تصور بقوة لامة فلا يحتاج الى نظر  
في حصوله وامان لم يتصور ولم يحسن بقوته الامة فلا يكون بديهي ( قال النس  
كالتصديق بان النفي والاثبات الخ ) النفي والاثبات بمعنى عدم بوث شئ  
لشئ وثبوت شئ لشيء لا بمعنى ادراك بوث شئ لشيء وادراك عدمه لان  
الادراكين فلا ممانعة لاجتماعهما وارتفاعهما لعدم كونهما نقضين

وان متعلقا هما نقيضين ( قوله البديهي بهذا المعنى الخ ) يعنى ان هذا مقام مطلق العلم الاعم الشامل التصور والتصديق فيكون البديهي والنظري لكل واحد منهما مع ان البديهي يطلق على ما يقابل النظري التصديقي فيكون قاصرا فاجاب بان البديهي قد يستعمل اعم مرادفا للضرورى ومقابلا للنظري المطلق وقد يستعمل اخص فههنا اعم فيكون مساويا للضرورى في الشمول الى التصور والتصديق لكن يرد ان اطلاق الضرورى على العلم مأخوذ من الضرورة بمعنى عدم القدرة على الفعل والترك الحركة المرتعش ولهذا قد يفسر بما لا يكون تحصيله مقدورا للمخلوق والبديهي اعم من ان يكون قبل التوجه على التحصيل وبعد التوجه يعنى يحصل بالاختيار والاضطرار اللهم ان يقال الغرض ههنا لم يتعلق الى حصول العلم بالاضطرار والاختيار بل الى الاحتياج والاستغناء وبسبب هذا الغرض ثبت الترادف ومن جهة اخرى النسبة مسكوت عنها ( قوله وقد يطلق البديهي على المقدمات الأولية آه ) اى القضية التى بعد تصور الطرفين يحصل الجزم بالنسبة فلا يحتاج الى نظر والتعبير بالمقدمة لان من شأنها ان تجعل جزء قياس برهانى وكذا يعبر بالمقدمات اليقينية القضايا الست التى يتركب منه البرهان لان مدار تخصيص هذه القضايا من بين القضايا بالتعداد وباليقينية كونها جزء للقياس قيل وقد يطلق البديهي على ما ثبت العقل بمجرد التفاته اليه من غير استعانة بحس او غيره تصورا كان او تصديقا ذكره قدس سره فى شرح المواقف الا ان الاطلاق الاول شايع فكذا ذكره ولم يتعرض للنائى لعدم تعلق الغرض بضبط معانيه انتهى وانا اقول هذا المعنى عين المعنى الذى به يرادف البديهي للضرورى لامعنى آخر الله اعلم بالصواب ( قوله تنبيهها على ان التصور الخ ) تعليل للتمثيل واشارة الى ان المنبه عليه معلوم من التعريف بادنى تأمل قوله وسيأتى فى تحقيق ذلك بالدليل يقتضى الاستدلال وهذا امامبنى على التزل او معلوم ههنا بالوجدان وسيأتى بالدليل التحقيقى فلا منافاة ( قوله ولا اشكال فى تعريف البديهي والنظري آه ) قيل فى تعريفى قسمي التصور من البديهي والنظري ايضا اشكال لان تصور النسبة الحكمية اذا كان بديهييا وكان تصور طرفيها واحدها نظريا كان تصورا بديهييا مع انه يصدق عليه انه الذى يتوقف حصوله على نظر وكسب ولا يصدق عليه انه الذى لا يتوقف حصوله



على نظر وكسب فلا يكون الاول مانعا والثاني جامعا انتهى وانا قول النسبة  
الحكمية بما يتوقف تصوره على تصور طرفيه والا لم يلا حنث فنظرية  
طرفيها يلزم نظرية النسبة وان كانت بدئية فيدخل في تعريف النظرية  
بخلاف التصديق فان الحكم اذا كان بدئيا والا طراف نظريا يسمى هذا  
التصديق بدئيا كما سرح به والاصطلاح على شيء لا توجب الاصطلاح  
على شيء آخر غيره واجيب ان تصور النسبة ليس في حد ذاته بدئيا ولا نظريا  
بل بدئيه تابعة لبداية طرفيها ونظريته تابعة لنظر يتهمها او نظرية  
احدهما فلا ينصور كون تصور النسبة بدئيا من نظرية احد طرفيها او كليهما  
فلا اشكال وفيه بحث لان الامور النسبية يتصور فيها البداية والنظرية  
والا لكان الامور النسبية كلها بدئية بالنظر الى ذاتها مع انها متنوعة  
وتختلف فيها في التصور فلا يقال قد يكون النسبة بمجهولة والطرفان  
معلومان فكيف تبع الطرفان لانا نقول هذه الجاهل والمكارة مقابلة المعرفة  
لامقابله البدئية ولا يرد التصورات الضرورية التابعة للتصورات النظرية  
كالعلم بالعلم التصوري والنظري بعد التحصيل من النظر لان معنى كونها  
ضرورية انها اضطرارية لا بدئية (قوله واما التصديق ففي تعريف  
قسميه اشكال آه) معلوف على قوله ولا اشكال في تعريف البدئيه آه  
حاصل الاشكال انه لمسل التصديق الذي طرفاه نظريان والحكم بدئيه  
ينقض تعريف النظري والبدئيه طرفا وعكسا حيث لا يكون تعريف  
الضروري جامعا ولا تعريف النظري مانعا فمن ان يجاب بان التصديق  
عند الامام عبارة عن مجموع الادراكات الاربعة فمحال ان يكون بدئيا اذا كان  
ذلك المجموع بدئيا وانما يكون ذلك المجموع بدئيا اذا كان كل واحد  
من اجزائه بدئيا فلهذا يستدل الامام في كتبه الحكمية ببداية التصديق  
الذي هو الشيء امام وجود واما معدوم على بداية تصور الوجود والعدم  
لان بداية الكل مستلزم لبداية الجزء لان الجزء اذا كان كسبيا يكون الكل  
كسبيا لانه اذا احتاج الجزء الى الكسب يكون الكل ايضا محتاجا الى الكسب  
لان المحتاج الى المحتاج الى الشيء محتاج الى ذلك الشيء واما عند الحكم  
فناط البداية والكسب وهو نفس الحكم فقط فان لم يحتاج حصوله  
الى نظر يكون بدئيا وان كان طرفاه بالكسب واما افتقار حصول  
الحكم الى الطرفين بحيث لو كان احدهما محتاج الى النظر يلزم احتياج

الحكم اليه فلا يضر لان التوقف المنفي في التعريف هو التوقف بالذات وثبوت التوقف بواسطة لا ينافي ذلك فاخذ الفاضل المحشي الجواب عن طرف الحكماء واستصعب من جانب الامام فانتظر ( قوله وذلك لان الحكم آه ) بيان لورود الاشكال هكذا ان التصديق قد يكون حكمه غير محتاج وتصور طرفيه محتاجا ومثل هذا التصديق يصدق عليه انه يتوقف على نظرفيدخل في تعريف النظرى مع انه مسمى بالتصديق البديهي ويخرج عن تعريف البديهي مع انه من افراد المعرف فيبطلان طردا وعكسا ( قوله ومثل هذا التصديق الخ ) لاعتبارهم في بداهة التصديق وحيث قالوا ان الممكن محتاج الى مؤثر من التصديق البديهي لانه اذ التصور مفهوم الممكن وهو ما لا يكون وجوده ولا عدمه من ذاته ومفهوم محتاج الى مؤثر يكون الحكم ضروريا وانما يخفى على بعض الاذهان لعدم ملاحظة معنى الامكان ومعنى الاحتياج الى الموجد وهذا لا ينافي الضرورة والضرورى قد نبه عليه بصورة الاستدلال لكن هذه المقدمة غير مسلمة عند الامام فتأمل ( قوله وهذا هو المراد الخ ) قال التوقف وان انقسم الى ما بالذات والى ما بواسطة الا ان المتبادر منه عدم الاطلاق هو التوقف بالذات فاذا نفي كان هو المنفي دون التوقف بواسطة كالوجود المنقسم الى الخارجى والذهنى مع انه اذا اطلق منقيا او مثبتا يتبادر منه الخارجى ( قوله واذا جعل التصديق عبارة الخ ) لانه على مذهب الامام يكون الاحتياج باعتبار الجزء واحتياج الجزء يستلزم احتياج الكل على مذهبه بخلافه مذهب الحكم لان يكون الاحتياج باعتبار الشرط ولا يستلزم احتياج الشرط احتياج المشروط وجه قوة الاشكال انه لا يمكن ان يدخل مثل التصديق الذى طرفاه نظرى وحكمه بديهي في البديهي دون النظرى بتعميم التوقف من ان يكون بذاته او بواسطة فن هذه الجهة قوة الاشكال والا لسهل الجواب عن هذا الاشكال بان مثل هذا التصديق داخل في النظرى كما قررنا آنفا فان قيل لم لم يصح الجواب بان الاحتياج المنفى في تعريف الضرورى هو الاحتياج بالذات فيكون التصديق الذى احد طرفيه كسبي وحكمه بديهي ضروريا لان هذا الاحتياج فيه ليس ذاتيا بل بواسطة الجزء فليحمل على هذا على مذهب الامام كيلا يلزم هذا الاشكال قلنا يمنع شيان احدهما استدلاله بداهة التصديق على بداهة التصور وثانيهما انه لا فرق بين جزء وجزء في ان الاحتياج بسببه



احتياج بالواسطة فعلى تقدير حل كلامه عليه اذا توقف الحكم وحده  
 على الكسب لزمه ان يجعل التصديق ضروريا وان توقف حصوله على  
 استدلاله كثيرة وذلك مما لا يقول به احد قيل يمكن ان يفرق بين جزء وجزء  
 بان الحكم هو الجزء الاخير للتصديق كالصورة ونصورات الاطراف سابقة  
 في الحصول فدار البداهة والنظرية عنده ايضا هو الحكم وح لا يلزم  
 اكتساب التصديقات من القول الشارح واستدلاله بداهة التصديق على  
 بداهة تصورات اطرافه فتصديق لا يكون موقوفا على النظر اصلا حاصلة  
 للبله والعسبان كالتصديق باننا موجود مثلا ( قال الشواذا عرفت هذا )  
 اى المقسم وتعريفى القسمين وعدم الوساطة بينهما وهما من المبادئ  
 التصورية للدعوى الآتية ( قال الشوا فقول كل واحد من كل واحدا )  
 يعنى ان كلمة الكاين الواقعة فى عبارة المص من كل الافرادى لا المجموعى  
 على ماوهم من العبارة اذ اللام الداخلة على الكل قد يكون لاحاطة الافراد  
 بانضمام المقام فيحمل الواحد الاول على الوحدة الشخصى والباقي على الوحدة  
 النوعى والا لكان لكل فرد من التصور افراد كثيرة لكن هذه القضية قاصرة  
 عن اداء المق لاحتتمال تسلط النفي على قيد الموضوع فلهذا تصدى المحصى  
 الى بيان المق منه فتأمل فانه دقيق ( قال الشوا فانه لو كان جميع التصورات آه )  
 هذا نقيض الدعوى وهى رفع الایجاب التامى وتقيضه موجبة كلية وانفرد  
 الجميع من ادات الموجبة الكلية كالكل فلا وجد لما قبل الموافق لما ذكر  
 فى تحرير الدعوى ان يقال فانه لو كان واحد من التصورات والتصديقات  
 لكنه اشار الى انه يجوز ان يكون المضاف اليه المحذوف جمعا وعرفا اى ليس  
 كل الافراد من كل واحد منهما وان حكم الكل الافرادى والمجموع ههنا واحد  
 انتهى لان الاشارة بالشيء الى الشيء يقتضى صحة اصله ثم يصح اشارته هذا  
 دليل ابات ان بعض التصور بديهى وبعضه نظرى وكذلك التصديق  
 لكن لا يلزم هذا من الدليل اذ لا يلزم من بطلان بداهة كل فرد من افراد  
 القسمين وبطلان نظرية كل فرد من افراد القسمين بداهة بعض من كل  
 منهما ونظريته بل بداهة بعض من مجموع افرادهما ونظريته مثلا كون  
 بعض من التصور بديهيا وباقي الافراد من التصور والتصديق كاهما نظريا  
 وبالعكس واجيب بانه قد يذ كر لفظ كل فى مقام اجمال وفصل تشارك الاجراء  
 فى المحمول والدليل ومناط الفصل التفصيل فالمراد وليس كل تصور بديهيا

وليس كل تصديق بديهيا الا انه لما يشارك القضيتان في المحمول والدليل جمع بينهما اختصارا في العبارة وكذلك جمع بين دليلهما ومثله متعارف في عادة البيان عند ظهور المق من المقام كأنه فيه ( قوله يريد انه ليس كل واحد من التصورات آه ) والغرض من هذا دفع توهم بعدم تمامية التقريب حيث ان هذه القضية يحتمل على ما بينه الفاضل المحشى وعلى غيره بحمل النفي على القيد للموضوع بان يكون بعض التصورات بديهيا وبعضها نظريا وجميع التصديقات نظريا وبالعكس وكذا يحصل التفصيل المق بسبب هذه الارادة من هذا الاجال ووجه الجمع في الدليل مع تعدد الدعوى في التحقيق ( قوله لكنه جمع بين التصورات آه ) استدراك من الارادة كانه قيل فلم جمع بقوله ليس كل واحد من كل واحد من التصورات والتصديقات فدفعه بانه قصدا للاختصار في العبارة مع الاشتراك في الدليل حال كون المراد التفصيل المذكور وبقوله فكانه قال بين تفصيل الدليل على نهج الدعوى ( قال الش وفيه نظر لجواز ان يكون آه ) الجهل مقابل العلم وسبب العلم متعدد كالبداهة والاحساس والتجربة وغير ذلك والعلم قد يحصل بسبب واحد وقد لا يحصل بل يحتاج الى اسباب متعددة فنحقق بسبب واحد في كل شيء لا يلزم تحقق العلم بذلك الشيء حتى لصح نفي مقابله وهو الجهل فلا يتم الملازمة في قوله لما كان شيء من الاشياء مجرولا وتمتع باستناد لجواز توقف العلم بالشيء على شيء آخر من البداهة فن وجود سبب واحد لا يتحقق العلم كالعلم لمحسوسات والحدسيات متلا فانه لا يحصل بها بمجرد البداهة بدون الحس والحدس ويمكن ان يجاب عن هذا بان الجهل كما كان مقابلا للعلم المطلق كالتمكارة المقابل للمعرفة قد يكون مقابلا للبدية على سبيل الاشتراك اللفظي وعلى سبيل الاستعمال في الفرد من حيث كونه فردا من افراده من غير ملاحظة الخصوصية فلذا لزم انتفاؤه من وجود البداهة فهذا يدفع النظر فتأمل ( قال الش الحدس آه ) وهو عبارة عن سرعة الانتقال من المبادئ الى المطالب دفعة لاعلى سبيل التدرج فلا يحتاج الى الحركتين ( قوله هذا النظر وارد على ظاهر العبارة آه ) الغرض من هذا الكلام اما دفع الاعتراض عن عبارة المص بانه هذا الاعتراض وارد على ظاهر العبارة دون المراد فلا وجه لقول الشارح فالصواب ان يقال لان الصواب يقابل الخطاء كما يشعر به عبارته في شرح المطالع حيث قال فيه لو كان ضروريا لم يحتج في تحصيل شيء منهما



الى نظر وهذا التعبير اولى مما قيل لو كان كذلك لما جهلنا شيئاً لان الجهل لا ينافي الضرورة فان ~~كثيراً~~ من الضرورات كالتجربات وما لم يتوجه اليه العقل الجاهل لم يعقل انتهى اللهم الا ان يحمل الصواب بمعنى الا صوب جمعاً بين كلاميد في الكتابين واما ابقاء لسؤال النس على المص ودفع جواب العلامة التفتازاني عنه حيث قال لما كان شئ من الاشياء محمولاً بمعنى انها لم تحتاج شئ من التصورات والتعديقات الى نظر وفكر كذا ذكره المص في شرح الكشف وح لا يرد عليه الاعتراض بان البداة لا ينافي آه انتهى فالحاصل كلامه قدس سره ح ان السؤال وارد على ظاهر العبارة واما تغييرها في شرح الكشف بعدم الاحتياج الى النظر فغير مفيد لانه تفسير الاعم بالاخص ولا دلالة للاعم على الاخص وجها من الوجوه ولو سلم دلالة بانضمام القرينة لا يدفع الايراد عن ظاهر العبارة ولو دفعه عن المراد ( قوله فكان ما يحتاج الى نظر معلوماً لنا آه ) هذا التفرع من ضم المحسوس كانه اشار به الى ان قاعدة التقييد ان كانت هذا التفرع فيصح الكلام والافلا واما كون هذا قاعدة التقييد فغير مسلم اذ لا يلزم من تحقق سبب ناقص تحقق السبب لان انقضاء الجهل المحجوج الى النظر سبب ناقص للعلم كاعلم بالتجربات والمعسوسات لعل وجه التأمل هذا ويمكن ان يقال وجه التأمل ان الجهل المحجوج حاص والعلم لا دلالة على الخاص وان قيل الجهل المحجوج الفرد الكامل من الجهل المطلق والمطلق ينصرف الى الكامل فلا يفيد لانه لا يلزم من التقييد ايضاً العلم والخاص ان قول بعض الافاضل لا يخ من الاضطراب ( قال اس فالصواب ان يقال آه ) الصواب يقابل الخطأ وهما ان حمل كلام المص على الخطأ فلا وجه لما قيل في سرحه المطالع ويمكن ان يقال جمعاً بين كلاميه الصواب بمعنى الا صوب او يقال الصواب ناظر الى العبارة بدون ملاحظة المعنى والاولى ناظر الى العبارة والمأل لانه وان صح المعنى بالتأويل والتخصيص لا يخ العبارة عن التعسف ( قال الش ولا نظرياً آه ) عطف على قوله بدورها واعدة حرف السلب لتعيين المعطوف وللإسارة الى السلب الكلي مع دفع احتمال تسلط النفي على مجموع المعطوف والمعطوف عليه ( قال النس انما ليس كل واحد من كل واحد من التصورات ) مخرج الدعوى اعتناء بشانه والمق منه كالمق مما سبق سيظهر من المحسوس وما ل دليله لو كان كل التصورات وكل التعديقات نظرية لزم الدوراء والنس واللازم بط والمروم

منه ولما كان المزوم موجبة كلية فن بطلانها يصدق نقيضه وهو رفع  
 الایجاب الكلى وهو المطرد الاعتراض على التصورات دائرا بين حكمى  
 البداهة والكسبية بانه ان اردتم بالتصور التصور بوجه ما قلتم انا نحتاج  
 فى حصول شئ منها الى نظر ومن البين انه ليس كذلك اذ كل شئ يتوجه  
 اليه العقل فهو متصور بوجه ما وان اردتم به التصور بكنه الحقيقة فلان  
 ان الكل لو كان نظريا دارا وتسلسل وانما يلزم ذلك لو لم ينته سلسلة الا كتساب  
 الى التصور بوجه ما واجيب عنه من وجهين الاول ان الا كتساب اما ان ينتهى  
 الى التصور بوجه ما او لا ينتهى فايا ما كان يلزم الدور او التسلسل اما ان لم ينته  
 فظاهر واما ان انتهى فلان ذلك الوجه ان كان متصورا بالكنه فكذلك  
 وان كان متصورا بوجه آخر ننقل الكلام اليه حتى يلزم التس فى تصورات  
 الوجوه النسائي ان المراد بالتصور مطلق التصور اعم من ان يكون بوجه ما  
 او بكنه الحقيقة لا يقال العام لا يتحقق الا فى ضمن الخاص وقد بين بطلانه  
 لانا نقول فرق بين ارادة مفهوم العام وبين تحققه ولا يلزم من عدم تحققه  
 الا فى ضمن الخاص عدم ارادته الا فى ضمنه ( قوله وقد جمع ههنا ايضا آه )  
 يعنى جمع بينهما كما فى السابق لنكتة الاختصار والاشراك فى الدليل والمق  
 بيان كل واحد منهما على حده اذ لو لم يرد ذلك وكان الكلام باقيا على ظاهره  
 لم يثبت المط لان الملح المذكور ح لازم للمجموع من حيث هو المجموع  
 اى نظرية جميع افراد التصور والتصديق فيكون ذلك المجموع منتقيا  
 وانتفاء المجموع يكون بانتفاء جزئه وانتفاء الجزء بان يكون بعض التصور  
 نظريا وبعضه بديهيا وكذلك التصديق و بان يكون بعض التصور  
 نظريا وبعضه بديهيا ومجموع التصديق نظريا او بالعكس و المط هو  
 الشق الاول فيكون الدعوى اعم من المط بحسب الاحتمال فلا يتم تقريب  
 الدليل وذلك نابت بحمل كل الاول والناني على الافراد بالضرورة اذ موجبة  
 هذه العبارة كل واحد من كل واحد من التصور والتصديق نظري وصدقها  
 يصدق كل فرد من الكليتين ونقيضه يتحقق بانتفاء فرد من الكليتين وانتفاء  
 فرد من الكليتين يحتمل على الوجهين كما قررنا فلا وجه لما قيل من انه  
 قد نشأ هذا لسؤال من الغفلة عن لفظ كل او عن حله على الافرادى فتأمل  
 ( قوله فان قلت جاز ان يكون جميع التصورات آه ) هذا منع لملازمة الدليلين  
 على التبادل لاقتضاء السؤال بتسليم بداهة بعض ونظرية بعض من احدهما



ومنشأ هذا السؤال كون المق يسان حال كل واحد منهما على حدة والالزام تسليم دعوى الخصم بالنسبة الى الاجتماع بينهما من غير شعور واجيب عن هذا بتغيير الدليل بان يقول ليس كل من كل منهما نظريا لانا نعلم بعض التصورات والتصديقات بالضرورة كنصور الحرارة والبرودة او نقول لو كان العلوم التصورية او التصديقية نظرية لا منزع حصول علم هو اول العلوم والتالى بطل اما الملازمة فلان كل علم فرضي لابد ان يتقدمه علم آخر وعلى ذلك التقدير فلا يكون اول العلوم واما بطلان التالى فلان الانسان في مبداء الفطرة خال عن سائر العلوم ثم يحصل له التصور والتصديق وهو سلم اول ( قوله قلت هذا البرهان موقوف على اه ) هذا الجواب الختام في الجملة اذ بين صحته على شئ غير معلوم بيوتنه وتفيده وجهه ان البرهان لم يتم على امتناع اكتساب التصور من التصديق وبالعكس غاية ما في الباب اننا نعلم طريق اكتساب احدهما من الآخر وعلى هذا يجوز ان يكون جميع التصديقات كسبية وينتهي سلسلة اكتسابها الى تصور ضروري او يكون جميع التصورات نظرية وينتهي سلسلة الانظار فيها الى تصديق ضروري لا يقال يمكن دفعه عنها نانا لو اكتسبنا احدهما عن الآخر لشعرنا بذلك الا اكتساب المصادر عما بالاختيار لانا نسول لا يبرم من الشعور به حال الصدور دوام ذلك الشعور ولا الشعور بذلك الشعور قبل يمكن اتمامه بدون ذلك بان يقال لو كان الكل من كل واحد منهما نظريا لا منزع الا اكتساب اوقته على تصور المتد وعلى التصديق بالفائدة وبمناسبة المبادئ فيلزم الدور والدس وهب يدور لانه انما يلزم ذلك لو كان كل نظر صادرا مما بالصدق والاحتمار لم لا يجوز ان يكون نظر من غير قصد فيحصل به تصور او تصديق من غير تقدم سى مادكر انتهى انا نقول ليس الجواب والقبيل بسى مناسب المقام لان حاصل قول القيل تعبير الدليل لا اتمام البرهان المنازع فيه والدليل الذى هو غير هذا البرهان ليس بعير كما قررنا وحاصل الجواب مخالفة الوجدان على ان الاكتساب فعل اختياري يكون موقفا على تصور اختياري وتصديق اختياري ( قوله على امتناع اكتساب اه ) هذا بين على ان لزوم الدور او التس معنى امتناع انه كما كهماعه وهو موقوف على امتناع الاكتساب اد لو امكن لا مكن عدم الدور والتس فاندفع ما قيل انه موقوف علم انتفائه الاكتساب المذكور لاعلم امتناعه اذ الانتفاء اهم من الامتناع

والامكان الذي لم يعلم ثبوته ( قوله على ان البيان في التصورات يتم آه ) علاوة على اتمام بيان التصورات على تقدير امتناع الاكتساب المذكور يعني يمكن دفعه عن التصور دون التصديق بان يقال ان لم يمكن اكتساب التصور من التصديق فذلك وان امكن فذلك التصديق يتوقف على تصور هو نظري اذا المفروض كسبية جميع التصورات فيحتاج الى آخر اما تصوري او تصديق وايا ما كان يلزم الدور او التس ( قوله فان قلت على تقدير ان يكون آه ) يعني ان قولكم لو كان الكل نظريا لزوم الدور او التس والقضايا التي ذكرتم في بيانها نظرية على ذلك التقدير فلا يمكن الاستدلال بها والالزام الدور او التس فحاصل السؤال نقض بان يقال ما ذكرتم من الدليل لا يتم لجميع مقدماته فانه لو اريد تمامه يلزم الدور او التس لان القضايا المذكورة فيه كسبية على ذلك التقدير فيحتاج الى كاسب ويعود الكلام فيه فيدور او تسلسل ويمكن انه الايراد بطريق المنع بان يقال صدق هذه القضايا في نفس الامر ثم فظ لا يمكن التفصي عن هذا المنع بل الختام المعلن لازم لان السائل اذا منع صدقها في نفس الامر لا يجوز ان يقال المعلن منعك مكابرة لان المعلن انما يقول ذلك لو كانت مقدماته بدئية وليس كذلك لان السائل لان ذلك ولو قال المعلن له ان هذه بدئية فيقول السائل ان قولك هذه بدئية قضية فلان صدقها فلا يمكن التفصي فيلزم الختام المعلن او بان يقال لان صدق تلك القضايا على ذلك التقدير ويبين توجيه المنع بانها كسبية على ذلك التقدير والكسبي يمكن بطرق المنع اليه او يقال ذهب ان تلك القضايا معلومة الصدق في نفس الامر لكن لانهم انهم معلومة على ذلك التقدير وكيف تكون معلومة على ذلك التقدير وهي كسبية على ذلك التقدير فلو كانت معلومة يلزم الدور او التس فهذا المنع مندفع بالترديد فان تلك القضايا لما كانت صادقة في نفس الامر فلا يخفى اما ان يكون صادقة على ذلك التقدير او لا يكون وايا ما كان يحصل المط اما اذا كانت صادقة على التقدير فلتتمام الدليل سالما عن المنع المذكور واما اذا لم تكن صادقة فليكون التقدير منافيا للواقع ح ومناق للواقع متناف في الواقع ( قوله قلت هذه المقدمات الخ ) هذا جواب عن النقض بانه لانم ان تلك القضايا كسبية على ذلك التقدير بل بدئية غاية ما في الباب استحالة ذلك التقدير ولو سلم كون تلك القضايا كسبية لكن غير مسلم انها لو كانت كسبية على ذلك التقدير لاحتاجت الى كاسب وانما يلزم لو كانت كسبية في نفس



الامر وهو ( قوله فيتم الاستدلال قطعا الخ ) يعني يكفي معلومية المقدمات في نفس الامر في انبساط المدعى ولا يضر عدم معلوميته على التقدير ( قوله نعم يلزم ايضا آه ) جواب عن سؤال مفتر بانه لو كانت المقدمات معلومة فينسا في تقدير نظرية الكل فينزم التناقض المقتضى الكذب احدهما وحاصل الجواب لان المناقاة لان صدق نظرية الكل في التقدير وصدق المقدمات في الواقع فيلزم صدق نقبض التقدير في الواقع فلا مناقاة مع انه مؤيد لمطلوبنا وهو نقبض التقدير وهو ان لا يكون جميع التصورات والتعديقات نظريا ولا ضروريا ( قال الس الدور وهو توقف الشيء على ما يتوقف عليه آه ) التوقف وهو ان لا يكون شيء موجودا الا بعد وجود شيء آخر وذلك التوقف يكون بالذات والاعتبار فينزم من تحقق الدور التوقفان من الشئيين بالذات والاعتبار فلا يرد النقص بالدور المعينة ولا يتوقف الشيء بجهة على ما يتوقف عليه بجهة اخرى ولا يتوقف شيء في زمان على ما يتوقف عليه في زمان آخر اما الاول فلان التوقف في الدور المعينه ليس بهما المعنى بل بمعنى لولاه لا امتنع على ان التوقف فيه باعتبار الوجود الذهني لا باعتبار الوجود الخارجي كالابوة والبنوة وسائر المتضافات واما الثاني فالتوقف لان التوقف بهما ليس باعتبار الذات والاعتبار معا بل باعتبار الزمان او الجهد وبهذا الاعتبار لا يلزم التوقف باعتبار الذات ويندفع ايضا ما قيل من ان هذا التعريف يصح على توقف كل واحد من طرفي الدور مع ان الدور مجموع التوقفين لا كل واحد منهما والازم ان يكون في كل موضع من واضع الدور دوران ولم يوجد دور واحد مع انه يخل في موضع من تلك المواضع فيه دوران بل يقال فيه دور لانه وان كان الدور عبارة عن الوقوع في التعريف يشعر بكونه عبارة عن التوقف المقيد لكن التحقيق انه عبارة عن المجموع كما في تعريف الانسان بالحيوان الناطق المشعر فظاهره بان الانسان عبارة عن الحيوان المقيد بالناطق فانه في التحقيق عبارة عن المجموع وعرف صاحب المواقف الدور المتع بانه ان يكون شيئا من كل منهما علة الاخر بواسطة ودونها انتهى وامتناع الدور اما بالضرورة كما ذهب اليه الامام الراربي واما بالاستدلال على مذهب العير وهو على انه وجوه الاول ان العلة مقدمة على المعلول فلو كان الشيء علة لعلة لم تقدمه على علة المقدمة عليه فيلزم تقدمه على نفسه والاني ان كل واحد منهما مفقور الى الآخر المفقور اليه

فيلزم ح افتقار كل واحد الى نفسه وهو مح اذا لا افتقار نسبة لا يتصور الا بين  
 المتسبين فكيف يتصور بين الشئ ونفسه والتالت ان نسبة المفتقر اليه وهو  
 العلة الى المفتقر وهو المعلول بالوجوب لان العلة المعينة يستلزم معلولا معينا  
 ونسبة المفتقر الى المفتقر اليه بالامكان لان المعلول المعين لا تستلزم علة معينة  
 بل علة ما والوجوب والامكان متساويان فلو كان شيئا ن كل واحد منهما  
 مفتقر الى الاخر لكان نسبة كل منهما الى صاحبه بالوجوب والامكان معا وهو مح  
 ولا يرد على الدليل الثاني والتالت المتضايفان كالبوة والبنوة نقضا بان يقال  
 كل منهما مفتقر الى الآخر فيلزم من افتقار كل الى نفسه ان يكون نسبة  
 كل واحد الى الاخر بالوجود والامكان وبان يقال الافتقار نسبة بين الشئين  
 لا يتصور بين الشئ ونفسه فلو صح الدليلان لامتنع المضافان لانهما اعتبار  
 ان لا يوجدان في الخارج ولا يوصفان بالافتقار اصلا فضلا عن ان يفتقر  
 كل الى الآخر وعلى تقدير كونهما موجودين يتلازمان لوحدة السبب الذي  
 يقتضيهما لا لا افتقار كل منهما الى صاحبه فلا نقض بهما بوجه ( قال الش  
 اما بمرتبة آه ) العبارة الجامعة للزوم الدور والتس وهي ان تراقى في عروض  
 العلية والمعلولية لا الى نهاية بان يكون كل ما هو معروض للعلية معروضا  
 للمعلولية ولا ينتهى الى ما يعرض له العلية دون المعلولية فان كانت المعروضات  
 متناهية فهو الدور بمرتبة ان كانا اثنين و بمراتب ان كانت فوق الاثنين والا  
 فهو التس فقد علم ان المرتبة الواحدة باعتبار ان التوقف واحد فيكون  
 المعروض اثنين وهو الموقوف والموقوف عليه يعرض عليهما العلية  
 والمعلولية فان كان بمرتبة يسمى دورا مصرحا لظهوره وان كان زائدا عليها  
 يسمى دورا مضمر الخفاء قيل وليس قوله بمرتبة او بمراتب بيانا للدورين  
 المذكورين اذ لا نفي العبارة به لانهما ان تعلقا بالتوقف الثاني يدخل في التوقف  
 على ما يتوقف عليه بمرتبة التوقف بمراتب على ما يتوقف عليه بمرتبة وهو دور  
 مضمر وقس عليه ما اذا تعلقا بالتوقف الاول ولو تعلقا بالتوقفين على سبيل  
 التنازع لم تعريف الدور المصرح لكن اختلف تعريف الدور المصرح بل اشارة  
 الى ان شيئا من التوقفين لا يلزم ان يكون بلا واسطة كما ينبادر من التوقف  
 لو اطلق انتهى فالظن ان هذا خارج عن التعريف وبيان بمجملات التعريف  
 وعمومه سواء تعلق باجزاء التعريف او بمتعلق محذوف يقتضى المقام  
 فلا يعتبر اخذه من اجزاء التعريف حتى يرد عليه ما قاله داود فتأمل قال



بعض الافاضل قال الش في بحث المعرفة ومنها تعريف التي بما يتوقف عليه اما مرتبة واحدة وتسمى دورا مصرحا واما مراتب وتسمى مضمرافاته صريح في تعلق الجار بتوقفه وبيان لنوع الدور انتهى انا اقول لا يقتضي تعلق الجار في مقام تدسيم الدور الى المصريح والمضمر بالتوقف تعلقه هنا بالتوقف لان هذا المقام مقام تعريف مطلق الدور لا تعريف تقسيم بل يقتضي خلافا لان قوله بمرتبة او مراتب من قبيل قيود المتباينة المضمومة الى التقسيم وهما خارجان عن مطلق الدور ( قال الش والتس وهو ترتيب امور غير متناهية الخ ) الترتيب كون كل واحد معلولا لاني قبله وهو التس من جانب العلة او علة لاني بعده وهو التس من جانب المعلول وما نحن فيه من قبيل الاول وعرفه بعض الفحول بانه ان يستند الممكن في وجوده الى علة مؤثرة فيه ويستند تلك العلة المؤثرة الى العلة الاخرى المؤثرة فيها وهم جبر الى غير النهاية وهو تس في جانب العلة والتس من جانب المعلول فيعرف بالمعاصرة بان يكون معنى ' هو جد الشيء ' وذاك الشيء ' هو جد الشيء ' آخر وتفرل الى غير النهاية وذلك التس محسوسا من جانب المعلول او من جانب العلة وهو برهان التطبيق المنروط بوجود الخارج والرتب والاجتماع في الوجود دليل التس في العمل مع عند الحكيم دون التس في المعلول والتعريف المذكور منطبق على كلا القسمين ففقد خلل في هذا المقام اذا لم يقبل بالتعريف هناك كما عرف في الدور وهو التس اللازم الذي حكم عليه بانه مع الالهام الا ان يقال هذا السلام مسوق على مذهب المتكلمين القائلين باستحالة كل منهما لان لا يكون هذا لا بما لا من اذ هو مما دون الحكماء انتهى وانا نقول ان تخصيص مذهب الحكماء على محالية التس في جانب العلل دون المعلول وليس بمسلم واما بيان بعض البرهان الذي يستند محالية التس في جانب العلل دون المعلول فلا يقتضي تخصيص دعواهم ولو سلم بهما التس اللازم من نظرية دل التصورات والتصديقات التس في جانب العلل وكذلك الدليل يثبت هذا التس وتخصيص العموم باقتضاء المقام ليس بمحذور ( قال الش اما الملازمة ولان على ذلك التقدير الخ ) لان اكتساب الفاعل انما يكون بعلم اخر وايضا يكون باخر وهم جرائك الملازمة ملازمة اصل الدليل وهو قوله لو كان كل التصور والتصديق نظريا لدار او تسلسل فاحصل اما الملازمة يكون دليل على تلك الشرطية فيؤخذ مقدمها هذا لو كان كل التصور والتصديق

نظريا فلا بد ان يكون بعلم آخر وقت طلبنا لتحصيل شئ منهما وكذلك العلم  
 الاخر لا بد فيه من علم آخر فلهم جرا فيلزم التس فلا وجه لمقابل ان نظرية  
 الكل في نفسه لا يستلزم الدور والتس واذ قيل نظرية الكل يستلزم الدور  
 او التس في الواقع لتحقق العلم بشئ من الاشياء فلا حاجة بقوله اذا حاولنا  
 انتهى لان نظرية الكل وان لم يستلزم الدور والتس لكن عند طلب التحصيل  
 يستلزم واذا استلزم يلزم بطلان نظرية الكل في نفسه وكذلك تحقق العلم  
 بشئ من الاشياء لا يستلزم الدور والتس في الواقع بل يبطل اصل الدعوى  
 وهو كون الكل نظريا فلا بد من قيد اذا حاولنا حتى يستلزم المح عند الطلب  
 ( قال الش وهلم جرا الخ ) هلم من اسماء الافعال بمعنى الامر او الماضي اى جر  
 جرا الى ما لانهاية وفي كل رتبة يحتمل الدور بان يقال في اول المرتبة اما ان يحصل  
 بالعلم الى الموقوف او يحصل بعلم آخر فان كان الاول فهو الدور وان كان الثانى  
 وهكذا في كل رتبة ( قال الش فيلزم الدور آه ) ان كان بمرتبة وهو دور مصرح  
 والافدور مضمحل لكن التقرير يقتضى الثانى لكن لظهور الاول اطلق الدور  
 ليشمل القسمين قيل اما منع لزوم الدور او التس لجواز الانتهاء الى نظرى  
 ممتنع الاكتساب او الى علم حضورى فنع لا يضر المستدل كما لا يخفى هذا الغرض  
 المستدل على تقدير نظرية الكل عدم حصول العلم باى وجه كان فلا يضر له  
 هذا المنع ( قال الش اما بطريق الدور آه ) اى امتناع التحصيل بطريق  
 الدور لانه يستلزم ان يكون الشئ اى العلم حاصل قبل حصوله وهو مستحيل  
 للزوم وجود الشئ حال عدمه وهو اجتماع النقيضين وللزوم توقف علة  
 الشئ على الشئ وهو بطل لانه يستلزم اجتماع تقدم الشئ وتأخره بالنسبة  
 الى شئ واحد وهو من قبيل اجتماع المتقابلين من جهة واحدة في محل واحد  
 والحاصل ان في الدور لا يحصل العلم وجهها من الوجوه لان النظرى لعدم  
 العلم له احتياج الى شئ آخر واذا احتاج ذلك الشئ الاخر بالواسطة او بلا واسطة  
 الى ذلك النظرى المحتاج الى شئ آخر لا يحصل العلم بواحد منهما لعدم العلم  
 بالمحتاج والمحتاج اليه ( قوله اذا كان بمرتبة واحدة آه ) حاصله بيان عدد التقدم  
 بحسب المرتبة يعنى اذا كان المرتبة واحدة يكون التقدم بمرتبتين واذا كان  
 بمرتبتين يكون بثلاث مراتب بزيادة مرتبة واحدة في كل رتبة لا غير فلا ينقص  
 التقدم من مرتبتين لان الدور يتحقق بالتوقيف فصاعدا لا بالتوقف الواحد  
 والتوقفان لا يتحقق الا بالتقدم بمرتبتين وغرض المحشى دفع لتوهم ان يكون



التقدم بمرتبة واحدة مع انه لا يلزم من الدور ( قوله يلزم ان يكون الف الخ )  
 قبل الشرط مقيد بالطرف فلذا جعل الجزاء تقدم الى نفسه لازوم تقدم  
 الشئ على نفسه انتهى ليس فيه حاصل اذا جزاء متفرع على المقدم في كل  
 الشرطية فساوجه اعتبار جزاء المقدم قيدا فتفرع عليه خصوصية الجزاء  
 نعم لو قيل ان الدعوى لزوم تقدم الشئ على نفسه والدليل بقيد الخصوص  
 لكان له وجه على ان هذا من قبيل التوضيحات في المادة الجزئية ( قوله وقس عليه  
 حال ب الخ ) فاذا توقف ( ا ) مثلا على ( ب ) و ( ب ) على ( ا ) كان ( ب ) موقوفا على  
 ( ب ) اذا المفروض ان ( ا ) موقوف على ( ب ) لانه اذا توقف ( ب ) على التوقف ايضا  
 على ما يتوقف عاياه ( ا ) ومن المعلوم ان ما يتوقف عليه ( ا ) هو نفس ( ب ) فيكون  
 موقوفا على ( ب ) فيلزم تقدم الشئ على نفسه بمرتبتين وذلك لان ( ب ) سابق على  
 سابقه ولو كان في مرتبة سابقة فتقدم على نفسه بمرتبتين ( قال الش واما بطريق  
 التس الخ ) اي امتناع التحصيل والكسب بطريق التس لتوقفه على استحضار  
 ما لا نهاية له وهو مخ لان العلم بالشئ ح يكون موقوفا على العلم بالامور الغير  
 المتناهية على سبيل التفصيل واحاطة الذهن بها وذلك مخ للعقول البشرية  
 وتقدير امكانها يلزم انتهاء غير المتناهي اذا حاطة الشئ بالشئ يقتضي  
 انتهاء الحاطة به ولقائل ان يقول العلم بالامور الغير المتناهية ليست محالة  
 في نفسها اذا حاطة علم الباري تعالى بها واقعة مسلمة فبحار ان يعلمنا الله تعالى  
 الامور الغير المتناهية كما جاز كون علمه تعالى محيطا بها فدعوى انها مخ للعقول  
 البشرية لا بد لها من برهان وايضا لو كان احاطة الشئ بالشئ يقتضي نهايته  
 لكان في حق الباري تعالى ايضا كذلك فامتنع احاطته والحق في ذلك  
 ان الاحاطة الجسمانية التي يجب ان يكون لها حدمشوار اليد هي التي يوجب  
 تناهي المخاطبة واما احاطة النفس المجردة التي لا جهة لها فلا يقتضي ذلك  
 وبالجملة يشكل بيان امتناع التس بما قالوه ( قال الش والموقوف على الموقوف  
 مخ الخ ) اي الموقوف على المخ بالذات مخ بالغير مع انها يحصل التصور والتصديق  
 ( قال الش فان قلت ان عنيتم الخ ) هذا السؤال منع بالترديد فباعتبار منع  
 الصغرى وباعتبار منع الكبرى حاصله ان اراد توقفه على استحضار ما لا نهاية له  
 دفعه فهو مخ لان الافكار المتسلسلة معدات لا يجتمع المط والعلوم التي  
 تعلق بها تلك الافكار لا يجب مجامعتها اياه فان العلم اليقيني بمساوات زوايا  
 المثلث للقائمتين حاصله للمهندس مع غفلة عن تفاصيل مبادئه وان اراد

توقفه على استحضاره ولو في ازمة غير متناهية فاستحالته مم لجواز ان يكون  
 النفس قديمة قد حصلت مبادئ مط الذي لطلبه الان على التعاقب في ازمة  
 لاتناهي وحاصل جوابه ان كلا منا هذا مبني على حدوث النفس الناطقة  
 وقد يبرهن عليه في الحكمة ولا شك ان استحصا لها امورا غير متناهية  
 في ازمة متناهية مع كاستحضارها اياها دفعة واحدة لا يقال فعلى هذا  
 لا حاجة لنا الى الحدوث لان النفس اذا شمرت بمط من وجه وتوجهت منه الى  
 مبادئه ثم رجعت منهما اليه في هذا الزمان المتناهي يجب عليها استحصا  
 تلك المبادئ باسرها او ملاحظتها برمتها واذا كان المبادئ غير متناهية  
 لم تقدر النفس على شيء منهما سواء كانت حادثة او قديمة لانا نقول الواجب  
 في ذلك الزمان استحصا المبادئ القريبة بتفاصيلها دون البعيدة والذي  
 يكشف عنه ان كون الكل كسبيا مع التس يستلزم ان يكون اكتساب كل مط  
 بعلم آخر واكتسابه ايضا باخر الى ما لانهاية له واما اجتماع تلك الاكتسابات  
 والعلوم التي تعلق بها دفعة او في زمان متناه فليس بلازم بل جاز حصولها  
 متعاقبة في ازمة لاتناهي فان ذلك كاف في حصول المط الخاص  
 كالدورات الفلكية التي لاتتناهي في حصول الدورة الحاضرة على  
 رأيهم ( قال على استحضار ما لانهاية له الخ ) الا استحضار بمعنى طلب  
 الحضور وهو اعم من ان يكون حاصل مطلوبه او غير حاصل فهنا  
 بانضمام المقام يستعمل في الاخص اي في طلب الحضور وحصول  
 المط والالم يلزم البطلان فالمعنى طلب حضوره وحصوله في الذهن مفصلة  
 متعاقبة حال حصول العلم لانه فرض نظرية كل علوم فيكون تحصيل علم منها  
 عن النظرى ثم ذلك النظرى من النظرى الاخر فهلم جرافيلزم ان يكون الطلب  
 والحصول متعاقبة مفصلة حاصل حال حصول العلم المط وذلك لا يتصور  
 في الان لكونه متعاقبا والطلب مسبوقا بالقصد وان يكون مجتمعة في ازمة  
 متناهية او غير متناهية لكن النفس غير قادرة على تحصيل امور غير متناهية  
 في ازمة متناهية فيستحيل واما في ازمة غير متناهية فاستحالته غير ظاهرة  
 ( قال دفعة آه ) اي في زمان واحد واما احتمال كونه في ازمة متناهية على سبيل  
 التعاقب فبطلانه ظ فلهذا لم يتعرض الشارح ( قال فان الامور الغير  
 المتناهية آه ) المعدات عبارة عما يتوقف عليه المط ولا يجامعه في الوجود  
 كالخطوات الموصلة الى المقاصد فانها لا تجتمع فالمعنى ما به يستعد اللاحق



الحصول ووجود المستند مشروط بعدم المعد يعني يكون السابق علة  
 لللاحق مع عدم السابق عند وجود اللاحق فهذه العلوم الموقوفة عليها  
 التي لا يتساهى من قبيل المعدات وليس من لازمها الاجتماع في الوجود حتى  
 يلزم اجتماع امور غير متناهية دفعة عند تحصيل علم نظري واحد لكن فيه  
 مناقشة ان كون العلوم المرتبة معدات ثم بل المعدات هي الافكار بمعنى  
 الحركات ضرورة ان العلوم المرتبة يجامع المط والمعدات لا يجامعه فلا يكون  
 العلوم المرتبة معدات كما قال الشارح فانتقل الى مقاله المحدثي ( قوله حاصل  
 السؤال استحضار امور غير متناهية آه ) يعني سبب بطلان الامور الغير  
 المتناهية هو ازمان وذلك اما بسبب استلزام اجتماع امور غير متناهية  
 في زمان واحد او في ازمة متناهية او في ازمة غير متناهية فحاصل السؤال  
 ان الاستحضار المع ليس اللازم وهو الاستحضار في زمان واحد او في ازمة  
 متناهية والاستحضار اللازم ليس بمع وهو الاستحضار في ازمة غير متناهية  
 فلهذا هو الشك الساني لم يتعرض الشارح وادرج في قسم الاول بحمل دفعة  
 على ماعدا الازمنة الغير المتناهية بقرينة المقابلة فيكون قوله دفعة واحد  
 من قبيل عموم الجواز وهذا من قبيل تمهيد المقدمة على تصوير السؤال  
 بقوله فاذا فرض ( قوله منعنا الملازمة اه ) اي استلزام كون تحصيل جميع  
 النصورات والتصديقات بطريق التس استحضار مالا نهاية في زمان واحد  
 او في ازمة متناهية وسنده المذكور في السرح وهذا المنع اشارة الى كون  
 الدليل على طريق الخلفي وان كان الظاهر من الشارح الاقتراني او القياس  
 الخلفي يظهر الفساد فيه ظهورا جليا فلذا في الكتب الكبيرة يسأحت على  
 سبيل الخلفي فتصويره او كان اكتساب النظري على سبيل التس لزم استحضار  
 مالا نهاية له لكن اللازم بط والمقدم ماله فحاصل السؤال منع الملازمة على  
 اعتبار ومنع بطلان اللازم على اعتبار باسناد كون النفس قدما ازايما وجوده  
 في ازمة غير متناهية في جانب الازل ويحصل لها في تلك الازمنة الازلية  
 ادراكات غير متناهية فحصل لها لان الادراك المط سبب اعتبار جانب الازل  
 دون جانب الازوال ان بعض النظريات حاصل لنا الآن فلو كان عدم  
 التناهي باعتبار جانب الازوال عدم الحصول في الآن بل امكان الحصول  
 في ازمة غير متناهية ( قوله قيل عليان الامور الغير المتناهية اه ) حاصل هذا  
 ابيات المقدمة المهمة واما ابطال السند على اعتبار مساوئ الادعاء يعني ان

الامور الغير المتناهية التي توقف عليها حصول العلم بالمط على تقدير نظرية  
 كل العلوم تصورية او تصديقية اما العلوم والادراكات الحاصلة من الانتقالات  
 الفكرية واما نفس الانتقالات الفكرية لاسبيل الى الثاني لان الموقوف عليها  
 لحصول المط العلوم فقط سواء حصل بالفكر او بطريق آخر فلا مدخل  
 لمعدات الانتقالات الفكرية في مطلوبنا وتلك العلوم لمجامعتها مع العلم  
 بالمط ولوجودها به لا يكون من قبيل علل موجبة للمط او شروط لحصوله  
 والعلل الموجبة والشروط يجب وجودها عند وجود المعلول والشروط  
 فيلزم على تقدير لزوم التساوية الذهن عند حصول المط امور غير متناهية  
 دفعة واحدة وهو مح فثبت المقدمة المهمة اولا او بابطال نقيضها ( قوله التي  
 يقع فيها الحركات الفكرية آه ) هي من جنس الحركة في الكيف بتوارد  
 الصور والكيفيات على النفس الحركة الحسية الواقعة في المسافة \* اعلم ان  
 كل مط لا يحصل من اى مبدء يتفق بل لا بد من مبادئ مناسبة له والمبادئ  
 لا توصل اليه كيف اتفقت بل لا بد من هيئة مخصوصة فاذا حاولنا تحصيل  
 مط تصوري او تصديقي ولا محالة يكون مشعورا به من وجه تحركت النفس منه  
 في الصورة المخزونة عندها منتقلة من صورة الى صورة الى ان تظفر لمبادئه  
 من الذاتيات والعرضيات والحدود الوسطى فيستحضرها متعينة متميزة ثم  
 يتحرك فيها لترتيبها ترتيبا خاصا يؤدي الى تصور المط بحقيقته او بوجه يمتاز  
 عما عداه او الى التصديق به يقينيا او غير يقين فهنا حركتان يحصل باولها  
 المادة وبالثانية الصورة والمبادئ من حيث الوصول اليها منتهى الحركة  
 الاولى ومن حيث الرجوع عنها مبدء الثانية ومن حيث التصرف فيها لترتيب  
 الترتيب المخصوص مادة الثانية وحقيقة النظر والفكر مجموع الحركتين  
 وعبرة عن الانتقال من الكيف والصورة الى كيف وصور اخرى ولا محالة  
 يلزم هناك توجه نحو المط وازالة لما يمنعه من الغفلة والصورة المضادة والمنافية  
 وملاحظة للعقولات ليؤخذ البعض ويحذف البعض وترتيب للمأخوذ غاية  
 يقصد حصولها وكثيرا ما يقتصر في تفسير النظر على بعض اجزائه  
 اولوازمه اكتفاء بما يفيد امتيازها واصطلاحا على ذلك فيقال هو حركة  
 الذهن الى مبادئ المط او حركته على المبادئ الى المط او ترتيب المعلومات  
 للتأدي الى مجهول فن هذا قديتين الحركات الفكرية والانتقالات الذهنية  
 والترتيب الواقعة ( قوله فانك اذا اردت آه ) تعليل لقوله ان الامور الغير



المتناهية هي العلوم التي يقع فيها (قوله فالعلوم السابقة ليست معدات  
 آه) (يعني العلوم التي يقع فيها الانتقالات سابقة على العلم بالمط سواء كانت  
 تصورا او تصديقا بجماع العلم بالمط ولا شيء من المعدات بمجموعة اياها فينتج  
 ان العلوم ليست معدات ثابتة الصغرى بقوله فان العلم باجزائها يعني ان العلم  
 باجزاء المعرفة على سبيل الانفراد على سبيل الاجتماع فانه يكون تفصيلا  
 و علم المعرفة يكون اجالا و العلم التفصيلي يناهض العلم الاجمالي فلا يجمع كعلم  
 الحيوان والناطق بجماع مع العلم بالانسان وكذا العلم بان العالم متغير وبان  
 كل متغير حادث بجماع مع العلم بان العالم حادث واثبت التكبري بقوله لان  
 المعدبوجب الاستعداد وهو كيفية وتبي في القابل لحصول الفعل يسمى  
 بقابلية المحل وهو من النكاح المشكك يتزايد وينقص فلذا يتعصف بالقربية  
 والبعدية بالنسبة الى الفعل ولا يجمع مع وجود المط بالفعل كالاستعدادات  
 في نطفة الالباء في الرحم الى كونها انسانا ولما كان الاستعداد الذي اوجبه المعدب  
 غير بجماع بالفعل وعدم بجماع المعدب موجب بالفعل فبطريق او لوية  
 اذا وندت المعدب وندت موحده وهو الاستعداد (قوله استعداد النبي آه) الاستعداد  
 من لزم في قول المحل ان المعدب وفعل المعدب استعداد وندت معدب  
 قائمة بالاستعداد لا سر العين ويكون معدرا بمعنى الحقيقي ويصح الحمل فلا وجه  
 لما قيل هذا تفسير المصدر المبني للمفعول اعني كون الشيء مستعدا له فلذا  
 انصبت الى المفعول لان المضاف اليه هو المستعد له فيصح تفسيره بالكون  
 المذكور (قوله نعم الانتقالات الواقعة) نعم كلمة مقررة لما سبقها وبيان المنشأ  
 الغلط للسائل يعني ان المعدات هي الانتقالات والحركات الواقعة في العلوم  
 وليست بموقوفة عليها والموقوفة عليها العلوم وليست بمعدات اما كون  
 الانتقالات والحركات معدات لانها سواء كانت حسية او عقلية كل واحد  
 من الانتقال والحركة مسبوقا بحركة وانتقال آخر معلول به وموقوف على  
 عدمه ولا بد في كل واحد منهما منتقل منه ومنتقل اليه ومنتقل فيه كالحطوات  
 الحسية والكيفيات النفسانية المختلفة بالظنون والشكوك والاهام والايقان  
 فيلزم ان يكون الانتقالات والحركات معدات (قوله فالعلوم السابقة اما علل  
 موجبة آه) يعني اما علم ان العلوم مما يتوقف عليه المط دون الانتقالات وعلم  
 انها ليست معدات فهي اما علل موجبة للمط او شروط له فاما كان يلزم  
 وجوده مع حصول المط فيلزم احاطة الذهن بامور غير متناهية دفعة واحدة

وهو محتمل واما احتمال كون العلوم الموقوفة عليها من قبيل ارتفاع الموانع  
 فلان العلوم السابقة امور موجودة بالضرورة ( قوله واجيب عنه بانه  
 لاشك آه ) حاصل الجواب ان كان مرجع كلام القيل الى اثبات المقدمة المهمة  
 منع لتلك المقدمة ايضا بالترديد بادن في تغيير اصل السند باننا لا نلزم اجتماع امور  
 غير متناهية في الزمان واحدا لانه ان اريد من الامور الغير المتناهية الحركات  
 الفكرية فهي معدات لحصول المطمئنة الاجتماع معه فلا يلزم اجتماع  
 امور غير متناهية في زمان واحد وان اريد منها العلوم والادراكات  
 وان لم يمتنع اجتماعها مع المطمئنة لكنها ليست مما يجب اجتماعها باسرها معه  
 فذلك لا يلزم اجتماع امور غير متناهية فثبت كون العلوم مما لم يجب اجتماعها  
 باسرها معه بقوله فاننا نجد من انفسنا على سبيل الوجدان وان كان مرجع  
 كلام القيل ابطال السند المساوي الادعائى يكون حاصل الجواب منعنا ايضا  
 كما قررنا او اثباتا للسند المذكور بادن في تغيير فان قيل لما ثبت القائل ان العلوم  
 من العلة او من الشروط فاما ما كان يجب وجوده مع المعلول فكيف يقال  
 ان العلوم ليست مما يجب اجتماعها باسرها معه قلت العلة والشروط  
 قد يكون بلا واسطة وقد يكون بعضه بالواسطة وبعضها بلا واسطة  
 فالاول يجب وجوده مع المعلول والثاني لا يجب وجوده مع المعلول لجواز  
 ان يكون بعض من ذلك العلة والشروط معدا بالنسبة الى العلة وشرط آخر  
 من مجموع تلك العلة والشروط ومن استدلال القائل النفي كون مجموع  
 العلة والشروط معدات ومن ذلك الانتفاء لا يلزم ان يكون جميع العلة  
 والشروط بلا واسطة ( قوله فاننا نجد من انفسنا في القياسات المركبة آه ) ان  
 القياس المركب ما كان زائدا مقدما على مقدمتين هي الصغرى والكبرى  
 او الشرطية والاستثنائية في الاقتران والاستثنائي سواء كان موصولة النتائج  
 او مفصولة النتائج وذلك التركيب يكون بطريقتين ان يكون المقدمات كلها  
 مأخوذة في القياس وان يكون الصغرى او الكبرى او كلاهما نظرية فيسوق  
 الدليل لاثباتهما بمرتبة او بمرتبتين فصاعدا الى ان ينتهي الى مقدمة بدئية  
 من اليقينيات حتى ينتج اليقين وفي هذه الصورة قد يبدأ من المقدمات القريبة  
 من المطمئنة ينتقل منها الى مقدمة ثم منها الى ان ينتهي الى المقدمة البدئية  
 البعيدة من المطمئنة ينتقل منها الى مقدمة اخرى ثم منها الى المقدمة  
 القريبة من المطلوب فيكون البدء والانتهاء بطريقتين ففي الطريق الثاني



الذهول من المقدمة البعيدة او البعدى يمكن الوقوع لكن فى الطريق الاول كيف يذهل عن المقدمة القريبة منه المط فلو ذهل لما حصل المط مع ان مانحن فيه من قبيل الطريق الاول اذ لو كان المط نظريا يبدأ من المقدمة القريبة النظر ثم منها الى المقدمة الاخرى ثم ثم تأمل ( قوله وعلم ايضا انه يلاحظ تلك المسائل آه ) اذ فيه اشارة الى ان المقدمات البعيدة يذهل عنها الممارس عند حصول المط دون المقدمات القريبة اذ عند حصول المط لابد من العلم بها لكن بعد الحصول يلاحظ ويحزم بالعلم المط قد يغفل عن ان المقدمات القريبة نعم يعلم اجمالا ان هناك آه جواب عن سؤال مقدر بله كيف يحصل العلم بالمط عند الذهول عن المقدمات بالكلية اجاب عند بانه يذهل عن العلم التفصيلى دون الاجالى وهو العلم بجميع المقدمات من حيث هو مجموع كالرؤية الواقعة على الجماعة وليس المراد العلم بالقوة القريبة من الفعل اذ لم يكن العلم حاصلا بالفعل وهو بعيد عند حصول العلم منها بالمط مع الجهل عنها بالكلية ( قوله وانما حكم على تلك الامور الغير المتناهية آه ) دفع لما يرد من ان هذا الجواب لا يساعد على اشارة الشارح اذ العلوم لا يكون من المعدات والشارح جعل الامور الغير المتناهية من المعدات بان كلام الشارح يحول على الجواز اما على طريق المجاز المرسل او على طريق الاستعارة واما جل المعدات على الحقيقى بحمل العلوم على كونها معدات باعتبار وقوع الانتقال فيها فغير جيد لان الامور الغير المتناهية الموقوفة عليها وقت كونها عبارة عن العلوم ليست موقوفة عليها باعتبار الانتقال فيها بل على الاطلاق فلا يفيد الاعتبار قيل لانه ح يصير الترديد المذكور قبيحا اذ لا معنى لقوله ان عنيت بقولكم اذ يتوقف على استحضار الامور الغير المتناهية من حيث وقوع الحركات فيها انه يتوقف على استحضارها من حيث انه كذلك دفعة واحدة فتأمل ( قوله فان قلت العلوم السابقة وان لم يجب آه ) هذا اثبات للمقدمة ايضا باختيار كون الامور الغير المتناهية علوما بان العلوم وان لم يجب اجتماعها مع المط تفصيلا لكن يجب اجتماعها اجمالا فيلزم استحضار امور غير متناهية فهو بوط وحاصل الجواب او لا منع بط استحضار امور غير متناهية على سبيل الاجال كاستحضار جميع افراد الانسان مثلا بمفهوم الانسان وكذا استحضار الجزئيات الغير المتناهية بمفهوم الكلى على الاجمال وانما الملح باستحضارها بتخصصاتها وتعيناتها وثانيا منع وجوب

استحضار العلوم الغير المتناهية على الاجمال بل يجوز ان يكون حاصله مفصلة بالفعل ولا جملة بالقوة فلا بد من نفي الجواز بالدليل ( قوله مفصلة اي بالفعل آه ) قيل العلم التفصيلي بالاشياء عبارة عن حصول صور متعددة بقدر تلك الاشياء العلم الاجمالي عبارة عن صورة واحدة متعلقة بالكل من حيث هو كل وقد يكون مبدأ التفصيل وقد لا يكون فالاول علوم متعددة بالفعل والثاني علوم متعددة بالقوة فسر قوله مفصلة بقوله اي بالفعل وقوله جملة اي بالقوة والافالعلم الاجمالي ايضا علم بالفعل بالكل من حيث كل انتهى وانا اقول التفصيل والاجمال من قبيل النضائيف واتصاف العلم بهما باعتبار المعلومات فان كان المعلوم جزئيات متشخصات متعينات باعتبار تشخصها وتعينها يكون المعلوم مفصلا والعلم تفصيلا وان كان كليات غير متشخصة لا يمنع نفس تصور مفهومه عن وقوع الشريعة شاملا على الجزئيات بلا قصد الى التعينات والتشخصات للجزئيات يكون المعلوم كليا مجملا والعلم بها علما اجمال وكذلك ان كان المعلوم كلا او جزأ امامعنى الفعل والقوة كون الشيء داخلا تحت الحصول والموجود وعدم كون الشيء داخلا تحت الوجود لكن يكون صالحا للدخول والصلاحية يكون قريبا وبعيدا والاول يسمى بالقوة القريبة والثاني بالقوة البعيدة وتوصيف المفصلة بالفعل والجملة بالقوة ههنا باعتبار الامور الغير المتناهية لان في المفصلة يحصل العلم بها بالفعل وفي الجملة لا يحصل العلم بها بل بالقوة القريبة لان الامور الغير المتناهية في العلم الاجمالي يكون معلوما بعنوان شيء واحد فلا تعدد فضلا عن غير التناهي لكن يمكن ان يعلم على التفصيل كما كان المعلوم كليا وافراده منحصرا تحت حاصر كما علمنا بالرؤية على جماعة قليلة من حيث الجمع ثم باعتبار تفصيل احادها ( قوله ليس بمح قائما المح آه ) لان ادراك الامور غير متناهية بالاجمال يكون باحضار شيء واحد شامل للامور الغير المتناهية فلا استحالة في احضار شيء واحد بالضرورة مثلا كالشيئية والعلية بخلاف ادراكها على التفصيل دفعة ( قوله على انا نقول آه ) حاصله منع لوجوب ان يجامع المط امور غير متناهية جملة لجواز ان لا يكون حاصله بالقوة القريبة عند حصول المط ولو كان العلم الاجمالي ثابتا اذا لم يعلم الاجمالي اعم من حصول الامور الغير المتناهية بالقوة القريبة او بالقوة البعيدة ولا يلزم من ثبوت الاعم ثبوت الاخص ( قال الش لا ثم ان استحضار الامور الغير المتناهية



(آه) الامور الغير المتناهية قد يكون عدم تنهايتها باعتبار المبدأ دون المنتهى وقد يكون باعتبار المنتهى دون المبدأ وقد يكون باعتبار المبدأ والمنتهى جميعا فالاول يسمى بالازل والناسى باللا يزالى والثالث بالسرمدى والكل مح عند اهل الحق من المتكلمين الا اذا كان المراد باللاتهاى مالا تقف عند حد كفاي نعم الجنة فمح لزم المح عندهم من لزوم استحضار مالا نهاية باي وجه كان واما عند الحكماء فالكل مح اذا كانت موجودة مرتبة بمجموعة الاجزاء في الوجود والافلا فلذا اختلفوا في النفس قال ارسطو ومن تبعه يحدونها مع حدوث البدن و بطلان التناسخ والاشراقية قالوا بقدومها و يجوز التناسخ ولزم على ارسطو ان يكون النفوس امورا غير متناهية لعدم تنهاى الا بدان لكن غير مح لكونها غير مرتبة فلحدودها تكون في ازمة متناهية باعتبار المبدأ وادراك امور غير متناهية باعتبار المبدأ لا تصور فيلزم استحالة استحضار امور غير متناهية واما على مذهب الاشراقية فلقدها يجوز ادراك امور غير متناهية في المبدأ باعتبار الماضي ولكن حصول العلم بالمبدأ الان باستحضار امور غير متناهية فلا يلزم استحاله واذا عرفت هذا اعلم ان الشارح بنى السؤال على مذهب الاشراقية واجاب بمذهب المتشائية لان المنطق من حكمة المشائية (قال فنقول هذا الدليل مبنى على حدوثه) قد عرفت وجده لا بناء مما قررنا قبل يمكن بناء الدليل على حدوث البدن ليستعن عن ابدال التناسخ و يمكن ان يبنى على قدمه و حدوث التعلق بابدال التناسخ فان الحصول تابعة بالكسب يتوقف على القوة المودعة في الدماغ كما تقرر في محله فاذا كان التعلق حاديا بحدوث البدن و بطلان التناسخ لزم استحضار الامور الغير المتناهية في زمان متناه هو زمان حدوث البدن وانما جعلنا حدوث التعلق بحدوث البدن و بطلان التناسخ لانه لو لم يبطل التناسخ لاحتمال ان يكون التعلق قدما بان يحسد بدن بعد بدن من الازل و بتعلق النفس بها فلا يتجه على الشارح ان الدليل غير مبنى على حدوث النفس بل واز ابتناء على قدمه و حدوث البدن و بطلان التناسخ لانه اذا امكن في دفع الشبهة بناء الدليل على امرين يصح ان يدفع بدعوى النساء على ابهما شاء الجيب ولا توجه للمناقشة معه بانه ليس مبنيا على هذا الجوار بانه على الاخر انتهى انا قول هذا الكلام ناتس من عدم الرسوخ على مذهب الحكماء لان من قال بحدوث النفس قائل بطلان التناسخ لا بناء الحدود على بطلانه ومن قال

بقدمها قال بجواز التناسخ و لا قائل بالفصل من الحكماء حتى يبنى عليه  
والاحتمال العقلي من غير اثبات مذهب بين المذهبين غير مفيد فان قيل يمكن  
ابطال نظرية الكل بناء على مذهب من قال بقدمها وبجواز تناسخها بان  
النفس بعد انتقالها من بدن الى بدن آخر لا يبقى له علم من الاحوال السابقة  
ولا تقدر على استحضار امور غير متناهية في بدن واحد فلا يمكن تحصيل  
شيء قلت عدم بقاء العلوم السابقة غير معلومة معيناتنا المعلوم عدم العلم  
بها ولا يستلزم عدمها كذا حقق ( قال الش فنقول هذا الدليل مبنى آه )  
قيل الاولى في الاستدلال على اصل الدعوى ان يقال ليس الكل بدنيا  
ضرورة ان الاحتياج في البعض الى النظر كتصور العقل والنفس  
وكالتصديق لحدوث العالم ولا نظريا ضرورة الاستغناء عن النظر في البعض  
كتصور الحرارة والبرودة والتصديق بان النفي والاثبات لا يجتمعان ولا يرتفعان  
وذلك لان دليلهم مع انه اخفى من المدلول يشتمل على دعوى الضرورة في  
البعض على تقدير نظرية الكل ويتوقف على ان التصديق لا يكتسب  
من التصور والاجاز ان يكون كل التصديقات كسبية وينتهي الى تصور  
بدني و يكون اول العلوم والتصديقات بأسرها كسبية او بالعكس ( قوله  
قد يتوهم عدم ابتناؤه آه ) المتوهم العلامة التفازاتي حيث قال لا حاجة  
الى البناء الى حدوث النفس آه ومأل كلامه انه اذا شعرنا بمط من وجهه وتوجهنا  
الى مبادئه ثم رجعنا منها اليه في هذا الزمان المتناهي يجب علينا استحصال  
تلك المبادئ بأسرها او ملاحظتها برمتها واذا كان المبادئ غير متناهية  
لم يقدر على شيء منهما سواء كانت حادثة او قديمة وحكم الفاضل المحشي  
يفساد هذا التوهم بان الناظر المتوجه الى تحصيل المط لا يجب عليه الا  
ملاحظة ماهو مبادئه القريبة ليتمكن من النظر واما ملاحظة المبادئ  
البعيدة فلا يجب حتى يلزم في ازمة متناهية ملاحظة امور غير متناهية  
نعم حصول المط بطريق التسلسل ليستلزم ان يكون تلك الامور حاصلة له  
في نفس الامر ولو كانت متعاقبة في ازمة غير متناهية لكن لا يستلزم حصولها  
في وقت التوجه الى التحصيل كما شاهد من وجدانا في تحصيل المطالب نذهل  
عن مقدمات بعيدة وتحصيل المط ولولزم استحضار جميع المبادئ لما حصل لنا  
العلم بالمط وانا اقول ان الكلام مبنى على نظرية كل التصديقات فح يكون  
النفس خالية عن جميع التصديقات مباديا او مطالبا قريبة او بعيدة فح



اذا توجه الناظر الى تحصيل مط وحصل العلم بالفعل فكيف لا يلزم استحضار  
 امور غير متناهية عند حصول العلم بالمط بين زمان مبدأ قصد التحصيل  
 وبين حصول العلم وهو زمان متناه اذ توقف المط على علم المبادئ القريبة  
 وعلم المبادئ القريبة الى المبادئ الاخرى الى علم غير النهاية وان ذهل  
 عن بعضها لكثرتها فيلزم تحصيل كلها على سبيل الترتيب وهو مع الالهام  
 الا ان يقال كلام الفاضل المحسنى مبنى على انه لا يلزم استحضارها مجتمعاً  
 ولو كان لازماً متعاقبة وفي عدم استحالة مثل هذا تأمل (قوله لان حصول  
 المط بطريق التس) هذا بيان لمنشاء غلط المتوهم بانه ناش من عدم الفرق  
 بين الحصول وقصد الحصول بالنظر والاول يستلزم حصول الامور الغير  
 المتناهية في نفس الامر عند حصول المط بطريق التس وحصولها يجوز  
 في نفس الامر على تقدير قدم النفس والى لا يستلزمها بل يقتضى ملاحظة  
 المبادئ القريبة و احضارها لوقوع النظر فيها دون الملاحظة للمبادئ  
 البعيدة لعدم وقوع النظر فيها وجواز الحصول عند الغفلة عنها (قوله نعم  
 يجب ان يكون قد حصل الخ) جواب عن دخل مقدر بانه كيف يحصل  
 المبادئ القريبة بدون المبادئ البعيدة على تقدير نظريته الكل فاجاب عنه  
 بانه نعم يجب حصولها في الماضي قبل حصولها المبادئ القريبة ليتصور  
 حصول المبادئ القريبة لا عند التوجه وعند قصد التحصيل فتأمل (قوله  
 فالاولى ان يقال آه) هذا هو العمدة في هذا المقام فانا كما علم بالضرورة احتياجنا  
 في بعض التصورات او التصديقات الى نظر كتصور حقيقة الملأ والجن  
 والتصديق بوجود الصانع وحدوث العالم نعم ايضا عدم احتياجنا اليه  
 في بعض كتصور الحرارة والبرودة وامنا للهسا والتصديق بان النفي والاثبات  
 لا يجتمعان ولا يرتفعان وقد بالغ بعضهم في ظهور هذه القضايا الاربعه  
 حتى قال وجود الاقسام الاربعه بديهي والمنازع فيها اما مكابر مباحث  
 فنعرض واما جاهل لمعاني تلك الالفاظ فتفهم فظهر وجه الاولوية ان في هذا  
 الدليل اغناء من كثير من المؤنات الشاقة على المتعلم المبتي و اغناء للمنطق  
 عن الحكمة المحتاجة اليه بخلاف البرهان المذكور فان المنطق باعتباره  
 في حصوله بالتسروع في التحصيل الى الحكمة لاثبات حدوث النفس والبطلان  
 الدور والتس فان قيل في هذا الدليل دور لان اصل الدعوى بعض التصور  
 بديهي وبعضه النظري وكذا التصديق وقوله ليس جميع التصورات

والتصديقات رافع للايجاب الكلى لاثبات اصل الدعوى وان ثبت القضية  
الرافعة بهذا الدليل يلزم الدور قلت ان هذا الدليل جهة اوليته من حيث  
اثباته للقضية الرافعة بلا تعرض الى اصل الدعوى واما ان حل على اثبات  
الدعوى فالاولى ان يترك رفع الايجاب الكلى من البين فمح يكون الدليل بالنسبة  
الى اصل الدعوى من قبيل التنبيهات اذ الدعوى البعض المطلق والدليل  
البعض المقيد فتأمل ( قال الش امان يكون جميع التصورات الخ ) هذا اشارة  
الى ان عبارة المص مومية الى دليل بطريق الاتفصال الحقيقي بين الامور  
الثلاثة ولما بطل القسمان ثبت الثالث فان قيل القسمان الاولان وهما كل  
التصورات بديهى وكل التصورات نظرى وكذا التصديق موجبتان كليتان  
وليس يلزم من كذب هاتين الموجبتين الكليتين الا صدق نقيضهما اللذين هما  
السا لبتان الجزئيتان اعنى قولنا ليس بعض التصورات بديهيا وليس بعض  
التصورات نظرى لكن السالبة الاولى لا يستلزم الموجبة الجزئية القائلة  
بعض التصورات لا ضرورى اى نظرى وكذا الثانية لا يستلزم قولنا بعض  
التصورات لا نظرى اى ضرورى لان السالبة البسيطة اعم من الموجبة  
المعدولة ولك ان تقول ان قولنا ليس بعض التصورات بديهيا معناه ليس بعضها  
لانظريا فيكون سالبة معدولة ولا يستلزم الموجبة المحصلة القائلة بعض  
التصورات نظرى وكذا قولنا ليس بعض التصورات نظريا معناه ليس  
بعضها لا ضروريا فلا يستلزم قولنا بعض التصورات ضرورى لان السالبة  
المعدولة اعم من الموجبة المحصلة وبالجملة النظرى بمعنى الا ضرورى  
والضرورى بمعنى الا نظرى وان شئت اعتبرت ذلك فى الموجبتين وان  
شئت اعتبرت فى السا لبتين وقس حال التصديقات على ما قررناه لك  
فى التصورات قلنا ان لنا تصورات وتصديقات يعنى ان الموضوع موجود  
فالسالبة البسيطة والموجبة المعدولة متساويان وكذلك السالبة المعدولة  
والموجبة المحصلة يتلازمان فان قيل هذا التساوى والتلازم انما يصلح  
اذا كان الموضوع موجودا فى الخارج ولا وجود للتصورات والتصديقات  
الا فى الذهن اجيب بان القضايا المستعملة فى هذا الفن كلها ذهنية لا نا بحمل  
المعقولات الثانية وما بعدها على المعقولات الثانية التى لا وجود لها الا فى  
الذهان كما ستقف عليه فالوجود الذهنى لموضوع هذه القضايا كاف  
لتلازم السالبة والموجبة المذكورتين واما الوجود الخارجى المحقق او المقدر



فانما يعتبر لثلاث زعمها في القضايا الخارجية والحقيقية المستعملة في العلوم  
 البساحة عن احوال اعيان الموجودات ويمكن ان يقال لانتم ان التصورات  
 والتصديقات لا وجودا لها في الخارج بل هي من الكيفيات النفسانية النابتة  
 في الذهن الموجود في الخارج فيكون من العرض الموجود في الخارج بتبعية  
 العروض الموجود فيه ( قال الش منحصرة فيها ) يعني الى الاقسام الثلاثة  
 بحسب الاجال والى الخمسة بحسب التفصيل لا غير كما وهم البعض فتأمل  
 ( قال الش والنظري يمكن تحصيل الخ ) يعني لما نقرر ان البعض من كل  
 من التصور والتصديق نظري والبعض الاخرى بديهي قصد الى بيان  
 انه هل يمكن اكتساب النظريات من الضروريات ام لا حتى يمس الحاجة  
 المنطقية يعني ان ثبت الاكتساب يثبت الاحتياج والا فلا مع ان امكان التحصيل  
 بالفكر يكفي في الاحتياج ولا يتوقف على تحصيله بالفعل فاستشهد الى امكانه  
 بان اشار الى وجه كلي الى قياس استثنائي من المتصلة ينتج الاكساب وكذا  
 القياس الخلفي والاقترااني لان من علم لزوم امر الى اخر ثم علم وجود المزموع يعلم  
 وجود اللازم كذلك يعلم عدم المزموع من عدم اللازم وابطحان حصل عنده ان كل  
 (ج) (ب) وكل (ب) (ا) فلا بد ان يحصل عنده ان كل (ج) (ا) فمع ان اكتساب  
 النظريات من الضروريات يمكن في الجملة سواء كان بالذات كافي الشك  
 الاول او بواسطة كافي الاسكال الباقية فان كانت المبادئ المذكورة  
 في القياسات ضرورية كان الاكتساب او لا او لا بوجبا نهائيا ( قوله  
 يعني ان التصورات اما ان يكون الخ ) يعني المق من جميع هذه القضية  
 التفصيل لا المجموع من حيث المجموع اجل الش الاختصار فتختصر  
 الاقسام لكل من التصورات والتصديقات الى اربعة اقسام فاذا بدلت الانان  
 ثبت واحد منها بلامرية الغرض هذا دفع ما قاله العلامة التفتازاني من ان  
 المبدأ ان يكون البعض من كل منهما بديهيا والبعض الاخر نظريا واذا كان  
 السالط عبارة عما ذكرتم لم يختصر الاقسام في الثلاثة لاما كان صور اخرى  
 وان اريد بالثالث ان يكون البعض منهما لامن كل منهما بديهيا والبعض  
 نظريا لم يتم المطلوب حاصل الدفع انما يكون كذلك اذا لاحظ المجموع من  
 حيث المجموع مع انه ليس كذلك اذا لمق التفصيل فيختصر الاقسام الى الثلاثة  
 ( قوله فاندفع ما قبل آه ) اذا لوحظ الاجتماع يكون في التصورات احتمال  
 كون جميعها بديهيا وجميعها نظريا وبعضها بديهيا وبعضها

نظريا وكذا في التصديقات ومن ضرب الثلاثة الى الثلاثة يحصل  
تسعة احتمالات هذه الاحتمالات ليست صريحة من كلام القائل  
لكن يلزم من أسلوبه ( قوله ولما كان شئ من التصورات آه ) اشارة الى سؤال  
وجواب مذكور في شرح المطالع على وجه الاختصار حيث قيل ان الشقين  
الاولين موجبتان كليتان وبطلانهما يكون رفعا للايجاب الكلى فيكون  
سالبة جزئية فالسالبة الجزئية اعم من الموجبة الجزئية لعدم اقتضاها وجود  
الموضوع بخلاف الموجبة الجزئية فلا يلزم من تحقق السالبة الجزئية الا  
نبوت الموجبة الجزئية الاخص فلا يلزم ثبوت الشق الثالث وحاصل الجواب  
ان السالبة الجزئية ههنا واقعة في التصورات والتصديقات التي من الامور  
الموجودة فاذا كانت واقعة في الامور الموجودة تساوى الموجبة الجزئية  
وتلازم فيلزم من تحققها تحقق الموجبة الجزئية مثالا ليس كل التصورات  
بديهيها في حكم قولنا بعض التصور ليس بديهي وهي مستلزم لقولنا بعض  
التصور نظري ( قوله فان النظري بمعنى اللا بديهي آه ) فهو نقيض  
للبيهي بمعنى العدول لا بمعنى السلب حتى لا يتصور بينهما واسطة تكون  
القضية سالبة المحمول وهي مساوية للسالبة البسيطة كان يقال الشئ  
اما بديهي او ليس بديهي كذا قيل فتأمل ( قوله وجاز ان لا يكون الشئ  
بديهي آه ) هذا القضية صادقة بلازوم ارتفاع النقيضين لانه لما اقتضى  
السالبة وجود الموضوع فعند عدم الموضوع يصدق سلب النقيضين  
بطريق العدول عن الموضوع المعلوم والسر في ذلك ان حرف السلب  
لو كان جزء من المحمول يكون المجموع من صفات نابعة للموضوع فلا بد عند  
ثبوته من الوجود اذ ثبوت شئ لشيء فرع لثبوت مثبت له فعند عدم المثبت له  
يصح سلب ثبوت النقيضين بالعدول ( قوله اورد الدليل على اكتساب  
التصديقات آه ) الغرض من هذا اما ايراد اعتراض على الشق لقصور العبارة  
الى ايراد نقطة الى تخصيص دليل الاكتساب بجانب التصديقات وهي تحقق  
اكتساب التصديقات فانه واضح لا ينكره من يعتد به بخلاف اكتساب التصورات  
اذ لا يخفى اكتسابها عن الريب مع انه ذهب الامام الى بداهة كل التصورات  
لكن لا يظهر الاحتياج الى احد قسمي المنطق اعني مباحث قول الش  
ويرد ايضا ان هذا الدليل ليس تمام التقريب اذ المدعى امكان تحصيل  
كل من نظرية التصديق والتصور فالاولى ان يحمل عبارة المحشى على



الاعتراض دون سوق النكتة ووجه بعض الفضلاء بان المق ليس اقتصاره  
على دليل اكتساب التصديقات لاجل انتفائه في التصورات فلا يثبت الاحتياج  
الى جزئي المنطق بل لان البيان في التصورات يحتاج الى كشف شبهة  
يطول الكلام بذكرها ولا يليق بحال المبتدى ايرادها انتهى انا قول ولو سلم  
مساعدة عبارة المحشى على هذا التوجيه لا يرفع نقصائية التقريب ولا يلايم  
كلامه في حاشية المطالع فتأمل ( قوله فان اكتسابه لا يخ و صمة الشبهة آه )  
وجهه ان اكتساب التصور اما بالذاتيات او بالعرضيات او بالمختلطات  
منهما فلا يوصل على ذاتيات الشيء على وجه التحقيق بحيث لا يبقى فيها شبهة  
ولا ريب فح لا يدفع الشبهة في القسمين وان دفع التحصيل بالعرضيات  
الصرفة في الجملة ( قوله وقد ذهب الى ان التصورات آه ) هذا التأيد وان كان  
مفيدا بعدم خلوه عن وصمة الشبهة لكن لا يفيد بعدم ايراد دليل اكتساب  
التصورات اذ لما ثبت بالدليل اولا بداهة بعض الصور ونظرية بعضه  
فيطل مذهب ولا يحل الايراد فان قيل لما كان بداهة جميع التصورات مذهبها  
للامام ومذهبها ايضا بداهة الاجزاء مستلزم بداهة الكل يلزم ان يكون  
جميع التصديقات ايضا بديهية ولا يحرى فيها اكتساب فيخل على كون  
اكتساب التصديقات محققا لا ينبغي ان لا يشك فيه قلت هذا لزوم وان نشاء  
من مذهب مع انه مخالف لتصريحه حيث يذهب الى اكتساب التصديق  
فهو من قبيل ايراد المفسدة على مذهب فلا يكون صريح مذهب فلا يخل  
على تحقق اكتساب التصديقات ( قوله اورد مبالا للتصور ومبالا للتصديق آه )  
اي توضيح المقدمة القائلة والنظري يمكن تحصيله بطريق الفكر حتى  
يظهر للمبتدى الاحتياج الى المنطق بجزئه لان المثال اذا كان حاريا عن التعليل  
لا ينبغي ان يرد عليه السؤال بطريق المناظرة بخلاف ما اذا اورد دليلا فانه  
يورد عليه السؤال من الادلة التي ذكرها الامام في امتناع جريان الاكتساب  
في التصورات فلا يظهر الاحتياج المذكور ولهذا ترك الدليل فتأمل ( قال الس  
لان من علم لزوم امر لا خرم علم آه ) هذا تصوير للقياس الاستثنائي على وجه  
الكلى قيل لانم ان من علم الملازمة وعلم وجود المروم علم وجود اللازم  
بل لا بد معه من الترتيب الخاص هذا مدفوع بان كلمة سم للترتيب بين الملازمة  
ووضع المقدم على سبيل المجاز قال الفاضل العصام ولا يبعد ان يقال ماد كره  
ملخص كل قياس فانه ليس الا العلم بالملازمة بين الدليل والنتيجة والعلم بالمزوم

الذى هو الدليل المرتب من مقدمتين فمن علم ان الموجبتين الكليتين على هيئة الشكل الاول ينتج موجبة كلية ثم علم وجودها على هيئة الشكل الاول في مادة النتيجة انتهى هذا لا يخفى عن التكلف مع ان العلم بالملازمة بين الدليل والنتيجة بعد العلم بالملزوم فكيف يصح كلمة ثم ( قال الش بالضرورة آه ) هذا متعلق بالتالى يفيد بداهة الملازمة بينه وبين المقدم وذلك لان اللازم اما ان يكون مساويا واعم فاياما كان يتحقق مع تحقق الملزوم بالضرورة في نفس الامر فاذا علم الملازمة ووجود الملزوم يحصل العلم بما في نفس الامر قيل هذا متعلق بالشرطية لا بالتالى ولا بالعلم فتنبه انتهى فتنبه ( قال الش بالسابقين آه ) توصيف العلم بالسابقين للإشارة الى الحركتين في الدليل فهو بمعنى السابق الذاتى ( قال الش والفكر آه ) حركة النفس في المحسوسات يسمى تخيلا وفي المعقولات يسمى فكرا هذا هو المشهور وتلك الحركة الفكرية قد يكون لطلب علم او ظن فيسمى نظرا وقد لا يكون كذلك فلا يسمى به فعلى هذا الفكر اعم من النظر فلذا عرفه ابن الحاجب بان النظر الفكر الذى يطلب به العلم او الظن وكان لفظ الفكر في مقام الجنس وقيل الفكر والنظر مترادفان والتحقق ان لفظ الفكر يطلق على حركة النفس بالقوة المسماة بالدودة اعم من ان يكون في المحسوسات او المعقولات وعلى حركتها اذا كانت من المطالب الى المبادئ ورجوعها عنها الى المطالب وقديرسم بالمعنى التالى بانه ترتيب امور حاصلة في الذهن ليتوصل بها الى امور غير مستحصلة هذا ما اختاره الش وقد يطلق على حركة النفس من المطالب الى المبادئ من غير ان يجعل الرجوع منها الى المطالب جزء منها فلذلك كان في الفكر مذهبين احدهما انه عبارة عن الحركتين وهو رأى الحكماء المتقدمين وثانيهما عبارة عن حركة واحدة اى الاولى منهما وهو رأى المتأخرين قال بعض الفضلاء هذا على تقدير ان يقال الفكر لا يغير الانتقال اما من قال بالمغايرة فسر به بانه ترتيب امور حاصلة يتوصل بها الى تحصيل غير الحاصل واعلم ان الط من كلام الش حيب عرف اولا النظرى بانه ما يتوقف حصوله على نظر ثم قال والنظرى يمكن تحصيله بطريق الفكر ان الفكر والنظر مترادفان وحاصلهما اكتساب المجهولات من المعلومات وحق تقول لاشبهة في ان كل مجهول لا يمكن اكتسابه من اى معلوم اتفق بل لا بد من معلومات مناسبة اياه ولا شك ايضا في انه لا يمكن تحصيله من تلك المعلومات على اى وجه كانت بل لا بد



هناك من ترتيب معين فيما بينهما ومن هيئة مخصوصة ماضية لهما بحسب ذلك الترتيب فاذا نشعور ما بأمر تصوري او تصديقي وحاولنا تحصيله على وجه اكل فلا بد ان يتحرك الذهن في المعلومات المخزونة عنده منتقلا من معلوم الى آخر حتى يجد المعلومات المناسبة لذلك المط وهي السمات بالمبادئ ثم لا بد ايضا ان يتحرك الذهن في تلك المبادئ لترتيبها ترتيبا خاصا يؤدي الى ذلك المط فهناك حركتان مبدأ الاولى منهما هو المط المشعور به بذلك الوجه الناقص ومنتهاها آخر ما يحصل من تلك المبادئ ومبدأ الثانية اول ما يوضع منها للترتيب ومنتهاها المط المشعور به على وجه الاكل فحقيقة النظر المتوسط بين المعلوم والمجهول هي مجموع هاتين الحركتين هما من قبيل الحركة في الكيفيات النفسانية واما الترتيب الذي ذكرناه في تعريفه فهو لازم للحركة التناجية ويوجد هذه الحركة بدون الاولى بل الاكثر ان ينتقل اولا من المطالب الى المبادئ ثم منها الى المطالب ولا خفا في ان هذا الترتيب يستلزم التوجه الى المط وتجريد الذهن عن الغفلات وتحقيق العقل نحو العقولات فتأمل ( قال الش هو ترتيب امور معلومة للتأدي آه ) الامور المعلومة عبارة عن مواد النظر وهي في التصورات الكليات الخمس وفي التصديقات القضايا مطلقا فمح يشمل التعريف على الاقوال الشارحة بأسرها والاقيسة باقسامها فيدخل في الصناعات الخمس والرسم الكامل الذي هو مركب عن الذاتيات والعرضيات لان العرض منها التأدي الى مجهول قوله للتأدي للاشارة الى العرض الباعث للترتيب والعرض لا يلزم ان يتفرع على الفعل لجواز تخلفه فيشمل التعريف على الفكر الفاسد صدور او مادة قيل اي الترتيب الذي يكون الباعث عليه التأدي الى المجهول يقينا او ظنا او احتمالا فخرج عنه المقدمة الواحدة لان الترتيب فيها للتأدي بل لتحصيل المقدمة داخل فيه ترتيب المقدمة المشكوكة المناسبة لوجود عرض التأدي احتمالا وكذا الرسم الكامل لان المط في ذلك هو الماهية على الوجه الاكل المعلوم الواحد لا بد له من علة واحدة على ما اتصل عليه في شرح الاشارات فالترتيب بين جميع الذاتيات والعرضيات موصل اليهما وان كان كل واحد من الترتيبين الذين يشملهما في نفسه فكل واحد منهما موصل الى الكنه والناني الى الوجه انتهى وفي هذا التعريف اشكالان مشهوران احدهما انه غير جامع لخروج التعريف بالفصل والخاصة ووحدهما وكونه

قليلا ناقصا كما قاله ابن سينا لا يشق علينا لان هذا الحد انما هو بمطلق الفكر  
 فيجب ان يدرج فيه جميع افراده التامة والناقصة قل استعماله او كثر  
 قد اجيب عنه ايضا بانه لا بد مع الفصل والخاصة من قرينة عقلية مخصصة  
 لانهما بحسب مفهومهما اعم من الحدود فلا يتصور الانتقال فيهما الا مع  
 امر زائد يكون بينهما ترتيب وايضا هما مشتقان ومعنى المشتق شئ له  
 المشتق منه فهناك تركيب قطعاً فتأمل ونايهما انه تعريف لمطلق الفكر  
 الشامل لجميع اقسامه لا الصحيح فقط والاوجب تقييد العلم المذكور بالمطابقة  
 ليخرج عنه النظر الفاسد بحسب مادته ووجب ان يوضع في الحد مكان  
 قوله للتأدي قولنا بحسب يؤدي ليخرج عنه النظر الفاسد بحسب صورته  
 واذا كان هذا التعريف لمطلق الفكر فقد ماتته قد لا يكون معلومة  
 ولا مظنونة بل مجهولة جهلا مركبا فلا يكون التعريف جامعاً ويمكن ان يحجب  
 عنه بان يحمل العلم على المعنى الاعم الشامل للظن والجهل المركب ولذا ترك  
 في التعريف قيد قوله او مظنونة كما ذكره صاحب المواقف حيث قال النظر  
 ترتيب امور معلومة او مظنونة للتأدي الى امر آخر ( قال الش كذا اذا حاولنا  
 آه ) في مثل هذه العبارة يمكن حمل كلمة ما على الموصول او الموصوف او الكافة  
 فان حمل على الموصول او الموصوف بحمل كلمة اذا للظرفية لعامل مقدر  
 صلة او صفة فهنا لا مساغ له لان رتبناهما جزاء وكذا في المثال الثاني  
 وسطنا فتقتضى ان يكون اذا شرطية فتعين ان يكون كلمة ما كافة واذا شرطية  
 فحمل العصام على الموصول او الموصوف فقال فالصواب ذكر رتبنا او وسطنا  
 بالعطف فتأمل ( قال الش فالترتيب في اللغة جعل كل شئ آه ) بيان معنى  
 اللغوى والاصطلاحي للاشارة الى جواز حمل على كل واحد منهما في  
 التعريف وللتنبية على المناسبة بين المعنى اللغوى والاصطلاحي وجعل كل شئ  
 في مرتبه اعم من ان يكون مرتبه في نفس الامر او في اعتقاد المرتب ويدل عليه  
 سياق كلامه من مخالفة بعض العقلاء ببعض ومخالفة الانسان نفسه في وقت  
 دون وقت فيشمل الفكر على الصحيح والفاسد فلا وجه لما قيل ثم بيان معنى  
 الترتيب وعدم تعيين المراد يشعر بانه يمكن ان يحمل على ايها شئت وفيه  
 انه لو حمل على اللغوى لا يشمل التعريف الفكر الفاسد صورة لانه لم يوضع  
 كل شئ في مرتبه ويجب ان يسمه ليصح قوله وهو ليس بصواب دائماً ولذا  
 اختار قوله للتأدي مقام بحيث يؤدي لان التعريف مع قيد بحيث يؤدي



يخص الفكر الصحيح فليحمل كلامه على ان المراد بيان المعنى اللغوي ليس الا  
التنبية على المنقول عنه للفظ المصطلح وعدم تعيين المراد لان استعمال اهل  
الاصطلاح يعين ارادة المعنى الاصطلاحي ( قال الش جعل كل شئ في مرتبته  
آه ) ان الضمير في مرتبته اما ان يرجع الى شئ او الى كل شئ فاياما كان فهو  
فاسد لاستلزامه ان يكون جعل كل شئ في مرتبته شئ واحد وهو مح  
والجواب انه محمول على التوزيع بان يجعل شئ واحد في مرتبة نفسه  
وهكذا بقريضة العقل وظهور الاستحالة واجيب عن هذا السؤال بان  
التعريف اجمال مفصلات لا تحصى فان المراد ان ترتيب الحيوان الناطق وضع  
الحيوان في مرتبته ووضع الناطق في مرتبته وهكذا او الحلل المتوهم ناش  
من الاجمال يدفعه ملاحظة التفصيل الذي هو المقي والاجمال في مقام ضبط  
التفصيل من متعارفات اللغة والعرف انتهى انا اقول ان المراد هذا المعنى  
بلاشك لكن لا يؤدي هذا المعنى بهذه العبارة حلا على ظاهرها فلا يدفع  
الاعتراض بهذا الجواب ويمكن ان يحاسب عنه بان الضمير اذا رجع الى نكرة  
مختصة قبل الحكم من الاحكام يكون الضمير لهذا المرجع المخصوص نحو  
جاءني رجل فضربته لان هذا الضمير لهذا الرجل الجسائي دون غيره من  
الرجال كذا حققه الرضى فمح اختار ان الضمير في مرتبته راجع الى كل شئ  
والمعنى وضع كل شئ في مرتبة كل شئ يتعلق به الوضع ولاشك ان الاوضاع  
متعددة بحسب تعدد الاشياء اذ لكل واحد منها مرتبة مختصة به وضع  
عند الوضع ليس لغيره فاندفع المحذور وصار مأل المعنى ما في التاج الترتيب  
نهادن بجيزي راپس ديكرى كذا قيل وانا اقول هذا ان كان على سبيل  
التوزيع فيها ويعم والا لم يخلص عن السؤال اذ وضع كل شئ يقتضى ثبوت  
الوضع لكل واحد من الاشياء على سبيل الاستغراق في مرتبة كل واحد من  
الاشياء التي يتعلق بها الوضع فيعود المحذور والله اعلم بالصوات وان الترتيب  
لاقتضائه امور متعددة ووضع كل منها موضعه زاد لفظ كل حتى لو انشئ  
في شئ منها انشئ الترتيب وكذا لا يصدق على جعل شئ واحد في مرتبته  
كالجنس وحده والفصل وحده في التعريفات وكالضغرى وحدها والكبرى  
وحدها في الاقيسة ( قال الش وفي الاصطلاح جعل الاشياء المتعددة آه )  
توصيف الاشياء بالتعدد تلحق الى ان الغرض الاصلى من الاشياء التعدد  
لان الجمع فيحمل للماهية والتعدد وجه كونه غرضا اصليا جعل التعدد بحيث

يطلق عليه الواحد مدار الترتيب وفيه تنبيه على ان الاشياء متعددة حال الترتيب لكن يطلق عليه اسم الواحد ويدل عليه قوله بحيث يطلق آه والالقال جعل الاشياء المتعددة واحدا فلماذا لا يقال جعل المائتين في الانائين في اثناء واحد ترتيب ( قال الش بحيث يطلق عليه اسم الواحد ) كالحيو ان الناطق وكالعالم متغير وكل متغير حاد حيث يطلق عليهما الحد الواحد القياس الواحد وهذا الواحد واحد في الحقيقة وقد يكون القياس مركبا من القياسين فصاعدا وكذا التعريف المركب من تمام الذاتيات والعرضيات وهو الرسم الاكمل ويطلق عليها اسم الواحد لكن بالوحدة الاعتبارية ( قال الش فيكون لبعضها نسبة الى بعض بالتقدم والتأخر آه ) قال العلامة التفتازاني اي بحيث يصح ان يقال هذا متقدم على ذاك وذاك متأخر واحترز به عن مثل تركيب الادوية فانه ليس بترتيب وغلط من زعم ان المراد بالتقدم والتأخر فيما بين الاشياء يكون مناسبا انما نشأ من معناه اللغوي اعني وضع كل شئ في مرتبته انتهى لعل وجه الغلط انه اذا كانت مرعية فيما بين الاشياء المترتبة يلزم ان يكون تعريف الفكر عبر جامع لخروج الاشكال الثلاثة غير الشكل الاول اذا المناسبة ليست مرعية فيها لانها ليست على نظم طبيعي لاسيما في الرابع فقد علم ان هذا القيد معتبر في الترتيب فلذا قال الش في شرح المطالع والترتيب اخص من التأليف اذ لا اعتبار لنسبة التقدم والتأخر فيه انتهى لا يقال ان التأليف ليس اعم من الترتيب بل هو مساو له لان التأليف هو ضم الاجزاء بعضها الى بعض آخر فلا بد من ان يكون بعضها متقدما على بعض بالضرورة وكل تأليف فيه نسبة بعض الاجزاء الى بعض بالتقدم والتأخر فيكون مساويا للترتيب لاننا نقول لاشك ان كل تأليف مشتمل على تقدم وتأخر للاجزاء الا ان ذلك التقدم والتأخر ليس بمعتبر في مفهوم التأليف ومعتبر في مفهوم الترتيب او نقول العموم والخصوص بين الترتيب الخاص والتأليف الخاص مثلا في الشئ المركب من ( ا ب ) في ترتيب خاص وهو تركيب من هذه الحروف على هذا النسق وهو ان يكون مقدا على ( ب ) و ( ب ) مقدا على ( ج ) وتأليف خاص وهو هذه الحروف على اي نسق وقع سواء كان ( ا ب ج ) او ( ا ج ب ) او ( ب ا ج ) او ( ب ج ا ) او ( ج ا ب ) او ( ج ب ا ) هنا يوجد ست صورت فذلك الترتيب الخاص يستلزم كذلك التأليف الخاص بدون العكس اذ ذلك الترتيب الخاص لا يوجد الا في صورة ( ا ب ج ) ولا يوجد في



الصورة الخمس الباقية وذلك التأليف الخاص يوجد في الصورة الست  
 كلها ( قوله أي اسم الواحد آه ) ليس المراد لفظا لو اُحد بل هم يتصف  
 بالوحدة حقيقة كالأحد والرسم والقياس والجهة أو اعتبارا كالأحد التام والرسم  
 التام والقياس الاستثنائي والقياس الاقتراني وغير ذلك ويمكن ان يراد لفظ  
 الواحد بمعنى يطلق عليه لفظ الواحد ويصدق عليه مفهومه وايضا  
 يطلق عليه ما صدق عليه لفظ الواحد واللفظ اذا اطلق قد يراد به لفظه  
 وقد يراد به مفهومه وقد يراد ما صدق عليه وفي عبارة المحشي اسم هو  
 الواحد يحتمل الارادة بالواحد لفظه وما صدق عليه ( قوله والاضافة  
 بيانية آه ) أي موضحة وكاشفة للمضاف اذ هو اعم والمضاف اليه اخص  
 والمراد هو الاخص فقد علم ان المراد من البيانية بيان معنى لامعنى المصطلح  
 وهو الاضافة بمعنى من وان كان من اقسام الاضافة يكون بمعنى اللام لان  
 الاسم اعم والواحد اخص واطافة الاعم للاخص بمعنى اللام كيوم الأحد  
 ( قوله هذا داخل في مفهوم الترتيب آه ) يعني هذا القيد لازم في المعنى  
 الاصطلاحي ومدار المناسبة بين المعنى الاصطلاحي وبين المعنى اللغوي وما به  
 الامتياز مفهوم ما بين الترتيب والتأليف اذ يعتبر هذا القيد في الترتيب دون التأليف  
 فيكون الترتيب اخص من التأليف فهو ما اذا كتفي في التأليف بالجزء الاول  
 من مفهوم الترتيب والعقل اذا لاحظ المطلق يجوز تحققه في شيء بدون  
 المقيد من غير عكس واما بحسب الصدق فقد قيل هما متساويان اذ لا يمكن  
 ان يوجد تأليف من اشياء لها وضع أي يكون هي قابلة لان ينسار الى كل  
 واحد منها اين هو من صاحبه اما حسا او عقلا بلا ترتيب بل كل تأليف منها  
 يشتمل على تقدم وتأخيرين الاجزاء وقيل هو اعم بحسبه ايضا اذ قد يوجد  
 تأليف بين اشياء لا وضع لها اصلا كما اذا لوحظ دفعة مفهومات اعتبارية  
 على هيئة وحدانية نعم التأليف الواقع في امور تعلق بها النظر لا يمكن  
 ان يوجد بلا ترتيب لانه تأليف المبادئ بحسب حركة الذهن فلا بد ان يقع  
 بعضها في اول الحركة وبعضها في آخرها فيكون هناك تقدم وتأخر هذا كما  
 اذا اخذ الترتيب والتأليف مطلقين واما اذا اخذ معينين فالترتيب المعين يستلزم  
 التأليف المعين من غير عكس وذلك معلوم مما قررنا سابقا فتذكر ( قال  
 الش والمراد بالامور ما فوق الامر الواحد آه ) سواء كان متكرا او لا كالقياس  
 المركب والرسم الكامل والقياس والحد المعروفين والارادة من الجمع ما فوق

الواحد على سبيل المجاز على مذهب من قال اقل الجمع ثلثة وهو المذهب  
 المنصور وعلى سبيل الحقيقة على مذهب من قال اقل الجمع اثنان فاحتاج  
 على تقدير مجازيته على القرينة فقال وكذا كل جمع يستعمل في التعريفات  
 في هذا الفن اشارة الى انه من قبيل الحقيقة العرفية في فن المنطق فلم يحتج الى  
 قرينة ولا يجب التحرز عنه في التعريفات قيل هذا اكثر بناء على ما تقرر ما من  
 عام الا وقد خص منه البعض فلا يرد ان المجموع المأخوذ في تعريف الجنس  
 والنوع ليست كذلك ولعل وجهه ان الاصل في الفن مباحث الموصل الى  
 التصور والتصديق وفي تحقيقها يكفي الامرين فالجمع المستعمل في تعريفها  
 مافوق الواحد وكذلك في ما يتبعها الا نادرا انتهى وانا اقول ان المق  
 الارادة من الجمع مافوق الواحد يكون اقل الجمع في التعريفات اثنين فلواريد به  
 الاثنان يكون حقيقة عرفية لانه يراد في كل موضع ذكر الجمع يراد به اثنان  
 بل يتفاوت باقتضاء المقامات ( قال الش وانما اعتبرت لان الترتيب الخ ) قيل  
 يريد ان اعتباره ليس لاخراج شيء عن التعريف بل لتوضيح التعريف  
 ببيان ما لا بد للترتيب منه وح لا بد من تجريد الترتيب عن ذلك المتعدد ليحسن  
 اضافته الى الامور انتهى اقول مراد الش سوق النكتة على اتيانه بالجمع  
 دون الافراد لاعلى اراد اصل الامور وقيد التعريف لا يلزم ان للاحتراز  
 بل قد يكون للتحقيق مع انه لا يحتاج الى التجريد لان الاشياء المأخوذة في  
 تعريف الترتيب ليس الامور المعلومة بل المطلق والمطلق غير المقيد فلا يحتاج  
 الى التجريد ( قال الش وبالمعلومة الحاصلة صورها عند العقل آه ) معطوف  
 على قوله بالامور فسر المعلومة بالحاصلة لان الترتيب شامل الصناعات  
 الخمس وتلك الامور اعم من اليقيني وغيره والعلم يتبادر في اليقين فان قلت  
 الامور المرتبة هل المعلومات او العلوم كما في قول من عرفه بانه ترتيب علوم  
 ليتوصل بها الى علم آخر قلت هي المعلومات لانك اذا قتشت حالك في النظر  
 وجدت انك في تلك الحالة يلاحظ الامور المعلومة على ترتيب معين وتنتقل  
 من بعضها الى بعض وبملاحظة على ذلك الوجه تبين صورها في الذهن  
 فتؤدي تلك الملاحظة الى ملاحظة معلوم آخر وحصول صورته فيه  
 فالملاحظة بالذات هو المعلومات وصورها آلة لملاحظتها فالترتيب قصدا  
 هو الماهية المعلومة وانما يترتب صورها تعالىها ومن قال علوم فقد اراد به  
 المعلومات او اعتبر الترتيب التبعي ( قال الش وهي يتناول التصورية



والتصديقية الخ) أي المعلومات التصورية والتصديقية هذا بناء على نسخة وقع التصور والتصديق وقرينها بساء النسبة فح لا حاجة الى التكلف وفي بعض النسخ وقعت هذه الامور بلا ياء النسبة فح يأول المصدر بالمفعول في الكل وتعريف الترتيب شامل على الصناعات الخمس وتخصيص اليقين والظن والجهل المركب بالذكر لشيء مما ولا يتوهم ان العلم المأخوذ بخصوص في اليقين لان العلم بمعنى الصورة الحاصلة عام شامل للتصورات وجميع اقسام التصديقات من اليقين والتقليد والجهل المركب والظن وغيرها ( قال الش قان الفكر كما يجري في التصورات الخ ) قيل جريان الفكر في التصديقات محقق لاشبهه فيه بخلاف التصورات فينبغي ان يجعل جريان الفكر في التصديقات مشبها به على ان المق بيان ما يقتضي حل العلم على ما يتناول التصورات ايضا والملايم ان يقال لان الفكر كما يجري في التصديقات يجري في التصورات فلا يصح حله على ما يخص التصديقات الا ان يقال انه بالتشبيه المقلوب مبالغة في جريان الفكر في التصورات كما يقتضيها المقام انتهى انا قول جريان الفكر في التصديقات محقق دون التصورات غير مسلم بل جريان الفكر فيها سواء بالنسبة الى التصديق اليقيني واما بالنسبة الى الظن والجهل المركب فلا مر بالعكس فلذا احتاج الى بيان وقوع الترتيب فيها دون التصور والتصديق اليقيني فلذا جعل التصورات مشبها بها على ان تشبيه المقلوب في مثل هذه العبارة التي يقصد بها افادة المأل فقط دون الفصاحة والبلاغة بعيد جد ابل يكفي في دخول اداة التشبيه في مثلها مقارنة الفعلين في الوجه فتأمل ( قال الش واما في الظن الخ ) كل من مقدمتي القياس الظني يحتمل ان يكون ظنية ويحتمل ان يكون بعضها ظنية سواء كانت صغراه او كبراه وكذا القياس الجهلي بعينه اذ القياس البرهاني الذي يفيد اليقين يستلزم ان يكون جميع مقدماته يقينية او لا او بالاثبات اذ عدم يقينية واحد منها يخل افادة اليقين وكذا القياس الظني والجهلي بظنية مقدمة من مقدماته وبجهلية مقدمة من مقدماته يفيد الظن والجهل والمذكور ههنا مقدمتي الظني يحتمل ان يكون كلاهما ظنيا ويحتمل ان يكون صغراه يقينية وصغرى الجهلي جهلية وكبراه يقينية ( قال الش لا يقال العلم من الالفاظ المشتركة الخ ) هذا اعتراض على تعريف الترتيب باشماله على لفظ المشترك وهو محترز عنه

في التعريفات لاختلاله الايضاح المطلوب في التعريف وحاصل الجواب ان استعمال اللفظ المشترك محترز عنه ان لم يكن قرينة دالة على ما اريد به فهنا موجودة اذا لم في التقسيم السابق بمعنى الحصول العقلي ولم يبين اطلاقه الى غير هذا المعنى وهذا قرينة على تعيين المراد \* اعلم ان اشتراك لفظ العلم به قد وضع لمعنى عام شامل لجميع التصورات والتصديقات وقد وضع للاعتقاد الجازم المطابق الثابت فح قد يستعمل لفظ العلم على وجهين الاول انه قد يذكر ويراد به الاعتقاد الجازم المطابق الثابت لانه موضوع له مستقلا فيكون حقيقة ويتثبت الاشتراك الثاني قد يذكر ويراد به الاعتقاد المذكور لكونه جزئيا من معناه الحقيقي وهو الحصول العقلي فح قد يكون حقيقة باعتبار ومجازا باعتبار ولا يثبت الاشتراك بهذا الاستعمال ليقال ان لفظ المعلوم في التعريف بسبب اشتراك مبداء اشتقاقه كان لفظا مشتركا واحتاج الى الجواب كذلك لفظ المجهول مبداء اشتقاقه وهو الجهل لفظ مشترك بين الجهل المركب الذي هو من اقسام العلم وبين الجهل البسيط الذي هو مقابل العلم المطلق فيكون لفظا مشتركا ويحتاج الى الجواب لانا نقول كون المراد من الجهل المأخوذ في التعريف جهلا بسيطا ثابت متعين بقرينة قوية لان الدليل لحصول المط النظرى والمط النظرى يلزم ان يكون مجهولا جهلا بسيطا وكذا التعريف بالنسبة الى المعرفة ولان الجهل المركب من قسم العلم فيستلزم استعمال المعلوم وتحصيل الحاصل كما قاله الشارح ( قال الش وهو اخص من الاول آه ) هذا تنبيه على مغايرة المعنى الثاني للمعنى الاول وعلى ان اطلاقه على هذا المعنى ليس باعتبار جزئيا من جزئيات المعنى الاول فلا وجه لما قيل من ان هذا مجرد بيان للواقع لا دخل له في السؤال ( قال الش اذا قام قرينة على تعيين المراد الخ ) اللفظ المشترك حقيقة في الاستعمال في جميع معانيها لتعدد الوضع في كل واحد منها ودلالة اللفظ على المعنى الحقيقي لا تكون بالقرينة وليس ما يحتاج الى القرينة المجاز ويجاب عنه بان القرينة قد تكون لدلالة اللفظ على المعنى وقد تكون لدفع المزاحم للدلالة فالاول مختص باللفظ المجازى والثانى في لفظ المشترك بحيث يزاحم ارادة المعنى الواحد الى ارادة المعنى الاخر فالقرينة يدفع المزاحم ويعين المعنى المراد في المقام ( قال الش فانه لم يفسره في هذا الكتاب آه ) يعنى ان المص ذكر او لا تقسيم العلم المطلق وعرف بالحصول العقلي لا غير



فتقسيمه وتعريفه فيما سبق قرينة دالة على ان المراد من المعلوم المأخوذ في تعريف الفكر اذ لو لم يستمع المتعلم المخاطب للعلم غير هذا المعنى اذا اطلق العلم يتبادر الى ذهنه هذا المعنى دون غيره ولان الفكر اعم التصور والتصديق لان الاحتياج الى الفكر ينشأ من فرض نظرية الكل والحكم بنظرية البعض وبداهة البعض منهما فيعبر عنهما فعموم الفكر يكون قرينة على المعنى المراد فلا يخالف كلام الش هنا كلامه في شرح المطالع الاولى ان يقال ترتيب امور حاصلة دون معلومة لان القرينة هنا واضحة دون في ذلك الشرح كما قرره قدس سره في حواشيه ( قال الش وانما اعتبر الجاهل في المط آه ) هذا القصر بالاضافة الى المبادئ حيث اعتبر العلم فيه بدون العكس يعني اعتبر الجاهل في المط لئلا يلزم استعلام المعلوم وتحصيل الحاصل والعلم في المبادئ لئلا يلزم استعلام شئ من مبادئ مجهوله كلاهما مستحيل قيل لو قال للتأدي الى المجهول لكان اعون على المراد من وجود تعيين المجهول حتى لو رتب امور معلومة للتأدي الى مجهول مامن غير تعيين مجهول لم يكن فكرا ويرد على التقريب ترغيب امور معلومة للتأدي الى بديهي كما شاع في التنبيهات الا ان يقال انه ليس للتأدي الى مجهول بل لتسهيل التأدي اليه انتهى ويمكن ان يقال ان البديهي في التنبيهات من حيث انه بديهي ومعلوم عند الفطن لم يدخل ترتيبه للتأدي اليه في تعريف الفكر ومن حيث كونه غير معلوم عند البليد داخل في التعريف فلا محذور فيه ( قوله ليتصور الترتيب فيها الخ ) لان الترتيب في الامور المعقولة فاذا لم تكن المبادئ حاصلة في العقل لم يمكن ترتيبها وفيه اشارة الى ان قيد المعلوم ليس قيدا احترازيا بل لازم الامور وكذا قيد المجهول ليس قيدا احترازيا بل لازم للمط ( قوله واما المط فينبغي ان لا يكون معلوما الخ ) يعني ان المط قبل التصدي الى تحصيله بالفكر لابد ان يكون له جهتان معلومية من وجه ومجهولية من وجه اخر والطلب يكون باعتبار جهة مجهوليته والالزام تحصيل الحاصل ومعلومية لكون الطلب فعلا اختياريا يلزم ان يكون المط معلوما بوجه ما والا يلزم طلب المجهول المطلق وهو مح قوله فينبغي اما بمعنى يلزم بناء على ما يقتضي دليل الش واما بمعنى يليق وهو المعنى الحقيقي فتح يلزم جواز معلومية المط من الوجه الذي يطلب بالنظر تحصيله يمكن ان يقال ان العلم من الكلي المشكك يقبل الشدة والضعف والمط اذا كان معلوما من هذا الوجه لا يلزم

من النظر تحصيل الحاصل بل يحصل من النظر العلم القوى الغير الحاصل  
 قبل النظر ولا يلزم اجتماع المثليين فلهذا سيرد الى المط الواحد الادلة الكثيرة  
 وهذا شائع وامام من شرط مجهولية المط من هذا الوجه فقائل بان الادلة  
 الواردة على مط واحد كانت على سبيل التبادل يعنى ان يثبت باحدهما  
 لا يثبت بالآخر لكن يصلح ان يثبت بكل واحد منها على الانفراد ( قوله  
 وان وجب ان يكون معلوما الخ ) وجه المعلوماتية من وجهه والمجهولية من وجهه  
 ان يكون لشيء واحد وجوه كثيرة يصلح لكل واحدة منها العلم والجهل مثلا  
 للانسان شئيه وجوهرية وحيوانية وناطقية وغير ذلك فيكون من جهة  
 الشئيه والجوهرية معلوما ومن جهة الحيوانية والناطقية مجهولا فيطلب  
 بالنظر تحصيله من هذه الجهة دون الجهة الاولى فلا يرد ان الوجه المعلوم  
 معلوم مطلقا والوجه المجهول مجهول مطلقا فلا يمكن طلب شيء منهما بالدليل  
 يعنى ان طريق اكتساب الخ الغرض من هذا التفسير دفع ابهام عبارة الش  
 ان اكتساب المجهول التصورى واجب من الامور التصورية ولا يمكن  
 من الامور التصديقية وبالعكس وبين المحتى قدس سره ان اكتساب  
 التصورى من الامور التصورية وكذا التصديقية امر معلوم واما اكتساب  
 التصورى من الامور التصديقية ولعكس فغير معلوم الوجود فعدم معلوماتية  
 التحقق لا يستلزم عدم تحققه في نفس الامر فيمكن اكتساب التصورى  
 من الامور التصديقية وبالعكس فلا يجب اكتساب التصورى من التصورية  
 وكذا التصديق ( قوله وان لم يقم برهانا على امتناعه الخ ) انا اقول على  
 ما سنح للخاطر ان المجهول التصورى يمكن اكتسابه بالامور التصديقية  
 لان اثبات جنس الشيء وفصله بطريق الاستدلال ممكن لان الجنس والفصل  
 وغيرهما من الاجزاء المحمولة تثبت بالدليل من جهة محموليته ويلزم كسب  
 التصور اما المجهول التصديق فلا يمكن اكتسابه من الامور التصورية لان  
 اكتساب المجهول التصديق بان يحصل العلم اليقيني بان النسبة الواقعة  
 في المجهول التصديق مطابق للنسبة الخارجة في نفس الامر وذلك العلم  
 اليقيني لا يحصل بتصورات اجزاء القضية اذ غاية ما يحصل من هذه التصورات  
 حصول الاجزاء في الذهن لا غير فكيف يعلم المطابقة وعدم اللامطابقة  
 للنسبة الخارجية فتأمل ( قال الش ومن لطائف هذا التعريف الخ ) كلمة  
 من التبعض فيقتضى ان تكون التعريف لطائف غير الاشتمال الاربع



فيمكن باعتبار الجمع والمنع وبجمع الجهل والعلم المتقابلان من صنعة الطباقي  
ويمكن ان يقال ان مدخول كلمة من التبعية قديلا حفظ اضافته قبل  
ملاحظة تسليط من عليه فيقتضي ما تقدم وقد لا حفظ بعد ملاحظة  
دخول من فيكون المضاف بعض اللطائف لا اللطائف مجردة فيقتضي ان يثبت  
لتعريف بعض اللطائف فلا يلزم ان يكون له لطائف غير هذا قيل والحق  
ان صحة كلمة من في امثال هذا الموضع يكفيه كون المذكور بعضا من مدخول  
من ولا يقتضي وجود امر آخر بل جوازه \* اعلم ان اشتمال التعريف على العلة  
الاربع امان يكون باعتبار ما صدق عليه الفكر لاشتماله على المقدمات وهي  
المادة وعلى الهيئة من الاشكال وهي العلة الصورية وعلى المفكر وهو العلة  
الفاعلية وعلى العلة الغائية وهي التآدي الى المجهول واما ان يكون باعتبار  
مفهوم الفكر لاشتماله على العلة الاربع فان كان الاول لا يتنهر اشتمال  
ما صدق عليه الفكر للعلة الغائية اذ القول الشئ والدليل لا يشتملان التآدي  
الى المجهول كما لا يخفى وان كان الثاني على ما بينه الشئ فلقائل ان يقول  
في العلتين المادية والصورية نظرا لان العلة المادية وكذا الصورية يجب  
ان يكون داخل في الماهية المعلولة فان العلة الداخلة في الماهية ان كانت  
الماهية المعلولة حاصلة بها بالقول يسمى علة مادية وان كانت حاصلة بها  
بالفعل يسمى صورية وههنا ليس الامور الحاصلة داخل في الفكر الذي  
هو ترتيب الامور الحاصلة او انتقال الذهن وحركتها فيها والامور المعلومة  
موضوعات تتعلق بها الفكر تعلقا ما وليست بداخلة فيها فليست علة  
مادية له بل العلة المادية له هي ترتيب الامور او حركة النفس وايضا الهيئة  
الحاصلة للامور الحاصلة ليست بداخلة في الفكر فليست علة صورية له  
بل العلة الصورية للفكر الهيئة الحاصلة لحركة النفس حاله انتقالها  
من امر الى آخر او لترتيبها حاله ترتيبها بتلك الامور الحاصلة فتأمل فانظر  
نعم ان وجه لطافة الاشتمال على الاربع انه يفيد الامتياز والايضاح وجودا  
وماهية وهو الغرض من التعريف اذ لا يوجد امران متوافقان في المادة  
والصورة والغاية والعلة الفاعلية والالزام ان يكون الامر ان امر واحد  
فيحصل كمال التمييز والتوضيح ( قوله كل مركب صادر عن المختار الخ )  
قيد بالتركيب والصدور عن المختار اذ لو لم يكن الصادر مركبا بل بسيطا  
قد يكون علة التسامة علة فاعلية اما وحدها كالفاعل الموجب الذي صدر

جه التأمل اشارة الى  
اب بان الشتمل و  
ر الى العلة الاربع  
فالفكر لكن العلة  
ت على التعريف بل  
ما صدق عليه الفكر  
المعرف والجهة و  
ير بخلافه لانه مشتمل  
على نفسه

عنه بسيطاً اذالم يكن هناك شرط يعتبر وجوده ولا مانع يعتبر عدمه واما  
امكان الصادر فهو معتبر في جانب المعلول ومن تمته قانا اذا وجدنا ممكنا  
طلبنا علته واما مع الغاية كما في البسيط الصادر عن المختار ولولم يكن المصدر  
مختاراً بل موجبا لا يكون له الغائية اذ الغاية لا يكون الالفاعل بالاختيار  
فان الموجب لا يكون لفعله علة غائية و غرض مقصود له فلزوم كون العلة  
التامة مجتمعة من الامور الاربعة لا يكون الا في المركب الصادر عن الفاعل  
المختار ( قوله وهما داخلتان فيه آه ) اعلم ان المحتاج اليه في وجود شئ يسمى  
علة له و ذلك الشئ المحتاج يسمى معلولا والعلة اما تامة وهي ما يوجب  
وجودها وجود المعلول واما ناقصة وهي التي ليست كذلك والناقصة  
اما جزء الشئ داخله فيه او خارجة عنه والاول ان كان به الشئ بالفعل  
كالهيئة للسرير فهو الصورة وان كان به الشئ بالقوة كالخشب له فهو المادة  
وليس المراد بالعلة الصورية والمادية ما يختص بالجواهر من المادة والصورة  
الجوهريتين بل ما يعمهما وغيرهما من اجزاء الاعراض التي يوجد بها  
الاعراض بالفعل او بالقوة وهاتان العلتان علتان للماهية داخلتان في قوامها  
كما انهما علتان للوجود فيختصان باسم علة الماهية تميزاً لهما عن الباقيين  
المشاركين اياهما في علية الوجود والنسائي اما ما به الشئ كالنجار للسرير  
وهو الفاعل والمؤثر واما ما لاجل الشئ كالجلوس عليه له وهو العلة الغائية  
وهاتان العلتان يختصان باسم علة الوجود لتوقفه عليهما دون الماهية \* واعلم  
ان العلة الناقصة متقدمة على المعلول تقدماً ذاتياً سواء كانت داخله فيه  
او خارجة واما التقدم الزماني فيجوز الا في العلة الصورية فانها مع المعلول  
بالزمان واما العلة التامة فاما ان تكون مركبة من اربع او ثلث واما ان تكون  
للفاعل وحده او مع الغاية فالثاني متقدمة على المعلول بلا اشكال واما الاول  
فمجموع امور بمعنى كل واحد منها مقدم بلا شك واما تقدم الكل من حيث  
هو كل ففيه نظر اذ المادية والصورية هو الماهية بعينها من حيث الذات  
ولا يتصور تقدم الماهية على نفسها فضلاً عن تقدمها على نفسها مع انضمام  
امرين آخرين هما الفاعل والغاية ( قوله ومن علة فاعلية وعلة غائية الخ )  
سبب لزوم العلة الفاعلية ان المركب ممكن محتاج الى الموجد ولزوم العلة  
الغائية ان الممكن يساوي طرفاه ولا بد من مرجح يرجح جانب احد المتساوين  
لئلا يلزم الترجيح بلا مرجح ومن جوز جواز ترجيح احد المتساوين بلا مرجح



لم يلزم عند العلة الغائية كما لا يلزم في كون الفاعل موجبا ( قوله هما خارجان عنه الخ ) لان الفاعل مؤثر متقدم بالذات ذلك غير المتأثر وخارج عنه وكذلك الغاية غير ذى الغاية البتة وخارجة عنه ( قوله وقد يعرف الشيء بالقياس الخ ) يعنى يؤخذ في التعريف احدى العلل فيحصل التعريف المطرد والمنعكس كما في الكوز فان العلة الغائية للكوز شرب الماء واذا قيس الكوز الى شرب الماء يؤخذ منه اجزاء محمولة فيعرف بها وهو يشرب منه الماء ويقال الكوز اياه يشرب منه الماء واذا قيس الى العلة المادية وهو الطين يؤخذ منه امر محمول فيقال هو المتخذ من الطين وكذا الصورة والفاعلية فيقال هو ذو هيئة كذا هو مصنوع لصانع كذا وكذا الفكر فتأمل ( قوله كان ذلك اكمل آه ) وجه الاكلمية انه اذا اخذ التعريف من العلل الاربع يكون تعريفا بالرسم الاكمل وهو مركب من تمام الذاتيات والعرضيات لان المأخوذ من المادة والصورة يكون ذاتياله ومن الفاعل والعلة الغائية يكون عرضياله وفيه اشارة الى ان الاختصاص المستفاد من اخذ اللطائف الى التعريف بالنسبة الى هذه الاقسام ( قوله وليس المراد ومن التعريف آه ) هذا جواب عن سؤال مقدر تقديره ان التعريف بالعلل الاربع تعريف بالمباين لان وجود العلة مغاير لوجود المعلول لانه متقدم عليه فلا يصدق عليه لان معنى الحمل الاتحاد في الوجود والوجود المتقدم لا يمكن ان يكون عين الوجود المتأخر وتقرير الجواب ان معنى قولنا هذا التعريف مشتمل على الاربع ليس ان العلل الاربع انفسها معرفات الفكر بل المعرف في هذه الصورة بالحقيقة امور يحصل بماهية الفكر باعتبار مقايستها الى الاربع لاتباينها اى امور محمولة عليها فتعرف بتلك الامور المحمولة لا بنفس العلل المبينة كما في الكوز على ما فررنا مثلا اذا قيس الفكر الى العلة الغائية وهى تحصيل غير الحاصل فيحصل له امر ممكن حمله عليه وهو يتوصل بها الى تحصيل غير الحاصل فيقال الفكر وهو ما يتوصل بها الى تحصيل غير الحاصل وقس عليه الباقي ( قوله بل المراد انه يؤخذ الخ ) عطف على قوله ليس المراد و انبات بعد النفي يعنى ان كل تعريف فيه محمول واحد فيه اشارة الى الاربع يؤخذ للمعلول بالقياس الى العلل محمولات عليه فيعرف بها ذلك فتعريف الفكر من قبيل هذا ( قوله وما ذكره من ان فاعل النظر هو آه ) هذا رد لمن قال ان العلل المذكورة في تعريف الفكر ليست

علاج بالحقيقة بل انها علل على سبيل التشبيه كما يدل عبارة الش في شرح  
 المطالع على ان العلل كلها على سبيل التشبيه لا بعضها دون بعض وذلك  
 لان الامور المعلومه ليست علة مادية ولا هيئة اجتماعية ليست علة صورية  
 بالحقيقة لاختصاصهما بالوجودات الجسمانية والفكر ليس من الموجودات  
 الجسمانية حتى يكون له صورة او مادة لكن الامور الحاصلة لها شبه بالعلل  
 المادية من حيث ان الفكر يحصل لها بالقوة كما ان الموجود الجسماني يحصل  
 بالعلة المادية بالقوة والهيئة الاجتماعية لها شبه بالعلل الصورية من حيث  
 ان الفكر يحصل بها بالفعل كما ان الموجود الجسماني يحصل بالعلة الصورية  
 بالفعل واما ان القوة العاقلة ليست علة فاعلية للفكر فلانها ليست فاعلية  
 للصورة الذهنية بل قابلة لها من المبدء الفياض الذي هو الفاعل بالحقيقة  
 لكن لها شبه بالعلة الفاعلية من حيث انها سبب لوجودها وظهورها  
 واما ان تحصيل غير الحاصل ليست علة فائية فلانها ليست لغرض للمبدء  
 الفياض الذي هو الفاعل بالحقيقة لكن له شبه بالعلة الغائية من حيث ترتبها  
 على فعل ذلك الفاعل كما يترتب الغاية على فعل الفاعل لغرض فعمل ان اطلاق  
 العلة عليها على سبيل التشبيه والمجاز والفاضل المحنى رد هذا بان العلة  
 الفاعلية هو المرتب الناظر وهو القوة العاقلة والغاية وهي التأدي على  
 سبيل الحقيقة والتشبيه في العلة المادية والصورية فقط والرد مبني على  
 ان اطلاق اللفظ على المعنى يكفي فيه جهة القيام ولا يحتاج قيد الى الصدور  
 فالترتيب قائم بالقوة العاقلة وان لم يصدر منه فيكون فاعلا بالحقيقة كما  
 ومرض زيد والعلة الغائية يكون غرضا للقوة العاقلة بلا ريب فيكون  
 الاطلاق حقيقة فيهما وفي الاخرين يكون على التشبيه ( قوله فهو قول  
 على سبيل التشبيه الخ ) هذا يشعر بان العلة الصورية والعلة المادية لا تطلقان  
 حقيقة على اجزاء الاعراض التي يوجد بها الاعراض اما بالفعل او بالقوة  
 هذا ينافي كلامه في شرح المواقف في مرصديان العلة والمعلول في قول  
 المص ان كان به شيء بالفعل كالهيشة للسرير فهو الصورة وان كان به  
 بالقوة كالخشب له فهو المادة وليس المراد بالعلة الصورية والمادية  
 ما يختص بالجواهر من المادة والصورة لجوهر يتين بل ما يعمهما وغيرهما  
 من اجزاء الاعراض التي يوجد بها الاعراض اما بالفعل او بالقوة انتهى  
 يمكن ان يجاب عنه بان كلامه هنا مبني على المشهور وهما مختصان



بالجواهر وههنا مبني على التحقيق بمعنى ان المادة الجزء الذي لا بد  
 ان يكون الشيء معه بالقوة مطلقا و هكذا الصورة الجزء الذي  
 لا بد ان يكون الشيء معه بالفعل و بان المادة والصورة والمادية والصورية  
 كل منها على معنى واحد مختص بالاجسام واستعماله في المعنى الاعم  
 على طريق التشبيه في غير الاجسام قال بعض الافاضل قوله المادة  
 والصورة انما تكونان للاجسام صرح في حاشية التجريد بان العلة المادية  
 والصورية لا يختصان بالاجسام ووجه التوقف ان المادة والصورة مختصان  
 دون العلة المادية والصورية اذا المراد بهما جزء يكون معه المعلول بالقوة  
 و جزء يكون معه المعلول بالفعل فعنى كلامه ان ههنا اطلاق الصورة على  
 تلك كما وقع صريحا في عبارة الش و اطلاق المادة على الامور المعلومه كما يستفاد  
 من عبارته لان الهيئة اذا كانت صورة تكون الامور المعلومه مادة على سبيل  
 التشبيه لان اطلاق العلة المادية والصورية عليهما كذلك و بما ذكرنا يندفع  
 المناقاة بين ما ذكره ههنا وبين ما ذكرنا ولا من ان كل مركب صادر عن فاعل  
 مختار لا بد له من علة مادية وصورية فانه شامل للعرض المركب الصادر  
 عن المختار فافهم ( قوله لان النظر من الاعراض النفسانية آه ) لكونه من  
 مقولة الكيفيات النفسانية فان قيل ان لم يكن للفكر مادة و صورة يكون العلة  
 المادية والصورية له غير موجودتين فتكونان خارجتين عن ماهية الفكر  
 فقد علم ان العلة المادية والصورية داخلتان في الماهية فيلزم ان يكون على  
 طريق التشبيه بالضرورة فلا حاجة الى الدليل بقوله لان النظر من الاعراض  
 الخ قلت ولو سلم ان لا يكون للفكر مادة و صورة في نفس الامر لكانا لانعلم  
 حتى يصح دعوى التشبيه و يعلم خروج المادية والصورية عن ماهية الفكر  
 فلا بد من التعليل فلا وجه لما قيل ان التعليل بقوله لان النظر على سبيل التنزل  
 اما باعتبار انه قد يطلق النظر على مجموع الامور المرتبة المخصوصة و اما  
 باعتبار ان المادية قد تطلق على ما به الشيء بالقوة مطلقا ( قوله ولا شك  
 انها ليست نفس الترتيب الخ ) لان معنى الترتيب لغة واصطلاح معلوم مما سبق  
 ليس هيئة على ان الهيئة التي هي العلة الصورية جزء مبين للنظر فكيف  
 يصح الحمل على تقدير كونها معنى مطابقا للترتيب بل الترتيب صفة قائمة  
 بالمرتبة ويحصل منه الهيئة فكون علة له ثم يترتب عليه العلة الغائية وهي  
 التأدي فيلزم ان يكون مبنيا للفاعل و صفة المرتبة والتأدي علة لفعله فلا يرد

ما قيل ان الترتيب اذا جعل مصدرا مبنيا للفاعل فهو علة للهيئة الاجتماعية متقدمة عليها وان جعل مصدرا مبنيا للمفعول فهو ليس علة للهيئة الاجتماعية الحاصلة للامور المعلومة بل هما متحدان بالذات ليس احدهما متأخرا والاخر متقدما على انه لو جعل مبنيا للمفعول يكون عبارة عن الترتيب المتعلق بالامور المعلومة بمعنى مرتبة الامور وهي غير الترتيب الذي هو صورة باعتبار انها هيئة حاصلة بالامور المعلومة فيكون دلالة الترتيب على الترتيب التزاما (قوله فيكون دلالة الخ) وذلك لانه لا بد من وجود المعلول عند وجود العلة بالزوم البين (قوله ويمكن ان يقال الخ) عطف على قوله واعتراض وحاصل الجواب تسليم ورود الاعتراض على ظاهره باعتبار معناه الحقيقي ودفعه بالحمل على المعنى المجازي تنبيها على ان دلالة الترتيب على العلة الصورية وعلى العلة الفاعلية وان كانت بالالتزام لكن دلالة على العلة الصورية اظهر من دلالة على العلة الفاعلية لان دلالة على العلة الصورية من قبيل دلالة العلة على المعلول ودلالة على العلة الفاعلية من قبيل دلالة المعلول على العلة والاول اظهر يمكن ان يجاب عن هذا الاعتراض بالحمل على المجاز بان جعل الامور المتعددة بحيث يطلق عليه اسم الواحد قد يكون في الامور المحسوسة وقد يكون في الامور المعقولة ففي الاول لا بد من مغايرة الصورة للجعل المذكور كما في السرير واما في الثاني فالجعل المذكور عبارة في التصورات عن كون الجنس مثلا متقدما في العقل على الفصل او في التصديقات عبارة عن كون الصغرى مقدما على الكبرى في التعقل فهو عين الهيئة الاجتماعية والفكر والترتيب في الامور المعقولة فيكون دلالة الترتيب على الصورة بالمطابقة (قوله لان دلالة العلة على المعلول الخ) دليل على اظهرية دلالة الترتيب على الهيئة الاجتماعية والصغرى مطوية والمذكور هو الكبرى هكذا لان دلالة الترتيب على الهيئة الاجتماعية دلالة العلة على معلولها ودلالة العلة على معلولها اقوى واظهر فينتج المط والكبرى نظرية اثبت بقوله لان العلة الخ فعليك تصويره (قوله لان العلة المعنية تدل على معلول الخ) المراد من العلة المعنية العلة التامة وهي التي يلزم من وجودها وجود المعلول ومعلول هذه العلة اما ان يكون واحدا او متعددا فان كان واحدا يلزم من وجودها وجوده واحدا وان كان متعددا كذلك يلزم من وجودها وجوده متعددا كوجود النهار وضياء العالم لطلوع الشمس فلا يتخلف المعلول مطلقا عن العلة المعنية



واما المعلول فيجوز ان يكون علته واحدا وان يكون متعددا وكل احدهما  
 مستقل في التأثير لكن يكون العلة المستقلة على سبيل التبادل اثلا يلزم  
 توارد العلة المستقلة على معلول واحد كالحرارة والاحراق للنار والشمس  
 والحركة فان كان العلة واحدا والمعلول واحدا يدل احدهما معينا على  
 الآخر معينا وان كان الثاني لا يدل المعلول المعين على العلة المعينة اذ لم يلزم  
 من وجود المعلول المعين وجود العلة المخصوصة بعينها لاحتمال وجود العلة  
 الاخرى فدار دلالة العلة المعينة على المعلول المعين لزوم وجود المعلول واحدا  
 او متعددا عند وجود العلة ومدار دلالة المعلول المعين على علة مادون العلة  
 المعينة عدم لزوم وجود العلة المعينة عند وجود المعلول المعين فمح بصدق  
 القضيتين على الكلية سواء كان التعيين بالنوع او بالشخص فلا يرد ما قاله بعض  
 الافاضل من الاعتراض قيل نقلا عن المحقق الطوسي العلم التام بالعلة التامة  
 من غير العلم بكونها مستلزمة لجميع ما يلزمها لذاتها وهذا يتضمن العلم  
 بلوازمها التي منها معلولاتها الواجبة بوجودها فالعلم التام بالعلة التامة  
 يقتضي العلم بما هيته المعلول وانتهى والمعلول من حيث هو معلول لا يقتضي علميته  
 المعينة انما يقتضي علة ما لوجوده فالعلم بالمعلول من حيث هو معلول يقتضي العلم  
 بانية العلة دون ماهيتها وخلاصته انه لا بد في العلة من خصوصية بها يعتمد  
 المعلول المعين دون غيره فاذا علم تلك الجهة استلزم العلم بالمعلول بلا شبهة  
 بخلاف المعلول المعين انتهى ( قال اذ لا بد لكل ترتيب من مرتب الخ ) هذا دليل  
 على دلالة الترتيب على العلة الفاعلية بالالتزام والفاعل لازم للترتيب بوجوده  
 الذهني والخارجي اذ لترتيب مطلقا امر ممكن لا بد له من مؤثر وهذه القضية  
 صغرى وكلية شاملة للترتيب الذهني والخارجي فيكون لازم الماهية لا لازم  
 الوجود الخارجي فلا وجه لما قيل الاولى اذ لا بد للترتيب من مرتب اذ لا ينفع في  
 كون الشيء مدلول التزاميا للترتيب كونه لازما لافراده ثم اللزوم في الخارج لا ينفع  
 في الدلالة الالتزامية والازوم العقلي ثم انتهى على انه لو قيل اذ لا بد للترتيب  
 من مرتب ينزم المحذور المذكور لان هذا القول دليل والمذكور والصغرى  
 وهي قضية والحكم في القضية الافراد فيلزم ان يكون لزوم المرتب لافراد  
 الترتيب ( قال وهي قوة العاقلة الخ ) هذا من قبيل اسناد الشيء الى سببه الكامل  
 او المراد منها النفس الناطقة اذ الفاعل في الحقيقة هو النفس والقوة العاقلة  
 المقابلة للقوة العاملة حالة في النفس تدرك بها المعقولات ( قال كالنجار للسري

(الخ) هذا المثال بناء على الظاهر اذا لقاعل في الحقيقة هو الحركات المختلفة المعدة للنجار وهو فاعل للحركات وفاعلته بالنسبة الى حدوث السرير لالى دوايه فتأمل ( قال كجلوس السلطان للسرير الخ ) قيل هذا قول ظاهري والافهوغاية لايجاد السرير هذا وانا قول العلة الغائية وان كان يترتب على الفعل لكن يسند الى المركب كما قال المحشى لابد من كل مركب من علل اربع ( قال وذلك الترتيب الخ ) هذا بيان لوجه تفرع قوله فست الحاجة الى البيان السابق من تقسيم العلم الى هنا ذلما انجز آخر كلامه الى ان اكتساب النظريات من الضرورات يمكن في الجملة سواء كان بالذات او بواسطة فلا يخ امان يكتسب كل مط من كل ضروري وهو اولى البطلان لكل واحد من المطالب ضروريات مخصوصة وطرق معينة مثل الحد والرسم في التصورات والقياس والتثيل في التصديقات وح امان يحصل المط من تلك الضروريات والطرق كيف ما وقعت وهو ظا الاستحالة ولا يحصل الا اذا كانت على شروط و او ضاع مخصوصة كمساواة المعرف وتقدمه في المعرفة و كونه اجلي في التصورات و ايجاب صغرى الشكل الاول وكلية كبراه في التصديق وح امان ان يعلم وجود تلك الطرق والشرائط وصحتها بالضرورة اولا والا اول بط والالم تعرض الغلط في انظار العقلاء ولم يعثور الضلال لاراء العلماء لكن بعض العقلاء ينقض بعضا في مقتضى الافكار بل الانسان الواحد يناقض نفسه بحسب اختلاف الانظار فست الحاجة الخ ( قال اي الفكر آه ) فسر الترتيب بالفكر اذا الترتيب جزء الفكر لاتمامه ويحتمل ان يراد باعتبار كونه جزء وان كان الاشارة دالة على ارادة الترتيب المخصوصة لكن لا يخ عن الوهم والاحتمال مع ان مدار الخطأ والصواب هو التأدي الى مجهول ( قال ليس بصواب دائما الخ ) هذا سلب الدوام لادوام السلب فيتحقق بعض الفكر ليس بصواب وبعضه صواب الصواب والخطأ قد يتصف بهما الخبر فيكون بمعنى المطابقة وعدم المطابقة للواقع وقد يتصف بهما الفعل وغيره فيكون بمعنى الموافقة للغرض وعدمها وههنا الفكر ان كان موافقا للغرض بمعنى كون التوصل والتأدي الى المطالب موافقا لما في نفس الامر فهو الصواب والافهوغا فان قيل لا يكون الفكر الواقع في قولنا زيد حار وكل حار حيوان غير صواب لانه يوافق الغرض وهو التأدي الى زيد حيوان قلت هذا الفكر ليس موافقا للغرض في نفس الامر لان الحيوان الثابت لزيد حصة



الحيوانية الجارية وليس في نفس الامر كذلك ( قال قال لان بعض العقلاء آه )  
 دليل على قوله الفكر ليس آه قوله والفكر ان ليسا بصوابين اشارة الى الكبرى قوله  
 فلا يكون كل فكر الخ نتيجة على سبيل رفع الايجاب الكلى تقريره ان مقتضى  
 فكر بعض العقلاء يناقض مقتضى فكر بعضهم بل مقتضى افكار انسان واحد  
 بالنسبة الى الوقتين وكما تناقضا مقتضيهما ليسا بصوابين والالزام اجتماع  
 النقيضين والمستلزم للمع مع فيلزم ان لا يكون كل فكر صوابا وهو المنطوق قوله  
 فن واحد تفصيل للصغرى او تعليل لها تقديم الجسار والمجروور واشارة بسبب  
 القصر المستفاد من التقديم الى ان كل واحد منكر لمقتضى فكر الاخر بالادعاء  
 وزيادة من اشارة الى انه تفصيل لتناقض المقتضيين لا تفصيل العقلاء ( قال  
 والالزام اجتماع آه ) اجتماع النقيضين اعم من ان يكون صراحة اذا كان  
 المقتضيان متناقضين او مستلزما اذا كانا متنافيين اذا تناقض بمعنى  
 الاصطلاحى والنتيجتان قد لا يكون كذلك فان قيل المنطق محتاج اليه لافادة  
 الصحة في الفكر مادة وصورة والعصمة عن الخطأ عنهما وعدم صوابية الفكر  
 دائما يحتمل ان يكون باعتبار الصورة فقط او باعتبار المادة فقط او باعتبارهما  
 والاحتمال الثالث يوجب الاحتياج الى المنطق دون الاولين والبيان قاصر  
 عن افادة المعنى الثالث وان حل عليه لا يساعده دليله قلت عدم صوابية  
 الفكر مطلقا وكذا مناقضة المقتضى مطلقا يوجب الاحتياج الى ذلك  
 المنطق وان لم يعلم عدم صوابيته باعتبار الاحتمال الثالث لانه كما لم يعلم الاحتمال  
 الثالث لم يعلم ايضا خطاه باعتبار الاحتمال الاول او باعتبار الثاني فاذا لم يعلم  
 يكفي الاحتمال المطلق في الاحتياج الى المنطق حتى يعلم منه حال الخلل  
 في المسادة والصورة ينكشف احوال الافكار باعتبارهما فلهمذا بين الشارح  
 على الاطلاق ( قوله دل هذا الكلام آه ) وجه الدلالة على هذا المدلول  
 ان تعليق الحكم على المشتق كما يفيد عليه مأخذ الاشتقاق بقيد يفيد  
 المحكوم عليه بهذا المبدأ والمفكرون من حيث انهم عقلاء يطلبون الصواب  
 ويهربون عن الخطأ في قصد التوصل الى المجهولات ولو في بديهة العقل  
 في تمييز الخطأ عن الصواب لم يناقضوا في مقتضى افكارهم وقوله وان بديهة  
 العقل آه رد لمن قال ان عدم الاصابه دائما لا يوجب مساس الحاجة الى المنطق  
 لجواز ان يكون طرق الاكتساب وشرائطها وتميز صحيحها من فاسدها  
 امرا بديهيا والخطأ انما يكون من جهة انهم لم يلاحظوا ان هذا صحيح

ام فاسد توصيف العقلاء بالطالبين للصواب والهارين عن الخطأ دفع  
 احتمال ان يكون مناقضة العقلاء لعدم اعمال الرديئة وجواز ان يكونوا مجادلين  
 فراعى جميع شرائط الجدل و يكون نتيجة فكريهما متناقضين لانهم  
 ليسوا طالبين للحق بل للالزام ( قوله وانما قال بل الانسان آه ) ان كلمة بل  
 اضراب فان تلاها جملة كان معنى الاضراب اما الابطال نحو \* وقالوا اتخذ  
 الرحمن ولدا سبحانه بل عباد مكرمون \* واما الانتقال من غرض الى غرض  
 آخر وههنا المراد الثانى يعنى الانتقال من مناقضة بعض العقلاء بعضا الى  
 مناقضة الانسان الواحد نفسه لكونه اظهر في الدلالة على المط اذ الانسان  
 الواحد اذا يرجع الى وجدانه يجد من نفسه كذلك بلا ريبه فيفيد التعيين  
 في المط بخلاف الاول لكونه محتملا لامور عديدة كما بينا ( قوله اى يفكر في وقت  
 آه ) هذا دفع ابهام ناش من تعلق قوله بحسب الوقتين على التناقض وهو  
 ان تناقض معتقدات انسان واحد باختلاف الاوقات ويرد عليه ان شرط  
 التناقض اتحاد الزمان فلا يتحقق التناقض فدفعه بالتفسير ان الوقتين  
 ظرفان للفكر لا للمعتقدات بل الاعتقاد الى المتناقضين في زمان واحد فيتحقق  
 شرط التناقض في النتيجة ( قوله واقتصر على بيان الخطأ آه ) حيث قال  
 يتناقض مقتضى الافكار بالنسبة الى العقلاء وبالنسبة الى الانسان الواحد  
 والتناقض لا يتحقق في التصورات لكن نفي المحشى قدس سره ظهوره  
 لاصل الخطأ لان الكاسب للتصورات مستلزم للدعوى الضمنية كدعوى  
 الحدية والرسمية وكدعوى الجنسية والفصلية وباعتبارها يثبت الخطأ  
 اولدعوى جواز كسبية التصورات وعدم جوازها على ما هو مختلف فيه  
 بين الامام وغيره واما نفي الظهور مستلزم لرجحان الاقتصار على بيان  
 الخطأ في الافكار الكاسية للتصديقات لان بيان الشارح دليل ومقدمات  
 الدليل تقتضى ان تكون ظاهرة ( قوله يريدان المقصود الخ ) الغرض  
 من هذا الكلام بيان وجه تقرير قوله فست الحاجة آه على وقوع الخطأ في  
 بعض الافكار للعقلاء مع عدم ايفاء بديهة العقل على تمييز الخطأ عن الصواب  
 اذ هذا بناء على الظاهر لم يتفرع عليه اذ اللازم من وقوع الخطأ في الافكار  
 اجزئية مساس الحاجة الى بيان الافكار الجزئية من جهة صحتها وفسادها  
 حتى يتميز خطأ الفكر المخصوص عن صوابه فلا حاجة الى القانون وحاصل  
 بيانه ان الملق المتفرع على السابق في نفس الامر وان كان معرفة تفاضل



احوال الافكار الجزئية لكنها لتعذر احاطتها لعدم تناسلها لا يمكن معرفتها  
تفصيلا بل على وجه الاجال بعنوان شئ واحد وهو موضوع القضية  
الكلية وهي القانون فيكون معرفة الافكار الجزئية موقوفة على القانون  
فثبت مساس الحاجة اليها لكن بالواسطة وهي تعذر معرفة الافكار الجزئية  
تفصيلا بناء على ظهورها ترك بيان الواسطة قبل المق من هذا الكلام دفع  
ماورده والجلي من انه انما يلزم الحاجة الى القانون المذكور لو لم يكن طريق  
آخر في تحصيل المطالب العلمية غير الفكر لكن ذلك ثم فانه من الطرق  
تخلية النفس عن الشواغل والتوجه الى العالم الكلي ليفاض الحق الصريح  
وقيل يتوجه على المحشى قدس سره ان اراد ان المق معرفة احوال جميع  
الانظار بالتفصيل اذ لا غرض يتعلق بمعرفة الانظار التي لم يرد على الناظر  
وان اراد ان المق معرفة جميع الانظار التي يرد عليه فان اراد ان المق معرفتها  
دفعه فهو ايضا ثم اذ لا يتعلق غرض لمعرفة النظر قبل الورد على الناظر  
وان اراد ان المق معرفتها في حال الورد فسلم لكن لانهم انما تعذر اذ يمكن  
ان يعرف كل احد احوال النظر الوارد عليه في حال الورد بالتفصيل وقيل  
علل بالتعذر وانما لم يعلل بلزوم الدور والتسلسل لانه يحتاج كل فكر الى آخر  
او بلزوم احاطة الذهن بامور غير متناهية لجواز الانتهاء الى فكر جزئي يكون  
صحته وتميزه عن الخطاء بديهيا وليا وقد يعلل بان معرفة صحة الفكر الجزئي  
الواقع معرفته بعينه لا تحصل الامن القانون الكلي الذي يندرج فيه لان  
الطريق المقرر لها ليس الا الاستدلال بحال الكلي على الجزئي او بحال  
الجزئي على الكلي او بحال الجزئي على الجزئي الاخير ان لا يفيد ان اليقين  
فتعين الاولى هذا وانا اقول هذه الاقوال موهومات اما القول الاول فلان  
طريق تحصيل المطالب اما بالاستدلال والعلم الحاصل به يسمى الحكمة  
المشائية والعلوم الاستدلالية الحكمية والمنطق منها واما بالتصفية وهو بتخلية  
النفس عن الشواغل والعلايق الجسماني يفيض العلم بالنتائج من الفيض  
والعلم الحاصل بها يسمى حكمة اشراقية ومانحن فيه من قسم الاول ومبنى  
على احتياج الناظر المستدل فلا يرد السؤال حتى يدفع الفاضل المحشى  
كما ينبغي عنه عبارة الشارح فيما مر من قوله النظري يمكن تحصيله بالفكر حيث  
عبر بالامكان وبني التفرع على الامكان تحصيله بالفكر واما القول الثاني  
فلانه لما وقع الخطاء في بعض الفكر ولم يف العقل الى تميزه يحتمل الخطاء

والصواب في كل فكر على ان ذلك البعض غير معين بل البعض الذي وقع فيه الخطاء والتناقض في مقتضاه افراد كثيرة يتعذرا حاطته فيكون المق معرفة جميع احوال الانظار بالتفصيل والغرض يتعلق بجميعها واما القول الثالث فلانه كيف يتصور الدور والتسلسل حتى يعلل بلزومها اذ ليس المراد ان الفكر الجزئي لو لم يبين بالقانون لاحتاج بيانه بالجزئي وذلك الجزئي لجزئي آخروهم جرافيلزم الدور والتس بل المراد ان المق الافكار الجزئية وتلك لا يخ اما ان يبين بالتفصيل او بالا جمال واذا تعذر البيان بالتفصيل تعين بالا جمال فقد علم ان التعليل الثاني ايضا ليس بشئ فتأمل ( قال من ضرورياتها الخ ) المراد بالضرورة ههنا ما لا يحتاج الى نظر آخر فيشمل المعلومات التصورية والمعلومات التصديقية فضروريات المعلومات التصورية ان لا يحتاج التعريف ولا اجزائها الى تعريف آخر وضرورة المعلومات التصديقية ست مقدمات بل سبع الاوليات وقضايا قياساتها معها والملاحظات والمجربات والحدسيات والمتواترات وزاد صاحب المواقف الوهميات في المحسوسات فان حكم الوهم في الامور المحسوسة صادق نحو كل جسم في جهة فان العقل بصدقه في احكامه على المحسوسات ولتطابقهما كانت العلوم الجارية مجرى الهندسيات شديدة الوضوح لا يكاد يقع فيها اختلاف الآراء \* واعلم ان العمدة في هذه المبادئ الاول السبعة الاوليات اذ لا يتوقف فيها الاناقص الغريزة كالبله والصبيان او مدنس الفطرة بالعقائد المضادة للاوليات كالبعض الجهال والعوام ثم القضايا الفطرية القياس ثم المشاهدات ثم الوهميات واما المجربات والحدسيات والمتواترات فهي وان كانت حجة للشخص مع لكنها ليست حجة على غيره الا اذا شاركه في الامور المقتضية لها في التجربة والحدس والتواتر ( قوله لم يرد ان اكتساب النظريات آه ) دفع لما يرد من ان توصيف القانون بقوله يفيد آه للتقييد بان المحتاج اليه هو القانون المفيد لا اكتساب النظريات من الضروريات ويخرج القانون الذي يفيد اكتساب النظريات من النظريات مع انه من المنطق ودفعه قدس سره بان لم يرد كذا بل اراد كذا ببيان منشأ الغلط وتعيم الا اكتساب من الضرورية من ان يكون بلا واسطة او بواسطة ولقائل ان يقول ان النظريات من حيث هو نظري لا يكتسب منه شيء حتى ينتهي الضروري فاذا انتهى ثبت الا اكتساب من الضروري ايضا والا فلا يحصل الا اكتساب على النظري المكتسب



من النظري وهذا من النظري الآخر لعدم وجدان مقدماته الضرورية  
واما اذا وجد مقدماته الضرورية فيفيد القانون اكتساب ذلك النظري  
من هذه الضرورى فيدخل في المذكور بلا حاجة الى التعميم واما القول بانه  
يلزم ح استدراك قوله من ضرورياتها فليس بشئ اذا لسبب الى الاحتياج  
الى المنطق امكان اكتساب النظري من الضرورى ووقوع الخطاء في الفكر  
فلا بد في المتفرع بيان افادة المحتاج اليه اكتساب النظريات من الضرورية  
بلا لزوم دور وتس (قوله قد عرفت الخ) الاحالة الى المعرفة اشارة الى تحقيقه  
فيما سبق من ان يكون الامور المعلومة مادة على سبيل التشبيه وان دلالة  
الترتيب على الهيئة بالالتزام لكن عبر عن دلالة بالمطابقة لنكتة الظهور  
فلا مسامحة في عبارته قدس سره (قوله فاذا صححتا كانت الفكر صحيحة آه)  
النظر يتقسم الى صحيح وهو الذي يؤدي الى المطر وفساد وهو لا يؤدي  
اليه والصحة والفساد صفتان عارضتان للنظر حقيقة لا مجازا والسبب  
في اتصافه بهما انه لما كان النظر عبارة عن ترتيب امور معلومة فلا شك ان هذا  
الترتيب يتعلق بشيئين احدهما تلك الامور المعلومة وهي بمنزلة المادة والثاني  
تلك الهيئة المرتبة وهي بمنزلة الصورة فاذا اتصف كل واحدة منهما بما هو  
صحتها في انفسهما اتصف الترتيب قطعاً بصحة في نفسه والا فلا فكلمها  
صح المادة والصورة الحاصلة من رعاية الترائط المعتبرة في ترتيب المعارف  
والادلة صح النظر وكما فسدنا ففسد سواء بفسادهما معاً او بفساد احدهما  
فقط فقد علم ان هذا القول على طريق الكلية في اللزوم وان كان مهملة  
لجواز تحققها في ضمن الكلية فلا يتوجه ان يقال ان الفكر في بعض الصور  
مصيب الى المط مع فساد المادة نحو زيد فرس وكل فرس حيوان فانه يصيب  
المط وهو قولنا زيد حيوان لان هذه الصورة لا صحة فيها على طريق  
الكلية اذ في اللزوم لو كان صحيحاً يلزم ان يثبت لزيد كل ما ثبت على الفرس  
مع انه ليس كذلك نحو كل فرس صهيال واما صحة المادة في التصورات فبل  
ان يكون في موضع الجنس مثلاً جنساً لا عرضاً عاماً وفي موضع الفصل فصلاً  
لا خاصة واما في التصديقات فقل ان يكون القضايا المذكورة في الدليل  
مناسبة للمط اما قطعاً او ظناً او تسليمياً (قوله اذا فسدنا او فسدت احدهما  
كان فاسداً آه) قيل يتجه عليه ان فساد الصورة في المعارف لا ينافي استلزامه  
المط الاعلى قول من يحكم بوجوب تقديم الجنس على الفصل في الحد التام

واما على من لا يحكم به وهو الحق فلا ينافيه هذا انا اقول منشاء هذا الاتجاه  
 حل الصورة في المعارف مثلا في الحد على الهيئة الاجتماعية من تقديم  
 الجنس على الفصل فقط والامر ليس كذلك اذ المراد من الصورة الهيئة  
 الاجتماعية من جمع المواد مع جمع شرائطه وارتفاع موانعه كالهيئة الحاصلة  
 للحد من جمع الجنس والفصل مع كون التعريف مساويا للمعرف في العموم  
 واجلى منه عند العقل وعدم كون التعريف بالمعرف وعدم كونه اخفى منه  
 ونحو ذلك كما كان الهيئة الحاصلة في التصديقات الهيئة الاجتماعية من جمع  
 المواد مع جمع شرائطه وارتفاع موانعه كهيئة الشكل الاول اذهى الحاصلة  
 من تقديم الصغرى على الكبرى ومن ايجاب الصغرى وكلية الكبرى فاذا كان  
 الامر كذا يلزم من فساد الصورة فقط في المعارف فساد التعريف قطعاً  
 وبهذا يدفع تكلف الناظرين في هذا المقام فتأمل ( قوله فاذا اريد اكتساب  
 تصورات ) هذا تفصيل لصحة المادة و لصحة الصورة وسبب صحة المادة  
 تناسب المبادئ للمطالب مثلا في التصورات كون الجزء الاعم جنساً والجزء  
 المساوي فصلاً للمعرف مثلا وفي التصديقات كون الحد الاوسط عرضاً صادقا  
 على الحد الاصغر ومستلزماً للحد الاكبر في الشكل الاول ونحوه ( قوله فلكل  
 مطآه ) ناظر الى صحة المادة وقوله ثم ان اكتسابه ناظر الى صحة الصورة  
 اتى بكلمة ثم اشارة الى ان حصولها بالحركة الثانية ( قوله من طريق مخصوص له  
 شرائط مخصوصة آه ) كالحد والرسم في التصورات او القياس والاستقراء  
 والتمثيل في التصديقات هذا يؤيد ما ذكرنا في الهيئة الحاصلة في التعريفات  
 ( قوله احدهما تمييز مباديه الخ ) كتمييز الجنس عن العرض العام والمباين  
 و كتمييز الفصل عن الخاصة و مباينه في التعريف واللازم عن غير اللازم  
 والحد المحمول المستلزم عن غير المحمول و غير المستلزم في الدليل ( قوله  
 لم يصب الخ ) اذا حل عديله على الكلية في لزوم يحمل هذا على الكلية  
 فيه و عديله لو لم يحمل على الكلية لزم في بعض الازمان عدم الاصابة  
 وقت تحصيل المبادئ والسلوك الى ذلك الطريق وهو غير جيد فاذا حل  
 كلاهما على الكلية لا يرد اتفاق الاصابة عند خفاء المادة في بعض الصورة  
 كما قررنا وقيل لم يصب اي لم يلزم الاصابة الى المط الصحيح وان اتفق في بعض  
 الاحيان كما في قولنا زيد جار وكل جار جسم وما قيل ان اللازم ههنا  
 هو الجسمية التي في ضمن الجمار فقيه انه على تقدير تسليمه لا يجري في نحو



كل انسان فرس ولاشئ من الفرس بحمار انتهى ( قوله والتكفل بتحصيل هذا آه ) لما كان للفكر مادة وصورة وهما تحصيلان بالحركتين فالحركة الاولى لتحصيل المادة والثانية لتحصيل الصورة وكما ان الثانية محتاجة الى قواعد يقتدر بها على تحصيل صورة مخصوصة لكل مط كذلك الحركة الاولى محتاجة الى قواعد يتوصل بها الى تحصيل مادة مناسبة لمط فباحث العناية الخمس المشتملة على تحصيل مبادئ الحد والبرهان وسائر الحجج وتميز بعضها عن بعض جزء لهذا العلم الكافل لما يحتاج اليه في استحصا المجهولات من المعلومات ولولا ذلك لاحتيج الى فن آخر لعصمة الفكر عن الخطاء في المواد اذ لا يمكن ان يدعى ان مناسبات المبادئ للمطالب كلها معلوم بالضرورة غير محتاج الى ما يستنبط هي منه فقد علم ان الفكر المأخوذ في قول المص يفيد هذا الاحتياج الى المنطق بكلام طرفيه من التصورات مع مبادئها ومن التصديقات مع مبادئها فلا يرد ان دليل المص لا يفيد الاحتياج الى جميع قواعد المنطق فتأمل ( قال و ذلك القانون هو المنطق آه ) القانون لفظ سرياني روى انه اسم المسطر بلغتهم وفي الاصطلاح مرادف للاصل والقاعدة وهو امر كافي منطبق على جزئياته عند تعرف احكامها منه وبالتفصيل مقدمة كليه تصلح ان تكون كبرى لصغرى سهلة الحصول حتى يخرج الفرع من القوة الى الفعل ولاخفاء في ان المنطق كذلك لانطباقه على جميع المطالب الجزئية عند الرجوع اليه كذا في شرح المطالع وفيه اشارة الى ان حد المنطق هو القانون الموصوف بصفة الافادة المذكورة ومعناه الحقيقي المصطلح ولذا اسند الرسم الى القوم واداء باداة القصر الحمل اشارة الى اطراده وانعكاسه وهذا التعريف مشتمل على العلل الاربع لا يساعده المقام تفصيله ( قال الشارح وانما سمي آه ) المنطق في اللغة مصدر كالمنطق يقال لصوت وحروف يفهم منه المعنى وقد يطلق على ادراك المعقولات وفي الاصطلاح عبارة عن القواعد المخصوصة وكذلك للقانون معنيان لغوي واصطلاحي كما عرفت نقل لفظ القانون اولاً من معنى اللغوي وهو المسطر الى المعنى الاصطلاحي وهو القواعد المخصوصة بمناسبة ان المسطر اما مسطر الكتاب او مسطر الجدول وايا ما كان فهو امر واحد يتوصل به الى امور كثيرة فيناسبه المعنى الاصطلاحي ثم نقل لفظ المنطق باعتبار معناه اللغوي الى القانون باعتبار معناه الاصطلاحي لمناسبة انه كالمنبع والمعدن للمنطق

( قوله المنطق يطلق على النطق الخ ) الغرض من هذا الكلام بيان وجه المناسبة بين المعنى اللغوي والاصطلاحى ولفظ النطق يطلق على معنيين فقط وهذا الفن يقوى التكلم لان الكلام اللفظى على نهج الكلام النفسى فى القوة والضعف كما لا يخفى على من له الوجدان وبهذا الفن يقوى الكلام النفسى بسبب ادراك النفس المعقولات على ما هي فيقوى الكلام اللفظى ويسلك اى يسوق ويوصل النطق الباطنى الى مسلك الصواب لان هذا الفن ما يتوصل به الى المعقولات على وجه الصواب فيظهر قوة فى المنطق بكلامه معنيته فكان الفن كالسبب للنطق ويكفى هذه المناسبة فى ترجيح التسمية لكن سمي بالمنطق الذى اشتق من النطق لكونه كالحل والمنبع قيل النطق يطلق على ادراك الكليات وعلى مصدره الذى هو القوة العاقلة وعلى مظهره الذى هو التكلم والتلفظ وهذا القانون يعطى اصابة فى الاول وكالاتى الثانى واقتدارا على الثالث انتهى لم يلتفت قدس سره على اطلاقه على القوة العاقلة بناء على عدم وجدانه اول عدم مساعدة عبارة الش او ظهور القوة لا يظهر فيه وليس المراد من القوة النطقية النفس الناطقة كما وهم البعض اذ النفس جوهر والقوة عرض ولا القوة العاقلة المقابل للقوة العاملة كما وهم البعض الآخر لا بل المراد القوة التى هي مقابل الضعف فى التلفظ كما ينبى عنه قوله قدس سره يتقوى ويظهر كلامه معنى النطق ( قوله ادراك المعقولات الخ ) المعقولات قد تطلق على ما يدركها العقل بالقوة المتصرفه فتقابل الموهومات والمخيلات والمحسوسات وقد يطلق على ماعدا المحسوسات وههنا المراد هو النفسانى لشمول النطق الباطنى على الموهومات والمخيلات ( قوله المسماة بالناطقه آه ) صفة للنفس بيان التسمية للجوهر المجرد المتعلق ببدن الانسان تعلق التدبير والتصرف بالنفس الانسانية وبالنفس الناطقة وجه بيانها مناسبة تبوت النطق للنفس لا ما قيل من ان التعبير بالنفس الانسانية اشارة الى ان القوة النطقية عبارة عنها وفى التوضيف بقوله المسماة بالناطقه الى وجه التعبير بالقوة النطقية هذا اذ النفس على ما صرحوا فى مواضع كثيرة جوهر من الجواهر المجردة لا قوة من القوى لان القوى من الاعراض نعم ان العقل كما يطلق على ما يرادف النفس يطلق على قوئها كما قالوا فى تعريفه قوة للنفس يستعد بها للعلوم والادراكات على انه لو حل عليها لا يكون معنى لقول الشارح لان ظهور القوة النطقية انما يحصل بسببه اذ الحاصل يكون



هكذا لان ظهور النفس الانسانية الخ ولا معنى له كما لا يخفى على من له ادنى دراية  
( قال ورسموه بانه آله آه ) عبر بالرسم لان هذا التعريف مأخوذ من جهة واحدة  
العرضية وهي الغاية وهي خارجة عن ذى الغاية الحد والرسم في اسماء  
العلوم ان حقيقة العلم مسائل كثيرة قادرا كلها بمحدثها انما يكون بتصور  
خصوصيات المسائل التي هي اجزاؤها وادراكها بخصوصياتها متعذر  
لكثرتها ولازدياها بتلاحق الافكار فالمطمدلول اسمه المطابق ومسماه الحقيقي  
الذي هو عارض للمسائل باعتبار وحدتها فلما أخذ ان كان تفصيلا له كان  
حداله بحسب الاسم والافهورسم بحسبه واما بالقياس الى العلم فرسم لانه  
على تقديرين تعريف بالعارض لحقيقة العلم وهي المسائل واما حديثه بحسب  
الاسم ليس بالمعنى المصطلح في علم المنطق بل لان الاسم انما وضع لهذا  
المفهوم فلا يكون له حقيقة سوى ذلك لما تقرر من انهم اذا خصوا مفهوما  
ووضعوا بازائه اسما كان ذلك حقيقة مسماه فلا يقدح في كونه حدا استماله  
على ماهو خارج عن العلم كالمعلق والغايد وغير ذلك لكن القوم لما ذهبوا الى ان  
هذا التعريف رسم بنوارسميته على تركيبه من الغاية فتأمل وفي اخذ الاله  
في مقام الجنس على صيغة المفرد اشاره الى ان العلم آلى وواحد بالتدوين  
والتعليم اذ العلم اما ان يكون مقصودا بالذات كالحكمة فان مسائلها كعلم  
وجود واجب الوجود وواحد ابتداء قدمه وغير ذلك مقصود بالذات لا مقصود  
بالغير بكونها واسطة في تحصيل ذلك الغير وهو نظرى غير آلى واما ان يكون  
مقصودا بالغير كالمناطق فان مسائله كعلم انعكاس السالبة الضرورية الى  
الدائمة وكعلم انتاج الموجبتين الكليتين في الشكل الاول الموجبة الكلية ليست  
مقصودة بالذات بل انما هي مقصودة لكونها آله وواسطة في حصول  
المجهولات الكسبية حتى انه لو فرض ان المجهولات ليست مقصودة لنا لم يكن  
المنطق محتاجا اليه وهو على آلى فظهر وجه كونه آليا وهو انه واسطة بين  
القوة العقلية والمقاصد الكسبية ولا نعنى بالالة الالهذا كما سنعرف ( قال  
قالالة واسطة آه ) الواسطة جنس شامل لكل ما يتوسط بين الشئين كالمسبب  
وغيرها ويخرج بقوله بين الفاعل ومنفعله ماعدا ما لا يكون طرفاه فاعلا  
ومنفعلا واما النشراط وارتفاع الموانع والمعداء والقابلية في المحل فهي  
لا يكون واسطة لان بعضها تؤخذ من الفاعل وبعضها من المفعول  
والواسطة خارجة من الطرفين اذا المراد من الفاعل المستقل في التأثير وهو

بالفعل وكذا المنفعل ماله قابلية للتأثير بالفعل والشروط وارتقاع الموانع تؤخذ من الفاعل والقابلية والامكان من المنفعل ( قال والقيد الاخير آه ) توصيف القيد بالآخر يفيد خروج العلة المتوسطة به دون الاول قوله فانها الخ دليل له فحاصله ان العلة المتوسطة واسطة بين فاعلها ومنفعلها مع انها ليست واسطة بينهما في وصول الاثر وكما كان كذا يكون مخرجا بالقيد الاخير دون الاول فينتج المط اثبت الصغرى بقوله اذ علة علة الشئ آه وقيدها بقوله لان اثر العلة البعيدة الخ وفيه رد لمن قال لا بد من تقييد الفاعل والمنفعل بالقرب ليخرج العلة المتوسطة لانها واسطة بين فاعلها ومنفعلها البعيد في وصول اثره اليه والفاعل البعيد يؤثر في المنفعل البعيد واغناء من القول بان المتبادر من الفاعل والمنفعل القريب والاحتراز بالصرح اولى واقدم من الاحتراز بالتبادر كما لا يخفى ( قال اذ علة الشئ الخ ) قيل تعليل لقوله فانها واسطة ان رجوع الضمير في منفعلها الى الفاعل بتأويل العلة وان رجوع الى العلة المتوسطة فهو تعليل للمقدمة المطوية اي فيكون واسطة بين فاعلها ومنفعلها ايضا لان فاعل الفاعل فاعل له بالواسطة لدخلته على ما قالوا من ان مطلق العلة ينصرف الى الفاعل اولان الشئ اذا كان محتاجا اليه لامر هو محتاج اليه لآخر كان الشئ الاول ايضا محتاجا اليه للآخر بالضرورة فهو اثبات لكون منفعل العلة المتوسطة منفعة فاعلها بابات الفاعلية بالواسطة وبمقدمة كلية ضرورية تشمل الفاعل وغيرها وليس بصادرة على ما وهم ولقد احسن في التحقيق رحمه الله تعالى لكن لا يحج الكلام في نفسه عن خلل لانه على تقدير الاول يلزم ان يصل الى المنفعل البعيد اثر الفاعل مع انه خلاف ما سيأتي وعلى التقدير الثاني لا يلزم المقدمة المطوية للمقدمة المذكورة والا يلزم المحذور المذكور فتأمل ٨ ( قال لان اثر العلة البعيدة آه ) فقد علم ان المراد من العلة القريبة والبعيدة العلة الفاعلية المستقلة في التأثير فيكون عبارة عن العلة النامة فمح اما ان يصل اثر العلة البعيدة الى المنفعل مستقلا اولان كان الاول لازم تواردهما مستقلتين على معلول واحد وان كان الثاني يكون العلة البعيدة من جميع ما يتوقف عليه العلة المتوسطة فيصل الى المنفعل اثر العلة المتوسطة فقط دون اثر جزءها فيدفع المنع على هذه المقدمة بانه لا معنى للفاعل الا المؤثر والمنفعل الا المتأثر فان كان قريبا قبلا واسطة والافواسطة ( قال فضلا عن ان يتوسط آه ) مفعول مطلق لفعل محذوف اي فضل فضلا

٨ وجه التأمل اشارة الى  
الجواب بان هذا الاستدراك  
مبنى على عدم الفرق بين  
الفاعل والمصدر وان فرق  
بينهما كما سيأتي فلا استدراك



عند فكلية فضلا يستعمل في مقام يترقي فيه في النفي من الأدنى الى الأعلى فلا بد في ما قبله من النفي صريحا او ضمنيا وههنا كذلك لان نفي الوصول ادنى من نفي التوسط اذ الوصول مق بالذات والواسطة والآلة مق بالتبع فن نفي المق بالذات ينفي الواسطة بطريق الاولى ولان الواسطة موقوفة على ما يحصل بالواسطة ونسبة بين الشئيين ومن انتفاء الموقوف عليه واحد الشئيين يلزم انتفاءها بالاولوية ولا يتصور ثبوتها بوصف الواسطية فيكون حاصل المعنى انتفى الوصول حال كون انتفائه متجاوزا عنه انتفاء التوسط قبل عليه كلمة فضلا يتوسط بين الشئيين يكون الثاني منهما اخرى بالنفي من الاول للدلالة على كونه اخرى بالنفي منه كما في قولهم فلان لا ينظر الى الفقير فضلا عن ان يعطيه شيئا فالاعطاء لكونه ابعد اخرى بالنفي من النظر وههنا ليس كذلك اذ ليس الوصول بالواسطة ابعد من الوصول بلا واسطة لجواز توقفه على الواسطة واجيب بان الامرين اللذين توسطت تلك الكلمة بينهما ههنا ليساهما الوصول بلا واسطة والوصول بواسطة بل المطلق والمقيد ولا شبهة في ان تحقق المقيد ابعد من تحقق المطلق انتهى هذا السؤال والجواب ليس بشئ لان الامرين كما عرفت هما الوصول والتوسط لا ما قاله المعارض ولا ما قاله المجيب (قال لانه صادر منها وهى من البعيدة آه) يعنى ان المعلول صادر من العلة المتوسطة والعلة المتوسطة صادرة من العلة البعيدة والشئ الواحد لا يكون مصدر الشئيين على سبيل التأخير فمح يكون فرق بين المصدر والمنفعل وهو اعم من المصدر ليتحقق المنفعل بالنسبة الى العلة البعيدة دون المصدر فعلى هذا يكون معنى المنفعل ما يكون متأثرا في الجملة سواء كان الاثر في نفسه او في علته فيلزم اول كلام الشارح الى آخره فعلى هذا يكون الفرق بين المصدر والفاعل وعليه اتفاق الحكماء بناء على ان الواجب فاعل لكل ممكنات بلا واسطة او بواسطة مع انه من القاعدة المقررة عندهم الواحد لا يصدر عنه الا الواحد (قوله قيل آه) هذا اعتراض على الشئ بمخالفة اول كلامه الى آخره بناء على ان المنفعل لا يكون منفعلا الا بعد حصول اثر الفاعل فيه واذا لم يصل الى الفاعل البعيد لا يكون منفعلا له فمح ان صح هذه المقدمة لا يصح دعواه واستدلالة لانه لا يكون العلة المتوسطة واسطة بين الفاعل ومنفعل ذلك الفاعل فيخرج العلة المتوسطة بقوله بين الفاعل ومنفعله لان ضمير منفعله راجع الى ذلك الفاعل

فلا يحتاج الى الخروج بقيد الاخير وان صح اول كلامه لا يصح هذه المقدمة وحاصل بالجواب تميم المنفعل من حصول اثر الفاعل فيه بان المنفعل للشيء ما يكون للشيء مدخل في وجوده في الجملة سواء حصل اثر الفاعل فيه او لا والعلة البعيدة لها مدخل في وجود المعلول لكونها موقوفا عليها للعلة القريبة وكذا الابد (قوله فتأمل آه) اشارة الى دقته ودفع منع بينه العلامة التفتازاني حيث قال وقد يقيد المنفعل بالقریب ليخرج عن التعريف العلة المتوسطة فانها واسطة بين المعلول والعلة البعيدة واعترض عليه بان اثر البعيدة لا يصل الى المنفعل فضلا عن ان يكون فيه واسطة واجيب بالمنع اذ لا معنى للفاعل الا المؤثر وللنفع الا المتأثر فان كان قريبا فبلا واسطة والا فبواسطة انتهى ومن بيان الفاضل المحشى بدفع هذا المنع اذ فرق بين المنفعل والمتأثر بالفعل (قوله اذا قلت مثلا آه) اراد قدس سره تفصيل هذا التعريف حيث اجل فيه امور ثلاثة الاول ان الامر الكلى مجمل يحتمل ان يكون مفهوما كليا وقضية كلية بل الاول اخرى بالارادة الثانية ان الجزئيات يحتمل ان يكون جزئيات ذلك الامر الكلى او جزئيات موضوع القضية الكلية الثالث تعرف احكام الجزئية كيف تعرف وكيف الانطباق فيكون خلاصة التفصيل قضية كلية تصلح ان تكون كبرى لصغرى سهلة الحصول حتى يخرج الفرع من القوة الى الفعل (قوله وهذه القضية ايضا آه) يحتمل ان يكون الامر الكلى لفظا مشتركا بين المفهوم الكلى وبين القضية الكلية وان يكون قدرا مشتركا بينهما وعلى الثانى لا تكلف في التعريف وبعضهم ذهب الى انه مخصوص بالمفهوم الكلى حيث حمل على المفهوم الكلى واراد به موضوع القضية الكلية لكن هذا وان صح لكن يخالف لما وقع عليه اصطلاح القوم فحمل المحشى على القضية الكلية بناء على شهرتها وعلى ان سياق التعريف لا يساعد على المفهوم الكلى كما لا يخفى ورد ذلك البعض ببيان اطلاقه على القضية الكلية وتوجيه اضافة الجزئيات الى القضية الكلية كما يضاف الى المفهوم الكلى واشار الى اطلاقات القوم على القضية بقوله القانون والاصل آه (قوله قد حكم فيها الخ) هذا التوصيف اشارة الى وجه نسبة القضية بالكلية من قبيل نسبة الكل الى الجزء والى وجه اضافة الجزئيات الى الامر الكلى اذا كان بمعنى القضية الكلية يعنى ليس المراد جزئيات تلك القضية الكلية اذ ليس للقضية جزئيات تحمل هي عليها



فضلا عن ان يكون لها احكام يتعرف منها بل المراد جزئيات موضوع تلك القضية ( قوله ولها فروع هي الاحكام الخ ) اي المحمولات الواردة على جزئى مخصوص كما ينبى عن التمثيل وسمى بالفروع لكونها مقابلا للاصل وكونها حاصللا بالاستدلال ( قوله وهذا الفروع الخ ) هذا بيان المعنى الانطباق فى التعريف ان كان الامر الكلى بمعنى المفهوم الكلى يكون الانطباق بمعنى الحمل وان كان بمعنى القضية الكلية لا يكون بطريق الحمل لان القضية الكلية لا جزئيات لها حتى تعمل عليها بل بطريق الاشتمال فيكون حاصل التعريف مشتمل على احكام جزئيات موضوعها واحكام الجزئيات قد تكون بطريق العموم وقد تكون بطريق الخصوص والاول بالقوة بالنسبة الى الثانى والثانى بالفعل ولذا كان الاشتمال بالقوة القريبة الى الفعل فلا يرد ان الاشتمال بالفعل ( قوله اسماء لهذه القضية آه ) يعنى هذه الالفاظ كلها على اصطلاح المنطقيين تطلق بالترادف على القضية الكلية من حيث اندراج الفروع تحتها يعنى اخذ ولو حظ قيد الحيزية فى المعنى المصطلح لهذه الالفاظ وفرق بين حصول النشئ وملاحظته وهذا رد لمن حل الامر الكلى على المفهوم الكلى واراد به موضوع القضية الكلية فتجميع التعريف على هذا بان القانون ونحوه موضوع للقضية الكلية مع ان معنى الانطباق اشتمال الامر الكلى على الفروع المندرجة تحته فيكون هذا الحمل خلاف اصطلاح القوم ولا معنى اصلا لانطباق موضوع القضية احكام الجزئيات ولا معنى لقوله ليتعرف احكامها منه لان الاحكام لا تستخرج من الموضوع بل من القضية ( قوله فقد خرج بهذا آه ) هذا التفرع لبيان استخراج جميع الاحكام المندرجة تحت قاعدة بهذا العمل وهو ضم صغرى سهلة الحصول الى القساعده او بالعكس فيحصل النتيجة على طريق الكلية لانه مخصوص بمادة دون اخرى ( قوله فقوله امر كلى آه ) هذا خلاصة التعريف اجمل الشئ وفصله المحسى قدس سره ففرع الخلاصة على التفصيل ووصف القضية بالكلية لان القضية الجريئة والخصمية لا تسمى قانونا ولا اصلا وقاعدة ولا ضابطة وهذه الخلاصة عين ما ذكره السارح فى شرحه للمطالع واعتراضات بعض الفضلاء عليه قدس سره ليس بنشئ اذ صاحب البيت ادرى بما فيها والمحشى يشرح على مذاقه ( قوله اي مشتمل بالقوة آه ) هذا الاشتمال وان كان لازم الكلية لكنه صرح اشارة الى قيد الحيزية المعبرة

في مفهوم القانون لان القضية المثلة على احكام مساوي موضوعه او اعمه بدون هذه الحيشة لا يسمى قانونا والجزئيات اعم من الجزئي الاضافي والحقيقي كزيد بالنسبة الى الانسان والانسان بالنسبة الى الحيوان والحيوان بالنسبة الى الجسم مثلا كل جسم متخير قانون يستخرج منها احكام زيد وانسان وحيوان فقس عليه فيخرج عن التعريف الشرطية الكلية دون السالبة الكلية مع ان شيئا منهما ليس من اجزاء الفن لما تقرر ان اجزاء الفن حليات موجبة كلية فلا بد من تقييد القانون بالموجبة لاخراج السالبة الكلية ولك ان تريد بالجزئيات جزئيات لها زيادة تعلق بتلك القضية بان يتوقف صدقها على وجودها وهي جزئيات موضوع الموجبة ضرورة ان صدق السالبة لا يتوقف على وجود موضوعها وصدق الشرطية لا يتوقف على وجود موضوع طرفيها فعلى هذا يخرج من تعريف القانون كاشروطية واذا عرفت هذا فلا وجه لما قاله العصام لاخراج السوالب والشرطيات من ان قوله ينطبق على جزئياته اى يستل على جزئيات تعتبر فيه باعتبار تحققه لا باعتبار تعقله ويستدعى تحققه تحققها فهذا يخرج الشرطيات اذلا تعتبر فيها جزئيات باعتبار تحققها بل اوضاع وازمان والسوالب اذلا تستل ولا تنطبق على الجزئيات المعتبرة فيها ولا وجه لما قال وانما اضيف الجزئيات الى الامر الكلى مع ان الواضح اضافتها الى موضوعها لان المضاف الى الكلى اعم من جزئياته بحسب نفس الامر وجزئياته العرضية التى يتحقق بها كلية الكلى فباضافته الى القضية التضح في الغاية ان المراد الجزئيات بحسب نفس الامر لانها جزئيات القضية بمعنى الجزئيات المعتبرة فيها انتهى على انه يلزم على هذا خروج القضايا الكلية التى موضوعها كليات فرضية منحصرة في فرد واحد كباحث الواجب والعقول والافلاك فلا تكون قوانين لعدم جزئياتها في نفس الامر بل بالفرض مع ان ارادة هذا المعنى خلاف المتبادر وكذا زل اقدام الناظرين في حل هذا المقام فلا حاجة الى بيانه ( قوله ليتعرف احكامها منه آه ) تعرف الاحكام منها اما بطريق النظر كما في القوانين التى احكام جزئياتها نظرية واما بطريق التنبه كما في القوانين التى احكام جزئياتها بديهية غير اولية فيخرج القضية الكلية التى احكام جزئياتها بديهية اولية غير محتاجة الى تنبيه ايضا كقولنا كل نار حارة واما لزوم خروج بعض مسائل المنطق كما ان الشكل الاول منتج فعلى تقدير تسليمه من البديهي الاولى فقد يذكر مثل هذا



على طريق المبدائية بناء على تحقيقهم ان مسائل العلوم نظرية فمن هذا قد علم ان هذا القول مع اتيانه بصيغة التكلف اشارة الى قيد الحيشية اى من حيث انه يتعرف احكامها منه على وجه التكلف والمشقة فيكون التعريف مطردا ومنعكسا وفي نسخ الشرح ثلث روايات التى يتعرف ليتعرف يتعرف فعلى الاول الاعراب ظو على الثانى اللام للعاقبة لا للتعليل اذا لانطباق لا يكون معلولا بل ثابت فى نفس الامر وعلى الثالث يكون صفة المفعول مطلق محذوف اى انطباق يتعرف الخ ( قال وانما كان المنطق آه ) لما كان تحصيل النفس الناطقة للمجهولات التصورية والتصديقية بواسطة مسائل مخصوصة وهى المسمى بالمنطق يكون المنطق آلة لانه يكون واسطة بين الفاعل ومنفعله فى وصول انزاله فيكون آلة لكن عبر عن النفس الناطقة بالقوة العاقلة اذ للنفس قوتان عاقلة وعاملة وبالعاقلة تدرك النفس التصورية والتصديقية ويسمى تلك القوة العقل النظرى والقوة العاطرية وباعتبار هذه القوة لهما مراتب اربع الفعل الهولى والعقل بالملكة والعقل بالفعل والعقل بالمستفاد وبالعاملة تحرك بدن الانسان الى الافعال الجزئية بالفكر والرغبة على مقتضى آراء تخصها فلما كان ادراك النفس للمجهولات بسبب القوة العاقلة جعل القوة فاعلا دون النفس مبالغة وفى كون القوة العاقلة فاعلة له لا يستقيم على مذهب من قال الفاعل هو المبدأ العياض والنفس اذ القوة العاقلة قابلة للصور الذهنية لفاعل لها تعرض لهذا البيان المحسى قدس سره ويمكن ان يجاب عنه ان مل هذا التأليف لكونه لتعلم المبتدئين القاصرين عقولهم عن تحقيق كلام الحكماء بنى الكلام على ما يفهم من اهل اللغة من انهم لا يفرقون بين القابل والفاعل والمفعول والمقبول حتى قالوا ان القابل اسم فاعل والمقبول اسم مفعول فاطلق الفاعل على القابل بناء على ذلك فتأمل ( قوله قيل عليه آه ) اعتراض على دليل كون المنطق آلة بالترديد بان يقال ان اريد بالقوة العاقلة فاعلة لانم الصغرى لكون القوة العاقلة قابله لافاعلة وان اريد بها القابله فلانم الكبرى اذا لآله ما يكون واسطة بين الفاعل ومنفعله لابين القابله والمفعله وحاصل الجواب اختيار النسق الاول ودفع المحذور بان التصديق الحاصل من الفكر ان كان من مقولة الفعل كما قال به بعض القوم وهو صادر من القوة العاقلة فيكون فاعلة له وان كان ادراكا كما قاله بعضهم فيكون العاقلة ايضا فاعلا بناء على ظ كلامهم

من ان المنطق واسطة بين القوة العاقلة والمعلومات فالبناء على الظاهر  
 للتسهيل على المبتدى واما على تحقيقهم فمحمول على المجاز فسيأتي قال  
 بعض الافاضل لا يخفى ان افادة المبدأ المطالب على وجه الصواب بواسطة  
 المنطق فيصح ان يكون واسطة بين المبدأ والمطالب الا ان الشايع  
 استعمال الفاعل الآلة لاستعمال الغير ليفعل بواسطتها الفاعل وان النفس  
 تعصم نفسها عن الخطأ بمعونته فهو واسطة بينها وبين نفسها في وصول  
 اثر العصمة اليها وهو الوجه اللايح من التعريف في آليته وان النفس بواسطته  
 يستفيد المطالب على وجه الصواب فالنفس فاعلة للمطالب باعتبار الاستفادة  
 وان كانت قابلة لها باعتبار ادراكاتها فان اريد بالاكتساب الاستفادة  
 المخصوصة كما هو الظاهر لان الظاهر انه استفادة لا التحصيل المخصوص  
 ولذا صح اسناد الاكتساب الى النفس فلا مريية في صحة كلام الشارح  
 انتهى انا اقول كون المطالب الكسبية منفعلا باعتبار الاستفادة بعيد على  
 ان الاكتساب له لو كان بمعنى الاستفادة لكان اثرا واصلا الى الفاعل لا المنفعل  
 مع انه لم يمتنع في الآلية ان يصل الاثر الى المنفعل فتأمل ( قوله لافاعله لها  
 الخ ) عدم كونها فاعلة يستلزم ان لا يكون المطالب الكسبية منفعلة ايضا  
 لكن لم يتخذ هذا اللازم في السؤال لا كتفاء عدم كونها فاعلة في نفى كون  
 المنطق آلة فلا وجه لتصوير السؤال على الوجهين والفاعل اعم من ان يكون  
 فاعلا لذات المنفعل كالصانع بالنسبة الى المصنوع وان يكون فاعلا لآخر  
 يتعلق به كالنجار بالنسبة الى السرير والقوة العاقلة ليست واحدا منهما اما  
 الاول فلفظ واما الثاني فلان فعلها الترتيب واثره الهيئة الحاصلة المتعلق  
 بمادة لا بمطالب ( قوله ان كان فعلا الخ ) يعني ان الحكم الذي هو الايقاع  
 والانتزاع ان كان من مقولة العقل كما هو مذهب الامام فلا اشكال  
 في التصديقات اي في النتائج لان المراد من المطالب النتائج في جانب التصديقات  
 وان العاقلة ليست قابلة لان الحكم ان كان فعلا اي ضمنا مخصوصا اي ضم  
 المحكوم به على المحكوم عليه على وجه الافادة التامة يكون العاقلة فاعلة  
 وضامة لاحد طرفي الحكم الى الآخر على الوجه المذكور ويكون النتائج  
 التصديقية منفعلة باعتبار اطرافها لان الاثر الذي هو الانضمام الحاصل  
 في اطرافها بضم العاقلة اياها على الوجه الصواب وهو بواسطة هذا  
 الفن ويمكن ان يقال ان التصديق هو فعل النفس والمنفعل النتائج التصديقية



والمنطق واسطة بينهما في حصول التصديق وهو اثر الايقاع فتأمل  
(قوله وان كان ادراكا آه) هذا دفع الاشكال نظرا الى التصورات والتصديقات  
وان كان الاول في التصديقات فقط ببناء كون المنطق آلة على الظ المتبادر  
الى فهم المبتدئ اذ الادراكات الحاصلة للنفس بفعلها كالنظر وتوجه  
النفس الى اخذها في المعقولات وكالاحساس والتجربة في المحسوسات  
والجربات ولذلك يطلق فاعل هذه الافعال في اللغة والظاهر على النفس  
كالناظر والمتوجه والحساس والمجرب فبناء على هذه الاطلاقات يكون القوة  
العاقلة فاعلة فيكفي هذا القدر في كون المنطق آلة كما يكفي في اطلاق الفاعل  
على القوة العاقلة على سبيل الحقيقة كالمؤمن والمتصدق لاهل الايمان لكن  
لا يخفى ضعف هذا الجواب لان الغرض تحقيق كون المنطق آلة والبناء  
بمثل هذا التحقيق على الظ واطلاق اللفظ على الشيء بحسب اللغة بعيد  
والجواب الحق ان يبني على التشبيه كما ينبغي عبارته قدس سره في حاشية  
تشرح المطالع حيث قال فيه ان نسبة النفس الناطقة الى المعرفة والعلم نسبة  
القابل الى المقبول لان نسبة الفاعل الى مفعوله الا ان يبني الكلام على الشبه  
في العلة الفاعلية بان يلاحظ انه صدر عنها ترتيب وكسب حتى صار مارفا لما  
(قوله واما بناء الخ) يعني ان المراد من المطالب الكسبية يجوز ان يكون  
المعلومات المرتبة والتعبير عنها بالمطالب باعتبار طلبها عند الحركة الاولى  
وان يكون المضاف محذوفا اي وبين مبادئ المطالب الكسبية فعلى هذين  
الارادتين يكون القوة العاقلة فاعلة للترتيب والار الحاصل هو الهيئة  
المخصوصة للمعلومات الحاصلة من هذا الترتيب الذي كونه على وجه الصواب  
انما هو بواسطة هذا الفن فيكون معنى قول الشافعي الاكتساب في حاله  
الاكتساب فلا يرد ان قوله في الاكتساب يأبى عن هذا التوجيه لانه يدل  
على ان الار الواصل من العاقلة اليها الاكتساب ولا شبهة في انها ليست  
بمكتسبة حتى يكون الاكتساب واصلا اليها (قال وانما كان قانونا الخ)  
قل الطان يقول وانما كان قانونا لانه في شرح رسم المنطق والمذكور فيه  
القانونية وكأنه اراد دفع التنافي بين قوله فست الحاجة الى قانون وقوله  
قانونية حيث دل الاول على انه نفس القانون والى الثاني على انه منسوب الى القانون  
مغاير له فيبين ان وصفه بالقانون وصف له بحال كل جزء منه وبهذا بين حال  
النسبة المستفادة من القانونية فلم يتعرض لها ولا بعد ان يقال اطلاق القانون

عليه مع انه قوانين تجوز لطيف مشتمل على لطفه اشارة الى ان القوانين المتكررة انما يعد علما واحدا باعتبار وحدة تعرضها وقوله عرفنا منه ان قولنا لاشي من الانسان بحجر ينعكس الى قولنا لاشي من الانسان بحجر فيه نظر فينبغي ان يقول عرفنا ان قولنا لاشي من الانسان بحجر ينعكس سالبة دائمة لانه الحاصل من التعريف ومعنى تعريف احكام الجزئيات من القاعدة انتهى انا اقول لما اتى للمنطق تعريفين احدهما صريحا والاخر اشارة واخذ فيها القانون بلانسية ونسبة اراد بيان كون المنطق قانونا بلانسية ونسبة فظهر انه باعتبار جزئه لا باعتبار ذاته قوله كلية منطبقة خبر بعد خبر للمسائل هذا الاخبار للتفصيل بعد الاجال اشارة الى ان مدار القانونية كون المسائل كلية ومنطبقة لاسالبة ولا شرطية لما عرفت من معنى الانطباق لا توصيف للقوانين ولا بيان تعريفه حتى يقال الاولى الاكتفاء بالقوانين او وصفها بتمام تعريفه ولا وجه لما قيل من ان وصف القانون بالصفة الكاشفة لاثبات كونها قوانين لان صدق الحد دليل على صدق المحدود ولم يذكر ليتعرف احكامها لانه خارج عن الحد بيان لثمة الانطباق هذا كلام لا حاصل له ولو قال الكلية والمنطبقة صفة للمسائل وهذا التوصيف للاشارة الى تعليل كون المسائل قوانين لكان له وجه فتأمل لفظ السائر ههنا بمعنى الجميع على ما في القاموس وقال صاحب الكشف بمعنى الباقي في اللغة واستعماله بمعنى الجمع توهم وان وقع في كلام المصنفين ( قال وقوله تعصم الخ ) بمعنى اسند العصمة الى مراعاتها مع انه لم يفهم من مساس الحاجة الا عصمة المنطق نفسه لان القواعد من حيث هي بلا اهتمام الى شروطها ولوازمها قد ينسى ويغفل عن اجتماع ما يجب وارتفاع ويمنع عن مقتضاها فلا يحفظ الناظر ذهنه عن الخطاء في بعض الصور من الافكار فلا يكفي المنطق في العصمة الدائمة ويحتاج الى الرعاية والالم يعرض للمنطق خطاء اصلا مع انه ليس كذلك فقد علم ان المنطق كالمادة والرعاية كالصورة لهما مدخل في العصمة لكن مع الرعاية العصمة دائمة ومع المنطق بلا رعاية ليس بدائمة قد يخطأ وقد لا يخطأ كما ينبغي عنه دليل الش ومن هذا علم ان قوله ليس نفسه تعصم نفي دوام العصمة لان في اصل العصمة فلا يرد او هام الناظرين ( قال هذا مفهوم الخ ) توطئة للاتي وفصل بين بيان المفهوم وبين بيان فوائد القيود وايراد المعطوف عليه وفي مثل هذا المقام قد يحذف ويلاحظ ويقدر



فافهم ( قال واما احترازاته الخ ) اى ما يحتز به في التعريف والاحتراز يقتضى ان يدخل بقيد حتى يحتز بقيد آخر ولذا تعرض الى بيان الاعم الذى هو بمنزلة الجنس والالة كان بمنزلة الجنس لكونها عرضا عاما على ماسياتى والمنزلة قد تستعمل في مقام التشبيه يعنى ان الالة يشبه بالجنس في شموله الى الافراد والاعيار وذلك التشبيه لا يقتضى ان يكون المشبه به جنس المطلق بل اعم منه ومن مطلق الجنس وما قيل لاجنس ولا فصل للمنطلق فليس بشئ اذ سواء كان عبارة عن التصديق او الملكة او المسائل يدخل تحت الاجناس العالية البتة وعدم معرفة التى لا يدل على معرفة عدم التى ولا يتجه ان التعريف بالعرض العام خلاف مذهب المتأخرين والمص منهم يعتذر عنه بان رسموا مسند الى المتقدمين ( قال والقانون يخرج آه ) خروج الالة الجزئية لقوات الكلية المأخوذة في تعريف القانون قيل ليس خروجها لقوات الكلية بل لانها ليست بقضايا ولهذا يخرج الالات الكلية لارباب الصناعات وفيه بحث اذح لا وجه لتخصيص المخرج بالالة الجزئية على ان الالات لارباب الصناعات كلها موجودات خارجية وكل ما هو موجود في الخارج فهو جزئى متشخص وكون الالات لارباب الصناعات كليا غير مسلم ( قال يخرج العلوم القانونية آه ) كالعلوم الالية التى لا يكون الغاية منها العصمة او يكون غايتها العصمة لكن لاعتن الخطاء في الفكر بل عن الخطاء في البحث او عن الخطاء في الاعمال الدينية او عن الخطاء في اللفظ كالعلوم العربية ( قال وانما كان هذا التعريف رسما آه ) لانه مركب من العرضيات دون الذاتيات لان الذاتى ما لا يتصور فهم الذات قبل فهمه فلو قدر عدمه في العقل لارتفع الذات كالونية للسواد والجسمية للانسان اذ لو خرجنا عن الذهن لبطلت فهمهما فرفع حقيقتيهما بخلاف المتضاميين ومن اجل انه لا يعقل الذات قبل فهم الذاتى كان الحد الحقيقى يتعقل جميع الذاتيات وذلك لا يتصور فيه التعدد فلم يكن للتى حدان ذاتيان الامن جهة العبارة بان يذكر بعض الذاتيات بالمطابقة تارة وبالتضمن اخرى واما غير فيتعدد لجواز تعدد اللوازم واسماء المشهورة وقد يعرف الذاتى بانه غير معلل اى لا يثبت للذات بعلة فالسوادية للسواد وليس بعلة اصلا وكذا اللونية لتقدمها عليه بخلاف الزوجية للاربعة فان الزوجية معللة بالاربعة بخلاف العرضى وهو ما يتصور فهم الذات قبل فهمه او المعلن بعلة فاذا عرفت

هذا فالآلة عارض للمنطق لانه يتصور قبل تصور كونه آلة لان حقيقته مسائل ذلك العلم والالية صفة له وكذلك ذات المنطق وهو المسائل علة للآلية وكذا حال الغاية عرضي لانه يتصور ذو الغاية بدونها وعلة لها فقد علم معنى قول الشارح فان الذاتى للشيء يكون له في نفسه معنى لا يكون بعلة وبالقياس الى الغير والآلية له يكون كذلك فلا يرد ما هو من مقولات النسبة لان ذاتياته يكون بالقياس الى الغير لكن لا يكون بعلة كالفعلية والانفعالية بالنسبة الى الكسر والاكسار مثلا فاقيل من اننا لا تقتصر بيان الرسمية على خروج الآلة والعصمة ولا بيان خروج جهما على ما ذكره اما بيان الرسمية بغير ما ذكره فهو ان القانونيه للقانون انما ثبتت بالقياس الى الفروع المندرجة فيه وبالقياس الى المستخرج عنه تلك الفروع فليس بشيء لان القانون عين المسائل لا يثبت لها بالعلة فتأمل ( قال والآلية للمنطق ليست له الخ ) اشارة الى كبرى القياس من الشكل الثانى تصويره ان الذاتى للشيء ما يكون له في نفسه ولا شيء من آلية المنطق له في نفسه فينتج لاشيء من آلية المنطق من الذاتى بالعكس المستوى وهى مستزمنة لكون الآلة عارضا للمنطق فان قيل ان المنطق واسطة بين القوة العاقلة وبين المطالب الكسبية كما قرره والمطالب الكسبية اعم من ان يكون مسائل النظرية للمنطق ومن غيرها من العلوم الحكمية فيلزم ان يكون المنطق آلة بالقياس الى بعض مسائله والى سائر العلوم الحكمية فلا وجه لنفى الالية بالقياس الى نفسه قلت ان المنطق من العلوم الآلية وهو ما لا يكون مقصودا بالذات بل مقصودا بالغير لانه انما هو مقصود لكونه آلة وواسطة فى حصول المجهولات الكسبية كمسائل الحكمية وغيرها حتى انه لو فرض ان المجهولات ليست مقصودة انما يمكن المنطق محتاجا اليه ولا آليا فكون المنطق آلة بالنسبة الى جميع مسائله وبالنسبة الى المق بالذات واما كون بعض المسائل مطلوبة كسبية واكتسابها بالمنطق فلا يكون مقتضيا للآلية بالنسبة الى جميع مسائله وبالنسبة الى المق بالذات بل لا ثبات صلاحية تلك المسائل المطلوبة لكونها واسطة ومقصودا بالغير فلا يكون المنطق آلة بالقياس الى نفسه بل بالقياس الى غيره من العلوم فلا وجه لما اجيب به عن هذا السؤال بان المنطق انما يحصل من الانظار البديهية المستغنية عن المنطق على ان حصوله من الانظار البديهية مطلقا ثم انما المسلم انتهاء تحصيله الى طريق بديهي فهذا لا يدفع السؤال



وقد اجيب بان المراد من الغير في قوله بالقياس الى الغير اعم من ان يكون غيرا بالذات او بالاعتبار لان المسائل المنطقية المكتسبة وان لم يكن غيرا بالذات الا انها غير بالاعتبار لانها باعتبار انها يعرف منها صحة النظر الواصل غيرها باعتبار كونها مطالبا كسبية وهذا القدر من المغساية كاف في حصول المق وهو كون الآلة عارضة من عوارض المنطق فتأمل (قال اولانه تعريف آه) علة آخر على الرسمية وخروج الغاية عن ذى الغاية لان الغاية اثر ومعلول لذى الغاية المؤثرة والعلة وخروج المعلول والاثر من العلة والمؤثر ضرورى كجلوس السلطان السرير الخارج عن السرير (قال وههنا فائدة جلية آه) اى في قوله ورسموه في مقام المقدمة منفعة جلية حيث اختار فيها الرسم على الحد لان معرفة المنطق بحسب حده وحقيقته لا تحصل الا بالعلم بجميع مسائله وهى مح في مقام المقدمة لاستلزامه الدور مع ان معرفته بالحد ليست من مقدمات الشروع فيه فقد علم ان الفائدة الجلية ان تحديد المنطق لا يمكن ههنا ولو امكن لم يكن من المقدمة في اختيار الرسم على الحد اشارة الى هذه الفائدة ويحصل منه التنبيه على ان مقدمة الشروع في كل علم رسم لاحده بناء على كون اسماء العلوم كلها موضوعة بازاء المسائل لتلك العلوم لا يقال ان سبب الاختيار من قبيل المرجحات وعدم امكان التحديد ههنا موجب لانقول ولو سلم لكن تحديد العلوم ليس كتحديد الامور الموجودة في الخارج بل مبنى على وضع ارباب الاصطلاح ويجوز ان يستحضروا امور اذهنية منترعة من المسائل فوضعوا اسم العلم لامور ذهنية منترعة فيمكن تحديده به اولا كما عبر القاضى عضد عليه رجة الودود في شرحه لمختصر الاصول من تعريف الاصول فالمبادئ حده وقائده واستمداده ووجهه الفاضل المحتى بانه انما كان حدا له لان الاسم انما وضع لهذا المفهوم فهو حده بحسب الاسم لما تقرر من انهم اذا خصوا مفهوما ووضعوا بازائه اسما كان ذلك حقيقة مسماه وحداله والخصر المستفاد من تقديم الطرف على عامه مبنى على كون هذا القول في المقدمة فليس هذه الفائدة في سائر التعاريف بالرسم الذى وقع في هذه الرسالة فلا وجه لما قال بعض النادرين فتأمل (قال وهى ان حقيقة كل علم الخ) اى الفائدة الجلية وصحة الحمل بناء على ان القوم يتساهلون في مثل هذا المقام حيث اقاموا دليل المحمول على مقام المحمول كما اقاموا دليل التالى على مقام التالى كسيرا اذاصل العبارة هكذا وهى ان معرفته بحسب حده

لا تحصل آه لان حقيقة كل علم كذا ومعنى حقيقته ما به الشئ هو هو بحسب  
 وضع ارباب الاصطلاح فيكون حقيقة اعتبارية لاحقيقة في نفس الامر كى  
 الخبايق الخارجية فلها يمكن التعدد فيها فتأمل ( قوله اسماء العلوم المخصوصة  
 آه ) هذا بيان اطلاقات اسماء العلوم على ما يستفاد على من كلام الشارح او لا و آخر  
 حيث يستفاد من اوله اطلاقها على المعلومات وهى المسائل ومن الثانى على  
 العلم وهو التصديق بالمسائل والا تطلق على الملكة ايضا ويمكن ان يقال ان  
 العلم بمعنى الاسم لا المصدر يدل عليه استعماله بالباء والمراد بالاسم ما حصل  
 من المصدر وحاصله انه يحصل عقيب الادراك حالة وراء الادراك وهو العلم  
 سواء كان ملكة او لا اذ الحالة الحاصلة اعم من ان تكون راسخة او لا وقد يطلق  
 على معان آخر كمبدأ الانكشاف والتصور والتصديق المتعلقان بالمسائل  
 والامور الثلاثة التى بينه قدس سره لكن الثلاثة الاول مشهور ومتبادر من  
 مفهومات العلوم مثلا الصرف علم باصول تعرف بها احوال ابنية الكلم  
 والنحو علم باصول تعرف بها احوال او اخر الكلم والاصول علم بالقواعد  
 التى يتوصل بها الى استنباط الاحكام الشرعية الفرعية عن ادلتها التفصيلية  
 وغير ذلك وهذه المفهومات تدل على ان اطلاق العلم على الامور الثلاثة مبنى  
 على المسامحة وعلى شدة الارتباط والا لم يتم واحد منها وكذلك لا يخ  
 رسم المنطق بانه آلة قانونية آه وكونه محتاجا اليه عن تكلف بارد اذ على  
 تقدير كونه عبارة عن الامور الثلاثة رسم المنطق لا ينطبق الاعلى بعض اجزائه  
 وهو المسائل وان بيان الحاجة لم يثبت الاعلى بعض المنطق فتأمل ( قوله  
 مثلا فلان يعلم النحو آه ) يعنى هذا الكلام شائع بين الانام صحيحا واسناد يعلم  
 بالنحو يدل على ان المراد به هو المعلومات لا العلم بالمسائل ولا الملكة والا  
 فلا وجه لاسناد يعلم به ( قوله واخرى على العلم بالمعلومات آه ) اى التصديق  
 بتلك المعلومات عن دليل لا مطلقا سواء كان يقينيا او ظاهريا قال المحشى فى  
 شرحه للمواقف العلوم المدونة كسبية سواء كانت قطعية او ظنية فلا بد لها  
 فى ادلة تناسها منها ومن اخذ شيئا منها تقليدا لا يسمى عالما بل حاكيا ( قوله  
 وهو ظاهر آه ) لشيوعه بالقياس الى المعنى الاول وتبادره من مفهومات العلوم  
 كما قررنا ( قوله كما صرح به نانيا آه ) حيث قال فنقول العلم هو التصديقات  
 بالمسائل باداة الحصر المفيد كونها معنى حقيقيا ولو فى العرف اذ لا حصر  
 فى المعنى المجازى ( قوله واعترض عليه آه ) حاصل الاعتراض النقص



بالتناقض بين الكلامين بالنسبة الى الاطلاق الاول وبالنسبة الى الاطلاق الثاني بناء على انه على تقدير الاطلاق على العلم يكون علما بالمسائل وبالموضوع وبالمبادئ دون بالمسائل فقط لا بالنظر على اطلاقه على العلم مطلقا اذ لا يتم ح تقريب الجواب ويحتمل ان يكون نقضا للمحصر المستفاد على الاطلاقين باطلاقه على معنى آخر فيتم الجواب على هذا التقدير فتأمل ( قوله واجيب بان المق بالذات آه ) حاصل الجواب دفع التدافع بين الكلامين بان الكلام ههنا مبني على التحقيق وفيما سيأتي مبني على التشبيه والمساواة اذا لمق بالذات من الثلاثة هو المسائل وانما كان تسمية المبادئ والموضوع جزء تشبيها للمبادئ والموضوع بالجزء لشدة احتياج المسائل اليهما كاحتياج الكل الى الجزء فيكون جوابا مطابقا للسؤال على التقدير المذكورة فتأمل لا يقال يفهم من هذا التقرير ان الموضوع خارج من العلم على التحقيق مع انه لو كان العلم عبارة عن المسائل يكون كل مسألة جزء منه والموضوع جزء المسئلة وجزء الجزء جزء فيلزم ان يكون الموضوع جزء من العلم لا نقول ان الموضوع الذي يعد من اجزاء العلم وهو هليته يعني انتصديق بوجود الموضوع لانفس الموضوع ولا تصوره فلا يلزم من جزئية نفسه او تصوره جزئية هليته قال الشارح في بحث اجزاء العلوم كما سيأتي وفي كون الموضوع جزء من العلم على حدة فنظر لانه ان اريد به التصديق بالموضوعية فهو ليس من اجزاء العلم لعدم توقف العلم عليه بل هو من مقدمات السروع فيه وان اريد به تصور الموضوع فهو من المبادئ وليس جزء آخر بالاستقلال انتهى والجواب عنه ان الموضوع هو ما يبحث في العلوم عن اعراضه الذاتية كما عرفت ومعنى كونه جزء من العلم انه لا بد للعلم من تحقق الموضوع وكونه بين الوجود بنفسه او مبرهنا في علم آخر فوجه الى ان ينتهي الى العلم الاعلى الذي موضوعه الوجود من حيث هو موجود لان ما لا يعرف بوجهه كيف يطلب بوجه شئ له فقط ظهر ان الموضوع الذي عد جزء مستقلا هو التصديق بوجوده وهذا ليس داخلا في المبادئ التي هي مقدمات يتركب منه الادلة للمسائل وتصورات اطراف المسائل ولا من مقدمات السروع اذ ما هو من مقدمات السروع هو التصديق بموضوعيته وقيل وان كان داخلا في المبادئ الا انه لا اختصاص له بمبدأية لمسئلة دون مسئلة فلكونه مبدأ لجميع المسائل عدوه جزء برأسه ( قوله واما الموضوع آه ) لما كان كل العلوم متشاركة في انها تصديقات

واحكام بامور على اخرى وانما صار كل طائفة من هذه الاحكام علما خاصا  
بواسطة امر ارتباطه بعضها ببعض وصار المجموع متماسكا عن الطوائف  
الاخر ولولاه لم يعد واحدا ولم يستحسن افراده بالتدوين والتعليم وذلك  
الامر قد يكون موضوعا فيكون الارتباط ذاتيا وقد يكون غاية وغير ذلك  
يكون ارتباطا عرضيا فليكون الموضوع محتاجا اليه للارتباط الذاتي عد جزء  
من العلم ( قوله وكذا المبادئ الخ ) وهي التصورات والتصديقات التي يبنى  
عليها اثبات المسائل ( قوله فالانسب الخ ) لانه لما كان المق في العلم هو المسائل  
ولولاها لم يلتفت الى ما عداها فالمناسب ان يعتبر وحدها حقيقة يرشدك  
الى ذلك ما اورده تفسير لمفهومات العلوم كما يقال المنطق آلة كذا وكذا  
والنحو قواعد كذا وكذا فان الآلة والقواعد هي المسائل لاهلية الموضوع  
ولا المبادئ ( قوله فن جعل الخ ) قيل معطوف على قوله ان المق بالذات  
مقدمة نائية من الجواب انتهى هذا خلاف الظاهر لفظا ومعنى بل هو تفريع  
على المذكور بملاحظة مجموع ما ذكر التسامح استعمال اللفظ في غير ما وضع له  
بلا قصد علاقة مع وجودها لكن المتبادر منه ههنا التسامح في الجعل لكن  
اطلاق جزء العلم عليهما على سبيل التشبيه كما يدل عليه قوله فنزلا منزلة  
الاجراء ( قوله مع انه الخ ) متعلق بالتسامح وعلاوة عليه يعني جعل الموضوع  
والمبادئ جزء من العلم امر اصطلاحى فذلك ان يصطلح على ما ترجع عنده  
فما قيل هو متعلق بقوله فالانسب والاولى مع ان هذا القائل عطف قوله  
فن جعل على قوله بان المق بالذات آه فليس بسى لان هذه المعية مضررة  
للاولوية والانسية فلا وجه للمعية على ان تعلق ما في حيز المعطوف بما في حيز  
المعطوف عليه بعيد جدا ( قوله لكن الاول اولا الخ ) هذا ليس من قبيل  
التكرار بل اولوية الاول قد يكون بالنسبة الى جعل الموضوع والمبادئ  
جزء من العلم بالتسامح والتنزل وقد يكون بالنسبة الى جعلهما جزء حقيقة  
باعتبار الاصطلاح ووجه الاولوية بالقياس الى السانى ان المحتاج اليه غير  
المحتاج واعتبارهما واحدا باعتبار وحدة الاسم غير جيد وكذا المعنى الواحد  
اعون ضبطا واسهل حفظا من المعنى الكبير مع ان المق في نفس الامر هو المعنى  
الواحد قيل يعني جعل الموضوع والمبادئ جزء مسامحة اولى من جعلها  
جزء حقيقة فهذا الاولى غير الاولى السابق فانه عبارة عن اعتبار المسائل  
على حدة اولى من اعتبارها مع الموضوع والمبادئ وهما متغايران في المفهوم



كما يدل عليه فاء التفريع في الموضوعين وان كانا متلازمين في الوجود فتأمل فيه ( قوله قيل عليه ان مسائل العلوم آه ) حاصل هذا السؤال ان في وضع العلم للشيء لابد ان يكون الموضوع والموضوع له معلوما معينا حتى يصح وضع اللفظ ومسائل العلوم ليست معلومة متعينة حتى يصح الوضع لان مسائل العلوم يتزايد ويتكامل بتلاحق الافكار فلا يكون مندرجة تحت ضبط فلا يكون معلومة متعينة فيكون في القانون منعاً مع السند للصغرى وحاصل الجواب تحرير المقدمة المهمة بان المراد من التحصيل التحصيل الذهني اذ وضع الاسم لمعنى يتوقف على التحصيل الذهني دون الخارجي فتح الملاحظة الاجمالي كاف فيه والمسائل يمكن تحصيلها في الذهن بالامر الاجمال وهو بجهة وحدة العلم متلاكون العلم باحثا عن اعراض ذاتية لموضوع مخصوص ( قوله بل في الذهن آه ) كما هو التحقيق من ان الالفاظ موضوعات للصور الذهنية والصور الذهنية قد تؤخذ من الموجودات الخارجية ومن المعدومات الصرفة فلذا يوضع الاسم على المعدوم والصور الذهنية قد تكون تفصيلا وقد تكون اجمالا وفي المسائل الملحوظة اجمالا فقد علم ان التحصيل الذهني لا يستلزم التحصيل الخارجي ولا يتوقف عليه \* اعلم انه قال بعض الافاضل توهم هذه العبارة ان تحصيل العلم في الخارج يمكن مع انه قدس سره ذكر في مواضع من كتبه انه لا يمكن بل يكون في الذهن وذكر ذلك الفاضل في دفعه انه قدس سره ذكر ايضا ان العلم وجودا اصليا اصلا بمنزلة الوجود الخارجي كما اذا حصل العلم بذاته في الذهن وجودا ظليا كما اذا حصل بصورته انتهى اقول على تقدير كون العلم عبارة عن التصديقات بالمسائل ان العلم وجودين احدهما وجود اصلي بمنزلة الوجود الخارجي كما اذا حصل العلم بذاته ومعنى حصول العلم بذاته وهو حصول التصديقات بالمسائل في الذهن وبانيهما وجود ظلي كما اذا حصل بصورته ومعنى حصول العلم بصورته وهو حصول العلم على ذلك التصديقات في الذهن بعد الذهول عن التصديقات يتوجه الذهن اليها هذا معنى حصول العلم بصورته واما اذا كان العلم عبارة عن المسائل لا يكون للعلم في الذهن الوجود واحد وهو الوجود الظلي لان الوجود الاصلي للشيء حصول ذلك الشيء في الذهن والحال ان المسائل لا تحصل في الذهن بل الحاصل في الذهن التصديقات بها وهي الوجود الظلي للمسائل لا الاصلي ومن هذا قدتين ان المعلوم قسمان احدهما ما يكون معلوما من وجه

وعلمنا من وجه آخر كالتصديقات المتصورة قائلها من جهة انها متصورة معلومة ومن جهة انها امرأة للملاحظة القضايا علم وثانيهما مالا يكون كذلك كالمسائل وللعلوم الصرف هو الثاني والاول يكون موجودا في الذهن بذاته وصورته والثاني لا يكون موجودا الابصورية وقد اجيب عن هذا التوهم بان الظاهر ان اراد بتحصيله في الخارج تدوينه على وجه التفصيل فنزل وجوده المكتابي منزلة الوجود الخارجي يدل عليه قوله فلم يرد بتحصيلها اولا انها استخراجت ودونت بتمامها وان ما ذكره ذلك الفاضل في دفعه فانما يصح اذا جعل العلم عبارة عن التصديقات بالمسائل لا عن المسائل انفسها كما في هذا المقام فان من المعلوم ان المعلوم الصرف لا يوجد في الذهن الوجود ظلي ونحن نقول ان تحقيق المقام ان مبنى السؤال ان ظاهر قول الشارح لانه حصل تلك المسائل او لانم آه يستغرق المسائل فيكون حاصل المعنى ان الواضع حصل اولا جميع المسائل تفصيلا ثم وضع بازائها اسما فاعترض عليه بان تحصيل المسائل على سبيل الاستغراق وعلى وجه التفصيل غير قابل بسبب تزايدها بتلاحق الافكار واجيب عنه بانه اراد بتحصيل المسائل التحصيل بالاجمال لان الواضع اما ان يتوقف على تحصيل الموضوع له في الخارج او يتوقف على تحصيله في الذهن فان توقف على تحصيله في الخارج يلزم تحصيله بالتفصيل لانه لا اجمال في الموحود الخارجي لكنه غير متوقف على تحصيله في الخارج سواء امكن تحصيله في الخارج كما اذا كان الموضوع له موجودا خارجيا اولا كما اذا كان الموضوع له موجودا ذهنيا كالمسائل فثبت توقفه على تحصيله في الذهن التحصيل في الذهن قديكون على التفصيل وقديكون على الاجمال فالشارح اراد تحصيله بالاجمال فتأمل دفع التوهم والاجوبة الغير المرضية فكن من الشاكرين ( قوله لو حظت اجالا وسميت آه ) يعني يلاحظ المسائل على وجه يشترك جميع المسائل في هذا الوجه وذلك الوجه جهة الوحدة ذاتيا او عرضيا مثلا يلاحظ جميع مسائل الاصول بانها يبحث فيها عن احوال الادلة السمعية فيكون المحوظ والموضوع له هو المسائل والامر الاجمالي آلة للملاحظة التي اقتضيتها الوضع وهذه الملاحظة يكفي في الوضع فلا يكون الامر الاجمالي موضوعا له ولا من قبيل الوضع العام والموضوع له الخاص لان فيه لابد من تعدد الموضوع له ومن ان يكون المعنى المستعمل خاصا من مرآت الملاحظة كاسماء الاشارة والمضمرات وههنا ليس كذلك لان



الموضوع له هنا المسائل المستخرجة بالفعل وغير المستخرجة بالفعل بل بالقوة فيكون من قبيل الوضع الخاص والموضوع له الخاص اذا سماء العلوم من قبيل اعلام الاشخاص وان اعتبر تعدد الحال كانت من اعلام الاجناس والعالم بذلك العلم باعتبار الملكة او باعتبار التصديق ببعض المسائل الذي يعد عالما عرفا بسبب علمه على ذلك البعض كما ذكر مسائل ذلك العلم \* واعلم ان اعتبار الوضع للمسائل دون المفهوم الاجمالي لان هذا التحقيق مبني على ان اطلاقات العلوم عند القوم على المسائل دون المفهومات وان لم يكن مانع عقلي على اعتبار الوضع للمفهوم فتأمل ( قَالَ الشَّيْءُ فَلَا يَكُونُ لَهُ مَاهِيَةٌ وَحَقِيقَةٌ آه ) الفاء التفرعية يدل على ان هذا الحكم بناء على هذا الوضع وان تعدد الوضع يكون المعنيان الموضوع لهما حقيقتين لذلك اللفظ الموضوع واما تعدد الحقيقة والماهية فمح في الامور الموجودة المحققة في الخارج دون الحقيقة الاعتبارية كالعالم مثلا قد يكون عبارة عن التصديق بالمسائل وقد يكون عبارة عن المسائل فيكون له حقيقتين اعتباريتين وعلف على الماهية لفظ الحقيقة بينها على ان المراد بالماهية مابه الشئ هو هو وهو قد يكون اعتباريا وقد يكون حقيقيا ( قَالَ الشَّيْءُ فَعَرَفْتَهُ بِحَسَبِ حَدِّهِ آه ) الحد اما حد بحسب الحقيقة او حد بحسب الاسم والاول قول دال على تفصيل ماهية الشئ وحقيقته وهو يختص بالماهية الموجودة في الخارج والثاني قول دال على تفصيل مدلول الشئ ومفهومه وهو يعبر الموجودات والمعدومات وهذا الحد الاسمي لبنائه على انهم خصوا مفهوما ووضعوا بازائه اسما كان ذلك حقيقة مسماه فلا يقدح في كونه حدا اشتماله على ما هو خارج عن العلم كالمعلق والغاية ونحو ذلك فقد علم ان الحد بحسب الاسم لا يكون فيه حدا ناقصا ولا مركبا من جنس وفصل قريب او بعيد بل تمام ذاتياته تمام المفهوم الموضوع له وحدود اسماء العلوم من قبيل الحد الاسمي فعرقتها بحسب الحد لا تحصل الا بمعرفة مفهوما الموضوع له وهو المسائل فلا يرد ما قيل من ان ما ذكرته انما هو في الحد التام لا في مطلق الحد لان معرفة الشئ ببعض ذاتياته معرفة بحسب حده الناقص فعلى هذا لا يلزم من قوله وليس هذا من مقدمة الشروع انحصار مقدمة الشروع في الرسم قيل فان قلت تنى من المسائل لا يحتمل على العلم والحد انما يكون بالاجزاء المحمولة له بل بالجنس والفصل وحده فكيف يصح ان معرفته بحده بالعلم بجميع مسائله قلت

ماشتهر من تحقيق الحد هو مبنى على الغالب في الحدود واما الماهيات المركبة  
 من الاجزاء الخارجية اعني الغير المحمولة كتعريف البيت بالجدران الاربع  
 والسقف الا انه لم يلتفت المتأخرون الى بيانه كذا ذكره في شرح المطالع  
 مع ان المسائل لاشتماله على النسب الجزئية جزئيات وكذا العلم جزئي حقيقي  
 والجزئي الحقيقي لا يحد ولا يحد به وكذلك لا يرسم والقول بان الجزئيات الغير  
 المحسوسة كالكميات تكون كاسبة ومكتسبة خلاف المشهور انتهى هذا  
 السؤال والجواب مبنى على كون الحد منطقيا وهو الحد بحسب الحقيقة  
 وقد عرفت ان اسماء العلوم تحديدها بحسب الاسم فلا يجري فيه هذا  
 السؤال والجواب وان كان كلاما حسنا في نفسه لكن ليس في محله فتأمل  
 ( قال الش وليس ذلك من مقدمة الشروع الخ ) اى ليس العلم بجميع المسائل  
 مقدمة الشروع في الواقع اذ المقدمة تصور العلم بوجه يمتاز عما عداه عند  
 الشارع وتصوره بهذا الوجه قد يحصل بالحد وقد يحصل بالرسم لكن  
 لا سبيل للاول لانه يستلزم الدور لكون الشئ مقدمة لنفسه فثبت كون التصور  
 بالرسم لا بالحد فقد علم ان الحصر المستفاد من قوله وانما المقدمة الخ بالاضافة  
 الى المعرفة بالحد لا بالنسبة الى سائر المقدمات المذكورة في اوائل الكتب  
 ( قال الش فلهذا آه ) اى لاجل ما تقدم من المقدمتين وهما قوله فعرفته آه  
 وقوله وليس ذلك الخ او لاجل ان المقدمة معرفته بحسب الرسم دون الحد  
 بملاحظة الحصر فتأمل ( قال الش صرح بقوله ورسموه آه ) المشار اليه بقوله  
 فلهذا لا يستلزم التصريح بالرسم دون سائر جوازه ان يؤدى التعريف الرسمى  
 بعبارة اخرى على سبيل الحقيقة او المجاز فلهذا علل بقوله تنبيهها اشارة الى  
 مقتضى التصريح وهذه النكتة تقتضى تصريح الرسم وترك سائر من العبارة  
 المذكورة لعدم وجودها فيه فان قيل ترك قوله وحده ولعدم الصحة لا للتنبيه  
 واما ترك البواقي للتنبيه اجيب عنه بان انحصار المقدمة في الرسم يكفى لترك  
 حده لا يحتاج الى بيان وانما المحتاج الى البيان ترك غيره فقوله تنبيهها لبيان  
 هذا وكأنه قال لم يقل حدوده لانحصار المقدمة في الرسم ولم يقل غيره فاختار  
 رسموه للتنبيه انتهى انا اقول هذا التوجيه لا يساعده عبارة الشارح بل  
 الوجه ان التنبيه ناظر الى التروك كلها لان الحد وان لم يصح على سبيل الحقيقة  
 يجوز على سبيل المجاز ان يستعمل بمعنى الرسم او يكون مرادفا للتعريف ويمكن  
 ان يقال يجوز تعدد النكت فترك حدوده لعدم صحته وللتنبيه على كذا الخ



فان قلت لا دلالة لقوله ورسموه على مقدمة الشروع في العلم رسمه لاحده  
فضلا عن ان يستفاد منه ان مقدمة الشروع في كل علم رسمه لاحده قلت  
يمكن ان يستفاد ذلك من كون جميع المنطقيين راسمين معر ضين عن الحد  
مع ترجيح الحد واذاتبه احد ذلك في المنطق لا محالة يتنبه لذلك في كل علم  
لا يتناهى على ان حقيقة كل علم مسائله كذا حقق ( قوله لو قال ذلك لم يكن صحيحا  
آه ) يحتمل ان يقول ذلك في محل رسموه مع بقاء التعريف وهو آلة قانونية  
ويحتمل ان يقول حدوده من غير ذلك التعريف بل اراد حده والاول غير  
صحيح لان التعريف المذكور رسم لاحد اذا الحد بناء على ما ذكر جميع المسائل  
والثاني غير صحيح لان الحد ليس مقدمة الشروع ولانه يستحيل اراد جمع  
المسائل قبل الشروع واما باقى العبارات فصحيح على ما لا يخفى لكنه عار عن  
التنبية والغرض من كلام القاضل المحتسب يحتمل ان يكون بيانا ان التنبية  
نكتة التصريح بالرسم بالنسبة الى ترك ما يصح اراده دون ترك حدوده وان يكون  
بيانا لما اجله الش من ان المزوكات هل يصح اراد كل واحد منها ام لا والصحة  
وعدم الصحة لا تنضر عربى العبارة عن التنبيد وبصحيح ان يكون نكتة  
بالتصريح والتروك كلها ويحتمل ان يكون اعتراضا على الشارح بان قوله  
تنبيهها على لعلية قوله فلماذا وتعليل تلك العلوية تدل على ان في علميته خفا  
والالم يتجج الى التعليل وذلك الخفا يدل على صحة تلك العبارة مقام رسموه  
وليس كذلك اذ لو قال وحدوه لم يصح لكن الحق الحقيق بالقبول هو الاحتمال  
الناسى كما قررنا من ان لفظ حدوه ولو لم تكن صحيحا بالحقيقة يصح بالمجاز  
والترادف وذلك الجواز يكفي في كون التنبيد نكتة بالنسبة الى كل العبارة  
الباقية ( قوله اى ذلك القانون آه ) اشارة الى انه كان الضمير يرجع الى القانون  
دون المنطق مع قربه لان المنطق هنا محمول نابت على القانون والغرض  
بيان حال القانون تصورا وتصديقا دون حال لفظ المنطق ولهذا بين وجه  
التسمية به ( قوله لكنه عار عن التنبية آه ) يحتمل ان يكون استدراكا عن  
قوله لكان صحيحا وهو ظاهر وان يكون استدراكا من قوله لم يكن صحيحا يعنى  
لو لم يكن صحيحا لا يكون لتركه مدخل في التنبية ودفعه بان عدم الصحة لا ينافى  
خلوه عن التنبية المذكور ( قال فان قلت العلم بالمسائل آه ) هذا وارد على قوله  
فعرفته بحسب حده آه اما باعتبار قضيتين المستفادتين من الحصر احدهما  
معرفته بحسب الحد تحصل بالعلم بجميع المسائل وما بينهما فعرفته بحسب

الحد لا يحصل بغيره او باعتبار القضية الاولى وحاصل السؤال اما معارضة او منع مع السند على سبيل المجاز وتصويره ان معرفة العلم بحده تصويره والتصور غير معلوم استفادته من التصديق وان امكن في نفس الامر والعلم بالمسائل عبارة عن حصول المسائل في الذهن ومعلوم ان المسائل مشتملة على نسبة خبرية تامة وحصولها في الذهن يكون تصورا مع الحكم فيكون تصديقا معرفة العلم بحده لا يحصل بالعلم بالمسائل بل يحصل بغيره ويمكن تصوير السؤال بعبارة اخرى وهي ان العلم لما كان عبارة عن المسائل يكون معرفة العلم المتعلق بالمسائل وهو التصديق فكيف يصح تقييد المعرفة بحسب حده اذ المعرفة بحسب الحد يكون تصورا لكن الشارح لم يتعرض له لدفعه بالجواب المذكور عن السؤال الاول فتأمل ( قال فنقول العلم هو التصديقات آه ) اعلم ان لفظ العلم على ما بينه الش يطلق على معنيين بالاشتراك العرفي احدهما المسائل وثانيهما العلم بالمسائل وعلى الاول يكون كل واحدة من المسائل بخصوصه جزء من العلم وعلى الثاني يكون علم كل واحدة منها بخصوصه جزء من العلم فمح بناء على المعنى الاول تصور العلم بحده انما يكون بتصور خصوصيات المسائل التي هي اجزائه من حيث هي الاجزاء لا من حيث هي المسئلة وكذا على المعنى الثاني تصويره بحده انما يكون بتصور تصديقات المسائل التي هي اجزائه من حيث هي الجزء لا من حيث هي المسئلة وعلى كلا التقديرين تصور العلم مح اعتذر احاطة المسائل او تصديقات المسائل تفصيلا اذا تمهد هذا فاعرف ان الشارح فرع قوله فعرفته بحسب حده الخ على تقدير كون العلم بمعنى المسائل فقال فعرفته بالحد لا يحصل الا بالعلم بجميع المسائل فنشأ هذا السؤال بناء على ان العلم بالمسائل هو التصديق بها فاجاب عنه على تقدير كون العلم بمعنى التصديقات بالمسائل فمح يكون كل تصديق منه جزء من العلم واذا حصل الاجزاء حصل الكل بلا شك لكن هذا الحصول ليس تصور العلم بحده بل تصويره تصور تلك التصديقات لان تصور الكل بتصور الاجزاء فيتوقف تصويره على تصور التصديقات ويكون مكتسبا منه لا من التصديق وان توقف على التصديق من حيث انه جزء فيحصل الجواب بتغيير الدليل ويمكن ان يحجب عنه بناء على الدليل الاول وهو كون العلم عبارة عن المسائل بان يقال المراد من العلم في قوله لا يحصل الا بالعلم بجميع المسائل التصور واما القول بان المسئلة مشتملة على نسبة



خبرية تامة وحصولها في الذهن يكون تصديقا قد فوع بان المسئلة من حيث هي مسئلة العلم المتعلق بها يكون تصديقا واما من حيث انها جزء والملاحظة من حيث الجزئية يكون غير تصديق بل هو التصور فلا وجه لما قيل في التوجيه من ان العلم بالمسئلة قبل الاذعان بها تصور وبعده تصديق ولان العلم بالمسائل منحصر في التصديق انتهى لان المسئلة قبل الاذعان بها ليست مسئلة مع ان الجزء مسئلة ولا وجه لما قيل ايضا من التصور لا حجر فيه يتعلق بكل شيء فكما يمكن ان يتصور التصور بل عدمه يمكن ان يتصور المسئلة انتهى لان المسئلة من حيث هي تصور ها يعني حصولها في الذهن يكون تصديقا البته لا يقال فليكن حده تصور بعض مسائله فانه يكفي في الحد الناقص تصور بعض الاجزاء وانما يجب تصور جميع الاجزاء في الحد التام لاننا نقول الحد الناقص لا يتصور في المركب الخارجى اعنى المركب من الاجزاء الغير المحمولة وانما هو في المركب الذهنى من الاجزاء الذهنية اعنى الاجزاء المحمولة كذا حقق ( قال اذا حصل التصديق بجميع المسائل الخ ) اذ حصول الكل بحصول الجزء والحصول يقتضى ان يكون في الذهن والاعراض يتشخص بالمحال فيكون العلم عبارة عن تصديقات قائمة لكل احد من عالم ذلك العلم فيكون للعلم مسميات متعددة جزئية وذلك يوجب ان لا يمكن تحديدها اذا جزئى لا يكون كاسبا ولا مكتسبا بل يوجب ان لا يمكن رسمها ايضا فان قيل ان العلم هو التصديقات بالمسائل اى مع قطع النظر عن خصوصية المحل لان اسماء العلوم المدونة لا تستعمل الا في التصديقات بالمسائل مع قطع النظر عن خصوصية حاصلة من قيامها بذهن تشخص من الاشخاص والاختلافات الحاصلة من تعدد المحال لا يضر في تشخصها لانها غير معتبرة في الوضع كالاختلافات الحاصلة في زيد بحسب العوارض المتبدلة بحسب الاوقات قلت لا يدفع بهذا لانه على هذا يلزم ان يكون العلم شخصا ولو سلم تشخصه كذلك يوجب ان لا يحد اذا الشخصى لا يحد لان معرفته لا يحصل الا بتعيين متخصاته بالاشارة ونحوه كما لتعبر عنه باسمه العلم والحد لا يفيد ذلك لان غاية الحد التام وهو انما يستعمل على مقدمات النسي دون متخصاته والتحقيق ان العلوم عبارة عن القواعد المخصوصة او عن العلم بالقواعد المخصوصة له اعتبار ان اعتبار قيامها بمحله واعتباره بنفسه مع قطع النظر عن محله فباعتبار الاول يتعدد ضرورة ان الاعراض تشخص

بمحالها فتعدد بتعدد ما وكذا الكلام في كل كتاب وشعر ينسب الى احد  
وبهذا الاعتبار يمكن ان يحد بما يفيد امتيازه عن جميع ما عداه بحسب الوجود  
لا ما يفيد تعينه وتشخصه بحيث لا يمكن اشتراكه بين كثيرين بحسب العقل  
فان ذلك انما هو بالاشارة لا غيره وباعتبار الثاني لا يتعدد والمعتبر فيه هو  
الوحدة سواء علمه زيد او عمرو او بكر والحق هو الاعتبار الثاني لان ما يعلم  
كل احد من النحو والصرف وغير ذلك هو علم النحو والصرف لا مماثله ولو كان  
عبارة عن شخص قائم بذهن سيويه مثلا لكان ما نعلم من النحو غير النحو  
لا عينه بل مماثله مع ان كل احد يعلم تلك القواعد المخصوصة يقال له يعلم  
النحو لا يقال يعلم مماثل النحو فعلى هذا الاعتبار الحق لا يكون المنطق اسما  
للشخص الحقيقي القائم بذهن ابن سينا مثلا بل عبارة عن القواعد المخصوصة  
سواء علمها زيد او غيره فهذا المنطق هل يجوز تعريفه ام لا فنقول ان كان  
الكلام في تعريف الحقيقة لا يجوز واما اذا قصد التميز فهو ممكن بان يقال  
المنطق علم يبحث فيه عن اعراضه الذاتية للمعلومات التصورية والتصديقية  
من حيث الايصال والنحو علم يبحث فيه عن احوال الكلم اعرابا وبناء اما  
عدم جواز تعريف حقيقته لانه لا يمكن معرفة حقيقته الا بالاشارة اليه  
بان يقان هذه المسائل تفصيلا وهو ممتنع واما جوازه اذا قصد التميز فانه اذا  
سئل عن المنطق بكلمة اى يطلب بها تميزه بما يخصه عما سواه يقال في جوابه  
آله قانونية تعصم مراتبها الخ فيكون الجواب تعريفا للتمييز وذلك  
التعريف يجري في الشخصى وغيره ولا بد فيه من مساواته للمعرف كذا حقق  
بعض الافاضل ( قوله هو هذا المعنى الذى آه ) بيان لما ذكره سابقا من انه  
قد يطلق العلم على التصديق بالمسائل كما صرح به ثانيا ( قوله لما كان حقيقة  
هى آه ) هذا الاثبات توقف تصور العلم على تصور تلك التصديقات حاصله  
ان العلم كل والتصديقات اجزاء وتصور الكل موقوف على تصور  
الجزء واذا تصور جميع التصديقات حصل تصور العلم بحده لان معنى تصور  
الشئ بحده التام تصوره بجميع اجزائه فان قيل تحديد الشئ المركب يكون  
بالجنس والفصل والعلم اذا كان عبارة عن جميع التصديقات لا يكون بعض  
التصديقات جنسا وبعضها فصلا لان الجنس والفصل من الاجزاء المحمولة  
والمسئلة او العلم بالمسئلة ليسا من الاجزاء المحمولة حتى يصدق على هذا  
التعريف حدا قلت الغرض من الحد معرفة كنه الشئ وهذا الشئ قد يكون



مركبا من الاجزاء الذهبية وهي الاجزاء المحمولة فيكون تحديده بالاجزاء  
المحمولة والاعم منها الجنس والاختصاص هو الفصل وهذا هو الغالب والمشهور في  
الحدود قد يكون مركبا من الاجزاء الخارجية وهو الاجزاء الغير المحمولة فتعديده  
بالاجزاء الغير المحمولة لحصول الغرض من الحد كتعريف البيت بالجدران  
الاربعة والسقف ويمكن تحديد هذا المركب باجزاء ذهبية منتزعة من  
الاجزاء الخارجية ان امكن الانتزاع كما قال العضد رحمه الله قد اشترى فيما  
بين القوم ان الحد التام مركب من الجنس والفصل القريبين لكن لا يجري  
في جميع المواد لان الحدود الحقيقية للعلوم المدونة انما يحصل بمعرفة جميع  
الاجزاء تفصيلا كما ان المركب الخارجي لا يحصل العلم بالحقيقة له الا بمعرفة  
جميع الاجزاء الغير المحمولة عليها فالعلوم المدونة بمنزلة المركبات الخارجية  
فافهم ( قوله والتصور امر لا محال فيه آه ) يعني لا يجز ولا منع في التصور  
يتعلق بالعلم والمعلوم لا يخرج عن تعلقه بشئ ما هذا دفع توهم ان التصديق  
مقابل للتصور وادا تعلق التصور بالتصديق يلزم اجتماع المقابلين وهو  
فلا يتعلق التصور بالتصديق وحاصل الدفع لا يجز فيه ولا يلزم اجتماع المقابلين  
من جهة واحدة بل من جهتين ولا محذور فيه اذا التصديق من حيث تعلقه الى  
التصديق وامان حيث كونه متعلق التصور بكون متصورا معلوما لا تصديقا  
فلهذا ينقسم المعلوم الى معلوم صرف ومعلوم غير صرف الاول يكون معلوما  
لا علما من جهة اخرى كالمسائل والثاني يكون معلوما وعلما من جهة اخرى  
كالتصديقات المتصورة لانها من جهة انها متصورة معلومة ومن جهة  
انها امر آخر بملاحظة القضايا علم قيل ان يتعلق بكل شئ ولو بوجه ما فلا يرد  
كنه الواجب وفرض اشتراك الجزئي على انه قد تقرر عندهم انه مامن عام  
الا وقد خص منه البعض انتهى انا قول هذا ليس بشئ لان التصور اعم من  
تصور المخلوق وتصور الخالق هنا وتصور الواجب بكنهه وان كان محالا  
بالنسبة الى المخلوق متحقق بالنسبة الى الخالق لانه عالم بنفسه وكذا فرض  
اشتراك الجزئي ( قوله وان تصور التصديق آه ) التصديق له وجودين  
في الذهن وجود اصلي ووجود ظلي فان كان التصور بطريق الحضور فبمجرد  
التفات النفس الى ما في النفس واستحضاره ان كان بطريق الحصول يكون  
التصديق متصورا باعتبار الوجود الاصلي وتصديقات باعتبار الوجود  
الظلي مع الاتحاد بالذات واختلاف الاحكام باختلاف الوجودين كالموجودات

العينية فلا محذور عند من حكم باتحاد العلم والمعلوم والتحقيق ان العلم قد يكون  
حضوريا وقد يكون حصوليا بالنسبة الى العالم وهذا العلم بالتصديق  
من قبيل الحضورى ( قوله ولما كان تصورا آه ) اشارة على تقدير كون العلم  
عبارة عن التصديقات بالمسائل لا يكون حده ايضا من مقدمة الشروع  
كما لم يكن على تقدير كونه عبارة عن المسائل لا من تصور تصديقات المسائل  
تفصيلا متعذر قبل الشروع وان امكن بعد الشروع لان تصورها تفصيلا  
يتوقف على الشروع ليحصل بذواتها في النفس فقد علم ان لا وجه لحمل  
التعذر على الاطلاق بانه سواء كان قبل الشروع او بعده لعدم تناهيهما  
لتزايدهما بتلاحق الافكار اذ لا مدخل للاطلاق في لزوم التالى فتأمل ( قال  
المص وليس كله بديهيا آه ) هذا القول منه يحتمل ان يكون دليلا لما فهم  
من الاسلوب السابق على سبيل الالتزام وهو مساس الاحتياج الى تدوينه  
كما احتيج الى نفس القانون هكذا ان تدوين المنطق محتاج اليه لانه اما ان يكون  
كله بديهيا او كله نظريا او بعضه بديهيا وبعضه نظريا لا سبيل الى الاول  
والا لاستغنى عن تعلمه مع انه لم يستغن في الواقع ولا سبيل الى الثانى والالدار  
او تسلسل فثبت الثالت فاذا ثبت الثالت محتاج الى التدوين ليكتسب  
النظرى من البديهي ويحتمل ان يكون جوابا لمعارضة على قوله فمست الحاجة  
بادعاء انه لا تمس الحاجة اليه والا فاما ان يكون كله بديهيا او نظريا فان كان  
الاول لاستغنى عن تعلمه وان كان الثانى لزم الدور او التمس والوازم منتفية  
وكذا للزوم فثبت نقيضه وهو لا تمس الحاجة وحاصل الجواب دفع المعارضة  
بأبواب شق ثالث ويحتمل ان يكون ما قاله الش فتأمل ( قال الش هذا اشارة  
الى جواب معارضة آه ) وهى المقابلة على سبيل الممانعة وهى اقامة الدليل  
على خلاف ما اقام عليه الخصم الدليل ٢ اعلم ان غرض المستدل الالتزام بأبواب  
مدعاء بدليله وغرض المعارض عدم الالتزام بمنعه عن انباته بدليله والاثبات  
يكون بصحة مقدماته لتصلح للشهادة وسلامته عن المعارض لينفذ شهادته  
فيترتب عليه الحكم والدفع بهدم احدهما فهدم شهادة الدليل يكون بالقدح  
في صحته بمنع مقدمة من مقدماته وطلب الدليل عليها وعدم سلامته يكون بفساد  
شهادته في المعارضة بما يقابلها ويمنع نبوت حكمها فان قيل ينبغى ان لا يكون  
المعارضة من اقسام الاعتراض لان مدلول الخصم فثبت بتمام دليله قلنا هى  
في المعنى نفى لتمام الدليل ونفاذ شهادته على المط حيث قوبل بما يمنع ثبوت



مدلوله ولما كان الشروع فيها بعد تمام دليل المستدل ظاهرا لم يكن غصبا  
لان السائل قد حام عن موقف الانكار الى موقف الاستدلال فالحاصل ان  
قدح المعارض اما ان يكون بحسب الظاهر والقصد في الدليل او في المدلول  
والاول اما ان يكون بمنع شيء من مقدمات الدليل وهو الممانعة والمنوع اما  
المقدمة المعينة مع ذكر السند او بدونه ويسمى مناقضة واما مقدمة لا بعينها  
وهو النقص بمعنى انه لو صح الدليل بجميع مقدماته لا يتخلف الحكم عنه في شيء  
من الصور واما ان يكون على مقدمة من مقدمات الدليل وذلك اما ان يكون  
بعد اقامة المعلل دليلا على انبائها وهو المعارضة في المقدمة فيدخل في اقسام  
المعارضة واما ان يكون قبلها وهو الغصب الغير المسموع لاستلزامه الخلط  
في البحث والساني هو القدح في المدلول من غير تعرض للدليل اما بان يكون  
يمنع المدلول وهو مكابرة لا يلتفت اليه واما باقامة الدليل على خلافه وهي  
المعارضة ويجرى في الحكم بان يقيم دليلا على نقيض الحكم المطوف في علته  
بان يقيم دليلا على نفي شيء من مقدمات دليله والاول يسمى معارضة  
في الحكم والثاني المعارضة في المقدمة هذا البيان خلاصة علم الاداب فتفطن  
ماقاله الفاضل المحشي ( قوله اذا استدل على المطالخ ) هذا تفصيل لخلاصة  
المناظرة والاستدلال اياه الدليل لما او انباهنا وان استمر في الانى  
وتصريح الدليل على سبيل التجريد لتعلق وظيفة الخصم اليه ولارجاع  
بعض الضمير له المنع طلب الدليل على المقدمة المعينة واحدة او كبيرة  
والمقدمة ما يتوقف عليه صحة الدليل شطرا او سرطا وتلك المقدمة  
لكونها موقوفة عليها في وقت ورود المنع عليها لا يثبت الدليل المطلوب  
فيكون المنع ردا للدليل من الالبات فلذلك يطلق بمعنى الرد على الوضائف  
الذميمة لتحقيق معناه اللغوي فيها وهو الرد من الالبات او البوت وهذا المنع  
اما ان يتعلق بالمقدمة اولا وان يتعلق بالمقدمة اما ان يتعلق بالمقدمة المعينة  
واحدة او كبيرة واما ان يتعلق بالمقدمة الغير المعينة فان يتعلق بالمقدمة  
المعينة يسمى منعا ومناقضة ونقضا تفصيليا سواء قارن بالسند اولا وان يتعلق  
بالمقدمة الغير المعينة يسمى نقضا اجماليا وقد يطلق النقص بلا قيد اجمال  
وان لم يتعلق بالمقدمة بل بمدلول الدليل فيسمى بالمعارضة فان اردت التفصيل  
فارجع الى الرسائل الادابية ( قوله او كل واحدة منها الخ ) اي ما عدا واحدة  
لاحتمال منع الاثنين فصاعدا وكلمة اواما للتوزيع نساء على ان المراد من المنع

الاستفادة من قوله ان منع حقيقته من حيث هو بدون ملاحظة الفرد لكونه  
 مدلول الفعل فيكون المنع المطلق على نوعين منع متعلق بمقدمة واحدة  
 ومنع متعلق بمقدمات متعددة والتعدد يعرض له من متعلقه فلا يضر تنويعه  
 فلا يرد ان قوله كل واحد منها مستدرك لانه ليس قسم المنع لانه منوع متعددة  
 لا منع واحد فيصدق على كل واحدة منها انه منع مقدمة معينة ويمكن  
 ان كلمة او للتعميم بمعنى ان المنع ليس مختصا بمنع مقدمة واحدة فقط ( قوله  
 على التعيين الخ ) متعلق بان منع بملاحظة كلاقسيمه ( قوله منع مجردا آه )  
 اى عاريا عن السند ودفعه بانبيات المقدمة الممة ان كان نظريا في نفسها  
 او ازالة خفاؤها بالتنبيه ان كانت بديهية خفية ان قدر او برد المنع وعدم  
 سمعه ان كانت بديهية جلية وان لم يقدر على اثباتها بالدليل او بالتنبيه بغير  
 الدليل وان لم يقدر على شئ منها يبطل الدليل ولا يثبت به شئ ( قوله  
 ومناقضة ونقضا تفصيلا الخ ) المناقضة من النقص وهو ضد الاحكام  
 او المناقضة بمعنى المخالفة فوجه التسمية بالمسابقة ظاهر وتقييده بالتفصيل  
 لكون مورد معينا بخلاف القرض الاجالى ولذا قيد بالاجال ( قوله لا يحتاج  
 فى ذلك الى شاهد آه ) لان حاصل المنع لطلب الدليل على المقدمة المعينة  
 والطلب على سبيل الصواب ينشأ من الجهل بالمقدمة والجهل من نظرية  
 المقدمة فلا تمس الحاجة الى شاهد فى الطلب بخلاف الكلام الا بطالى  
 واما ذكر السند فى البعض لتقوية نظرية المقدمة حتى يتقوى المنع وجه  
 تقوى المنع من السند انه يكون مساويا للمنع او اخص منه فن المساواة يلز  
 بطلان المقدمة اذ مساواته يكون باعتبار تقيض المقدمة ومن بوت احد  
 التقيضين يلزم رفع الآخر ولذا يفيد بطلان السند المساوى ومن الاخص  
 يثبت المنع لاستلزام نبوت الاخص ثبوت الاعم بدون العكس ولذا لم يفسد  
 ابطال السند الاخص واما السند الاعم فليس بمقوى للمنع لعدم لزوم نبوت  
 الاخص ونبوت الاعم فتأمل فيه فانه دقيق ( قوله بان يقول ليس آه ) هذا بيان  
 لمنع المقدمة الغير المعينة يعنى ليس طلب دليل على المقدمة الغير المعينة  
 اذ هو ليس بمسموع لانه تكليف بما لا يطاق بل الحكم بان فى هذا الدليل خلل  
 لكن موقعه غير معين ولذا يستدل على وقوع الخلل بالتخلف او باستلزام  
 خصوص الفساد ( قوله ولا بد هناك من شاهد آه ) لان السائل فى هذه الصورة  
 يكون مدعيا والادعاء بلا شاهد يدل على مدعاه فى مقام المناظرة غير مسموع



والا لم يحصل الغرض وهو اظهار الحق والشاهد في النقض الجريان  
 والتخلف واستلزام خصوص الفساد من الدور والتسلسل وغير ذلك  
 ( قوله وان لم يمنع شيئا من المقدمات آه ) قد عرفت ان المنع بمعنى الرد مشترك  
 بين الوظائف الثلاثة فالنفي مسلط الى القيد والمقيد باق ولذا اضرب بكلمة  
 بل ويستفاد من هذا البيان تعريف لكل منها مع قيد الحيتية في كل واحد  
 منها فلا خلل في كون الخصم الواحد مانعا وناقضا ومعارضا ( قوله بل اورد  
 دليلا مقابلا الخ ) دليل المستدل اعم من التحقيق والتقدير ولذا قد يعارض  
 لدعوى المجرد والتصريح بالدليل التحقيق لاصالته ( قوله فذلك يسمى  
 معارضة آه ) وهذه المعارضة واردة على الدعوى في اللفظ وعلى الدليل  
 في التحقيق اذ لو صح الدليل بجميع مقدماته لما قام دليل على نقيض مدعاه  
 ( قال فلا حاجة الى تعلمه آه ) فقد علم ان البديهي مالا يحتاج الى نظر وكسب  
 بل يكفي تصور طرفيه في الجزم بوقوع النسبة اولا ووقوعها ومعلوم ان بداهة  
 العلم ونظريته باعتبار احكامه الواقعة في المسائل لا باعتبار اطراف الاحكام  
 وان حكم الكل قد يتفاوت من حكم الاجزاء كقوة الجيش وضعفه بعضه  
 وقد يتحد حكم الكل مع حكم الاجزاء كغلبة الجيش وانهزامه واسلامه  
 وكفره فان حكم البعض منه متحد فيها مثلا وحكم المنطق بالنظرية  
 والبداهة بالنسبة الى اجزائه من قبيل الثاني فلا يرد انه يجوز ان يكون المنطق  
 محتاجا الى تعلمه باعتبار اطراف المسائل وان لم يحتاج باعتبار حكمها ولا يرد  
 ان المنطق مع كون كل مسألة منه نظرية بديهي لعدم توقفه لذاته على  
 النظر وان توقف عليه بواسطة كل جزء مع انه محتاج الى التعلم بلا خفاء  
 فالبداهة لا تستلزم عدم الحاجة الى التعلم فتأمل \* اعلم انه قد جعل في ترتيب  
 الدليل جزء من الكبرى ومن النتيجة متفرعا بالفاء على الصغرى اشارة الى  
 الكبرى والنتيجة على سبيل الاختصار فيحال مثل هذا التركيب على ملاحظة  
 المتفطن فيصور على ما يشاء فتصوره على الاقتراني المنطق بديهي وكل  
 بديهي لا حاجة الى تعلمه فالمنطق لا حاجة الى تعلمه فبين الصغرى بقوله  
 وبيان الاول آه لكن المدعى المستفاد من قوله فست الحاجة الى قانون آه  
 المنطق محتاج اليه لا فائدة معرفة طرق اكتساب النظريات من الضروريات  
 فلا يثبت التعارض كما سيأتي تفصيله يمكن تقرير المعارضة على وجه يثبت  
 التعارض وهو انه لو احتيج في اكتساب النظريات من الضروريات

الى المنطق لزم المح لان المنطق ليس بديها والا لاستغنى عن تعلمه والتالى بط  
 ضرورة افتقار القوانين المذكورة الى التعليم فتعين ان يكون نظريا والتقدير  
 ان اكتساب النظرى محتاج الى المنطق فيحتاج المنطق الى قانون آخر  
 ونقل الكلام اليه حتى يلزم الدور او التس كذا حقق ( قال انه لو لم يكن  
 المنطق بديها لكان كسبيا آه ) ولما اعتبر ان المنطق عبارة عن مجموع المسائل  
 يكون كالشخص فيكون القضية شخصية فلا يتوهم ان قوله لو لم يكن  
 نقيض الموجبة الكلية فيكون سالبة جزئية فلا يتم الملازمة الاعلى وجه  
 الجزئية فلا يلزم الدور او التس فلولم يكن المنطق من حيث المجموع بديها  
 لكان كسبيا والتالى بط للزوم الدور او التس اذ لو كان كسبيا لكان محتاجا  
 الى النظر والنظر مجموع حركتين حركة لتحصيل المبادئ وحركة لترتيبها  
 ولا شك ان تحصيل المواد وترتيبها يحتاجان الى القواعد المنطقية اذ التقدير  
 ان اكتساب النظرى محتاج الى المنطق وتلك القواعد لا يجوز ان يكون  
 بديها اذ هي خلاف المفروض ثبت نظريتها فهل جرا فيلزم الدور  
 او التسلسل فعلى هذا التقدير لا وجه لقوله الا ان يقال باعتبار ظاهر  
 الدليل ولذا عنون بعنوان لا يقال فتأمل ( قال لا يقال لانم لزوم الدور او التس  
 آه ) هذا منع مع السند بملازمة دليل سبق لاثبات بطلان التالى للدليل  
 الاول وهو انه لو كان المنطق كسبيا لاحتجج الى قانون آخر ولو اجتجج الى  
 قانون آخر لزم في تحصيل المنطق الدور او التسلسل وحاصل السؤال منع  
 لزوم الدور او التسلسل لجواز انتهائه الى قانون بديهي وحاصل الجواب اثبات  
 المقدمة المهمة بان المنطق لما كان عبارة عن مجموع قوانين الاكتساب فاذا  
 فرض كسبيته يكون القانون الذى اكتسب منه النظرى فى اى مرتبة  
 كان قانونا منطقيا الذى فرض كسبيته فلا ينتهى الى قانون بديهي فيلزم  
 الدور او التس بالضرورة فقد علم من هذا ان السند ليس باخص بل مساو  
 كما يدل عليه قوله انما يلزم باداة القصر وماتوهم فى ان السند اخص اذ مع  
 بطلان جواز الانتهاء المذكور المنع باق بسند جواز الانتهاء الى طريق  
 بديهي الصحة فليس بشئ لان ما يحتاج اليه النظرى هو النظر الذى عبارة  
 عن مجموع الحركتين كما عرفت وتحصيل الحركتين انما يكون بالقانون  
 لا غير فينتهى البتة الى القانون لا الى طريق آخر ( قوله وكذلك لان الاكتساب  
 الخ ) يعنى المنطق هو العلم بجميع طرق الانتقال الى النظريات فانها اما



ان يكون تصورية واما ان يكون تصديقية ان كانت الاولى فطريق الانتقال اليها القول الشارح وان كانت تصديقية فطريق الانتقال اليها الجملة فلا طريق انتقال الا وهو في المنطق فلو كان نظريا فأي طريق يفرض للانتقال يكون نظريا والا لزم خلاف المقدر فحاصله ان ما ينتهي من القانون نظري فلا ينتهي الى الضروري فلا يرد انه قد علم ان القانون الذي يفيد معرفة طرق اكتساب النظريات من الضروريات هو المنطق فالحاجة الى اقامة الدليل على ان المنطق مجموع قوانين الاكتساب على ان المعلوم مما سبق ان المنطق قانون يفيد معرفة طرق اكتساب النظريات التي هي غير نظريات المنطق لاجمعها مطلقا ومن هذا الاستدلال يعلم ان القوانين التي يحتاج اليها في اكتساب المنطق داخل فيه ايضا ( قال وتقرير الجواب الخ ) اعلم ان من الواضائف الموجهة ابطال مبنى دليل الخصم ليهدم من اساسه وههنا دليلين للمعارض احدهما قوله المنطق بديهى فلا حاجة آه ومبناه كون المنطق بجميع اجزائه بديهيا وثانيهما انه لو لم يكن المنطق آه ومبناه كونه بجميع اجزائه كسييا فلما ابطال المبنيين المذكورين يتفرع ان يكون بعض اجزائه بديهيا وبعضها كسييا فلا يلزم الدور ولا التسلسل فينهدم المعارضة لا يقال ان دليل بطلان المبنى الاول عين دعوى المعارض فكيف يدل على البطلان وان من كذب الموجبتين السكيتين لا يلزم صدق الموجبتين الجزئيتين بل صدق السالبتين الجزئيتين وصدق السالبتين الجزئيتين اعم من الموجبتين الجزئيتين وصدق الاعم لا يستلزم صدق الاخص لانا نقول اولان عدم الاستغناء عن التعلم بديهى وواقع تعلمه في نفس الامر ومثل هذا الدعوى ضعيف وخلاف البداهة ومثل هذا يدل على خلافه وثانيا ان اجزاء المنطق من الامور الموجودة فالموجبة والسالبة فيها متساويتان فيلزم من صدقهما صدق الآخر ( قال كما ذكره المعارض آه ) هذا متعلق بقوله ليس مع ما عطف عليه وقيد المنفى ويحتمل تعلقه بقوله لزم الدور آه على سبيل التنازع لا باللازمين كما وهم اذا لازم الاول ههنا مسوق للبطلان دون ما ذكره المعارض وفي تعلقه باللازم الاخير الزام في الجملة فتأمل ( قوله فان انتاج نتائجه بديهى آه ) اشارة الى ان الاضافة في المثال لادنى ملازمة اى كمثلة يقع فيها الشكل الاول موضوعا مثل الشكل الاول منتج وبداهة انتاجه باعتبار الهيئة واما باعتبار مادته

ان كان من المقدمات اليقينية كالتضاي الست ولهذا لا يضر لبداية الانتاج  
نظرية مقدمة الشكل الاول فان قيل العلم بالنتيجة لو كان لازما عن المقدمتين  
فالعلم بهما وبلزوم النتيجة عنهما اما ان يكون ضروريا او نظريا ولا سبيل  
الى شيء منهما اما الاول فلان العلم بتلك الامور لو كان ضروريا اشترك جميع  
الناس في العلم بالنتيجة لان الضروريات لا يختلف الناس فيها فيكون جميع  
الناس عالمين بسائر العلوم النظرية وهو مح واما الثاني فلان الواحد من تلك  
العلوم لو كان نظريا افتقر الى قياس آخر والكلام في العلم بمقدمتيه ولزوم  
النتيجة عنها كالكلام في القياس الاول فيتسلسل قلت اشترك الكل  
في الضروريات ثم فان معنى كون المقدمة ضرورية انا اذا تصورنا طرفيها  
بالنسبة بينهما جزمنا بهما ومعنى كون اللزوم ضروريا انا اذا علمنا المقدمتين  
ونسبة المط اليهما علمنا لزوما منهما فقد لا يتصور احد طرفي المقدمة  
او لا يتصور النسبة بينهما او لا يعلم احدي المقدمتين او نسبة المط اليهما  
فلا يلزم اشتراك الكل فيها هذا ان اريد بالضروري المعنى الاخص وح  
يمكن منع الحصر ايضا وان اريد به المعنى الاعم فالمنع اظهر لجواز توقف  
حصول الضروري على شيء آخر كال تجربة والحدس ومن هذا البيان  
قد علم ان اللزوم في انتاج الشكل الاول والاستثنائية بين بالمعنى الاعم  
على التحقيق اذ لابد من ملاحظة نسبة المط الى الدليل ويجوز ان يكون  
بالمعنى الاخص لتفاوت الازهان والفاضل اشار الى الاول في تصوير الشكل  
الاول لاني الثاني في تصوير الاستثنائي كما سيأتي فلا تلفت الى تحير الناظرين  
( قوله بل كل من تصور الخ ) اما اضراب عن البين بان بدايته من الاوليات  
التي يلزم من تصور الاطراف الجزم بالنسبة بينهما واما انتقال من دعوى  
البداية الى دليله او تنبيهه بجميع جزئياته المنتجة كالضروب الاربعة فلذا قال  
وهكذا حال باقي الضروب واما باقي الضروب العقيمة فعلوم انه ليس بمنتهج  
فضلا عن ان يكون بديهيا فلا حاجة الى التعرض له ( قوله جزم بديهية  
باستلزامها اياها آه ) اذ في هيئة الضرب الاول من الشكل الاول يثبت الحد  
الاول للحد الاصغر اما على طريق التساوي او على سبيل الاعمية ويثبت  
الحد الاكبر كذلك على الحد الاوسط وما يثبت على احد المساوي او الاعم  
يثبت بالمساوي الآخرة او الاخص بالضرورة فيثبت الحد الاكبر للحد  
الاصغر بالضرورة فيمتنع انفكاك النتيجة عن هذا الدليل فيحصل الجزم



بداهة الاستلزام ( قوله وكذلك انقياس الاستثنائي آه ) يعنى كالشكل الاول  
 في بداهة الانتاج مطلقا فاثبت بداهته بقوله فان من علم الملازمة على سبيل  
 الكلية اذ قوله من علم الملازمة الى قوله وعلم بدية ان المقدمتين آه اعم  
 من ان يكون في صورة الاستثنائي اولا وقوله وعلم آه ببيان لكونه في صورة  
 الاستثنائي ليتبت المط وما قيل مستفاد في كلامه قدس سره ان الانتاج لازم  
 بين الشكل الاول بالمعنى الاعم والقياس الاستثنائي المتصل بالمعنى الاخص  
 واستحسنه بعض الفضلاء فكلاهما ليس بشئ لانه قد عرفت ان لزوم  
 البين بين الدليل والنتيجة بالمعنى الاعم في التحقيق سواء في الشكل الاول  
 او في الاستثنائي اذ لا بد من تصور نسبة المط الى الدليل على انه لا يستفاد  
 من كلامه قدس سره ان لزوم النتيجة في القياس الاستثنائي بالمعنى الاخص  
 لان العلم في قوله من علم الملازمة وعلم وجود اللازم تصديق متعلق في النسبة  
 في القضية وهذا ليس تعبير بان لزوم بالمعنى الاخص نعم لو قال ان من تصور  
 المقدمتين المذكورتين على هيئة القياس الاستثنائي جزم بداهة باستلزامها  
 النتيجة لاستفاد اين هذا وذاك ( قوله فان من علم الملازمة آه ) لان اللازم اما اعم  
 او مساو بالنسبة الى المزوم فكما تحقق الاخص والمساوى تحقق الاعم  
 او المساوى ضرورة كقولنا ان كان هذا انسانا كان حيوانا لكنه انسان  
 فيلزم ان يكون هذا حيوانا وكذلك ان كان هذا انسانا كان صاحكا  
 لكنه انسان فيلزم ان يكون هذا صاحكا فالشرطية مقدمة دالة على الملازمة  
 والاستثنائية مقدمة دالة على وجود المزوم وكذا الحال في القياس الاستثنائي  
 اذا استثنى نقيض التالى اذ اللازم فيه ايضا اما اعم او مساو ومن نفي الاعم  
 او المساوى يلزم نفي الاخص او احد المساوى الآخر ضرورة فانتاجه  
 ضرورى فقس عليه الاستثنائي المنفصل فتأمل واعترض بعض ههنا بان  
 القول بان الشكل الاول منتج جزء من المنطق مخالف لما سبق من تعريف  
 القانون لان الفروع المندرج تحته يدهى الانتاج فلا تعرف تلك الفروع  
 المندرجة منه فلا يكون قانونا بالنسبة اليها ومخالف ايضا لما سيأتى في آخر  
 الكتاب من قول المص المسئلة ما يرهن عليه انا قول ان المسائل فهى القضايا  
 التى تطلب في ذلك العلم نسبة محمولاتها الى موضوعاتها بالبرهان فهى  
 لا تكون الا كسبية وهذا مما لا خلاف فيه لاحد والقول باحتمال كونه غير

كسبية سهو ظاهر فعلى هذا القضايا الغير الكسبية المذكورة في العلم ليست من مسائل العلم بل من القضايا المستطردة لمناسبتها المسائل اولتوقف المسائل عليها واما اطلاق الجزء على مثل هذه القضايا بناء على شدة الارتباط والاحتياج اليها لانها جزء حقيقة كما يدل عليه كلامه قدس سره ويمكن ان يحجب على تقدير تسليم جزئية الشكل الاول منتج عن السؤال الاول ان القضية باعتبار التوصل بها الى معرفة الاحكام الجزئية تسمى قانونا والتوصل بها اما بان يجعل من مبادئ اكتسابها وذلك اذا كانت تلك الاحكام الجزئية كسبية او من مبادئ التنبيه عليها وذلك اذا كانت بديهية فيها نوع خفا بالنسبة الى بعض الازدهان القاصرة ( قوله فان قلت اذا كان هذه المباحث الخ ) عبر عن هذه القضايا بالمباحث دون المسائل اشارة الى انها ليست مسائل كما علم و حاصل السؤال معارضة على بداهة هذه القواعد مستدلا بانه لو كان بديهية فلا يحتاج الى تدوينها في الكتب لكن اللازم بط وكذا المزوم فيلزم كونها كسبية وحاصل الجواب منع الملازمة مستندا بانه يجوز تدوينها لفائدتين احديهما كون المباحث المذكورة بديهية خفيا فيحتاج الى التنبيهات فبسبب التنوين يزول خفاؤها بايراد التنبيهات وثانيهما ان يكون محتاجا اليها لمسائل الكسبية فيتوصل بها اليها ومن مل هذه المباحث المستطردة العلوم مملوءة ( قوله فان قيل استفادة البعض الكسبي الخ ) يعني ان الكسبي ملحوظ في معناه حصوله بطريق النظر كاستفادة اشاج باقى الاشكال من بداهة اشاج الشكل الاول لطريق النظر وقد فرض ان الاكتساب بقواعد المنطق فيحتاج في معرفة هذا النظر الى قانون آخر وهم جرافيعود المحذور وحاصل الجواب ان استفادة النظرى من الضرورى قد يكون بطريق نظرى وقد يكون بطريق ضرورى بناء على كون بعض اجزاء المنطق بديهيا وبعضها نظريا فلم لا يجوز ان يكون اكتساب النظرى من الضرورى بطريق ضرورى في اول الرتبة او في الثانى الى آخره فلا يلزم الدور او التسلسل ( قوله فالكسبي من المنطق الخ ) القواعد المنطقية على هذا بعضها ضرورية كقولنا الشكل الاول منتج والقياس الاستثنائى منتج اذ لا يتوقف جزم العقل بها الا على تصورات اطرافها التى يكفيها التنبيه على مفهومات اصطلاحية وكما ان القاعدتين بديهيتان كذلك الاحكام الجزئية المدرجة تحتها فانك اذا وقعت على قياس مخصوص على هيئة



الشكل الاول مثلا وعرفت معنى الانتاج جزمت بانه منتج بلاخفا وبعضها  
نظرية كقولنا الشكل الثاني او الشكل الثالث مثلا منتج وكذلك الاحكام  
الجزئية تحتها نظريه ايضا واذا اردنا اكتساب النظرى من القواعد  
المنطقية الضرورية اما وحدها او مع قضايا اخرى ضرورية غير منطقية  
ورتبناها ترتيبا جزئيا من الجزئيات التى يكون انتاجها بدىيا فيحصل لنا  
العلم بالقاعدة النظرية ولا يحتاج ح في تحصيلها الى قانون اخرى فان تلك  
المبادئ الضرورية سواء كانت منطقية او غيرها ظاهرة المناسبة لتلك  
القاعدة النظرية والترتيب الجزئى الواقع فيهما بدىي الانتاج فلا حاجة  
فى النظر الموصل اليها الى قانون يستخرج هو منه لافى تحصيل مادته  
ولا فى تحصيل صورته وهذا معنى اكتساب نظرى المنطق من ضروريته  
بطريق ضرورى فان قيل القسم الضرورى مع الطريق الضرورى ان كان  
كافيا فى اكتساب القسم النظرى كفى فى سائر العلوم فلا حاجة الى المنطق والا  
افتقر اكتسابه الى قانون آخر فيلزم الدور او التسلسل قلنا لانم ان القسم  
الضرورى مع الطريق الضرورى ان كفى فى سائر العلوم لم يفتقر  
الى المنطق اذ معنى الكفاية ان الضرورى مع طريقه اذ احصل لاحدى يمكن  
من اكتساب النظرى من غير احتياج الى ضمنية واذا خلا يمكن من اكتساب  
سائر العلوم بواسطتها وهذا لا ينافى فى الاحتياج اليها بل يوجبها على ان  
الكافى فى الكافى فى الشئ لا يجب ان يكون كافيا فيه لاحتياجه الى الواسطة  
ايضا قال واعلم ان ههنا الخ المقام يحتمل ان يكون بفتح الميم او ضمها على  
الاول يكون محل القيام الدعوى والاحتياج الى المنطق مضمون الدعوى  
فيناسب وعلى الثانى يكون عين المدعى مأخوذا من الاقامة فلا يخ عن المسامحة  
وحاصل هذا المقام دفع المعارضة بعدم صلاحيته للمعارض بناء على توجيه  
القانون وفيه تعريض للمصنف فى الجملة حيث اجاب بالمثل على المعارضة  
يعنى ان المدعى فى هذا المقام يحتمل على الوجهين المذكورين والدليل قائم  
ومنصوب على الاول ودليل المورد اما بناء على الدعوى الاول او على الدعوى  
الثانى فان كان على الدعوى الثانى ولو سلم تمامية الدليل لا يكون معارضا  
لدعوى المستدل لان دعواه ليس هذا وان كان على الدعوى الاول نعم يتم  
امر المعارضة لكن ليس دليله مستلزما لدعواه لكون دليله اجنبيا بالنسبة  
الى هذا الدعوى واما احتمال استلزام الاحتياج الى المنطق لاحتياجه

الى تعلمه حتى يلزم من بطلان اللازم بطلان المزوم فليس بواقع لجواز عدم  
الاحتياج الى تعلم المنطق لكونه ضروريا بجميع اجزائه اولكونه معلوما مع  
ثبوت الاحتياج الى نفس المنطق في تحصيل العلوم النظرية ( قال الش  
وان فرضنا تمامها الخ ) يعنى لو قدر صحة مقدمات دليلها مع عدم صحتها  
كما عرفت لا يصلح باعتبار استلزامها النتيجة للمعارضة فلا يردانه لا يناسب بعد  
تسليم تماميتها نفى كونها في معرض المعارضة اذا لتسليم باعتبار المقدمات  
والنفى باعتبار وصف المعارضة ( قال الش لانها المقابلة على سبيل الممانعة  
الخ ) اى ابطال دليل المعل بمقابلة دليل ممانع لذلك الدليل في ثبوت مقتضاه  
وفسر الجمهور بان المعارضة اقامة الدليل على خلاف ما اقام عليه الخصم  
الدليل التفسير الاول ويقتضى لتعلق المعارضة بالدليل والثانى لتعلقها المدعى  
واختار الش الاول لتعرضه على الدليل بناء على ظاهر كلامه لان غرض  
المورد هدم دعوى المستدل باقامة الدليل على خلافه لا اثبات عدم الاحتياج  
الى تعلمه بالغرض الاصلى فاللايق للمستدل التعرض على ذلك الدليل لتخليص  
مدعاه ( قوله قيل عليه الخ ) القائل هو التفتازانى لكن المحشى قدس سره  
حرر خلاصته حيث قال هولوا فتقر اكتساب النظريات الى المنطق لزوم المح  
لان المنطق ليس بديهيا والا لاستغنى عن تعلمه والتالى بط ضرورة افتقار  
القوانين المذكورة الى التعلم فتعين ان يكون نظريا والتقدير ان اكتساب  
النظري محتاج الى المنطق فيحتاج المنطق الى قانون آخر ونقل الكلام اليه  
حتى يلزم الدور والتس انتهى لكن هذا التقرير يرد على الشارح ان لم يقف  
على تقرير دليل المعارض على ما حرره فى الشرح وان وقف على هذا الاسلوب  
فلا واما تقرير التفتازانى يكون من قبيل تغيير الدليل واعتراض من وجه آخر  
وح يجاب بحواب ان المنطق ليس بجميع اجزائه بديهيا ولا بجميع اجزائه  
كسبيا بل بعضه بديهى وبعضه نظرى ( قوله يدل على انتفائه فى نفسه الخ )  
يعنى على معدوميته فى النفس اذا لمنطق سواء كان تصديقا او ملكة او مسائل  
من الامور الذهنية والبداهة والكسبية عارضان له فى الذهن وارتفاع الامر من  
التناقضين من الشئ المحقق فمح فيلزم ان يكون معدوما فى الخارج والذهن  
ليجوز سلب القىضين عنه لا يقال يجوز ان يكون ثابتا فى نفسه ويكون ممتنع  
الحصول فلا يتصف باحد هما لانا نقول الامور الذهنية تكون على قسمين  
احدهما من الامور الذهنية المحققة كالمعقولات السانية الثابتة فى الذهن



لا في الجارج وثانيهما من الامور الذهنية الغير المحققة كتصورات المعدومات  
 الصرفة كشريك الباري وارتفاع النقيضين واجتماعهما والمنطق من القسم  
 الاول وحاصل الرد ابطال ذلك التقدير باستلزامه خصوص الفساد بانه لو كان  
 هذا التقرير صحيحا بجميع مقدماته يلزم انتفاء المنطق في نفسه مع ان ثبوته  
 وتحققه بدیهي فيكون هذا الدليل مصادما للبدیهي فلا وجه لما قيل من ان  
 هذا الرد ليس صالحا له اذ يلزم من انتفاء المنطق في نفسه انتفاء عدم الاحتياج  
 اليه بطريق الاولوية فنبت المط ( قوله ولا تعلق له لكونها الخ ) يعنى  
 لا يتحقق الملازمة بين شرطية القياس الاستثنائي فلا يثبت به المط اذ لو تحقق  
 الملازمة بين كون المنطق محتاجا اليه وبين الانحصار الى هذين الشقين  
 لم يتحقق بين كون المنطق مما لا يحتاج اليه وبين الانحصار اليهما لكونهما  
 متناقضين واللازم الواحد لا يكون لازما للمتناقضين والا لزم في انتفاء ذلك  
 اللازم ارتفاع المتناقضين وهو محال لكنها تحققت بينهما فثبت هذه المقدمة  
 الاستثنائية بقوله اذ يصح الخ فيكون حاصل هذا القول نقصا تفصيليا لدليل  
 القائل المقرر ويحتمل ان يكون قوله ولا تعلق عطف على قوله يدل على انتفاء  
 من قبيل عطف العلة على المعلول بتقدير يدل على انتفاءه لا غير ويؤيد هذا  
 الاحتمال قوله فظهر ان هذه شبهة يتمسك بها الخ ( قوله وكلاهما بط الخ )  
 وجه البطلان في الاول لزوم الاستغناء عن تعلمه وفي الثاني لزوم الدور او  
 التسلسل لما ثبت ان مابه الا كتساب هو المنطق سواء كان المكنسب تصوريا  
 او تصديقا فيتوقف اكتساب القانون الموقوف عليه لا كتساب المنطق  
 على قانون آخر فهو ايضا كسبي على ذلك التقدير فالدور او التسلسل لازم  
 فلا وجه لما قيل من ان بيان البطلان على تقدير عدم الاحتياج الى المنطق  
 بما ذكره غير ممكن اذ على هذا التقدير كسبية الكل لا يستلزم الدور او التسلسل  
 لجواز الانتهاء الى قانون بدیهي غير منطقي قلت سلنا ذلك الا ان بيان البطلان  
 بما ذكره غير لازم او يمكن بان يقال كسبية الكل بطلانه خلاف الواقع ( قوله  
 ولنا ايضا تقول في تقرير الخ ) يعنى ان هذا التقرير يرسل عن الواردات دون تقرير  
 الشارح وتقرير هذا القائل اذ على هذا التقرير يلزم عدم الاحتياج الى المنطق  
 فيصلح المعارضة في معرض المعارضة فلا يراد بالشارح وكذا يرسل عن الايراد  
 على تقرير القائل بان كون المنطق بدیهيا او كسبيا يدل على انتفاء نفسه ولا تعلق له  
 لكونه محتاجا اليه الخ لان في تقرير المحتى قدس سره يكون لزوم الدور او التسلسل

في اكتساب النظريات المحتاجة الى المنطق فلا يدل على انتفاء في نفسه بل  
 يدل على بطلان كونه محتاجة اليه في اكتساب النظريات المحتاجة اليه  
 لكن عدم التفات الشارح الى هذا التقرير مبني على سوق عبارة المص اذ نفي  
 اولابداه كل المنطق والمنفي يقتضي عدم الاحتياج الى التعلم وهو مدعى  
 تقرير الشارح وثانيا نفي نظرية كله والمنفي يقتضي كونه دليلا لبداه كله  
 وهذا الاسلوب يقتضي تقرير الشارح وان عكس الامر يقتضي تحرير المحشى  
 قدس سره وعلى هذا اشار بقوله اذ كان المناسب كذا وكذا الخ الظ ان  
 هذا التقرير للفاضل المحشى لا ماهي المعارضة التي اوردتها العلامة التفتازاني  
 في شرحه للرسالة كما ظنه البعض يظهر بالتأمل لعبارة هذا الشارح ( قوله  
 فلا يحتاج الخ ) اشارة الى الكبرى المطوية والنتيجة اذ المذكور يصلح ان يكون  
 محمول الكبرى والنتيجة والفاء للايدان وهذا اسلوب حسن واقع في العبارات  
 ( قوله ولم يلتفت الشاه ) يقتضي هذا التعبير ان هذا التقرير معلوم للش لكن  
 لم يلتفت هذا اما مبني على حسن الظن او على انه مذكور في عبارة شرح  
 المطالع فليتأمل ( قوله اذ كان المناسب الخ ) وذلك لان المعارضة لاي شيء  
 بنيت ينبغي ان يكون الجواب رداله ولمسبني الش التقرير على بداهة الكل  
 والمحتى على نظرية الكل يكون تقرير الش مناسباً لكلام المص وان لم يسلم  
 عن الايراد وتقرير المحتى غير مناسب له وان سلم عن الايراد فالحق مع الش  
 لبناء شرح كلام المص على ما فهم منه ووظيفة الش بيان المراد من  
 المشروح بخلاف تقرير المحشى فلا وجه لما قيل من انه لا يخفى عليك ان الامر  
 في ذلك سهل وان هذا القدر من المحذور لا يقتضي عدم التفاته اليها كيف  
 وقد التفت الى معارضة لا يصلح للمعارضة كما اعترف هو به وهذا اشد محذورا  
 ( قوله لان يقتصر على لزومهما اه ) كما يتبادر من ظاهر العبارة وجه المناسبة  
 انه اذا اشير كذا لا يرد ما اورد على تقرير القائل والا فإيرد فتأمل ( قوله ويمكن  
 ان يقال لما بين المص ) يعني في حل عبارة المص على الجواب من المعارضة  
 لا يخ التقريرات الثلاث من المحذورات المبينة مع انها مساعدة للحمل على  
 تحقيق بيان حال المنطق بدون الاشارة الى الجواب المذكور بحيث يظهر  
 من هذا التحقيق ان المنطق ليس مما يستغنى عن تعلمه وتدوينه ولا مما يمنع  
 تحصيله وتدوينه مع كونه محتاجا اليه لكن الش لم يلتفت الى هذا التوجيه  
 لشهرة ورود هذا المعارضة في كتب هذا الفن في هذا الموضع وشهرة عين



هذا الجواب والمعارضة في الكتب وان اتحدت في المآل لكنها مختلفة بالعبارات كما في شرح المطالع وغيره ( قوله يعني ان المعارضة آه ) هذا بيان تعريفها بان المقابلة للمشاركة يقتضى الاثنين واللام للعهد فيفيد مقابلة دليل بدليل والممانعة كذلك من الطرفين ويقتضى ما فيه الممانعة وهو ثبوت المقتضى وتلك المقابلة والممانعة ليست موجودة في هذه المعارضة في ما نحن بصدده لان مقتضى احدهما عدم الاحتياج الى المنطق وثانيهما الاستغناء عن تعلمه وهذان المقتضيان ليسا متناعين حتى تثبت الممانعة وبعضهم يعرف المعارضة باقامة الدليل على خلاف ما قام عليه الخصم الدليل ليس بينهما كثرة تفساوت كما ظن ( قال قد سمعت ان العلم لا يتميز آه ) اى فضل تميز حتى كانه احاط بجميع ابوابه احاطة تامة والاجاز ان يكون تمايز العلوم بحسب الغايات فاننا اذا علمنا ان غاية النحو عدم تطرق الخطأ في المقال وغاية المنطق عصمة الذهن عن وقوع الخطأ في الفكر جزمنا بالتمايز بينهما وان لم يتصور موضوعهما لكن التمايز بحسب تمايز الموضوعات تمايز تام حتى ان من تصور موضوع مسائله احاط بجميع مسائله احاطة مابعد معنى ان كل مسألة ترد عليه علمانه من مسائل ذلك لانه اذا نظر الى شمول المسئلة فان كان من الاعراض الذاتية للموضوع وكان موضوعها موضوع المنطق يعلم انها من المسائل والافلا والغرض من هذا الكلام بيان وجه تقديم تحت الموضوع على سبيل العموم ( قال ولما كان موضوع المنطق الخ ) هذا كلام القوم قال اتباعا لهم والافالحق ما قاله في شرح المطالع وهو ولما كان التصديق بالموضوعية مسبوقا بالتصور وجب تصدير الكلام بتعريف موضوع العلم يريد ان الموضوع وقع محمولا في هذا التصديق فلا بد من تصوره ليتمكن التصديق بقبوته لشيء واما كلام القوم فلا يخ من محذور ستقف من كلام المحشى ( قوله لا يتميز عند الخ ) يعنى ظاهر كلام الش يقتضى قصر تميز المطلق بالعلم بالموضوع مع انه ليس كذلك اذ هو يحصل بالغاية والشمول مثلا ايضا واما قصر التميز التام فصحيح لكون التميز بالعلم بالموضوع بجهة وحدة ذاتية دون غيره وصرف المطلق على الفرد الكامل متبادر ومنه ور قد علم ان المراد بالتمييز التام ما كان موجبا لانفراد العلم ووحده من سائر وكذا زيادة البصيرة ما كان حاصلا في نفسه سواء كان ذلك التميز والزيادة حاصلا او لا قبل ملاحظة العلم وتصوره بشئ او بعده فلا مدخل للممانعة

في حصول اولا او آخر كما وهم اعني التصديق الخ يعني بعد التصديق  
بموضوعه الموضوع والا ستفهم لايها الخبر من قبيل السكناية وحاصله  
اذا سئل بماذا يكون الجواب مثلا هذا الشيء موضوع ذلك العلم فيحصل  
التصديق بموضوعية الموضوع ( قوله يتبادر منه آه ) وجه التبادر ان  
الاخص والاعم بين موضوع المنطق ومطلق الموضوع يكون بطريق  
الحمل وهذا يختص بالمفرد والعلم المتعلق بالمفرد يكون تصورا وكذلك كون  
العلم بالخاص مسبقا بالعلم بالعام لا يتصور الا في التصور دون التصديق  
فيتبادر منه ان المق في بحث الموضوع تصور مفهوم الموضوع فلاجل هذا  
التبادر يعترض بان العلم بالخاص انما يكون مسبقا بالعلم بالعام اذا اجتمع فيه  
الشرطان والا فلا اما اذا اجتمع الشرطان فيكون العام الذاتي جزء للخاص  
الذي يكون تعريفه بجميع الذاتيات بناء على ذلك التقدير فيكون الخاص  
كلا والعلم بالكل مسبق بالعلم بالجزء بالضرورة واما اذا انتفى الشرطين  
فلا يلزم كما لا يخفى فاذا منع وجود هذا ان الشرطان لا يتم الملازمة في قوله  
ولما كان كذا وجب اولا تعريف مطلق ( قوله وكلاهما ممنوع الخ ) اما  
الاول فلو سلم كون المقدمة هناك تصور الموضوع يكفي فيه التصور المطلق  
سواء كان بالذاتيات اولا واما الثاني ان الموضوع المطلق عارض لموضوع  
المنطق وهو المعلومات التصورية والتصديقية اذ هو صفة لها لا من ذاتياتها  
بالبداهة فكيف يكون ذاتيا للخاص المذكور فتأمل واجيب بان الخاص  
ههنا الخ يعني ان الخاص ههنا مقيد وهو موضوع المنطق والكلام مطلق  
وهو موضوع العلم والمراد بهما المقيد والمطلق ومعرفة المقيد موقوف  
على معرفة المطلق لان المقيد مطلق مع قيد زائد عليه فيكون المطلق جزء  
والعلم بالكل مسبق بالعلم بالجزء هذا مبني على الفرق بين المقيد بالنسبة الى  
المطلق وبين الخاص بالنسبة الى العام فتأمل ( قوله ورد هذا الجواب آه )  
حاصل الرد ان هذا الجواب مبني على اشتباه العارض بالمعروض وهو مردود  
اذا لم يقصد عليه موضوع المنطق وهو المعروض دون مفهومه وهو  
العارض لان المق من المقدمة ما يميز بها العلم عن سائر فلا يتميز بالمفهوم  
حتى يكون مق بالمقدمة بل يتميز بما صدق عليه ( قوله وليس ذلك مقيد  
الخ ) اي بالنسبة الى موضوع العلم بل ما صدق عليه المقيد اعلم ان هذا  
السؤال والجواب والرد بناء على ما يتبادر من كلام القوم ولا مخالفة للتحقيق



الاتى فلذلك ربط اللاحق بالسابق بالعطف لقصد الادخال في تحت فلذلك  
 ( قوله بل الحق الخ ) يعنى التوجيه الصواب لكلام المص حيث عرف اولا  
 مطلق الموضوع دون موضوع المنطق ان ما بعد من مقدمة الشروع  
 التصديق بموضوعية الموضوع دون تصور الموضوع وفي التصديق يكون  
 الموضوع المطلق محمولا والتصديق يتوقف على تصور المحمول فيجب اولا  
 معرفة مفهوم الموضوع المطلق فيتم الملازمة فقد علم ان هذا التوجيه حق  
 من وجهين احدهما كون المقدمة التصديق بالموضوعية دون التصور  
 وثانيهما تمامية الملازمة ووجه تقديم معرفة الموضوع المطلق دون توجيه  
 القوم و اشار الى هذا بقوله والحاصل الخ حيث اتى بلو الانتفاية في الاحتمال  
 الاول مع عدم لزوم الاحتياج واتى باذا الدالة على التحقق في الاحتمال الثانى  
 وتفرع عليه لزوم الاحتياج واما ما قيل من ان قوله بل الحق في الجواب الخ  
 يمكن ان يكون جوابا من طرف القوم فيكون المراد من العلم الاول هو التصديق  
 ومن العلم الثانى هو التصور فلا يرد الاعتراض المذكور فليس بشئ لعدم  
 مساعدة عبارة القوم وحاصل الفاضل المحسى نعم يمكن توجيه كلام القوم  
 بتكلف بان يقال قوله ولما كان موضوع المنطق اخص الخ مقدمة ثانية  
 والمقدمة الاولى مطوية هكذا لما كان مقدمة شروع المنطق التصديق  
 بموضوعية الموضوع مثلا التى الفلانى موضوع المنطق كان المحمول  
 موضوع المنطق ولما كان من موضوع المنطق اخص من مطلق الموضوع  
 والعلم بانخاص مسبوق بالعلم بالعام فح ان اورد الاعتراض السابق يجاب  
 بالجواب السابق بان موضوع المنطق مقيد ومطلق الموضوع مطلق ومعرفة  
 المقيد يتوقف على معرفة المطلق فح يكون الرد المذكور مردودا لان المط  
 ح تصور مفهوم المنطق لكونه محمولا لا ما صدق عليه المنطق فيسلم الملازمة  
 ( قوله والحاصل الخ ) اى خلاصة البيان بناء على ما يتبادر من كلام القوم  
 مع سؤاله وجوابه ورده وحق التوجيه المقابل لكلام القوم في هذا المقام  
 اى في مقام بحث الموضوع للمنطق المطيحتل على وجهين الاول غير تام لعدم  
 لزوم الاحتياج ولزوم كون المقدمة تصور ما صدق عليه المنطق مع انه ليس  
 كذلك والثانى تام لثبوت الاحتياج سواء كان مفهوم الموضوع محمولا في القضية  
 او موضوعا وثبوت كون المقدمة التصديق بموضوعية الموضوع وهو الحق  
 ( قال فموضوع كل علم آه ) قيل قد اشار الشارح بقوله في ذلك العلم الى ان الضمير

في تعريف المص ليس راجعا الى كل علم و ليس التعريف لما هو موضوع كل علم اذ ليس لنا موضوع كذلك بل التعريف لموضوع العلم و ضمير فيه راجع الى العلم بحيث ينطبق على كل علم و صرح بادراج لفظ العلم بان المنطق علم و بادراج لفظ الكل بان التعريف للعلم العام حتى انه لو قال موضوع العلم لكان مخافة ان يحمل على المنطق بقرينة المقام انتهى و انا اقول في مثل هذا التركيب يحمل على التوزيع و ان كان بالمساحة حيث اخذ في المعرف اداة العموم و في التعريف ذلك العلم مشار الى العلم العام فيكون تعريف موضوع علم واحد وهو ما يبحث فيه عن اعراضه الذاتية الى وكذا ساثره لكن اتى بالكل في المعرف و في التعريف بلفظ ذلك العلم اشارة الى تعريف كل واحد على سبيل العموم والمراد من البحث من الاعراض الذاتية الحمل بالعرضي الذاتي على نفس الموضوع كقولنا في النحو الكلمة اما معرب او مبني او على انواعه كقولنا الحروف كلها مبنية او على اعراضه الذاتية كقولنا المعرب اما اللفظي او تقديري او على انواع اعراضه كقولنا اللفظي اما مرفوع او منصوب او مجرور ( قال كبدن الانسان بعلم الطب آه ) فان قيل لا يطابق تفسيرهم مطلق الموضوع لانهم فسروها ما يكون البحث فيه عن اعراضه الذاتية فح يكون الموضوع معروض تلك الاعراض الذاتية مطلقا لا مع قيد وجهة و انتم في الامثلة المذكورة قيد والمعروض بالجهات المذكورة وجعلوه موضوعات و ح يجب عليهم تقييد الموضوع او تحريد الموضوعات في الامثلة عن القيود و جعلها موضوعات قلت هذا السؤال مبني على عدم اعتبار القيد من الموضوع وخارجا منه و اما اذا اعتبر القيد مع قيده موضوعا فلا يرد شيئا وذلك لان الشئ الواحد قد يبحث عن اعراضه الذاتية فقد يكون موضوعا لعلم و عن بعض الآخر فقد يكون موضوعا لعلم آخر كجسم الفلك فان الطبيعي ينظر فيه من حيث بعض يتحرك و يسكن فيكون موضوعا للعلم الطبيعي و صاحب الهيئة ينظر فيه من حيث الشكل و المقدار فيكون موضوعا للعلم الهيئة فلو جعلنا موضوع كل منهما جسم الفلك مطلقا لم يتمايز العلمان اما اذا اعتبر الحثيتان المذكورتان في الموضوع حصل الامتياز بينهما فاذن يجب ان يقول القيد والمقيد داخل في الموضوع و المجموع موضوع او يقول موضوع كل علم هو الذي يبحث فيه عن اعراضه الذاتية لا مطلقا بل من حيث انه محل لتلك الاعراض فيطابق الموضوع المذكور في الامثلة ( قوله واحد



الضميرين راجع الخ) يعني سواء كان الاول او الثاني راجع الى ما الموصولة  
والضمير الآخر الى الشئ وعلى كلا التقديرين معنى لما هو هو لذاته مثلا لو قلنا  
ان الضمير الاول راجع الى ما الموصولة والضمير الثاني الى الشئ كان التقدير  
هكذا الذي يلحق الشئ الامر ذلك الامر هو ذلك الشئ والامر الذي هو  
نفس ذلك الشئ ذاته وان كان بالعكس من ذلك بان يرجع الضمير الاول الى  
الشئ والثاني الى ما الموصول كان التقدير الذي يلحق الشئ الامر ذلك  
الشئ هو ذلك الامر واعلم ان ما يلحق الشئ لذاته قد يكون مقتضى  
الذات كالحرارة للنار وقد لا يكون بل لا يكون لبوته للمعرض واسطة  
كادراك الامور الغريبة الثابت للانسان والمراد هنا الثاني ( قال كالتعجب  
اللاحق لذات الانسان آه) التعجب يعرف بانه حالة يغشى الانسان عند ادراك  
الامور الغريبة فينبهه و بين الانسان واسطة واحدة وهى الادراك ويلزم  
الضحك التعجب فينبهه و بين الانسان واسطتان التعجب والادراك فعلى هذا  
لا يناسب المثال لان التعجب ح ليس من الامور التى يلحق لذاته بل يلحق  
بواسطة الادراك و بعضهم يعرف التعجب بنفس ادراك الامور الغريبة  
لابلحالة المذكورة فمح يصلح للمثال والحق انها هى الحالة المذكورة فتأمل  
قل ان كان بمعنى ادراك الامور الغريبة فهو العارض للانسان بواسطة  
جزئه اى الناطق والاحساس و كانه لذلك جعل السيد السند فى حواشى  
المطالع تمثيل العارض لذاته بالتعجب من قبيل التسامح ( قوله فان قلت  
العارض للشيء آه) العارض يطلق على مقابل الجوهر وهو ما يقوم بغيره وعلى  
المحمول على الشئ الخارج منه والمراد من الاعراض الذاتية المأخوذة  
فى تعريف الموضوع العارض بمعنى الناني لكونه محمولا فى المثال والتثيل  
يقتضى ان يكون عارضا باعتبار المعنى الاول لان التعجب لا يحمل على الانسان  
بهو هو بل يقوم به وحاصل الجواب تسليم كون المراد العارض بمعنى الثانى  
وحمل التمثيل على مسامحات القوم حيث عبروا عن المشتقات المحمولة بمبدأ  
الاشتقاق مسامحة وباعتبار المجاز ( قوله محمولا عليه خارجا آه) لكونها محمولا  
فى المسئلة و مسألة العلم نظرية والمحمول فى القضية النظرية لابد وان يكون  
خارجا اذ الذاتى لا يثبت للذات بعلة لالذاته ولا لشيء آخر وكذا الذاتى بعد  
العلم بكونه ذاتيا حله على الذات يدهى لا يعد مثل هذا من مسألة العلم ( قوله  
واعلم ان العوارض آه) لعرض الاولى اللاحق بالشئ لما هو هو ما يثبت لشيء

ولم يثبت للاخر ولا يثبت للاخر الا وقد ثبت له ومعناه انه عارض لذلك  
الشيء حقيقة وليس عارضا لغيره كذلك بل لو عارض لغيره لكان ذلك بتوسط  
عروضه للشيء لاعلى ان هناك عروضين بل عروضه واحد منسوب الى  
الشيء اولا وبالذات و الى الغير ثانيا وبالعرض كالشيء للحيوان والانسان  
فانه عارض لهما عروضاً واحداً الا انه للحيوان لذاته وللانسان بتوسطه  
فقد علم ان الواسطة المنفية في العرض اولى اللاحق للشيء لما هو هو والواسطة  
في الثبوت وقد جعل بعضهم الوسط على ما عرفه الشيخ ما يقرن بقولنا  
لانه حين يقال لانه كذا فتشأت منه الواسطة هي الدليل فلما نقيت في الاعراض  
الذاتية لم يكن اثباتها للموضوع من المسائل التي تطلب بالبرهان ضرورة  
ان الذي بلا وسط بذلك المعنى بين الثبوت والفاضل المحشى اراد دفع هذه  
الشبهة بقوله واعلم ان العوارض الخ وحاصل الدفع ان هذا الشبهة مبنية  
على عدم الفرق بين الوسط في التصديق وبين الواسطة في الثبوت اذ فرق  
بين المقدمة الاولى وبين مقدمة محمولها عرض اولى لان المقدمة  
الاولية ما لا يحتاج الى ان يكون بين موضوعها ومحمولها واسطة في التصديق  
واما الذي نحن فيه فكثيرا ما يحتاج الى الواسطة في التصديق مع انه لا واسطة  
في الثبوت في نفس الامر ( قوله واسطة في ثبوتها لها الخ ) قال قدس سره  
في حاشية المطالع ثم ان المعتبر في العرض الاولى هو انتفاء الواسطة في العروض  
وهي التي يكون معروضة لذلك العارض دون الواسطة في الثبوت التي هي  
اعم يشهد بذلك انهم صرحوا بان السطح من الاعراض الاولى للجسم  
التعليمي مع ان ثبوته له بواسطة انتهائه وانقطاعه وكذلك الخط للسطح  
وصرحوا بان الالوان ثابتة للسطوح اولا وبالذات مع ان هذه الاعراض  
قد قاضت على محالها من المبدء الفياض انتهى وقد علم من هذا ان العارض  
في الواسطة في العروض يعرض الواسطة وذا الواسطة وفي الواسطة  
في الثبوت قد يعرضها معا وقد لا يعرض الواسطة فيثبت بينهما العموم  
والخصوص المطلق وقد علم ان ليست النار ولا ماستها واسطة في عروض  
الحرارة للماء وان كانت واسطة في ثبوته لانهما ليستا معروضين للحرارة  
بل الحرارة عارضة للجسم العنصري عروضاً اولياً فكون عروضها للماء  
والنار بتوسط الجزء الاعم واما ان التصور النارية يقتضي الحرارة في جسمها  
وان الصورة المائية يقتضي البرودة فلا اعتبار له هنالك اذ الكلام في عروض



العوارض لعروضاتها انه هل هناك واسطة في ذلك المعروض اولا لكن ذلك الفاضل ذكرهنا انتفاء الواسطة في الثبوت لتعلق غرض التفرقة بين الواسطة في الثبوت وبين الواسطة في التصديق لذكرها والا فالمراد هنا الواسطة في العروض البتة والالم يتحقق عرض ذاتي اصلا فتأمل ( قال كالحركة بالارادة الخ ) قيل اي المتحركة بالارادة بالقوة وعده من الاعراض بناء على ان الحساس والمتحرك بالارادة لا يجوز ان يكون فصلين للحيوان اذ الماهية الحقيقية لا يكون لهما فصلان في مرتبة واحدة فهما لازمان للفصل اقيما مقامه لجهالته هذا وبهذا يندفع ان الحركة بالارادة فصل الحيوان وبهذا يكون فصلا بعيدا للانسان فلا يكون من الاعراض ( قوله و ليست بصحيفة آه ) لان الاعراض التي يعم الموجودات خارجة عن ان يفيد الموضوع اثر من الآثار المطلوبة له اي عرض من الاعراض المطلوبة للموضوع لان العرض الذي يطلب حله على الموضوع هو العرض الذي يحصل من حله على موضوع العلم او انواعه او اعراضه الذاتية او انواعها قضية مختصة بذلك العلم ليكون مسألة منه فيمتاز مسأله عن غيره فهو العرض الذي لا يوجد الا في الموضوع والعرض اللاحق للجزء الاعم يكون اعم من الموضوع و يوجد خارجا عن الموضوع فاذا كان اعم يكون محمولا لغير الموضوع تحقيقا لعمومه فلا يكون مسائل العلوم متميزة عن غيرها وكذلك العرض الذي يعرض للموضوع بواسطة الامر الاخص او المبين لا يبحث عنه في العلوم والتقدم لتحقيق ذلك مقدمة و هي ان العلوم قد يكون مرتبة كما اذا اخذنا الموجود مطلقا و نبحث عن الاعراض اللاحقة له من حيث انه موجود فهو العلم الالهي ثم اخذنا قسما من الموجود اعني الجسم الطبيعي وبحثنا عن احوال العارضة له من حيث الحركة والسكون فهو العلم الطبيعي ثم اخذنا قسما من الجسم الطبيعي اعني الانسان وبحثنا عن اعراضه الذاتية له من جهة ما يصح ويزول عن الصحة وهو علم الطب فالعلم الالهي هو العلم الاعلى والطبيعي هو العلم الاوسط وعلم الطب هو العلم الادنى فهذه العلوم مرتبة على هذا المنوال واذا عرفت هذا فنقول لا يجوز في العلم عن الاعراض الغريبة و هي الاعراض التي تعرض للموضوع اما لامر اعم او لامر اخص او لامر مبين ما الاعراض العارضة لامر اعم فلانه لو بحث في العلم عنها لوجب البحث من علم الطب مثلا عن الاحوال العارضة للانسان

من حيث انه موجود او من حيث انه معتبر فيكون المسائل الطبيعية والالهية  
 مجعوتاً عنها في علم الطب فلا يتميز العلم الادنى من العلم الاعلى ويختلط العلمان  
 واما الاعراض العارضة للامر الاخص فلانه لو بحث في العلم الالهى عن  
 الاحوال العارضة للموجود ومن حيث انه جسم طبيعى او من حيث انه انسان  
 لكان جميع المسائل الطبيعية والطبية مجعوتاً عنها في العلم الالهى فلا  
 يتميز العلم الاعلى من العلم الادنى بل يختلط العلمان واما الاعراض العارضة  
 للموضوع لامر مبانى فلانه لو بحث في العلم عن اعراض موضوعه العارضة  
 لامر مبانى لكان مسائل العلم المبانى مجعوتاً عنها في العلم فيختلط العلوم  
 المتباينة فقد ظهر انه لا يبحث في العلوم الا عن الاعراض التى تلحق بموضوعها  
 لما هو هو او لامر مساو وهذه قاعدة جليلة ( قوله او لما يساويه الخ ) الظ  
 من المساواة بحسب الحمل كالضاحك اللاحق للانسان بواسطة الناطق  
 لكن يخرج العرض اللاحق للجسم بواسطة السطح كالألوان والأشكال  
 مع انه من العوارض اللاحقة لما يساويه كما حققه قدس سره في حواشى  
 شرح المطالع فيحمل التساوى على التساوى بحسب الوجود والتحقيق  
 حاصله التلازم بحسب التحقيق ( قوله فاما ان يكون عروضه لذاته الخ )  
 معنى لذاته سلب الواسطة لاي معنى ما يكون منشأ العروض الذات فلانا  
 لماقتشنا العلوم وجعلنا الاعراض المبحوث عنها فى تلك العلوم لانجدها  
 يقتضيها ذوات موضوعاتها فان الالهى يبحث عن الوجود والقدم والحدوث  
 ولا شك ان الموجودات غير واجب الوجود لا يقتضى عروض وجوداتها  
 فلو اعتبر فى الاعراض الذاتية اقتضاء ذات الموضوع عروضها لم يكن البحث  
 عن وجود العقول والنفوس والهيولى والصورة الى غير ذلك عن المطالب  
 العلية فى الالهية من مسائلها وكذا الفقه يبحث عن حل الافعال وحرمتها  
 ووجوبها ونديها وهى لا يقتضى شيئاً من الاحكام والاوجب القول بالحسن  
 والقبح العقليين وكذلك النحو يبحث عن الاعراب والبناء مع ان الكلمات  
 ليست مقتضية اياها وعلى هذا غير من العلوم ( قال فالثلثة الاول آه ) مثال  
 العرض الاولى كالمشي للحيوان فانه كان له ولم يكن لغيره وان كان له يكون  
 بسببه مثال العرض الذى يعرض الشئ بواسطة الغير المبانى الداخلة الاعم  
 كالمشي للانسان بسبب انه للحيوان اولا وبسببه واسطته للانسان وهذا  
 بناء على ان الشئ اذا كان مارضاً للعام مع قطع النظر عن الخاص يكون



عروضه للعام اولا وللخاص ثانياً لكن عروضه للانسان ليس عروضاً آخر  
 في نفس الامر بل عروضه للحيوان هو بعينه عروضه للانسان مثال العرض  
 الذي يلحق الشئ بواسطة الغير المبين الداخلة المتساوي كالتكلم فانه يعرض  
 للانسان بسبب كونه ناطقاً مثال العرض الذي يلحق الشئ بواسطة الغير  
 المبين الاخص كالضاحك فانه يعرض للحيوان لالذاته بل لعروضه للانسان  
 وعروضه للحيوان في نفس الامر هو بعينه عروضه للانسان ( قال لاستنادها  
 الى ذات آه ) يعني من الاستناد الاختصاص بالذات والشمول بافراده اولا  
 كافي المعارض للذات او ثانياً كما في المعارض للجزء او للمساوي والمختص  
 بالشئ مستند اليه بخلاف الثلاثة الباقية اما المعارض بواسطة الاعم الخارج  
 فقط انه لا اختصاص واما المعارض بواسطة الامر المبين لفارقتة لا يوجب  
 الاختصاص لجواز توسطه لعروض ذلك المعارض الى شئ آخر واما  
 المعارض بواسطة الامر الاخص وان وجد الاختصاص لا يوجد فيه الشمول  
 الى الافراد ( قال فلان الجزء داخل في الذات آه ) يظهر من هذا ان المراد  
 من الذات الماهية دون ما يقابل العرض سواء كانت الماهية قائمة بذاتها  
 او لاقتامل ( قال مستند الى الذات في الجملة آه ) يعني اذا كان الجزء مساوياً  
 يستند الى الذات ما يستند الى ذلك الجزء بخلاف الجزء الاعم وقيل بواسطة  
 مقومة وان لم يكن باعتبار مستندا اليه بل الامر بالعكس بخلاف الخارج  
 المساوي فانه مستند اليه لكونه عارضاً له مساوياً ( قال فلان المساوي يكون  
 آه ) لان المساوي للذات وان تغاير مفهومها متحد بالذات وجود اللزوم الحمل  
 موافاة فيكون المساوي عارضاً للذات معروضاً له والمعارض مستند بالمعروض  
 بالضرورة وما يستند الى المعارض يستند بالمعروض فيلزم استناد المعارض  
 لامر مساوياً للذات لكن بواسطة وهذا القدر من المناسبة يكفي في النسبة  
 والتسمية ( قال كالحركة للابيض آه ) ان قيل ان اراد انه خارج عن مفهوم  
 الابيض فسلم لكن الحركة لا تلحق لمفهوم الابيض بل لافراده وان اراد به  
 خارج عما صدق عليه الابيض فم لان الابيض لا يكون الا في الجسم قلت  
 ان مفهوم الابيض شئ له البياض واما كونه جسماً او غيره فمخرج عن ماهيته  
 والمعتبر في العروض وان كان الذات لكن الغرابة والذاتية في الاعراض  
 بالنسبة الى مفهوم الذات وهذا الخارج اعم مطلقاً وقد يكون اعم من وجه  
 كالانسان الذي هو واسطة في حقوق الضحك للابيض ( قال بواسطة انه

انسان آه) لان الانسان مركب من الحيوان وغيره والمركب من الشئ وغيره خارج عن الشئ بالضرورة ولا محذور في كون الضحك عارضا للانسان بواسطة التعجب وبواسطة الانسان كان عارضا للحيوان (قال الشئ بسبب النار آه) النار ليست سببا بنفسها لحرارة الماء بل السبب مماستها يقال اذا كان مماسته النار سببا فالسار بطريق الاولى قال الفاضل المحشى قدس سره في حاشية المطالع ومن البين ان ليست النار ولا مماستها واسطة في عروض الحرارة للماء وان كانت واسطة في ثبوتها له فلا يكون المثال المذكور للمباين مندرجا في الاعراض التي اعتبر فيها الواسطة في العروض بل الحرارة عارضة للجسم العنصري عروضا اوليا فيكون عروضا للماء والنار بتوسط الجزء الاعم فالتمثال المطابق للقسم السادس هو الابيض المحمول على الجسم بتوسط حمله على السطح المباين له (قال يسمى اعراضا غريبة آه) خبر لقوله والثلاثة الاخيرة يمكن ان يقال قد يبحث عن الالوان في العلم الذي موضوعه الجسم الطبيعي مع انها عارضة له بواسطة مباينة له كالسطح والجسم التعليمي مثلا فكيف يعد العارض بتوسط المباين عروضا غريبا فنقول ان مثل هذه الاعراض وان كانت عارضة بواسطة المباين بحسب الحمل لكنها عارضة بواسطة المساوي بحسب الوجود والمراد بالامر المساوي مطلق المساواة سواء كان في الصدق او في الوجود فان المباين اذا قام بالموضوع مساويا له في الوجود ووجدله عارض قد عرض له حقيقة لكنه يوصف به الموضوع كان ذلك العارض من الاحوال المطلوبة في ذلك العلم وكذلك يمكن ان يقال انه يبحث في العلوم عن الاعراض التي تلحق موضوع العلم بواسطة امر اخص كما يبحث في الطبيعي عن الاعراض المخصوصة بالفلك والعناصر النباتات والحيوان والجماد مثلا يبحث ان فيه الارض متحركة الى المركز طبعا ولا شك ان هذا التحرك لا يلحق الجسم الذي هو موضوع الطبيعي من حيث انه جسم بل يعرضه بسبب انه عنصر تقبل وكذا يبحث في الهندسة من الاحوال المخصوصة بالخط والسطح ولا شك انه لا يلحق المقدار الذي هو موضوع صناعة الهندسة من حيث انه مقدار مطلق بل من حيث انه مقدار خاص خط او سطح او جسم وكذا في جميع العلوم فالقول بالعرض الذي يلحق الموضوع بواسطة امر اخص منه عرض غريب لا يبحث عنه ليس كما ينبغي وانا اقول انه لانم انه يبحث في علم الطبيعي ان الارض



متحركة الى المركز طبعاً بل يقال فيه الجسم اما ان لا يكون له حركة اسسه  
او يكون له حركة من المركز او الى المركز فالمحمول في احد هذه الامور وهو  
يلحق الجسم لذاته لا لامر اخص وكذلك في سائر العلوم الاعراض الذاتية  
قد تكون مختصة بانواع الموضوع لكن يعد مع ما يقابله او بالرجوع من الاعراض  
الذاتية (قوله ان الثلاثة الاول الخ) الغرض بيان وجه التسمية وصحة النسبة  
في الاعراض الذاتية وعدم هذا الوجه في الاعراض الغريبة ووجود  
مرجح التسمية بالغرابة والاستناد الى الذات يكفي في النسبة والتسمية بالذاتية  
وهذا الاستناد ليس في الاعراض الغريبة بل ضد الاستناد وهو الغرابة  
فعني الاستناد كون الذات بحيث يكون الاعراض الذاتية انما مطلوبة  
منه ك الاتصال بالنسبة الى المعلومات التصورية والمعلومات التصديقية  
والاعراب والبناء بالنسبة الى الكلمة وهذه الكيفية لا يوجد في الاعراض  
الغريبة بالنسبة الى الموضوع فيكون الاعراض الذاتية قريبة تامة ونسبة  
قوية الى الذات فتسبب اليه بخلاف الاعراض الغريبة (قوله وان كانت  
عارضة الخ) يشير به الى ان وجه التسمية والنسبة ليس العروض للذات  
والا لوجود في الاعراض الغريبة ايضا والط ان وجه التسمية باعتبار الذاتية  
والغريبة لا اعتبار العرضية اذ العرضية قدر مشترك بينهما والعروض الى ذات  
الموضوع يصح اطلاق الاعراض لا القيد المذكورين فلا بد من وجه آخر  
وهو الاستناد في الاول والغرابة في الثاني (قال والعلوم لا يبحث آه) والخصر  
بالنسبة الى الاعراض الغريبة والبحث عن الاعراض الذاتية للموضوعات  
يكون بان يجعل موضوع العلم بعينه موضوع المسئلة وينتبت له ما هو عرض  
ذاتي له كالجسم الطبيعي في قولهم كل جسم فله شكل طبيعي او بان يجعل  
نوعه موضوع المسئلة وينتبت له ما هو عرض ذاتي له كالحيو ان في قولهم  
كل حيوان فله قوة المنى والفلك في قولهم كل فلك لا يقبل الحرق والالتيام  
او ينتبت له ما يعرضه لامر اعم بشرط ان لا يتجاوز في العموم عن موضوع العلم  
ك قول النحاة الاسم معرب والحرف مبني او بان يجعل عرضه الذاتي  
او نوعه موضوع المسئلة وينتبت له العرض الذاتي له او ما يلحقه لامر  
اعم بالشرط المذكور مثل كل متحرك بحركتين مستقيمتين لا بد وان  
يس كن بينهما هذا تفصيل البحث عن الاعراض الذاتية اذ ما في علم  
الا وقد يوجد فيه مثل ذلك كما يظهر لمن تتبع (قال اشارة الى الاعراض الذاتية

( الخ ) هذا تعليل لعملية العلة بناء على ان انحصار البحث عن العوارض الذاتية يقتضى رفع احتمال كون تلك الاعراض غريبة احتمالا قريبا او بعيدا فان قيد بالذاتية وان رفع احتمال القريب لم يرفع الاحتمال البعيد لجواز المجاز وان اقيم الخدم مقام المحدود يرفع كلا الاحتمالين فيصح عطف قوله واقامة على اشارة فتأمل ولا تلتفت الى تحير الناظرين ( قوله وذلك الخ ) اثبات لانحصار البحث الى الاعراض الذاتية لاشتمال الحصر الثبوت والنفي اتي بالمقدمتين فقوله والاعراض الذاتية ناظر الى الثبوت فقوله واما الاعراض القريبة الخ ناظر الى النفي ( قوله والاعراض الذاتية الخ ) وبيان كون الاعراض الذاتية احواله في الحقيقة ان كل شئ له استعداد مخصوص به فهو بذلك الاستعداد طالب لانار واعراض معينة هي المسماة بالآثار المطلوبة اولاشك انها مخصوصة به لاعامة شاملة له واغیره ولا خاصة منه والمبحوث عنه في العلم هو الآثار المطلوبة التي هي منشأؤها استعداد مخصوص بالموضوع فيكون احواله في الحقيقة يعنى احواله التي يوجد فيه ولا يوجد في غيره ولا يكون وجودها فيه بتوسط نوع مندرج تحته فان ما يوجد في غيره لا يكون من احواله حقيقة اى في نفس الامر بل هو من احوال ما هو اعم منه والذي يوجد فيه فقط لكنه لا يستعد لعروضه مالم يصرنوعا مخصوصا من انواعه كان من احوال ذلك النوع لا من احواله الحقيقية فحق هذين الحالين ان يبحث عنهما في علمين موضوعيهما الاعم والاخص فقد علم من هذا ان معنى الحقيقة هو نفس الامر لا ما يقابل الظاهر ولا ما يقابل المجاز واما القول بان الاعراض الغريبة ايضا احواله في نفس الامر فليس بشئ اذا الاعراض الغريبة وان صح جعلها اذا لوحظ وسائطها باستقلال الوجود من وجود ذلك المعروض لم يبق تلك الاعراض في ذلك المعروض والاعراض في نفس الامر ليس كذلك فتأمل ( قال فقول موضوع المنطق الخ ) اعلم انه مهد مقدمة اولاهم فرع عليه موضوع المنطق ردا لما سبق الى بعض الاوهام ان موضوع المنطق الالفاظ من حيث تدل على المعانى وذلك لانهم لما رأوا ان المنطق يقال فيه ان الحيوان الناطق مثلا قول شارح والجزء الاول جنس والناتى فصل وكذا التعبيرات في الجملة فطنوا ان هذه الاسماء كلها بازاء الالفاظ فذهبوا الى انها موضوعة وليس كذلك لان نظر المنطق ليس الا في المعانى المعقولة ورعاية جانب اللفظ



انما هي بالعرض قال الشارح في شرح المقاصد وذهب اهل التحقيق الى ان موضوعه المعقولات الثانية لامن حيث انها ماهي في انفسها ولا من حيث انها موجودة في الذهن فان ذلك وظيفة فلسفية بل من حيث انها توصل الى الجهولات او يكون لها نفع في الايصال اما تصوير المعقولات الثانية فهو ان الوجود على نحوين في الخارج وفي الذهن وكان الاشياء اذا كانت موجودة في الخارج يعرض لها في الوجود الخارجي عوارض مل السواد والبياض والحركة والسكون كذلك اذا تمثلت في العقل عرضت لها من حيث هي متمثلة في العقل عوارض لا يحاذي بها امر في الخارج كالكلية والجزئية فهي المسماة بالمعقولات الثانية لانها في المرتبة الثانية من التعقل لان المنطق يبحث الخ لما ثبت من التمهيد قضية كلية وهي كل ما يبحث في العلم عن اعراضه الذاتية فهو موضوع ذلك العلم فيستدل على كون المعلومات التصورية والتصديقية موضوع المنطق بسهولة الحصول ضم الصغرى الى تلك القضية هكذا معلومات التصورية والتصديقية موضوع المنطق لانها ما يبحث عنه المنطق عن اعراضها الذاتية وكل ما يبحث في العلم عن اعراضه الذاتية هو موضوع العلم وهو المنطق فينتج المط والمقدمات والنتيجة كلها مذكورة ( قوله ليس المراد انها الخ ) ان المص والشارح اطلقا المعلومات فيحتمل اجرائها على اطلاقها اذ ليس علوما مشتركة في هذا الموضوع حتى يتميز بالقييد والحيدة ويحتمل ان يقيد بقرينة سياق كلا منهما والخشى حل على التقييد ليطابق الواقع اذ في الواقع لا يبحث في المنطق عن جميع احوال المعلومات التصورية والتصديقية ولا يتعلق غرض المنطق لجميعها فعلى هذا التحقيق لا يرد شيء على مقدمات الدليل بناء على اضافة العوارض المفيدة للاستغراق ( قوله مقيدة الخ ) حال من ضمير المنصوب وهو اسم ان وفي ان معنى الفعل فيصح وقوع الحال منه يمكن ان يقال ان فائدة هذا التقييد بيان اشتراك الموضوعات المتعددة اذ لا بد من ان يكون موضوع العلم شيئا واحدا او اشياء متعددة مناسبة في امر واحد ذاتي او عرضي معتد به فمح يكون المعلومات التصورية والتصديقية مشتركة في صحة الايصال لافي نفس الايصال على ما افاده المحقق قدس سره لان الايصال وما يتوقف عليه اعراض ذاتية للموضوع يبحث عنها في المنطق فلو كانت تلك المعلومات مقيدة بالايصال نفسه لامتنع كون الايصال مجحوبا عنه في هذا العلم لانه

ح يكون قيداً للموضوع وما هو قيده داخل فيه او في حكمه وهو في لزوم كونه مسلماً في ذلك كالموضوع اذ لا بد في كل علم من كون موضوعه مسلماً لثبوت فيه بخلاف صحة الايصال فانها قيده وليست بمحموثة عنها فيه ومعنى صحة الايصال كون البحث عن المعلومات بحيث لوروعى والتفت اليه لا يمكن الايصال الى مط نظري واما الايصال بالفعل فليس بلازم ( قوله وذلك لان المنطقي آه ) بيان كون المراد انها موضوع مقيدة بصحة الايصال لا المطلق لوقوع البحث كذلك في الواقع لكن الوقوع في نفس الامر لا يستلزم مطابقة البيان اجمالاً لما في نفس الامر لجواز الخطأ في البيان اجمالاً والاولى ان يسوق القرينة الى الارادة من السياق والسباق والقرينة اما اشتهاار حذف الحشية في مثل هذا المقام واما حل اللام في المعلومات على العهد او سياق كلام المص فتأمل ( قوله وهي الايصال وما يتوقف الخ ) لا يقال لامسئلة في المنطق محمولها الايصال البعيد او الابعد فلا يكون عرضاً ذاتياً يبحث عنه فيه لانا نقول المنطقي يبحث عن الاعراض الذاتية للتصورات والتصديقات لكن لما تعذر تعداد تلك الاعراض على سبيل التفصيل وكانت مشتركة في معنى الايصال عبر عنها به على سبيل الاجمال قطعاً للتطويل اللازم من التفصيل واما الايصال القريب فواقع كما يقال ان الموجبتين الكليتين في الشكل الاول ينتج موجبة كلية والمحمول في هذه المسئلة ينتج ومعناه يوصل الى الموجبة الكلية وهكذا في قولنا الحد مستلزم للمحدود اى موصل له فوجد مسئلة محمولها الايصال القريب واما الايصال البعيد والابعد فلا يوجد مسئلة يكون شئ منها محمولاً فيها ( قوله بل يبحث عن احوالها باعتبار آه ) لا يقال اذا كان موضوع المنطق هذه المعلومات بهذه الحشية كان المجموع موضوعاً له فلا بد لهذا المجموع من عرض ذاتي حتى يبحث المنطق عنه ولا عرض ذاتي بهذا المجموع يبحث المنطق عنه لانا نقول ليس المجموع موضوعاً له بل موضوعه التصورات والتصديقات من حيث انه محل لهذه الحشية لا بان يكون المجموع موضوعاً فانهما محل وحال والموضوع هو المحل لا المركب منهما وان كان الحال معه كقولنا القول الشارح موصل الى مط تصوري فالحشية جزء لهذه القضية لانها محمول والمحمول جزء القضية وحارج عن الموضوع ( قوله ككونها موجودة الخ ) اى كونها من الامور المحققة الباتة في الذهن وفي نفس الامر او من الامور



الاعتبارية الغير الموجودة في نفس الامر او من الوهميات الصرفة كانياب  
 الاغوال وتصورات المحالات ومعنى كونها مطابقة لماهية الاشياء وعدم  
 مطابقته يحتمل ان يكون باعتبار الصدق والكذب اذا لصورة الحاصلة مطابق  
 لذى الصورة في الصدق وغير مطابق في الكذب وان يكون باعتبار ان  
 المعلومات الذهنية كالموجودات الخارجية في الاحكام الثابتة في ظهور  
 الآثار والاحكام وان يكون باعتبار ان الحاصل في العقل هو شبح مخالف  
 لماهية الاشياء او هو عين ماهية الاشياء ففي الاحتمال الاول يرد ان المنطق  
 يبحث عن المعلومات باعتبار الصدق والكذب حتى يجعل من مبادئ البرهان  
 من مبادئ المغالطة واما في الاحتمالين الآخرين فلا يكون البحث بهذا الاعتبار  
 من مسائل المنطق بل هو وظيفة الفلسفة الالهية الباحثة عن احوال  
 الموجود مطلقا من حيث هو هو ( قوله فلا يبحث المنطق الخ ) اما البحث  
 باعتبار وجوده وعدم وجوده فليس من وظيفة المنطق لان تصديق وجوده  
 لزم ان يكون مسلم الثبوت مبرهنا في علم آخر والالزام الدور واما غيره من غير  
 حيثية الاتصال لا يحصل العصمة عن الخطأ في الافكار مع ان غرض  
 المنطق العصمة ( قوله فوضوح المنطق مقيدة آه ) تفرع على قوله لان  
 المنطق ونتيجته وبها يحصل القرينة المراد ودفع بقوله لا بنفس الاتصال  
 ما يقال ان الموضوع وقيد الموضوع لابد من ان يكون مسلم الثبوت في العلم  
 المط والدفع يحصل ايضا بان يقال ان قيد الموضوع هو الاتصال المطلق  
 والمبحوث عنه هو الاتصال المخصوص كما قرره في حواشيه لتشرح المطالع  
 فان قيل صحة الاتصال بمعنى الاستعداد الى الاتصال يوجد في جميع المعارف  
 والحجج الواقعة في المنطق وسائر العلوم بل في جميع المعلومات التي من شأنها  
 الاتصال فيلزم ان يبحث في المنطق عن جميع المذكورات مع انه ليس كذلك  
 وان ارادوا بالمعلومات التصورية والتصديقية مفهوماتها يلزم ان لا يكون  
 المنطق باحثا عن الاعراض الذاتية لهما لان محمولات مسائله لا تلحقهما  
 من حيث هما بل لامر اخص فان الانقسام الى الجنس والفصل لا يعرض  
 المعلوم التصوري الا من حيث انه ذاتي والاتصال الى الحقيقة المعرفة لا يلحقه  
 الا لانه حدو كذلك الانعكاس الى السالبة الضرورية لا يعرض المعلوم التصديقي  
 الا لانه سالبة ضرورية وانتاج المطالب الاربعة لا يلحقه الا من حيث انه  
 مرتب على هيئة الشكل الاول الى غير ذلك قلت المراد من المعلومات

التصورية والتصديقية ما صدقت هي عليه من حيث انها يصح بها الاتصال الى تصور ما وتصديق ما لا الى تصور مخصوص والحدود والجمع المستعملة في العلوم لا دخل لخصوصياتها في الاتصال الى مطلق التصور والتصديق بل انما توصل اليه من حيث انها حدود وجمع اطلاقا واجالا وهي بهذه الخشية موضوع المنطق ويبحث عن احوالها ( قال لانها يبحث عنها آه ) هذا لاثبات الصغرى حاصله ان المنطق يبحث من حيث انها توصل الى مجهول تصوري او مجهول تصديقي وكذلك يبحث عنها من حيث يتوقف عليها الموصل الى التصور والموصل الى التصديق قريبا كان او بعيدا واذا كان كذا كان المبحوث عنه موضوعا والخيشات احوالا ثابتة له وتلك الخيشات الاتصال الى المجهولات والاحوال التي يتوقف عليها الاتصال وهذا الاتصال والاحوال المذكورة عارضة للمعلومات التصورية والتصديقية لذاتها فيلزم ان يكون المنطق باحثا عن الاعراض الذاتية لها \* واعلم ان البحث ههنا بمعنى الحمل ومدخول عن قد يكون محمولا وقد يكون موضوعا في المسئلة وهذا الموضوع فالضمير راجع الى المعلومات التصورية والتصديقية قوله ومن حيث بيان البحث يعني يكون الاتصال محمولا يدل على هذا قوله كما يبحث عن الجنس وكما يبحث عن القضايا وقوله وبالجملة المنطق يبحث عن احوال المعلومات التي هي اما اتصال الخ ومن ذهب الى ان ضمير عنها راجع الى الاعراض بحذف المضاف فقد سهى سهوا وبني عليه التوجيهات الفاسدة اشنعها حل القيد الخيفية على التعليل فيلزم ان يكون الاتصال خارجا من الاعراض الذاتية مع بطلانه في نفس الامر يفسد غرض الشارح من هذا البيان فتأمل سائر المفاسد ( قوله احوال المعلومات التصورية ثلاثة اقسام الخ ) لان للمعلومات التصورية المبحوث عنها في المطلق اتصال قريب واتصال بعيد واتصال ابعد لانها يبحث عنها من حيث انها توصل الى تصور مجهول اتصالا قريبا اي بلا واسطة ضمنية كالحد والرسم واتصالا بعيدا ككونها كلية وجزئية وذاتية وغرضية وجنسها وفصلا فان مجرد امر من هذه الامور لا يوصل الى التصور مالم ينضم اليه آخر كاتضمام الجنس للفصل والعرض العام للمخاصة وغير ذلك ويبحث عنها من حيث انها توصل الى التصديق اتصالا ابعداى متوقفا على اعتبار ضمنية بعد اخرى فعلى هذا يكون اقسام الاعراض الذاتية ثلاثة الاتصال وما يتوقف عليه بعيدا او ابعدا كالكلية والجزئية والموضوعية



والمحمولية فان قيل ان التصديق لا يكتسب من التصور فكيف هذا الحال  
قلنا فذلك باعتبار الايصال القريب والبعيد دون الابد والمقدم والتألي  
في الايصال كالموضوع والمحمول فانهما لما لم يكونا قضيتين بالفعل كان  
الادراك المتعلق بهما تصورا في الحقيقة الا ان بعضهم اعتبر الظاهر فعدهما  
تصديقا وجعهما مع القضية فعلى هذا كان الاولى به ان يعتبر الايصال  
الابعد في التصديقات بالقياس الى التصديق فلذلك اعتبر الفاضل المحتى  
الظاهر فجعل كون المعلومات مقدما وتاليا من احوال المعلوم التصديق  
وجعل كون المعلومات موضوعات ومحولات من احوال المعلوم التصوري  
فتأمل ( قوله توقفا قريبا آه ) اى بلا واسطة بين الايصال وبين هذه الحال  
لكن المعلوم بهذه الحال موصل بعيد ( قوله كلية وجزئية وعرضية آه ) كون  
هذه الامور من الاعراض الداتية ان الكلية عارضة لما هو هو لبعض الامور  
المتصورة واذ تصورنا الناطق عرض له الذاتية بواسطة ما يساويه اعنى  
كونه جزء لماهية الانسان والفصلية بواسطة كونه جزءا مختصا بها واذ تصورنا  
الحيوان عرض له الجنسية بواسطة كونه جزءا غير مختص واذ تصورنا الضاحك  
عرض له العرضية باعتبار كونه خارجا عن ماهية الانسان والخاصة باعتبار  
اختصاصه لافراد الانسان واذ تصورنا الماسى عرض له الكون عرضا عاما  
بواسطة عدم اختصاصه بافراد الانسان ( قوله فان الموصل الى التصور آه )  
يعنى التعريفات يتركب من ما صدق عليه هذه الامور بناء على التحقيق وهو  
لزوم التركيب في التعريفات ومن جوز الافراد فيها فيدخل الايصال بالفصل  
وحده والخاصة وحده في القسم الاول ( قوله بلا واسطة الخ ) لكون ما صدق  
عليه هذه الامور يكون جزءا للموصل الى التصور بلا واسطة وجهة التوقف هي  
الجزئية واما كونه ذاتيا وعرضيا وجنسا وعرضا عاما ليس جهة توقف الايصال  
نفسه بل الايصال بالكس او بالوجه يتوقف عليه فلا يثبت به الوسطة بين  
الايصال المطلق وبين هذه الاحوال فلا يضر عروض الداتية بواسطة الجزئية  
( قوله وذكر الجزئية ههنا الخ ) لان الجزئية الحقيقية لا ايصال له كما لا ايصال اليه  
وقيل له ايصال ابعد بالنسبة الى التصديق قلت هذا الايصال ليس من حيث انه  
جزء بل من حيث انه موضوع وايضا الايصال المذكور بالنسبة الى الايصال  
بالتصور ( قوله وبانها ما يتوقف عليه الايصال الخ ) لان ما صدق عليه  
الموصل الى التصديق يتركب من القصايا المركبة من الموضوع والمحمول

فلا يصل يتوقف على معرفة هذه الاحوال بواسطة توقف معرفه القضايا فان قيل لم لم يعتبر في الموصل الى التصور الا يصل الابد واعتبر في الموصل الى التصديق حيث قال ما يتوقف عليه الا يصل الى المجهول التصديق مع انه يمكن ان يعتبر في الموصل الى التصور الا يصل الا بعد كونه كليا وذاتيا وعرضيا والا يصل البعيد كونه جنسا وفصلا وخاصة قلت كان الموصل الا بعد في الموصل الى التصور والموصل البعيد يعرض لذات واحدة فان معروض الجنس الذي هو الحيوان بعينه معروض الكل والذاتي وكذا معروض الفصل هو بعينه معروض الكل والذاتي واما الموصل الا بعد في الموصل الى التصديق وهو الموضوعات والمحمولات فليس معروضه بعينه معروض الموصل البعيد وهو القضية وعكس القضية ونقيضها ( قوله واما احوال المعلومات آه ) كذلك للمعلومات التصديقية ايصالا قريبا وايصالا بعيدا وايصالا ابعد لانها يبحث عن التصديقات من جهة انها توصل الى تصديق مجهول ايصالا قريبا كالقياس والاستقراء والتثيل او بعيدا ككونها قضية او عكس قضية او نقيض قضية فانها مالم ينضم اليها ضمنية لا توصل الى التصديق ويجب عن التصديقات من حيث انها توصل الى التصديق ايصالا ابعد ككونها مقدمات ولو الى فانها انما توصل اليه اذا انضم اليه امر آخر يحصل منهما القضية ثم ينضم اليها ضمنية اخرى حتى يحصل القياس الاستثنائي استقامة او خلفا فيكون للمعلومات التصديقية ثلثة اقسام من الاحوال فلا يصل الى التصديق بالمجهول عارض للمعلوم التصديق المركب من مقدمات مشتملة على شرائط مخصوصة لذاته سواء كان ذلك الاصل الى يقين او ظن قوى او ضعيف وكونه قضية يلحقه لما هو هو وكذلك بعض القضايا يلحقها لذاتها انها عكوس لقضايا اخرى ونقايس لها ( قوله وذلك في مباحث القياس آه ) القياس يطلق على قدر مشترك بين جميع الادلة سواء كانت مفيدة لليقين اولا وقد يطلق على الاستدلال من الكل الى الجزئي او من الجزئيات المنحصرة بين النفي والاثبات وبهذا المعنى يقابل الاستقراء والتثيل والاستقراء هو الاستدلال من الجزئيات المستقرأة غير منحصرة بين النفي والاثبات الى الكل والتثيل الى الجزئي وهو القياس الفقهي وهما يفيدان الظن القوى ( قوله فان المقدم والتالي آه ) هذا اشارة الى الفرق بين اطلاق القضية حيث جعل الموضوعية والمحمولية من احوال



المعلومات التصورية والمقدمية والتالية من احوال المعلومات التصديقية  
مع ان كل منهما يعرض لطرف القضية وطرف القضية معلوم تصوري  
لاحكم فيه حقيقة سواء كان حالية او شرطية مع ان الشارح جعل احوال  
اطراف القضية مطلقا من احوال المعلومات التصديقية كما يشعر عبارته  
هنا وصرح في شرح المطالع وحاصل الفرق ان اطراف القضية الشرطية  
وان لم يكن قضية بالفعل لكنها قضية بالقوة القريبة الى الفعل فلها عدوا  
من المعلومات التصديقية فجعل احوالها من احوال المعلومات التصديقية  
واما اطراف الحلية ليست قضية بالفعل ولا بقوة القريبة الى الفعل فعدت  
من المعلومات التصورية فجعل احوالها احوال المعلومات التصورية قيل  
ان البحث عن المعلومات التصورية لا ينحصر فيما يتوقف عليه الموصل الى  
التصديق توقفا بعيدا بل قد يبحث عنه من حيث يتوقف عليه الموصل  
الى التصديق توقفا قريبا كالبحث عن موضوع الكبرى بانه يجب ان يكون  
بعينه محمولا للصغرى فانه يتوقف على ذلك الاتحاد الايصال توقفا قريبا  
لاتوقفا بعيدا انتهى فيه بحث اما ولا لانم توقف الايصال عليه توقفا قريبا  
كيف ان هذا الاتحاد من شروط الشكل الاول والموقوف عليها قريبا هو  
المقدمات وشروطه من مبادئ بعيدة بالنسبة الى الايصال ولو سلم لا يكون هذا  
من مسألة المنطق بل انه لابد من تكرار الاوسط وذلك مما يتوقف عليه  
الصغرى والكبرى وقيل ان البحث عن المعلوم التصديقي من حيث يتوقف  
عليه الايصال الى التصديق توقفا بعيدا لا ينحصر فيما يعد قضايا يتجاوز  
او مسامحة بل البحث من هذه الحنية عن المعلوم التصديقي بالفعل اكثر  
من ان يحصى فان مقدمتي القياس من حيث انها يتركب عنهما القياس يتوقف  
عليهما الايصال توقفا قريبا ومن حيث يتوقف عليهما صورة القياس يتوقف  
عليهما الايصال توقفا بعيدا بل المعلوم التصديقي على مذهب الحكم اعني  
الحكم مما يتوقف عليه الايصال توقفا بعيدا ابدا لانه ليس في القياس الاجزاء  
الجزء انتهى وفيه بحث ان المحشى قدس سره لم يدع الانحصار وان توقف  
القياس على المقدمة اعم من ان يكون باعتبار مادته وصورته وباعتبار  
مجموعتهما وتوقف الايصال الى المقدمات من اي حنية كان يكون توقفا  
قريبا على انه ليس للمقدمتين احوال يبحث عنها في المنطق من حيث يتوقف  
عليها صورة القياس وتوقف صورة القياس نفسها عليها لا ينفع في نبوت

التوقف البعيد بالقياس الى العلوم التصديقي وكون المعلوم التصديقي عند الحكم بط لتصر يحكم بان المصدق به عبارة عن القضية ( قال من حيث انهما الخ ) متعلق يبحث والجنسية والفصلية من مبادئ القول الشارح وهو مركب البتة والبحث عن مبادئه يكون بحيثية التركيب منهما حتى يوصل المركب الى المط والمراد بكيفية التركيب الكون جوابا لسؤال بكيف وهو الهيئة المخصوصة للحد التام وكذا قوله كيف تؤلف فتصير قياسا اذا الفاء واللام الداخلتان على الغاية تقتضيان ان يكون ذى الغاية هو الهيئة المخصوصة وكيف الاستفهامية لا يصلح لهذا على ما لا يخفى ( قال الش وبالجمله آه ) اى خلاصة الكلام الفصل وقائدة هذه الخلاصة التوطئة لقوله وهذه الاحوال مارضة الخ وعروض هذه الاحوال لذاتها قديتين بما قررنا آتفاقتا ذكر ( قال لذاتها آه ) اى لا لامر غريب عنها كالاخص والاعم فيتمل على ما يلحق لذاته او لامر يساويه وعروض هذه الاحوال بملاحظة قيد الحيثية فى المعلومات تصورية او تصديقية مثلا المعلومات التصورية من حيث يصح الاتصال بها الى المجهول التصورى يكون حدا بالهيئة المخصوصة فيوصل به الى المط فيعرض الاتصال لذاته وكذا المعلومات التصديقية مالم يكن مركبة من الصغرى الموجبة والكبرى الكلية لم يصلح للاتصال الى المطالب الاربعة ومالم يصلح لذلك لا يكون موضوعا للعلم واذا حصل هذا التركيب فيوصل الى المط فالإتصال يعرض له لذاته وكذا المعلوم التصورى مالم يتصف بالذاتية الاعم لم يصلح للجنسية ومالم يصلح للجنسية لا يكون موضوعا للعلم ومالم يتصف بالذات الاخص لم يصلح للفصلية ومالم يصلح للفصلية لا يكون موضوعا للعلم وقس عليه الباقي فلا يرد ان عروض الاتصال للمعلومات بواسطة التركيب وكذلك عروض الجنسية والفصلية ونحوه للمعلوم مثلا بواسطة عروض الذاتية الاعم له وبواسطة عروض الذاتية الاخص وغير ذلك فتأمل ( قال المعص قد جرت العادة آه ) قبل الفعل الاختيارى اذا دام او غلب يسمى عادة واذا خلا عنهما بل كان قليلا يسمى نادرا فقوله وقد جرت العادة يدل على ان الغالب عند هم القول الشارح والجدة بخلاف المعرف والدليل ( قال الش وقد عرفنا ان الغرض من المنطق آه ) الغرض من هذا الكلام بيان وجه التسمية للموصل الى التصور والموصل الى التصديق خاصة دون بيان تسمية مبادئهما مع انه صرح اولا بانيهما معا والمراد من الغرض المقصود الاصلى



حيث علم في بيان مساس الحاجة ان الملق الاصلى تحصيل العلوم النظرية من  
 العلوم البديهية وما هو الا بالفكر وليس بصواب دائما فاحتاج الى المنطق  
 لتصحيح الفكر وغاية المنطق وان كان العصمة عن الخطأ لكن ليست مقصودة  
 اصالة بل لتحصيل العلم النظري وكذلك قد علم من قوله لان المنطق يبحث  
 عنها من حيث انها يوصل الى مجهول آه ان الملق من المنطق معرفة الايصال  
 الى المط المجهول فيكون الغرض منه استحصال المجهولات والمراد بالتسمية  
 الوضع العرفي لامن الاسماء الغالبة التي يوهم قوله وقد جرت العادة اذ لا حاجة  
 اليه فينبغي ان يقال وسموه بكذا مثلا يمكن ان يقال وجه ذكر هذا القول  
 ان الموصل الى التصور والموصل الى التصديق اسماء غير هذين الاسمين لكنهما  
 خالبان ( قوله لما انحصر العلم في التصور آه ) حاصله ان الجهل البسيط يقابل  
 تقابل العدم والملكة والاعدام انما تميز بملكاتها ولا تنقسم الا بانقسامها  
 فكما ان المعلوم ينقسم الى تصوري وتصديقي كذلك المجهول ينقسم الى مجهول  
 تصوري اى مجهول اذا ادرك كان ادراكه تصورا والى مجهول تصديقي  
 اى مجهول اذا ادرك كان ادراكه تصديقا فيكون نسبة المعلوم الى التصور  
 والتصديق من قبيل نسبة الحل الى الحال او نسبة المتعلق الى المتعلق ونسبة  
 المجهول اليهما من قبيل نسبة القابل الى المقبول ( قوله انحصر المعلوم آه )  
 لان انحصار المتعلق وهو العلم في الشئ يستلزم انحصار المتعلق وهو المعلوم  
 بذلك الشئ والالزام وجود معلوم بدون تعلق علم وهو محذور كذا يلزم  
 من انحصار المعلوم بوصف المعلومات الى التصور والتصديق به انحصار  
 العلم بهما ( قوله وذلك آه ) اى بيان كون الموصل الى التصور مركبا فى الاغلب  
 ثابت بان اقسام الموصل الى التصور اربعة اثنان منها مركب قطعيا واثنان  
 منها قد يكون مركبا وقد يكون مفردا وكونه مركبا اغلب فى اقسامه وبهذا  
 الوجه يرجح التسمية بالقول وقد علم ان الاغلبية بحسب الاقسام وقيل  
 لاغلبية بحسب الاستعمال وفيه بحث لان الغلبة بالاستعمال لا يرجح التسمية  
 على سائر التسمية لجواز ان يكون الغلبة فى الاستعمال قليلا ونادرا بحسب  
 الاقسام فح الامر بالعكس فتأمل ( قوله فان قلت القول الشارح آه ) حاصل  
 السؤال نقض باستلزام التنافي بين الكلامين حيث عرف المظر اولا بترتيب  
 امور وهو يقتضى التركيب فى الموصل الى التصور وقال هنا انه مركب فى  
 الاغلب يقتضى جواز الافراد فيه فيلزم المناقاة وحاصل الجواب تسليم السؤال

في الجملة وحل الكلام على المسامحة حيث اختلط المذاهب لان من جوز  
 التعريف بالمفرد عرف النظر بتحصيل امر او ترتيب امور ومن لم يجوز عرف  
 النظر بترتيب امور والمص اخذ في تعريف النظر مذهب من لم يجوز التعريف  
 بالافراد واخذ هنالك مذهب من جوز التعريف بالافراد والتحقيق في هذا  
 المقام ان النظر عرف بترتيب امور معلومة او مظنونة للتأدي الى امر آخر  
 ونقض بخروج التعريف بالفصل والخاصة وحدهما واجيب عند بانه لا بد  
 مع الفصل والخاصة من قرينة عقلية مخصصة لانهما بحسب مفهومهما  
 اعم من المحدود فلا يتصور الانتقال منهما اليه الا مع امر زائد يكون بينهما  
 بترتيب وايضا هما مشتقان ومعنى المشتق شئ له المشتق منه فهناك تركيب قطعاً  
 وكلاهما مردود اما الاول فلان اعتبار القرينة مع الفصل يخرجها عن كونه  
 حدا لان يجوز الحد الناقص بالركب من الداخل والخارج واما الثاني  
 فلعدم انحصار التعريف بالمفرد في المشتقات والحق ان التعريف بالمعاني  
 المفردة جائرة عقلاً فيكون هناك حركة واحدة من المط الى المبدأ الذي هو  
 معنى بسيط يستلزم الانتقال الى المط من غير حاجة الى قرينة الا انه لم ينضبط  
 انضباط التعريف بالمعاني المركبة ولم يكن ايضاً للصناعة والاختيار فيه  
 مزيد مدخل فلم يلتفتوا اليه وخصوا احد النظرى بما هو المعتبر فيه فعلى هذا  
 التحقيق يمكن الجواب عن طرف المص بلا مسامحة حيث عرف اولا النظر  
 على وجه التحقيق وهنا في بيان وجه التسمية ذكر الشارح مذهب الضعيف  
 بناء على اشتراك المذهبيين في التسمية ووجه التسمية ظاهر بناء على التحقيق  
 لكونه مركباً في الكل وخفى بناء على مذهب الضعيف فظهر ووجه صلاحيته  
 لوجه التسمية فتأمل (قال الشارح وايضاحه آه) اما بالكنه او بالوجه  
 فيجوز في جميع اقسام المعرف والترادف واطلاق العام على الخاص يرجح  
 التسمية بهذا الاسم (قال الشارح لان من تمسك به الخ) يعني ان الموصل الى  
 التصديق ما به الغلبة على الخصم حال الاستدلال دون سائر حاله فيكون  
 المناسبة اما السببية ان كان اللمة مصدراً وان كان ماباه بمعنى اللمة العموم  
 والخصوص (قال الشارح من حجج يحجج الخ) اي مأخوذاً من معنى حج بمعنى غلب  
 لا بمعنى قصد الحج في الاصل القصد وفي العرف قصد مكة للنسك وبابه ردو اللمة  
 البرهان وحاجه فتحجه من باب رد اي غلبه باللمة وفي المثل لجم فحج كذا  
 في الصحاح (قال الشارح ويجب تقديم الخ) هذا شروع الى ترتيب الابواب



و ان ايها يقدم و ايها يؤخر والموصل الى التصور يستحق التقديم بحسب  
الوضع لانه لما كان مقدما على الموصل الى التصديق طبعا يجب تقديمه عليه  
وضعا اي يستحسن \* اعلم اولا ان النظر في الموصل الى التصور اما في مقدماته  
وهو باب الكليات الخمس واما في نفسه وهو باب التعريفات وكذلك النظر  
في الموصل الى التصديق اما فيما يتوقف عليه القياس وهو باب القضايا  
واحكامها واما في نفسه باعتبار الصورة وهو باب القياس او باعتبار المادة  
فهو باب من ابواب الصناعات الخمسة لانه ان وقع ظنا فهو الخطابة او يقينا فهو  
البرهان والا فان اعتبر فيه عموم الاعتراف والتسليم فهو الجدل والافه  
المغالطة واما الشعر فهو لا يوقع تصديقا ولكن لا فادته التخيل الخارجي  
يجري التصديق من حيث انه يؤثر في النفس قبضا او بسطا عد في الموصل  
الى التصديق وربما يضم اليها باب الالفاظ فيحصل الابواب عشرة تسعة  
منها مقصودة بالذات وواحد مقصود بالعرض كذا حقق خلاصة المنطق  
اجالا ( قال الشنلان الموصل الى التصورات الخ ) اي الادراكات السازجة  
والموصل الى التصديق التصديقات اي الادراكات مع الحكم ( قوله وذلك  
لان الموصل آه ) بيان الموصل القريب والبعيد تصورا او تصديقات اشارة  
الى ان دليل الشارح مسوق لاثبات تقديم مباحث الموصل الى التصور سواء  
كان بطريق المبدئية كمباحث الكليات الخمس او المقصدية كمباحث القول  
الشارح اذ الغرض من قوله يجب تقديم بيان ترتيب ابواب الكتاب في الواقع  
على مباحث الموصل الى التصديق سواء كان بطريق المبدئية كمباحث  
القضايا واحكامها او المقصدية كمباحث القياس وانواعها و اشار الى هذا  
بقوله لان الموصل الى التصور التصورات بصيغة الجمع دون التصور وكذا  
الثاني فعلى هذا يلزم ان يراد من الموصل الاعم الشامل للقريب والبعيد  
ليوافق الدليل للمدعى واما الوصول الابعد في التصور على ما قاله قدس سره  
والموصول الابعد في التصديق فليس لهما بحث مستقل في الواقع ولا مدخل  
لهما في التقدم والتأخر فلا وجه للعرض لهما على انه ليس موصلا ببعيد  
في التصور بالنسبة الى التصور بل بالنسبة الى التصديق وهو لا يضر بتقديم  
الموصل الى التصور على الموصل الى التصديق بل يؤكد ( قوله وبهما من  
قبل التصورات آه ) قيل فيه اشارة الى ان في كلامه الوصول الى التصور  
التصورات مسامحة اذا لحد والرسم هما التصورات لا التصورات نعم يصح

ان يقال هما من قبيل التصورات بلا مسامحة لان قبيل الشئ يتناول الافراد  
ومتعلقاته ايضا انتهى انا قول ان للمحدود والرسوم ونحو هما لها جهتان  
جهة متصور يتها وجهة تصورها والغرض ههنا يحصل باعتبار جهتها  
الثانية والا لم يتم الدليل مع ان الموصل بهذه الجهة في الحقيقة اذ الموصل  
الى العلم العلم بالمعلوم دون المعلوم بنفسه واذا كان هناك مسامحة يلزم ان يراد  
المتصورات والمتصدقات فتأمل ( قوله والموصل البعيد هو آه ) قيل هذا  
الكلام لافادته الحصر من الجانبين يقتضى ان لا يكون الموصل البعيد الى  
التصور غير الكليات وان لا يكون الكليات غير الموصل البعيد ولا يقتضى ان  
لكل واحد منهما موصلا بعيدا حتى يرد النقض بالنوع والعرض العام  
على ما وهم انتهى انا قول ان ضمير الفصل قديكون مجردا لتأكيذا ووجداء  
يفيد قصر المسند على المسند اليه او قصر المسند اليه على المسند وههنا المسند  
اليه المعروف بلام الجنس يفيد قصر المسند اليه على المسند كقولهم الكرم  
هو التقوى وههنا كذلك فيفيد قصر الموصل البعيد على الكليات الخمس  
دون العكس فلا يرد السؤال بالنوع والعرض العام بلان تكلف فتأمل ( قال الش  
فليقدم عليه وصفا آه ) اى يجب تقديمه عليه وصفا والا لم يصح دخول  
فاء النتيجة قوله ليوافق لا ثبات الكبرى تقريره ان الموصل الى التصور يجب  
تقديم مباحثه على مباحث الموصل الى التصديق لانه التصديق لانه التصورات والموصل  
الى التصديق تصديقات والتصور مقدم على التصديق طبعاً ينتج ان  
الموصل الى التصور مقدم على التصديق طبعاً فيضم كل ما كان مقدماً على  
التصديق يجب تقديم مباحثه التصديق وضعاً فينتج المط والكبرى نظرية  
انبتها بقوله ليوافق آه ثم اثبت الكبرى الاولى بقوله لان التقدم الطبيعى هو  
ان آه ( قال لان التقدم الطبيعى آه ) تقرير هذا الدليل ان التصور مقدم  
على التصديق طبعاً لان التصور يحتاج اليه التصديق ولا يكون علة له  
وكل ما هو شأنه كذلك مقدم على التصديق طبعاً فينتج المط لكن الصغرى  
مشتبهة على مقدمتين واثبتهما بقوله والا لزم من حصول آه وبقوله فلان كل  
تصديق لابد الخ التقدم على خمسة اقسام عند الحكميم التقدم بالزمان كتقدم  
نوح عليه السلام على ابراهيم عليه السلام والتقدم بالطبع وهو الذى لا يمكن  
ان يوجد المتأخر الا وهو موجود معه اوقبله وقد يمكن ان يوجد المقدم  
وليس المتأخر بموجود كتقدم الواحد على الاثنين والتقدم بالشرف كتقدم



ابن بكر على عمر رضى الله عنهما والتقدم بالرتبة وهو ما كان اقرب من مبدأ  
محدود كترتيب الصفوف في المسجد منسوبة الى المحراب والتقدم بالعلية  
وهو الفاعل المستقل بالتأثير اعلم ان التقدم بالعلية والتقدم بالطبع مشتركان  
في معنى واحد يسمى التقدم بالذات وهو تقدم المحتاج على المحتاج اليه (قوله  
اي لا يكون علة مؤثرة آه) العلة مطلقا ما يتوقف عليه الشئ في حصوله وهذا  
يشمل على المتقدم بالطبع كتقدم الجزء على الكل فعلى هذا ان اجرى العلة  
على اطلاقه يخرج من تفسير التقدم الطبيعي افراد تقدم الطبيعي ولهذا  
خصص المحشى ليشمل جميع افرادها لكما لها في العلة المستجمع لشرائطه  
وارتفاع موانعه وهى العلة الفاعلية فان قلت العلة في التعريف مطلقة  
واذا لم يشمل المطلق فكيف يشمل بالتقييد اذا لم يقيد اخص من المطلق  
البتة قلت نقيض الاعم اخص من نقيض الاخص فلهذا يعم التعريف بسبب  
التقييد فتأمل قيل العلة بالتأثير ليخرج العلة الفاعلية من حيث هى هى بلا اجتماع  
الشرائط وارتفاع الموانع اذ تقدمها بالعلية وبالكافية في حصوله ليخرج  
العلة التامة المستجمع لجميع الشرائط لانها ايضا متقدمة بالعلية اما العلة  
الاربعة ماعدا العلة الفاعلية اذ لو خطت منفردا تقدمها بالطبع واما العلة  
التامة الفاعلية متقدمة بالعلية دون العلية الفاعلية فقط فلهذا قال قدس  
سره فان المحتاج اليه دون العلة الفاعلية هذا على تحقيق صاحب المحاكمات  
واما عبارة المحشى ينبئ عن كون تقدم العلة الفاعلية الغير المستقلة تقدما  
بالطبع حيث ردد بين الاستقلال وبين عدم الاستقلال فيدخل في شق عدم  
الاستقلال العلة الفاعلية الناقصة ويؤيد كلامه في شرح المواقف في بيان  
التقدم فارجع اليه (قوله ولما ثبت ان لهذا النوع آه) فيه اشارة الى ان تقدم  
التصور على التصديق باعتبار النوع لا باعتبار الاشخاص ولو تحقق في ضمن  
بعض الافراد يعنى ليس كل تصور متقدما بالطبع وهو ظاهر واما التصديقات  
فكل تصديق منها متأخر عن نوع التصور على مذهب التحقيق والى  
جواب عن سؤال وارد على تقريب الدليل بان هذا الدليل يقتضى تقدم  
التصور على التصديق لامباحته على مباحته والى ان الوجوب المذكور في  
الدعوى بمعنى الوجوب الاستحسانى لا الوجوب العقلى قيل قول الشارح  
والتصور مقدم على التصديق طبعاً آه فيه نظر لانه ان اراد ان كل تصور مقدم  
على كل تصديق فلا يساعده الواقع ولا دليله وكذا ان اراد ان كل تصور مقدم

على تصديق ما وان اراد ان نوع التصور مقدم على نوع التصديق ففيه  
ان العكس ايضا متحقق لان الهلية البسيطة متقدمة على الماهية الحقيقية  
والتصديق بفائدة النظر مقدم على التصور الحاصل به والجواب ان نوع التصور  
مقدم على كل تصديق ولا عكس ( قال الش امانه ليس علة فظآه ) اى يديهي عند  
الفطين فالاستدلال لا ينافى والاياء على غير ترتيب الالف لطول بحث اثبات  
المقدمة الاولى ولظهور المقدمة الثانية ( قال والالزم الخ ) صحة الدليل مبنى على  
كون المراد من العلة العلة الثامة وهذا قرينة لتخصيص المحشى ( قال للعلم الاولى  
بامتناع الخ ) متعلق بقوله لا بد يعنى كلما كان احد هذه الامور مجهولا امتنع الحكم  
بالارتباط بان المحكوم به ثابت للمحكوم عليه وكما امتنع الارتباط امتنع تحقق  
التصديق لان الحكم اما جزؤه او نفسه ينتج انه كلما كان احد هذه الامور مجهولا  
امتنع تحقق التصديق وينعكس بعكس النقيض الى قولنا كلما تحقق التصديق  
فلا بد ان يتحقق تصور كل واحد من الامور الثلاثة ( قوله كما ان التصديق  
الخ ) يعنى ليس يعتبر فى الحكم على الشئ تصور المحكوم عليه وبه الحكم  
بحقا يقها بل يكفى حصول تصوراتها بوجه فقد يحكم على جسم معين بانه  
شاغل لخيز معين مع الجهل بانه انسان او فرس او حمار او غيرها وكذلك اكثر  
القضايا وان كانت يقينية من هذا القبيل فانا نحكم بان الواجب موجود  
حالم قادر الى غير ذلك من الاحكام مع اننا نتصور اطرافها ولا نتصور النسبة  
بينهما الا بوجه دون حقايقها لانا نجزم بان الواجب قادر ولا نعلم كيفية  
قيام القدرة بذاته تعالى والش بين استدعاء تصور المحكوم عليه بوجه ما  
والمص بين المحكوم عليه وبه و اشار المحشى قدس سره الى انه ليس البيانان على  
وجه الحصر بل على سبيل التمثيل ( قوله اعم من ان يكون بكنهه او بوجه  
آه ) المراد بالكنهه التعريف بالذاتيات وبالوجه ماعدا التعريف بالذاتيات  
سواء كان بالعرضيات الصرفة او بالمختلطات وهذا ان التعريفان يجرى  
فى المحمول حالة الحمل وان كان المراد به المفهوم اذ ارادة المفهوم  
من المحمول والذات من الموضوع لاجل صحة الحمل ولا دخل لهذين  
الارادتين فى التصور بالكنهه او بالوجه فلا يرد ما قيل من انه بما ذهب المتأخرون  
الى ان المحكوم عليه بالحقيقة فى القضايا افراد الموضوع لامفهومه لكان  
موجها ان يقال المحكوم عليه المعين قد يكون معقولا بذاته وكنهه حقيقته  
وقد يكون معقولا بوجه آخر اذا الوصف العنوانى قد يكون عين ذات



الأفراد وحقيقته اما جملة كقوله كل انسان متنفس واما مفصلة كقوله كل حيوان ناطق متنفس وقد يكون عارضا لها كقوله كل حيوان متنفس واما المحكوم به فلما كان المراد منه المفهوم كما سيأتي فكل مفهوم جعل محكوما به كان متصورا بذاته اذ لو تصور بامر صادق عليه لصار ذلك الامر محكوما به لانه المفهوم ح لا المفهوم المعروض الذي صار ماصدق عليه بهذا الاعتبار بناء على ان المحكوم به هو المفهوم لا ماصدق عليه مثلا اذا قلت زيد انسان كان مافهم من لفظ الانسان محكوما به واذا تصورت الانسان بالامر الصادق عليه كالضاحك وقلت زيد ضاحك كان مافهم من لفظ الضاحك محكوما به لانه المفهوم ح لا ماصدق هذا المفهوم اعني الانسان فتأمل ( قوله سواء كان بكنهها آه ) قيل النسبة الحكمية التي هي الثبوت والانتفاء آلة بملاحظة الطرفين ومرات لتعرف حالها غير ملحوظة قصدا واصالة فلا يتفاوت في تصورهما الا بتفاوت تصور اطرافها وجهها وكنها فلعله اراد بوجهها او كنهها هذا المعنى انتهى انا قول هذا منقوض بكل النسب التي اجمع الحكماء على وجودها واحكامها وانواعها فكيف لا يتصور لها الكنه والوجه على انها يتنوع بنسبة الحكمية ونسبة الاتصالية والاتصالية وما لم يكن له كنه كيف يتنوع مع اننا نجد في انفسنا التفاوت فيها حيث حكمنا بان زيد بصير وعمر وسميع ونعرف نسبة البصر والسمع كما في انفسنا وحكمنا بان الله تعالى بصير وسميع وجزمنا بالنسبة ولا نعرف كيفية نسبة السمع والبصر الى الله تعالى ( قوله حقايق المحكوم عليها آه ) جمع الحقايق لتعدد المحكوم عليه بتعدد نسب الاشياء واما جمع المحكوم عليه فلان لاكتفاء بضمير عليها فتأمل ( قال حتى لو لم يتصور آه ) متعلق بليس قيد للنفي لبيان الغاية وهذا النفي مدار كون الفائدة منها عليها او سياقاً بل العاطفة مدلول صريح عبارة المص والتنبية حاصل من تقييد التصور دون اطلاقه وتقييده بذاته فقط ( قال فلو كان الحكم آه ) هذا دليل لقوله ليس معناه بل المراد كذا وملازمة نظرية دليلها قوله فانا نحكم آه فلذا فرع عليه بالقاء تقريره ان استدعاء التصديق للتصور اما استدعاء التصور بكنه الحقيقة او استدعاؤه بوجهه مالا سبيل الى الاول ثبت الثاني وهو المط وثبت استثنائية الانفصلة بانه لو كان الاستدعاء بكنه الحقيقة لم يصح منا الحكم بان واجب الوجود عالم وهذا الشبه شاغل الخبر لكنه صحيح بالضرورة فعليك ابيات الملازمة ( قال والسانية ان الحكم

فما بينهم آه) قيل لم يرد انحصاره في المعنيين حتى يرد انه يقال على وقوع النسبة اولا وقوعها ايضا كما سيأتي في القضايا لان الحكم على الشيء باشتراكه بين معنيين لا يوجب الحكم عليه بنفي معنى ثالث انتهى والفائدة بيان التنبيه لهذه القاعدة الثانية ان قوله والحكم في عبارة المص يحتمل ان يكون معطوفا على تصور المحكوم عليه فيكون ما يتوقف عليه التصديق نفس الحكم لا تصوره لان الحكم جزء من التصديق على مذهب الحق وان اجيب عنه بان الحكم فعل من الافعال الاختيارية وقد تقرر في الحكمة ان كل فعل اختياري لا يوجد الا بعد تصوره يلزم على هذا الجواب ان يكون اجزاء التصديق زائدة على الاربعة واما اذانه الى استعماله في الموضوعين بالمعنيين اندفع الاشكال بحذفه حيث استعمل اولا النسبة واعتبر تصوره وثانيا بمعنى الايقاع واعتبر نفسه لا تصوره فلا يحتمل العطف على تصور المحكوم عليه بل على المحكوم عليه ولا يلزم ان يكون اجزاء القضية زائدة على اربعة فلا وجه لما قيل من انه لا يذهب عليك ان التنبيه على معنى الحكم ليس كالتنبيه على معنى التصور في تقسيم العلم لان التنبيه على معنى التصور في مقام التقسيم فائدة جليلة كانه عليه المحقق الشريف في تقسيم العلم ولا يظهر للتنبيه على معنى الحكم فائدة في هذا المقام (قال النسبة الايجابية الخ) اي النسبة التبوية التي هي جزء القضية لكن تقييدها بالايجابية لكثرة الايجاب على السلب اولا لكتفاء كما كتفي بالنسبة الايقاعية عن النسبة الانتزاعية في كثير عبارة اولان الايجاب بمعنى الثبوت حيث تسامحوا في عبارة المنطق ولا يلتفتوا على مدلول صيغة المزيدي والتلاني واستعملوا في معنى واحد فيكون معناه نسبة حكمية متناولة للنسبة الايجابية والسلبية (قال وتانيهما ايقاع تلك النسبة الخ) اي ما صدق عليه الايقاع والانتزاع وهما ماخوذان من جانب العلم والاولى من جانب المعلوم (قال فعنى بالحكم حيث آه) هذا تفصيل وبيان لكيفية التنبيه على الفائدة الثانية اعلم ان النكت والمزايا يحتاج الى امرين احدهما ان يكون باعثا الى ايجاد الفاعل للفعل وان يكون في الخارج مرتبا على الفعل وترتبا لتنبيه ههنا على فعل المص يتوقف على القصد والعناية من الحكم الاول النسبة الحكمية ومن الحكم الثاني الايقاع والانتزاع فلذا جعل تنبيهها مفعولا له للعناية لكن هذه العناية والارادة يقتضي نفي احتمال غير العناية عن فعل المص اعنى عن عبارته وانبت نفي



الاحتمال بقوله والا فان كان المراد آه فيكون تنبيهنا على الفعل الغير الضروري  
 فلا يرد ان يقال انما يصح جعل التنبيه على المعنيين باعشا على تلك العنسية  
 اولم يكن ضرورية لكنها ضرورية كما بينها بقوله والا فان كان المراد آه  
 لان الضرورية بعد الوقوع لاقبله ( قال لم يكن بقوله لامتناع الحكم آه )  
 لان هذا القول اشارة الى القياس الخلفي والمذكور مضمون المقدمة الاستثنائية  
 حاصله على تقدير الكون الحكم بمعنى الايقاع لو لم يلزم للتصديق هذه التصورات  
 لجاز الايقاع والحكم مع الجهل باحد هذه الامور لكن التالي ممتنع والمقدم منه  
 فيلزم المطوع على تقدير كون الحكم بمعنى النسبة الثبوتية لكان الحاصل لو لم يلزم  
 له هذه التصورات لجاز النسبة الثبوتية مع الجهل باحد هذه الامور لكن الجواز  
 ممتنع فهذا القياس ليس بشام الملازمة في الشرطية اذ لامناسبة بين المقدمة  
 والتالي ولا يتم المقدمة الاستثنائية لجواز صدور النسبة مع عدم الشعور  
 كنسبة احراق النار وحركة الغير ارادية الغير المشعور بها للهابط من الاعلى  
 الى الاسفل قيل اذ معنى امتناع الحكم ممن جهل امتناع قبول الحكم او صدوره  
 عنه والنسبة الحكمية هي نبوت امر لا مراوانتهائه عنه في الواقع ونفس  
 الامر ولا تعلق لاحد به لا بالقبول ولا بالصدور فلا معنى له هنا انتهى فيه  
 اذ للنبوت تعلق بالصدور بلا شعور كما عرفت ( قوله اي وان لم يعن آه ) حاصل  
 هذا القول ان قوله والانتقيض العاية باعتبار الامرين وهذا النقيض يحتمل  
 امور ثلاثة كلها مشتمل على الفساد لكن لم يتعرض الشئ للشق الثالث لاشتراكه  
 في الفساد ولعدم منافاته المقام اما فساد الشق الاول فعلى التقديرين على  
 التقدير الاول يلزم ان يكون تحقق النسبة الحكمية في الواقع موقوفا على  
 تصورها وهو بط لتحقيق النسبة الحكمية سواء تصورت او لا وهو ظ و على  
 التقدير الثاني يلزم توقف الشئ على نفسه وتعليل الشئ بنفسه وهو بط  
 للروم تقدم الشئ على نفسه واما فساد الشق الثاني لزوم توقف التصديق  
 على تصور الايقاع مع انه ليس بموقوف في الواقع على انه يلزم ان يكون اجراء  
 القضية زائده على اربعة مع انه لم يقل به احد واما فساد الشق الثالث لزوم  
 توقف النسبة الحكمية على الايقاع مع ان الامر بالعكس لان النسبة الحكمية  
 معروض والايقاع عارض له والمعرض لا يتوقف على العارض ( قوله  
 فيلزم ان لا يكون آه ) نفى اصل المعنى لان المقى من قوله لامتناع الحكم آه  
 الاستدلال فاذا لم يصح الاستدلال صح نفى اصل المعنى واما مدلولات

الالفاظ ليس معنى مجموع القول بل معنى الافراد واما المعنى الفاسد ليس معنى  
 لان الفاسد والباطل يستلزم نفي المعنى قيل اى معنى صحيحاننى افادة اصل المعنى  
 مبالغة لظهور فسادها هذا فتأمل ( قوله وهذا بط آه ) لتحقيق النسبة الحكمية  
 بدون تصور لان ثبوت احوال الاشياء فى نفس الامر لها لا يتوقف على تصور  
 متصور احد حتى لو فرض عدم كل متصور لا يضر الثبوت فى نفس الامر  
 واما عدم خلو الثبوت من لاعن علم الله تعالى وعلم المبادئ فبحث آخر ليس  
 بطريق التوقف هذا مع بطلانه فى نفس الامر لا يثبت المدعى اذ لو سلم  
 توقفها على تصورها لم يلزم توقف التصديق على تصورها لا يقال التصديق  
 لكونه عرضا لها قائما بها باعتبار التعلق يتوقف على النسبة وهى متوقفة  
 على تصورها فيلزم التوقف للتصديق على تصورها لاننا نقول المراد هنا  
 توقف التصديق باعتبار ماهيته ووجوده لا توقفه باعتبار قيامه اذ الملق  
 الاصلى بيان تقدم التصور على التصديق باعتبار الماهية لا باعتبار القيام  
 بمحل ( قوله وان كان معطوفا آه ) هذا الاحتمال لتوسيع الدائرة والا لا يساعد  
 لهذه العطف قوله ممن جهل باحده هذه الامور لان هذا الدليل لاثبات  
 ما يتوقف عليه التصديق بغرض خلاف الموقوف عليه والحكم بالامتناع  
 على خلافه والجهل ليس خلاف نفس النسبة الحكمية ولهذا قال المحشى  
 لامتناع النسبة الحكمية بدون النسبة الحكمية لا بدون تصور النسبة الحكمية  
 ومن لم يقف على تحقيق المحشى قدس سره قال لامتناع النسبة اى بدون  
 تصورها ان كان لفظ الامور فى قوله ممن جهل باحده هذه الامور على ظاهره  
 او بدون تصورهما ان كان الامور بمعنى الامرين وتلاخيصا فى العبارة  
 اعتماد على وضوح الامر فتأمل ( قوله وهذا اظهر فسادا الخ ) لانه خلاف  
 الواقع ولانه يلزم تعليل الشئ بنفسه مع عدم مناسبه للمط قطعاً اما وجه  
 لزوم تعليل الشئ بنفسه لان تعليل امتناع الشئ بعدم الشئ الاخر يستلزم  
 عليه وجود الشئ الاخر على وجود الشئ الاول كما يقال لامتناع المعلول  
 بدون العلة واما عدم مناسبه للمط لكون حاصل المعنى هكذا لا بد فى التصديق  
 من النسبة الحكمية والا لزم جواز النسبة الحكمية بدون النسبة الحكمية  
 لكن جواز النسبة الحكمية تمتنع بدون النسبة الحكمية والملازمة فاسدة  
 وكذا الاستثنائية لاستلزامها توقف الشئ على نفسه بخلاف الوجه الاول  
 اذ فيه مخالفة للواقع وعدم مناسبه للمط فى الجملة ولا يلتفت الى ما يقال من انه



لا تفاوت بين هذا المعنى وبين معنى الاول في ظهور الفساد نظرا الى نفسها  
واما بالنظر الى المقام فالثاني اظهر فساد الان المعنى الاول بماله دخل في ثبوت  
المط بانضمام مقدمة كاذبة معه هي قولنا وامتناع التصديق بدون النسبة  
الحكمية مع تسليم تلك المقدمة تثبت المط بخلاف المعنى الثاني اذ لا يتبع  
به المط اصلا وان انضم اليه قولنا وامتناع التصديق بدون التصور  
النسبة الحكمية انتهى انا اقول الفرق بالنظر الى المقام فاسد لان الحصول  
بانضمام مقدمة كاذبة لا يفيد الدخل في الثبوت مع ان المقدمة المضمومة  
والمضمومة اليها **كلاهما** كاذبة فبالفرق بينهما على ان هذا  
التكلف نشأ من تقدير قوله بدون تصورها في المعنى الثاني وعرفت  
محذور هذا التقدير ( قوله فيكون المعنى آه ) هذا التقدير على تقدير عطف  
الحكم على المحكوم عليه واما على تقدير العطف على تصور المحكوم عليه  
يلزم له ما يلزم على تقدير ارادة النسبة الحكمية من تعليل التي بنفسه  
ولم يتعرض له كما لم يتعرض له الشبناء على ظهوره ( قوله وهو بطل قطعاً  
آه ) لما بينه الش من ان ادراك وقوع النسبة او لا وقوعها لا توقفه على  
تصور ذلك الادراك في نفس الامر لان نسبة النفس الناطقة الى الايقاع  
والا نتراع القبول والتأثر لان نسبة الابدان والتأثير حتى يحتاج الى التصور  
وانه ح لا معنى لقوله لامتناع الايقاع بدون تصور الايقاع فتأمل ( قوله  
فان قلت هناك الخ ) هذا اعتراض على حصر الش على الشقين بانه غير  
حاصر لاحتمال شق آخر ان اراد الحصر وان لم يرد قلنا اهمل بيان هذا الشق  
وحاصل الجواب بوجهين احدهما ان هذا الشق مشترك بالشقين المذكورين  
في المفاصد واكتفى منه ببيان فساديهما والثاني ان هذا وان كان فاسداً  
في نفسه لا ينسب في تنبيه المص من ان الحكم يطلق النسبة وعلى الايقاع ( قال  
فان قلت هذا انما يتم آه ) هذا منع لقوله ولا توقفه على تصور ذلك الادراك  
يسند جواز ان الحكم فعلاً كما ذهب اليه الامام هذا السؤال من قبيل تحقيق  
المقام لتسحيح الاذهان لان مبناه على ان يكون الحكم فعلاً من افعال الاختيارية و  
على هذا يكون الحكم من مقولة الفعل وانت قد علمت ان التحقيق ان ايقاع النسبة  
والا سناد والنسبة كلها الفاظ وعبارات والكلام المحقق ان الحكم ادراك ان  
النسبة واقعة او ليست بواقعة وهو حالة ادراكية يحصل للنفس وكيفية انفعالية  
فيكون من مقولة الكيف على انه لو صح قوله فالتصديق يستدعي تصور

الحكم فكيف يصح قوله لامتناع الحكم ممن جهل اه ( قال فالتصديق يستدعي الخ ) اى حين كون الحكم فعلا هذا دعوى متفرع على السند قوله محصول التصديق نتيجة والقياس على طريق المساواة والمقدمة متفرقة لكون الكبرى نظرية متفرعة على دليلها تقريره حصول التصديق موقوف على تصور الحكم لان حصول التصديق موقوف على حصول الحكم وحصول الحكم موقوف على تصوره والموقوف على الموقوف على الشئ موقوف على ذلك الشئ فينتج المط واثبت الكبرى النظرية بقوله لانه من الافعال الاختيار للنفس الخ فلذا فرع عليه الكبرى فعليك تصويره ( قوله على ان المص الخ ) علاوة على استدعاء التصديق تصور الحكم كانه قيل لو توقف التصديق على تصور الحكم لزم ان يكون اجزاء التصديق ازيد من الاربعة التى هى التصورات الثلاث مع الحكم الذى هو من الافعال الاختيارية لان تصور الحكم جزء خامس فاجاب بانه ليس يلزم من ذلك ان يكون تصوره جزء منه بل جازان يكون شرطا له كما صرح له به المص فى شرحه للملخص ( قال فنقول قوله اذ كل تصديق الخ ) وجه الدلالة على كون تصور الحكم جزءا انه قال لا بد فيه دون لا بد له فيدل على كون الموقوف عليه مطروفا لنفس التصديق والظروف لنفس الشئ وهو جزء له والتسروط لا يكون مطروفا لنفس المتسروط فاذا كان كذا لو كان المراد من الايقاع الفعل لزم ازدياد اجزاء التصديق على اربعة والمص مصرح بخلافه فلا وجه للقول بان مراد المص هذا المخالفة تصريحه فيكون حاصل الجواب ابطال السند المساوى على تقدير ارادة الايقاع من الحكم فلا يثوهم انه ليس بمساو اصل الدليل قوله فلو كان الخ والملازمة نظرية اثبت بقوله اذ كل تصديق ( قال قال الامام فى الملخص الخ ) هذا دفع للجواب بان يكون تصور الحكم جزءا من التصديق مبنى على الارادة من الحكم النسبة الحكمية كما يدل عليه عبارة الامام فى الملخص صريحاً واماً على تقدير الارادة منه الايقاع لا يدل على جزئية تصور الحكم عبارة الامام والاقال فى موضع ثلث تصورات اربع تصورات لان الحكم عنده فعل لا بد فى التصديق من تصوره ولا عبارة المص لجواز ان يعطف قوله والحكم على تصور المحكوم عليه دون المحكوم عليه وح يكون حاصل هذا القول منع دلالة قول المص على ان تصور الحكم من اجزاء التصديق ( قال وفيه نظراً ) حاصله اثبات



دلالة عبارة المص على ان تصور الحكم من اجزاء التصديق بانه اما ان يكون قوله والحكم معطوفا على تصور المحكوم عليه مع عدم كون الحكم تصورا او معطوفا على المحكوم عليه لاسبيل الى الاول فثبت كونه معطوفا على المحكوم عليه فيلزم الدلالة على الجزئية اما كونه لاسبيل اليه فلا انه لو كان معطوفا على تصور المحكوم عليه لوجب ان يقول لامتناع الحكم من جهل احد هذين الامرين مع انه لم يقل ولو سلم صحة هذا القول بحمل الجمع على ما فوق الواحد لم يتم التقريب لاختلاف اللازم والمدعى وللزوم كون قوله والحكم مستدركا اذ لم يكن الحكم تصورا فلا مدخل له في بيان تقدم التصور على التصديق واذا عرفت هذا فلا وجه لما قيل ان السند اخص ابطال السند الاخص لا يجدي به نفعا ( قوله المص من هذا الكلام الخ ) يشير به الى ان غرض الش من اتيان قول الامام وبيان التفرقة لتحقيق المقام حيث تقتضى التفرقة بين كلام المص وكلام الامام بهذا عدم صحة هذا الجواب بناء على وقوع الاحتمال المناق في الدلالة في كلام المص وتحقيق ان عبارة المص وان ساعد التفرقة ظاهرا ولم يساعد في التحقيق لاستلزامها المفسد فلا يفرق بين كلام الامام وبين كلام المص في المأل والمرجع والمنشأ لعدم صحة هذا الجواب هذا التفرقة واذا فسدت سلمت الدلالة فلو اريد من الحكم ايقاع النسبة لزيد اجزاء التصديق على اربعة فثبت اصل المط وهو الارادة من الحكم في الاول النسبة الحكمية وفي الثانية الايقاع والانتزاع ( قوله اما تقرير الاعتراض الخ ) حاصل هذا الاعتراض منع وارد على مقدمة دليل الملازمة بان هذا القول ان اريد انه صريح قول المص فلانم وان اريد انه لازم قوله لانم لزومه حتى يدل على ان تصور الحكم من اجزاء التصديق لجواز ان يعطف قوله والحكم على تصور المحكوم عليه فمحال ان يكون المعنى ولا بد فيه من نفس الحكم فلو جعل الحكم بمعنى الايقاع لم يلزم محذور اصلان نعم يتم في عبارة الملخص حيث صرح بان الاعتبار فيه تصور الحكم لئلا يفرق بينه وبين كلام المص ( قوله لم يلزم محذور اصلا آه ) اصلا قيد النفي وتعميم القضية في جميع الاوقات لئلا يفرق المحذور هو زيادة اجزاء التصديق على الاربعة لا كل محذور حتى يرد ان اريد الايقاع وان لم يلزم هذا المحذور يلزم محذور آخر كما بين ( قوله لا يقال لعل الامام اه ) حاصله اعتراض على ما فهم من قوله نعم مادكرته يتم في عبارة الملخص يعني لو اريد من الحكم في عبارة الامام الايقاع والانتزاع

يلزم زيادة اجزاء التصديق على اربعة وحاصل الاعتراض منع لزوم زيادة  
الاجزاء لجواز ان يريد الامام من الحكم بمعنى الايقاع الادراك كما هو  
عند الحكميم لا الفعل ويكون تصور الحكم من قبيل اضافة بيانية فيدعى  
ان كل تصديق لابد فيه من تصورات نلت تصور المحكوم عليه وبه والتصور  
الذى هو الحكم ووجه مناسبة هذا السؤال في مقامنا مع انه في الظاهر خروج  
عن القانون لعله ان عبارة الامام دليل على ثبوت مدعى المجيب كانه استدل  
على لزوم زيادة الاجزاء على تقدير ارادة الايقاع من الحكم في عبارة المص  
بانه يلزم هذا كما يلزم ح في عبارة الامام في الملخص يحيد التعرض للكلام  
الامام ويكون من القانون الموجبة ( قوله والتصور الذى هو الحكم آه )  
يعنى الحكم في عبارة الامام معطوف على المحكوم عليه لكن اضافة التصور  
في المعطوف عليه من قبيل اللامية وفي المعطوف من قبيل البيانية فلا محذور  
فيه وما قيل انه اشارة الى ان الحكم ح يكون معطوفا على تصور المحكوم عليه  
واللكانت الاضافة بيانية لكونها في المعطوف عليه كذلك فليس بتى  
لانه ح لا وجه لهذا التعبير ولا لتقدير التصور لان الحكم ح يصير تصورا مع انه  
لا يساعد الاسلوب لهذا العطف فتأمل ( قوله لانا نقول الح ) حاصل الجواب  
ان الارادة من الحكم بمعنى الايقاع الادراك خلاف مذهبه ولا يوجد عبارته  
على خلاف مذهبه على انه يلزم فساد آخر على ارادة الايقاع من الحكم  
وهو ازدياد اجزاء القضية على اربعة عنده ( قوله واما تقدير الدفع آه ) حاصل  
الجواب والدفع اختيار شق السانى واثبات لرد هذا القول ودلالته على  
ان تصور الحكم من اجزاء التصديق بعدم صحة كون قوله والحكم معطوفا  
على تصور المحكوم عليه لاستلزام هذا العطف المفسد المذكورة ( قوله  
ولو حل الامور آه ) فيه اشارة الى ان ظهور المفسد يتفرع على الحمل  
لا على صحة اذ صحة الحمل نابت في تعريفات هذا الفن \* اعلم ان في هيئة  
الفعل امور ثلثة نفس الحدث والفاعل ونسبة الحدث الى الفاعل وقد  
يترتب الحكم باعتبار المجموع وقد يترتب باحد الاجزاء فينسب على المجموع  
فهنا ترتب المفسد على قوله لو صح الحمل باعتبار الفاعل والتعرض لدفع  
المحذورات بتكلفت بعيدة بعيد جدا فتأمل ( قال المصنف واما المقالات  
فلت آه ) معطوف على قوله واما المقدمة اعلم ان هذا الاسلوب يذكر في الكتب  
قبل التسروع الى المقاصد اشارة الى عدد الفصول والابواب والى موضوعات



هذا الفصول سواء كانت عين موضوع الفن او انواعه او امراضه وبهذا  
يتمايز الفصول والا بواب ويحصل العلم اجمالا على العلوم ويسمى مثل هذا  
مقدمة البحث والحاصل يترتب عليها الفوائد التي يترتب على مقدمة العلم  
بالنسبة الى العلم وهنا موضوع المقالة الاولى المفردات وموضوع المقالة  
الثانية القضايا واحكامها وقس عليه موضوعات الفصول ( قال الش  
لاشغل للمنطق من حيث الخ ) اى لا يبحث بالذات له عن اللفاظ اذ المنطق  
من حيث هو يبحث عن اعراض الذاتية للموضوع للمنطق وهو الموصل  
الى المجهولات ولو امكن ان يلاحظ المعانى وحدها لكان ذلك كافيا فيما  
هو المق له ورعاية جانب اللفظ لاجل الضرورة الداعية الى استعمال اللفاظ  
فى المحاورات والغرض من هذا دفع توهم ناش من جعل باب اللفاظ من مقاصد  
الفن دون فى بيان المقدمة وناش من تعبيرات القوم بان يقال الحيوان الناطق  
قول شارح وان مثل قولنا كل (ح ب) وكل (ب د) قياس والقضية الاولى صغرى  
والاخرى كبرى وذلك التوهم ان اللفاظ موضوع للمنطق وحاصل الدفع  
ان الشغل للمنطق بالالفاظ ليس مقصودا بالذات بل بالعرض لتوقف  
الافادة والاستفادة عليها فننى الشغل ولا ثم اثبات النظر نانيا للمنطق يتدافعان  
ظاهرا فيحمل قوله لاشغل للمنطق على التقييد بقرينة ومقابله اى لاشغل  
مقصودا بالذات فلا وجه لما قيل من انه لاشبهة فى ان مباحث اللفاظ ليست  
من النحو والصرف وغيرها من العلوم العربية ايضا فالتقييد بحيتية كونه  
منطقيا ليس للاحتراز عن كونه نحويا او صرفيا او نحوهما مما يتعلق بالعلوم  
العربية كما يدل كلامه قدس سره بل للاحتراز عن حيثية كونه مستفيدا  
او مفيدا انتهى لان مباحث اللفاظ كيف لا يكون من النحو والصرف  
وغیرها من العلوم العربية مع ان اللفظ العربية موضوع العلوم العربية  
برمتهم متميزة بقيود الحيثية كما لا يخفى ولان المنطق سواء كان من جهة كونه  
مفيدا او مستفيدا ومنطقيا لاشغل له مقصودا بالذات بالالفاظ فكيف يحتاج  
الى الاحتراز عن هذين الحيتين فتأمل ( قال الش ولكن لما توقف الخ )  
يعنى لما كانت المنطق محتاجا اليه فى الاكتساب لاحتاج الى التدوين والتعليم  
والتدوين التعليم موقوف على اللفاظ فصار مقصودا بالتبع لا يقال التدوين  
والتعليم يحصل بالكتابة فكيف يتب التوقف على اللفاظ لانا نقول وضع  
اشكال الكتابة وان كان لاجل الدلالة على مافى النفس الا انها وسطت

الالفاظ بينها وبين مافى النفس فينتقل من الكتابة الى الالفاظ ومنها الى  
 مافى النفس واعلم ان الانسان لما خلق مدنى الطبع لا يمكن تعيشه الا بمشاركة  
 من ابناء جنسهم واعلامهم على مافى ضميره من المقاصد والمصالح وذلك  
 الاعلام يكون بالكتابة والعبارة يعنى الالفاظ وان كان بغيرهما لكن فيه  
 مشقة عظيمة فوضعوا الحروف اشكالا وركبت تركيب لتدل على الالفاظ  
 فصارت الكتابة دالة على العبارة وهى على الصور الذهنية وهى على الامور  
 الخارجية لكن دلالة الصور الذهنية على الامور الخارجية دلالة طبيعية  
 لا يختلف الدال ولا المدلول بخلاف الدالين الباقيتين فانهما لما كانتا بحسب  
 التواطؤ والوضع يختلفان بحسب اختلاف الاوضاع اما فى دلالة العبارة  
 قالدال يختلف دون المدلول واما فى دلالة الكتابة فكلامها يختلفان فيكون  
 بين الكتابة والعبارة وبين العبارة والصور الذهنية علاقة غير طبيعية  
 الا ان علاقة العبارة بالصور الذهنية ومن عادة القوم ان يسموها معان احكمها  
 واتقنها لكثرة الاحتياج اليها وتوقف الافادة والاستفادة عليها حتى ان يعقل  
 المعانى فلما ينفك عن تخيل الالفاظ فكان المفكر يناجى نفسه بالفاظ متخيلة  
 فلا جل هذه العلاقة القوية صار البحث الكلى عن الالفاظ غير مختص بلغة  
 دون لغة من مقدمات الشروع فى المنطق ( قوله وانما اعتبره الخ ) بيان  
 التقييد وهى قيد احترازي عن كون المنطق نحويا او صرفيا اذ يجوز ان يكون  
 شخص واحد عالما بعلوم شتى فيجب الاحتراز والالم بصدق القضية على  
 اطلاقه لجواز ان يوجد منطقيا نحويا ويبحث من حيث كونه نحويا عن الالفاظ  
 ( قوله فالمنطق اذا اراد الخ ) يعنى قصر الشارح توقف المنطق باعتبار  
 الافادة والاستفادة دون ذاته لانه لا توقف باعتبار حصول نفسه وان كان  
 عسيرا والتوقف باعتبار الافادة يكفي فى الجعل بابا على سبيل المقدمة  
 اذا لآبواب المذكورة فى الكتب قد يكون مقصودة بالذات وقد يكون مقصودة  
 بالتبع بناء على شدة الاحتياج والظ ان منشأ السؤال جعل باب الالفاظ  
 جزء المنطق فى التدوين والمنطق باعتبار تدوينه محتاج اليه البتة واما عدم  
 احتياجه باعتبار ذاته فلا يحتاج الى جواب ولا يرد عليه سؤال قيل اورد الفاء  
 اشارة الى ان المذكور فى الشرح كلية يتفرع عليه هذه الجزئية وفى الاكتفاء  
 على التعلم اشارة الى ان المراد بالمنطق العالم بالمنطق والى ان المراد بالاستفادة  
 استفادة غير المفيد التى هى لازم الافادة لاستفادته بان يكون المفيد والمستفيد



شخصا واحدا ( قوله واما اذا اراد ان يحصل آه ) يعنى ان تعليم المعانى يحتاج الى الالفاظ واما تحصيلها باحد الطريقين فليس بمحتاج الى العرض من هذا ان الش اطلق توقف استفادة المعانى على الالفاظ لكن لايجرى على اطلاقه لان استفادة احد المجهولين باحد الطريقين يحتمل على وجهين احدهما من نفسه و ثانيهما من غيره وفى الاول توقف وان كان تعقل المعانى المجردة عن الالفاظ عسيرا والتوقف ثابت فى الثانى فلماذا اضرب بقوله بل يقول يعنى ان مراد الش من الافادة والاستفادة افادة المنطق الى الغير واستفادته عن غيره مع يثبت الاحتياج الى الالفاظ ( قوله وذلك لان النفس آه ) اى بيان العسرة ثابت بشهادة الوجدان اذ التعقل صفة قائمة بالنفس وهى لما كانت ايضا بلا حيلة المعانى عن الالفاظ حتى اذا لاحظت المعانى التى لا تعلم النفس لها الفاظ موضوعات يتخيل لها الفاظ وينقل منها الى المعانى فلو تعقل المعانى الصرفة بلا الفاظ و بلا تخيل الفاظ صعب عليها صعوبة تامة بالوجدان بل نقول ان من اراد الخ قال فى حاشية المطالع تعلم هذا الفن متوقف على معرفة الالفاظ لانه بالافادة والاستفادة المتوقفين عليها وبعد تعلمه ان اراد العالم به تحصيل مجهول شخص آخر فلا بد له من الالفاظ وان اراد تحصيله لنفسه احتاج اليها ليسهل الامر عليه فهذا الفن فى تعلمه وحصول غرضه يحتاج الى مباحث الالفاظ خصوصا من اللغة التى دون بها انتهى ومن هذا علم الفرق بين قوله بلا نقول وبين ما قبله ان الاول بعد كون المنطق عالما والمستفيد اعم من استفادته من نفسه او من غيره والى الثانى اعم من ان يكون المنطق عالما مفيدا او طالبا مستفيدا والمستفيد اخص بان يكون من الغير والثانى مق الش والالم يتم التوقف كما عرفت ( قوله وكذا الحال آه ) اذ كل علم قصد تعلمه لابد من المفيد والمستفيد المحتاجين الى الالفاظ لكن فى بعض العلم يكتفى فيه عن مباحث الالفاظ بناء على معلومته فى علم آخر وفى البعض الآخر يكتف فىبحث فيه وعدت مقدمة فيه كفى المنطق ( قوله نعم ان المنطق الخ ) كانه قيل لما توقف افادة كل علم واستفادته على الالفاظ كان جميع بحث الفاظ سواء على الوجه الكلى او على الوجه الجزئى مقدمة الشروع مع انه لم يبحث فى المنطق كذلك فاجاب عنه بانه لما كانت مسائل المنطقية قانونية اخذوا مباحث الالفاظ على الوجه الكلى غير مختص بلغة دون لغة ككون اللفظ مفردا او مركبا واوردوها

في مقدمات الشروع فيه لئلا يكون وحشية عن الفن بالكلية وايضا لئلا يحتاج  
 الى تغييرها اذا دون بلغة اخرى ولانه قد يكون تعلمه بلغة واستعماله لتحصيل  
 المجهولات بلغات اخرى ( قوله وربما يورد الخ ) يعني قد يبحث فيه عن احوال  
 مخصوصة بلغة غريبة مثلا ان دلالة الجمع على مافوق الواحد وان دلالة الكلمة  
 على الزمان بالهيئة مع انه لم يصح في لغة غير العرب على سبيل الندرة زيادة  
 الاعتبار بلغة العرب والناسادر كالمعدوم ( قال ولما كان النظرا الخ ) لان نظر  
 المنطقي في الالفاظ ليس من جهة انها موجودة او معدومة او من جهة  
 اعراض او جواهر او من جهة انها كيف يحدث الى غير ذلك من نظائر لها  
 بل من جهة انها دلالة على المعاني ليتوصل بها الى حال المعاني انفسها من حيث  
 يتألف عنها شيء يفيد علما بمجهول فلهذا قدم مباحث الدلالة على سائر  
 مباحث الالفاظ من جهة الافراد والتركيب ( قال وهي كون الشيء بحالة آه )  
 المراد من لزوم المنطقي وهو الكون متمنع الانفكاك والمراد من الحالة الكيفية  
 النابتة للدال يلزم منها العلم بشيء آخر وهي ان ثبت بين الدال والمدلول  
 علاقة ذاتية او غير ذاتية متى ادركت ينتقل منه الى العلم كالعلاقة العقلية  
 والوضعية والطبيعية وهذه العلاقة توجد بين الشئيين مطلقا سواء كان  
 احدهما لفظا او لا فلذا يعم الدلالة من اللفظية وغير اللفظية وينجده على هذا  
 التعريف شئيين احدهما ان المتبادر من لزوم شيء من شيء ان يكون الشيء الثاني  
 حلة مستلزمة للشيء الاول وقد يكون بعض المدلولات معلوما عند العلم بالدال  
 فلا يتحقق ح العلم بالمدلول من العلم بالدال والالزم فهم المفهوم وتحصيل  
 الحاصل وثانيهما ان اللزوم العلمي بين الدال والمدلول موقوف على العلم  
 بالعلاقة بينهما وربما يحصل العلم بالدال والمدلول مع عدم العلم بالعلاقة  
 فلا يلزم منه العلم بالمدلول فلا يصدق التعريف على شيء من الدلالات يمكن  
 ان يجاب عن الاول بان المراد من العلم ههنا الالتفات واذا كان بعض المدلولات  
 معلوما عند العلم بالدال يلزم من الالتفات اليه الالتفات الى ذلك المدلول  
 لان الشئيين لا يمكن ان يكونا ملتفتين في آن واحد وبان المراد من العلم بالمدلول  
 العلم بوجه ما ولو كان ذلك المدلول معلوما قبل ذلك الدال يجوز ان يعلم  
 شيء واحد بوجوه متعددة متعاقبة على ما لا يخفى فلا اشكال وعن الثاني بان  
 المراد كون الشيء بحيث يكون بينه وبين غيره علاقة على تقدير العلم بتلك  
 العلاقة يلزم من العلم بالاول العلم بالثاني فتأمل قبل اللزوم عبارة عن امتناع



الا تفكك بين الشئيين بان لا يتخلل بينهما امر آخر سواء كان في التحقق في وقت واحد كالانسان والضحك او في وقتين مستقباليه كالنظر الصحيح والعلم بالنتيجة او في العلم بان يعلما معا بان يكون احدهما متعلقا بقصد او الثاني تبعاً والا فاحضار اميرين بالبال مح كافي المتضايفين والمدلول المطابق والتضمني والالتزامي او يكون العلم باحد هما مستقبلي العلم بالآخر بلا فصل كافي الدليل والمعرف واللفظ بالنسبة الى المدلول والمعرف والمعنى انتهى انا قول ههنا الزوم في وقتين مستقباليه لان العلم من الشئ يقتضي الاستعقاب كما لا يخفى ( قوله يريد بالعلم الادراك الخ ) يعنى من العليين وهذا التعميم لادخال دلالة التعريفات على التصورات ودلالة الاقيسة على انتاجاتها مطلقا ودلالة المفردات والمركبات مطلقا على مدلولاتها والالتباس التصديق من العليين المذكورين فلا يصح التعريف ( قال الشارح والشئ الاول هو الدال آه ) يحتمل ان يكون المراد من هذان الدال والمدلول معنى مصطلح يفهم من تعريف الدلالة مثلا الدال الشئ الذى كان بحالة يلزم من العلم به العلم بشئ آخر وان يكون المراد ان الدلالة بهذا المعنى يشتق منها الدال والمدلول وفائدة بيانه توطئة للتقسيم والخصر بالا ضافة ولا بأس في الاشتقاق من معنى الاصطلاحى وان كان الغالب الاشتقاق من معنى اللغوى خصوصا في عبارات المولدين ( قوله وكذلك دلالة آه ) النصب جمع نصبة وهى العلامة المنصوبة لمعرفة الطريق ( قوله وهذه دلالة غير لفظية آه ) يقبدر من هذان الدلالة الغير اللفظية وضعية وعقلية فيكون للدلالة اقسام خمسة ثلاثة لفظية وضعية وطبيعية وعقلية وانسان غير لفظية وضعية وعقلية ويؤيده كلام الش في شرح المطالع وتصريح المحشى في حاشيته حيث مثل الشارح للدلالة الغير للفظية بقوله كدلالة الخطوط والنصب وكدلالة الاثر على المؤثر وقال المحشى فيه تنبيه على ان دلالة ماليس بلفظ قسمان وضعية كدلالة الخطوط وعقلية كدلالة الاثر على المؤثر واعترض عليه بعض الاجلة بان الدلالة الطبيعية لا ينحصر في اللفظ فان دلالة الحمرة على الخجل والصفرة على الوجع من الدلالة الطبيعية الغير اللفظية فيكون الاقسام ستة من ضرب الاثنين الى الثلاثة انا قول وجه ذلك ان الدلالة لما عرف بكون الشئ بحالة يلزم من العلم به العلم بشئ آخر لا بد من علاقة بين الدال والمدلول حتى ينتقل بها منه اليه وتلك العلاقة اما ذاتية وهى العلية والمعلولية بينهما او كونهما معلولين لشئ واحد

فالتعقل لحد تلك العلاقة الذاتية وتستند الدلالة اليها وهذه الدلالة عقلية  
واما علاقة غير ذاتية وهى اما جعل الجاعل الدال للدلول ويستند الدلالة  
اليها وهذه الدلالة وضعية او احداث الطبيعة الاول عند عروض الثانى  
كاخ اخ على السعال واصوات البهائم عند دماء البعض بعضا فان الطبيعة  
تتبعث باحداث تلك الدوال عند عروض تلك المعاني ويستند الدلالة اليها  
وهذه الدلالة طبيعية فمح تصدق على دلالة الحمرة على النحل وعلى دلالة  
الصفرة على الوجمل فواجه انحصارها للفظية اجيب بانه قدس سره اراد  
ان تحقق الدلالة الطبيعية للفظ قطعى فان تلفظ اخ لا تصدر عن الوجمل  
وكذا الاصوات الصادرة عن الحيوانات عند دماء بعضها لبعض لا تصدر  
عن الحالات العارضة لها بل انهما تصدر عن طبيعتها بخلاف ماعد اللفظ  
فانه يجوز ان يكون تلك العوارض منشعبة عن الطبيعة بواسطة الكيفيات  
النفسانية والمزاج المخصوص فيكون الدلالة طبيعية ويجوز ان يكون آثار  
النفس تلك الكيفيات والمزاج فلا يكون للطبيعة مدخل في تلك الدلالة فيكون  
عقلية انتهى انا اقول لا يخفى ضعف هذا الجواب لان الانحصار اذا كان مبنيا  
على تحققها القطعى يكون الوضعية والعقلية للفظ ولغيره مبنيا على تحققها  
لهما قطعيا ففى ماعد اللفظ كما لم يكن الدلالة الطبيعية متحققة قطعيا كذلك  
لا يكون الدلالة العقلية متحققة قطعيا ولا يعلم فى اى قسم يدخل دلالة الحمرة  
على النحل ودلالة الصفرة على الوجمل فيخرج عن الاقسام ويتبى قسم اخرى  
فالتحقيق انه اذا كان الكيفيات النفسانية مستلزما لتلك الالوان استلزما عقليا  
كانت لها دلالة عقلية ولا ينافى ذلك تحقق الدلالة الطبيعية ايضا فان  
من لا يعرف الارتباط العقلى بين تلك الدوال ومدلولاتها ينتقل اليها بمجرد  
ممارسة عادة الطبيعية ولا شك ان هذه الدلالة ليست عقلية لانها ليست  
مستندة الى العلاقة العقلية حتى لو فرضنا انتفاءها كانت باقية على حالها ( قال  
والدلالة اللفظية اما بحسب جعل آه ) وهى منحصرة بحكم الاستقرارى فى ثلثة  
اقسام والاستقراء كاف فى مباحث الالفاظ لان مباحثا ظنية والاستقراء يفيد  
الظن القوى لكن اوردنا نحصر فى الامور الاستقرارية ضبطا عن الانتشار  
وتسهيلا للاستقراء وان كان القسم الاخير مرسل لكونه اخص مما اخرججه التردد  
بين النفي والاثبات اذا القسم الاخير ما يجعل الاخير فى التقسيم وهو العقلية  
فما نحن بصددده فانه مرسل بمعنى ان خصوصيته غير ملحوظة فى القسم الاخير



الحاصل من التردد كفهوم ما لا يكون هذا ولا ذاك فيما نحن بصدده فيكون  
مرسلا من الاعتبار في المفهوم المذكور ( قال أما بحسب جمل الجاعل آه )  
يعنى ان يكون الموضع مدخل في الدلالة و ~~كذا~~ الطبيعة ما يكون بحسب  
مقتضى الطبع وان كان للعقل منها مدخل فان مجرد العقل لا يقتضى دلالة اخ  
على الوجع حتى لو لم يعلم ان طبيعة صاحب الوجع يقتضى التلفظ به لم يدل على  
الوجع اصلا وكذا الدلالة العقلية ما لا يكون للوضع مدخل فيها ولا يكون بحسب  
مقتضى الطبع وليس المراد من الدلالة العقلية ما يكون للعقل فيها مدخل في الجملة  
والا يلزم ان يكون جميع اقسام الدلالة عقلية لان العقل في كل واحد منها مدخلا  
فان فهم المعنى من اللفظ على اى وجه كان لا يمكن الا بواسطة العقل قيل  
لم يتعرض للمجمل اشارة الى عموم اللفظ وغيره فقله وهى اى الدلالة يجعل  
الجاعل وضعية يشمل اللفظية وغيرها والنال المذكور مثال اللفظية الوضعية  
وكذا الحال في قوله وهى الطبيعية وقوله وهى العقلية انتهى وفيه بحث  
اذ القسم الدلالة اللفظية وترك المجمل بناء على ظهوره كما يدل عليه تعريف  
الوضع فتأمل ( قال جعل اللفظ الخ ) وهذا الجمل يتوقف على ملاحظة  
الموضوع والموضوع له حتى يصح وملاحظة اللفظ يحتمل بخصوصه  
او بوجه كلى وكذا ملاحظة المعنى والاحتمال اربعة فان كان اللفظ بخصوصه  
والمعنى بخصوصه فيكون الوضع شخصا كاعلام الاشخاص وان كان اللفظ  
بوجه كلى والمعنى بخصوصه فيكون الوضع نوعيا كافي المشتقات والمعرف  
بلام العهد الخارجى في التحقيق وان كان اللفظ بوجه مخصوص والمعنى  
بوجه كلى فهو الوضع العام والموضوع له الخاص كافي المضمرات واسماء  
الاشارات وان كان اللفظ بوجه كلى ٩ والمعنى بوجه مخصوص فلم يوجد فهذا  
الجمل اعم من ان يكون بازاء المعنى بنفسه كافي الحقيقة او بازاء بواسطة  
القرينة كما في الجاز ( قوله هذا التعريف وضع اللفظ الخ ) اشارة الى اطراد  
التعريف وانعكاسه بتقيد المعرف بقرينة المقام فلا يرد النقص بوضع  
الخطوط والعقود واما تعريف الوضع الشامل للفظ وغير اللفظ فلم يتعرض  
الشىء لكونه غير مقصود هنا وهو جعل شىء بازاء شىء آخر بحيث اذا فهم  
الاول فهم الثانى المراد من شىء لماهية من حيث هى هى بدون ملاحظة  
الوحدة والتعدد ومن فهم الثانى اعم من ان يكون فهما بنفسه او بواسطة  
القرينة وكذا في تعريف وضع اللفظ والالقال جعل اللفظ بازاء المعنى للدلالة

يعنى يكون اللفظ كليا  
المعنى كليا باعتبار تعقله  
وجه مخصوص وحكموا  
متحالتها عقلا لان التخصو  
يات لا يمكن كونها امرأة  
ملاحظة كلياتها بخلاف  
نكس

بنفسه فيدخل في التعريفين الحقيقة والمجاز والمشارك والمرادف فتأمل  
( قوله هو بفتح الهمزة الخ ) يعني ان اخ بضم الهمزة وسكون الخاء المعجمة  
المشددة يدل على الوجع وبفتح الهمزة يدل على الحزن وهذا عين ما بينه  
قدس سره في حواشيه للمطالع فقد علم ان قوله هو بفتح الهمزة آه ليس بيان  
المثال بل بيان لمعنى آخر لكلمة اخ ويؤيده قوله يدل على الحزن فلا مخالفة  
بين كلاميه كما ظن على انه لا يكون هذا بيان لغة حتى يقال لعلهما الغتان بمعنى  
لان اللغة انما يطلق على الالفاظ الموضوعات على المعاني على ما قيل في تعريفها  
ولفظه اخ ليست كذلك والالكانت دلالة وضعية لا طبيعية ( قوله يقال اح  
الرجل آه ) على وزن مدقال في حاشية المطالع ومن الطبيعة دلالة اح اح  
بالحاء المهملة على اذى الصدر ويدل كلامه هنا على ان اح موضوع للسعال  
فلا يكون دلالة طبيعية بل وضعية والظ ان مثل هذا من كلام المولدين  
ويتسامحون فيه اذ يعرف كل من لم يعرف اللغة والوضع دلالة اح على السعال  
( قال فان طبع اللا فظ آه ) يحتمل ان يراد بالطبع طبع الالفاظ وهو طبع  
السامع فان طبعه يتأدى اليه عند استعمال اللفظ لا العلم بوضعه وطبع معنى  
اللفظ فانه يقتضى التلفظ والحاصل انه يمكن التقسيم بهذه الوجوه الثلاثة  
فان قيل ان دلالة اح على الوجع دلالة عقلية لان الانسان اذا سمع هذا اللفظ  
حصل في ذهنه ان هذا الصوت بسبب دفع الطبيعة مؤذيا في الصدر و كما  
كان كذلك كان اذى في الصدر فهذا المعنى حصل له بالدليل العقلي لا بسبب  
الطبيعة بل الطبيعة ما اقتضت الآخر وح هذا الصوت من المصوت بسبب  
المؤذى والعقل انتقل من سماع هذا اللفظ الى المعنى ولا يجوز ان يعد بسبب  
حدوث اللفظ سببا للدلالة والالكان ارادة الالفاظ التلفظ بلفظ ماسييا  
للدلالة والجواب ما قد مناه آنفا تذكر ( قوله وبهذا الاقتضاء آه ) يعني يكون  
هذا الاقتضاء علاقة يكون اللفظ بها دال على المعنى ويكون منسوبة الى  
الطبع من حيث يكون الطبع مبدءا للعلاقة لكن مقتضى اولا التلفظ وهو  
صدور اللفظ وثانيا اللفظ وهو ما به التلفظ وانتساب المقتضى الاول الى الطبع  
اظهر من انتساب الثانى ولهذا جعل انتساب الاول مشبهابه فيتحقق في لفظ  
اح دلالة عقلية ودلالة طبيعية فالاول بالنسبة الى الالفاظ دلالة الاثر على  
المؤثر والثانى بالنسبة الى المرض دلالة طبيعية من حيث يقتضى الطبع  
صدوره بل ربما يجمع الدلالات الثلاث باعتبار العلاقات الثلاث كما اذا وضع لفظ



اح السعال بل تقول كل علاقة طبيعية يستلزم علاقة عقلية لان احداث الطبيعية عروض الدال عند عروض المدلول انما يكون علاقة للدلالة الطبيعية باعتبار استلزام تحقق الدال تحقق المدلول على وجه خاص لكن الدلالة المستندة الى استلزام الدال للمدلول بحسب نفس الامر مطلقا مع قطع النظر عن خصوص المادة دلالة عقلية والدلالة المستندة الى الاستلزام المخصوص بحسب عادة الطبيعة طبيعية والامور الطبيعية اعم من ان يكون اختيارية كما اذا لم يكن الطبع مستقلا في حصولها بعد اقتضائه او غير اختيارية كما اذا كان مستقلا في حصولها كحجرة الخجل وصفرة الوجمل (قال وهي العقلية الخ) وهي ماعدا الوضعية والطبيعية سواء كانت بالمطابقة او بالتضمن او بالاستلزام واهل العربية يسمون الدلالة بالمطابقة وضعية والدلالة بالتضمن وبالالتزام عقلية واما الدلالة على المعنى المجازي ان اثبت له الوضع النوعي فتدخل في الوضعية على سبيل المطابقة على قول وعلى سبيل التضمن والالتزام على قول آخر وان لم يثبت فتدخل في العقلية ان تحقق الزوم المنطقية بينهما والا فلا دلالة (قوله انما اعتبر هذا القيد الخ) يعني انما قيد بقوله من وراء الجدار لئلا يكون لدلالة اللفظ على الالفظة بالعقل شركة بحس البصر بل يكون عقلية صرفة (قوله فان المسموع من المشاهد الخ) يعني ان المشاهد بحس البصر يعلم اولا ولا حاجة الى دلالة اللفظ عليه عقلا لان الدلالة العقلية معتبرة في مقام عدم العلم بالحواس هذا الدليل يقتضي عدم دلالة اللفظ عقلا عند المشاهدة وقوله ليظهر يقتضي دلالة على وجه الخفاء قلنا ان تعليل اعتبار هذا القيد بالظهور بالنظر الى اطلاقه لا بالقياس الى اعتبار عدم هذا القيد اذ عدم الاعتبار لا يستلزم اعتبار عدم فاذا اطلق عن هذا القيد يحتمل كون اللفظ المسموع من المشاهد او من وراء الجدار فيكون دلالة ذلك اللفظ المسموع على وجود الالفظة عقلا على الخفاء وعدم دلالة اللفظ المسموع عقلا عند المشاهدة وهو مقتضى الدليل فلا محالة بينهما (قوله واما المسموع الخ) يعني ان قيد بهذا يثبت دلالة اللفظ عقلا وان قيد من المشاهد لا يثبت بدلالة اللفظ عقلا اصلا وان اطلق عن هذين القيدين يحتمل الامرين فلا يظهر تطبيق المثال للممثل فلا بد من اعتبار هذا القيد المذكور واما اذا سمع اللفظ من وراء الجدار يظهر الاثر ومن تحقق الاثر يتحقق المؤثر فيعلم وجود الالفظة بدلالة الاثر على المؤثر لا بمجرد العلم

باللفظ اذ لو لم يلاحظ العلاقة الذاتية بينهما لم يلزم العلم بوجود اللفظ  
فلا وجه لما قيل فالحق ان يقال الا بالعلم باللفظ ( قوله وانحصار الدلالة آه )  
الحصر اما عقلي مرد دين النفي والاثبات يحزم العقل بمجرد ملاحظة  
مفهومه بالانحصار واما استقرائي فهو لا يكون كذلك فيستند انحصاره الى  
التابع والاستقراء سواء كان في الجزئيات كانهصار الدلالة اللفظية في الوضعية  
والطبيعية والعقلية والاجزاء كانهصار المركب في اجزائه من العناصر  
فالقسمة ان كانت عقلية فهي بدئية لا يحتاج الى دليل وان كانت استقرائية  
فدليلها انه لو كان هناك قسم آخر لوجدنا بالتبع لكن التالي بط فالقدم  
مثله والملازمة ظنية وهنا انحصار الدلالة في اللفظية وغير اللفظية كذلك  
يحزم العقل بملاحظة مفهومه بالانحصار واما انحصار الدلالة اللفظية  
فيها استقرائي لعدم جزم العقل بمجرد ملاحظة مفهومه بالانحصار لكون  
الشق الاخير مرسلا لان مفهومه اعم من العقلية لكن يستدل على انحصارها  
بانه لو وجد لوجدنا بالاستقراء لكن لم نجد فثبت الانحصار بطريق الظن  
( قوله الدائر بين النفي والاثبات الخ ) يعني يكون الاقسام بطريق الدوران بين  
النفي والاثبات مثلا من اى طرف يلاحظ النفي يلاحظ من طرف آخر الاثبات  
وبالعكس ولا يحتمل النفي وراء ذلك القسم وكذا الاثبات لكن في العرف  
الارسال في طرف النفي واما الاستقراء المرددين النفي الاثبات لضبط  
الانتشار فالارسال ثابت في شق النفي البتة كما في انحصار الدلالة اللفظية  
في اقسامها ( قوله لا يلزم ان يكون مستندة آه ) لان المعبر في الدلالة العقلية  
هو العلاقة الذاتية كما عرفت ومن الجائز ان يتحقق دلالة غير مستندة الى شئ  
من العلاقة الذاتية والوضعية والطبيعية لكنها لم يوجد ( قال والمق ههنا  
آه ) لان الدلالة الطبيعية والعقلية من الدلالات اللفظية غير منضبطة  
لاختلافها باختلاف الطبايع والافهام وكانت مع ذلك غير شاملة الالمعان قليلة  
اختص النظر بالدلالة الوضعية المضبطة الشاملة لما يقصد اليه من المعاني  
( قال وهي كون اللفظ بحيث آه ) هذا خلاصة ما علم مما سبق من تعريف  
الدلالة المطلقة ومن تقسيم الدلالة الى اللفظية وغير اللفظية وتقسيم  
اللفظية الى الوضعية واخويها قوله للعلم بالوضع متعلق لفظا بالفهم  
بملاحظة كونه مقيدا بالشرط وتعليل الملازمة معنى ولا يحذور فيه كما ظن  
لكن يرد عليه انه يلزم الدور وذلك ان لنا مقدمة ضرورية هي ان العلم بالوضع



الذى هو نسبة بين اللفظ والمعنى يتوقف على فهم المعنى كما يتوقف على فهم اللفظ ضرورة توقف العلم بالنسبة على تصور المنتسبين وقد ذكر في التعريف ان فهم المعنى لاجل العلم بالوضع فلو صح هذا لزم توقف كل من فهم المعنى والعلم بالوضع على صاحبه في الوجود واجيب بجوابين الاول ان فهم المعنى في حال اطلاق اللفظ موقوف على العلم السابق بالوضع ومن المعلوم بالضرورة ان ذلك العلم السابق لا يتوقف على فهم المعنى في الحال بل على فهمه في الزمان السابق فلا دور لتغاير الفهمين والثاني ان فهم المعنى من اللفظ موقوف على العلم بالوضع وليس العلم بالوضع موقوفا على فهم المعنى من اللفظ بل على فهمه مطلقا فظهر ههنا تغاير الفهمين بحسب الاطلاق والتقييد كما ظهر في الجواب الاول بحسب الزمان فان قلت لا يجب ان يكون صورة المعنى مرتسمة في النفس محفوظة لها لم يتصور فهم المعنى من اللفظ ولا عند اطلاقه اذ يلزم فهم المفهوم قلت ارتسام المعنى في النفس اعم من ان يكون في ذاتها او في خزانها كما في حال ذهول النفس عنه فاذا اطلق اللفظ ارتسم في ذات النفس بعد ذوال ارتسام فيها فيكون ادراكا ثانيا بعد ذوال الادراك الاول فلا تلزم اجتماع الفهمين لشيء واحد فتأمل ( قوله اي كلما اطلق آه ) يعني ان متى كلمة العموم للزمان وسورا لا يجاب الكل السطرطى لظهور كلما في هذا المعنى فسر بها والمعتبر في الدلالة الوضعيه عند المنطقيين اللزوم الكلّي لانهم لما اعتبروا في مطلق الدلالة اللزوم الكلّي لم اعتبره في اقسامها فح يلزم خروج ما كان اللزوم فيه في الجملة كالمجازات والكنايات والجواب ان ما كان فيه اللزوم في الجملة ان كان المراد به اللفظ فقط فلا يحكمون بان ذلك اللفظ دال والدلالة المعطلمة بآية له فيكون حارجه من الدلالة مطلقا فلا محذور في خروجه وان كان المراد به اللفظ مع القرينة فيكون اللزوم فيه كليا لوجود الوضع فيه نوحا ونحو نقول اذا فهمنا من اللفظ شيئا في وقت دون وقت ولا شك ان ذلك الفهم بسبب قرينة حالية او مقالية فلا يكون ذلك اللفظ دالا عليه اذ ليس بحيث متى اطلق فهم بل الدال المجموع وكلامنا في دلالة اللفظ واللفظ مع القرينة ليس بلفظ ( قوله بخلاف اصحاب العربية والاصول آه ) لانهم لما اعتبروا اللزوم في الجملة في تعريف الدلالة يكفي عندهم اللزوم في الجملة في الدلالة الوضعية فيدخل فيه اللفظ الحقيقي والمجازي والكنايات ولهذا عرفوا الدلالة بانها كون الشيء بحيث يعلم منه شيء

آخرو بانها كون اللفظ بحيث اذا اطلق فهم المعنى ( قوله احتراز عن الدلالة آه )  
 اذ فهم المعنى من دلالة اخ مثلا ليس للعلم بالوضع لا تنفائه بل لتأدى الطبع عند  
 التلطف به وعن الدلالة العقلية فان دلالة اللفظ المسموع من وراء جدار لا تتوقف  
 على العلم بالوضع لاستواء العالم والجاهل فيه ولتحققها سواء كان اللفظ مسموعا او  
 مستمعلا ( قوله لثلاثيختص آه ) يعني لو قال كذا لخرج التضمن والالتزام لا يختص  
 بالمطابقة لان اللفظ لم يوضع بازاء المعنى التضمني والالتزامي لانهما مجازان  
 لكن للوضع مدخل في كون المعنى التضمني والالتزامي مفهوما من اللفظ  
 ( قوله للعلم بوضعه آه ) العلم بالوضع اعم من ان يكون الموضوع له متعددا  
 او واحدا ومن كون الموضوع بوضع عام والموضع له خاص فاذا اطلق  
 المشترك يلتفت العالم بالوضع الى معانيه على وفق العلم باوضاعه وبقرينة  
 تدفع المزاحم بعين المعنى الواحدان اريد الواحد اوبعين جميع المعاني ان اريد  
 الجميع فلا محذور لتعدد الوضع في الفهم عند الاطلاق وكذا الضمائر والمبهمات  
 اذا اطلق هو مثلا يفهم المعنى المخصوص وهو المفرد المذكور الغائب المعين  
 لانه وان كان الوضع عاما والموضوع له خاصا لفهم السامع دون المعنى  
 العام حتى يقال العالم بوضعه لا يفهم جميع معانيه ( قوله وانحصار الدلالة  
 اللفظية آه ) ضرورة ان حصر المدلول في نفس الموضوع له وجزئه والخارج  
 عنه عقلي يجزم العقل به بمجرد ملاحظة مفهوم هذه القسمة وذلك لان  
 الدلالة الوضعية مبنية على علاقة الوضع بين الدال والمدلول وتلك العلاقة  
 لا يتصور الا بالنسبة الى الموضوع له تماما وجزءه والى لازمه لا غير ومعلوم ان معنى  
 الحصر ان لا يوجد قسم من المقسم خارجا من الاقسام المبينة سواء تداخل  
 الاقسام او لا فان قيل انما يكون حصر اعقليا ان لم يقيد مفهوماتها بقيد  
 الحثية مع انها مقيدة لثلاثي تداخل الاقسام كما سيأتي والاقسام قبل التقيد  
 كلها مطلق وبعد التقيد مقيد والمطلق اعم والمقيد اخص وان كان الحصر  
 قبل التقيد عقليا يلزم ان يكون بعد التقيد غير عقلي لاحتمال الاقسام  
 الخارجة ليتحقق العموم والخصوص والا لم يفرق بين المطلق والمقيد  
 في العموم والخصوص قلت تقيد الاقسام لقيود الحثية قد يكون لاخراج  
 امر خارج من المقسم وقد يكون لاخراج امر خارج من الاقسام دون المقسم  
 وما نحن فيه من الصورة السانية فلا يلزم وجود قسم خارج من الاقسام  
 حتى ينافي الحصر لان الامر المحترز عنه بقيد الحثية من قسم بعض من قسم



آخر مثلا اذا وضع لفظ بازاء مفهوم مركب من الملزوم واللازم يجوز ان يدل ذلك اللفظ على جزء الموضوع له لالكونه جزء منه بل لكونه لازما لجزء الموضوع له فيصدق تعريف الدلالة التضمني مع انه ليس من افراد بل من افراد الدلالة الاتراحي ويجوز ان يدل ذلك اللفظ على لازم جزء الموضوع له لالكونه لازما لجزء الموضوع له بل لكونه جزء الموضوع له فيصدق تعريف الدلالة الاتراحي مع انه ليس من افراد بل من افراد الدلالة التضمني واعتراض على الحصر العقلي بوجوه الاول ان دلالة الالتزام مشروط بالزوم الذهني فلم يكن الحصر عقليا اذ يجوز العقل ان يدل على الخارج اللازم وجوابه ان ذلك الشرط لتحقيق الدلالة الاتزامية وليس بمعتبر في مفهومها الثاني ان لفظ هما اذا رجعا الى الابوة والبنوة يدل على المجموع بالمطابقة وعلى احدا الجزئين بالتضمن وكل جزء يستلزم الآخر لامتناع تعقل احدهما بدون الآخر فاللفظ يدل على كل واحد بواسطة لزوم احدهما للآخر وهذه الدلالة ليست مطابقة وهو الظاهر ولا تضمنية لعدم اعتبار حيثية الجزئية ولا التزامية لعدم الخروج وجوابه انا لانم نحقق الدلالة بواسطة اللزوم بينهما لان تعقل احد المتضامين انما يستلزم تعقل الآخر اذا كان يخطر بالبال والالزم تعقلات غير متناهية متعلقة بالمتضامين عند تعقل احدهما وهما لما كان فهم احدهما في ضمن فهم مجموعهما الذي هو مدلول مطابق لم يكن فهم احدهما مستلزما لفهم الآخر فلا يتحقق الدلالة الثالث ان لفظ ضرب مثلا اذا لم يذكر مع الفاعل يدل على الحدث وليست مطابقة وهو ظاهر ولا تضمنية لانه لم يفهم في ضمن الكل ولا التزامية والالزم تحقق الالتزام بدون المطابقة وجوابه لانم دلالة ضرب بدون الفاعل اصلا ولو سلم فيقال انها مطابقة لان دلالة الفعل على الحدث بجوهره الموضوع له ودلالته على النسبة والزمان بهيئة الموضوع لهما نوبا الرابع انه اذا اطلق المشترك يفهم كل واحد من معانيه عند العلم باوضاعه ويفهم جميع المعاني ايضا مع انه ليس هذه الدلالة شيئا من الاقسام البلية وجوابه انا لانم فهم جميع المعاني من اللفظ بل ذلك لازم لاجتماع فهم كل واحد منها منه كذا حقق ( قال وذلك لان اللفظ آه ) هذا بيان نبوت الحصر العقلي للدلالة الوصعية الى امور دلتة وفرع على الشقوق المرددة تعريفات الاقسام البلية قيل في تعريف القسم الثالث خروج المدلول من المعنى لا يكون سببا للدلالة والا لكان

كل خارج مدلول لا بل معنى يلزمه المدلول فذكر الخروج ذكر لما هو خارج  
عن السببية وترك الزوم ترك لما هو مناط السببية فكانه انما وقع فيه لئلا يكون  
ذكر اشتراط الزوم فيما بعد لغوا انتهى يمكن ان يقال ان هذه المذكورات  
ليست عين التعريف بل مبدأ للتعريف يفهم لكل واحد منها تعريفا  
خاصا منلا يفهم للقسم الثالث تعريفا وهو انها دلالة اللفظ على معنى خارج  
لازم للمعنى الموضوع له بواسطة ان ذلك المعنى خارج لازم الموضوع له والخروج  
والزوم لازم في التعريف للامتنياز والسببية للدلالة اذا الزوم المجرد لا يستقل  
في السببية لاحتمال ان يكون اللازم داخلا من وجه كما عرفت وترك الزوم  
بناء على ظهوره اذ المدلول الخارجى لا بد وان يكون لازما والالم يكن مدلول لا  
ووصف المعنى بالمدلول تنبيهه على هذا ( قال اما تسمية الدلالة آه ) الدلالة  
نسبة بين الدال وهو اللفظ والمدلول وهو المعنى الموضوع له ولما لم يتفاوت  
الدال في الصورة الثلاثة بل التفاوت في المدلول سميت الدلالة بحال المدلول  
بعلاقة التعلق او المجاورة والمدلول ان كان تمام ما وضع له يكون مطابقا وموافقا  
للدال فسميت الدلالة بالمطابقة وهي حال المدلول وان كان جزء ما وضع له يكون  
المدلول ما في ضمن الموضوع له فسميت بالتضمن وهو بالمعنى المفعول حال  
المدلول وان كان لازم ما وضع له يكون المدلول التزاما للطاوعة فسميت  
بالالتزام وهو حال المدلول قبل والا حسن ان يقال الدلالة على تمام ما وضع له  
مطابقة بقصدها الواضع والدلالة على الجزء مما تضمنه الدلالة المطابقة والدلالة  
على اللازم لازم على الكل ولما كانت هذه الدلالات انواعا للدلالة الوضعية اللفظية  
جاز نسبتها اليها فيقال دلالة مطابقة وتضمنية والتزامية ( قال انما قيد بتوسط  
الوضع آه ) اعتبر في تعريف الدلالات الثلاث التي يتعبرها التقسيم قيد الحيثية  
فيكون الحاصل ان المطابقة دلالة اللفظ على تمام الموضوع له من حيث انه تمام  
الموضوع له والتضمن دلالة على جزء الموضوع له من حيث انه جزءه والتزام  
دلالة على الخارج اللازم من حيث انه خارج لازم ( قال لانه لو لم يقيد لانتقض آه )  
فان قيل يمكن ان يوجه التعريفات من غير اعتبار قيد فيها بان المق تقسيم الدلالة  
اللفظية الوضعية الى الاقسام الثلاثة بالقياس الى كل وضع وضع فحاصل التعريفات  
ان المطابقة دلالة اللفظ على تمام ما وضع له باعتبار وضع معين والتضمن  
دلالة اللفظ على جزء ما وضع له باعتبار ذلك الوضع والتزام دلالة اللفظ  
على ما هو خارج عنه باعتبار ذلك الوضع ومن البين ان هذه التعريفات لا ينتقض



بعضها بعض فلا يحتاج الى اعتبار قيد الحيثية ان هذا التوجيه راجع الى اعتبار قيد الحيثية فلا تفاوت بينهما الا بالعبارات ( قال قد بعض الدلالات بعضها ) يعنى ينتقض كل واحد من حدود الدلالات ببعض الدلالة دون كل واحد منها بحمل اضافة البعض الاول للاستغراق والبعض الثانى للعهد كما يشهد له بيان الآتى ويثبت له المدعى وهو تقييد جميع حدودها ولم يجعل الاضافة بالعكس لعدم تمامية التقريب وعدم وجود ان مادة النقص ولم يكف الغرض فيها وام يحتمل فى الاول والنسائي على الاستغراق ولا الى العهد فيها لعل مذكورة تأمل فيه قيل قوله لو لم يقيد رفع الايجاب الكلى فالمراد بقوله لا ينتقض بعض الدلالات الايجاب الجزئى لا الايجاب الكلى بحمل الاضافة على الاستغراق اى حد كل بعض كما توهم لانه لا يلزم الايجاب فى الكلى لان عدم تقييد كل حد يكون لعدم تقييد شئ منها فتنقض كل منها وقد يكون بعدم تقييد بعض منها حتى واحد منها فتح ينتقض بعضها فاللازم قطعاً انتقاض البعض انتهى انا قول ان قوله لو لم يقيد نعم نقيض الايجاب الكلى وهو رفعه فيكون سالبة جريئة لكن هذه السالبة الجريئة قد يتحقق فى ضمن السالبة الكلية وهناك كذلك اذا البيان الآتى يساعد هذا التوجيه حيب بين انتقاض كل حدود ( قال والامكان العام وهو آه ) هذا الامكان جزء والامكان الخاص كل على ما بينه الشارح لاشبهة فى عموم الامكان العام والعام متى كان ذاتياً للخاص فيكون جزء منه كالحىوان بالنسبة الى الانسان وكذلك الامكان العام بالنسبة الى الامكان الخاص فيكون الخاص عبارة عن السلبين والعام عبارة عن السلب الواحد فيكون ذاتياً داخلاً فى مفهوم الامكان الخاص ( قال وان يكون مشتركين آه ) لم يكتف فى بيان دعوى الانتقاض بالجواز بل اتى المادة متحقة لان مادة النقص لا بد فيها التحقق ويمكن تصوير انتقاض كل واحد من التضمن والالتزام بالآخر فيما اذا كان اللفظ موضوعاً لكل واحد من اللازم والملزوم وبمجموعهما معا ويكون دلالة على اللازم من وجوه ثلثة فاذا اريد به اللازم من حيث انه لازم كانت دلالة عليه الزامية ويصدق عليها انها دلالة على جزء المعنى الموضوع له لكنها ليست من حيث هى جزءه واذا اريد به اللازم من حيث انه جزء كانت دلالة تضمنية ويصدق عليها انها دلالة على الخارج اللازم لكنها ليست من حيث انها لازم قيل يمكن ان يقال الجب فى كتب المطلق على وجه يعم جميع الاوقات والارمان

بحيث لا يتغير ولا يتبدل بتبدل الاعتبارات فيجب اعتبار اقسام الدلالات وتعريفاتها على وجه لا يحتمل تطرق التغير اليه فيكفي للانتقاض جواز مادة النقض انتهى انا اقول ان الجواز سواء كان عبارة عن الغرض ممكنا او متمعا او عن التجويز العقلي لا يمكن تخلص التعاريف منه ولو اكتفى في الانتقاض لم يطرد ولم ينعكس تعريف واحد من التعاريف فلا بد من تحقق المادة ( قال كالشمس فانه آه ) الجرم بالكسر هو الجسد قيل انه اشهر في العلويات كالجسم في السفليات والمراد بالجرم المعهود لكن لا الشخص المحسوس والا لم يكن كليا منحصرا في فرد كما هو المقرر بل الجرم الذي هو النير الاعظم اى هذا المفهوم هذا الظاهر ان هذا بيان اللغة وفي اللغة لا يلاحظ مثل هذا التحقيق بل هو من تحقيق المنطقين فيكون المراد الشخص المحسوس ( قال ويراد به الامكان العام آه ) ليس المقى من قوله يريدان دلالة اللفظ على المعنى المطابق انما يتحقق اذا اريد ذلك المعنى اذا للفظ لا يدل بحسب ذاته والا لكان لكل لفظ حق من المعنى لا يجاوزه بل الارادة الجارية على قانون الوضع الا يرى ان اللفظ المشترك مالم يوجد فيه قرينة ارادة واحد معانيه لا يفهم منه المعنى لانا نقول نعم ان دلالة اللفظ ليست ذاتية لكن ليس يلزم منه ان يكون تابعة للارادة بل بحسب الوضع فاننا نعلم بالضرورة ان من علم وضع لفظ لمعنى وكان صورة ذلك اللفظ محفوظة له في الخيال وصورة المعنى مرتسمة في البال فكما تخيل ذلك اللفظ تعقل معناه سواء كان مرادا او لا واما المشترك فلا شك ان العالم بوضعه لمعانيه بتعقلها عند اطلاقه نعم تعيين ارادة اللفظ موقوف على القرينة لكن بين ارادة المعنى ودلالة اللفظ عليه بون بعيد فهنا اتيان لفظ يريد لبيان ارادة المتكلم الامكان العام للدلالة لفظ الامكان عليه فلا وجه لما قيل فتأمل ( قال دلالاته على الامكان الخاص مطابقة آه ) يفهم منه انه اذا اطلق لفظ الامكان واريد به الامكان الخاص يكون دلالاته على الامكان العام الذي جزءه بالتضمن لا بالمطابقة واذا اطلق لفظ الشمس واريد به الجرم كانت دلالاته على النور الذي هو لازمه التزامية لا مطابقة فاللفظ المشترك اذا اريد به الكل او الملزوم لم يدل على الجزء او اللازم بالمطابقة فاللفظ المشترك اذا اريد به الكل او الملزوم لم يدل على الجزء او اللازم بالمطابقة بل يدل على الجزء بالتضمن فقط وعلى اللازم بالالتزام فقط وهو ثم لان الجزء كما تحقق في شأنه سبب الدلالة التضمنية اعنى كونه جزء لما وضع



اللفظ له فقد تحقق أيضا سبب الدلالة المطابقة اعني كونه موضوعا له فكما  
 وجب ان يدل عليه بالتضمن وجب ان يدل عليه بالمطابقة وكذا الحال في اللازم  
 فان قيل يلزم ثبوت دالتين للفظ من جهتين مختلفتين في حالة واحدة قلت  
 لا محذور فيه لان حقيقة الدلالة التفات النفس الى المعنى عند اطلاق اللفظ  
 او تخيله ولا معنى لهذا الالتفات سوى الالتفات من اللفظ اليه مثلا اذا علم ان  
 اللفظ موضوع لمعان متعددة كانت تلك المعاني مرتسمة في العقل فاذا اطلق  
 هذا اللفظ انتقل الذهن منه الى جميع المعاني ولا حظ لكل واحد منها فاذا كان  
 مشتركا بين الكل والجزء واطلق انتقل الذهن منه الى الجزء لكونه موضوعا له  
 والى الكل ايضا لذلك لكن انقاله الى الكل متضمن لانتقاله الى الجزء اجمالا  
 فلاذهن الى الجزء انتقالا تفصيلي قصدي بسبب كونه موضوعا له واجبالي  
 ضمنى بسبب كونه جزءا للموضوع له فاللفظ عليه دالتان وكذا في اللفظ المشترك  
 بين المزوم واللازم ينتقل منه الذهن الى اللازم ابتداء لكونه موضوعا له  
 وبتوسط المزوم ايضا وكذلك في التضمن والالتزام اي اذا اطلق لفظ  
 الامكان على الامكان العام دل عليه بالمطابقة كما ذكره وبالتضمن ايضا واذا  
 اطلق لفظ الشمس على النور دل عليه مطابقة والتزاما فان قيل فعلى هذا  
 فواجه بيان الانتقاض للمحدود قلت ان لفظ الامكان دلالة على الجزء  
 بالتضمن وبالمطابقة واللفظ الشمس دلالة على اللازم بالمطابقة والالتزام  
 فاذا اعتبر دلالة على الجزء بالتضمن وعلى اللازم بالالتزام يصدق عليها انها  
 دلالة اللفظ على تمام ما وضع له فينتقض حد المطابقة بهما ولو قيد بالحينية اندفع  
 القضان لانها ليست من حيث هو تمام الموضوع له وكذلك ان اعتبر دلالة على  
 الجزء او اللازم بالمطابقة صدق انها دلالة اللفظ على جزء المعنى لكنها ليست  
 من حيث هو كذلك هذا تحقيق كلام الفاضل المحسى قدس سره فتفطن  
 (قوله يريد ان لفظ آه) الغرض من هذا دفع ما يشعر العبارة من ان لفظ  
 المشترك اذا اطلق واريد به المعنى الواحد مطابقة لا يراد به الاخر مطابقة  
 فالامكان والشمس كذلك اذا اريد به الامكان الخاص مطابقة لا يراد به  
 الامكان العام مطابقة بل تضمننا لكن يصدق عليه تعريف المطابقة وحاصل  
 دفعه ان سبب الدلالة للامكان مطابقة وتضمننا متحقق ولا مدخل للارادة  
 في الدلالة على مذهب التحقيق ولا مانع لتحقيق المسبب عند وجود السبب  
 ههنا ولا فائدة لفي الدلالة المطابقة في بيان انتقاض التعريف فيتحقق

الدلالتان فاذا اعتبر الدلالة التضمنية ينتقض به تعريف الدلالة المطابقة  
فاذا قيد بقيد التوسط يطرد التعريف وكذا القياس في الشمس ( قوله و ذلك  
لانه اجتمع آه ) اشارة الى كون الامكان العام مدلولاً بدالتين مطابقة وتضمنا  
واثبت له مع عدم منافاة بينهما حاصله ان الامكان العام اجتمع فيه كونه جزء  
للمعنى وكونه موضوعاً له وهذان الكونان سبيان للكون مدلولاً لمطابقة وتضمنا  
وكما كان كذا يتحقق الدالتين عليه فتفرع عليه لازم النتيجة وهو قوله فلا بد  
الح ( قوله ايضا آه ) اى كدلالته على الامكان العام تضمنا يعنى حين الدلالة  
على الامكان الخاص مطابقة وعلى الامكان العام تضمنا بدون التفاوت  
زمانا ورتبة لا يقال كيف يلتفت في آن واحد وحالة واحدة الى شيئين لانا نقول  
ولو سلم عدم الالتفات في آن واحد وهو من قصور مساعدة ذهن السامع  
لامن دلالة اللفظ فاقبل من انه لاشك ان استحضار الوصفين لا يكون في آن  
واحد فكذا الدالتين ليس بتى لان هذا بالنظر الى حال السامع لا الى حال  
اللفظ ( قول فاذا اعتبرنا دلالة الح ) قيل كلمة اذ المجرد الظرفية لا للشرط اى  
يصدق عليها انها دلالة اللفظ على تمام ما وضع له في زمان اعتبار دلالة التضمنية  
وانما قيده بذلك لانه مدار الانتقاض ولا يرد ان الاعتبار لا دخل له في الصدق  
لان الصدق يتحقق وان لم يتحقق الاعتبار انتهى وانا اقول ان الاعتبار  
قد يتعلق الى ما ليس متحققا في نفس الامر وقد يتعلق الى ما يتحقق في نفس  
الامر ومعنى الاعتبار في التعلق الثانى اذعانه ونسبته الى الحق والصدق وهنا  
المراد من الاعتبار هو الثانى فمح يتحقق الشرطية اذ لو لم يتحقق ولم يتميز من  
الدلالة المطابقة فلا يكون مادة القرض ( قوله تلك الدلالة آه ) اى الدلالة  
التضمنية المعبرة وهى دلالة الامكان بسبب دلالة على الامكان الخاص  
على الامكان العام لا بسبب كونه موضوعاً ( قال لتحقيقها آه ) الضمير راجع الى  
دلالة الامكان على الامكان العام وهو دليل على قوله ليست بواسطة الح  
حاصله انه لو كان بواسطة ان اللفظ موضوع للامكان العام لم يتحقق تلك  
الدلالة في فرض انتفاء هذا الوضع لكنه يتحقق فيزم ان لا يكون بواسطة  
الوضع بازائه ولما اتفق احد السببين الذين انحصر السببية فيهما ثبت السبب  
الاخر فيتحقق مسببه وهو الدلالة تضمنا ولذا اضرب بقوله بل بواسطة ان  
اللفظ فلا يرد اعتراض البعض فتأمل ( قوله فانها ثابتة الح ) يعنى ان الدلالة  
التضمنية ثابتة هناك فلا يحتاج الى واسطة غير واسطة وضع اللفظ



للامكان الخاص حتى يقال ان لها واسطة وهو وضع اللفظ بازائه مع انه  
لامدخل فيها لوضعه للامكان العام لان هذا سبب الدلالة المطابقة لا التضمني  
هذا البيان بناء على ارجاع الضمير الى الدلالة التضمنية قيل قوله ولا مدخل  
اشارة الى ان قوله وان فرضنا انتفاء وضعه كناية عن انه لا مدخل فيها بوضعه  
للامكان العام وهو ظاهر فلا يرد ان فرض انتفاء وضعه بازائه بعد تحقق  
الوضع فرض مح فجاز ان يستلزم انتفاء الدلالة فان المحال جاز ان يستلزم المحال  
فتأمل ( قال واما الانتقاض بدلالة الالتزام آه ) قد عرفت ان مادة النقص  
لفظ المشترك الذي وضع للزوم واللازم وفي دلالة على اللازم جهاً من المطابقة  
والالتزام وانتقض التعريف به فان قيل المشترك بين الملزوم واللازم انما يدل  
على اللازم بالمطابقة لان اللفظ اذا دل باقوى الدالتين لم يدل باضعفها  
قلت انما يكون كذلك لو كانت الدلالة القوية والضعيفة من جهة واحدة فانه  
اذا كانت احدى الدالتين مطابقة والاخرى تضمناً والتزاماً يكون كل واحدة  
منهما مسببة بسبب ومعلولة بعلة يوجد كل واحد بوجودها ولا امتناع  
في ذلك وانما الامتناع في ثبوت دلالة واحدة من جهة واحدة سببين احدهما  
قوي والاخر ضعيف فقس عليه كل لفظ مشترك في السوء ال والجواب ( قوله  
ولما كان الضوء آه ) يعني ان الدلول سببين الذين اختلف مقتضاها واذ اطلق  
اللفظ الدال على ذلك المدلول يتحقق السببان فيلزم تحقق السببين المختلفين  
فبالنظر الى السبب الذي هو مقتضى الدلالة الالتزامية يكون مقتضى دلالة  
الالتزامية بداهة مع انه يصدق عليه تعريف الدلالة المطابقة لتحقق سببها  
وهو الوضع بازائه فاذا قيد التعريف بتوسط الوضع يلزم فيه اخذ السبب  
والسبب واعتبارهما معا فيتخلص التعريف عن النقص فان تحقق في مثل  
الشمس عند دلالة على الجرم الدلالة الالتزامية والمطابقة معا بالنسبة  
الى الضوء يصدق عليها تعريف الدلالة الالتزامية دون المطابقة لتحقق  
اعتبار السبب والسبب بالنسبة الى الدلالة الالتزامية دون المطابقة وقد علم  
ان الدالتين متحقق سواء اريد اولا فلا يتوهم من الاكتفاء على كون دلالتها  
على الضوء التزاماً انتفاء الدلالة المطابقة ( قوله يعني ان هناك دلالة مطابقة  
الخ ) باعث التفسير ان ظاهر العبارة يقتضي وجود الدلالة المطابقة منفردا  
مع انهما وجودتان لتحقق الجهتين كونه موضوعاً له وكونه جزء من الموضوع له  
وتصريح المطابقة لكونها مدار النقص واذا قيد فلا انتقاض لما عرفت

من اعتبار السبب والمسبب في التعريف ( قوله وهناك ايضا دلالة الخ ) لتحقيق  
الجهتين كونه موضوعا له وكونه خارجا لازما للموضوع وجه التأمل اشارة  
الى ما قررنا آنفا من الدلالة القوية والضعيفة فتذكر ( قال لما كان الدلالة  
الالتزامية آه ) اعلم ان هذا الشرط موقوف على تحقق اللزوم بناء على انه عبارة  
عن امتناع الانفكاك عن الشيء فاما امتنع انفكاكه عن الماهية لموجودة اما ان يمتنع  
انفكاكه عن الماهية مطلقا اي بحسب كلا وجوديه بمعنى انها حيث وجدت  
كانت متصفة به وهو لازم الماهية كالزوجية للاربعة فان الاربع زوج سواء كانت  
في الذهن او في الخارج او لا يمتنع انفكاكه عنها الا في وجود خاص كالتحيز للجسم  
فانه يلزم في الوجود الخارجي وكالكلية للانسان فانه انما يلزمه في الوجود  
العقلي ويقال للقسمين لازم الوجود ويختص الاول بلزوم الوجود والثاني  
بالمعقولات الثانية لانها لوازم ما حصل في العقل والمعتبر في الدلالة الالتزامية  
اللزوم العقلي سواء كان لازم الماهية والمعقولات الثانية وهذا القول استدلال  
على اشتراط الدلالة الالتزامية باللزوم الذهني بين الموضوع له وبين الخارج  
اللازم تقريره لما كانت الدلالة الالتزامية دلالة اللفظ على الخارج عن  
الموضوع له فاما ان يكون المدلول كل امر خارج عنه او بعض امر خارج  
بغير شرط اللزوم او بعض امر خارج بشرط اللزوم لاسبيل الى الاول واللازم  
ان يكون كل لفظ وضع لمعنى دالا على معان غير متناهية وهو ظاهر البطلان  
ولاسبيل الى الثاني اذ لم يكن اللفظ دالا عليه وذلك لان دلالة اللفظ على المعنى  
بحسب الوضع اما لاجل انه موضوع بازائه او لاجل انه يلزم من فهم المعنى  
الموضوع له فهمه والبعض الخارج الغير المشروط بشرط اللزوم لم يتحقق  
فيه سبب الدلالة فلم يكن اللفظ دلالة عليه فثبت ان المدلول الخارج امر  
خارج بشرط اللزوم وذلك اللزوم اما لزوم خارجي او لزوم ذهني لاسبيل  
الى الاول لانه لو كان اللزوم الخارجي شرطا لم يتحقق دلالة الالتزام بدونه  
لامتناع تحقق المشروط بدون الشرط مع انه متحقق كدلالة العمى على البصر  
فثبت المط وهو ان المدلول الخارج امر خارج بشرط اللزوم الذهني فيلزم  
ثبوت اصل لدعوى وهو اشتراط الدلالة الالتزامية باللزوم الذهني هذا خلاصة  
قول الش ( قال فلا بد للدلالة آه ) متفرع على قوله قوله ولا خفاء يعني لما تحقق  
الدلالة في الدلالة الالتزامية ردد بين الامرين الكلية والبعضية ومن انتفاء  
الاول يلزم ثبوت الثاني ونفي الدلالة عن كل امر خارج باعتبار كليته لا باعتبار



الفرد حتى يتنافى دلالاته في البعض قيل متفرع على ما تقدم باعتبار العلم  
 كافي قوله تعالى \* فابكم من نعمة فن الله \* اى فعمل انه لا بد للدلالة على الخارج  
 من شرط اى من امر يتعلق به وجودها على ما هو المعنى اللغوى للشرط  
 لا ما يتوقف عليه وجودها اذ الدليل لا يساعدته انتهى فيه بحث لان الدليل  
 المسوق لاثبات هذا الشرط بملاحظة لزوميته وبملاحظة ذهنيته قوله  
 فان لم يتحقق ناظر بملاحظة الاول قوله ولا يشترط الخ ناظر بملاحظة  
 السانى فكيف لم يتحقق معنى الشرط الاصطلاحي وهو ما يتوقف عليه  
 وجودها ولم يساعدته الدليل فتأمل ( قال بحيث يلزم من تصور المسمى آه )  
 التصور هنا مرادف للعلم والادراك المطلق اى من ادراكه ادراكه سواء كان  
 تصوريا او تصديقا او مختلفين ( قال فانه لو لم يتحقق هذا الشرط آه )  
 هذا تفسير قول المصنف والا لا تمتنع فهمه من اللفظ فالظان يقال لو لم يشترط  
 لانه نقيض يشترط لكن عدل الى لازمه اذ التحقق لازم الشرط اشارة الى ان  
 صحة الملازمة مبنى على عدم تحقق الشرط لاعلى الاشتراط اذ عدم الاشتراط  
 لا يستلزم عدم التحقق لجواز تحقق الزوم مع عدم جعل الجساعل شرطا  
 ولم يمتنع الفهم ( قال او لاجل انه يلزم من فهم آه ) المسهور فى كلام القوم  
 او بسبب انتقال الذهن من المعنى الموضوع له اليه عدل الى قوله يلزم  
 من فهم المعنى الموضوع له فهمه لئلا ينتقض بالتضمن اذ المدلول التضمنى  
 لم يوضع له اللفظ ولا ينتقل الذهن من المعنى الموضوع له اليه بل الامر بالعكس  
 وليتم الدليل سالما عن النقص سيظهر من كلام المحنى قدس سره قيل انافهم  
 من اللفظ شيئا فى بعض الاوقات دون بعض عقيب فهم المسمى فدلالته  
 على ذلك المعنى الالتزامية ولازوم ذهنى اجيب ان الدلالة مقولة بالاشتراك  
 على معنيين الاول فهم المعنى من اللفظ متى اطلق السانى فهم المعنى منه اذا  
 اطلق واصطلاح على المعنى الاول وان اعتبر فى بعض العلوم بالمعنى  
 الثانى فلا لالة للفظ اذا فهم المعنى منه المعنى بالقرينة بل الدال المجموع ( قوله  
 والالزم ان يكون الخ ) لان المعانى الغير المتناهية خارجة عن الموضوع له  
 لذلك اللفظ وهو ظ البطلان بالوجدان لانا لانفهم من اللفظ الامعنى  
 واحد اذا لم يلاحظ الوضع ولا يخطر ببالنا غيره فضلا عن المعانى الغير  
 المتناهية فلا وجه لما قيل اى بالتفصيل ليصح قوله وهو ظ البطلان لان  
 دلالة اللفظ على معان غير متناهية اجالا ليست بطة فضلا عن ظهوره

بل هي واقعة كافي وضع العام للموضوع له الخاص انتهى لان هذا القول  
مبنى على الوضع مع ان ما نحن فيه على تقدير عدم الوضع ( قوله ويكفي فيها  
العلم بالوضع الخ ) سواء كان الوضع شخصيا او نوعيا كما في المشتقات  
وسائر الموضوع بالوضع النوعي فاذا اطلق اللفظ الموضوع اطلاقا صحيحا  
مع ما يحتاج اليه في الدلالة كالمعلق بالنسبة الى الحرف والفاعل بالنسبة  
الى الفعل ينتقل من اللفظ الى المعنى بسبب العلم بالوضع فلا يحتاج الى شيء  
آخر حتى يشترط بشيء كالدلالة الالتزامية وحاصل هذا جواب عن سؤال  
مقدر بانه وقع شرط في الدلالة الالتزامية فا بال الدلالة المطابقة والتضمن  
فاجاب عنه بانه يكفي فيهما العلم بالوضع ولا حاجة الى شيء آخر ( قوله ينتقل  
ذهنه من سماع اللفظ الخ ) كلمة من منشائية فمح المنتقل منه محذوف اي ينتقل  
لاجل السماع من اللفظ الى ملاحظة آه او السماع مصدر بمعنى المفعول  
من قبيل اضافة الصفة الى الموصوف فن للابتداء وهو الظ ووجه هذا  
التعبير ان اللفظ الدال له جهة صدوره من اللفظ وجهة وجوده من حيث  
هو وجهة سماعه السامع ومدار الدلالة هو الجهة الاخيرة فلهذا عبر بهذا  
العنوان ولان التفتت الى التكاليف ( قوله وهذا هو الدلالة المطابقة آه )  
المشار اليه هو الانتقال المذكور فعلى هذا يكون الدلالة من صفات النفس  
مع ان التعريف السابق للدلالة يقتضي ان يكون من صفة اللفظ وبعضهم  
عرفها بانها فهم المعنى من اللفظ عند اطلاقه بالنسبة الى من هو عالم بالوضع  
وهذا يقتضي ان يكون من صفة المعنى قد استصعب فيه الاشكال وكثر فيه  
الاقوال والتحقيق ان ههنا امور اربعة اللفظ وهو نوع من الكيفيات  
المسموعة والمعنى الذي جعل اللفظ بازائه واطرافه عارضة بينهما فهي  
الوضع اي جعل اللفظ بازاء المعنى على ان المخترع قال اذا اطلق فافهموا  
هذا المعنى واطرافه ثانية بينهما عارضة لهما بعد عروض الاضافة الاولى  
وهي الدلالة فاذا نسبت الى اللفظ قيل انه دال على معنى بمعنى كون اللفظ  
يحيت يفهم منه المعنى العالم بالوضع عند اطلاقه واذا نسبت الى المعنى قيل  
انه مدلول هذا اللفظ بمعنى كون المعنى منفهما عند اطلاقه وكلاهما لازم  
لهذه الاضافة فامكن تعريفهما بايهما كان ولما كان المق والثمر من دلالة  
اللفظ ومدلولية المعنى انتقال الذهن من اللفظ الى المعنى عرفها بالانتقال  
من اللفظ الى المعنى وحقق الفاضل المحنى في حواشيه للمطالع ان الحالة



الثانية مازفة للفظ بواسطة كونه موضوعا مسماة بالدلالة فهي قائمة باللفظ  
 متعلق بالمعنى كالابوة القائمة بالاب المتعلقة بالابن لاحالة قائمة بهما معا  
 كالتناسب مثلا واما تعريفها بالفهم مضافا الى الفاعل او المفعول اعني السامع  
 او المعنى او بانتقال الذهن من اللفظ الى المعنى فمن المسامحات التي لا تلبس  
 المقى اذ لا اشتباه في ان الدلالة صفة للفظ بخلاف الفهم والانتقال ولا في ان  
 ذلك الفهم والانتقال من اللفظ انما هو بسبب حالة فيه فكانه قبل هي حالة  
 اللفظ بسببها يفهم المعنى منه او ينتقل منه اليه وكانهم نيهوا بالتسامح على  
 ان الثمرة المقى من تلك الحالة هي الفهم والانتقال فكانها هو (قوله وكذا  
 اذا علم آه) يعني ان اللفظ اذا كان مشتركا كذلك يكفي في دلالة مطابقة العلم  
 بالوضع ولا تفاوت بين دلالة اللفظ المشترك وغيره في كفاية العلم بالوضع  
 اذ في اللفظ المشترك ينتقل الذهن من سماعه الى ملاحظة المعاني الموضوعية لها  
 باسرها فيكون دالا على كل واحد منها مطابقة ومنشأ ذكر المشترك وقوع  
 الاختلاف فيه قيل المشترك اذا اريد به احد المعنيين لا يراد به المعنى الاخر و  
 اريد ايضا لم يكن تلك الارادة على قانون الوضع لان قانون الوضع ان لا يراد  
 بالمشارك الا احد المعنيين فاللفظ ابدأ لا يدل الاعلى معنى واحد فذلك المعنى  
 ان كان تمام الموضوع له فطابقة وان كان جزء له فتضمن والا فالترام فمح يكون  
 الدلالة تابعة للارادة فلا يكون العلم بالوضع كافيا في دلالة مطابقة بل يحتاج  
 الى قرينة معينة للمعنى المراد وقيل اللفظ المشترك يدل على المعاني الموضوعية  
 بلا احتياج الى القرينة اذ لا شك ان العالم بالوضع يتعقل المعاني عند اطلاق  
 اللفظ نعم تعين ارادة اللفظ موقوف على القرينة لكن بين ارادة المعنى  
 وبين دلالة اللفظ عليه بون بعيد والفاضل المحشي قدس سره اختار  
 المذهب الحق لان كون الدلالة وضعية لا يقتضي ان يكون تابعة للارادة  
 بل للوضع فاننا قاطعون باننا اذا سمعنا اللفظ وكنا عالين بالوضع نتعقل معناه  
 سواء اراده اللفظ اولا ولا نعني بالدلالة سوى هذا (قوله لان فهم الجزء  
 لازم آه) فمح يكون دلالة اللفظ انما هي من جهة ان العقل يحكم بان حصول  
 الكل في الذهن يستلزم حصول الجزء فيه فيلزم ان يكون الدلالة عقلية  
 لا وضعية قلت نعم هذه الدلالة عقلية عند اهل العربية لكن المنطقيون  
 يسمونها وضعية بمعنى ان للوضع مدخل فيها ويخصون العقلية الى ما يقابل  
 الوضعية والطبيعية (قوله ولا يمكن ان يكون اللفظ آه) جواب عن سؤال

مقدر وهو ان وجه اشتراط الدلالة الالتزامية لزوم الدلالة على امور غير متناهية عند عدم الاشتراط و كذلك في الدلالة التضمنية والمطابقة لجواز ان يكون اللفظ موضوعا لمركب من اجزاء غير متناهية ولجواز ان يكون اللفظ موضوعا باوضاع غير متناهية لكل واحد من معان غير متناهية وحاصل جوابه ان كون اللفظ موضوعا لمعنى مركب من اجزاء غير متناهية ملحوظة بخصوصها وتفصيلها غير ممكن من العباد ان كان الواضع غير الله وكذلك ان كان الواضع هو الله عز وجل لعدم ترتب الثمرة على هذا وهو الافادة والاستفادة لا يقال ان الوضع بامور غير متناهية باوضاع غير متناهية وكذا المعنى المركب من اجزاء غير متناهية وان لم يكن على وجه التفصيل يمكن على وجه الاجمال كالجملة والجميع لانا نقول ان الموجب للاشتراط في الدلالة الالتزامية لزوم دلالة على امور غير متناهية بالتفصيل حتى تمتنع وح يلزم ان يكون هناك كذلك حتى يصح الايراد فيهما ويصح الجواب واشارة الى هذا قال الفاضل المحتى بخصوصية معنى مركب الخ ( قوله ان يوضع لفظ واحد لكل واحد الخ ) هذا بان يوجد لفظ واحد ووضع ذلك لكل واحد من معان غير متناهية ولكل معنى وضع واحد ومن عدم تناهى المعانى يلزم عدم تناهى الاوضاع هذا بطريق التوزيع لان يكون لمعنى واحد اوضاع غير متناهية كما يوهى ظالعبارة وقيد اللفظ بالواحد لان اللفظ الكثير في جميع اللسان واللغات على طريق التوزيع موضوع لمعان غير متناهية وتلك الالفاظ الغير المتناهية يؤدي بها المتلفظون الغير المتناهية المعانى الغير المتناهية ولا محذور فيه ( قوله الدلالة التضمنية الخ ) هذا بيان لتامة الحصر ولفائدة تغيير الاسلوب كما عرفت في شرح هذا الكلام فان قيل ان الدلالة التضمنية هي ملاحظة الجزء في ضمن الكل وهي مقدمة على ملاحظة الكل ومن قوله يلزم من فهم المعنى الموضوع له فهمه قطعا يلزم تقدم فهم الكل على فهم الجزء كما لا يخفى قلت لما كان اللفظ لا يلاحظ منه اولا وبالذات الا المعنى المطابق بسبب العلم بالوضع كان المعنى المطابق متبوعا والتضمن والالتزام ان وجدتا تابعين وهذا لا ينافي تقدم ملاحظة الجزء على متبوعه بحسب الطبع ( قال ولا يشترط فيه الا لزوم آه ) معطوف على قول المص ويشترط لتصريحهما اذ الش ناقل لكلامه وان عدم عبارة الش معطوف على قوله فلا بد للدلالة آه اذ هو تفسير قوله ويشترط وهذا



الاشتراط وعدم الاشتراط مبني على اعتبار كون اللزم كلياً بان يمنع عقلاً  
 تصور الملزوم بدون تصور اللازم واللازم الخارجي لا يتحقق اللزوم فيه على  
 وجه كلي فلا يكون شرطاً ومن اكتفى باللزوم في الجملة كما هو مذهب اهل  
 العربية فلا يشترط عندهم اللزوم الذهني ولا اللزوم الخارجي بالمعنيين  
 المذكورين حتى قالوا واعتبر اللزوم الكلي لزماً خروج دلالة الخاتم على الجود  
 ومنهها من اللزوم العرفية مع انه لا ريب في فهم هذا المعنى فاسقاطه عن درجة  
 الاعتبار غير مستحسن والعذر بالاختلاف بحسب العادة غير مسموع  
 فان الوضعية ايضاً يختلف باختلاف الاوضاع فتأمل قيل المراد باشتراطهم  
 وعدم اشتراطهم دعواهم الاشتراط وعدمها والا فلا معنى لاسناد الاشتراط  
 اليهم ونفيه عنهم لانه ليس منوطاً باعتبارهم بل متحقق مع قطع النظر  
 عن اعتبارهم ( قال هو كون الامر الخارجي بحيث آه ) المراد من التحقق  
 الخارجي الثبوت الاصلى ما عدا الوجود الظلي اعم من ان يكون ثبوته في نفسه  
 او في غيره فيم اللزم التحقق بوجوده الاصلى في الذهن والخارج كلزوم  
 الصفات النفسانية بعضها لبعض كالحيوة للعلم فيشمل لزوم الجواهر للجواهر  
 كلزوم الهيولى للصورة والجواهر للعرض والعرض للجواهر كلزوم التحيز  
 للجسم وبالعكس فيشمل اللزوم الخارجي فيما لا وجود للملزم او اللازم  
 في الخارج كلزوم العمى اولزوم شئ له ولا يرد القبض على التعريف بمنى هذه  
 الوازم فتأمل ( قال بحيث يلزم من تحقق المسمى في الذهن آه ) يعني من وجود  
 المسمى بالظلي وجوده الظلي واما استمرار الوجود الاصلى لشيء لا وجوده الظلي  
 لشيء آخر فلا يمكن قيل بقي لزوم الامر الخارجي للمصور كلزوم المعلوماتية  
 للمعلوم ولزوم الامر الذهني الحاصل في النصور للخارجي كلزوم وجود العلم  
 الاصلى لوجود المعلوم في التصور خارجين عن قسمي اللزوم وهما حقيقان  
 بان يدخل في اللزوم الخارجي الغير النافع في الدلالة ويخرج عن اللزوم  
 الذهني المعتبر في الدلالة انتهى يمكن ان يجاب عنه بان لزوم شئ لشيء له  
 اقسام ثلاثة اثنان منها ما ذكره الش وقسم ثالث وهو لزوم شئ لشيء في نفسه  
 مع قطع النظر عن التحقق وان كان ظرف الاتصاف الذهن كلزوم عدم  
 المعلول لعدم العلة فانه ليس باعتبار تحققها في الخارج وهو ظ ولا في الذهن  
 بالمعنى المذكور بل في نفسها وان كان ظرف اللزوم بينهما الذهن ولزوم الكلية  
 للصورة العقلية والمعلوماتية للمعلوم من هذا القبيل وكذا جميع المعقولات

الثانية اللازمة للمعقولات الاولى واما لزوم وجود العلم الاصلى لوجود المعلوم في التصور فوهم لان هنا وجود واحد للعلم والمعلوم وهذا القسم الثالث ليس ايضا من شرط الدلالة الالتزامية لانه لم ينتقل من اللزوم الى اللازم بسبب العلم بالوضع عند اطلاق اللفظ الموضوع للزوم لعدم لزوم ملاحظة اللازم من ملاحظة اللزوم كما لا يخفى واما التعرض لعدم اشتراط اللزوم الخارجى دون عدم اشتراط هذا اللزوم فلان اكثر الاحكام باعتبار الخارج بخلاف هذا اللزوم ( قوله المضاف من حيث هو مضاف الخ ) يعنى وصف العدم بالمضاف وهو للتقيد فى التركيب الاضافى اذا تعلق حكم على المضاف قديؤخذ من حيث ذاته وقد يؤخذ من حيث هو مضاف فى الصورة الاولى يكون المضاف اليه والاضافة خارجين عنه وفى الصورة الثانية كانت الاضافة داخلية فيه والمضاف اليه خارجا عنه والعنى من قبيل التانى لان العنى ليس عبارة عن العدم المطلق والا لما كان بينه وبين البصر تقابل العدم والملكة فيكون الاضافة داخلية والمضاف اليه خارجا لازما وحاصله التقيد داخل والقيد خارج ( قوله ومفهوم العنى هو العدم آه ) قيل صرح الش فى شرح المطالع ان البصر جزء مفهوم العنى فى بحث القضايا فى اوائله وهو مخالف لكلامه هنا ووجه بان عدم ذكر البصر معه فى نحو قوله تعالى اصم بكم عى وقوله تعالى بل هم قوم عمون يدل على دخول البصر فى مفهومه وذكره معه فى قوله تعالى فانها لاتعمى الابصار + يدل على خروجه عنه كيلا يحتاج الى التجريد ففعل الش بنى كلامه فى الموضوعين على الاحتمالين اللذين يؤيدهما الاستعمال انتهى الظ ان الاضافة داخلية فيه والتعبير لجزء المفهوم لا يقتضى ان يكون جزء الموضوع له او جزء المفهوم عبارة عما يكون فهم الشئ معه وهو اعم من الموضوع له ولا يلزم من كونه جزء للاعم جزء للاخص والمضاف اليه فى صورة دخول الاضافة يكون مما يكون فهم الشئ معه ونص على خروج البصر عن العنى الفاضل الجلال رحمه الله حيث قال فان اسناده الى البصر شايع بدون قرينة مجازية قال الله تعالى عميت ابصارهم الى غير ذلك من النظائر الشائعة والاصل الحقيقة فتأمل ( قال بالاستلزام وعدمه آه ) متعلق بالنسبة على طريق التوزيع يعنى يكون بعضه مستلزما لبعض وبعضه غير مستلزم له ويدخل فى البيان التوقف اذ لا يخفى فى نفس الامر من الاستلزام وعدمه وتلك النسب باللزوم وعدمه منحصرة فى ست حاصلة



من مقايضة كل واحدة من الثلث الى سببها ومعلوم النسب ليست من الاعراض  
الذاتية فقوله والمطابقة لا تستلزم التضمن وامثاله ليس مسألة العلوم حتى  
يقال ان السالبة في كونها مسألة يحتاج الى التأويل ويعلم من نفي الاستلزام  
ان النسب بحسب التحقق لا بحسب الصدق اذ في التصورات يجري فيها  
النسب بهذين الاعتبارين وان اختلفت في التصديقات باعتبار التحقق ( قال  
اي ليس متى تحققت تحقق الخ ) هذا التفسير رفع الايجاب الكلية الشرطية  
لان متى سور الايجاب الكلي ولصدق الجزئيتين في نفسه والمراد من الاستلزام  
امتناع الانفكاك على الوجه الكلي على ما هو الاصطلاح فيكون التفسير  
بالمساوي فلا وجه لما قيل هذا التفسير بالاعم اذ مفهوم قوله متى تحققت تحقق  
دوام عدم الانفكاك والاستلزام امتناع الانفكاك وهذا اخص منه انتهى  
اذ لو سلم دوامية هذه القضية واعتيها من الاستلزام لا يكون نقيض الاعم  
اعم من نقيض الاخص بل نقيض الاعم اخص منه ولا وجه لجل الاستلزام  
على الدوام حتى لا يتم استدلاله بالجواز فتأمل ( قال لجواز ان يكون اللفظ  
الخ ) كالواجب والوحدة والنقطة انما كتنى بالجواز في الاستدلال مع انه  
استدل في شرح المطالع بالوقوع لكفايته في المق لان المعاني البسيطة لما تحققت  
لزم ان يوضع له اللفظ لاحضارها فوق اللفظ موضوعا بازائه وان لم يعلم  
ذلك الوضع المقدم يجوز ان يوضع شخص بازائه اللفظ فيعلم عدم الاستلزام  
بالضرورة قيل كما علم عدم استلزام المطابقة التضمن لجواز ان يكون اللفظ  
موضوعا لمعنى بسيط يمكن ان يعلم عدم استلزامها الالتزام لجواز ان لا يكون  
للدلول المطابق لازم ذهني فلا يصح الاستدلال بهذا الجواز على عدم العلم  
بالاستلزام كما فعله والجواب انه فرق بين الجوازين لان الجواز الاول هو الامكان  
بحسب الواقع والجواز الثاني هو الامكان العقلي الذي هو مجرد تجوز العقل  
وهو لا يستلزم الامكان في نفس الامر قرب امر يمكن في نظر العقل ولا مكان له  
في نفس الامر وقرينة استعمال الامكان في كل مقام بمعنى آخر هو الدعوى  
اذ يقتضى في كل مقام بمعنى آخر للامكان فان نفي الاستلزام يستدعي الامكان  
بحسب نفس الامر وعدم العلم بالاستلزام يستدعي الامكان العقلي على ان امكان  
وضع الالفاظ بحسب نفس الامر بمعنى بسيط بين الوجود البسيط واستعداد  
كل احد لان يوضع له لفظ بخلاف وجود لازم ذهني لكل ماهية فان مكانه  
وامتناعه خفيان وغاية الامر التجوز العقلي ( قوله بهذا الدليل يعرف آه )

قد عرفت ان النسبة منحصرة في ~~سبعين~~ الشارح خمسة منها ولم يبين ان  
الالتزام يستلزم التضمن فينه المحتى رجه بانه معلوم من دليل عدم استلزام  
المطابقة للتضمن فلذا لم يتعرض ووجه معلوميته انه لما جاز كون اللفظ موضوعا  
بمعنى بسيط مع ان البسائط متحققة في نفسها ولها لوازم ثابتة كلوازم واجب  
الوجود والوحدة النقطة من عدم التعدد وعدم الانقسام ونحوهما تحقق  
الدلالة الالتزامى في اللفظ الموضوع للبسيط دون التضمن ثبت عدم استلزام  
الالتزام التضمن و اشار الى تحقق اللازم للبسيط بكلمة ان الدالة على التحقق  
فلا يرد ان امكان وجود المعنى البسيط لا يستلزم وجود الازوم الذهني حتى يثبت  
هذا الدعوى بهذا الدليل ( قال فغير متيقن آه ) غير الاسلوب بحيث لم يقل  
المطابقة لا تستلزم الالتزام لان ما ذكره من جواز ان لا يكون للمسمى لازم  
بين يلزم فهمه فهم المسمى انما يفيد عدم العلم بالاستلزام وليس بمطال العلم  
بعدم الاستلزام وهو المط فاعلى هذا ينبغي ان يقول غير معلوم لان نفي التيقن  
لا يستلزم نفي العلم على طريق الطن بل ماعدا اليقين مع ان المق هو المشكوك  
يمكن ان يقال الغرض نفي التيقن فقط لوجود منبت مستدل على اثبات الاستلزام  
ونفيه فتأمل ( قوله قد يقال آه ) حاصله معارضة بانه لو استلزم المطابقة الالتزام  
لكان لكل شئ لازم لكن لا يجوز ان يكون لكل شئ لازما ذهنيًا واثبت الاستثنائية  
بقوله والاى لو كان لكل شئ لازما من تصور معنى واحد تصور لازمه  
وذلك اللازم معنى واحد يلزم من تصوره تصور لازمه وهكذا الى غير النهاية  
فيلزم من تصور معنى واحد ادراك امور غير متناهية دفعة لكون تصور المعنى  
الواحد دفعيا وهو مح بالبداهة والمراد من الدفعة زمان واحد لان المعبر  
في الدلالة الالتزامية الازوم الذهني كما عرفت ومعناه ان يكون تصور المزوم  
واللازم على وجه المعية لا التدرج فيلزم ادراك امور غير متناهية في زمان  
واحد فسبب محالية هذا الادراك امتناع حصوله في الذهن تفصيلا فلا وجه  
لما قيل من ان المراد من الدفعة زمان متناه لان الدلالة هي الانتقال من اللفظ  
الى المعنى الموضوع له ومنه الى اللازم فيترتب الانتقالات فلا يكون في زمان  
واحد وسبب محاليتها ان ملاحظة الامور الغير المتناهية والانتقال من كل منهما  
الى آخر في زمان متناه مح بالضرورة ولا وجه ايضا لما قيل يمنع استحالة تعقل  
مالا يتناهي معاد دفعة لانه لا يضيق زمان عن تعقل المعاني الحاصلة معا وان كثرت  
( قوله ورد ذلك لجواز آه ) هذا منع للملازمة وهي لزوم امور غير متناهية



يسند جواز الانتهاء بان يكون بين معين تلازم لا يقال ان لم ينته سقط المنع  
وان انتهى كان الانتهاء مفهوما هو معنى فلا بد له من لازم لا نناقول ليس يلزم  
من ثبوت الانتهاء تصوره وكذا يدفع بهذا الجواب قول من قال ان المعنيين  
المتلازمين معنى فاذا كان لكل معنى لازم ذهني يكون له لازم ايضا قيل يرد  
كلام المعارض بوجه آخر وهو ان اللازم الذهني ما يلزم من تصور الملزوم  
قصدا تصوره تبعا فتصوره تبعا لا يكون ملزوما لتصور لازمه الذهني وهو  
ظاهر فلا يلزم من تصور معنى واحدا ادراك امور غير متناهية وان كان هناك  
لوازم ذهنية مرتبة ويرد كلام المجيب بانه يلزم في صورة التعاكس ان لا يسكن  
النفس من الانتقال من احد المتلازمين الى الاخر بل ينتقل من احدهما  
الى الاخر دائما والوجدان يكذبه قلت في كلا الردين ان منشأهما كون  
تصور الملزوم واللازم مرتبا بحيث يقدم تصور الملزوم على اللازم مع انه  
ليس كذلك والمعتبر في لزوم الذهني كون تصور اللازم مع تصور الملزوم  
في الحصول في الذهن والقصدية والتبعية تتعلق الارادة اصالة فيلزم من  
ادراك معنى واحد ادراك امور غير متناهية ولا يلزم عدم سكون النفس  
في التعاكس فتأمل ( قال وذلك آه ) اي عدم الاستحالة ثابت بان التلازم  
في المتضايفين لا يستلزم توقف احدهما على الاخر توقفا بمعنى الاخص وهو  
ان لا يكون شئ موجودا الابد وجود شئ آخر وهو الدور البطلان استلزام  
تقدم الشئ على نفسه واما التوقف بمعنى الاعم وهو كون الشئ بحيث لو لا شئ  
آخر لا يمنع وهو اعم من ان يكون الشئان موجودين في الذهن معا وفي  
الخارج معا وان يكون احدهما مقدما والاخر مؤخرا في الذهن او في الخارج  
فالاول هو الدور المعنى فلا بطلان فيه والساني هو الدور المحال والتلازم  
في المتضايفين من قبيل الاول ( قوله لجواز تعقل آه ) وان لم يحز لكان كلما تعقلنا  
شيئا تعقلنا معه شيئا آخر لكننا نعلم بالضرورة اننا نعقل كثيرا من الاشياء  
مع الذهول عن سائر اغياره لكن هذا الاسناد لا مبني على المقدمة الوجدانية  
وهو لا يدفع الخصم المكابر وان ازم المصنف ادل المكابر مجال بان يقال الذهول  
عن الاغيار قد ينشأ عن عدم ملاحظة اللازم عند ملاحظة الملزوم و الفرق  
بين حصول الشئ وملاحظة قيل وقد يستدل على عدم الاستلزام بان جميع  
المفاهيم اذا اخذت بحيث لا يشذ عنها شئ فوضع بازائه لفظ منلا كالجملة  
والجميع فيكون دلالتها عليه مطابقة وليس له لازم ذهني واللازم خلاف

المفروض وفيه ان تلك الجملة موصوفة بعدم التناهي وبانه لا يشذ عنها  
 وكل واحد منهما خارج عنها لاتصافها به فدلالة اللفظ الموضوع له عليه  
 التزامية ولا ينافي دخوله فيها باعتبار انه مفهوم من المفهومات فتدبر ( قال  
 وزعم الامام ) حاصل استدلاله ان الدلالة المطابقة مدلولها ماهية وكل  
 ماهية يستلزم تصورها تصور لازم وهو انها ليست غيرها فينتج ان الدلالة  
 المطابقة مدلوله يستلزم تصور تصور لازم وهو انها ليست غيرها فيضم كل  
 دلالة مدلولها كذا يستلزم الالتزام فينتج المط واصل الجواب منع الكبرى الاول  
 مع السند المذكور المراد من التصورين في قوله تصور كل ماهية تصور لازم  
 من لوازمها التصور المطلق المرادف للعلم لا التصور السازج المقابل للتصديق  
 لان الماهية اعم من التصورية والتصديقية وكذا اللازم ههنا تصديق  
 لكن المفهوم من هذا الكلام لزوم تصديق على كل ماهية تصورية او تصديقية  
 ولزوم تصديق على كل تصور بط بالضرورة لاستلزامه لزوم تصديقات  
 غير متناهية التصور واحد لتركب التصديق من التصورات الثلاث والحكم  
 فتأمل ( قوله ان سلب الغير آه ) ان المراد من السلب ليس مقابلا للايجاب بل  
 بمعنى الانتفاء اذا انتفاء الغير عن كل معنى سواء كان علما ومعلوما لازم في نفس الامر  
 مع قطع النظر عن تعلق العلم بهذا الانتفاء والمعنى الاعم من كونه علما ومعلوما  
 من جهة كونه مفهوما من اللفظ يلزم احضاره في الذهن من احضار اللفظ  
 بواسطة الوضع فيلزم من حصول ذلك المعنى الاعم حصول هذا الانتفاء فيكون  
 حصول المعنى في الذهن حصول صورته ولو كان علما اذح يكون له جهتان  
 جهة كونه مفهوما من اللفظ بالوضع وجهة كونه علما وان حصل بجهة الثانية  
 نفسه لكن بجهة الاولى صورته كما كان معلوما من جهة وعلما من جهة فلا وجه  
 لتعميم السلب من مقابل الايجاب ومن مقابل الثبوت والمعنى من الصورة الذهنية  
 ومن ذى الصورة وللارادة من الحصول في الاول حصول نفسه وفي الثاني  
 حصول صورته فتأمل ( قوله وليس بصحيح آه ) هذا منع مقدمة وهي قوله  
 كل ماهية يستلزم الخ بالترديد حاصله ان اريد بكون المعنى ليس غيره لازما  
 بينا بالمعنى الاخص فم اذ كثيرا يتصور المعاني مع الغفلة عن سلب غيرها عنها  
 وان اريد به انه لازم بين المعنى الاعم فسلم لكن لا يفيد اذ المعتبر في دلالة الالتزام  
 هو اللازم البين بالمعنى الاخص قوله ولو صح ذلك نقض في المقدمة على  
 طريق المجاز او التقدير وجه البطلان قد عرفت لزوم ادراك تصديقات غير



متناهية قوله ثم يسان منشأ الغلط ( قوله وهو ان يكون تصور الملزوم آه )  
 ان اريد باللزوم في قوله في الجزم باللزوم آه اللزوم الخارجى ينزم اعتبار اللزوم  
 الخارجى في اللازم بمعنى الاخص اذ كل ما هو معتبر فى مفهوم الاعم معتبر  
 فى مفهوم الاخص فلا يكون اللزوم بالمعنى الاخص معتبر فى الدلالة الالتزامية  
 اذ لو اعتبر هو فيها كان اللزوم الخارجى شرطاً للالتزام وقد بين بطلانه  
 وان اريد اللزوم الذهني فان كان بالمعنى الاول الذى هو الاخص كان العام  
 عين الخاص او يصير معناه ما يكون تصور مع تصور ملزومه كافياً في الجزم  
 بان تصور الملزوم يستلزم تصور اللازم فقد اخذ الاخص فى مفهوم الاعم  
 فكل ما كان لازماً بالمعنى الاعم ~~كان~~ لازماً بالمعنى الاخص فان لزم من كون  
 تصور الملزوم كافياً فى تصور اللازم ان يكون تصورهما معاً كافياً فى الجزم  
 باللزوم كان العام عين الخاص بحسب الذات وان تغايرا بحسب المفهوم  
 وان لم يلزم ذلك كان العام اخص من الخاص وكلاهما بطوان كان اللزوم  
 الذهني المعتبر فى الاعم بالمعنى الثانى الذى هو الاعم لزم تعريف النشئ بنفسه  
 اى اخذه فى تعريفه والجواب ان المعتبر فى اللزوم المأخوذ فى تعريف اللزوم  
 بالمعنى الاعم مطلق اللزوم اعم ان يكون ذهنياً او خارجياً والذهني اعم من  
 ان يكون بمعنى الاعم وان يكون بمعنى الاخص ( قال فضلا عن انها آه ) ان كلمة  
 فضلا تستعمل فى الترقى فى النفي وهنا ما بعدها التصديق وما قبلها التصور  
 وعدم خطور التصديق اقدم وارجح من عدم خطور التصور كما لا يخفى هذا  
 السند يقتضى العلم بعدم استلزام المطابقة للالتزام مع ان السائل يدعى  
 التوقف وقد عرفت ما فيه من قول المحتسب رجه آنفاً لكن يصلح للسندية دون  
 الاستدلال ( قال ومن هذاتين آه ) هذا بيان على مذاق المصنف ولا حذف  
 فيه فلا حجة المحذوف فى التحقيق وهو كما ان المطابقة استلزامها للالتزام  
 غير متيقن لجواز ان يكون من الماهيات ما لا يستلزم شيئاً بناء على عدم العلم  
 يكون كل ماهية بحيث يوجد لها لازم كذلك التضمن استلزامه للالتزام  
 غير متيقن لجواز ان يكون من الماهيات المركبة مما لا يكون له لازم ذهنى بناء  
 على عدم العلم بوجود لازم ذهنى لكل ماهية مركبة فلعل بين التضمن والالتزام  
 عموم من وجه التحقق لانهما يوجدان فى كل ماهية مركبة ملزومة لامر  
 ويوجد الالتزام بدون التضمن فى ماهية بسيطة ملزومة ويوجد التضمن  
 بدون الالتزام فى ماهية مركبة غير مستلزومة لنشئ ( قال وفى عبارة المص تسامح

(الخ) حيث حذف المضاف اعتمادا على فهم المتعلم لان اتحاد الدليل يستلزم اتحاد المدلول اذ الدليل في الاول يقتضى عدم التيقن دون تيقن العدم وفي الثاني كذلك يقتضى عدم تيقن الاستلزام لاتين عدم الاستلزام والفرق بينهما ظاهر وهو في الصورة الاولى يجهل الاستلزام تقيانا واثباتا وفي الصورة الثانية يعلم عدم الاستلزام (قوله قد يتوهم ان مدلول آه) لانه اذا اطلق اللفظ الموضوع بازاء المعنى المركب يفهم الكل من حيث هو كل والجزء من حيث هو جزء واذا فهمنا من حيث هما كل وجزء يفهم الترتيب بالضرورة وهو امر خارج عن المسمى فالتضمن يستلزم الالتزام وهذا التوهم بطلان هذه الامور وان كان لازما هو بمعنى الاعم لا بمعنى الاخص المعبر في الالتزام لانا تصور ما صدق عليه المركب وما صدق عليه الكل او الجزء مع الذهول عن وصفية التركيب ووصفية الكلية والجزئية فلا يكون شئ منهما لازما ذهنيا حتى يلزم من تصور المزوم تصور حاصل الجواب انه من اشتباه العارض بالمعروض المنفهم ما صدق عليه الجزء والكل والمركب لا مفهوما علميا ان لكل مفهوما وهو ما يتركب من شئ ومن غيره وما يصدق هو عليه وهو كل مجموع مركب من الاجزاء كالانسان والفرس فان الانسان مركب من الحيوان الناطق والفرس من الحيوان الصاهل وللجزء ايضا مفهوما وهو ما يتركب من شئ منه ومن غيره وما يصدق هو عليه كالحيوان والناطق والصاهل فالفهوم عند اطلاق الانسان ما يصدق عليه الجزء وهو الحيوان والناطق المعروضان لمفهوم الجزئية لا مفهوم الجزء نفسه الذى هو عارض لهما ولا يلزم من فهم ما يصدق عليه الجزء فهم التركيب وانما يلزم فهم التركيب من فهم ما يصدق عليه الجزء من حيث انه جزء لا من فهمه من حيث الذات لا يقال التضمن فهم الجزء في ضمن الكل من حيث هو الجزء لانا نقول الحثية المأخوذة في تعريف الدلالة التضمنية للتعليل لا للتقييد (قوله وقد ندعى آه) هذا الجواب بتغيير الدليل وحاصل التوهم المنع لقوله لم يعلم ايضا لازم ذهنى لكل ماهية مركبة والتغيير من الوظائف الموجهة بعد المنع ان لم يتغير المدعى فيه ما فيه فتأمل ايضا كاندعى الاستلزام بالتيقن قوله على قياس ما قيل يعنى في الدليل ولا تكرار فيه (قال لانها لا يوجدان الا معهما آه) اللام لام المأل فيكون تصوير الدعوى بعدم اتضمن والالتزام بدون المطابقة مع وجودهما معا بالضرورة لاستلزامهما الوضع المستلزم للمطابقة لان التضمن دلالة اللفظ على جزء المسمى من حيث هو جزؤه ولا ريب في ان دلالة



على جزء المسمى من حيث جزءه لا يتحقق الا اذا دل على المسمى وكذلك دلالة  
اللفظ على الخارج من المسمى من حيث هو خارج لا يتحقق بدون دلالة اللفظ  
عليه ولما قاله الش ( قال والتابع من حيث انه آه ) اى تابع لتبوع مخصوص  
فيخص بالتابع المساوى ويخرج الاعم كالحرارة اذا لاعم اذا قيد بهذه الخبيثة  
يكون مساويا لا اعم فلا وجه لما قيل من ان التابع الاعم كالحرارة اذا قيد بانه  
تابع لتبوع معين كالنار مثلا داخل في هذا الحكم فكيف يزداد القيد احتراز عنه  
والجواب الذى ذكره هذا القائل عن سؤاله من ان المراد بقوله احتراز عن التابع  
الاعم هو الاحتراز عن خروجه فظهر سقوطا وتمثيل الحرارة للتابع الاعم بناء  
على الوجدان اذ لا تفاوت في اشخاص الحرارة من النار او من الشمس ولا في اثارها  
من الاحتراق وغيره فيكون ماهية واحدة بالوجدان فيكفى في التمثيل اعلم  
ان معنى التبعية اما التأخير في الفهم عن فهم المعنى المطابق زمانا واما  
ان يراد بها ان فهم التبوع لا يكون بدون التابع سواء كان فهم التابع قبل  
فهم التبوع او معه او بعده واما ان يراد بها ان فهم التابع محتاج الى فهم  
التبوع ذاتا فعلى الارادة الاولى يرد على الصغرى ان الامر في التبع بالعكس  
يعنى ان المطابقة تابع للتضمن ضرورة ان فهم الجزء سابق على فهم الكل  
وهو ظ في فهم الجزء مطلقا وكذلك فهم الجزء من اللفظ وهو التضمن مقدم  
على فهم الكل منه وهو المطابقة وبيانه ان حقيقة الدلالة تذكر المعنى عند  
اطلاق اللفظ لما سبق من انها موقوفة على العلم بالوضع وانحفاظ المعنى  
فى النفس فاذا اطلق اللفظ فلا شك ان تذكر المعنى المركب يتوقف على تذكر  
الجزء اولا ولا يعنى به تذكر الجزء مفصلا مخطرا بالبال بل تذكره مجملا فى ضمن  
الكل والعلم بتقديمه على تذكر الكل ضرورى فيكون المطابقة تابعة للتضمن  
وكذلك الامر فى التبع بالعكس فى بعض الوازم كما فى الاعداد والملكات  
فان فهم الملكة مقدم على فهم العدم المأخوذ من حيث هو مضاف اليها  
فيكون المطابقة فى هذه الصورة تابعة للالتزام هذا وارد على الارادة الاولى  
فقط واما على الارادة الثانية فلا لان فهم التبوع فى المدلول المركب  
والمدلول المروم لا يكون بدون فهم التابع تضمننا او لازما سواء كان فهم  
التابع مقدما اولا وهو ظ واما على الارادة الثانية فلا يرد ايضا لان التضمن  
والالتزام عبارة عن فهم الجزء واللازم فى ضمن الكل والمزوم وتوسطهما  
حتى لو قصد باللفظ مجرد الجزء واللازم كانت مطابقة كما فى المعنى المجازى

قبل خلاصة هذا الدليل تجرى في المطابقة بان المطابقة متبوع والمتبوع  
 من حيث هو متبوع لا يوجد بدون التابع فيلزم استلزام المطابقة اياهما  
 واجيب بانه انما يلزم ذلك ان لو صدق انها متبوع دائما وهو مم اذ قد وجد  
 مطابقة لا يتبعها التضمن كما في البسائط والالتزام كما مر (قال وانما قيدنا بالحيتية  
 آه) يعني لو لم يقيد لم يحتز عن التابع الاعم ويدخل في موضوع الكبرى فيلزم  
 كذبها لوجود التابع الاعم بدون المتبوع المعينة فهذا القيد يمنع عن دخوله  
 في موضوع الكبرى ان كان قيده و عن دخوله في الحكم اذا كان قيده  
 للمحكوم به يعني يكون احترازا عن زمان كون التابع غير موصوف بالتعينة  
 لانه التابع الاعم وانه ليس هذا الزمان الا للتابع الاعم (قوله اذا قلت التضمن  
 تابع من حيث هو آه) ان قولك من حيث هو كذا قد يراد به بيان الاطلاق  
 وانه لا قيد هناك كما في قولك الانسان من حيث هو انسان والموجود من حيث  
 هو موجود وقد يراد به التعليل كما في قولك النار من حيث انها حارة تسخن  
 الماء وقد يراد به التقييد كما في قولك الانسان من حيث انه يصح ويؤول  
 عن الصحة موضوع للطب وهناك التابع محمول ويراد به المفهوم لا الذات  
 فلا يكون الحيتية للتقييد ولا للتعليل لعدم تعليل الشئ وتقييده بنفسه فتعين  
 الاطلاق فمح يلزم ان يكون التضمن عين المفهوم لافراد من افراده وهو  
 كاذب على ما لا يخفى لمن يعلم كيفية الحمل لا يقال الحيتية بقيد الاطلاق وهو لا يدل  
 على التعين لانا نقول قد يفهم من مثل قولنا زيد انسان من حيث هو ان زيدا  
 عين الانسان لان هذا المفهوم صادق عليه والالم يكن لقيد الحيتية فائدة  
 (قال وان لم يقيد لم يتكرر الحد الاوسط آه) لان محمول الصغرى هو التابع  
 مطلقا وموضوع الكبرى هو التابع مقيدا بالحيتية لا يقال لو لم يقيد به سالتهم  
 الدليل لانا نقول لو لم يقيد بها كانت جزئية لان التابع الاعم يوجد بدون  
 متبوعه الاخص فعلى هذا التقديرين لا انتاج (قوله يعني ان قولنا من حيث هو آه)  
 حاصله اختيار الشق الثاني وابات تكرار الحد الاوسط بحمل القيد على تعلقه  
 بالمحكوم به دون المحكوم عليه حتى يلزم المحذور قوله ولا يخفى اشارة الى دليله  
 و اشار بقوله ولا يخفى الى ان عدم بيان الش بناء على ظهوره تقريره ان قيد  
 الحيتية اما ان يتعلل بالمحكوم عليه واما ان يتعلل بالمحكوم به لاسبيل الى الاول  
 فثبت المطو انبب الاستثنائية بقوله فانك تقريره ان قيد الحيتية في قولك  
 لتابع من حيث هو تابع لا يوجد بدون المتبوع اذا جعلت قيده التابع ومتعلقه



اما ان يراد بها الاطلاق فيكون المراد ومفهوم التابع واما ان يراد بها التعليل  
و اما ان يراد بها التقييد والشقوق كلها منتقية اما الاول فلانه ح كان المعنى  
ان مفهوم التابع لا يوجد بدون المتبوع فلا يكون القضية كلية بل طبيعية  
فلا يصلح كبرى الشكل الاول بل لا يكون لها معنى محصل واما الثاني والثالث  
فلزوم تعليل الشئ لنفسه و تقييده بنفسه وهو فاسد ايضا قوله فتعين  
ان الحثية نتيجة الدليل (قوله فان اردت بالتابع من حيث هو آه) يعنى ان حل  
الحثية على الاطلاق يكون المراد من المحشى هو المفهوم وله محذوران احدهما  
كون القضية طبيعية لكون الحكم فيها على نفس الطبيعة فلا يصلح للكبرى  
لاشتراطها بالكلية و ثانيهما انه لا يحصل لها لان ذات التابع لا يوجد بدون  
ذات المتبوع لان مفهوم التابع لا يوجد بدون ذات المتبوع اذ التبعية لذات  
التابع لا لمفهومه وايضا فلا خفاء في وجود مفهوم التابع من حيث هو هو  
بدون ذات المتبوع فلا يصح قوله لا يوجد فلا وجه لما قيل في بيانه من انه  
لا وجود لمفهوم التابع اصلا فلا محصل لتقييد سلب وجوده لقوله بدون  
المتبوع فانه يقتضى ان لا يكون لقولنا لا توجد الابوة بدون البنوة معنى محصل  
مع انه ليس كذلك (قوله وان اردت به تعليل اتصاف آه) يعنى اذا كانت  
الحثية للتعليل او التقييد يكون اتصاف ذات التابع بوصف التبعية بعلة  
التبعية فيكون المعنى كل ذات موصوف بالتبعية لاجل انه موصوف بها فيلزم  
تعليل الشئ بنفسه وكذا في صورة التقييد فالمعنى كل ذات موصوف بالتبعية  
مقيدا بكونه موصوفا بالتبعية فيلزم تقييد الشئ بنفسه فتأمل (قوله فلا يرد  
التابع الاعم آه) هذا جواب عن سؤال مقدر كانه قيل ان قيد الحثية للاحتراز  
عن التابع الاعم فاذا تعلق بالمحكوم به يكون التابع مطلقا شاملا للتابع  
اعم او اخص فلا يصدق القضية على وجه الكلية واجاب بان التابع  
وان كان مطلقا نبوت عدم الوجدان بدون المتبوع مقيد بالموصوفية  
بالتبعية له فالتابع الاعم ح يكون مساويا للمتبوع فيكون الحثية قيد احترازا  
(قوله لكن يتجه ح) ما ذكره الشئ يعنى ان تقريب الدليل ليس بتمام اذ اللازم  
ليس عدم وجدان التضمن والالتزام بدون المطابقة مطلقا والمط هذا  
لا يقال عدم تمامية التقريب على وجهين كون اللازم اخص والمط اعم  
وكون اللازم اعم والمط اخص وبطلان التقريب هو الثانى لعدم لزوم  
وجود الاخص من وجود الاعم واما الاول فليس ببط للزوم وجود الاعم

من وجود الاخص وما نحن فيه من قبيل الاول لان اللازم هو المقيد  
 بالموصوفية بصفة التبعية والمقيد اخص من المطلق لانا نقول النتيجة  
 من القضايا والنسب بين القضايا بحسب التحقق فاللازم المقيد يكون قضية  
 جزئية والمط قضية كلية والقضية الجزئية اعم تحققا من القضية الكلية  
 فاللازم هنا هو الجزئية التي هي الاعم ولا يلزم من ثبوتها ثبوت الاخص هو القضية  
 الكلية اعني لاشئ من التضمن والالتزام يوجد ان بدون المطابقة واللازم  
 بعض التضمن والالتزام الموصوفين بصفة كذا لا يوجد ان بدون المطابقة  
 فعلى هذا حاصل جواب من قال ان صفة التبعية لازمة للتضمن والالتزام  
 سواء قيد بتلك الصفة او لا ملحوظ فيهما تلك الصفة فيكون الفضيئان  
 متلازمان فيلزم من ثبوت احدهما ثبوت الاخير فتم التقريب ( قوله ومنهم  
 من قال صفة التبعية لازمة الخ ) ان اريد بالتبعية التأخر في الوجود فهو بط  
 لان فهم الجزء من اللفظ وهو التضمن متقدم على فهم الكل منه وهو المطابقة  
 وان اريد انهما مقصودان تبعا ضرورة ان المق الاصلى من وضع اللفظ  
 لمعنى دلالة عليه واما دلالة على جزئه وعلى لازمه فقصودة بالتبع ورد  
 عليه ان المق بالتبع قد يوجد بدون المق بالذات كما في قطع المسافة في الحج  
 فان من اراد الحجة بقطع المسافة ليصل الى الكعبة صحح فالحج مق بالذات  
 وقطع المسافة مق بالتبع يمكن ان يوجد قطع المسافة الذي هو المق بالتبع  
 بدون الحج الذي هو المق بالذات كما اذا مات عند الوصول الى مكة او منع  
 عن الحج مانع فقد علم ان التضمن والالتزام وان كانا بصفة التبعية بهذا  
 المعنى قد يوجدان بدون المطابقة فلهذا قال والاولى بتغير الدليل في بيان  
 استلزامهما للمطابقة ( قوله هما مستلزمان الوضع الخ ) لان التضمن دلالة  
 اللفظ على جزء ما وضعه والالتزام دلالة اللفظ على لازم ما وضع له فيستلزمان  
 الوضع وهو مستلزم للمطابقة لانه نسبة بين الموضوع والموضوع له والنسبة  
 يستلزم المتسبين والمستلزم للمستلزم للشيء مستلزم لذلك الشيء ( قال اللفظ  
 الدال على معنى بالمطابقة الخ ) هذا شروع الى تقسيم اللفظ باعتبار دلالة  
 الوضعية الى المركب والمفرد لان نظر المطلق في الالفاظ من جهة انها دلائل  
 طرق الانتقال فلم يكن له بد عن البحث عن الدلالة اللفظية ولما كان طريق  
 الانتقال اما القول الش او الحجة وهي معان مركبة من مفردات اراد بعد  
 البحث عن الدلالات كلها ان يبحث عن الالفاظ الدالة على طريق حتى  
 تبين ان اى مركب يدل على القول الش كالمركب التقيدي واى مركب



بدل على القضية كالتجبر و عن الالفاظ المفردة الدالة على اجزاء القول  
الش والحجة وصف اللفظ بالدال على معنى بالمطابقة للاحتراز عن الالفاظ  
الغير الدالة كالمهمات والدالة على معنى بحسب الطبع والعقل فلو لم يقيد  
و اطلق واريد به مطلق اللفظ لانتقض حد المفرد بالالفاظ الغير الدالة  
على معنى لانها لا يدل اجزاؤها على معانيها الا انها ليست بمفردة وبالالفاظ  
الدالة على معنى بحسب الطبع والعقل فانها ليست الفاظا مفردة بحسب  
الاصلاح ( قال اما ان يقصد بجزئه آه ) يعنى ان يقصد بالجزء منه الدلالة  
على جزء المعنى المقى اعلم ان المتقدمين قالوا ان اللفظ المركب ما دل جزؤه  
على معنى والمفرد ما لا يدل جزؤه على شئ و اورد عليه بعض اهل النظر  
النقض بالالفاظ المفردة التي يدل جزؤها على معنى كعبد الله علما غير المتأخرين  
التعريف الى ان اللفظ الذى يقصد بجزء منه الدلالة على بعض ما يقصد به  
هو المركب اولاهو المفرد المراد بالقصد الجارى على قانون اللغة والالوقصد  
واحد بزاء زيد معنى يلزم ان يكون مركبا وبالجزء ما يترتب فى السموع ليخرج  
الفعل الدال بمادته على الحدث و بصيغته على الزمان على مذهب من قال  
بوضع الهيئة و كون الهيئة جزء اللفظ والمحصل ان يكون للفظ جزء و لذلك  
الجزء دلالة على معنى و ذلك المعنى بعض المعنى المقى من اللفظ والدلالة  
على بعض المعنى المقى مقصودة حالة كون ذلك المعنى مقصود او اذا عرفت  
هذا فلا وجه لما قيل من ان ادراج لفظ القصد مستقيم على مذهب من جعل  
الدلالة تابعة للارادة و اما على مذهب من لم يجعلها تابعة للارادة فغير مستقيم  
لان عبد الله مركب نفرا الى المعنى الاضافى سواء قصد بجزء منه الدلالة  
على جزء المعنى الاضافى او لم يقصد فالاولى ان يترك ذكر القصد ويقسم  
الدال بالمطابقة الى ما يدل جزؤه على جزء معناه والى ما لا يدل من حيث هما  
كذلك و لا يرد عليه شئ من المذهبين انتهى قد عرفت حال التعريف  
الذى قاله اولى وان اعتبار القصد فى التعريف ليس لان الدلالة تابعة للارادة  
بل القوم اصطلمحو على اعتبار القصد فى ماهية التركيب والافراد نفيا وانباتا  
فاللم يقصد لم يكن مركبا لانه لا يتحقق الدلالة بل لعدم تحقق قيد التعريف  
كما فى سائر قيود التعريفات و كون عبد الله مركبا بالنظر الى المعنى الاضافى  
سواء قصد بجزء منه الدلالة على جزء المعنى الاضافى او لم يقصد غير مسلم  
على اصطلاح المنطقيين بل اذا كان المعنى الاضافى مقصودا يستلزم كون

دلالة الجزء مقصودة فيدخل في المركب وان لم يكن مقصودا لا يكون مركبا وان كان مركبا عند النحويين الا ترى ان المحققين من النحويين يجعلون مثل عبد الله علما مركبا ويخرجون عن حد الكلمة بذكر اللفظة فيه لان مقصودهم الاصلى بيان احوال الالفاظ وقد جرى على مثله علما احكام المركبات حيث اعرّب باعرايين مختلفين كما اذا قصد بكل واحد من جزئيه معنى على حدة واما المنطقي فنظره في الالفاظ على سبيل التبعية للمعاني فاذا كان المعنى واحدا بان لا يقصد الدلالة بجزء من اللفظ على جزء منه عد اللفظ مفردا وفي الشفاء انه لا التفات في هذه الصنعة الى التركيب بحسب المجموع اذا لم يدل جزء منه على جزء المعنى كعبد الشمس اذا اريد به اللقب دون عبد للشمس فان ذلك وامثاله لا يعد من الالفاظ المركبة بل من المفردة (قال فان قصد جزء منه على جزء معناه الخ) المراد من الدلالة الدلالة في الجملة والمقسم هو الدال بالمطابقة فلا يرد النقص بان تعريف المركب غير جامع وتعريف المفرد غير مانع لان مثل الحيوان الناطق بالنظر الى معناه البسيط التضمني او الالتزامي ليس جزؤه مقصودا لدلالة على جزء ذلك المعنى فيدخل في حد المفرد ويخرج عن حد المركب وبان اللفظ المستعمل في معنى ما ضم اليه لفظ مهمل يصدق على مجموع ذلك اللفظ تعريف المركب لانه اذا اريد بالدلالة الدلالة في الجملة يندفع النقص الاول لان مثل الحيوان الناطق وان لم يدل جزؤه على جزء المعنى البسيط التضمني لكنه يدل على جزء المعنى المطابق وكذا اذا كان المقسم الدال بالمطابقة يندفع النقص الثاني لان الدال بالمطابقة دال بالوضع والمجموع ليس بموضوع لايوضع المعين ولا بوضع الاجزاء لكن يرد النقص بالمركبات المجازية مثلا اذا قلت رمي بدر وارتدت به نظر العشوق فانه مركب ح ولم يقصد بجزئه الدلالة على جزء معناه المطابق اذ ليس هو مقصودا منه ولا جزؤه من جزئه وايضا الدلالة فهم المعنى متى اطلق اللفظ كما مر واللفظ بالنسبة الى المعنى المجازي ليس من هذا القبيل يمكن دفع النقص بان يقال مراده ان الدال بالمطابقة ان قصد بجزئه الدلالة على جزء معناه المطابق على تقدير كونه مقصودا فهو المركب وان لم يقصد بجزئه تلك الدلالة على ذلك التقدير وهو المفرد فلا يخرج المركبات المذكورة عن حد المركب من جهة الدلالة والتقيد بالمطابقة فتأمل (قال فان الراعي مقصود الدلالة الخ) لان الراعي صفة والصفة موضوع لذات مبهم



وصفة معينة قائمة به لكن في التعبير تسامح اذ النسبة معتبر من جانب الذات الى الصفة وبالعكس في الفعل وهذا هو التفرقة بينهما الظاهران وجه التسامح ان الصفة معينة والذات مبهمه والمقام مقام التعيين ( قوله يعني ان هذا المجموع الخ ) الغرض من هذا دفع توهم ان دلالة مجموع رامي الحجارة ليست بالمطابقة والا لتحقيق التضمن بالنسبة الى دلالة هذا المركب لجزء هذا المعنى وفيه بحث على ان المتبادر في دلالة اللفظ مطابقة بالنسبة الى المعنى الواحد ان يكون بسبب وضع الواحد وحاصل دفعه ان المعتبر في دلالة اللفظ بالمطابقة الدلالة على الموضوع له سواء كان بوضع واحد كما في المفردات او بوضع متعدد كما في اللفظ الذي هو ذواجزاء والمعنى كذلك كرامي الحجارة فيصدق عليه تعريف الدلالة المطابق ولا امتناع في دلالة مثل هذا المركب بالنسبة الى جزء معناه بطريق التضمن وان كانت بالنسبة الى جزء اللفظ مطابقة اعلم ان اللفظ الذي هو ذو اجزاء اما ان يكون له معنى ذي اجزاء او لا فان كان الثاني فاللفظ الموضوع مفرد وان كان الاول فهو على وجهين الاول ان يوضع باعتبار اجزائه من غير اعتبار التركيب بان يوضع جزء من اللفظ لجزء من المعنى فتح يكون مجموع المعنى موضوعا له لمجموع اللفظ فيكون اللفظ مركبا وهذا الوجود ما يبيده المحسنى قدس سره الثاني ان يوضع باعتبار اجزائه وباعتبار هيئة الترتيب كرامي الحجارة مثلا لانه باعتبار اجزائه قد عرفت شأنه وباعتبار هيئة موضوع للنسبة الاضافية فاذا اخذ مجموع المعاني الثلاثة معا كان مجموع اللفظ موضوعا لمجموع المعنى لكن ترك المحسنى هذا الوجه لكون الاجزاء المأخوذة في تعريف المركب مرتبافى السمع لانه دخل للهيئة في الافراد والتركيب ( قال فلا بد ان يكون اللفظ الخ ) الفاء للتفريع على قوله فان قصد بجزء منه آه وبيان لزوم تحقق امور اربعة في ما صدق عليه التعريف باقتضاء قيود المأخوذة في التعريف فلو اتفقت احدها اتفقت فيه التركيب وبهذا البيان ينكشف فوائد القيود ولهذا فرع عليه بقوله فيخرج آه لكن هذا التفريع يقتضى قيودا اخرى هو ان يكون معنى اللفظ مقصودا لكن بناء على ظهور لزومه لم يتعرض له وتعرض الى قائده وجه لزومه ان جزء المعنى مقصود من جزء اللفظ ومقصودية الجزء يستلزم مقصودية الكل ( قال وما يكون له جزء لكن لا دلالة الخ ) قد عرفت ان المراد من الدلالة ما كان على قانون الوضع فدلول زيد على قانون الوضع هو الشخص المعين واما دلالة الحروف على الاعداد بحسب وضع

النجوم فخرج من الدلالة بحسب وضع اللغة واما اذا اعتبر هذا الوضع  
النجمي فلا محذور في كونه مركبا والمعنى المدلول في هذه الصورة اعم  
من ان يكون له جزء كالشخص المعين او لا يكون له جزء كاسماء الحروف التهجى  
كالالف والباء وفي هذا لا يتصور دلالة جزء اللفظ على جزء المعنى ويكون  
اولى في الافرازية ولهذا لم يتعرض له واكتفى بالاول (قوله وذلك لان العبودية  
صفة الخ) يعنى ان العلم موضوع للذات الشخصية والوصاف خارجة من  
الموضوع له وان كان لها دخل في الشخص على ان العبودية ليست من  
الشخصات العينية كالأعراض المحسوسة ولو كانت لازمة للشخص (قوله  
وهو ظاهر الخ) يعنى لظهوره لم يتعرض الشارح (قال شخص انساني الخ)  
قيل انما يقل فرد لان الشخص بالنسبة الى الذاتيات بخلاف الفرد فانه اعم  
فعنى انساني ان الانسان ذاتي له فيرتب عليه قوله فان معناه الخ بلامرية  
اتهى الظاهر انما يقل كذا لادخال الشخص في المسمى حتى يكون الماهية  
الانسانية جزء من المسمى فيمثل واما الفرد فيحتمل ان يكون بلا دخول الشخص له  
فتأمل (قال لكن دلالة الحيوان على مفهومه ليست الخ) لان الدلالة على  
مفهومه يكون بالوضع الاول فان اريد به هذه الدلالة حال العلية يلزم ارادة  
المعنيين في اطلاق واحد من اللفظ (قوله اى الماهية الانسانية الخ) يعنى  
ان قوله لانه دال على مفهوم الحيوان دليل لاثبات كون مفهوم الحيوان جزء  
المعنى المقى بواسطة مقدمة اجنبية وهى جزء الجزء واستعار اليه بقوله  
وهى جزء لمعنى اللفظ المقى (قال سواء لم يكن له الخ) يعنى ان المفرد مقابل  
للمركب يتقابل الايجاب والسلب فيكون مفهوم المفرد نقيض مفهوم المركب  
وهذا ثبت بنفى جميع القيود والمقيد لا ما يتبادر تسلط النفى على القيد وابقاء  
المقيد والاثبت واسطة بين المفرد والمركب من قسم اللفظ الدال بالمطابقة  
فيتناول حاصل النفى على هذا الوجه الصحيح على الالفاظ الاربعة المذكورة  
مفصلا وقيل التقابل بين الافراد والتركيب تقابل العدم والملكة فتأمل (قال  
فان قلت المفرد متقدم على المركب الخ) هذا نقض الى ترتيب المص بمخالفة  
الوضع الطبع اذ المفرد جزء المركب والمركب كل والجزء مقدم على الكل  
طبعاً خلاصته ان المص قدم المركب في التعريف والمفرد في الاحكام والاقسام  
فكان بينهما منافاة لان المفرد لو استحق التقديم فليقدم في التعريف وان لم يستحق  
التقديم فيجب ان لا يقدم في الاحكام فحاصل جوابه ان مفهوم المركب ملكة



ومفهوم المفرد عدم والاعدام انما تعرف بملكاتها فلذا قدم في التعريف لان مقامه  
 مقام العلم واما ذات المفرد اعني ما صدق هو عليه بجزء ما صدق عليه المركب  
 والاحكام والاقسام باعتبار الذات فاستحق المفرد التقديم فقدم فيها ( قال  
 فنقول للمفرد والمركب آه ) اي للفظهما اعتبارا ان معنى يلاحظ فيهما المفهوم  
 والذات والاحوال الجارية لهما بهذين الملاحظتين وانما تعرض لهما معا  
 مع ان مدار الجواب هو المفرد لان دعوى تقدم المفرد طبعها يقتضي بياحسا  
 لان التقدم امر نسبي يحتاج الى ملاحظة المنتسبين فتح يلاحظ التقسيم بين  
 الامور الاربعة وبين المفهوم والذات وبالعكس وبين الذات والذات وبين  
 المفهوم والمفهوم وانما يتعرض الى قسمين لانهما عدم تصور التقدم  
 بينهما ( قال فان القيود وجودية آه ) يعني لم يدخل السلب في مفهومه والعدمي  
 بخلافه لكن عدم هنا عدم المقيد لا المطلق والام يكن الوجود في التصور  
 سابقا على عدم المطلق بل على عدم ذلك الوجود ( قال لانها بحسب الذات  
 الخ ) لان الاحكام يثبت على ذات المحكوم عليه وبين حال الذات لاحال  
 المفهوم وكذلك الاقسام لان الغرض من التقسيم تحصيل الاقسام وان كان  
 بضم قيود الى المفهوم المشترك ولهذا يقال التقسيم للافراد فلا يوجد لما قيل  
 كون الاقسام بحسب الذات ليس بطاهر اذ المقسم لا يكون الا مفهوم ما ولعله  
 اراد ان المق الاصل من ابيات الاقسام للمقسم حصص ما صدق عليه المقسم  
 ( قوله ولم يعتبر الدلالة مطلقا آه ) يعني ان الحصر المستفاد من قوله وانما اعتبر  
 بالنظر الى مطلق الدلالة الشاملة للتضمن والالتزام لا بالنظر الى التضمن  
 والالتزام مستقلا على ما يشعر به ظاهر العبارة اذ اعتبار التضمن والالتزام  
 بدون المطابقة مما لا يذهب اليه وهم حتى يحتاج الى بيان عدم اعتباره لانها  
 فرعان وتابعان للمطابقة واعتبار الفرع بدون اعتبار الاصل بعيد جدا  
 او يلزم من اعتبارهما وجودها وان لم يلزم اعتبارها واداو جدت يكون  
 الافراد والتركيب بالنسبة اليها في نفس الامر لكن الظاهر من دليل القوم  
 الحصر بالنظر الى التضمن والالتزام مستقلا فتأمل ( قوله ولم يعتبر الدلالة  
 مطلقا آه ) بان يجعل مورد القسمة اللفظ الدال مطلقا عاما شاملا للاقسام  
 البلية بحيث يصدق بالنسبة الى واحد منها او الى كل واحد منها كما يدل عليه  
 قوله سم اذا اعتبر آه لا بان يجعل الدال مطلقا يعني مقيدة بالدلالات الثلب  
 ادلا يساعده السياق ويلزم ان لا يكون بدلالة اللفظ على جره المعنى بالنسبة  
 الى الواحد مركبا او لا مفردا ( قوله تم اذا اعتبر آه ) الغرض من هذا بيان دليل

النفي المستفاد من الحصر على ما بينه وهو عدم اعتبار الدلالة مطلقا وهذا  
الدليل يحتمل على وجهين والشارح تعرض الوجه الثاني دون الاول لاستبعاده  
جد الدخول اكثر المركبات الواقعة في التركيبات في المفرد مع انه خلاف  
الواقع والظاهر فالوجه الاول ان يعتبر في التركيب دلالة جزء اللفظ على  
جزء المعنى بالنسبة الى كل واحد من الدلالات السلب على طريق الايجاب الكلى  
وفي الافراد رفع هذا الايجاب الكلى الاعم من السالبة الكلية و السالبة الجزئية  
والوجه الثاني ان يعتبر في التركيب دلالة جزء اللفظ على جزء المعنى بالنسبة  
على جزء من اجزاء هذه المعاني على طريق الايجاب الجزئي وفي الافراد  
عدم الدلالة على جزء من اجزاء هذه المعاني على طريق السلب الجزئي فيكون  
التركيب والافراد متحققان بالنسبة الى المطابقة وحدها وبالنظر الى غيرها  
ايضا فيجتمعان في اللفظ الواحد بالنسبة الى دلتين مثلا بالنسبة الى دلالة  
جزء ذلك اللفظ على جزء المعنى المطابق وعدم دلالة جزء ذلك اللفظ على  
جزء المعنى التضمني كاللفظ المركب من لفظين موضعين لمعنيين بسيطين  
فالشارح بين هذا الوجه الثاني واعتراض عليه بانه لا محذور بل هذا اولي  
بالجواز مما جوزه من تركيب اللفظ وافراده نظر الى معنيين مطابقين كعبد الله  
بالنسبة الى معنييه وهما المعنى الاضافي والمعنى العلمى فقد علم حاصل الاستدلال  
انه لو اعتبر التضمن والا التزام في التركيب لزم ان يكون اللفظ الواحد مفردا  
ومركبا وهو بطو وحاصل الاعتراض منع البطلان بالسند ( قوله والاول  
مستبعد جدا الخ ) لدخول المركب في صورة متعددة في المفرد اذ على تقدير  
الاشتراط المذكور اذا كان اللفظ دلالة مطابقة فقط سواء كان للفظ والمعنى  
جزءا ولا وسواء كان جزء اللفظ دلالة لجزء المعنى اولا او كان له دلالة مطابقة  
وتضمن فقط ايضا او كان له دلالة مطابقة والتزام فقط ايضا او كان له  
دلالات نلت ولم يتحقق بالنسبة الى جزء واحد من المعاني السلب دلالة جزء  
اللفظ على جزء المعنى يدخل في جميع هذه الصور المركب في المفرد مع انه ليس  
كذلك ويلزم ان يوجد المركب نادرا ( قوله فلذلك لم يتعرض له الخ ) هذا  
اعتذار عن قبل الشارح في اقتصار بيانه الى القسم الاول وهذا الاعتذار  
يقضى ان يكون انفصال في الاشتراط والاكتفاء انفصالا حقيقيا لا لمع الجمع  
حتى يصح الا عتذار بان الاحتمال منحصر على وجهين احدهما مستبعد  
يستغنى عن التعرض وانيهما ملحوظ فتعرض واعترض عليه قدس سره



بان له احتمال ثالث وهو ان يعتبر في التركيب قصد دلالة جزء اللفظ على جزء  
احد معانيه وفي الافراد انقضاء قصد دلالة على جزء احدهما على السلب  
الكلي واجيب بان هذا الوجه بطلانه يستلزم ان يتحقق الوساطة بين المفرد  
والركب وان لا يكون الافراد عبارة عن عدم التركيب انتهى وفيه بحث  
كما لا يخفى يمكن ان يجاب عنه بان هذا الوجه وان كان محتملا في نفسه لكنه  
مضر للمستدل على اثبات عدم اعتبار الدلالة التضمنية والالتزامية في الدلالة  
المطلقة المأخوذة في المقسم لان هذا الوجه يثبت ويصح اعتبارهما وبيان  
الفاضل المحتسب لاحتمال مقتضى لعدم اعتبارهما فهذا الوجه الثالث مفيد  
في وجه النظر فلا يرد المنع على الفاضل المحشى ( قال لا دلالة لجزءه على جزء  
معناه الخ ) اى ليس في تركيب اللفظ وافراده دلالة جزء على جزء معناه التضمني  
والالتزامي مع المعنى المطابق معتبرا او ليست معتبرة على انفرادهما بدون  
المعنى المطابق فعلى التفسير الاول كان معنى قوله لو اعتبر التضمن والالتزام  
مع المطابقة في التركيب والافراد فاللازم ح جمع المركب والمفرد في لفظ  
واحد وعلى التفسير الثاني كان معنى هذا القول لو اعتبر بدون المطابقة فاللازم  
دخول المركب عند القوم في المفرد لكن لا يساعد الاحتمال الثاني حاصل  
قوله وفيد نظر وبهذا يعلم تدقيق الفاضل المحشى في بيان القصر فتأمل  
( قوله وبين ) عطف على قوله لم يتعرض مع تعليله وهو فلذلك فلا يلزم كونه  
معللا بهذا الاستبعاد ويجوز ان يكون معلوما عايد بلا تعليله فيكون معللا  
بهذا الاستبعاد لانه لما انحصر الاحتمال على وجهين عند ارادة الدلالة  
المطلقة يلزم من استبعاد احدهما بيان الآخر ( قوله واعترض بانه لا محذوراه )  
هذا خلاصة النظر ويحتمل زديد النظر على ما بتعرض قوله غاية ما في الباب  
بان يقال ان اريد يلزم اجتماع المركب والمفرد في اللفظ الواحد بالنسبة الى  
الدلالة الواحدة حتى يلزم اجتماع المتقابلين في لفظ واحد من جهة واحدة  
فلازم الملازمة وان اريد اجتماعهما بالنسبة الى الدالتين فلازم بطلانه بل هذا  
اولى بالجواز لكن لا يشعر **ك**لام الشارح بالا ولويه الا ان يقال ان اذا جوز  
اجتماع التركيب والافراد بالنسبة الى الاطلاقين يجوز بالا ولوية بالنسبة الى  
اطلاق واحد فتأمل ( قوله وقد يعتذر آه ) فيه اشارة الى ضعفه مع انه كلام على  
السند الغير المساوي حاصله ان الامتياز بابت بين المقيس والمقيس عليه اذ في  
المقيس عليه ليس زيادة التباس بين الاقسام بخلاف المقيس لان زيادة

التباس والالتباس يقتضى عدم اعتباره لتحير الناظرين في اجزاء احكام التركيب والافراد لعدم امتياز بينهما وجه الالتباس في المقيس ووحدة الوضع ووحدة حالة القصد والوحدة تقتضى الاتحاد وعدم الامتياز بخلاف المقيس عليه لتعدد الوضع وتعدد الحالة بالنسبة الى قصد المعنيين المطابقين في اطلاقين دون اطلاق واحد والالزام ارادة المعنيين في اطلاق واحد والتعدد يقتضى الافتراق والامتياز فيمتاز الاقسام ويجرى احكامها عليها بالسهولة فلهذا جوز تركيب اللفظ وافراده بالنسبة الى المعنيين المطابقين دون المطابق والتضمنى والالتزامى (قال والاولى ان يقال آه) يعنى ينبغي ان يستدل على اعتبار الدلالة المطابقة منفردا دون الدلالة المطلقة المتساوية للدلالات الثلاث او دون الدلالة التضمنية او الالتزامية على انفرادهما اذ في الصورة الاولى يلزم استدراك اعتبار الدلالة التضمنية والالتزامية اذ كلما تحقق التركيب بالنسبة اليهما تحقق بالنسبة الى المطابقة بدون العكس فلا طائل تحت اعتبارهما في ضمن المطلق وفي الصورة النائية يلزم ان لا يتحقق التركيب في اللفظ الذى يدل جزء لفظه على جزء معناه ولا جزء لمعناه التضمنى ولا المعناه الالتزامى كالمثالين المذكورين واما اذا اعتبر الدلالة المطابقى فلا يلزم المحذور ان فقد علم ان هذا الاستدلال يدل على القضيتين المستفادتين من الحصر لكن بناء على تحقيق المحتوى يناسب التفسير الاول فلذا يفيد اولوية اعتبار المطابقة دون الوجوب اذ الاستدراك يزيل الحسن لا يفسد هنا وجه التعبير بالاولى لان هذا من قبيل اراءة الطريق للمستدل باستدلال مخصوص وهذا لا يلزم المستدل ولا مانع لدعواه (قال فلانه متى دل جزء اللفظ الخ) ولانه لما امتنع تحقق التضمن بدون المطابقة فتي دل جزء اللفظ على جزء معناه التضمنى يكون هذه الدلالة تضمنا ايضا فلا بد لها من الدلالة المطابقى فلا بد من اللفظ الدال عليها مطابقة ومن كون هذا اللفظ مركبا من لفظين حتى يدل احدهما على هذا الجزء والآخر على الآخر فيلزم تحقق التركيب بالنسبة الى الدلالة المطابقى بلا واسطة (قوله والصحيح تركه الخ) يعنى ان الاستطراد ما لا يكون مقصودا ذكره بل لمناسبة لفظية او معنوية وهنا لمناسبة لفظية باعتبار التضاد لالتعلق معنوية كما في المسائل المستزدة في العلوم معانه هنا يوهم خلاف المق وهو بيان الاعتبار في التركيب دون الافراد لان اعتباره بالعكس (قوله واما الافراد فبالعكس الخ) اى العكس المصطلح لكن بخصوص المقام يتحقق



في ضمن الموجبة الكلية او العكس اللغوي يعني كلما تحقق التركيب باعتبار  
التضمن والالتزام تحقق باعتبار المطابقة من غير عكس وكلما تحقق الافراد  
باعتبار المعنى المطابق تحقق باعتبار التضمن والالتزام من غير عكس ووجه  
كون الافراد بالعكس ان مفهوم التركيب وجودي ومفهوم المفرد عددي  
وتحقق التركيب باعتبار معنى المطابق اعم من الاعتبارين الباقيين ونفي الاعم  
في الافراد يستلزم نفي الاخص وهو نفي التركيب باعتبار التضمن والالتزام  
فيكون تحقق الافراد باعتبارهما لازما لتحقيقه باعتبار المعنى المطابق فيصدق  
العكس المذكور ( قوله لكن التركيب هو المفهوم الخ ) دفع توهم ان ما ذكرتم  
من ان التركيب باعتبار المعنى التضمني والالتزامي يستلزم التركيب باعتبار  
المعنى المطابق من غير عكس وان الافراد باعتبار المعنى المطابق يستلزم الافراد  
باعتبار المعنى التضمني والالتزامي من غير عكس كذلك فالتقسيم باعتبار المعنى  
المطابق بالنسبة الى التركيب ليس اولى باعتبار المعنى التضمني والالتزامي  
بالنسبة الى الافراد وكذلك ليس اولى اعتبار المطابق دون التضمني والالتزامي  
بالنسبة الى التركيب وحاصل الدفع ان مفهوم التركيب اولى بالاعتبار من  
مفهوم الافراد لان مفهومه عددي ومفهوم التركيب وجودي وهذا وجه  
رحبان اعتبار التركيب في التقسيم دون الافراد وكذلك اعتبار المعنى المطابق  
بالنسبة الى التركيب اولى من اعتبار التضمني والالتزامي لان اعتبار المعنى  
المطابق يغني عن اعتبارهما بدون العكس فح يكون الاعتبار في التركيب  
والافراد الدلالة المطابق والمعنى المطابق ولا ينظر الى المعنى التضمني والالتزامي  
وان تحقق الافراد والتركيب بالنسبة اليهما بدون المعنى المطابق بالاحتمال  
العقلي مثلا اذا كان لفظ له معنى مطابق وتضمني والتزامي فادخل جزء اللفظ  
على جزء المعنى المطابق ولم يدل على جزء المعنى التضمني والالتزامي يكون  
اللفظ مركبا بالقياس الى جميع الدلالات لا مركبا بالنسبة الى المعنى المطابق  
ومفردا بالنسبة الى المعنى التضمني والالتزامي وكذلك المفرد فلا وجه لما قيل  
من ان غناء اعتبار المعنى المطابق بحسبه عن اعتباره بحسبهما لا يصح النقيد  
لان تعريف المركب على هذا وان سلم تناوله لجميع المركبات لكن تعريف  
المفرد لا يتناول جميع المفردات لا بالنسبة الى المعنى التضمني والالتزامي  
مفرد وان لم يكن بالنسبة الى المعنى المطابق مفردا ووجودية مفهوم احدهما  
دون الآخر لا يجدي نفعا فتأمل ( قوله اولى عن اعتباره الخ ) لانه كما تحقق

باعتبارهما تحقق باعتبار المعنى المطابق بدون العكس ولم يكن للتركيب احوال  
 مخصوصة بسبب اعتبارهما وفي صورة اعتبارهما اما ان يعتبر افقطا ومع المعنى  
 المطابق ففي الاول ينزم ان لا يتحقق التركيب في اللفظ الدال بجزئه على جزء  
 معناه المطابق مع انه لا جزء للمعنى التضمن ولا للالتزامي وفي الثاني لا فائدة  
 في اعتبارهما لكونهما مستغنى عنهما ( قوله فلذلك آه ) اي لكون مفهوم  
 التركيب وجوديا واعتباره بحسب المعنى المطابق اولى من اعتباره بحسب  
 المعنيين الاخيرين اعتبر ولم يلتفت الخ على اسلوب لف ونشر غير مرتب  
 ( قوله اعترض عليه بان الدلالة الخ ) والمعتراض العلامة التفتازاني وحاصله  
 منع ملازمة الشرطية القائلة بانه اذا دل جزء اللفظ فقد دل على جزء المعنى الخ  
 بارجاعه الى دليله وهو لا متناع تحقق الالتزام بدون المطابقة فحاصل دليله انه  
 لو لم يكن كذلك لزم تحقق الالتزام بدون المطابقة واللازم مم والملازمة ممنوعة  
 لجواز ان يكون المعنى الالتزامي مركبا يدل جزء اللفظ على جزءه ولا يكون  
 المعنى المطابق كذلك مع عدم لزوم تحقق الالتزام بدون المطابقة وحاصل الرد  
 انبات الملازمة المهمة بان في هذه الصورة يلزم تحقق الدالتين الزامين احدهما  
 الدلالة على المعنى الالتزامي المركب الثانية لدلالة على جزء ذلك المعنى الالتزامي  
 وهي دلالة التزامية ايضا لدلالة اللفظ على الخارج فالنسبة الى الدلالة  
 الالتزامية الثانية ان لم يتحقق الدلالة المطابق يلزم تحقق الالتزام بدون  
 المطابقة وان تحقق يلزم التركيب في المعنى المطابق الاول كما فصله المحشي ( قوله  
 ولا محذور في ذلك الخ ) اي في ان يكون المعنى الالتزامي مركبا وكون المعنى  
 المطابق غير مركب كما وضع لفظ المتعجب الضاحك على شخص زيد بالعلمية فانه  
 يدل على زيد بالمطابقة وعلى التعجب والضحك اللازمان لزيد بالالتزام فيدل  
 جزء اللفظ على جزء المعنى الالتزامي مع انه لا يلزم دلالة الالتزام بدون المطابقة  
 ( قوله بل لزم تركيب المدلول الخ ) التركيب في المعنى بالقياس الى اللفظ كون المعنى  
 بحيث يكون جزؤه مدلول لجزء اللفظ والافراد عدمه فعلى هذا لا بأس باسناد  
 التركيب الى المدلول التزاما او غيره فلا حاجة الى ان يقال اي تركيب اللفظ  
 باعتبار المدلول الالتزامي دون تركيبه باعتبار المعنى المطابق ( قوله ولا دليل  
 يدل الخ ) حال من قوله لزم تركيب المدلول والمجموع انبات قوله لا محذور  
 في ذلك وليس فيه شأبة التكرار يعني لا يلزم من ذلك ما يدل دليل على استحالة  
 وهو وجود الالتزام بدون المطابقة وما يلزم لا يدل دليل على استحالة وهو



تركيب المدلول الالتزامي بدون المطابقي (قوله ورد شذالاً معترض الخ) اثبات  
لقرنه اذ ادل جزء اللفظ على جزء المعنى الالتزامي فقد دل على جزء المعنى المطابقي  
لتخصيصه انه اذ ادل جزء اللفظ على جزء معناه الالتزامي بالالتزام لابد لهذا  
الجزء من اللفظ مدلول مطابق وللجزء الآخر مدلول مغاير لمعنى الجزء الاول  
فاذا كان كذا حصل لجزئي اللفظ مدلولان مطابقتان قطعاً فتكهما حصل لزوم  
التركيب فينتج اذ ادل جزء اللفظ الخ فاثبت للزوم المعنى المطابقي لهذا الجزء  
بقوله والالتزام الخ حاصله ان الجزء الآخر من اللفظ اما ان يكون مهملاً واما  
الآخر من اللفظ الخ حاصله ان الجزء الآخر من اللفظ اما ان يكون مهملاً واما  
ان يكون موضوعاً للمعنى لاسبيل الى الاول والالم يكن هناك ترتيب الخ وان كان  
موضوعاً للمعنى اما ان يكون ذلك المعنى عين المدلول المطابقي للجزء الاول او مغايراً  
له لاسبيل الى الاول والا لكان لفظين مترادفين الخ فثبت المط و هو لزوم المدلول  
المغاير للجزء الآخر (قوله لم يبدن هناك تركيباً) لان التركيب ان يكون لللفظ  
جزء وللمعنى جزء ويدل جزء اللفظ على جزء المعنى الموضوع له بالدلالة  
الوضعية والمركب من الماهل والمستعمل وكذلك المراد من المترادفين لا يكون  
له معنى مركب سواء بالوضع الواحد او باوضاع متعددة حتى يدل جزء اللفظ  
على جزء المعنى فيكون مركباً فلا يرد ما قيل يحصل الترتيب من ضم مهمل الى  
مستعمل كان يفصال ملاحسق مهمل بل من ضم احد المترادفين مع الآخر كقول  
ابي النجم انا ابو النجم وشعري شعري واجيب عن هذا بان همامر كبان بنأويل  
بد مع الالهة والترادف من جزء المركب بان يقال هذا اللفظ مهمل وفي الثاني  
شعري لشعري في الماضي (قوله فان قلت اذ ادل جزءه) هذا منع للملازمة  
في المقدمة المشار اليها في الرد المذكور بقوله بالالتزام يعني اذ ادل جزء اللفظ  
على جزء المعنى الالتزامي يكون هذه الدلالة بالالتزام فاذا كان بالالتزام  
فلا بدآه ومع هذا الملازمة بان يقال لستم كونها بالالتزام لان المعنى الالتزامي  
المركب وان كان خارجاً عن حيز المجموع من المعنى المطابقي لكنه قد يكون  
مركباً من الخارجين وقد يكون مركباً من الداخل والخارج فلا يلزم ان يكون  
دلالة جزء اللفظ على جزء المعنى الالتزامي بالالتزام لجوار تركبه من الداخل  
والخارج فتح بكونه بالتضمن فحاصل الجواب على طريق ارخاء العنان بان يقال  
ولو سلم دلالاته بالتضمن فيلزم اصل المط و هو لزوم التركيب بل على تفادير الالب  
اذ على تقدير الالتزام والتضمن لا متشاع تحقفاً بما يكون المطابقة وعلى تقدير

المطابقة يلزم ان يكون للجزء الاخر من اللفظ مدلول مطابق آخرو الا لزم  
المحذور المذكور فيلزم التركيب بحسب المطابقة قطعاً لا يقال فعلى هذا  
فاوجه تخصيص هذه الدلالة بالالتزام فالاولى اطلاقها لانا نقول على تقدير  
كونها بالتضمن فعلم استنزاه التركيب باعتبار المطابقة مما سبق وكذا على تقدير  
كونها بالمطابقة يستلزم التركيب كما بينا فخصص بالالتزام (قوله وذلك  
لان المركب آه) يعنى عدم لزوم ثابت بالمعنى الالتزامى يجوز ان يكون مركبا  
من الداخل والخارج ومتى جاز هكذا يجوز ان يكون جزء المعنى الالتزامى  
داخلاً فى المطابق فلا يلزم كون جزء المعنى الالتزامى خارجاً عن المطابق  
وهو المط قد علم ان المذكور دليل الصغرى فتأمل (قوله او تضمنية آه) ان قيل  
اذا كان دلالة جزء اللفظ على جزء المعنى الالتزامى تضمناً او مطابقة لا يكون  
مجموع ذلك المعنى مدلولاً التزامياً بل مدلولاً تضمنياً او مدلولاً مطابقاً قلت  
يجوز ان يكون لاحد جزئى اللفظ دلالة على احد جزئى المعنى الالتزامى  
بالتضمن او المطابقة ولا يكون للجزء الثانى من اللفظ دلالة على الجزء الثانى  
منه اصلاً ويكون مجموع المعنيين لازماً بينا لمجموع معنى اللفظ المركب كالجسم  
الماشى فانه مدلول التزامى للحيوان الناطق والجزء الاول منه يدل على الجسم  
تضمناً ولا دلالة للناطق على الماشى اصلاً ومجموع المعنيين مدلول التزامى  
لكونه خارجاً عن المعنى المطابق للحيوان الناطق لا يقال هذه الدلالة يخرج  
من تعاريف الدلالة الثلاث لانه ليس تمام ما وضع له ولا جزئه ولا لازمه بل  
جزء لازمه لانا نقول مجموع المعنى الالتزامى بالنسبة الى مجموع اللفظ المركب  
لازم معناه المطابق واما بالنسبة الى جزء اللفظ المركب ليس لازماً للمعنى قطعاً  
بل يحتمل ان يكون ذلك المعنى الالتزامى مطابقاً لجزء اللفظ وجزؤه معناه  
مطابقاً له او تضمنياً او التزامياً ولا يخرج من هذه الاقسام اذ الدلالة الوضعية  
متحصرة اليها (قوله فيلزم التركيب بحسب المطابقة آه) فيصح قول الشارح  
من ان المركب لا يتحقق بالنسبة الى المعنى التضمنى والالتزامى الا اذا تحقق  
بالنسبة الى المطابق لا يقال لا يكفي فى التركيب بحسب المطابقة دلالة جزء  
اللفظ على جزء المعنى المطابق بل لابد مع ذلك من قصد دلالة الجزء على  
جزء المعنى المطابق ودلالته عليه لا يستلزم القصد لانا نقول ان التحقيق  
لامدخل للقصد فى الدلالة وفى التركيب والافراد اذ القصد ليس من الامور  
المعلومة حتى يتوقف عليه شئ ويعلم منه بالعلم به بل القصد تابع للوضع



واذا دل لفظ بالسوضع يفهم منه القصد فلذا اخذ القصد في تعريف  
 التركيب والافراد ( قال اللفظ المفرد اما اداة آه ) هذا بيان للتقسيم  
 الحقيقي للمرد الى الاقسام الثلاثة وقد يعلم حد كل واحد منها اذا التقسيم الحقيقي  
 مشتمل على ما هو مشترك بين اقسامه وعلى ما يتميز به كل واحد منها عن اخواته  
 وعلى اعتبار انضمام المميز الى المشترك فالكلمة مادل على معنى وزمان بصيغته  
 ووزانه والاسم مادل على معنى تام ولم يدل على زمان بصيغته والاداة مادل على  
 معنى غير تام على ما يستفاد من تقسيم القوم ومن هذا التقسيم الكلمة ما يصلح  
 لان يخبر به وحده ويدل بهيته على زمان معين من الازمنة الثلاثة والاسم ما يصلح  
 لان يخبر به ولا يدل بهيته على زمان من الازمنة الثلاثة والاداة ما لا يصلح  
 لان يخبر به والفرق بين تعريفات القوم وبين هذه التعاريف ان الافعال  
 الناقصة تدخل في تعريف الكلمة وتخرج عن اداة في هذه التعاريف يدخل  
 في تعريف الاداة ويخرج من تعريف الكلمة لكل وجهة يعلم ان الالفاظ  
 المفردة قد تكون لها دلالة تامة بمعنى انها دالة على معان يصح ان يخبر عنها  
 وبها هي الاسماء والكلمات وقد تكون لها دلالة ناقصة بمعنى انها لا تصح  
 ان يخبر عنها وبها هي الادوات والافعال الناقصة وهما توابع الاسماء  
 والافعال وكذلك للالفاظ دلالة على الزمان من الازمنة الثلاثة في بعض افرادها  
 ولا دلالة عليه في بعض الافراد الاخر فافرادها الدالة عليه هي الكلمة والافراد  
 الغير الدالة هي الاسماء والادوات والافعال الناقصة داخلة في الكلمة باعتبار  
 دلالتها على الزمان فقد علم ان افعال الناقصة لها جهتان جهة دلالتها  
 على الزمان وجهة كونها ناقصة الدلالة فجهة الاولى يدخل في الكلمة  
 فلذا ادخل البعض في الكلمة وبجهة النانية يدخل في الادوات فلذا ادخل  
 البعض في الادوات كما جعلها الشارح ههنا ( قال لانه اما ان يصلح الخ ) ان  
 الط ان الصلاحية وعدم الصلاحية باعتبار المعنى الموضوع له لا باعتبار المعنى  
 المجازي ولا باعتبار المعنى المستعمل فلا يرد قولنا بعض الحروف من والى  
 ونحوهما والابتداء المخصوص معنى من والى فصفة المخصوصة معنى في فان  
 المراد بها لفظها فيكون من قبيل الاسماء فلا يكون المعانى موضوع لها  
 للحرفية اذ كل اللفظ اسما او فعلا او حرفا اسم لنفسه باعتبار الوضع التبعية  
 على قول او بلا اعتبار وضع لعدم احتياجه اليه على ما حققه المحقق الشريف  
 وبهذا يكون كل لفظ اسما فلا يحرى فيه التقسيم بهذا الاعتبار بل باعتبار

الوضع الى مادون نفسه واما القول بان التقسيم بالنظر الى المعنى المستعمل سواء كان حقيقيا او مجاز ياليدخل في الاداة لفظ هو التي في قولنا زيد هو قائم فانه اداة في قالب الاسم ومستعار منه فليس بشئ لان لفظ هو بالنظر الى اصطلاح النحاة اسم بلا شبهة واما بالنظر الى اصطلاح المنطقي فليس اسما بل اداة لكونه قائما مقام النسبة بين المسند اليه والمسند ودالا على المعنى الغير التام فيدخل في الاداة ( قَالَ وَلَعَلَّكَ تَقُولُ الْاَفْعَالُ الناقصة آه ) لما قسم اللفظ باعتبار الصلاحية لان يخبر عنه وبه يدخل الافعال الناقصة في عدم الصلاحية له لانها وضعت لتقرير الفاعل على صفة فلا يدل على الحدث بل على نبوت شئ خارج عن مفهومه لفاعله في زمان فلا يدل على معنى تام ولا يصح ان يخبر عنها وبها ولذا سموها بالناقصة وتحقيق الفرق بين الافعال الناقصة وبين سائر الافعال حيث ادخل المنطقي الافعال السائرة في الكلمة والافعال الناقصة في الاداة ان الفعل ان دل على حدث اى امر تقوم بالفاعل ونسبة ذلك الحدث الى موضوع مادل على زمان تلك النسبة كضرب فانه يدل على الضرب ونسبته الى موضوع وزمانها الماضى فهو تام واما ان دلت على الاخرين فقط يعنى انها لاتدل على امر قائم بمفعولها بل على نسبة شئ ليس هو مداولها الى موضوع ما وهذا المعنى تقرير الفاعل على صفة وعلى الزمان ككان فانه لا يدل على الكون مطلقا بل على الكون شيئا لم يذ كر بعد فهو ناقص ( قوله شكل هذا هذا آه ) قيد الضمائر بالمنفصلة اذ المفصل يصح ان يخبر بها ومنشأ هذا الاشكال عدم مطابقة اصطلاح المنطقيين على اصطلاح النحاة وحاصله بالضمائر على حد الاسم والاداة طردا وعكسا يعنى الضمائر من الاسم مع انها خارج من التعريف المستفاد من الحصر وليس من الاداة مع انها داخل في تعريفه والجواب عن مثل هذا النقص قد يكون بالتصرف في التعريف بالتخصيص او التعميم بالاتصاف الى المحدود فاختره الفاضل المحشى هذا لقصد تطبيق الاصطلاحين مهما امكن وقد يكون بالتصرف في المحدود بلا قصد الى الحد واجيب عن هذا الاشكال بالشق الثانى بان مل هذه الضمائر من الاداة من الاسم ولا محذور فيه غاية ما فى الباب ان بعض الامماء باصطلاح النحاة ادوات باصطلاح المنطقيين ولا امتناع فى ذلك لان المنطقيين لما استقرؤ الالفاظ فتشوا عن احوالها فوجدوا بعضها يصلح لان يصير جزءا قريبا من الاقوال التامة والتقييدية النافعة فى هذا الفن وبعضها لا يصلح لذلك ووجدوا



من القسم الاول ما من شأنه ان يكون كل واحد من جزئي تلك الاقوال اعني  
 المحكوم عليه وبه وهو ما لا يدل على زمان معناه وما ليس من شأنه ذلك وهو ما  
 يدل على زمان المعنى ووجدوا من القسم الثاني ما تشارك الاول من جهة  
 والثاني من جهة فمخصوصا كل قسم باسم حيث سموا الاول اسما والثاني كلمة  
 والثالث اشارة فح ان الالفاظ المذكورة ان صح الاخبار بها فهي الاسماء والا  
 فهي الادوات ( قوله فان شيئا من هذه الخ ) لان هذه الضمائر مستند اليها  
 دائما ومفعول به ومضاف اليه وهي لا يصلح لان يخبر به وكذا الضمائر المرفوعة  
 المتصلة المستترة وضمير الغائب والمتكلم منصوبا ومجرورا وكذا الموصولات  
 والظروف اللازمة الاضافة لان الموصول لا يصلح لان يخبر به بلا ضم  
 صلة والظروف مفعول فيه دائما ولذا قيل بمنى الضمائر ( قوله وقد يجاب عنه  
 بان المراد آه ) يعنى ان منشأ عدم الصلاحية هو المعنى لسكن بملاحظة كونه  
 فى قالب لفظ ما والضمائر المتصلة كذلك وان كانت بحسب الاتصال لم يصلح  
 له لكن من جهة المعنى يصلح والالفاظ بالنسبة الى المعنى كاللباس وهي تابع  
 المعنى فان لم يصلح فى لباس يصلح فى لباس آخر فيعتبر فى التقسيم والتعريف  
 المستفاد منه الصلاحية باعتبار نفسها وباعتبار ما براد فيها فيتم التعريف  
 للاسم والتعريف طردا وعكسا قيل هذا الجواب ان تم لا يتم الا على قول  
 من يقول ان الضمائر وضعت لازاء مفهومات كلية واستعملت فى جزئياتها  
 واما على قول من يقول الضمائر التى وضعت للتكلم والمخاطب وضعت بوضع  
 عام للمعاني المستحصه وكذا الضمائر العائبة الراجعة الى المستخصات واليه  
 مال قدس سره فلا يتم اذ من التحقيق المفران الجزئى الحقيقى لا يصلح لان  
 يخبر به انتهى وانا اقول ان الاسماء التى وضعت بوضع عام لموضوع له خاص  
 وان كان الموضوع له فيها جزئيا مخصوصا يصلح ان يخبر عنه وبه لاستقلاله  
 بالمفهومية بخلاف الحروف الموضوع بمراد الوضع لعدم استقلاله بالمفهومية  
 واما عدم صلاحية الجزئى على الاطلاق لان يخبر به فغير مسلم ولو سلم يكون  
 فى معنى الحرف دون معنى الاسم كقولنا بعض الانسان زيد واما اعتبار  
 المفهوم من جانب المحمول فيتحقق فى الجزئى الحقيقى بل فى الاعلام المستحصية  
 غاية ما فى الباب يحتاج الى التأويل فى الجملة لارادة المفهوم ( قوله وتلك  
 الضمائر يصلح لان يخبر بها آه ) قيل التأويل الصحيح ان يقال المراد من عدم  
 صلاحية الاداة للاخبار بها بانها لا يصلح لذلك بنوعها وتلك الضمائر

وان كانت مانعة من الاخبار بها بشخصها الا انها بنوعها الذي هو الاسم  
صالحة لذلك وكذا الاعلام واسماء الاشارة يعني ليس اسميتها مانعة عن ذلك  
بل تشخصها الذي هو امر زائد على الاسمية ويمكن التأويل ايضا بلازم  
معناه اعني عدم الاستقلال بالملحظة فان لازم لعدم الصلاحية المذكورة  
انتهى انا اقول ان هذين التأويلين وان ساعدهما العبارة لكن يخالف كلام  
الش اذا دخل الافعال الناقصة في الاداة فان اول بهذين التأويلين تدخل  
في الكلمة لانها وان لم تصلح بنفسها تصلح بنوعها ويستقل معناها بالمفهومية  
بنوعها وعلى هذا لا مخالفة بين الاصطلاحين مع انه صرح بالمخالفة كما في  
شرح المطالع (قوله وليس لفظ في آه) هذا دفع توهم ان يقال بناء على هذه  
الاداة يخرج عن تعريف الاداة في ومن بل كل الحروف اذ يعبر عن معنى في  
مثلا الظرفية وعن معنى من الابتداء ونحوه فيكون المعبر عنه عنه مرادفا  
للمعبر به والظرفية والابتداء مثلا يصلح لان يجربه فيخرج عن تعريف الاداة  
ويدخل في تعريف الاسم وحاصل الدفع ان الظرفية المطلقة ليس معنى  
في بل الظرفية المخصوصة التي هي الة ومرآت بين المتعلق والمتعلق وغير  
مستقل بالمفهومية لكونه آلة لتعرف حالهما فلا يصلح لان يجبر بها وعنها  
يعني ان الظرفية اذا كان معنى لفظ الظرفية كقولنا ظرفية الدار لزيد يصلح  
لان يجبر عنها وبها وان كان معنى في كقولنا زيد في الدار لا يصلح لان يجبره  
وعنه وان كان كلا المعنيين في المقام مخصوصا لكن من حيث كونه معنى الاسم  
مستقل بالمفهومية ليس آلة ملاحظة لتعرف حال الشيء ومن حيث كونه  
معنى الحرف غير مستقل بالمفهومية لكونه آلة ملاحظة لتعرف حال المتعلقين  
وكذا سائر الحروف ولهذا الدقيقة يجري الاستعارة في الحروف بالتبعية دون  
الاصلية في الاسماء بالاصلية فتأمل (قوله لو قيل الادواة آه) كما قيل في بعض  
الكتب يسلم التعريف عن النقص بالضمائر المرفوعة المتصلة وان لم يسلم بالضمير  
المنصوب المتصل والضمير المجرور المتصل في مثل قولك ضربك وغلماي  
فاحتاج الى التأويل المذكور قيل يردده علمتني منطلقا علمتني انتهى اذا  
وقع فيه المنصوب المتصل مخبرا عنها ومخبرا بها لان مقولي افعال القلوب المبتدأ  
والخبر يمكن ان يقال ان الاحتياج الى التأويل ناش من مادة مخصوصة اذ هي  
منشأ السؤال لامن نوع الضمير المنصوب المتصل حتى يدفع الاحتياج اليه  
بصلاحية النوع في ضمن فردده وان لم يصلح في ضمن فرد اخر وكذا الجواب



عن النقض بالضمائر المنصوبة المتصلة على اصل التعريف بان الضمير المنصوب المتصل مخاطبا او غائبا يصلح لان يخبر به كقولك علمتك و علمتني اي علمتني نفسك من غاية الاتحاد بيني وبينك لان السؤال بالمادة المنصوصة ولا يصلح الجواب بالنوع ( قوله قلوا قيل اللفظ المفرد آه ) اذ معنى الاداة والحروف غير مستقل بالمفهومية لا يصلح لان يخبر به ومعنى الكلمة والاسم مستقل بالمفهومية يصلح لان يخبر به من حيث هو هو وان لم يصلح لما منع من هيئة او من مانع آخر فيتم التعريفات فلا يحتاج الى التأويل فلا يرد ما قيل من انه يرد له لا التأويل يدخل فيه اضرب ولا تضرب انتهى فانهما وان لم تصلحا للاخبار لكونهما انشائيين فهو من مانع الهيئة لا من معناهما اذ هما مستقلان بالمفهومية يصلح للاخبار من حيث هو فلذا يصلح للاخبار بادنى تغيير الاسلوب ( قال ولا دخل له في الاخبارية الخ ) قيل فيه نظر لان اختصاص الاداة بعدم صلاحية الاخبار بها انما هو باعتبار استعمالها في معناها الحقيقية حتى لو استعملت مجازا في معنى اسمي ولا ريب في صحة الاخبار بها فمح لا يصلح لان يكون مالا لما يصلح لان يخبر به لكن لا وحده كما في قولنا زيد لا يجزى لانه لم يستعمل في معناه الحقيقي بل في معناه النفي لعدم استقلال المركب من المستقل وغير المستقل الا يرى انه لا يصلح الاخبار بالكلمة باعتبار مجموع معناها انتهى وفيه بحث من وجوه ان التقسيم باعتبار المعنى الحقيقي لا دخل فيه لا اعتبار المعنى المجازي حتى ينتقض به على ان الحروف لا يكون مجازا مستعملا في معنى الاسم وان صلح العلاقة بينهما اذ لم يوجد مسأله كما لا يخفى على المتتبع وان المركب من المستقل وغير المستقل لا يكون مستقلا قول فاسد واللام يصح المتدا المعرف باللام اصلا والتحقيق في المركب من المسبق وغير المستقل انه على وجهين احدهما ان هذا المركب ان لم يحتاج الى امر خارج فهو مستقل يصلح لان يخبر به وعنه كالمبتدأ والخبر المعرفين باللام وانيهما انه يحتاج الى امر خارج منه فهو غير مستقل كالقفل فانه مركب من الحدث وهو المستقل ومن النسبة وهو الغير المستقل لكنه يحتاج الى خارج منه وهو الفاعل فلهذا لم يصلح لان يخبر عنه لكن يصلح لان يخبر به باعتبار معناه الحدث فتأمل ( قوله قيل عليه آه ) اعترض على نكتة ايراد المسالين بانه لا فرق بين المسالين في المدخلية في الاخبار به اذ كما ان لاجزاء من المخبر به لان المحمول في المدار الحصول المقيد لا المطلق والقيد وجزؤه جزء من المقيد في المعنى وان كان خارجا عما صدق

عليه فلا فرق بينهما فلا وجه ليراد المالمين لهذه النكتة وحاصل الجواب تسليم السؤال بالنسبة الى المعنى وتوجيه كلام الش بالنظر الى القواعد اللفظية من حيث ان المعاني المعتورة تابع للاعراب وانرا الاخبار به في اى محل يظهر يحكم بوجود هذه المعاني فلما ظهر الاعراب في حاصل حكم بالخبرية فاعتبر الطرف خارجا لمدخل فيها وفي لا حبر ظهر في حبر فحكم بالجزئية والمدخلية وما يقال من انه يمكن ان يفرق بينهما بحسب المعنى ايضا بان لا في حبر جزء للمخبر به البتة وفي قوله في الدار يجوز ان يكون قيدا للمخبر به خارجا عنه وح يكون مراده بقوله ولا مدخل لفي في الاخبار به انه لا مدخل لفي فيه في الجزئية لا مطلقا فليس بشئ اذ يأتى عنه قول الش اما ان لا يصلح للاخبار اصلا كفى او يقتضى ان لا يصلح للجزئية اصلا مع انه يصلح بالفعل من حيث المعنى كما قرر فان قيل كلمة لا موضوعة لنفى مخصوص وهو نفى شئ مخصوص عن شئ مخصوص فهو نسبة مخصوصية بين شيئين مخصوصين على وجه يكون مراة لملاحظتهما والة لتعرف حالهما فهى مع طرفيها وان كانت مستقلة بالملاحظة لكنها مع احد طرفيها فقط لا يستقل وههنا كذلك فكيف يصح الاخبار بلا حبر اجيب بان كلمة لا موضوعة لما ذكرت لكنها مستعملة ههنا في نفى شئ في نفسه لا عن شئ اعنى نفيا مخصوصا هو نفى مخصوص على وجه يكون مراة بملاحظته ولا يستقل بالملاحظة فهى معدولة عن معناها الموضوعة الى معنى آخر عرفى غير مستقل بالملاحظة لكنه مع ماضم اليه اعنى حبر مستقل بالملاحظة فيصلح للاخبار به وانا اقول الظ ان في وضع الحرف على الاطلاق يكون الموضوع له مخصوصا البتة لعدم استقلاله بالمفهومية يعنى يلاحظ في المعنى الحروفية خصوص المعنى المستقل في مقام مخصوص لكن المعنى المطلق لهذا المعنى المخصوص قد يحتاج الى شئ اوالى شيئين كالفعل اللازم والمتعدى مثلا كالنفى والظرفية والاستعلاء لان النفى يقتضى النفى والنفى عنه والظرفية يقتضى الظرف والمطروف والاستعلاء يقتضى المستعلى والمستعلى عليه وهذا اقتضاء لمعاني الاسمية وان كان بسببه غير مستقل لزم ان يكون الاسم غير مستقل بالمفهومية فلا يكون سببا لعدم الاستقلال فقد علم ان عدم الاستقلال في معنى الحرف ليس من كل متعلق لمعناه بل مدخوله المخصوص فقط فكلمة لا موضوعة لنفى مخصوص فقط لا يؤخذ في معناه عن شئ مخصوص ففي مثل قولنا لا حجر معناه نفى الحجر فقط واحتياجه الى



الجر لا غير فبدخوله اليه يكون مستقلا بالمفهومية فيصلح لان يخبر عنه وبه  
ولهذا يجعل القضية معدولة الطرفين يجعل حرف النفي جزء من الموضوع  
او من المحمول او من كليهما ( قال حتى انهم قسموا الادوات آه ) هذا المارة على  
جعل المنطقيين الافعال الناقصة من الادوات وهذا التقسيم مبني على  
مذهبهم فلا بعد عندهم في ادخالها في تعريف الاداة واما في نفس الامر  
سواء كان بعيدا او لا فلا تعرض له فلا وجه لان يقال هذا بعيد بمخالفة  
اصطلاح من عليهم الوثوق في معرفة الالفاظ العربية واجزاء قضيات السبق  
في معرفة الالفاظ لهم ( قال غاية ما في الباب آه ) يحتمل ان يكون متعلقا بالنفي  
البعيد النفس الامر في لانه وان كان المبحوث عنه شيئا واحدا لكن لما تغاير جهتي  
البحث بحسب الغرض المتعلق بالبحث لا يلزم تطابق الاصطلاحين ولا محذور  
في عدم التطابق لكن لو تطابقا لكان اولى وان يكون متعلقا بالنفي البعيد  
من هذا التوجيه بناء على اطلاقاتهم لان غاية ما لزم من هذا التوجيه عدم  
تطابق الاصطلاحين وهو غير لازم لتغاير جهتي البحث فالتوجيه بمقتضى  
كلامهم ليس بعيد ( قوله يعني ان القوم في اول باب القضايا آه ) يعني ان هذا  
التقسيم وان لم يكن مصرحا لكنه لازم من بيانهم الرابطة في باب القضايا بحيث  
ذكروا ان الرابطة اداة وقسموا الرابطة الى الزمانية وغير الزمانية فيلزم انقسام  
الاداة اليهما لكن اختلف في كون كلمة هو رابطة حيث قال بعضهم ان هو غير  
راجع الى الموضوع فلو لا يكون رابطة في الحقيقة لان الرابطة انما يكون اداة  
والضمير اسم لانه عين المرجع اليه في المعنى فكل القوم الرابطة به لانهم لم يجدوا  
في كلام العرب ما يكون لفظا دالا على الرابطة الغير الزمانية نحو است في الفارسية  
وآستين في اليونانية فاستعاروا لهذا المعنى لفظة هو ليصح تمثيلهم به وقال  
بعضهم قد صرح الشيخ في الشفاء ان لفظ هو ههنا اداة حيث قال واما لغة  
العرب فرمما حذفت الرابطة اتكأ على شعور الذهن بمعناها وربما ذكرت  
والمذكور بما كان في قالب الاسم كقولك زيد هو القائم فان لفظة هو جاءت  
لا تدل بنفسها على معنى بل لتدل على ان زيدا هو امر لم يذكر بعد مادام  
يقال هو الى ان يصرح به فقد خرجت عن ان تدل بذاتها دلالة كاملة فالحقت  
بالاداة لكنها تشبه الاسماء وقد نقل عن الشيخ الرضى عن بعض البصريين  
واختاره حيث قال ثم كان لما كان الغرض بالاتيان بالفصل ما ذكرنا اعني  
دفع التباس الخبر الذي يذكر بعده بالوصف وهذا معنى الحرف اعني افادة

المعنى في غيره فصار حرفا وانخلع عنه لباس الاسمية لكن نفي فيه تصرف واحد كما كان في حال الاسمية اعني كونه مفردا ومثنى ومجموعا مذكرا ومؤنثا ومتكلما ومخاطبا وغائبا لعدم عراقتها في الحرفية وانا اقول تحقيقه ان لفظة هو في لغة العرب ليست موضوعة لربط ولا يستعمله فيه لكن لما نقلوا الكلمة من اللفظ اليوناني الى العربية وحدوا بازاء كل جزء من اجزاء القضية لفظا مستعملا دالا عليه دون النسبة اذ يدل عليها في لغة العرب الحركة الاصرائية تحقيقا او تقديرا اذ قولنا زيد عادل بلا حركة الرفع على سبيل التعداد لا دلالة فيه على الاسناد واستعاروا كلمة هو بازاء النسبة فانها من المبهمات الكنايات والنسبة تشاركها في الابهام والخفاء يسمى رابطة غير زمانية فكذا استعاروا الرابطة لفظ كان وسموها رابطة زمانية لانها وان لم يكن في لغة العرب للنسبة والحكم بل هو من تمة المحمول لتعيين الملزومان لكنهما مشتملة على الوجود ثم انه ان ذكرت الرابطة فالقضية ثلاثية والاقتنائية ( قال ونظر النحاة آه ) يعنى ان الغرض الاصلى للمنطق بحث المعانى ويكون بحث الالفاظ مقصودا بالتبع فيعتبر الاحوال في المعانى اولا وبالذات كالكلية والجزئية والذاتية وثانيا بالعرض في الالفاظ والغرض الاصلى للنحوى بحث الالفاظ فيكون بحث المعانى مقصودا بالتبع اذا لفصاحة والبلاغة من اوصاف اللفظ دون المعنى لا يقال كيف يكون بحث المعانى في العربية مقصودا بالتبع معان الفصاحة والبلاغة باعتبار اشتمالها للنكت والمزايا وتطابق اللفظ بها لانا نقول ان المعانى وان كانت مقصودا بالاصالة بالنظر الى الافادة لكن البحث ليس من حيث الافادة بل من حيث متناسب الترتيب ومتناسق الدلالة على المعنى المراد الا يرى ان المعانى لو ادت بآى لغة كان يحصل المعنى المقى عند المنطق دون العربى ( قوله فلما وجدوا الافعال الناقصة آه ) يعنى ان للافعال الناقصة احوال عارضة بجهة لفظها ككونها ماضيا وناصبيا ورافعا وصالحا لدخول قد والسين وسوف والجوازم والنواصب وكونها ماضيا ومضارما وامرا ونهيا بصيغها المطردة ودلالة على المعنى فباختبار الاحوال العارضة تشارك الافعال التامة بالرفوع وباختبار دلالتها يفارق عن الفعل التام اذ قد عرفت انها لا تدل على الحدث بل على النسبة والزمان ويشارك الاداة لعدم صلاحيتها لان تجربتها فلما كان مقصود النحاة تصحيح الفاظ اعتبروا الجهة الاولى فادرجوا في الافعال ومقصود المنطق تصحيح المعانى اعتبروا



وجبهة دلالتها قادر جوا في الاداة (قوله ولذلك سماها بعضهم الخ) يعني  
 لاجل المذكور وهو عدم صلاحيتها لان يخبر عنها وهو دلالتها على نبوت  
 النسبة فقط دون الحدث ودلالتها على الزمان الاول والثاني والساني الاول  
 فتأمل (قوله ومن ثم قيل آه) اي لاجل امتياز الكلمات الوجودية من الاداة  
 باعتبار دلالتها على الزمان الاول ان يربيع القسمة لان شان القسم الواحد  
 ان لا يكون بين اشخاص ذلك القسم امتياز بحسب الماهية بل بحسب الشخص  
 وهنا يكون ممتازة بالماهية لان بعضها لا يدل على الزمان وبعضها يدل عليه  
 والظاهر ان هذه الدلالة داخل في القوام لا يعد من الشخص والحاصل ان  
 لفظ المفردان انقسم الى قسمين باعتبار الدلالة على الزمان وعددهما يدخل  
 الاداة في الاسم والوجودية في الكلمة والى دلالة اقسام بان يعتبر في الاسم  
 المعنى التام فيصير الاداة قسمين بالواحد ان اعتبر كون المعنى تاما في الكلمة دخلت  
 الوجودية في الاداة فيقسم الى زمانية وغير زمانية وان اعتبر عدم الدلالة  
 على الزمان في الاداة يكون الوجودية قسما رابعا كما بيده قدس سره (قوله  
 وقد يقال ايضا الخ) اي الافعال الناقصة يجب ان يعد من الادوات اهتراض  
 على قوله واما القول فقد وجدوها آه يعني ان هذا الوجدان جار في الموصول  
 ايضا مع انه مختلف فيه وحاصل الجواب انه فرق بينهما ان الموصول موصول  
 لمعنى مستقل بالمفهومية واحتياجه الى الصلة لازالة ابهامه لانه غير صالح  
 لان يخبر عنه وبه ويصلح بسبب الصلة والافعال الناقصة غير مستقل بالمفهومية  
 ولا صلاحيدله باصل معناه فلا يرد ان الموصول ما لا يتم جزء الابعلة وعائد  
 وهذا يقتضي ان لا يكون صالحا لان يخبر عنه وبه لان المعنى في هذا التعريف  
 تمامية الجزء لا اصل الجزء ومن نفي التمامية لا يلزم نفي الجزئية قال الشيخ الرضى  
 في شرح هذا التعريف اراد ان الموصول هو الذى لو اردت ان تجعله جزء  
 الجملة لم يكن الابعلة وعائد والموصول يكون جزء الجملة اذا الفاعل في جائى  
 ايم لقيته هو الموصول فقط لانه هو المرفوع لكنه ليس جزء تاما اذ لا يجوز  
 الاقتصار عليه (قال فاما ان يدل بهيئته الخ) ان الفعل موضوع بملا حطة  
 هيئة في الوضع لمعنى في زمان معين من الازمنة اللىلة فيدل بهيئته على زمان  
 معين فيها لا ان هيئة الفعل موضوعة مستقلا لزمان معين وتدل عليه اذ  
 الهيئة الفعلية قد توجد في الاسم مع انها لم تدل على شئ منها ولو وضعت  
 لماسا تدل فلهذا قال اما ان يدل بهيئته دون اسناد الدلالة على الهيئة وقد علم

ان المراد من الصلاحية لان يجزبه ان لم يمنع مانع يصح ان يكون خبر الكون  
الكلمة والاسم دالان على معنى في نفسه مستقلا بالمفهومية واما احتياج بعض  
الاسم وبعض الكلمة في كونهما مخبرا بهما الى تأويل لدفع المانع الطارى من  
خارج كاعلام الاتصاف والافعال الانشائية فليس بمانع للصلاحية المذكورة  
اعلم ان الفعل ماعدا الافعال الناقصة كضرب مثلا يدل على معنى مستقل  
بالمفهومية وهو الحدث وعلى معنى غير مستقل هو النسبة الحكيمية الملحوظة  
من حيث انها حالة بين طرفيها دالة لتعرف حالهما مرتبطا احدهما بالآخر  
ولما كانت هذه النسبة التي جزء مدلول الفعل لا تحصل الا بالفاعل وجب  
ذكره كما وجب ذكر متعلق الحرف فكما ان لفظة من موضوعه وصفاء الكل  
ابتداء معين مخصوص كذلك لفظة ضرب موضوعه وضعا عاما لكل نسبة  
للحدث الذي دلت عليه الى بخصوصها الا ان الحرف لما يدل الا على معنى  
غير مستقل بالمفهومية لم يقع محكوما عليه ومحكوما به اذ لا بد في كل واحد منهما  
ان يكون ملحوظا بالذات ليتمكن من اعتبار النسبة بينه وبين غيره واحتاج  
الى ذكر المتعلق رعاية بمجازاة الالفاظ بالصورة الذهنية والفعل لما اعتبر الحدث  
وضم اليه انتسابه الى غيره نسبة تامة من حيث انها حالة بينهما وجب ذكر  
الفاعل ووجب ان يكون مخبرا به باعتبار الحدث اذ قد اعتبر ذلك في مفهومه  
فلا مانع لكون النسبة المدلولة غير مستقلة ولا لكون الفعل اخبارا وانشاء  
لكن في الانشاء الى ادنى تأويل (قال باعتبار تقديمها وتأخيرها آه) قيل المضاف  
الى الحروف هو مجموع التقديم والتأخير لاكل واحد منهما والاضافة وان كانت  
على العطف صورة رعاية لامر لفظي الا انها متأخرة عنه اعتبارا وتبعية رعاية  
لامر معنوي وحل تقديمها على تقديم بعضها على بعض وان تعينا عن هذا  
القدر من التكلف الا انه يفضى الى استدراك تأخيرها ويحوج الى ارتكاب  
خلاف الظ في الموضعين انتهى فيه بحث لان اعتبار التقديم والتأخير كتابة  
عن ترتيب الحروف فيكون الحاصل في مفردات التركيب تقديم بعضها على  
بعض واما افضاؤه الى استدراك تأخيرها فغير مسلم اذ الحالة العارضة  
حاصلة من التقديم والتأخير معال من التقديم الملزوم للتأخير لكن يرد ان ترتيب  
الحروف لا دخل له في الصيغة فان جذب وجبذ صيغتهما واحد مع اختلاف  
الترتيب اللهم الا ان يقال المعتبر هو مطلق ترتيب الحروف المخصوصة فتأمل  
(قال وحركاتها وسكناتها الخ) الواو لجمع المطلق وهو يجمع المعطوف



والمعطوف عليه في الاعتبار لكن لا يدل على وجودهما معا فلا وجه لما قيل  
 الاولى ان يقال وحركاتها وحركاتها وسكناتها لا ينتقض بنحو ضرب والمعتبر  
 في تشخيص الصيغة شخص الحركات فيختلف الصيغة بالشخص باختلاف  
 اشخاص الحركات كاختلافها في ضرب وطلب مع اتحادها بالنوع والمعتبر  
 في نوعها نوع الحركات فيختلف الصيغة بالنوع باختلاف انواع الحركات  
 كاختلافها في ضرب بالقح وضرب بالضم واما المعتبر في ترتيب الحروف نوع  
 التقديم والتأخير والفا ان الحروف اعم من ان يكون اصلية وزائدة وتغير  
 الحروف من الاهدال والادغام وغير ذلك وتغير حركة الاواخر وسكونها  
 لا يعدان من مغيرات الصيغة بالنوع وان كانا من مغيراتها بالشخص ومقتضى  
 الصيغة حال التغير وحال عدم التغير بهذه التغير واحد مثلا قال وضرب  
 يدلان بهيتهما على الماضي بلا تفاوت وكذا ضرب وق امر او كذا يضرب وان  
 يضرب لكن في كون الحروف اعم من الاصل والزائد كلام (قال وانما قيد الكلمة  
 بها الخ) لئيم به التعريف عكسا قيل انهم اتفقوا على ان الصيغة هي الهيئة  
 الحاصلة من ترتيب الحروف وحركاتها وسكناتها وح اما ان يراد بالمادة التي  
 هي محلها ما يتبادر منها اعنى مجموع الحروف الاصلية والزائد فلانم انها متحدة  
 في نحو ضرب و يضرب بل هي مختلفة باختلاف الصيغة فلا يصح ان الزمان  
 مختلف باختلاف الصيغة مع اتحاد المادة واما ان يراد بها الحروف الاصلية  
 فقط بناء على ثبوتها في تصريف الكلمة باسرها فيكون الصيغة على هذا  
 التقدير هي العارضة لها فلانم ان المدلول الزماني متحد باتحاد الصيغة بل بما  
 يتحد المادة والصيغة معا والزمان مختلف كما في تكلم يتكلم وتغافل يتغافل  
 فان الحروف الاصول وهيئتها متحدان ههنا في الماضي والمضارع اذ لا عبرة  
 بالزوائد ولا بحركة الاخر والزمان مختلف فيهما (قال بشهادة اختلاف الزمان  
 عندآه) هذا في حكم القضية الشرطية كانه قيل اذا اختلف الهيئة اختلف  
 الزمان والمراد بالهيئة هيئة الكلمة بقرينة السباق والمراد من الهيئة نوع  
 الهيئة لا تشخيصها فاذا اجل الشرطية على الكلية فلا يرد النقص بالاسم اذا اتحد  
 مادته مع الفعل مع اختلاف هيئة كالضرب وضرب فلا يرد بنحو ضرب  
 ولم يضرب بانهما مختلفان في الهيئة مع عدم اختلاف الزمان وبنحو  
 ان لم يضرب ولا يضرب لانهما متحدان في الهيئة مع عدم اتحاد الزمان لانها  
 مركبات ليست من الكلمة (قال وان اتحدت المادة الخ) هذا الغرض يتعلق

معنى لاختلاف الزمان عند اختلاف الصيغة ويكون نقيضه اولى بالنظر الى الاختلاف واما بالنظر الى الشهادة يكفي وقوعه في مادة واحدة بل فرضه وهذا ليس بغرض محض بل فرض الواقع ولذا مثل وقوعه وكذا الحال في قوله وان اختلف المادة وقيل الظم مع اتحاد المادة اذ لا يكفي فرض اتحاد المادة في الشهادة وليس نقيضه اعني عدم الاتحاد شاهد بشهادة فضلا عن ان يكون اولى بها فتأمل ( قوله هذا القسم لكن مفهومه الخ ) يعني في التقسيم قدم القسم الوجودي وفي تفصيله اخره مع ان اللائق تقديمه لان المقام مقام المعرفة والاعدام تعرف بملكاتها فينبغي ان يقدم الوجودي وان كان العدم مقدما على الوجود زمانا وخارجا لكن الوجود مقدم على العدم ذاتا وذهنا لكن اختار التأخير لنكتتين لدفع تباعد القسمين الوجودي والعدمي فان تشار الذهن في الفهم ولدفع التكرار في ذكر القسم الوجودي اذ لو قدم لا يخ امان ينقسم الى قسميه او لا ثم يذكر ماهو قسميه واما ان يذكر ماهو قسميه عقبيه سم بعاد الى تقسيمه فيلزم في الاول التباعد والانتشار وفي الثاني التكرار يدل على اختياره هذا هذا الاحتراز عن المحذورين رعايته تقديم الوجودي على العدمي في تقسيم القسم الثاني الى الكلمة والاسم لعدم المحذور فيه ( قوله والثاني مثال لما يدل الخ ) اشارة الى ان المراد من الزمان المعين لا يلزم ان يكون واحدا معينا من الازمنة الثلاثة اذ المضارع يدل بهيئته على الزمانين على تقدير اشتراكه فيهما ولا محذور في ارادة الزمان الواحد المعين ان قلنا انه حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال وكذا ان قلنا ايضا باشتراكه في الحال والاستقبال لان اللفظ المشترك في معنيين حقيقة فيهما موضوع لكل واحد منهما فهو في اصل الوضع لاحد الازمنة الثلاثة معينا وكذا في الاستعمال والتباس ذلك المعين على السامع لا يخل لاحدهما معينا ( قوله لم يرد ان الجوهر آه ) دفع سؤال ناش من التقسيم حيب ردد بين الدلالة بالهيئة وعدم الدلالة بها ونقيض الدلالة بالهيئة اعم من ان يكون بجوهره وحده وان يكون جوهره مدخل في الدلالة وعلى الاحتمال يرد ان مقلوب الزمان مثلا فامر لزم ان يدل على الزمان مع انه ليس كذلك وحاصل الجواب ان المراد من النقيض الاحتمال الثاني وهو ان يكون لجوهره مدخل في الدلالة لكن ثبت واسطة بين الكلمة والاسم الا ان يقال ان مل هذا الشق ليس بواقع وان جوز العقل ( قوله بخلاف الكلمة فان الهيئة الخ ) يمكن ان يقال ان استقلال الهيئة في الدلالة غير مسلم لان الدلالة بالوضع



والهيئة ليس ملفوظة اصالة حتى وضعت ودلت بالاستقلال وان قيل وضعت  
بمتابعة المادة فيكون مدخل للمادة فيها فكيف تستقل بالدلالة الا ان يقال ان  
مدار الدلالة هو الهيئة وان كان للمادة مدخل في الجملة وكذلك مدار الدلالة  
في الاسم مثل الزمان والامس جوهره وان كان مدخل للهيئة في الجملة فتأمل  
( قوله واعترض عليه آه ) يعني لو صح ذلك الذي ذكرتموه من اتحاد الزمان  
باتحاد الصيغة واختلافه باختلافها فانما يكون في اللغة العربية دون سائر  
اللغات اذ يوجد فيها ما يدل على الزمان باعتبار المادة دون الصورة كما في امد  
وابد لانهما متحدان في الصيغة ومختلفان بالزمان اذ الاول يدل على الماضي  
والثاني على المستقبل ومن المعلوم ان النثر الفن في الافاضة غير مختص بلغة  
دون لغة فعلى هذا يكون تعريف الكلمة بالاخص لخروج مثل هذا مع انه  
من المعرف وحاصل الجواب تخصيص المعرف بكلمة في اللغة العربية دون  
سائر اللغات لوقوع الاهتمام بتساها فيما يرد على الندره احوال مختصة بها  
ولا بعد فيه ( قوله رد عليه بان صيغة الماضي آه ) يعني هذه الشهادة مبنية  
على مقدمة وهي ان اختلاف الصيغة يستلزم اختلاف الزمان وان اتحدت  
المادة وهذه المقدمة كاذبة بسند ان صيغ الماضي تكلموا وخطابا وغيبة مختلفة  
قطعا مع انه لا اختلاف للزمان بل صيغة معلومية وبجهولية وكذلك مجردية  
ومزيدية مختلفة بلا استنباه مع اتحاد الزمان فلا يتم الشهادة فان قيل اختلاف  
الزمان يستلزم اختلاف الصيغة فيكون اتحاد الصيغة مستلزم لاتحاد الزمان  
لان اتحاد الصيغة نقيض لاختلافها واتحاد الزمان نقيض لاختلافه ونقيض  
مستلزم لنقيض الملزوم ولما صدق كلما اختلف الزمان اختلف الصيغة  
وان اتحدت المادة كما في ضرب يضرب كان الدال على الزمان هو الصيغة  
وحدها قلت زمان الحال وان كان جزء من الماضي والمستقبل لكنه زمان معتبر  
على حدة عند اهل اللغة فلا يكون اتحاد الصيغة مستلزما لاتحاد الزمان  
ولا اختلاف الزمان مستلزما لاختلاف الصيغة ( قوله فليس اختلاف الصيغة  
آه ) لان الصيغة ان حلت على الهيئة الحاصلة من الحروف الاصول للكلمة  
دون الزوايد لم يتحد ضرب يضرب في الصيغة فلا يصح ان الزمان يختلف  
باختلاف الصيغة مع اتحاد المادة كضرب ويضرب فيلزم ان يحمل الصيغة  
على الهيئة الحاصلة عن مجموع الحروف الاصلية والزائد فتح يلزم المحذور  
المذكور قيل في الجواب عنه بان المدعى ان الزمان الماضي مدلول لطائفة

من الصيغ المخصوصة الميينة في اللغة ولا مدخل للمادة في الدلالة عليه  
والزمان المستقبل والحال مدلولان لطائفة من الصيغ المخصوصة  
الميينة فيه بحث لا مدخل في المادة في الدلالة عليهما وبين المقدمتين  
المذكورتين في الشرح على هذا التوجيه خذ هذا انا اقول كيف  
يصح هذا القول وعلى اى ارادة من الصيغة المأخوذة في تعريف الكلمة وجه  
بهذا التوجيه الظان مراد السند قدس سره ابطال هذا الدليل بلا قافية  
الى التوجيه واما قوله فالاولى لا يلزم ان يكون اشارة الى الجواب لان ما بطله  
هو الدليل ولا يلزم من بطلان الدليل بطلان المدلول فان انتفاء الملزوم  
لا يستلزم انتفاء اللازم فلما لم يتحقق بطلان مادماه قال فالاولى ( قوله وهذا  
ايضاه ) هذا ابطال للمقدمة الثانية للمستدل وهى ان اتحاد الصيغة يستلزم  
اتحاد الزمان بان هذه باطلة لان المضارع مشترك بين الحال والاستقبال على  
المذهب الاصح وليس هناك اختلاف صيغة مع اختلاف الزمان لا يقال ان  
الزمان منحصر في الماضى والمستقبل واما الحال فاجزاء من الطرفين لان  
ما نقول زمان الحال وان كان اجزاء منها لكنه زمان معتبر على حدة عند  
اهل اللغة كما صفت واما الجواب بانه لم يختلف الزمان فيه لان الدلالة على  
الزمانين معا ليس باختلاف في الزمان فليس بتى لان المضارع وان كان  
مشتركا في الزمانين لكنه في الاستعمال يدل على احدهما البتة فاذا استعمل  
في الموضعين احدهما في الحال وتانيهما في الاستقبال يتحد فيهما الصيغة مع  
اختلاف الزمان ( قوله فالاولى ان يقال آه ) يعنى لما بطل الدليل لم يثبت المدعى  
فينبغي ان يؤتى بتقسيم آخر لا يرد عليه الاشكال وهذا التقسيم لا يرد عليه لان  
الكلمة لكونها موضوعا للحدث والنسبة والزمان والحدث وان كان مستقلا  
بالمفهومية والنسبة ليست مستقلا بالمفهومية لاحتياجها الى المتسبين وهما  
الحدث وفاعل ما فالفعل مركب من المستقل وغير المستقل الذى يكون المحتاج  
اليه خارجا عن المركب وهذا المركب غير مستقل بالمفهومية ولا يصلح لان ينجر  
عنه لان من شأنه ان يستقل حتى يصح الحكم عليه وان اورد الاشكال في هذا  
التقسيم باسماء الافعال يرد على التقسيم الاول ايضا فيدفع من هذا ومن ذلك  
اما وروده على التقسيم الاول ان الدلالة المأخوذة في تعريف الكلمة اعم  
من ان يكون دلالة اولية او ثانوية واسماء الافعال كهيئات ورويد وان لم يدل



اولا على الزمان يدل على الالفاظ الافعال هي تدل على الزمان بواسطتها  
ثانيا كدلالة هيات على بعد الدال على الزمان الماضي ووجه دفعه ان المراد  
من الدلالة الدلالة الاولى فيخرج من الكلمة ويدخل في الاسم واما وروده على  
هذا التقسيم ان اسماء الافعال لكونها بمعنى الفعل لا يصلح لان يخرج عنها انها  
ليست من الكلمة والجواب انه لانهم عدم ككونها من الكلمة وان خالف  
اصطلاح النحاة ينبغي ان يعد من الكلمة لان بحث النحوي بجهة لفظه وهي  
في اللفظ اسم وبحث المنطقي بجهة المعنى وهي في المعنى فعل فينبغي ان يعد  
من الكلمة (قوله و بالجملة كل ما لا يصلح اه) يعني خلاصة تقسيم اللفظ بناء على  
هذا التردد بين الصلاحية لان يخرج عنه وعدم الصلاحية دون التردد بين  
الدلالة على احد الازمنة وعدم الدلالة على ما بينه المص والش فح يفرق  
بين التقسيمين بان اسماء الافعال تدخل في الكلمة دون الاسم في تقسيم المحشى  
وفي التقسيم الاول بالعكس و يلزم تخالف الاصطلاح حين من جهتين بناء  
على تقسيم المحشى ومن جهة واحدة على التقسيم الاول و بان الامتياز بين  
الكلمة والاسم بقيد عدمي في الاسم ووجودي في الكلمة في التقسيم الاول  
وبالعكس في تقسيم المحشى ( قوله حقيقة الخ ) اى بحسب المعنى الموضوع له  
وان يصلح له بالتأويل فلا يخل لكونه اداة ( قوله ونفداثرهما الخ ) اى من الاسماء  
اللازم الاضافة بحيث لا يصلح لان يجرب به وحده وان يصلح بالاضافه ( قال  
فان قلت فعلى هذا ) الفاء في قوله فعلى منسأية يعنى نشأ الاروم ولا يعنى  
عنه فاء فان قلت على ما حققه بعض الافاضل فتأمل وحاصل السؤال بناء على  
ان دلالة الكلمة بهيئته على الزمان يستلزم في التقسيم ان يكون قسم النسي قسما  
منه اذ معنى الكلمة اما الحدث والزمان ولفظ المادة والهيئة فيدل جزء اللفظ  
على جزء المعنى فيكون مركبا وهو قسم المفرد وحاصل الجواب بخر التركيب  
بان المراد من اجرائه ليس مطلقا بل مقيد بالاجزاء المرتبة في السموعة يعنى  
يكون وجود احدهما في السمع مسبوقا بعدم الاخر يدل هذا الكلام على ان  
الهيئة ملفوظة وتعلق بها السمع لكن يكون بلفظها بالتبع لا بالاصالة  
( قال لا دخل له في الاحتراز الخ ) اذا المراد بالدلالة على الزمان بحسب اصل  
الوضع فيخرج الاسماء الدالة على الزمان بحسب الاستعمال العارض كاسم  
الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وافعل التفضيل واما اسم الزمان وان دل  
على الزمان لكن على الاطلاق لا على احد الازمنة فيخرج بقوله على زمان

من الازمنة بلا قيد تعيين فلا يرد ما قيل وفيه بحث لان الدال بهيئته على زمان يتناول اسم الزمان فانه دال بهيئته على الزمان فلا بد لاجراجه من التقيد المذكور على ان ارباب الاصول صرحوا بدلالة اسم الفاعل والمفعول والتفضيل والصفة دالة بهيئتها فتأمل ( قال وجه التسمية آه ) الغرض من هذا بيان وجه المناسبة بين المعنى الاصطلاحي وبين المعنى اللغوي اذا لفظ الاصطلاحية منقولة لا بد فيها من المناسبة في التسمية بالاداة الاطلاق والتقيد وفي التسمية بالكلمة السببية والمسببية وفي التسمية بالاسم الحالية والمحلية فتفطن ( قوله اي مرتبة في السمع آه ) الترتيب ما يكون وجود احد جزء المركب مسبوقا بعدم جزء آخر وذلك الترتيب يكون في التلفظ والتكلم والسمع لكن احدهما يستلزم الآخر ولما وصف المرتبة بالسموعة جعل المحشى الترتيب في السمع ليفيد الصفة فائدة جديدة وبهذا الترتيب يخرج ما يكون معا في السمع كحركة الاعراب اللاحقة في آخر الكلمة فان دل الاعراب على المعاني المعتورة لا يعد جزء الكلمة لانه يسمع مع الحروف الملحق بها لا بالترتيب والقرينة على هذه الارادة ان اللفظ من الاعراض السيالة غير مجتمع الوجود والمركب من قسمه والمعتبر في المقسم معتبر في القسم فاذا اريد هذا المعنى يخرج الكلمة بالنسبة الى الهيئة مع المادة لان المادة وان كانت بالذات متقدمة على الهيئة لكونها معروضا لها لكنها غير متقدمة في السمع والتلفظ بل على وجه المعية لكن المادة ملفوظة اصالة والهيئة تبعافلا يرد وسميات الناظرين ( قوله اراد بالالفاظ آه ) يعني هذا بيان اجزاء المركب واجزاء المركب في العرف ليست حروف المباني بل الالفاظ المركب من الحروف المباني والحروف الموضوع للمعاني كهمزة الاستفهام وحروف الجار التي على حرف واحد فيراد بالالفاظ ما يتركب من الحروف وبالحروف ما يقابلها وهو ما لا يتركب من الحروف لكن يكون حروفا موضوعا للمعاني سواء كانت اداة كالباء او اسما كالكاف الضمير مثل بك ولك وبه وغيرها لكن لو اكتفى بالالفاظ لكفى لسموها على القسمين ( قال هذا اشارة آه ) تقسيم الاسم باعتبار واحدة المعنى وتعددده وباعتبار الواحدة الى الجزئي والكلّي والكلّي الى المتواطئ والمشكك وباعتبار تعدده الى المشترك والمنقول والحقيقة والمجاز والمنقول الى الاصطلاح والعرف العام لكن هذا التقسيم اعتباري فلا محذور في تداخل الاقسام والالزام ان يكون المفرد الذي معناه متكثر غير متواطئ وغير مشكك وغير علم وليس كذلك لجواز ان يكون اللفظ المفرد



الذي يكون معناه متكررا متواطئا بالنسبة الى افراد بعض معانيه ومشككا بالنسبة الى افراد بعضها وعلما بالنسبة الى بعضها ( قال اما ان يكون معناه واحدا او كثيرا آه ) المراد من وحدة المعنى وكثرته ان يكون بوضع واحد او بوضع متعدد فلا يخل كثرته باعتبار اجزائه وعدم اجزائه مثلا كلفظ القرآن واسماء الكتب قيل معنى وحدته ان يكون المعنى الذي يقصد باللفظ ويستعمل هو فيه مفهوما واحدا حتى لو جرى فيه كثرة وتعدد كان باعتبار الذوات التي صدق عليها ذلك المفهوم فان الحيوان سواء اطلق على الانسان او على الفرس او غيرهما لا يراد به الا الجسم الحساس المتحرك بالارادة ومعنى كثرته ان يكون المفهوم والحق منه عند استعماله في احد المعنيين غيره هذا استعماله في المعنى الاخر انتهى ( قال فان تشخص يسمى علماء ) حصر المعنى الشخصي الى المعنى العلمي حيث يسمى هذا اللفظ الدال عليه علما مع ان في بعض الكتب قسم الى العلم والمضمر اختيارا لمذهب المتقدمين في وضع المضمرات حيث ذهبوا الى ان وضعها عام والموضوع له معان كلية الا ان الواضع شرط ان لا يستعمل الا في جريئات تلك الكليات وكذا سائر المبهمات والحروف حتى قالوا في المفردات ان لفظة من موضوعه لمعنى الابتداء الا ان الواضع شرط في دلالتها عليه ذكر متعلقها ولم يشترط ذلك في لفظ الابتداء وتبعهم الفاضل العلامة التفتازاني فمح يكون معناه كليا لكونه مقولا على كثيرين فيخرج من المعنى الشخصي ومن ادخل فيه قال انما يكون كليا لو كان مقولا على كثيرين بمعنى واحد وليس كذلك فانك اذا قلت جاني زيد وهو راكب فلفظة هو عبارة عن خصوصية زيد وهو واحد شخصي وكذا اذا قلت ضرب عمرو وهو قائم كان لفظة هو عبارة عن خصوصية عمرو فيكون معنى المضمرات معنى شخصيا فيدخل في القسم الاول فيكون له قسمان علم ومضمر فان قلت على هذا يكون المضمرات مشتركا بين معان غير محصورة وهو بطل اتفاقا فاجيب بانه انما يلزم الاشتراك لو كانت لفظة هو موضوعه لتلك الخصوصية باوضاع متعددة وهي متنوعة بل هي موضوعات لها بوضع واحد وتحقيقه ان الواضع اذا تصور معنى كليا ولا حظ به جزئياته وعين بهذه الملاحظة الاجالية لفظا واحدا لكل واحد من تلك الجزئيات كان هناك وضع واحد عام لمعان متعددة فيطلق بهذا الوضع ذلك اللفظ على كل واحد من افراد ذلك المفهوم الكلي حقيقة ولا يطلق كذلك على ذلك الكلي اذا لم يوضع له كما اذا قلت لفظة انا وضعت

لكل متكلم واحد ولفظة انت لكل مخاطب مفرد مذكر ولفظة هو لكل غائب مذكر فيكون كل واحد من هذه الالفاظ موضوعا بوضع واحد لمعان شخصية متعددة فلا يكون كلية ولا مشتركا بل يكون الوضع ههنا عاما والموضوع له خاصا ومن هذا القبيل اسماء الاشارة والحروف ونحوهما فتأمل ( قوله جعل هذه القسمة آه ) الغرض من هذا الكلام تحقيق المقام ودفع ما يورد من ان الاقسام ليس كلها مختصا بالاسم بل يوجد في الاسم والكلمة والاداة فالظ والاولى ان يقسم اللفظ المفرد ليعم التقسيم لجميع اقسامه وحاصل تحقيقه ان بعض الاقسام كالمنقول والمشارك والحقيقة والمجاز وان تناول على الاقسام الثلاثة للمفرد لكن الجزئية والكلية مختصان بالاسم فجميع الاقسام يجرى في الاسم دون الكلمة والاداة فيختص المجموع من حيث المجموع بالاسم دونها فلذا اختص به لكن لا يخ من المحذور ان اعتبر التقسيم حقيقيا لازوم قسم الشيء قسما فيحتاج الى اعتباره تقسيما اعتباريا او يلاحظ قيودا لحيثية في التعاريف المستفادة او يعم معنى الاسم لمعنى الاداة والكلمة كما سيأتى بيانه فتأمل ( قوله انما هو بحسب اتصاف آه ) اذا الجزئية والكلية عبارتان عن منع وقوع الشركة في المفهوم وعدم منع وقوعها فيه وذلك وصف المعنى اولا وبالذات واللفظ ثانيا وبالعرض والاتصاف بالشيء لا بد فيه من ان يكون الموصوف محكوما عليه والصفة محكوما به اذا لاوصاف قبل العلم بها اخبار وبعد العلم بها اوصاف فلا بد من ان يكون الموصوف مستقلا بالمفهومية حتى يصلح لان يحكم عليه ومعنى الاسم مستقل بالمفهومية لدلالته على معنى بنفسه بخلاف الحرف لعدم دلالته على معنى بنفسه بل في غيره كما يعلم من تعريفهما واما الفعل وان كان مستقلا بالمفهومية باعتبار جزء معناه لكنه غير مستقل بمجموع معناه فعنى الاسم يصلح لان يحكم عليه دونها فينبغي ان يعتبر التقسيم اولا في المعنى وبواسطته في اللفظ ومعنى الاسم يصلح ان يكون مقسما دون معناه قيل خلاصة كلامه قدس سره ان معنى الاسم من حيث انه يعبر به صالح للاتصاف بهما فاذا لوحظ ذلك المعنى في قالب الاسم يصح قسمة الاسم باعتباره اليهما ومعنى الاداة والكلمة من حيث التعبير بهما لا يصلح للاتصاف بهما فاذا لوحظ معناه في قالبهما لا يمكن للعقل قسمتهما باعتبار ذلك المعنى اليهما بل لابد في القسمة من ملاحظة معناه في قالب الاسم فيكون المقسم اى الوصف العنوانى في القسمة الاسم بحيث يتناول الاقسام



الثالثة ولتنبيه على هذا غير الأسلوب المشهور في القسمة فقال وسح آه لم يقل  
والاسم وليس مقصوده قدس سره ان الاداة والكلمة لا ينقسمان اليهما  
اصلا حتى يردانه خلاف الواقع ( قوله ومعنى الاسم صالح الخ ) لان الكلية  
والجزئية من المعقولات الثانية وبارضة للمعنى في الذهن بسبب ان العقل  
يقاس الى كثيرين ان منع عن الشركة فهو متصف بالجزئية وان لم يمنع  
وهو متصف بالكلية فالعقل ينتزع من المعنى هذه الاوصاف بالمقايضة الى  
كثيرين فلا بد له لان يلاحظ المنتزع منه بحيث يحكم عليه بانه كذا فلا بد  
من استقلال المنتزع منه في الاتصاف والحمل ومعنى الحرف والكلمة  
من حيث هو لا يصح له ولا يعبر به من هذه الحيثية لانه موقوف على المتعلق  
فلا يحصل ذهنا ولا خارجا الابه واما الحكم عليه من حيث التعبير بقوله معنى  
الحرف والكلمة غير مستقل ليس باعتبار تعبير نفسه بل بسبب تعبيره في قالب  
الاسم وبالجملة ان معناه من حيث هما لا يصح للوصفية والمحكوم عليهما  
الا اذا عبر عنهما بلفظ الاسم وبهذا يعرض الجزئية والكلية لهما ( قوله  
وذلك لان معنى من اه ) استدلال على عدم استقلال معنى الحرف مطلقا  
من الجزئيات لا يقال هذا تعليل التى بنفسه لدخول الجزئى فى الكلى لانا نقول  
تغاير العنوان يكفى فى الاستدلال ومعنى من مخصوص ملحوظ يعنى آلة بملاحظة  
المتعلقين ولم يكن ملحوظا قصدا والمحكوم عليه يقتضى ان يكون ملحوظا  
قصدا فقد علم ان مانع الاستقلال هو المخصوص الذى لم يكن ملحوظا قصدا  
بل تبعا للمتعلق واما المخصوص الملحوظ قصدا فلا مانع له وكذا اذا لوحظ  
هذا المعنى المخصوص بعنوان الاسم يكون ملحوظا قصدا فيصلح لان يحكم  
عليه وبه والخصوصية بملاحظة الطرفين والطرفان اذا كانا كائين يكون  
المخصوص كليا وان كانا جزئيين يكون جزئيا ( قوله على وجه يكون الهاه )  
لكونها نسبة والنسبة كالاتى بالنسبة الى المتسبين فى المعرفة والتحقيق وكالمرأة  
فى كونها مقصودا بالتبع والة لتعرف حال الغير فضلا عن ان يكون آه فيه  
اشارة الى ان المحكوم عليه اشد احتياجا للاستقلال من المحكوم به ويؤيده  
صلاحية الكلمة للمحكوم به دون المحكوم عليه ولذا شرط النجاة التعريف  
او التخصيص فى المحكوم عليه دون المحكوم به ( قوله وكذا الفعل التام الخ )  
قيد بالتام احترازا عن الناقص اذ هو داخل فى الاداة كما عرفت وهذا الفعل  
التام موضوع للمحدث الذى يقوم بالغير سواء صادرا عن فاعله او لا كانت

ومرض و ضرب و للنسبة المخصوصة يعنى ملحوظة بالتبع على وجه الآلية  
ولا تضر على كونها نسبة ما على قول وعلى نسبة شخصية بملاحظه نسبة  
عامة على سبيل كون الوضع تاما والموضوع له خاصا وهذا المجموع لكونه  
مركبا من المستقل و غير المستقل غير مستقل لكن هذا ليس على اطلاقه  
بل فى معنى الفعل لكون المحتاج اليه خارجا عن المجموع وهو الفاعل فقد علم  
ان عدم استقلاله مع قطع النظر عن فاعله وعلى هذا لا يكون جملة فلا ينافى  
ما قيل من ان الجملة موضوعة لافادة النسبة و اما بعد الفاعل المخصوص  
يكون مستقلا وتاما فى الافادة فتأمل (قوله نعم جزؤه اعنى الحدث الخ) فان قلت  
جعل الفعل مسندا باعتبار الحدث وحده يقتضى جواز كونه مسندا اليه  
باعتباره وكذلك كما ان الفعل يدل على الحدث ونسبة الى فاعل على ما قررته  
كذلك اسم الفاعل مثلا يدل على حدث و نسبة الى فاعل على ما قررته  
الفاعل محكما عليه دون الفعل قلت ان جعل الحدث مسندا اليه غير ممكن  
لانه على خلاف وضعه فلذا لم يصلح لان يحكم عليه باعتبار الحدث واما  
الاسم الفاعل فلان المعتبر فيه ذات ما من حيث انه نسب اليه الحدث فالذات  
المبهمه ملحوظة بالذات وكذلك الحدث واما النسبة التى فيه فهى ملحوظة  
لابلذات لانها تقييدية غير تامة وغير مقصودة اصلية من العبارة قيدت بها  
الذات المبهمه وصار المجموع كشيء واحد فجاز ان يلاحظ تارة جانب الذات  
اصالة فجعل محكما عليها وتارة جانب الوصف اى الحدث اصالة فجعل  
محكما به واما النسبة التى فيه فلا يصلح للحكم عليها ولا بها الا وحدها ولا مع  
غيرها لعدم استقلالها والمعتبر فى الفعل نسبة تامة يقتضى انفرادها مع  
طرفها عن غيرها وعدم ارتباطها به وتلك النسبة هى المقصودة الاصلية  
من العبارة فلا يتصور ان يجرى فى الفعل ما يجرى فى اسم الفاعل بل يتعين له  
وقوعه مسندا باعتبار جزء معناه الذى هو الحدث (قوله فعبّر عن معنى  
من الخ) يعنى بلفظ من غير عن معناه الذى هو الة بين السير والبصره  
فانظر هل تقدر اذ ارجعنا الى الوجود ان لا نقدر على الحكم عليه وبه اذ لو لاحظ  
قصدا لم يكن آله ولو لاحظ تبعا يكون المقى طرفها فكيف يقدر الانسان  
على الحكم على خلاف الملحوظ قصدا وكذا العقل (قوله فظهر ان معنى  
الاسم من حيث آه) يعنى من حيث يعبر عن ذلك المعنى بلفظ الاسم الوضعين  
يصلح للاتصاف بالكلية والجزئية والحكم بهما عليه واما اذا عبر عن ذلك



بلفظ الكلمة فلا يصلح للاتصاف بها فلهذا قيد معنى الاداة والكلمة بالحيثية المذكورة للاحتراز عن التعبير عن معناهما بلفظ الاسم اذح يصلح للاتصاف بهما ( قوله اذا عبر عن معناهما بالاسم آه ) هذا يدل على ان الفعل والاداة يتصف بالكلية والجزئية اذ عبر عن معناهما بقالب الاسم فلا فرق بين الاسم وبينهما في الكون كلياً وجزئياً الا في التعبير كما نص الشيخ في الشفاء بان الاسم المنقسم الى الكلّي والجزئي هي بمعنى اللفظ المفرد الشامل للاقسام الثلاثة وانه لا يلزم من عدم انقسام معناهما من حيث التعبير بهما عدم انقسامه مطلقاً فيجوز ان يكون ذلك بملاحظة في قالب الاسم كما في الحكم عليه بعدم الاستقلال وبثبوته اشتراك الاداة والكلمة في باقي الاقسام بالاسم كما يدل عليه ماسياتي ( قوله واما الانقسام الى المشترك آه ) يعني بعض الاقسام مشترك بين الاسم وبين الاداة والكلمة كالمشترك او المقول والحقيقة والمجاز وبعضها مختص بالاسم كالكلية والجزئية فينبغي ان ينقسم بالشامل على جميع الاقسام ليتناول الجميع ويدرج غير الشامل فيه بتأويل مذكور وجه الاشتراك في بعض الاقسام ان مدار التقسيم الوضع شخصياً كان او نوعياً واحداً كان او متعدداً وبسبب الوضع يوصف اللفظ من حيث هو بانواع شئ واللفظ قدر مشترك بين الاسم والاداة والكلمة وما يعرض للقدر المشترك يعرض الانواع والافراد بلا تفاوت الا يرى ان للفعل وضع خاص باعتبار المادة ووضع عام والموضوع له خاص باعتبار النسبة ووضع نوعي باعتبار الصيغة وان استعمل باعتبار هذه الاوضاع يكون حقيقة وباعتبار مناسبة لهذه الاوضاع يكون مجازاً وكذلك بالنسبة الى الوضع المتعدد وكذلك للاداة وضع قد يستعمل باعتبار هذا الوضع ويكون حقيقة وباعتبار مناسبة هذا الوضع ويكون مجازاً كالمثال الموردة فيعرض لانواع اللفظ ما يعرض له بلا تفاوت (قواء السير في جريان هذه آه ) يعني ان الالفاظ احوال وصفات قد يكون مدار ثبوتها ومبدؤها اللفظ وان كان للمعنى له مدخل في الجملة وقد يكون مدارها ومبدؤها المعنى ففي الصورة الاولى انواع الالفاظ كلها متساوية لاقدام لعدم كونها متفاوتة في اللفظية وفي الصورة الثانية ليست متساوية الاقدام لكونها متفاوتة في المعنى الذي هو مبدأ العروض والثبوت فلا انقسام الى الاشتراك والنقل والحقيقة والمجاز من الصورة الاولى فيجري في الاسم والاداة والكلمة على التساوي والانقسام الى الكلية والجزئية من الصورة الثانية

يجرى في الاسم دونهما لعدم صلاحية معانيهما للاتصاف بشئ منهما فقد علم  
ان هذا القول اشارة الى دليل جريان الانقسام المذكور في الاداة والكلمة دون  
الانقسام الى الكلية والجزئية تقريره ان الانقسامات المذكورة تجري في الكلمة  
والاداة لان هذه الانقسامات كلها صفات الالفاظ بالقياس الى معانيها  
وصفات الالفاظ هكذا يتساوى فيها الاسم والاداة والكلمة في صحة الحكم  
عليها وبها وكما تساوى تجري فيها الانقسام فيتبع المطر ( قوله فان قلت  
المشترك آه ) حاصله نقض او معارضة على دليل جريان الانقسامات المذكورة  
في الكلمة والاداة باستلزام خصوص الفساد وهو لزوم اتصاف معانيهما بتلك  
الصفات تقريره هكذا لو جرى الانقسامات المذكورة فيهما يلزم اتصاف  
معنيهما بتلك الصفات لكن اللازم بط والمزوم او تقريره لو صح دليلكم  
بجميع مقدماته يلزم هذا الفساد المخصوص والملازمة نظرية اثبت بقوله  
المشترك ونظائره وان كانت آه ( قوله كان المعاني مشتركة آه ) لانه لا بد من  
المشترك بكسر الراء من المشترك بفتح الراء ويتصف المعاني وكذا في الحقيقة  
والمجاز ان كان اللفظ حقيقة او مجازا يتصف المعنى بالحقيقي والمجازي ووجه  
هذه الصفات تضمنية لانها مأخوذة في التعاريف مثلا الحقيقة الكلمة  
المستعملة في المعنى الموضوع له والمجاز الكلمة المستعملة في المعنى الغير الموضوع له  
ويتصف بالحقيقي والمجازي تضمنا وكذلك يتصف بالمستعمل فيه وغيره  
فتأمل ( قوله قلت التقسيم يستلزم آه ) يعني التقسيم عبارة عن ضم قيود  
متباينة او متخالفة في الجملة الى القسم ليحصل الاقسام وهو ان كان من المبادئ  
التصورية حقيقة لكنه من المبادئ التصديقية صورة او حقيقة وصورة فلا بد  
من اعتبار الصفات الصريحة حتى يصلح الحكم والاشتراك والحقيقة والمجاز  
ونحوها وان كانت من الصفات الضمنية بمعنى الكلمة والاداة ليست من  
الصفات الصريحة له بل صفات صريحة للفظ ويكون التقسيم باعتبارها  
فلا يلاحظ فيه الصفات الضمنية حتى يلاحظ موصوفاتها ويلزم اتصاف  
معنى الكلمة والاداة باقسام لعدم الالتفات اليها ولو التفت اليها بالقصد  
يعبر عن معناهما بلفظ الاسم لابلغظيهما فلا يلزم الاتصاف من حيث  
معناهما وحاصل الجواب منع لزوم اتصاف معنى الكلمة والاداة بهذه الاقسام  
بناء على عدم لزومه من التقسيم واللازم منه لو التفت اتصافهما بملا حظة  
التعبير عنهما بلفظ الاسم فلا بطلان فيه ( قال فاما ان يتنحصر ذلك المعنى



(الخ) وهو المعنى الواحد الحقيقي اذ لو كان مجازيا لم يكن واحدا لا متناع تحقيق المعنى المجازي بدون المعنى الحقيقي لا يقال انه ان اريد بالمعنى المطابق لا يصح جعل المجاز داخلا في الاقسام وان اريد اعم لا يصح قوله يسمى علما اذ اللفظ المستعمل في شخص تجاوز الالسمى علما لانقول المراد من المعنى في قوله الاسم بالقياس الى معناه مطلق المعنى اعم من ان يكون حقيقيا او مجازيا واحدا او متعددا ففي القسم الواحد الذي يكون المعنى واحدا او اخص المعنى بالحقيق لا يلزم خروج المجاز من المقسم لدخوله في القسم الآخر الذي هو معناه متعددا (قال يسمى علماء آه)

اذا العلم في عرفهم اللفظ الموضوع لشخص وصف خاصا واما العلم الجنسي فخارج منه لكون علمية تقديرية لان مفهومه كلي على التحقيق ونظر المنطقيين الى المعنى بالقصد الاول ومعناه كلي وانما ادخله اهل العربية في العلم نظرا الى الاحكام اللفظية وهذا من باب تخالف الاصطلاحين بسبب اختلاف النظرين كما في الكلمات الوجودية وهذا اذا جوزنا اطلاق العلم الجنسي حقيقة على الافراد كما هو التحقيق واما اذا لم يجوز ذلك وقيل بانها موضوعة للحقيقة بشرط الوحدة الذهنية فهي بهذا الاعتبار شخص فلا اشكال ويسمى جزئيا حقيقيا لاضافيا لامتناعه من فرض صدقه وحله على متعدد وفيه تعريض للمص حيث قصر على اصطلاح الفن الآخر قد علم ان الجزئية والكلية من صفات المعنى اولا وبالذات ومن صفات اللفظ ثانيا وبالعرض فتسميته اللفظ بالجزئي من قبيل تسمية الدال باسم المدلول الحقيقي لكن بعد التسمية لا يطلق على كل لفظ دال على ذلك المعنى جزئيا مثلا اذا اطلق انسان واريد به معنى زيد مجازا لا يطلق على الانسان جزئيا في عرفهم لكونه معنى مجازيا بالنسبة الى الانسان (قال واصلح لان يقال على كثيرين آه)

اي ان يحمل على كثيرين والعطف للتفسير والمراد من الكنسرين الافراد المتصورة سواء كانت مرسمة في النفس الناطقة او في الاتها وذلك ان تلك الافراد اما كلية ايضا فترسم في بالقوة العاقلة واما جزئيات حقيقية فان كانت محسوسة فهي مدركة بالحس المشترك ومحفوظة في الخيال وان كانت متعلقة بالمحسوسات فادر اكها بالوهم وحفظها بخزانة وان لم يكن محسوسة ولا متعلقة بها فهي مرسمة ايضا في العاقلة وبيانه ان الامكان مثلا معقول صرف فجزئياته لا بد ان يكون في العقل حتى اذا ادر كنا مكان زيد مثلا واشرنا اليه اشارة عقلية بهذية الامكان كان جزئيا حقيقيا ومعقولا صرفا

لامدركا بالآلات المختصة بادراك الجزئيات المحسوسة ولتعلقاتها بل نقول نحن نعلم بالضرورة ان ادرك اشياء وليست جسمانية اصلا كالامور العامة فجزئياتها لا تدرك الا بالعقل فاقيل من ان الصور العقلية كلية ليس معناه الا ان الصور المنتزعة من الجسمانية الحاصلة في العقل كلية لامتناع حصول صورها الجزئية في العاقلة اذ يلزم منه انقسامها بخلاف حصول صور الجزئيات المجردة كما ذكرنا وكخصوصيات المبادئ العالية فانها اذا ادركت ارتسمت في النفس الناطقة لا في قواها المدركة او الحافظة بالكلية ( قال فهو الكلّي الخ ) هذا من قبيل تسمية الدال باسم المدلول بالنسبة الى المعنى المتصف الحقيقي ( قال فان تساوت الخ ) لاختفاء في ان المراد بتساوي الافراد ان لا يكون بينهما تفاوت بالوجوه المعتبرة في تعريف المشكك وان كان بينهما تفاوت بوجوه آخر وانما قال في صدقه اي صدق هذا المعنى عليها لان المعتبر في المتواطئ والمشكك انما هو بتساوي الافراد تفاوتها في صدق المعنى الكلّي عليها سواء كان ذهنية كالعقائد او بعضها خارجيا وبعضها ذهنيًا كالانسان والشمس على ماهو المشهور في تفسيرهما لتساويها وتفاوتها في حد ذاتها والظ ان معنى التساوي في صدق المعنى الكلّي عليها ان لا يكون لصدقه على تلك الافراد مدخل في اختلافها باحد الوجهين المذكورين وان كان بين ذوات الافراد اختلاف بهذه الوجوه ناش عن امور آخر مع قطع النظر عن صدق المعنى الكلّي عليها كالانسان والحيوان والنبات وغيرها ومعنى التفاوت في ذلك ان يكون لصدقه عليها مدخل في ذلك الاختلاف كالموجود والابيض فان لصدقه عليها مدخل في ذلك الاختلاف فان لصدق مفهوم الموجود على بعض افراده كالواجب مدخلا في علمه لبعض آخر كالممكن وكذا صدقه على بعضها اولى من صدقه على بعض آخر بالمعنى المذكور وكذا مفهوم الابيض على ما لا يخفى وبهذا يندفع ماورد ههنا من انه لا شك ان بعض افراد الانسان علة لبعض آخر واولى منه ايضا فيدخل الانسان في تعريف المشكك مع انه متواطئ على ماقرر من انه لا تشكيك في الذوات والذاتيات فانتقض التعريفان طردا وعكسا وذلك لانه يجوز ان يكون اختلاف افراد الانسان للعوارض الخارجية عن حقيقته لا لصدقها عليها بخلاف مثل الموجود والابيض لجواز ان يكون اختلاف افرادهما في صدق مفهومهما عليها بان يكون لصدقه عليها



دخل في ذلك الاختلاف ولا بد لنفي ذلك من دليل فان قيل ان اراد بالافراد  
 الافراد بحسب نفس الامر خرج الكل الذي ليس له افراد في نفس الامر عن  
 القسمين مع دخوله في المقسم وان اراد الفرضية انحصر المواطىء في الكليات  
 الفرضية كتنقيض المفهومات الشاملة ليس على ما ينبغي اجيب عنه  
 بان المراد الاول الذي هو المتبادر و يخصص المقسم بحيث يخرج عنه  
 الالفاظ الموضوعات بازاء الكليات الفرضية لعدم اشتغالها في المحاورة  
 و بان يراد بتفاوت الافراد في صدق المعنى عليها معناه المتبادر و يؤل  
 بتساوي الافراد في صدقه عليها بسلب ذلك التفاوت سواء لم يكن للمعنى  
 صدق في نفس الامر عليها او كان ولم يكن فيه تفاوت في نفس الامر و  
 يدخل الالفاظ المذكورة كالاشياء والا يمكن في المتواطىء ولا محذور فيه  
 و بان يراد المعنى المتبادر و يقال الالفاظ المذكورة مركبات والمقسم هو المفرد  
 فلا يتناولها ولا نم ان يكون هناك لفظ مفرد موضوع بازاء كل فرضي  
 وان جاز استعمال بعض المفردات في احد الكليتين مجازا كما معدوم والمتنع  
 والواجب نعم لنا ان نضع لفظا مفردا بازاء الكل العرضي لكنه غير قاذح  
 في صحة التقسيم اذ المتبادر من المفرد وهو المفرد المستعمل في المحاوراة فتدبر  
 ( قال لان افراد متوافقة له ) اي المعنى من حيث هو حيوان ناطق غير الثغرات  
 الى الوجوه العارضة له كنسبة الى الزمان والى الكمال علما وعملا وغيرهما  
 وفيه اشارة الى وجه التسمية ( قال و صدقه عليها بالسوية الخ ) يعني ان جل  
 على الافراد لصح على شروط الحمل فيتمثل الافراد المقدرة والخارجية  
 والفرضية لكن خص البيان بالافراد الخارجية لكونها ما بها التفاوت والتميز  
 بين المتساوين قيل افراد ذهنية للشمس بمعنى الفرضية وان كان يمتنع ذلك  
 بسبب خارج عن مفهوم اللفظ كذا في الشفاء فالمراد بالخارجية ما يقابلها  
 سواء كانت في الاعيان او في الذهن فاتضح ان للانسان خارجية لذهنية  
 وللشمس افراد ذهنية فتأمل ( قال و صدقه عليها ايضا الخ ) فان قيل الافراد  
 الفرضية يمكن ان يعقل على وجه التفاوت في المشكك فكيف يحكم بصدقه  
 عليها بالسوية قلت ان فرض على التفاوت بدخول التفاوت في الماهية التي  
 انتزع منها تلك الافراد لم يكن من افراد الشمس بل من افراد ماهية اخرى  
 وان فرض بخروجها عن الماهية لم يعلم التفاوت الا بالاحصول والوقوع على  
 الافراد مع ان الافراد ليس بواقع فضلا عن حصول التفاوت ( قال اولي

او اقدم او اشد الخ ) اى احق واليق و اقدم بالذات اذلا اعتبار بالزمان  
وازيد شدة كثافات العلوم والوجود بحسب الاشخاص فقد علم ان التشكيك  
بالتفاوت بالوجوه الثلاثة فان قيل تلك التفاوت ان كان داخل في مفهوم اللفظ  
كان مشتركا وان كان خارجا عنه كان المفهوم هو اصل المعنى حاصل في الكل  
على السواء اذلا اعتبار بذلك الخارج فيكون متواطئا واجيب عنه بان التفاوت  
خارج عن مفهومه الا انه داخل في وقوعه على افراده وحصوله فيها  
فاعتبر قسما على حدة مقابلا لما ليس فيه هذا التفاوت وحصول الوجود  
في الواجب قبل حصوله في الممكن قبلية بالذات لانه مبدأ لما عداه ولا عبرة  
بالتقدم الزماني كما في افراد الانسان لرجوعه الى اجزاء الزمان لا الى حصول  
نفس معناه في افراده والوجود في الواجب اتم لانه مقتضى ذاته واثبت  
لاستحالة زواله نظرا الى ذاته واقوى لكثرة آباره فالوجود مقول عليه وعلى  
الممكن بالتشكيك من هذين الوجهين وقد يجعل الاقوى راجعا الى الاتم  
الا ثبت ويجعل كثرة الآثار وكما لها دليلا على الشدة كما في بياض الثلج  
فان تفريقه للبصر اكثر واكمل فيكون الوجود مشككا بالوجوه الثلاثة معا  
والوجود في الاجسام الكاشفة الحادثة في عالمنا هذا اثبت واقوى منه  
في الحركة الفلكية المتقدمة تقديما بالذات ( قال وهو اختلاف آه ) الضمير  
راجع الى التشكيك دون الاولوية باعتبار الجزء على ما وهم لان الاختلاف  
والتشكيك صفتان للكلى دون الاولوية على انه لا يحصل على هذا بقوله  
في الاولوية ( قال وانما سمي مشككا آه ) يعنى وجه التسمية بالقياس الى الناظر  
لانه يشكك فيه هل هو متواطىء او مشترك فيكون الكل مشككا فيه  
والتسمية على وجه الاسناد المجازى فلهذا الشك انكر البعض وجود الكل  
المشكك ( قال اى ان كان المعنى كثيرا آه ) اى باوضاع متعددة فحاصل  
القسم تسعة العلم والمواطىء والمشكك والمشارك والمنقول الشرعى والعرفى  
والاصطلاحى والحقيقة والمجاز وفى بعض الكتب زاد عليها ثلاثة اقسام  
المضمر والمرتبجى والاستعارة حيث قيل ان تشخيص المعنى فان كان مظهرا  
اى يظهر معناه من مجرد لفظه يسمى علما والا فضمير افظى الش ههنا لقول  
بانه كل على قول وقيل ان تعدد المعنى فان كان النقل لمناسبة فهو النقل  
والافهوه مرتبجى مثاله لجعفر علما فانه منقول عن النهر الصغير بلا مناسبة  
ولم يتعرض الش ههنا لقله ووقوعه في المحاوراة ولا ندراجة في المشترك من وجه



لانه لما لم يعتبر المناسبة فلكانه لاملأ حظة للوضع الاول ولا نقل وقيل في المجاز ان كان العلاقة هي المشابهة فهو الاستعسارة والافهوه المجاز المرسل قالش ادرج هنا القسمين في المجاز المطلق ( قال ووضع لمعنى آخر آه ) المناسبة وهي العلاقة المعتبرة في المجاز والوضع اعم من ان يكون شخصيا او نوعيا يشمل المجاز واللفظ الموضوع بالوضع النوعي الذي لا يحتاج في الدلالة على القرينة هذا التعميم مبنى على قول من قال في المجاز وضع نوعي وعلى قول من لا قائل به فلا احتياج اليه لكن القول هنا مبنى على القول الاول والانخرج المجاز من القسم فثأ مل ( قال بل كان وضعة لمعنى آخر آه ) وجه الاضراب عن قوله ان لم يتخلل النقل ان نفى النقل يحتمل ان يكون بنفى بعض قيوده كا لكون مناسبة وتقدم المعنى زمانا على معنى آخر او بنفى جميع قيوده ويحتمل ان يكون بنفى القيود معتبرا في المشترك او بنفى بعضه مع ان المشترك لا يلاحظ فيه تقدم المعنى الواحد على المعنى الآخر ولا يلاحظ فيه المناسبة بين المعنيين سواء تقدم اولاً وسواء وجد المناسبة اولاً والحاصل اعتبر في المنقولات تقدم المعنى المنقول عنه على المعنى المنقول اليه والمناسبة بين المعنيين وفي المشترك لم يعتبر سواء وجدا ولا فرق بين عدم الاعتبار واعتبار العدم فلهذا اضرب ( قال من غير نظر الى المعنى الاول آه ) اى يكون وضع اللفظ لكل واحد من المعاني ابتداء ولا يكون النقل متخللا بين اوضاعها وحاصله ان اللفظ بازاء معان متعددة لم يتخلل النقل بينها مشترك بالنسبة اليها وان كان لهذا اللفظ معان آخر يتخلل النقل بينها فيكون منقولا بالنسبة اليها او حقيقة او مجازا فان التقسيم اعتبارى لا يمتاز الاقسام الا باعتبار قيد الحثية فلا اشكال \* السيد يعنى ان المعتبر في الاشتراك ان لا يلاحظ في احد الوضعين الوضع الاخر سواء كانا في زمان واحد او لا وسواء كان بينهما مناسبة او لا \* والغرض منه ان المنقول والمشارك مشتركان في كون المعنى متعددا وتمتاز ان بملاحظة الوضع الاول في المنقول دون المشترك وملاحظة الوضع الاول يقتضى تقدم المنقول عنه على المنقول اليه زمانا وجود المناسبة الصحيحة للنقل فيلزم في المنقول التقدم ووجود المناسبة وان لم يلاحظ الوضع الاول في المشترك لا يكون التقدم ووجود المناسبة معتبرا وجودا وعدمه وعدم الاعتبار لا يستلزم اعتبار العدم فيعم معانى المشترك من كونها في زمان او في زمانين فصاعدا ومن ان يكون بينهما مناسبة صحيحة اولاً واما اذا تصادقا في معان تقدم احد

الوضعين ووجد بينهما مناسبة فيحال علمهما وتميز احد هما عن الآخر على كتب اللغات الموثوقة والا صلا حات ان وجد في اللغة يكون مشتركة وان لم يوجد فيها ووجد في الاصطلاح يكون منقولا واما جل علمهما وتميزهما على وجود القرينة وعدمها فغير جيد لعدم انضباط القرينة ( قال وهو المشترك آه ) قيل يسمى بالنسبة الى جميع المعاني مشتركا وبالنسبة الى كل واحد منها مجملا ( قال فاما ان يترك استعماله آه ) الظاهر ان يراد بانه لا يستعمل فيه بدون القرينة لانه لا يستعمل فيه حقيقة ويجوز ان يكون متروكا عند قوم دون قوم وجامع الاستعمال في المنقول عنه والمنقول اليه المجاز يرد عليه ان هذا لا يجري في جميع المنقولات الاصطلاحية مثلا الفعل منقول اصطلاحى وصفه الحياة للمعنى المشهور ومع ذلك يستعملون الفعل بمعنى الحدث كما يقال فعل كذا وكذا المعرفة وضع لما وضع بشئ بعينه مع انها تستعمل في اصل العلم وامثاله شائعة كثيرة لا يقال انه متروك عند واضعه لانه ليس كذلك فان العرف الخاص يستعمل المعاني اللغوية ولا يقال انه متروك عند استعمال ذلك الوضع لانه ح يكون معنى ذلك انه ان اريد بهذا اللفظ المعنى المنقول اليه يكون المعنى الاول مهجورا لانه يلزم ان يكون المجاز ايضا من القسم الاول الذى هجر فيه الوضع الاول مع انه جعل من القسم الذى لم يهجر فيه الوضع الاول فالتحقيق ان المراد من ترك الوضع الاول ان يجعل ذلك الوضع كان لم يكن ويترك نسيانها عند نقله الى المعنى الثانى ولا يعتبر المعنى الاول كانه لم يوضع اللفظ بازائه اصلا ولا يلتفت فان فهم اهل الشرع من لفظ الصلوة الاركان المخصوصة والاركان المعلومة ليس لكونها مناسبة للدعاء وان كان وضعها بازائها مناسبة بينها وبين الدعاء بل لكونها موضوعا بازائها بوضع آخر مستقل بخلاف الالفاظ المجازية فان فهم المجازية لكونها مناسبة للمعاني الحقيقية ( قال والناقل اما الشرع الخ ) وفي الاسناد مجاز على قول او فى الطرف ضرورة ان الشرع ومقا بلاته ليست نواقل حقيقة لكن ربما نسبت اليه النقل مجازا لكونها محل النقل قال صاحب التلويح ان المنقول باعتبار انقسام كل من وضعه الى لغوى وشرعى وعرفى واصطلاحى ينقسم ستة عشر قسما حاصلة من ضرب الاربعة فى الاربعة الا ان بعض الاقسام مما لا تحقق له فى الوجود كالمنقول اللغوى من معنى عرفى او اصطلاحى مثلا وغير ذلك بل اللغة وصل والنقل طار عليه حتى لا يقال منقول لغوى هذا واقتصر ههنا الى ثلاثة



لذلك فتأمل قيل ان الحقيقة الطارئة كلفظ الايمان في التصديق ليست مجاز وهو ظاهر ولا داخل في المشترك لملاحظة الوضع الاول فيها فلم يدخل في المنقول بطل الانحصار فتحقق النقل من اللغة الى اللغة انتهى وفيه بحث اذ لا ثم كون الايمان من الحقيقة الطارئة لجواز ان يكون موضوعا ولا للتصديق واما وجود المناسبة بين المعنيين لا يستلزم ملاحظة المناسبة المانعة للاشتراك (قال وهو اما عرف العام الخ) والمراد من العرف العام عرف جماعة كثيرة بحيث لا يتعين الواضع ومن العرف الخاص جماعة معينة واصطلاح اهل الشرع يدخل في العرف الخاص لكن للتعظيم جعل قسما مستقلا وكثرته ولكمال الاحتياج (قال من الخيل والبغال والحمير الخ) تعدد المبين يدل على انه بيان لذوات القوائم الاربع المنقول اليها على سبيل ان المنقول اليه ذوات القوائم الاربع وافرادها هذه الـانواع الثلاثة لا غير يعني اذا اطلق الذات واريد به احدها يكون حقيقة لكونه من افراد الموضوع له نقلا وان اريد به بملاحظة خصوصه يكون مجازا ثم غلبت في ما يركب مطلقا على ما في القا موس ويقع على الذكر والمؤنث \* السيد قيل الى الفرس خاصة وقيل الى الفرس والبغل كما ذكره الامام والعلامة الشيرازي والمختار ما ذكره الشواذ اذ اقيس الى زماننا وعرفنا لظاهر قول الفاضل المحشي قوله خاصة يشعر بان المنقول اليه في الرواية الاولى الـانواع لا المفهوم تأمل \* واعلم ان الجزئي يقابل الكلي فلا يجمع شيئا من اقسامه الظاهر تقابل الايجاب والسلب اذ الجزئي والكلي الحقيقيان سواء لاحظ عدم في الجزئي اوفى الكلي ليس مما يقال من شان عدم الوجود والغرض من هذا الكلام تحقيق التقسيم حيث اذا نظر الى بعض الاقسام يقتضى ان يكون حقيقيا والى بعض الآخر يقتضى ان يكون اعتباريا اذ لا تقابل بين المشترك وشيء من الاقسام السابقة لاجتماعها معها باعتبار كل واحد من معنييه فلا يناسب جعله قسما له وانت تعلم ان المنقول ايضا يجمع معها باعتبار المعنى الاول والحق ان هذا التقسيم اعتباري يكفي فيه تقابل الاقسام باعتبار قيد الحثية والافلا تقابل بين الاقسام السابقة ولا بين الاقسام اللاحقة اذ ربما يكون لفظ واحد باعتبار بعض معانيه علما وباعتبار بعض معانيه متواطئا او مشككا كالانسان والابيض علمين وربما يكون لفظ واحد باعتبار معانيه مشتركا وباعتبار بعضها حقيقة ومجازا كالزكاة في الزيادة والطهارة وفي المعنى الشرعي مع احديهما وفي مطلق التصديق مع احديهما \* وقس على ذلك

حال المنقول فانه يجوز فيه جريان هذه الاقسام وانما لم يتعرض لبيان الحقيقة والمجاز لان المنقول ~~وكذا~~ المشترك على ما بينا قد يكون مجازا وقد يكون حقيقة فيعرف من حالهما حالهما وكذا الحال بين الحقيقة والمجاز اللفظ حقيقة بشرط الاستعمال في المعنى الموضوع له ومجاز بشرط الاستعمال الغير في المعنى الموضوع له على ما هو مصطلح اهل العربية من ان الحقيقة والمجاز مشروطان بالاستعمال في المعنى واللفظ قبل الاستعمال لا يسمى حقيقة ولا مجازا وعلى هذا يكون اللفظ بالنسبة الى المعنى الحقيقي والمجازى قبل الاستعمال فيهما واسطة بين الاقسام فعلى هذا يكون بينهما شبه تقابل لعدم والملكة لكون المعنى المستعمل في الحقيقة الموضوع له وفي المجاز الغير الموضوع له ولا يبعد ان يقال الحقيقة والمجاز عند المنطقيين غير مشروطين بالاستعمال عن باب تخالف الاصطلاحين وح المراد بقوله في المنقول عنه وفي المنقول اليه باعتبار المنقول عنه وباعتبار المنقول اليه اى حقيقة بالنظر الى المنقول عنه ومجاز بالنظر الى المنقول اليه وح يكون التقابل بعدم والملكة فتأمل ( قال النحاة والنظار الخ ) جمع ناح او المعتل اللام يجمع على هذا كالغزة والبغاة والنظار جمع ناظر وصيغة الفاعل قد يكون للنسبة كنامر ولابن فيكون المعنى ذى النحو وذى النظر فالخاصل اهل النظر واهل النحو فلا محذور ( قال لما صدر عن الفاعل الخ ) اى الحدث المسمى بالمصدر فيعم الايقاع والاحداث والايجاد والخاصل منها فاذا نقل عن هذا هذا المعنى الى معنى كلمة دلت على معنى في نفسه يكون المناسبة الجزئية والكلية او من قبيل تسمية الممثل باسم الممثل او من قبيل الاطلاق والتقييد اذ الكلمة يصدر من المتكلم ( قال للحركة في السكك آه ) جمع سكة بمعنى الطريق المستوى والمناسبة في النقل كان ترتيب الاثر على المؤثر من قبيل الحركة لوجود الاثر مع المؤثر وعدمه عند عدمه ولهذا سمي الاصولى ترتيب الحكم مع علته وجودا وعدمه بالدوران فمح يكفى المناسبة بين الحركة المطلقة وبين المنقول اليه واذا قيدت فالاحسن ان يقيد بحول الشئ فلهذا \* قال السيد الاول ان يقال للحركة حول الشئ لان ترتيب الاثر على المؤثر يقع وجودا وعدمه فكانه يقع في جميع اطراف المؤثر فلا يخفى انسيبته مما قال الش اذا الحركة في السكة يقتضى الطرف الواحد قيل الدوران في الصراح والتاج كرديدن فعلى هذا موضوع للقدر المشترك بين الحركتين فيكون حقيقة فيهما وفي بعض حواشى شرح الاداب المسعودى انه في اللغة



الطواف وقيل الحركة في السكك فالنقل على الاول للمناسبة بين فرد المعنى اللغوي وبين المعنى الاصلاحي وعلى الثاني للمناسبة بين نفسيهما وعلى اى تقدير الاولى ان يعتبر المنقول عنه الحركة حول الشيء لشدة المناسبة بالمعنى الاصطلاحي \* السيد كترتيب الاسهل على شرب السقمونيات وترتيب الاسكار على الخمر فيه اشارة الى ان العلة لا يلزم ان يكون مؤثرا بالفعل والصلوحية كافية اذ قد يختلف بالقله والكثرة وباقتضاء الطبيعة والا لمثل بالحرارة بالنسبة الى النار ( قال ان استعمل في الثاني الخ ) فيه اشارة الى ان الاستعمال شرط في الحقيقة والمجاز واللفظ قبل الاستعمال الذي هو عبارة عن الذكر لطلب المعنى ليس بمجاز ولا حقيقة فيثبت الواسطة وهذه الواسطة لا تخلل التقسيم لسقوطه عن درجة الاعتبار لعدم الافادة والاستفادة بهما ولا يخفى عليك ان اللفظ المستعمل في المنقول اليه لا يتعين ان يكون مجازا بل يحتمل ان يكون كناية فلا بد ان يكون ذكر المجاز ههنا الخ على سبيل التمثيل اى حقيقة ومجاز او كناية او المراد من المجاز اعم من المجاز والكناية مجازا ويحتمل ان يكون المجاز عند المنطقيين اعم منهما من باب تخالف الاصطلاحين ويحتمل ان يكون درجتها في الحقيقة فتأمل ( قال اما الحقيقة الخ ) ببيان وجه التسمية والمناسبة بين المنقول عنه والمنقول اليه الحقيقة والمجاز صفتان للفظ ويتفرعان على فعل المتكلم وهو الاستعمال فاذا قيست الحقيقة الى المتكلم يكون مأخوذة من الفعل المتعدى واذا قيست الى ثبوتها في نفسه يكون مأخوذة من اللازم فلهذا ردد بين الامرين والفقيل اذا اخذ من اللازم يكون بمعنى الفاعل واذا اخذ من المتعدى يكون بمعنى المفعول الذي يستوى فيه المذكر والمؤنث فاذا نقل الى الكلمة النابتة او المنبئة في مكانها الاصلى يكون التاء في الصورة الاولى على الاصل وفي الصورة النابتة للنقل من الوصفية الى الاسمية \* السيد جعل لفظ الحقيقة فعيلة بمعنى المفعول مأخوذة من حق المتعدى باحد المعنيين الباء متعلق بالمتعدى احدى المعنى اثبتة والاخر علمته فيكون التعدية بالمعنيين وح يجب ان يجعل التاء للنقل من الوصفية الى الاسمية كما في الذبيحة الذبيح بمعنى المفعول في اصل المعنى يطلق على المذبوح على طريق الوصفية ثم نقل من الوصفية الى الاسمية واستعمل في المعنى المذبوح على طريق الاسمية فكانت التاء للنقل او يجعل لفظ الحقيقة في الاصل جارية على موصوف مؤنث غير مذكور ان فعيل بمعنى مفعول يستوى فيه المذكر والمؤنث اذا جرى

على موصوف مذكور نحور رجل قتل وامرأة قتل واما اذا لم يجر على موصوف  
مذكور فالتأنيث واجبة دفعا للالتباس نحو مررت بقتيل بنى فلان وقبيلة بنى  
فلان فحفظ الحقيقة ان كانت صفة المؤنث مجرأة على موصوفها قبل النقل  
الى الاسمية يكون التاء للنقل من الوصفية الى الاسمية وان كانت صفة غير  
مجرأة على موصوفها يكون التاء على سبيل الاصالة ( قال واذا كان اللفظ آه )  
يعنى المناسبة بين المنقول عنه والمنقول اليه بناء على كلاً المأخذين هو الاطلاق  
والتقييد المنقول عنه مطلق والمنقول اليه مقيد ( قال واما المجاز الخ ) اعلم ان  
اللفظ المجازى اذا قيس الى مقدمته من المعنى الحقيقى يحتمل على وجوه ثلاثة  
كونه مجوزا به اذا المتكلم يجاوز به مكانه الاصلى وكونه محل تجاوز المتكلم مكانه  
الاصلى وكون نفسه مجاوزا عن معناه الاصلى فالش وجه على الوجه الاخير  
بان يكون المجاز مصدرا بمعنى الفاعل او حدثا على المبالغة ثم نقل الى اللفظ  
\* السيد فعلى هذا يكون المجاز مصدرا ميميا استعمل بمعنى اسم الفاعل ثم نقل  
الى اللفظ المذكور وقد بوجه بان المتكلم جاوز فى هذا اللفظ عن معناه الاصلى  
الى معنى آخر فهو محل الجواز وجه المحشى مناسبة النقل على الوجه الثانى  
فيكون المجاز اسم مكان بحسب الاصل وعلى الوجه الاول يكون المناسبة  
بالسببية وقيل انه مأخوذ من قولهم جعلت كذا مجازا الى حاجتى اى  
طريقا لها على ان معنى مجازا لمكان سلكه فان المختار طريق الى تصور معناه  
لا يقال هذا الوجه يجرى فى الحقيقة ايضا فيلزم ان يسمى بالمجاز لانا نقول  
ان وجه التسمية ليس بصحة التسمية بل الاولوية ذلك وترجيحه على التسمية  
بالغير من الاسماء فلا يصح فى اعتبار تناسب التسمية ان يتقضى لوجود ذلك  
المعنى فى غير المسمى ( قال مامر من تقسيم الخ ) هذا اشارة الى ان التقسيم كله  
للفظ لكن تعدده بالقياس الى نفسه او الى معناه او الى غيره فباستبار الاول  
قسم الى المفرد والمركب وباستبار الثانى الى الاسم والكلمة والاداة واعتبار  
التقسيم باعتبار معنى الاسم تقسيم القسم فهو داخل فى هذا الاعتبار وبالنظر  
الى الغير الى المرادف والمباين وهذا التقسيمات متداخلة اذا اللفظ الواحد له  
اعتبارات ثلث فيكون مثلا مفردا واسما وكليا ومترادفا وهذه التقسيمات لكونها  
فى بيان اللفظ المفرد يلاحظ فى القسم قيد الافراد لكن لا يقتضى انحصار  
الاقسام باللفظ المفرد بل يوجد بعضها فى المركب لكون التقسيمات اعتبارية  
متميزة بالحيثيات ( قال وهذا التقسيم لفظ بالقياس الى غيره الخ ) يعنى ان



مدار التقسيم ومطمح النظر فيه الغير من الالفاظ فلا يضر فيه ملاحظة  
 المعنى فيه ككون المعنى متحدا ومختلفا وكذا في الاعتبارين الاولين فلا وجه  
 لما قيل هذا بالنظر الى لفظ آخر وبالنظر الى حال المعنى من الاتحاد والتخالف  
 فتأمل ( قال فاللفظ اذا نسبناه الخ ) يعنى لابد ان يكون للفظ معنى اذا لم يقس  
 الى لفظ آخر يكون دالاله والمعنى مطلوباً منه فيخرج المؤكدات المعنوية بالفاظ  
 محفوظة كالفس والعين والضمير الراجع لانهما اذ قيسا الى المؤكد والمرجع  
 لا يعد ان من المترادف لانهما ليس لهما معنى مطلوباً حين لم يقس الى لفظ  
 آخر ( قال واللفظان مترادفان آه ) يعنى ان المترادفة للمشاركة بين الاثنين  
 فيلزم اتصاف اللفظين المتوافقين في المعنى بها فاطلاق الترادف عليهما قبل  
 التسمية من باب الاستعارة حيث شبه توافق اللفظين في معنى واحد بركوب  
 شخصين على مركب واحد في اجتماع الشئتين في شئ واحد فاستعير الترادف  
 الموضوع للركوب المذكور للتوافق المذكور فجعل المترادف استعارة تبعية  
 ثم نقل بهذه المناسبة الى التسمية فسمى اللفظان المتوافقان بالمترادفين ومن هذا  
 البيت تسمية الحالين من ذى الحال الواحد بالمترادف ( قال الذى هوركوب  
 احد خلف آه ) في الصحاح الردف المرتد وهو الذى يركب خلف الراكب  
 واردفه اركبه خلفه وايضا وهذه دابة لا ترادف اى لا تحمل رديفا واستردفه  
 سأل ان يردفه والترادف التابع فعنى الترادف ان استعمال بمعنى اصل الفعل  
 يكون بمعنى ركوب احد خلف آخر وان استعمال بمعنى التابع يكون الركوب  
 المذكور من افراد التابع فيصح ما قاله الش فلا وجه لما قيل لم يوجد الترادف  
 بهذا المعنى في كتب اللغة المشهورة والمذكورة فيها التابع وعلى هذا الحاجة  
 الى اعتبار مؤنة الركوب فان المترادفين متابعان في الاستعمال والمتخالفين  
 متفارقان فيه ( قال فتحقق المفارقة آه ) يعنى ان التسمية بالمترادف والمتباين  
 مبنية على كون المعنى مركوبا واحدا وان تحقق يتحقق الترادف والاتحقق  
 التباين فيكون وجه التسمية في المتباين الاطلاق والتقييد ( قال ومن الناس  
 من ظن آه ) استبه الظان الترادف بالتساوى مع الفرق بينهما اذ الترادف الاتحاد  
 في المفهوم وان لزم الاتحاد في الذات والتساوى الاتحاد في الذات دون المفهوم  
 يعنى مدار الترادف المفهوم دون الذات ومدار التساوى بالعكس السيد  
 فيه تحقير لهم بناء على ظهور فساد ظنهم وجه التحقير ان كلمة من للتبعض  
 والبعضية قد يفيد التعظيم كقوله تعالى ( ورفع بعضهم فوق بعض درجات )

اراد محمدا صلى الله تعالى عليه وسلم في هذا من تفخيم فضله واعلاء قدره  
 ما لا يخفى وقد يفيد التحقير مثل هذا كلام ذكره بعض الناس ولا فائدة النكرة  
 معنى البعضية قد يكون للتعظيم وقد يكون للتحقير ويعين بمقتضى المقام وهنا  
 ظهور فساد ظنهم يعين التحقير ولان الحكم بالشئ يقتضى احتمال خلافه  
 حتى يفيد الجمل فهنا الحكم بكونه من الناس يوهم عدم كونه من الناس واحتمال  
 صدقه وكذبه كذلك فيوجب التحقير ( فان الناطق موصوف بالفصح آه ) فيه  
 اشارة الى ان الفصح يقع صفة للناطق ولو كان مراد قائله لما يصلح للوصفية لان  
 احد المترادفين لا يصلح للوصفية لعدم الفائدة فيها اذا مترادف يتحد في المفهوم  
 والذات مع الموصوف فالفائدة قد علم ان المترادف بالقياس الى المفهوم  
 دون الذات فظن المتوهم ان منشأ الذات فوق في هذه الورطة وهذا التوهم  
 يتصور على ثلاثة اوجه في الاعم المطلق والاعم من وجه والمتساوى بالنسبة  
 الى مقابليها لان اتحاد الذات يتحقق في كل واحد منها في الاعم المطلق  
 في مادة واحدة مع الافتراق في مادة اخرى وفي الاعم من وجه في مادة واحدة  
 مع الافتراق في مادتين وفي المتساوى في كل مادة فاتحاد الذات يكون قويا  
 في المتساوى دونه في العموم المطلق ودونه في العموم من وجه فتي قوى منشأ  
 الاشكال يقوى الاشكال فيظهر ظن الترادف في المتساوى ويبعد في العموم  
 المطلق ويكون ابعد في العموم من وجه نظن الترادف في الفصح والناطق  
 فاسد لانهما مختلفان في المعنى لان النطق عبارة عن القدرة الى اظهار  
 ما في الضمير مطلقا والفصاحة عبارة عن اخلص لفته عن اللكنة وجادت لفته  
 الاعمى وافصح اذا انطلق لسانه واخلص لفته عن اللكنة وجادت لفته  
 ولم يلحن وافصح به اى صرح وعلى هذا يكون صفة للنطق بمعنى خالصا  
 عن اللكنة والركاكة فلا يتحد معناهما وكذا معنى السيف والصارم  
 فلا يتبت الترادف مع بعد هما لان النطق اعم من الفصح والسيف اعم من  
 الصارم وكذا الظن في الحيوان والابيض لمخالفة معناه مع زيادة البعد لان  
 مدار ظنه صدق كل منهما على بعض ما صدق عليه الاخر فيتحقق الابعدية  
 وكذا ظن الترادف بين الموصوف والصفة المساوية كالانسان والكاتب  
 لمخالفة معناهما ضرورة لكن ليس بعيدا كالسابقين لان منشأ توهم اتحاد  
 الذات وهو قوى لان في المتساويين يصدق الموجبتان الكليتان على طريق  
 التعاكس ولو في خصوص مادة مثلا كل انسان كاتب بالقوة وكل كاتب بالقوة



انسان كما يصدق في المترادفين مثل كل اسديث وكل ليث اسد فيتحيل ان مدار  
 الترادف الاتحاد في الذات فيصدق الكلية بين المترادف واتحد بالذات مثلا  
 كل متحد في الذات مترادفان وكل مترادفين متحدان بالذات مع انه ليس  
 كذلك اذ ليست القضية الاولى صادقة على الكلية بل على الجزئية على سبيل  
 كونها عكس القضية الثانية بعكس المصطلح ( قال لما فرغ من المفرد شرع  
 الخ ) قيل اي في اقسام المركب اذ تحقق مفهومه قبل الشروع في المفرد  
 والاولى لما فرغ من اقسام المفرد لان جنس الفراغ عن المفرد قد علم من  
 الشروع في اقسامه والمق بالبيان هو جنس الفراغ عن اقسامه والمراد  
 الفراغ من اللفظ المفرد واقسامه والشروع في المركب وهو ظاهر وليس هذه  
 الشرطية الدائرة على السنة المصنفين لغوا كما يظن بها لانه لبيان ان الفراغ  
 عن المفرد عنه سبب الشروع فيه والشروع فيه من موجبات الترتيب  
 وليس في غير محله وبيان ان المشروع فيه امر مق مستأنف وليس من تمة  
 مباحث المقدمة ولهذا البيان في هذا المقام فائدة جليلة اذ عنوان المقالة يفيد  
 ان بحث المركب ليس مقصودا في المقالة فيكون لتوضيح مقابله اي المفرد  
 اذا لاشياء تنكشف باضدادها فيكون تمة لبحث المفرد ووجه كونه مقصودا  
 في فصل الالفاظ مع ان المقالة للمفرد ان بحث اللفظ برمته ليس من المقالة  
 في الحقيقة بل هي مقدمات الشروع على ما عرفت وقد عرفت من فوائد هذه  
 الشرطية لية ما يختص بهذا المقام فلا تكن ناسيا محوجا الى الاعلام ( قال  
 وهو اما تام آه ) قد سبق معنى المركب من انه ما يقصد بجزء لفظه الدلالة على  
 جزء معناه فلا بد فيه من جزئين متضمنين ومن تعلق احدهما الى الآخر حتى  
 يصح التركيب وذاك الجزئين يتعلل بين الاشياء الثلاثة اعني الاسم والكلمة  
 والاداة الاسمان والاسم مع الكلمة والاداة والكلمتان وهو غير موجود في  
 الاستعمال والكلمة مع الاداة والاداتان وهما غير موجودين فيه وذلك التعلق  
 بينهما قديكون تاما وقديكون ناقصا والتام قديكون محتملا للصدق والكذب  
 وقد لا يكون والناقص قديكون على وجه التقيدية او لا فيحصل هذه الاقسام  
 المشروحة فقد تبين ان هذا التقسيم باعتبار التعلق لا باطرافه ( قال اي يفيد  
 فائدة تامة آه ) هذا من قبيل التفسير بالسبب اللازم وهي اعم من فائدة الخبر  
 ولازم فائدتها ومن الفعل والقوة اي من شأنه الافادة فلا يرد ما قاله الفاضل  
 المحشي فتأمل \* السيد الاظهر ان يقال لانه اما ان يفيد المخاطب فائدة تامة

اي يصح السكوت عليه فيجعل صحة السكوت تفسير القاعدة التامة يعني اذا جعل  
هكذا لا يتوهم الارادة المذكورة لان كون القاعدة التامة اعم من القاعدة الجديدة  
يعين بتفسيرها بالصحة لانها بمعنى الامكان ولا يقتضى السكوت بالفعل بل  
يكفي بالقوة فيوجد في الاخبار المعلومة للمخاطب وهذا المعنى واضح في التفسير  
فيصلح ان يكون باعثا للتفسير بخلاف ما جعله الشاذ في تفسيره باعتبار هذا  
المعنى يكون المفسر بفتح السين واضحا من المفسر بكسر السين فيتوهم  
الحمل على غير ذلك المعنى لا يكون للتفسير فائدة باعثة له وهو ان يحمل القاعدة  
على القاعدة الجديدة تخصيصا للمفسر المطلق المحتمل لان يراد منه القاعدة  
الاعم او القاعدة الجديدة وانما قال الاظهر لان الظاهر ان الشاذ فسر عبارة  
المص بالعبارة المشهورة بين القوم في المركب التام ثم عطف عليها ما هو المق  
منهما تنبيها على اتحاد مؤدى عبارة المص لكلام القوم \* حتى لا يتوهم ان  
المراد بالقاعدة التامة متعلق لقوله فيجعل وبيان لغايته لكن يمكن ان يجاب  
عن مثل قولنا السماء فوقنا وغيره بان القاعدة الجديدة اعم من ان يكون فائدة  
الخبر و هي افادة المخاطب من الخبر مفهومه فلا يكون طالما اياه قبل القاء  
الخبر اليه او فائدة لازم الخبر وهو ان يفيد التكلم السامع علم نفسه المفهوم الخبر  
ايضا فالقاعدة بالمعنى الاول وان كانت حاصلة له لكن القاعدة بالمعنى الثاني يجوز  
غير حاصلة له فتأمل \* السيد هذا تفسير لصحة السكوت اذ فيه نوع ابهام ايضا  
اي كما ان له نوع ايضاح يوضح القاعدة كما قاله قدس سره منشأ الابهام انك  
قد عرفت ان التامة والنقصانية من صفات النسبة والتعلق في المركب  
والتقسيم مبني عليه واما باعتبار طرفيها فلا فمح الفعل المتعدى مثلا يتوقف  
فهمه على متعلق فالمركب من هذه الكلمة والاسم الذي هو الفاعل يكون  
داخلا في المركب التام مع انه لا يصح السكوت عليه لتوقفه على ايراد اسم  
آخر وهو المفعول فاحتاج الى التفسير بهذا ليدفع مثل هذا التوهم فحاصل  
التفسير وخلاصته باعانة التمثيل ان صحة السكوت قد يكون باعتبار نسبة  
واقعة في المركب و باعتبار طرفيها فالمراد ههنا هو الاول اذ استدعاء المحكوم  
عليه للمحكوم به و بالعكس من قبيل اعتبار النسبة والا يستدعي المحكوم  
عليه شيئا آخر من الشروط اللازمة وكذا المحكوم به فلا استدعاء المنفي في قوله  
فلا يكون مستتبعا هو هذا فلا يرد مثل استدعاء الفعل المتعدى للمفعول وكذا  
سائر الكلمات المستدعية للزمان والمكان باعتبار مفهومه فلماذا جعلوا



النحاة الفعل المتعدي بفاعله بلاملاحظة المفعول بجملة وكلاما تاما وقد اشار الى ان المراد بالاستتباع والانتظار المنفيين ماذ كره ماذ كرناه بقوله كما اذا قيل يعنى ان الاستتباع فى التمثيل لكشف المراد وهو الاستدعاء والانتظار باعتبار النسبة والمنفى هو هذا فىكون قوله لا يكون مستتبعا لئنى المقيد لا المطلق حتى يرد السوءال بمنى ضرب زيد بانه ليس مركبا تاما (قال ما ان يحتمل الصدق والكذب آه) قد علم ان المركب التام اشتمل على نسبة تامة بين الطرفين قائمة بنفس المتكلم وهو تعلق احد الشئين بالآخر سواء كان بالايجاب او السلب فى الاخبار او غيرهما فى الانشائيات ويكون لتلك النسبة خارج فى احد الازمنة الثلاثة يعنى بين الطرفين يكون نسبة فى الخارج بثبوتية او سلبية تطابق النسبة القائمة فى الذهن على النسبة الخارجية بان تكونا ثبوتين او سلبين او لا تطابقه بان تكون النسبة المفهومة من الكلام ثبوتية والتي بينهما فى الخارج والواقع سلبية او بالعكس فان طابقت النسبة الذهنية الحاصلة من المركب على النسبة الخارجية فذلك المركب صادق وان لم تطابق فهو كاذب فالمركب ان احتمل الصدق والكذب وذلك بان يكون النسبة نسبة خارجية فهو الخبر وان لم يحتمل وذلك بان لا يكون النسبة نسبة خارجية فهو الانشاء وذلك الاحتمال اما عند المتكلم او المخاطب لافى الواقع ولا فى نفس الامر اذا الاحتمال عبارة عن امكان الشئ على خلاف ما حكم به مثلا اذا حكم بصدق المركب يمكن كذبه و بالعكس والشئ اذا صدق لا يمكن كذبه فى نفس الامر ولا فى الواقع بل عند العقل كما سيأتى ( قال فان قيل الخبر اما ان يكون آه ) حاصله نقض على التقسيم بان التعريف المستفاد منه الخبر ليس بجامع والتعريف المستفاد للانشاء ليس بمانع ومنشأ السوءال حل الاحتمال فى التقسيم على الامكان النفس الامرى المقابل لامتناع المطلق الاعم من ان يكون بالذات او بالغير وحاصل الجواب الاول بناء على الحمل المذكور بحمل الواو والموضوعة للوصول على الفاصلة وح يلزم استدراك لفظ الاحتمال اذ لا معنى للاحتتمال بمعنى الامكان النفس الامرى الاماداه او الفاصلة فىكون لغوا وحاصل الجواب الثانى حل الاحتمال على الامكان عند العقل بمعنى الامكان الخاص ويمكن ان يجاب بحمل الاحتمال على الامكان الذاتى المسمى بالتجويز العقلى بمعنى انه لو فرض بدل الشئ نقيضه لم يلزم فى النقيض محال لنفسه وذلك التجويز العقلى لا ينافى عدم احتمال النقيض فى الواقع فح اذا كان الخبر مطابقا للواقع فكان صادقا فى الواقع يحتمل الكذب

في تلك الحالة لجواز فرض كذبه بدله بلا لزوم مع وذلك التجويز العقلي لا يوجد في الانشاء لعدم النسبة الخارجية ( قال لان الاحتمال لا معنى له آه ) يعني يكون التعريف مشتملا على اللفظ المستدرك وذلك وان كان غير مفسد للتعريف لكنه غير مرضي قبل لم لا يجوز ان يكون معنى الاحتمال وصحة الصدق والكذب عليه هو الامكان كما يقال الممكن ما يحتمل الوجود والعدم على السواء نظرا الى الذات يعني ان كلا منهما ممكن له نظرا اليه بل لا بد من جعله مثله لئلا يرد ان احتمال الصدق والكذب معا على سبيل الجمعية على ما يستفاد من الواو غير صحيح وح كان له معنى لانه مالم يكن ممكن الصدق لم يكن صادقا ومالم يكن ممكن الكذب لم يكن كاذبا انتهى انا اقول الجواب مبني على حل الامكان على النفس الامر بناء على حل السائل والالم يرد السؤال اولا على انه لا معنى لقول المجيب ح فكل خبر صادق يحتمل الصدق اذ ح كل خبر صادق يحتمل الصدق والكذب بمعنى الامكان الذاتي كما قررنا ( قال والحق في الجواب آه ) حاصله ان الاحتمال امكان الصدق والكذب بالنسبة الى العقل والحاكم بالنظر الى مجرد مفهومه مع قطع النظر عن الخارج عن خصوصية المتكلم او خصوصية الطرفين او امر آخر موجب لصدقه او كذبه فيدخل فيه الاخبارا لصادقة والكاذبة التي منشأ صدقها او كذبها من امر خارج عن مفهومه الذي هو كونه ثبوت شيء لشيء او انتفاءه عنه \* السيد يعني اذا جردنا النظر الى مفهوم المركب و يقطع النظر عن خصوصية المتكلم آه خلاصته بيان قصر النظر بمفهوم المركب وتجرد النظر عن ماعداء اذ المركب قد يختص او بالصدق بحيث يحتمل الصدق والكذب وبالعكس ككون المتكلم اصدق او اكذب وككون مفهوم المركب في اطراف مخصوص بحيث لو تصور الطرفان لا يحتمل الصدق او الكذب فاذا جرد النظر عن الخارج عن المفهوم مجرد عن وقوع مدلول الكلام في نفس الامر ولا وقوعه وعن خصوصية المتكلم وعن خصوصية مفهومه و ينظر الى محصله وماهيته وهو ثبوت شيء لشيء وسلبه عنه فان كان محتملا لكل واحد منهما على البديل عن الآخر فهو الخبر فلا يضره تعيين احدهما بحسب الوقوع واللاوقوع كقولنا الله موجود وشريك الباري ليس بموجود وكذا خبر الله تعالى وخبر رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وكذا قولنا الكل اعظم من الجزء واجتماع النقيضين موجود لانا اذا قطعنا النظر عن الوقوع في نفس الامر او لا وقوعها وعن خصوصية



المتكلم وعن خصوصيات تلك الاطراف المفهومات وجدنا ثبوت شيء لشيء  
وسلبه عنه وذلك يحتمل الصدق والكذب في نفس الامر بالنسبة الى العقل  
وح يدخل في الخبر الاخبار باسرها سواء كانت صادقة في نفس الامر او كاذبة  
وتعين صدقها او كذبها في الخارج ولم يتعين به فقد علم ان المراد من مفهوم  
المركب مضمونة الكلية الشاملة سواء كان بالثبوت او بالسلب او بالاتصال  
او بالانفصال ايجابا او سلبا فلا يرد ان قولنا السماء فوقنا واجتماع النقيضين  
موجود بخصوصيهما من افراد الخبر مع انه لا يصدق عليهما تعريفه لانه حالة  
خصوصيتهما يلاحظ صدقهما او كذبهما بمفهوما الكلية وهو ثبوت  
شيء لشيء \* السيد وهنا سؤال مشهور وهو ان توقف الخبر باحتمال الصدق  
والكذب حاصله نقض على التقسيم بان التعريف المستفاد منه يستلزم الدور  
لان الصدق يعرف بانه مطابقا للخبر للواقع والكذب يعرف بانه عدم المطابقة  
للواقع فيلزم توقف الشيء على نفسه وحاصل الجواب منع لزوم الدور بانه  
اتما يلزم اذا امتنع تعريف الصدق والكذب بدون هذين التعريفين او ليس  
كذلك اذ يجوز تعريف الصدق بمطابقة النسبة الايقاعية والانتزاعية  
والكذب بعدم مطابقتها للواقع وكذا يصح ان يقال الصدق مطابقة الكلام  
والكذب عدم مطابقته له فلا دور وقد يجاب بان الصدق والكذب من  
الاعراض الذاتية الاولى للخبر فيتوقف معرفتهما على معرفته سواء احتاجا  
الى التعريف اولا وانما ذكرنا في تعريفه الذي هو تفسير لاسمه وتعيين لمعناه  
وذلك لان ماهية الخبر في نفسها واضحة عند العقل كسائر التركيبات التامة الا  
انه اذا اطلق لفظ الخبر لم يعلم ان المراد به اى تركيب من تلك التراكيب المعلومة  
فيحتاج في تعيين مدلوله الى ذكرهما ليمتاز عما اشبه به فعرفة ماهية الخبر من  
حيث انها مدلوله لفظه يتوقف عليهما ومعرفتهما يتوقف على ماهية  
من حيث هي هي واللازم منه ان يتوقف معرفة ماهية الخبر بالاعتبار الاول  
على معرفتها بالاعتبار الثاني فلا دور ونظيره ان يقع استنباه في معنى الحيوان  
مثلا فيقال انا فعني به ما يقع في تعريف الانسان موقع الجنس وفي كلام الامام  
ان تعريف الخبر ليس بحقيقة الصدق والكذب المتوقفة على معرفته بل  
بما جرت العادة من الناس باستعمال هاتين اللفظين فيه ( قال فالانشاء آه )  
فالانشاء مركب لا يحتمل الصدق والكذب يرجع هذا الى ما قاله المحققون  
الانشاء الكلام الذي ليس لنسبته خارج تطابقه او لا تطابقه فالانشاء على

ما ذهب اليه العربية ضربان طلب كالاستفهام والامر والنهي ونحو ذلك  
 وغير طلب كافعال المقاربة وافعال المدح والدموصيغ العقود والقسم ولعل  
 وربو كم الخبرية ونحو ذلك وههنا حصريين الامرين هو الطلبي والتنبيه  
 على اصطلاحهم وجعل الامر والنهي والالتماس والدعاء من الطلبي والتمني  
 والترجي والقسم والدعاء والتعجب والاستفهام والفاظ العقود من التنبيه  
 ( قال فان دل على طلب الفعل آه ) ان للانشاء واقسامه مفهوم وما صدق  
 عليه الذي يسمى بالصيغة والبدال هو الصيغة وهو على ثلاثة اقسام باعتبار  
 حال المتكلم لان صدور الطلب منه اما على وجه استعلاءه اي على سبيل  
 طلب العلو وعد نفسه عاليا سواء عاليا حقيقة او لا ولم يشترط العلو حقيقة  
 ليدخل فيه قول الادنى للاعلى افعل على سبيل الاستعلاء ولهذا نسب الى سوء  
 الادب واما على وجه التساوي كقولك لمن يساويك رتبة افعل بدون الاستعلاء  
 وبدون التضرع لكن الالتماس في العرف انما يقال للطلب على سبيل نوع  
 من التضرع لا الى حد الدعاء واما على وجه التضرع والخضوع كقولنا  
 رب اغفر لي فالاول الامر والناني الالتماس والثالث السؤال والدعاء واما تقسيم  
 الامر باعتبار حال المخاطب كالتعجيز وبالتهديد ونحوهما وليس بمجروح عنه  
 في اصطلاح المنطق بل هو مخصوص على اهل العربية والاصول ( قال دلالة  
 وضعية آه ) اي بتوسط الوضع له على ان يكون على سبيل الدلالة المطابقة  
 لانه تفسير للاولية المصروفة في المص وهي باعتبار المطابقة فلا يرد ما كان  
 دالا عليه باعتبار المعنى المجازي ولا ما قيل من ان دلالة الامر على طلب الفعل  
 دلالة تضمنية لان الطلب مدلول هيئة الفعل لان الطلب وان كان مدلول  
 الهيئة لكن طلب الفعل مدلول الهيئة والجوهر فهو تمام الموضوع له \* السيد  
 اعترض عليه بان الكلام في تقسيم الانشاء فلا يكون تلك الاخبار داخلية في مورد  
 القسمة فكيف تخرج بتقييد الدلالة بالوضع حاصله ان المحترز عنه في الشيء  
 يجب ان يكون داخلية حتى يحترزوه ههنا الاخبار الدالة على الطلب خارج  
 عن المقسم لان التقسيم انما هو على تقدير عدم احتمال الصدق والكذب والحق  
 ان تقييد الدلالة بالوضع احتراز عن مثل ليت زيدا قائم فانه يدل على طلب  
 قيامه لكن لا بحسب الوضع بل من حيث ان التمني يتضمنه ويمكن ان يجاب عنه  
 بان المراد الخ حاصل الجواب تحرير مادة المحترز عنه بان الاخبار المستعمل في المعنى  
 المجازي داخل في المقسم مع انها خارج من الاقسام اللمية والاحتراز باعتبار



معناه المجازي لا باعتبار معناه الحقيقي ولا بعد في استعمال لفظ الخبر في معنى  
الانشائي لكن صدر الجواب بالامكان اشارة الى ضعفه اذ بقيد الوضع لا يخرج  
لوجود الوضع بالنسبة الى المعنى المجازي ولو نوعيا وبان الانشاء قسم المركب  
الذي هو قسم المفرد باعتبار دلالة المطابق بالنسبة الى المعنى الحقيقي دون  
المجازي فلا يكون الاحبار المجازي داخل في الانشاء ونحو وجهها بالجنس  
البعيد (قال فان قولنا كتب عليكم آه) اي وجب عليكم الصلوة والوجوب  
اثر الامر الذي هو لايجاب فيدل على طلب الفعل على سبيل الزوم من  
المخاطب المأمور (قال وان لم يدل على طلب الفعل آه) قد علم تقسيمه ان الاقسام  
الداخلية المبنية في هذا الشق ليست دالة بالوضع على طلب الفعل مع ان هذا  
الامر يشكل في بعضها وتحقيقه ان النداء والاستفهام وان دلا على طلب  
الاقبال وطلب الفهم لكن ليس دلالتهم اولية بمعنى وضعية لان حرف النداء  
موضوع لما في ضمير المتكلم من النداء فيدل ابتداء على ذلك وتنبية المخاطب  
على ان في ضمير المتكلم نداؤه كما ان حرف التثني لما كانت موضوعا لما في ضمير  
المتكلم من التثني يدل ابتداء على هذا وتنبية على المخاطب على ان في ضمير المتكلم  
تمني وعلى هذا القياس حرف الترجي وحروف العرض ونظائرهما تجعل  
التنبية المذكور في النداء ذريعة الى طلب اقباله وحروف الاستفهام موضوع  
لما في ضمير المتكلم من الاستعلام عن مدخوله فيدل ابتداء على ذلك وتنبية  
المخاطب على ان في ضمير المتكلم استعلام من مدخولها ثم جعل ذلك ذريعة  
الى طلب الفهم من المخاطب \* فان قلت النداء طلب الاقبال والاستفهام  
طلب الفهم فاذا كانت حروف النداء والاستفهام موضوعا لهما دالة عليهما  
كانت دالة على طلب الفعل دلالة وضعية فيدخل في القسم الاول \* قلت  
القسم الاول ما يدل دلالة اولية على طلب الفعل من احدهما في الامر وحروف  
النداء والاستفهام لا تدل دلالة اولية على طلب الفعل من احدهما بل هي تدل  
اولا على ان للمتكلم طلب فعل ثم يجعل ذلك ذريعة الى طلب ذلك الفعل  
من المخاطب كما يجعل قولك الاترزل عندنا ذريعة الى طلب النزول من المخاطب  
فدلالتهم على طلب الفعل من احدهما اولية ومن ههنا يظهر الفرق  
بين النداء وبين قولك اقبل وبين الاستفهام وبين قولك علمني ظهور  
لا يحتاج الى كثير تأمل فان مثل اقبل وعلمي يدل دلالة اولية على طلب  
الفعل من المخاطب بخلاف حروف النداء والاستفهام لانها تدلان دلالة

اولية على ان المتكلم طلب فعل وتدل دلالة ثانوية على طلب ذلك الفعل  
 من المخاطب فتأمل توجيه المحشى ( قال خارجان عن القسمة آه ) يعنى غير  
 داخلين فى الاقسام اما الاستفهام فلانه لاستعلام مافى ضمير المخاطب لاتنبيه  
 على مافى ضمير المتكلم فيليق ان يخرج من التنبيه ويدخل فى الطلب لكن  
 لم يتعرض الش لدخوله فى الشق الاول حيث حكم بالخروج عن القسمة  
 لما عرفت آنفا من انه لا يدل دلالة اولية على طلب الفعل فمخرجه منه ظاهر  
 ولم يذهب اليه القوم فاشتبه دخوله فى التنبيه وجعله القوم داخلا فيه فلهذا  
 تعرض له وكذا فى صورة النهى فيكون حاصله نقض الحصر بعدم انحصاره  
 لاقسامه مع ان المقسم شامل لهما لانهما انشاء بالضرورة ( قال والنهى تحت  
 الامر بناء على ان آه ) اعلم ان الامر والنهى مشتركان فى طلب الاستعلاء  
 ومما يزان بطلب فعل غير كفف وبطلب كفف فلهذا عرفوا الامر بانه  
 طلب فعل غير كفف على جهة الاستعلاء والنهى بانه طلب الكفف عن الفعل  
 استعلاء والمص اطلق طلب الفعل فان كان غير كفف فهو الامر وان كان  
 كفافه النهى فلما اطلق ادرج تحته \* السيد قيل عليه كيف يصح ادراجه  
 فى التنبيه مع ان الاستفهام دال على طلب دلالة بالوضع والتنبيه ما لا يدل  
 على الطلب دلالة وضعية حاصله ادعاء بطلان ادراج الاستفهام فى التنبيه  
 بدليل ان الاستفهام دال بالوضع على طلب الفعل دلالة بالوضع ولاشئ  
 من التنبيه بدال على الطلب دلالة وضعية فلا يكون الاستفهام تنبيها  
 فكيف يندرج الشئ فى مباينه منشأ هذا السؤال ان الاستفهام هو طلب  
 حصول صورة الشئ فى الذهن وكذلك كلمات الاستفهام من لا الهمة لطلب  
 التصديق او التصور وهل لطلب التصديق فقط وغير ذلك ويظن من هذا  
 انه داخل فى طلب الفعل \* والتحقيق ان طلب الفعل فى الامر والالتماس  
 والدعاء يقتضى مطلوبا منه وذلك الفعل المطلوب منه حتى يتصور الاستعلاء  
 والتساوى والتضرع وما فى الاستفهام ليس كذلك اذا لطلب فيه فعل  
 الطالب والفعل المطلق لافعل المخاطب وكذا التمنى وهو طلب حصول  
 نى على سبيل المحبة وكذا ما دخل فى التنبيه واما لزوم طلب فعل المخاطب  
 فى الرتبة الثانية لا الدلالة الاولى فعلى هذا التنبيه مقابل لمادل على طلب  
 الفعل من المخاطب فيدخل ما عدا هذا فى التنبيه بلا اشتباه فلا وجه لما  
 قاله المحشى فتأمل ( قال واجيب بان الاستفهام وان دل بالوضع آه ) حاصله منع



الصغرى بتخصيص الفعل في القسم الاول بمقولة الفعل المقابل للانفعال والكيف والمطلوب في الاستفهام الفهم الذي هو عبارة عن حصول صورة الشئ في الذهن وهذا اما من مقولة الكيف او من مقولة الانفعال فباى وجه كان لا يندرج في القسم الاول وان لم يندرج فيه يندرج في التنبيه ضرورة لكونه مقابلا للقسم الاول \* ولقائل ان يقول الفهم وان لم يكن فعلا بحسب الحقيقة بل هو انفعال ان كان عبارة عن قبول الذهن او كيف ان كان عبارة عن الصورة الحاصلة لكنه يعد في عرف اللغة حاصلا اثبات المقدمة المنوعة بتعميم الفعل في القسم الاول بقرينة العرف اللغوى وحمل الالفاظ الواقعة في التعريف على معانيها اللغوية لكن فيه ما فيه فتذكر \* وايضا المطر بالاستفهام هو تفهيم المخاطب للتكلم لا الفهم الذي حاصله تغيير الدليل واثبات مدعاه وهو عدم اندراج الاستفهام في التنبيه بالدليل الاخر وهو ان الاستفهام دال بالوضع على طلب فعل المخاطب وهو تفهيمه للتكلم ولا شئ من التنبيه بدال عليه فلا يندرج الاستفهام فيه بل في القسم الاول \* وصغراه غير مسلم لان تفهيم المخاطب ليس مدلولاً وضعياً للاستفهام ولصيغته بل لازم لمدلوله الوضعى كما يظهر من تعريفاتها على ان الفعل المطر في القسم الاول معنى مأخذ اشتقاق اللفظ المستعمل ولا شبهة في انه ليس للاستفهام في مثل ازيد قائم مأخذ الاشتقاق وما قيل في مقابلة هذا من انه لادلالة للفظ الفعل على ذلك ولانه يخرج عن الامر نحو رويد وحده فليس بشئ لان مدلول الامر الموضوع له وهو مأخذ اشتقاق صيغة الامر واما اسماء الافعال من حيث هو ليس بامر بل باعتبار مسماه وهو الامر ومدلوله مأخذ اشتقاقه \* فان قلت التفهيم ليس فعلا من افعال الجوارح حاصله رد لقوله ايضا يعنى وقعت فيما هربت عنه اذ انتقل من الاستدلال الاول لكون المطلوب بالاستفهام الفهم الذى ليس من قبيل الفعل الى الاستدلال بان المطلوب بالاستفهام التفهيم وهو فعل بلا اشتباه ورد عليه ان التفهيم ليس من الفعل اذ المتبادر منه فعل الجوارح والتفهيم ليس كذلك \* فهذا اما منع للصغرى او ابطال لقوله والتفهيم فعل بلا اشتباه \* قلت فعلى هذا يلزم ان لا يكون حاصله ابطال السند القوى في صورة الدليل او النقص للدليل على تقدير كون السؤال ابطا لبيان له لو صح ما ذكرته لجرى في علمى وفهمى ويلزم ان لا يكون امرا واللازم بطل ثبوت امريتهما قطعا \* السيد قد يقال الاستفهام تنبيه

للمخاطب على آه) حاصله اثبات المناسبة اللغوية بان الاستفهام تنبيه  
للمخاطب على ما في ضمير المتكلم واللام يحصل الفهم من المخاطب ولا يطلب  
التفهم منه ورد بانه وان حصل التنبيه لكن ليس مقصودا بالاصالة بل  
المقصود من الاستفهام فهم المتكلم ما في ضمير المخاطب والادراج يقتضي  
ملاحظة المق بالاصالة فكون المناسبة مرعية لكن الامر في ذلك سهل  
وجه السهولة ان الادراج لا يقتضي الملاحظة بل يكفي فيه وجود المناسبة  
سواء كان مقصودا بالا صالة او بالتبع كما في التني والترجي فتأمل \* السيد  
ذهب جماعة من المتكلمين حاصله ان في النهي قولين من المتكلمين احدهما  
انه كف النفس وهو ثبوت وثانيهما انه عدم الفعل وهو نفي فبناء على القول الاول  
يصح ادراجه في الامر وعلى الثاني لا يصح والمص اختار المذهب الاول  
كما هو المتبادر الى الفهم لكون حرف النفي مأخوذا فيه لان عدمه مستمر  
من الازل فلا يكون مقدورا للعبد لان قدرة العبد حادث فلا بد من كون  
المقدور حادثا والعدم المستمر من الازل يكون قديما والقديم لا يكون مقدورا  
للحادث فاذا كلف يلزم تكليف بما لا يطاق وهو مح عند هم ولا حاصلا  
لتحصيله للزوم تحصيل الحاصل مع ان المكلف به لا بد ان يحصله المكلف  
حتى يترتب مصلحة على اي تكليف فلا يكون عبثا بل المط هو كف النفس الكف  
جذب النفس ومنعه من عزمه وقصده الى ايجاد فعل فيكون النهي كف  
النفس عن الفعل المنهي عنه فيرد عليه بطلان العكس بنحو كف عن كذا  
ويمكن ان يجاب عنه ان للكف اعتبارين احدهما من حيث ذاته وانه فعل  
في نفسه وبهذا الاعتبار هو مطلوب في قولك كف عن الزنا والثاني من حيث  
انه كف عن فعل وحال من احواله وآلة للملاحظة وبهذا الاعتبار وهو  
مطلوب في قولك لاتزن فاذا قيل ان المراد في تعريف النهي بال كف من حيث  
انه كف عن فعل وحال من احواله وآلة للملاحظة خرج عنه كف عن كذا  
وتدخل لاتزن فكذا اذا اريد في تعريف الامر طلب الفعل من حيث انه  
فعل دخل فيه كف عن الزنا وخرج عنه لاتزن \* ويمكن اخراجه عنه بان يقيد  
الامر بانه طلب فعل غير كف كما فعله بعضهم وهو الشيخ ابن الحاجب واعتبر  
هذا القيد اعني قوله غير كف على جهة الاستعلاء بناء على انه لم يجعل عدم  
الفعل مقدورا فجعل المط في النهي كف النفس عن الفعل المنهي عنه فاحتاج  
الى اخراج النهي عن تعريف الامر بهذا القيد \* وذهب جماعة اخرى



منهم الى ان المط بالنهاى هو عدم الفعل على اجزاء اداة النفي الداخلة فيه على اصله وعدم الفعل وان كان غير مقدور بالنظر الى نفسه مقدور بالنظر الى استمراره وعدم استمراره اذ هما حاصلان باعتبار فعل المخاطب وجذب نفسه عن ايجاده فان فعل يزول لاستمراره وان جذب يستمر فيكون مقدورا للعبد فلا يكون النهى داخلا في الامر ومن جوز التكليف بما لا يطاق من المتكلمين فلا يحتاج الى اعتبار الاستمرار ، فيرد ايضا على تعريف النهى ح بالترك هذا اذ به يطلب ترك الفعل وعدمه فالجواب منسب لما سبق فنظن ( قال ولو اردنا ابرازهما آه ) يعنى اخذه في القسمة الاولى الفعل الذى هو اخص لعدم شموله على الفهم ولا على الترك ان حل حل المنبادر فرد الدلالة على طلبه بين النفي والاثبات فلزم دخول الاستفهام والنهي في التنبيه فاحتاج الى التأويل والتكلف فاما اذا اخذ النفي المطلق الشامل لهما فرد الدلالة عليه بين النفي والاثبات يكون الشق النفي اخص لكونه نفي الاعم والشق المثبت اعم على خلاف القسمة الاولى فينحصر التنبيه فلا يشمل للاستفهام والنهي فيم الشق الثانى فيشمل الاستفهام والامر والنهي بل تأويل فيفهم منه ان الالتباس والدعاء قد يكون في صورة الامر وقد يكون في صورة النهى \* السيد جعل الش طلب شئ اعم من طلب الفعل لانه جعله يعنى كان مدار عدوله من التقسيم شبهة الاستفهام والنهي في دخولهما في اى قسم من القسمين فاورد لفظ شئ ليكون اعم من الفعل بحيث يشمل الشئ على الفهم والفعل تركه بخلاف الفعل لعدم شموله على الفهم والترك واعتراض الفاضل المحضى باعتبار الاستفهام دون الدهى بانه لا فائدة للتعميم ليكون شاملا للفهم ويصح التقسيم اذا الاستفهام المطبوع الفعل وهو تفهيم المخاطب لا الفهم الذى هو فعل المتكلم لان المطبوع مطلوب من الغير والمطلوب من الغير اما فعل الغير فقط على رأى جاعة واما فعله مع عدمه لاسبيل الى الثانى اذ ليس المط بالا استفهام هو لعدم ثبت ان المط بالاستفهام هو الفعل فلا فائدة في التعميم والمطم من الغير اما فعله فقط يعنى ان الاستفهام يدل على طلب الفعل من الغير ، وفيه بحث ان التفهيم ليس مطلوبا او ليا كما يشعر تقسيمه من ان المق حصول شئ في الذهن وطلب حصول الشئ في الذهن قد يكون مطلوبا من الغير وقد يكون مطلوبا من نفسه فلا يلزم ان يكون مطلوبا من الغير على انه لو كان المط التفهيم وكان مطاوبا من الغير لكان المقصود حصول شئ في الخارج فالفرق بين الاستفهام وبين نحو علمنى وفهمنى

\* اللهم الا ان يقال الغير اعم من الحقيقي والاعتباري كما في الخطاب على نفسه وطلب الشيء عن نفسه مثل لا علم لنعلم على صيغة امر الغائب قوله المق حصول شيء في الذهن مبني على كون الحصول عرضا مترتبا على المط وهو التفهيم وكان المط من الاستفهام تفهيم الغير ويرتب على تفهيم حصول الشيء في الذهن فتأمل \* واما فعله مع عدمه على رأي آخر يعني استمرار العدم والمط الفعل بمقارنة العدم لانه الفعل والعدم مط من صيغة واحدة وهو على رأي من قال المطلوب عدم الفعل باعتبار الاستمرار \* فالاولى ان يقال الانشاء اذا دل على طلب فيه اشارة الى صحة تقسيم الشارح لانه على ما هو المشهور من ان المطلوب في الاستفهام هو فهم المتكلم وان كان كلامهم مبني على التسامح بناء على ان الفهم اثر التفهيم وطلبه طلبه اما ان يكون المق حصول شيء في الذهن من حيث هو حصول شيء فيه يعني الغرض من طلب الفعل حصول شيء في الذهن من حيث ذاته مع قطع النظر عما سواه فالجائية للاطلاق واما ان يكون المق حصول شيء في الخارج او عدم حصوله اي حصول شيء بوجود اصلي سواء كان في الاعيان كضرب واجلس او في الازهان نحو لا علم ولا فهم اذا كان متكلما بنفسه \* وما قيل ان المراد بالخارج خارج ذهن المتكلم فليس بشيء لانتقاض الاستفهام بقوله لا علم ونحوه \* وانا قيدنا الاستفهام بالجائية لئلا ينتقض بنحو علمني وفهمني يعني لو ترك قيد الجائية لانتقض تعريف الاستفهام بنحو علمني لكون الغرض الحاصل منه حصول شيء في الذهن لكن بالمفهوم في الاستفهام من الصيغة بخلافهما فان صيغتهما لا تدلان الا على حصول امر في الخارج واما ان ذلك الامر الخارجي له اثر حصوله في الذهن لكن لا يفهم من الصيغة بل من المادة المقارنة لها ( قال بعض الافاضل ان ما يدل على الطلب ان كان لتحصيل في الذهن ما في الخارج فهو الاستفهام وان كان لتحصيل في الخارج ما في الذهن وهو البواق ولا يرد عليه علمني لان المق باللفظ تحصيل في الخارج ما في الذهن لكن حصول ما في الخارج اقتضى حصول امر في الذهن والفرق بين المق من اللفظ وما يلزم منه واضح \* فان المق منها حصول الفهم والتعليم في الخارج لكن خصوصية الفعل اقتضت حصول ازمه في الذهن وهذا الفرق دقيق وجه الدقة ان الاشتباه بين الاستفهام وبين هذين الفعلين قوي بحيث لا يمتاز الا الفطين العارف لان المط بالاستفهام على ما حققه قدس سره التفهيم والتعليم والغرض



منه حصول الشيء في الذهن وكذا من هذين الفعلين المط التفهيم والتعليم  
 والغرض حصول الشيء في الذهن بـلاتفاوت فالفرق بينهما \* واما الفرق  
 بينهما بان الاستفهام دال عليه بالصيغة وهما دالان بالمادة لكونهما موضوعين  
 لطلب مأخذ الاشتقاق فغير مفيد لصدق التعريف عليهما فالحاصل  
 بعد قيد الحيثية ان الاستفهام المقصود منه حصول الشيء في الذهن لا التفهيم  
 والتعليم المط من اللفظ لانهما مطلوبان لكونهما وسيلة الى المق الاصل  
 واما في الفعلين المق اصالة التفهيم والتعليم واتصاف المخاطب بهما كافي  
 سائر الاوامر ان المط منه كون المخاطب متصفا بمأخذ الاشتقاق سواء ترتب  
 على الاتصاف اثر او لا كاضرب فان المط به كون الفاعل المخاطب ضاربا والاثـر  
 المترتب عليه كالام والجرح ليس بمط وان ترتب عليه وكذلك في التفهيم  
 والتعليم الاثر المترتب عليه وهو حصول اثره في الذهن ليس بمقصود وان اقتضى  
 خصوص المادة اياه فتأمل ( قال واما المركب الغير التام فهو اما ان يكون الثاني  
 قيد الاول آه ) لا يتمن بعض ما في لغة العجم مثلا كلاب ومثل بديد مارا فان  
 الثاني ليس قيد الاول بل الامر بالعكس فلا ينفع التخصيص باللغة  
 العربية لمزيد الاهتمام فلا حاسم الا ان يتكلف ويقال اريد بالثاني الثاني  
 في الرتبة والقيد متأخر في الرتبة عن القيد والاولى ان يكون جزء قيد الجزء  
 ومثل الله الرحمن وزيد الفاضل والشيطان الرجيم مما صدق به المدح  
 او التوضيح او الذم بظاهره خارج عن تقييدى داخل في غيره ( قال المص  
 الفصل آه ) هذا شروع لمباحث الكلّى والجزئى وليس للجزئى في هذا الكتاب  
 ولا في كتاب من كتب هذا الفن مباحث ولصاحبه عن النظر غنى : قال الشيخ  
 في الشفاء انا لانشتغل بالنظر الى الجزئيات لكونها لا تنهاى واحوالها لا تثبت  
 وليس علمنا به من حيث هى جزئية تفيدنا كمالا حكما وبلغنا الى غاية حكمية  
 بل الذى يهمنا النظر فى الكليات فلهذا لم يجعل عنوان الفصل بقوله فى  
 مباحث الكلّى والجزئى \* فان قيل اليس قد بين فى هذا الفن ان الجزئى يقال  
 بالاشتراك على معنيين وان النسبة بينهما بالعموم مطلقا وان احدهما مبين  
 للكلّى والاخر اعم منه من وجه وكل ذلك بحث عن الجزئى \* قلنا اما بيان  
 مفهوميه فنقول التصوير وذلك لا يسمى بحثا لانه فى الاصطلاح عبارة  
 عن حل شيء على آخر \* واما بيان النسبة فتتم للتعريف لان ايضاح المفهومات  
 المتعددة يزاد بمعرفة نسب بعضها الى بعض ( قال المعانى هى الصور

الذهنية آه ) اى من شأنه ان يحصل فيه سواء حصل بالفعل او لا ان اتصال المعلومات الى المجهولات انما هو فى الاذهان وان مباحث ذلك الاتصال متعلقة بعوارضها الذهنية فلذلك اعتبر فى تقسيم المفهوم ما هو منها فى الاذهان قليل ان منع نفس تصوره اى ان منع هو من حيث انه متصور من وقوع الشركة فيه بالجمال على كثيرين ايجابا فهو الجزئى وان لم يمنع فهو الكلى \* فاختلفوا فى ان الالفاظ موضوعات بازاء الصور الذهنية التى هى العلوم او بازاء ذوات الصور التى هى المعلومات فبعضهم ذهب الى الاول وبعضهم الى الثانى لكن اتفقوا ان المراد حين الاطلاق هو ذوات الصور ان لم يتعلق الحكم على الصور الذهنية قبل شاع استعمال الصور فيما بينهم فى كلام المعنيين فيمكن تطبيق عبارته على كلام المذهبين لكن المسمى ههنا هو الثانى لانه جعل المعانى مقسما للكلى والجزئى وهما انما يكونان من صفات المعلومات لا العلوم انتهى وفيه بحث اذ عند القائل باتحاد العلم والمعلوم فلا فائدة وبالقول من صفات المعلوم دون العلم وعند القائل بتغاير العلم والمعلوم فلا يصح هذا القول لان الكلية والجزئية من المعقولات الثانية العارضة للمعقولات الاولى والمعلومات لا يلزم ان تكون من المعقولات الاولى لان اكثرها من الامور الخارجية ( قال من حيث وضع بازائها الالفاظ آه ) اذا الحثية للتقييد احتراز عن الصور الذهنية الحاصلة بالدلالة العقلية والطبيعية لاطلاق المص وهذا يتناول الدلالة المطابقة فقط ويفهم منه حال المدلول التضمنى والالتزامى بالمقايضة والغرض منه تقسيم المعانى الى المفرد والمركب وكما كانا بالقياس الى المعانى المطابقة فى اللفظ وكذلك فى المعنى قيل الوضع اعم من القصد والضمن والتبع ليتناول للمعنى التضمنى والالتزامى وقيل لم يقل من حيث وضع لها الالفاظ ليشمل المعانى التضمنية والالتزامية حيث يطلق عليها المعنى لان كون المعنى بازاء اللفظ بعم ان يكون موضوعا له وان يكون لازما لما وضع له انتهى والكل تكلف ويخرج الكلام عن السوق له فيكون المعنى المفرد عبارة عما لا يكون جزء لفظه الا على جزئه والمعنى المركب عما يكون جزء لفظه دالا على جزئه \* السيد المعنى اما مفعول كما هو اللفظ من عنى يعنى اذا قصد الغرض من هذا انه اطلق المص حيث قال الفصل الثانى فى المعانى المفردة والشقيد بالحثية المخصوصة والفاضل المحشى بوجه بان هذه الحثية مدلول كلام المص لان المعنى يحتمل ان يكون اسم مكان وان يكون اسم مفعول



ايا ما كان يستلزم تعلق القصد اليه اما بالحليية و اما بالوقوع عليه  
 فلا يطلق على الصور الذهنية من حيث هي هي بل من حيث يتعلق القصد  
 من اللفظ وهذا القصد يحتمل على وجوه ثلاثة والوجهان ليسا بمعتبرين في  
 الفن لعدم انضباطه وعدم كليته فثبت ان يكون مقصودا من اللفظ بالوضع  
 فلذا قيد بالحليية مع خصوصيتها اما كون المعنى مفعلا ظاهرا بناء على عدم  
 الاحتياج الى التغير والحذف وهو الاصل في الاسماء والافعال وهو يحتمل  
 ان يكون مصدرا ميميا واسم مكان واسم زمان واذكل صحيح في هذا المقام لكن  
 الظ من جهة المعنى كونه اسم مفعول وان كان غير ظاهر من اللفظ \* وقد يكتفى  
 في اطلاق المعنى على الصور الذهنية بمجرد صلاحيتها فتح يشمل على جميع  
 المفاهيم الموضوعات لها الالفاظ او غيرها اولم يوضع لها شئ من اللفظ  
 وغيره لا يقال ان بعض الاشياء ليس من شأنه الحصول بالفعل كالواجب عز  
 اسمه وبعضها ليس من شأنه الحصول بالفعل متشخصة بشخصات معينة  
 كالمجردات مثلا لانا نقول ان ما ليس شأنه ان يحصل في العقل هو كنه ذاته  
 تعالى فيجوز ان يحصل تلك الذات في العقل بنوع آخر يمنع العقل عن فرض اشتراكه  
 بين كثيرين فالظ ان المراد من المعنى والمفهوم الصورة الحاصلة التي سواء  
 كانت عين ذي الصورة باتحاد الصورة عن كنهه او غيره باتحاد الصورة  
 عن لوازم ماهية وتلك الصورة المأخوذة اما تمنع الشركة اولا والمناسبة بهذا  
 المقام هو الاول لان في المقام قيد المعاني بالمفردة للاحتراز عن المركبة فان  
 اريد بالمعاني من حيث تقصد من الالفاظ بالفعل يكون الافراد ايضا بالفعل  
 ويصلح الاحتراز عن التركيب وان اريد بها المعاني من حيث الصلاحية يكون  
 الافراد كذلك فلا يصلح للاحتراز لان جميع المعاني مركبة او مفردة موضوعة  
 لها بالفعل او لا يصلح للافراد بان يوضع اللفظ المفرد لها لكن عبر بالمناسبة  
 المفيدة لصحة الثاني لجواز ان يعبر المعاني واذا خصت بالمفرد في المقام يراد المعنى  
 باعتبار المقصودية بالفعل ٢ السيد يعني ليس المراد من المعنى المفرد ما يكون  
 بسيطا لاجزاء له ومن المعنى المركب ماله جزء هذا بيان وجه قول الش  
 فان عبر عنها آه حيث وصف المص المعاني بالمفردة والظ منه التوصيف  
 بحال نفسه ومعنى الافراد اصطلاحا هو عدم دلالة جزئه على جزء معناه  
 ولغة البسيط وهو ما لاجزاء له وايا ما كان لا يكون وصفا للمعاني بحال نفسها  
 ووجه الش بالحمل على المعنى الاصطلاحي بانه ليس وصفا من حال نفسه بل

وصف بحال متعلقه ولا يحمل على المعنى اللغوي وأشار المحشي رحمه الله الى انه ليس بالمعنى اللغوي بل بالمعنى الاصطلاحي لكن التوصيف بحال متعلقه ولذا اضرب عنه بان المراد من المعنى المفرد ما يكون آه فعلى هذا قوله فلا فراد والتركيب يعنى باعتبار المعنى الاصطلاحي صفتان للالفاظ اصاله وتوصيف المعانى بهما تبعاً اشارة الى كون اتصاف المعانى بهما بحال متعلقها لا ما وهما البعض من ان هذا القول يحتمل على معنيين احدهما ان يكون وصفاً بحال متعلقه وثانيهما ان يكون وصفاً بحال نفسه الا انه وصف حصل له بسبب وصف اللفظ بان يراد بالتبع ما يحصل بسبب الغير وان يراد به ما يكون وصفاً له بحال متعلقه لانه بناء على هذا الوهم لزم ان يثبت للافراد والتركيب معنى آخر من الاصطلاحى واللغوي حتى يكون حال المعنى ويتصف به مع انه لا معنى لهما لغيرهما وان ادعى المعنى فعليك البيان حتى تتكلم عليه فيقال المعنى المفرد ما يستفاد من اللفظ المفرد هذا متفرع على كون المعنى متصفاً بحال متعلقه اذ يفهم منه صفة للموصوف بحال نفسه كما حققه السيد الشريف في محل آخر بان مثل زيد حسن غلامه بحيث يكون الحاصل زيد الكائن بحيث يحسن غلامه والعلامة التفتازاني لا يقدر هذا الوصف ويحكم بان المجموع وصف لزيد بلا تعبير بهذا الوصف وفيما نحن فيه اذا اتصف المعنى بحال لفظه فيكون حاصل المعنى هكذا فلا يرد ما قيل ان هذا يفيد انه وصف بحال نفسه الا انه وصف حصل له بسبب متعلقه ولا ما قيل ان تحقيق المحشى اذا حمل الافراد والتركيب على المعنى الذى في مباحث الالفاظ اعنى دلالة جزء اللفظ على جزئه وعدم دلالاته اذ قد عرفت لا يصح الحمل على المعنى اللغوي وان حمل على المعنى الاصطلاحي يكون التحقيق هكذا واما احتمال المعنى الاخر فنقبل التجويز العقلي الذى لا يضر على العلم اليقيني فضلاً عن ان يضر في هذا التحقيق فتأمل وبعبارة اخرى المعنى المركب ما يستفاد الفرق بين الاول والثاني الاجمال والتفصيل والغرض منه انه اذا حمل على الوصف بحال متعلقه يفهم صفات متعددة للموصوف بحال نفسه ايهما شئت فسمربها ( قال والافالركبة آه )  
النفى ناظر الى القيد الاخير يعنى لنفى القيد وهو الافراد وابقاء القيد وهو الالفاظ بمعونة المقام ( قال فكل مفهوم آه ) عبر عن المقسم بالمفهوم في مقام التقسيم وبالمعنى فى عنوان الفصل تنبيهها على اتحادهما فى هذا المقام لان المفهوم والمعنى والموضوع كلها بالذات واحدة والمغايرة بينهما اعتبارية



لان الشيء من حيث يقصد من اللفظ يسمى معنى ومن حيث يفهم منه يسمى مفهوما ومن حيث وضع اللفظ بازائه موضوعا له واما تخصيص بعضها بالذاتيات فباعتبار المعتبر فلا يضر اتحادها بالذات والمراد منه ليس مطلق المفهوم بل المفهوم المفرد وقد نص في الشفاء على ان المقسم للكل والجزئي المفرد ويدل عليه عنوان الفصل فان قيل التعريفات مثلا يلزم ان يكون كليا اذا كان افراد المحدود متعددا ليشمل جميع الافراد والتعريفات مركبة البتة فكيف تدخل تحت الكل قلت للتعريف جهتان جهة كونه معنى للفظ المحدود فيكون مفردا وجهة كونه لفظا دالا على معنى ومن هذه الجهة كليته باعتبار مفرداته من حيث يضم الكلى الى الكلى فيكون المجموع كليا (قال والكلام ههنا آه) اى فى هذا الفصل فلذا خص العنوان بها كما تعرفه يعنى انه لو لم يخص الكلام بالمعنى المفردة يبطل انحصار جزء الماهية فى الجنس والفصل بمثل الجوهر الناطق (قال وهو الحاصل فى العقل آه) قيل عليه الحاصل فى العقل هو الكلى لا غير فان الجزئى لا يحصل فى العقل بل فى الآلة على ما هو الحق عندهم والجواب عنه ان المراد بما حصل فيه اعم من ان يكون حصوله فيه بالذات او بسبب الآلة وقد حقق ان مدرك الجميع هو العقل غاية ان ادراكه للبعض بالواسطة اى بواسطة حصوله فى الآلات وانطباعه فيها فتأمل وقيل ايضا اذا اخذ الحاصل فى العقل من حيث هو فى الذهن يكون جزئيا لانه متشخص بالشخصات الذهنية ومحل الجزئى الذى هو النفس الجزئية المتصورة له والجواب ان المراد هو ذات الصورة الحاصلة فيه بدون ذلك العارض وغيره وتحقيق الجواب للفاضل المحشى فى حاشيته لشرح المطالع ان اردت التحقيق فارجع اليها \* السيد ملخص الكلام زبدته وتقيحه على ما فسرته الشارح بمجرد حصوله اى مع قطع النظر عن الدليل الخارجى هذا معنى الحيثية المستفادة من لفظ النفس اذ هى تأكيد التصور وتقديمه لا يضر تأكيديتها بحسب المعنى وان لم يتقدم السابع على المتبوع ان امتنع فرض صدقه على كثيرين الفرض قد يستعمل بمعنى التجويز العقلى وقد يستعمل بمعنى التقدير سواء كان محالا او ممكنا وهنا المراد هو الاول وحاصله يجوز العقل حله على كثيرين ايجابا فهذا التجويز ان امتنع فهو الجزئى والا فهو الكلى فلا يرد ان فرض الصدق على كثيرين ممكن فى الجزئى لانه يقع مقدم الشرطية فى قولك ان كان زيد صادقا على كثيرين

لكان كلياً كيف ولو كان المراد من فرض الاشتراك ذلك لم يخرج في الكليات  
 الفرضية وفي مثل واجب الى ان يقال يمكن فرض اشتراكهما مع قطع النظر  
 عن شمول النقايس وبرهان التوحيد لان الفرض بالمعنى المذكور لا يحتاج  
 اليهما بل هو ملاحظة شمول النقايس وبرهان التوحيد يتحقق الفرض  
 المذكور فيهما استحالة فيه فرض صدقه على كثيرين لان الهوية الشخصية  
 مانعة عن تجويز ذلك ثم منشأ المنع عن هذا التجويز ليس ذلك المذكور  
 مطلقاً حتى اذا ادرك ذلك المدرك باي نحو من الادراك يكون مانعاً عن تجويز  
 التعدد بل منشأه ذلك بشرط ان يدرك بنحو من الادراك وهو ادراك الحس  
 لان الامر الواحد اذا ادرك بنحوين من الادراك احدهما حس والاخر غير  
 حس بحيث لا يكون في المدرك معان اصلاً كان ذلك الامر بالقياس الى  
 من ادرك بالحس جزئياً وبالقياس الى الاخر كلياً مثلاً اذا ابصر شخص شيئاً  
 وحكى جميع ما علم منه من اللون والشكل والحجم والوضع وغيرها لاخر بحيث  
 يتساويان في العلم به غاية الامر ان يكون علم احدهما حسادون الاخر  
 كان ذلك المعلوم بعينه بالقياس الى من ابصر جزئياً وبالقياس الى الشخص  
 الاخر كلياً يؤيده ما ذكره الشيخ في الشفاء وكما ان الشيء باعتبارات مختلفة  
 يكون جنساً ونوعاً فكذلك بحسب اعتبارات مختلفة يكون كلياً وجزئياً  
 \* فالكلية امكان فرض الاشتراك والجزئية استحالة يعني مدار الكلية امكان  
 فرض الاشتراك ولا يقتضي الاشتراك في نفس الامر ولا الفرضية بالفعل  
 بل يكفي الامكان والجزئية مداره استحالة الفرض فقد علم ان في الاسناد  
 مجازاً اذا لامكان والاستحالة ليستا حال الكلية والجزئية بل حال الفرض  
 \* السيد لما كان ظاهر العبارة يدل على ان المانع من الاشتراك هو نفس  
 تصويره فيه نه على ان المراد منع ذلك المفهوم من حيث انه متصور يعني  
 المانع من الاشتراك هو ذات المتصور لان نفس التصور ويوهم عبارته هذا  
 ففسر لدفع هذا الابهام ويكون مجازاً في الاسناد بملازمة السببية ( قال  
 وهو سهو والا لكان للمعنى معنى الخ ) اذا لحاصل يكون لان المفهوم اما  
 ان يكون نفس تصور معناه وقد علم ان المفهوم والمعنى متحدان بالذات  
 وان المعنى عبارة عن الصور الذهنية من حيث وضع بازائه الالفاظ فلا يكون  
 للمعنى معنى اذ يقتضي ان يكون المعنى الاول الفاظاً ( فلا وجه لما قبل المفهوم  
 وهو الحاصل في العقل له تشخصات عقلية ولوازم ولفظ يدل عليه وماهية



هي المرادة بمعنى فذكر ذلك ليعلم ان مناط الكلية والجزئية ليس الا الماهيات من حيث هي دون باقي المذكور فلا سهو والحاصل ان اضافة المعنى اليه بانية وفائدة ما ذكره السيد منشأ هذا السهو يعني سبب السهو تعريف القوم للجزئي والكلية حيث قسموا لهما اللفظ والمص عدل عن تعريفهم فوقع في السهو (قال وانما قيد بالتصور آه) يعني ان فائدة التقيد لاخراج بعض اقسام الكلية عن تعريف الجزئي اذ لو قيل الجزئي هو ما امتنع فيه الشركة يتبادر منه الامتناع بحسب نفس الامر فيندرج فيه مفهوم واجب الوجود والكليات الفرضية فوجب تقيد المنع بالتصور وزيد لفظ النفس بناء على انه يمكن ان يفهم من استناد الامتناع الى التصور ان له مدخلا فيه اما بالاستقلال او بانضمام امر آخر اليه فيدخل فيه مفهوم واجب الوجود فان العقل اذا لاحظ معه برهان التوحيد امتنع من الشركة فيه ولا شبهة في توقف هذا الامتناع على تصوره فله مدخل فيه قطعاً ومن هذا تين فائدة لقيد التصور وفائدة اخرى لقيد النفس هذا خلاصة كلام السيد فتأمل (قال وكالكليات الفرضية آه) كانه لما سمع ان الكلية مشتركة بين الاحاد توهم ان الاشتراك بحسب الخارج ودفع هذا التوهم بان مدار الكلية صلاحية اشتراكه بين كثيرين بحسب العقل وامكان صدقه عليها بمجرد مفهومه ثم توهم انه لو كان امكان الصدق على كثيرين معتبراً في الكلية لم يكن الكليات الفرضية كالاشياء واللاامكان والا وجود كلية اذ ليس شيء يمكن ان يصدق عليه اللاامكان العام والاشياء ودفع بانه لا يكون هذا الامتناع الا بالنظر الى مجرد تصورها يعني المراد بالصدق ليس هو الصدق في نفس الامر بل ماهو اعم اما بحسب نفس الامر او الفرض العقلي فالمعتبر امكان صدقه على كثير سواء كان صادقا او لم يكن سواء فرض العقل صدقه او لم يفرض قط فان قيل اذا كان مجرد الفرض كافياً فليفرض الجزئي صادقا على اشياء كما يفرض صدق الاشياء عليها واجيب بان الفرض في الكلية الفرضي ممكن والمفروض ممتنع واما الفرض في الجزئي محال كما كان المفروض محالاً وممتنعاً ولفظ تحقيق هذا الكلام قد يورد في كثير من المقام ان الظاهر لا يمكن ان يكون فرض ممتنعاً بحيث يكون الامتناع صفة للفرض اذ يمكن للعقل ان يفرق اي شيء شاء كفرض اجتماع القیضين فيكون الامتناع صفة للمفروض ومن ذلك لا يلزم كون الفرض محالاً فالفرض الممتنع غير

موجود لكن الفرق بينهما ان فرض صدق مفهوم الجزئي على امور متعددة  
 ممتنع بحسب ملاحظة نفس مفهومه فان العقل اذا لاحظ مفهوم زيد وهو  
 هذا الشخص امتنع بحسب نفس تصوره عن اشتراكه بين اشياء بخلاف  
 مفهوم الكلى فان العقل بمجرد ملاحظة ذلك المفهوم لم يمتنع من ان يكون  
 مشتركا بين كثيرين والحاصل ان المتصور الذي هو جزئي حقيقي معنى خاص  
 شخصي لا يمكن فرض الاشتراك والالام يمكن ذلك المعنى المتصور معنى شخصيا  
 لان الاشتراك لا يتصور ولا يمكن ان يفرض الا في معنى عام غير شخصي \* السيد  
 هي التي لا يمكن صدقها في نفس الامر على شيء من الاشياء الخارجية  
 والذهنية هذا تعريف الكلى الفرضي والخارجية بمعنى المنسوب الى الخارج  
 سواء كان الخارج ظرفا لنفسها او لوجودها كالوجود في الخارج والوجود  
 وسائر النسب التي يتصف بها الاشياء في الخارج وان لم يكن موجودا في الخارج  
 وكذلك الذهنية فيشمل النسب التي يتصف بها الاشياء في الذهن وان لم يكن  
 موجودا في الذهن اى متصورة فان كل ما يفرض في الخارج فهو شيء  
 في الخارج ضرورة قبل اى كل ما يفرض ظرفية الخارج لنفسه فهو متصف  
 بالشيئية في الخارج لاتصافه بصحة العلم والاخبار ولو بكونه مظروف  
 الخارج وكذا في قوله كل ما يفرض في الذهن وانما زاد قيد الفرض بناء على  
 ما هو التحقيق من مذهب الشيخ ان المعتبر في القضية المحصورة في جانب  
 الموضوع اتصاف ذات الموضوع بالوصف العنوائى بالفعل بحسب  
 الفرض تنصيصا على المراد ليصح عدم امكان صدق الاشياء على شيء  
 من الاشياء بخلاف ما اذا قيل كل ما هو في الخارج فانه يتجه عليه نظرا  
 الى الظ ان اللازم من كون كل ما هو بالفعل في الخارج او في الذهن  
 شيئا ان يكون الاشياء صادقا بالفعل على شيء من الاشياء فكيف يصدق  
 تعريف الكلى عليه والحال انه قسم من المفهوم وكل مفهوم شيء وكذا اعتبر  
 في مفهوم التصور هو حصول صورة الشيء في العقل قلت مفهوم الاشياء  
 فرد للشيء ولا استحالة في كون الشيء فردا لنقيضه والكلام في انه لا يصدق  
 ذلك المفهوم على شيء من الاشياء في نفس الامر وكالا يمكن بالامكان  
 العام اشارة الى ان المراد من اللا امكان هو هذا بقرينة قوله والاشياء  
 اذا الشيء مرادف الممكن لا الامكان العام فاذا كان نقيض الشيء الاشياء  
 لا الاشياء فعلم ان المراد بقوله اللامكان هو اللاممكن بالامكان العام الا يرى



ان مفهوم اللا شئية واللا امكان العام يصدق على اشياء كثيرة كالبيض مثلاً فانه وان كان شيئاً ممكناً الا انه ليس مفهوم الشئية ولا مفهوم الامكان العام فيصدق عليه سلبهما كما يصدق اللابيض على الانسان الابيض وتقييد الامكان بالعام للاحتراز عن صدق اللامكان على مفهوم الواجب والمتنع لانه لا يصدق عليهما الامكان الخاص واذا لم يصدق صدق نقيضه بخلاف الامكان العام لانه يصدق على المفهومات الثلاث مفهوم الواجب ومفهوم الممكن ومفهوم المتنع وان صدق لا يصدق نقيضه فقد علم ان المراد من الامكان العام الامكان المطلق لا الامكان العام المقيد بجانب الوجود وبجانب عدمه فيمتنع صدق نقيضه في نفس الامر لامتناع صدق النقيضين على شيء واحد واما صدق احد النقيضين على الآخر فلا يكون من قبيل اجتماع النقيضين كصدق المفهوم على اللامفهوم وصدق الشيء على الاشياء وكالا موجود اطلق الموجود والشيء والامكان فاذا اطلق تصدق على ما في الخارج والذهن فاذا صدق عينها على ما في الظرفين لا يصدق نقيضها عليه والا لا يمكن صدق النقيضين على شيء واحد وهو بوط وكل ما يطلق عليه الوجود اما في نفس الامر الاعم من الخارج مطلقاً ومن وجه من ذهن واما في الخارج واما في ذهن فينبغي ان يقدر في نفس الامر كما يقدر الظرفين الآخرين لكن اكتفى بهما عنه لاستلزامهما له اذ مادة افتراق ذهن من نفس الامر ملاحظة الكواذب والفرضيات الصرفة ومادة افتراق النفس الامري عن ذهن هي الجزئيات المادية وهي موجودة في الخارج فكل ما وجد في نفس الامر موجود في الظرفين الباقيين البتة لا يشذ عنهما شيء ما في نفس الامر والنسب والامور الاعتبارية ان دخلتها في تحت الوجود تكونان في الخارج او في ذهن والافلا اعتراض بهما فتأمل لكن هذه الكليات الفرضية مع امتناع صدقهما اشارة الى جواب سؤال مقدر بان يقال لما امتنع صدق الكليات الفرضية على شيء من الاشياء الخارجية او الذهنية كانت مانعة من وقوع الشركة فيلزم ان يكون جزئياً فاجاب عنه بان هذه الكليات آه حاصل جوابه ان مفهوم الكلي الفرضي من حيث هو هو لا يمنع عن وقوع الشركة فيه واما امتناع صدقه على الامور الخارجية او الذهنية بملاحظة نقيضه وانما يلزم المحذور المذكور لو كان الامتناع المذكور ثابتاً في العقل كما في مفهوم الجزئي لان هذيه وتشخصه

المعتبر في مفهومه يقتضي ذلك دون مفهوم الكلى الفرضى وانما اعتبر القوم في التقسيم الى الكلى والجزئى حال المفهومات جواب عن سؤال مقدر بان يقال ما الفائدة في ادخال مثل مفهوم واجب الوجود والكلى الفرضى في الكلى دون الجزئى باعتبار ملاحظة حال المفهوم في العقل دون اعتبار حاله في نفسه من غير اعتبار فرض الفارض ومعتبر الاعتبار مع ان الظ الامر بالعكس لان الفرض العلم بحقايق الاشياء الموجودة في الخارج على ما هي عليه في نفس الامر فاجاب عنه بقوله انما اعتبر آه حاصله ان المق من علم المنطق التوصل ببعض المفهومات المعلومة على بعض المفهومات النظرية و ذلك انما يكون باعتبار حصولها في الذهن فاعتبار الاحوال الذهنية مناسب لغرضهم فاعتبار احوالها الذهنية هو المناسب اى اعتبار احوالها التى تلحق للمفومات انفسها من حيث حصولها في الذهن من غير نظر الى مالها في الخارج اى في نفس الامر والامر الخارج عن التصور فيكون الكلى عبارة عما لا يمتنع نفس تصوره عن الشركة والجزئى عما يمتنع تصوره عنه وهو معنى امكان فرض الاشتراك وعدمه ( قال ومن ههنا يعلم آه ) يعنى من كون بعض الكلى ممتنع الشركة بدليله الخارجى و بعضه ممتنع الشركة بصدق نقيضه والفرض منه بيان منشأ السوءال بان يقال مثل هذه الكليات تدخل في تعريف الجزئى وتخرج من تعريف الكلى فلا يكون تعريفها هما مطردا ومنعكسا ( قال اذا لم يمتنع العقل آه ) متعلق بقوله من افراده ما يمتنع لكونه ظرفا مستقرا اولغوا ولا يلزم ان يكون الشئ الواحد صادقا عليه الكلى وان لا يكون صادقا عليه لان امتناع الصدق بحسب نفس الامر وامكان الصدق بمجرد تصوره مع قطع النظر عن الخارج وعن النفس الامر ولا يتحقق شرط التناقض ( قال فلولم يعتبر التصور آه ) متفرع على قوله لان من الكليات آه واصل الدليل لقوله وانما قيد بالتصور والملازمة نظرية اثبتها بقوله لان من الكليات ولذا فرع عليه وفي بعض النسخ لولم يعتبر نفس التصور والمأل واحد لان النفس تابع ومن ترك المتبوع يلزم ترك التابع واعتباره وان لم يستلزم اعتبار الثانى لكن يستلزم هنا بمعونة المقام يعنى لو ترك وقيل الكلى ما لا يمتنع الشركة والجزئى ما يمتنعها لزم الخروج والدخول واما احتمال التقييد فى احدهما بدون الاخر فبعيد لان بينهما تقابلا متفاوتا بالنفى والاثبات فقط لا بقيد آخر فلا حاجة الى القول بانه لو ترك فى احدهما لزم الدخول فقط او الخروج فقط



فقول الش دخل و خرج اعم من ان يكون على سبيل الاجتماع اولا لان  
الواو لمطلق الجمع \* السيد اى من ان مفهوم واجب الوجود ومفومات  
الاشياء والا يمكن والا موجود كليات يعلم ان افراد هذا بيان للمشار اليه  
لهمنا وحاصل كلامه ان الظان الكلى متفرع على الافراد ويتحقق بتحققها  
ومدار الافراد صدق الكلى عليها وهذا الصدق اما ان يكون في الخارج  
وفي نفس الامر كالانسان الصادق على افراده في الخارج وفي نفس الامر  
واما ان يكون في نفس الامر حتى يتحقق الافراد ويتحقق الكلية وفي مثل  
واجب الوجود والكليات الفرضية لا يصدق الكلى على الافراد فكيف  
يتحقق الافراد ثم الكلية وتحقيق المحشى ان مدار الكلية وصدقها للافراد  
امكان فرض صدقه عليها لاصدقه بالفعل في الخارج ولا في نفس الامر  
فيتنهي حاصل الكلام الى ان الكلى على ثلاثة اقسام قسم له افراد في الخارج  
وفي نفس الامر كالانسان وقسم لا يكون له افراد في نفس الامر والخارج ولكن  
امكن ان يكون له افراد في نفس الامر والخارج كالشمس وقسم لا يكون له افراد  
في نفس الامر ولا في الخارج ولا يمكن له افراد في نفس الامر بل يكون له افراد  
بالفرض واعتبار العقل كالكليات الفرضية فالقسم الاول يحمل على افراد  
بالفعل والثاني يصدق على افراد بالامكان في نفس الامر والثالث يصدق  
عليها بالفرض والتقدير لا في نفس الامر ولا بالامكان نعم ما كان فرد الكلى في نفس  
الامر فلا بد ان يصدق عليه هذا على ما بين في المذاهب في اتصاف ذات  
الموضوع بعنوان الموضوع فلا بد من الصدق في نفس الامر بالفعل على رأى  
الشيخ وبالامكان على رأى الفارابى وستظهر فائدة هذه النكتة وهى ان ما وقع  
عليه الحكم في القضية المحصورة هو ما يكون فردا في نفس الامر محققا او مقدرا  
لا ما يكون كلية باعتباره وان اعتبر ذلك وجب التقييد بالافراد الممكنة لصدق  
الكلية الموجبة (قال ان الكلى جزء للجزئى غالبا آه) ان الكل ما يتركب من الاجزاء  
والجزء ما يتركب منه الشئ والتركيب قد يكون خارجيا اذا كان الاجزاء خارجيا  
وقد يكون ذهنيا اذا كان الاجزاء ذهنيا اذا عرفت هذا فالكلى يكون ذاتيا للجزئى  
غالبا فيدخل في حقيقته المركبة الخارجية كالانسان بالنسبة الى زيد او في حقيقته  
المركبة الذهنية كالحوان بالنسبة الى الانسان فيكون الكلى جزء للجزئى والجزئى  
كلالكلى فاذا كان كلية الشئ بالنسبة الى الجزئى اذ باعتبار صدقه على الجزئى  
فيكون الشئ الكلى منسوبا الى الجزئى الذى هو الكل فيناسب النسبة والتسمية

بالكلية فيكون من قبيل نسبة الجزئي الى الكل او من قبيل نسبة المسبب الى السبب فتأمل ( \* السيد اشارة الى ان بعض الكلّيات اشارة الى ان الغلبة باعتبار الانواع لا باعتبار الاشخاص لان انواع الكلّية خمسة اثنان منها غير جزء لانها عرضيان غير داخلان في ماهية ماتحتهما والثلاثة ذاتيات داخلية في ماهية ماتحتها فيكون جزء لما تحتها واما عدم كونها باعتبار الاشخاص اذا الاشخاص غير متناهية فلا يعلم دخولها وعدم دخولها تفصيلا على ان العرض العالم اعم من جميع الكلّيات وكثير افراده فيكون عدم جزئه للجزئي كثيرا قيل وفي ذكر غالب اشارة الى ان الكلّيات بالقياس الى حصصها غير معتبرة عندهم والا فالكل نوع فان الجنس والفصل جزآن لماهية النوع والنوع جزء للشخص كون جزئية الجنس والفصل ظاهر من قوله الانسان جزء زيد لانم الجنس والفصل جزء للانسان واذا كان الانسان جزء لها يكونان جزئين لها لان جزء الجزء جزء والجنس والفصل اعم من كونهما قريبين او بعيدين او ابعدين فيكون كل واحد منهما جزء لما تحتها من الجزئي اضافة كان او حقيقيا ( قال وكلية الشئ انما تكون بالنسبة آه ) الاحتياج الى هذه المقدمة بعد بيان كون الكلّية جزء والجزئي كلا لان هذا البيان لتصحیح النسبة وهذه المقدمة لبيان الداعي والباعث الى النسبة فلا يكفي احدهما بدون الآخر وكذا في الجزئي \* السيد لا يخفى ان هذا المعنى انما يظهر في الكلّية بالقياس الى الجزئي الاضافي لما بين الشئ كلية الشئ بالنسبة الى الجزئي وجزئيته بالنسبة الى الكلّية باداة القصر فيفهم النسبة المنكرة بينهما فيتحقق التضايّف بينهما مع ان بين الجزئي الحقيقي والكلّية ليس تضايّف بل تقابل العدم والملّكة فاحتاج الى بيان الفرق بين المتضايّفين والمتقابلين فالظ من بيانه قدس سره ان الجزئي الاضافي هو المدرج تحت شئ وذلك الشئ يكون متناولا لذلك الجزئي ولغيره والكلّية ما يندرج في تحت شئ يتناول لذلك الشئ ولغيره فيكون مفهوما هما متضايّفين لا يعقل احدهما بدون الآخر بخلاف الكلّية والجزئي الحقيقيين المتقابلين بتقابل العدم والملّكة لانه وان توقف تعقل العدم على تعقل الوجود والملّكة لكن لا يتوقف تعقل الملّكة على العدم كما لا يخفى فلا يناسب هذا السوق وجه التسمية للجزئي الحقيقي والكلّية الحقيقي مع ان المقام فيه بل المناسب ان يسوق لوجه التسمية للجزئي الاضافي والكلّية ثم تسمية الجزئي الحقيقي لكونه اخص من الجزئي الاضافي فيكون من قبيل اطلاق اسم العام على الخاص واما الجزئية الحقيقية فهي تقابل الكلية تقابل الملّكة



فان الجزئية منع فرض آه الفد منه ان العدم في مفهوم الكلية والملكية في مفهوم  
الجزئي ويمكن ان يكون بالعكس بناء على معنى المنع النفي عن فرض الاشتراك  
والكلية عدم النفي المذكور وهو وجود فرض الاشتراك وعلى اى تقدير الظ  
ان التقابل تقابل الايجاب والسلب لان مفهوم الكلى من حيث هو اذا صدق  
على فرد من افراده سواء كان من الكليات الفرضية او من غيرها ليس من شأنه  
الملكية اعنى الجزئية واما اذا اخذ من الدليل الخارجى وغيره قابليتها فليس  
من شأنه من حيث هو هو على ان تقييد العدم بهما من شأنه الوجود لاخراج  
الاعدام التى ليست من شأنه الوجود وههنا ليس بوجود مثل هذه الاعداد  
وكذا فى صورة العكس وبين الفاضل المحتشى فى حاشية المطالع فى بيان التعرض  
الى الجزئي انهم تعرضوا لتعريفه بناء على ان مفهومه ملكة ومفهوم الكلى  
عدم يتوقف تصورهما على تصورهما هذا فاللفظ ان تقابل العدم اعم من الحقيقى  
والمشهورى وههنا على المشهورى فتأمل فالاولى ان يذكر وجه التسمية هذا  
ينبى عن الشئين رجحان هذا الذكر على ذكر الشئ وصحة ذكره وجه الرجحان  
وجود التضاييف فى ذكر المحتشى ووجه الصحة ان الجزئي الحقيقى من افراد  
الاضافى ووجه التسمية يصح بالقياس الى عامه بارادة الاضافى من الحقيقى  
فاطلق اسم العام على الخاص قبل لم يردانه اطلق بطريق النقل عن العام  
او بعلاقة العموم والخصوص على الخاص فيكون فى الخاص منقولا او مجازا  
لكونه منافيا لما سيجى من ان الجزئي يقال باشتراك على معينين ولانه يرد  
عليه ان الهجر شرط فى النقل ولا هجر ههنا بل ارادانه اطلق لفظ الجزئي  
المنقول الى العام او الخاص بطريق النقل من اللغوى اليه بمناسبته للمعنى العام  
المناسب للمعنى فيكون حقيقة اصطلاحية مشتركة فيهما ومستعمل فيهما ( قال  
واعلم ان الكلية والجزئية انما تعتبران آه ) يعنى يتصف بهما المعانى من حيث  
هى بلا واسطة فيكون فى الحقيقة من الاحوال الساتة لها دون الالفاظ  
من حيث هى فلهذا اعتبرنا فى التسمية بالنسبة الى المعانى بالذات وبالنسبة  
الى الالفاظ بالواسطة واما كون المعانى لفظا من جهة وكون الالفاظ معنى  
من جهة فيختلف تسميتها باختلاف الجهة مثلا الحيوان من جهة كونه معنى  
الانسان يكون كليا حقيقة ومن جهة كونه لفظا دالا على جسم نام حساس  
يكون كليا نائبا وبالعرض فلا يقال ان اللفظ قد يتصف حقيقة بالجزئية  
او الكلية لانه مادام لم يكن مدلول بالوضع للفظ آخر لم يتصف وبعد كونه

مدلولاً يكون من قبيل المعنى واتصاف المعنى بالافراد بالعكس اذا لفظ يتصف به اولاً وبالذات والمعنى ثانياً وبالعرض ( قال المص الكلى اما ان يكون تمام ماهية ماتحته آه ) هذا شروع الى تقسيم الكلى الى الكليات الخمس التى هى مبادئ القول الشارح وحاصل التقسيم ان الكلى اما ان يكون تمام ماهية ماتحته اوداخلافه اودارجا عنه فان كان الاول فهو النوع وان كان الثانى فان كان الداخلى مشتركاً بين ما دخله وبين غيره من الانواع فهو الجنس وان لم يكن مشتركاً بل مختصاً لما دخل فيه فهو الفصل وان كان الثالث فان كان مشتركاً بين ما فرض خارجاً عنه وبين غيره فهو العرض العام وان لم يكن مشتركاً بل مختصاً به فهو الخاصة ( قال انك قد عرفت ان العرض من وضع هذه المقالة آه ) العرض من هذا الكلام بيان عدم التعرض لتقسيم الجزئى مع انه تعرض اولاً فى تحقيق معنى الكلى والجزئى وجهه ان العرض من مقالة المفردات بيان كيفية اكتساب المجهولات التصورية وهى لا تكتسب بالجزئيات فلا تنفع له فى الايصال لافى التصورات ولا فى التصديقات ولا شغل فى العلوم الحقيقية بالنظر فى الجزئيات من حيث خصوصياتها لانها غير متناهية فلا يمكن حصرها وضبطها وايضاً احوالها لا تثبت على وتيرة واحدة بل تتغير فيتعذر معرفتها على وجه يطابق الواقع والحاصل ما يبحث فى العلوم الحكمية اما لكونه مدخلاً فى الايصال واما لكون معرفته احوال نفسه كالحكميا وليس فى الجزئى شئ منهما ( قال بل لا يبحث عنها فى العلوم لتغيرها وعدم انضباطها آه ) والجزئى من حيث انه جزئى متغير وغير منضبط ومن هذه الحثية اذا ثبت له الاغراض يكون متغير او غير منضبط فلا يرد ان فى الهيئة يبحث عن الافلاك المخصوصة وفى الالهى عن ذات الواجب وعن العقول العشرة وذلك بحث عن احوال الجزئية الحقيقية وايضاً الاحوال النابتة للجزئيات متغيرة فى الجزئيات الجسمانية واما الاحوال العارضة للجزئيات المجردة لا تغير فيها لان البحث عن الافلاك المخصوصة والعقول العشرة يبحث عن الكليات المنحصرة فى اشخاص معينة الا يرى ان الفلك الثامن انما يتعين عندنا بمفهومات كلية يقيد بعضها ببعض حتى صارت منحصرة فى واحد بالشخص مع بقاء ذلك المقيد كلياً بحسب تصوره ولو وضع موضوعه جرم آخر توافقه فى وضعه ومقداره وسائر احكامه وان خالفه فى ماهيته كانت المباحث المذكورة فى الفلك الثامن منطبقة عليه شاملة اياه وقس على ذلك



ما عداه وان الاحوال الثابتة للجزئيات المجردة باعتبار مفهومات كلية لانه لا طريق  
 لنا الى ادراك خصوصياتها الا بمفهومات كلية فلا يتصور البحث عنها من حيث  
 انها متشخصة بتشخصات معينة ( قال فلهذا صار نظر المنطقي مقصورا آه )  
 اى لاجل انهم لا يبحثون عن الجزئيات صار النظر مقصورا على بيان الكليات  
 لكون العلم بها كاسبا ومكتسبا فيتعلق غرض المنطقي بها \* السيد وذلك لان  
 الجزئيات بيان عدم اكتساب المجهولات التصورية بالجزئيات حاصله ان  
 المجهولات التصورية اما جزئيات واما كليات ان كان الاول لا يدرك بالجزئيات لان  
 الكسبة يلزم ان تكون معلومة حتى تؤدي الى مجهول وادراك تلك الكسبة  
 لا يكون الا بالاحساس وليس الاحساس مما يؤدي الى احساس آخر مع ان الجزئيات  
 المكتسبة ايضا ادراكها حس فالجزئيات المكتسبة لا تكتسب بالجزئيات  
 وان كان الثانى لا يدرك بالجزئيات ايضا لان ترتيب المحسوسات من حيث هى  
 لا يؤدي الى ادراك الكلى فالكليات المكتسبة لا تكتسب بالجزئيات فلا يكون  
 الجزئيات مما يقع فيها الفكر والنظر ولا مما يحصل بفكر ونظر فلا يتعلق  
 بها الايصال وهو غرض المنطقي فلا يبحث عنها فيه اما بالحواس الظاهرة  
 هى السمع والبصر والشم والذوق واللمس والباطنة الحس المشترك والخيال  
 والوهم والقوة الحافظة والقوة المتصرفية والعلم الحاصل بتلك الحواس حس  
 وتوهم وتخيل عبر عنها بالحس لصحة اطلاقه على الامور الثلاثة ولذا سمي الظاهرة  
 والباطنة بالحواس والعلم بالجزئى على وجه الجزئى لا تحصل الا بها واما العلم  
 بالجزئيات المجردة فلا يمكن على الوجه الجزئى بل على الوجه الكلى كما عرفت  
 تحقيقه فلا ينتقض بها بان تحس بالمحسوسات المتعددة وترتب على وجه  
 يؤدي الى الاحساس بمحسوس آخر مثلا اذا رتب زيد وعمرو وبكر محسوسين  
 لا يؤدي الى احساس خالد على وجه الجزئى لان الجزئيات بينهما تبين وتساو  
 ففي الصورة الاولى لا ينتقل من المبين الى المبين الاخر لعدم الارتباط بينهما  
 وفي الصورة الثانية نحو هذا الكاتب وهذا الضاحك لا ينتقل من احد المساوي  
 الى المساوي الاخر الا بواسطة الكلى وهو كل ما ثبت على احد المتساوي ثبت  
 للاخر ولا ينتقل من احدهما الى الاخر من حيث هما جزئى على ان الحس لا يلزم  
 من ثبوته لاحد المساوي ثبوته للمساوي الاخر كما لا يخفى على من له الوجدان  
 وكذلك ليس ترتيب المحسوسات مؤديا الى ادراك كلى وذلك اظهر يعنى كما  
 لا يكون ترتيب المحسوسات مؤديا الى ادراك كذلك لا يكون مؤديا الى ادراك كلى

كما اذا رتب زيد وعمر و بكر لا يؤدي الى ادراك حيوان ناطق لان الجزئي والكلى بين مفهوميهما تباين لا ينتقل من احدهما الى الآخر بحسب المفهوم وعموم وخصوص مطلق بحسب ما صدق عليهما والجزئي اخص ولا ينتقل من الاحوال الثابتة له الى الاحوال الثابتة للكلى لجواز الاختلاف بين احوالهما ولعدم لزوم ثبوت حال الاخص على الاعم ولهذا لا يستدل على وجه القطعية من الجزئي الى الكل فوجه لما قيل من انه ربما يؤدي احساس الاجزاء كلها الى احساس الكل فالاولى ان يجعل ترك البحث عن الجزئي لاني لانه لم يعلم كسب الجزئي لكلى ولا الجزئي كما ترك البحث عن اكتساب التصديق للتصور وبالعكس لعدم الاطلاع عليه لالامتناع انتهى لان تأدى احساس الاجزاء كلها الى الكل ليس من الجزئي من حيث انه جزئي بل بواسطة قضية كلية وهي كلما ثبت حال في الجزئيات كلها ثبت تلك الحال للكلى لوجودها في جميع افرادها فالجزئيات مما لا يقع فيه نظر وفكر اصلا ولا هي مما يحصل بفكر ونظر فليست كاسبة ومكتسبة اشارة الى تفصيل ما اجله الش حيث يفهم من ظاهر عبارته عدم كاسبيته ووجه كونه مما لا يقع فيه نظر وفكر لان الفكر ترتبت امور معلومة للتأدى الى مجهول وهو ان يرتب الامور المعقولة بترتيب مخصوص بحيث يقوم هذا الترتيب في الذهن و يكون مرآة بمشاهدة مجهول آخر فيكون بعد الايصال صورة الموصل به والموصل اليه مطابقا في التصورات وفي التصديقات النسبة المطلوبة تطابق للنسبة الخارجية وفي الامور المحسوسة لا يمكن هذا الترتيب لان الامور المحسوسة لو حصلت لحصلت بالعوارض الشخصية المنتزعة عن محسوس معين والمط الذي هو المحسوس لو حصل لحصل كذلك بعوارض شخصية منتزعة عن محسوس معين آخر فكيف يلاحظ ويتصور المطابقة قبل الايصال حتى انتقل اليه و بعد الايصال حتى يحصل التأدى واما ان اعتبر حذف الشخصية بعد حصوله في المدركة فيكون الموصل هو الكل فلا يكون الجزئي موصلا من حيث هو جزئي واما انتقال اهل العربية من المقيد الى المقيد الآخر بالانتقال من المقيد الاول الى المطلق ومنه الى المقيد الآخر كما في علاقة التشبيه والاطلاق والتقييد فلا يقاس على قواعد المنطق لكفاية الانتقال وال لزوم في الجملة عندهم بخلاف اهل المنطق فلا غرض للمنطقي بمتعلق بالجزئيات فلا بحث له عنها فيه اشارة الى ان ما يبحث فيه بجعله موضوع المسئلة او بادراجه في جزئيات موضوعها لا بد من ان يكون موصلا



او موصلا اليه والجزئي ليس من قبيلهما فلا يتعلق له الغرض لان غرضه  
 الاصلى العصمة عن الخطأ في الفكر ومالم يكن له فكر لا يتعلق له العصمة بل  
 لا يبحث عن الجزئيات في العلوم الحكيمة اصلا وذلك لان المقصود اشارة  
 الى بيان قوله بل لا يبحث عنها في العلوم آه ووجه الترقى انه لا يبحث عنه  
 في العلوم الحكيمة لان العلم بالجزئي من حيث هو لا يفيد كمالا حكيما لان المقصود  
 ارتسام النفس الناطقة بالتصورات الكاملة والتصديقات اليقينية التي تدوم  
 بدوام النفس قبل التفرق من الابدان و بعدها وصور الجزئيات لا تدوم لانها  
 انما ترسم في آلتها لا فيها فاذا تعطلت الآلات زال عنها الادراكات المتعلقة  
 بخصوصية الجزئيات وايضا الجزئيات غير منضبطة لكثرتها وعدم انحصارها  
 اى من حيث خصوصياتها غير متناهية فلا يمكن حصرها وضبطها وايضا  
 احوالها لا تثبت على وتيرة واحدة بل تتغير فيتعذر معرفتها والعلوم الحقيقية  
 اما ان يبحث فيها عن خصوصيات الاشياء لحصرها وضبطها ولا يتيسر  
 ذلك في الجزئي واما عن احوالها الغير المتغيرة المستديمة وكذلك لا يتيسر فيه  
 فانه يحصر البحث عن الكليات و احوالها لان الكلى وان كان افراده كليات  
 يمكن درج كلها تحت كلى واحد بحيث يجعل ذلك الكلى موضوعا في المسئلة  
 و يسرى الاحكام النابتة له الى جميع الجزئيات فيعرف احوالها بخلاف  
 الجزئي من حيث هو وان قصد معرفة الجزئي الحقيقي كالجزئيات المجردة  
 يحضر بعنوان المفهوم الكلى فيعرف احوالها فيكون البحث ايضا عنها  
 فان قلت قد ذكرهنا الجزئي الحقيقي وسنذكر الجزئي الاضافى في اعتراض  
 على الحصر المستفاد من قوله فلا يبحث الا عن الكليات بان الجزئي قد ذكر  
 مرتين هنا وفيما سياتى و بين النسبة بين مفهومى الجزئي وما هذا البحث  
 عن الجزئي فكيف يصح الحصر فحاصل الجواب بان الجزئي له مفهوم مان وقسمان  
 حقيقى و اضافى واحد المفهوم للحقيقى والسانى شامل لكلا قسميه ذكرهنا  
 المفهوم الاول لاتضاح مفهوم الكلى لانه ملكة ومفهوم الكلى عدم يتوقف  
 تصوره على تصورها وذكر المفهوم الشامل لهما وهو كل اخص تحت الاعم  
 لبيان مفهوم الجزئي الاضافى في بيان مفهوميه من قبيل التصوير وذلك  
 لا يسمى بحتالانه في الاصطلاح عبارة عن حل شئ على اخر واما بيان النسبة  
 بين المعنيين فتتم التعريف لان ايضاح المفومات المتعددة يزداد بمعرفة  
 نسب بعضها الى بعض واما الجزئي الاضافى يصدق على الكلى والجزئي

الحقيقي والبحث عن الكلّي يدخل في المسائل والجزئي الحقيقي لا يبحث فيه عنه (قال فالكلّي اذا نسب الى ما تحته من الجزئيات آه) والمراد من الكلّي الذي هو مورد القسمة هو الكلّي المفرد كما هو المتبادر من الكلّي او الجزئي من اقسام المفرد فلا يندرج فيه الحد التام لانه مركب قطعاً حتى يقال ان قسم تمام الماهية ينقسم الى ثلاثة اقسام الجنس والنوع والحد وقسم جزءها الى الجنس والفصل وقسم الخارج عنها الى الخاصة والعرض العام لكن الجنس لما كان مكرراً كان قسماً واحداً فبقى الاقسام ستة مع انه مصرح بانحصاره في الخمسة والمراد من ما تحته ما يحمل هو عليه من جزئياته فلا يرد ان يقال ان القسمة ليست حاصرة لجواز ان يكون المنسوب اليه امراً مبيناً وكذلك المراد من ما تحته الجزئي الواحد الاضافي سواء كان حقيقياً او لا وليس ذلك الجزئي معتبراً من حيث انه معين حتى يرد ان الاقسام ح متباينة وقد اعتبر تصادقها حيث ذكر الجنس في تمام الماهية وجزء لها مقابل هو معتبر على اطلاقه وليس تقسيمه بالقياس الى جزئي واحد حقيقي معين او مطلق ولا الى جزئيات متفقة الحقيقة حتى يلزم ان لا يعتبر الجنس والفصل والخاصة والعرض العام الا بالقياس الى الماهية النوعية فلا يدخل في الاقسام الاجناس والفصول العالية والمتوسطة وخواصها واعراضها بنسبة الى الماهية التي هي اجناس متوسطة او سافلة ولا بالقياس الى مجموع جزئيات متعددة كيف كانت لانه يبطل الحصر اذ هنا اقسام اربعة اخرى هي ان يجتمع في الكلّي تلك الاقسام الثلاثة ثناء او نلانا مثل ان يكون الكلّي تمام ماهية جزئي وجزء ماهية جزئي آخر او خارجاً عن ماهية جزئي آخر او يكون جزء ماهية جزئي وخارجاً عن ماهية جزئي آخر او يكون الكلّي تمام ماهية جزئي وجزء ماهية جزئي آخر وخارجاً عن ماهية جزئي آخر ولا الى مجموع جزئيات مختلفة الحقائق لانه يلزم مع ما ذكر من عدم الانحصار الا يندرج الحقيقة النوعية في تمام الماهية لكن اورد السؤال بعدم التمانع لجواز ان يكون الكلّي ماهية جزئي وجزء ماهية جزئي آخر وخارجاً عن ماهية جزئي ثالث فيجاب بان القسمة اما حقيقية بان ينضم الى مفهوم كلي قيود متباينة فيحصل اقسام متباينة واما اعتبارية بان ينضم اليه قيود متغايرة لامتنافية فيحصل اقسام متميزة بحسب المفهوم والاعتبار وان كانت متصادقة وهذا القدر من الامتياز كاف في معرفة احوالها وما نحن فيه من هذا القبيل الا يرى انهم صرحوا باجتماع الخمسة في مفهوم



واحد مقيسا الى امور متعددة كالحساس فانه فصل الحيوان وجنس للسمع  
 والبصر ونوع لخصه اعني هذا الحساس وذاك الحساس وخاصة للجسم  
 وعرض عام للضاحك ( قال فاما ان يكون نفس ماهيتها ) لفظ الماهية مأخوذة  
 من ماهي والمراد بها ما يقع جوابا عن ذلك السؤال سواء كان موجودا في الاعيان  
 اولا وحقيقة الشيء ما به الشيء هو هو وقد يخص بالموجودات العينية قيل  
 ان الحصر منقوض بالكليات الفرضية لانه لما استحال تحقق ما تحته من الافراد  
 فجاز ان يستلزم محالا وهو ان لا يكون الى افراده شيئا من الاقسام الثلاثة يمكن  
 ان يجاب عنه بوجهين الاول ان مورد القسمة هو الكل الذي له افراد في نفس  
 الامر ليوافق الفرض الحكمي باحوال الكليات التي لها افراد في نفس الامر  
 واما الكليات الفرضية فليس له تعلق الفرض فيكون المقسم اخص الثاني  
 تعميم المورد منه ونبت للكل اقسام ثلاثة فرضية لان الكل الفرضي وان امتنع  
 افراد بالنظر الى الخارج لكن امكن صدقه على كثيرين بالنظر الى مجرد  
 مفهومه وذلك الامكان يقتضي امكان فرض الاقسام الثلاثة فيها وان لم يكن  
 شيئا في نفس الامر ( قال ورمي يقال الذاتي على ما ليس بخارج آه ) وعلى هذا  
 عرفه بعض الافاضل بانه ما لا يتصور فهم الذات قبل فهمه وبانه ما لا يثبت  
 للذات بعلة ففي الاول الذاتي محمول لا يمكن ان يتصور كون الذات مفهوما  
 حاصل في العقل بالكنه ولا يكون هو بعد مفهوما حاصل في يدخل فيه  
 الذات اذ يستحيل تصور ثبوتها عقلا بل خارجا ايضا قبل ثبوتها فيه والجزء  
 المحمول اذ يمنع تصور ثبوت الذات في العقل قبل ثبوتها فيه والمراد من الذات  
 ما يقوم به الغير سواء كان جوهر او عرضا وجه النسبة ان كان الذاتي جزء  
 ظاهر وان كان ذاتا فباعتبار التغير من جهة الاجال والتفصيل وكذا المحمولة  
 فتأمل ( قال لا بعوارض متخصة خارجة عنه آه ) يفهم من هذا ان العوارض  
 المتخصة بالنسبة الى الاشخاص خارجة عنه ليست داخلية في قوامه اذ  
 العوارض المتخصة تتبدل وتغير مع بقاء الشخص وحقق الفاضل المحشي  
 في حاشيته للمختصر المنتهى خلاصته ان الشخصات للاشخاص ذاتيا  
 لها من حيث هي اشخاص لا من حيث ذواتها وماهياتها فانها بهذا الاعتبار  
 متفقة غير متميزة واما التبدل والتغير فليسا في كل الشخص كوسعة الفهم  
 وتصغير العين وتسويدها وغير ذلك واما كون العرض جزء من المادي ولزوم  
 تقوم الجوهر بالعرض الحال فيه فليس بمح كالسير بالنسبة الى الهيئة

السريية اذ هو عبارة عن الخشب والهيئة اما الحال فتقوم الجوهر بالعرض  
الحال فيه المتأخر عنه او تقوم به على ان يكون محمولا عليه مواطاة لان  
المتأخر لا يكون جزء من المتقدم ولان العرض والجوهر لا يتحدان في الخارج  
وان لم يلزم هذان المحذوران فلا استحالة فيه فتأمل فانه دقيق \* السيد اى  
عن الماهية بيان المرجع فيتناول الذاتى بهذا المعنى الماهية يعنى ان لفظ الذاتى  
له معنيان احدهما خاص بالجنس والفصل وثانيهما عام لهما والماهية والمراد  
في القسم الثانى هو المعنى الخاص ليصح التقابل ولهذا تصدى الى بيان المعنى  
العام ويتناول اجزائها المنقسمة الى الجنس والفصل ان الجنس والفصل  
اجزاء الذهنية للماهية وتقسيم الجزء اليهما تقسيم الكلى للجزئيات وربما اشارة  
الى ان اطلاق الذاتى على المعنى الاول اشهر اذ كلمة ربما للتقليل وضعا  
وان استعمل للتكثير بانضمام المقام \* السيد يعنى ان افراد الانسان لا يشتمل  
اشتمال الكل على الاجزاء الاعلى الانسانية وعوارض مشخصة موجبة يعنى بيان  
كون الانسان نوعا كليا الذى يكون نفس ماهية ماتحته من الجزئيات اذ يتوهم  
في الجزئيات ان ماهيتها الانسانية والشخص وهما ذاتيان لها فلا يكون  
الكلى عين ماهية افراده فبين بان الافراد يشتمل الانسانية والعوارض الموجبة  
للمنع عن فرض الاشتراك وتلك العوارض ليست معتبرة في ماهيتها بل في كونها  
اشخاصا معينة فيكون ماهية افراد الانسانية فقط فيثبت كون الانسان  
تمام ماهية افراده فيكون نوعا ( قال نعم لا يخفى اما ان يكون متعدد الاشخاص  
آه ) لما قيد المقسم بالكلى الذى له افراد في نفس الامر لا يرد النقض بانواع  
كليات فرضية على حصر النوع على القسمين وان عم المقسم فلا يرد ايضا  
لانه خص بيان النوع بهذين القسمين وما عداهما يعلم بالمقايسة بان يعتبر  
تعدد الاشخاص وعدم تعددها في الذهن قبل ان النوع لا ينحصر في القسمين  
لجواز ان لا يكون تحتها اشخاص كمفهوم النوع فانه نوع لكلى ولا يزيد افراد  
بعوارض مشخصة والا لكانت اشخاصا لانواعا والجواب ان افراد المفهومات  
من حيث هى وهى اشخاص وان كانت باعتبار الصدق انواعا ولذا ادرج  
بعضهم الطبيعية في الشخصية هذا وفيه بحث اذ المفهوم وان تشخص  
بتشخصات ذهنية يكون من الافراد الذهنية فلا يكون متعدد الاشخاص  
في الخارج فيخرج من القسمة فالارجح ان يحتمل مثل هذا على العلم بالمقايسة  
( قال فهو المقول في جواب ما هو بحسب الشركة والخصوصية معا ) الواو



لجمع المطلق يفيد اجتماع الشركة والخصوصية في المقولية واكد بقوله معا  
اشارة الى كون هذه المقولية في جواب ماهو مشروط بالا اجتماع في الوجود  
بمخلاف مقابله اذ شرط في احدهما الخصوصية بشرط عدم الشركة  
وفي ثانيهما الشركة بشرط عدم الخصوصية ومدار الامتياز بينهما هذه  
الشروط فلذا صرح في المقابل بقيد المحضة فلا يراد بالمعية الزمان اذ لا فائدة  
فيها مع انها تقتضى عند عدم اتحاد الزمان ان لا يكون نوعا مع انه ليس كذلك  
والشركة والخصوصية بالنسبة الى السائل يعنى يستل من فردين بالاشتراك  
او يستل من فرد فقط لا بالنسبة الى المقول حتى يقال ان المساهمة المشتركة  
كيف يكون مختصة وبالعكس ( قال كان طالبا لتتام ماهيتها آه ) الضمير  
الواحد المؤنث راجع الى الاشياء ورجوعه الى شيئين وبيان حكمهما يعلم  
بالمقايسة ويؤيده قوله وتتمام ماهية الاشياء قيل الضمير راجع الى الجماعة  
المدلول عليها بقوله وان جمع كافي قوله تعالى \* واذا رآو تجارة اولهوا انفضوا  
اليها \* اى الى الرؤية انتهى يدفع هذا الاحتمال القول المذكور وقيل تشبيها  
على ما في الرضى من انه لا يستكر عود ضمير الانين الى المعطوف باو مع ما عطف  
عليه وان كان المراد احد هما لانه لما استعمل او كثيرا في الاباحة صار كالواو  
في القرآن \* ان يكن غنيا او فقيرا فالله اولى بهما \* وعلى هذا يجوز ارجاع الضمير  
الواحد المؤنث ايضا الى شيئين او اشياء باعتبار كثرتها في نفسها وان كانا انين  
من حيث العطف انتهى وان ساعد العبارة لهذا التوجيه لكن ظاهر عبارة  
الرضى صحة رجوع ضمير الانين بجعل المعطوف والمعطوف عليه انين اعتبار  
ولا تعرض للجمعية المعطوف والمعطوف عليه ولا لتأنيده ولا لتذكيره فالقياس  
مع الفارق فتأمل ( قال لان السائل بما هو آه ) يعنى ان كونه مقولا في جواب  
ما هو بحسب الخصوصية فقط انما هو بالنظر الى الخارج لعدم وجود فرد  
آخر لا بالنظر الى ذات النوع فانه صح الجواب بحسب الشركة ايضا فلا يرد  
ان هذا انما يتم لو لم يصح السؤال عن الفرد المقدر الوجود كذا  
قيل وفيه ان هذا البيان توطئة الى تعريف النوع وان كان بالقياس الى  
الخارج لا يتم التعريف على التوجه الكلى بل الظ بالنظر الى ذات النوع حتى  
يتم التعريف واما السؤال بما هو عن الافراد المقدرة فغير متيقن اذا لافراد  
المقدرة بتقرير المقدر وان قدر مشترك بفرد الخارجى في الماهية فلا حاجة الى  
السؤال والالم يكن من افراد ذلك النوع المقدر له الافراد ( قال واذا قد علمت

ان النوع آه) هذا بيان قول المص فهو اذن كلى آه حاصله اذا كان المحدود  
منقسما الى قسمين اللذين لا يمكن اجتماعهما في تعريف واحد كان تعريفه على  
طريق التريد بتقسيم الحد ايضا ليوافق الحد المحدود والالم يصح لكن عبر الش  
بقوله ادعيت لان المقام مقام المعرفة يعنى اذا علمت فاعلم ان التعريف كذا  
قالعلم بهذا التعريف يتفرع على العلم بالقسمين كما يتفرع اصل التعريف على  
اصل التقسيم فلا يرد ان التعريف لا يتفرع على العلم بل على القسمين ( قال  
فهو كلى مقول على واحد آه ) المحدود اذا تناول على كلا القسمين المذكورين  
لا بد اخذ كلا القيدين في التعريف اذ لو اكتفى باحدهما يخرج احد القسمين  
فلا يكون جامعا ولا يمكن درج احدهما في الاخر حتى يكتفى باحد القيدين  
اذ احدهما مقول بحسب النسبة والخصوصية معا وثانيهما بحسب الخصوصية  
المحضة ومن هذا ظهر فائدة القيود فان قيد على واحد لثلا يخرج عن الحد  
النوع الغير المتعدد الانتماء اذ لو اكتفى بقوله على كبيرين يخرج عنه  
و بالعكس ( قال ليدخل في الحد آه ) هذا بالنظر الى تمام الحد لا بالنظر الى  
الجنس فقط حتى يقال ان الدخول يقتضى الخروج مع انه ليس بخارج عن  
الجنس فلا حاجة الى تأويل الدخول في الاول بوضوح الدخول لكونه داخلا  
في الكلى وفي الثاني ببقاء الدخول لكونه داخلا في كل مقول على واحد ( قال  
وقولنا كثيرين متفقين بالحقايق آه ) اراد صيغة الجمع المذكور السالم لتغليب  
العقلاء على غيرهم و اراد بالحقايق جمعا للشاكلة والا لاكتفى بالحقيقة وخروج  
الجنس بملاحظة السؤال بما هو اذا السوال به و بما يرادفه في اى لغة كانت انما  
هو عن تمام ماهية المستؤل عنه و يجب مطابقة الجواب للسؤال فيكون المقول  
تمام الماهية المستؤل عنه والجنس لا يكون تمام ماهية المتفقين بالحقيقة كافراد  
الانسان و افراد الفرس و لا تمام ماهية المتفقين بالحقيقة مع الانضمام بالمختلف  
بالحقيقة مثلا لو قيل زيد عمرو بكر و الفرس ما هم لا يكون الحيوان في جوابه تمام  
ماهية المتفقين بالحقيقة لان الحيوان يكون ح تمام ماهية مجموع الفرس و زيد  
وعمر و بكر لاختلافهما في الحقيقة لا تمام ماهيتهما منفردين مستقلين ويمكن ان  
يقال ان قيد الحينية معتبر في التعاريف سواء ذكر او لا يعنى مقول على كثيرين متفقين  
بالحقيقة من حيث كونها متفقين فالجنس ليس مقولا من هذه الحينية كما لا يخفى  
لكنه يشكل بما يقال ان الاجناس العالية بالنسبة الى حصصها انواع حقيقية  
نظرا الى اتفاقها في الحقيقة و اجاب عنه بعض المحققين بان كون الكثيرين



متفقة الحقيقة باعتبار كونها احادا للكلى فاذن حاصل التعريف مقول على  
كثيرين متفقين بالحقيقة بسبب كونها افراداله مثلا الضاحك والناطق  
ذو آحاد متفقة الحقيقة لكن ليس اتفاقها فيها بسبب كونها آحاداله واما  
الانسان فان آحاده متفقة الحقيقة لاجل كونها احاداله ومقولا هو عليها فانه  
تمام حقيقتها وهذا يتناول سائر الكليات مقيسة الى حصصها ولاشكال عليه  
اذ الكلّى اذا كان مقولا على افراد متفقة الحقيقة بسبب كونها افراداله لكن  
هونوما حقيقيا بالقياس اليها وان كان بالقياس الى افراد آخر جنسا او عرضا  
عاما \* السيد هذا القيد يخرج الجنس مطلقا كما ذكره ويخرج العرض العام  
مطلقا حاصل هذا القول ان قيد متفقين بالحقيقة يخرج ما كان مقولا على  
مختلفين بالحقايق فيشمل المخرج الجنس مطلقا قريبا او بعيدا او ابعد  
والاعراض العامة مطلقا سواء كان عرضا عاما للنوع او للجنس والفصول  
البعيدة وخواص الاجناس لان كلها مقول على كثيرين مختلفين بالحقايق  
وان قيد في جواب ما هو يخرج ما كان مقولا في جواب اى شىء هو وما لم يقل  
في الجواب اصلا فيشمل المخرج الفصول مطلقا قريبا او بعيدا وخواص  
مطلقا سواء كانت خواصا للاجناس والانواع والاعراض العامة مطلقا لان  
كلها مقول في جواب اى شىء هو فالفصول البعيدة وخواص للاجناس  
والاعراض العامة كانت خارجة بكل واحد من القيد المذكورين فالظ  
ان يسند اخراجها الى القيد الاول ويسند اخراج الفصول القريبة وخواص  
الانواع الى القيد الثانى لئلا يلزم اخراج المخرج والش لم يجعل كذا ووجه المحشى  
قدس سره بانه لما اختص اخراج الفصول القريبة وخواص الانواع بالقيد  
الثانى كان اسناد اخراج الفصول وخواص مطلقا اليه اولى لئلا يتشوش  
ذهن المتعلم باخراج بعضها بقيد والبعض الباقي بقيد آخر ولا يحتاج الى  
ملاحظة التفصيل واما اخراج الاعراض العامة وان كان مساويا بالنسبة  
الى القيد ين فاسناده الى الاول اولى لئلا يلزم اخراج المخرج لكن الش اسند الى  
الثانى لاشتراكها مع الخاصة في العرضية وليكون اخراج العرضية بقيد واحد  
\* السيد اما العرض العام فلا يقال آه هذا تفصيل للصغرى بان عدم المقولية  
في جواب ما هو قسمان قسم يقال في جواب اى شىء هو وقسم لا يقال في جواب  
اى شىء هو كما لا يقال في جواب ما هو والقسم الاول العرض العام من جهة  
عمومه والثانى الفصل والخاصة من جهة خصوصيتها لانه ليس تمام ماهية لما هو

عرض عام له والجواب للسؤال بما هو يلزم ان يكون تمام ماهية المسؤل عنه والتقييد بقوله لما هو عرض عام له احتراز عن ككون العرض العام خاصة بالنسبة الى افراد آخر كالمشي فانه عرض عام بالنسبة الى الانسان وخاصة بالنسبة الى الحيوان اذ المفهوم الواحد مقيسا الى امور متعددة يجتمع فيه الكليات الخمس كالحساس فانه فصل بالنسبة الى الحيوان وجنس بالنسبة الى السمع والبصر ونوع بالنسبة الى حصصها كهذا الحساس وذاك الحساس وخاصة بالنسبة الى الجسم وعرض عام بالنسبة الى الضاحك ولا في جواب اى شىء هو لانه ليس مميز لما هو عرض عام والجواب للسؤال باى شىء لا بد وان يكون مميزا وكالسابق حال التقييد هنا لا يقال العرض العام مميز لما هو عرض عام له بالنسبة الى بعض الاغيار كالمشي لانا نسا فانه يميزه عن غير المشي لانا نقول تميزه له باعتبار كونه خاصة للحيوان لالكونه عرضا عاما واما النوع والجنس فيقال لان في جواب ما هو هذا اشارة الى ان قيد الاخير في تعريف النوع لا يخرج الجنس بل ذلك القيد مشترك بين النوع والجنس فيكون بين القيد في التعريف عموم وخصوص من وجه لا عموم مطلق على ما هو شأن اجزاء التعريف المركب من الجنس والفصل فتأمل ( قال وهناك نظر ان احدا الامرين لازم آه ) هذا اعتراض على التعريف باستلزام لفظ مستدرك او يلزم عدم جعته لكن هذا الاعتراض وارد على تقسيم النوع على النوع المتعدد الاشخاص وعلى غير متعدد الاشخاص بعدم تمامية الانحصار اذ التقسيم مبنى على كون الاشخاص موجودين في الخارج مع انه اعم في التحقيق ( قال يلزم ان يكون قوله المقول على واحد آه ) الزائد اذا تعين يسمى حشوا وهو قد يكون مفسدا وقد لا يكون وههنا ليس بمفسد لكن يزيل حسن التعريف ووجه تعينه في الزيادة اذ لو اكتفى بقوله على كثيرين متفقين لم التعريف جمعا ومنعا ولو اكتفى بقوله مقول على واحد لم يتم جمعا لان المقولية على الواحد اما ان يكون اعم من ان يكون مقولا على الواحد مستقلا او في ضمن الكثيرين واما ان يكون مختصا بان يكون على الواحد مستقلا فان كان الاول يشمل التعريف على الجنس لانه يصدق عليه انه مقول على الواحد في ضمن الكثيرين فلا يكون مانعا فتعين الثاني فيلزم ان يخرج النوع المتعدد الاشخاص المقول على كثيرين فلا يكون التعريف جامعافلوا كتنفى بقوله مقول على واحد لم يتم جمعا على ان مدار التمييز بين الجنس والنوع هو المقولية على امور



مختلفة الحقايق او متفقة الحقيقة فلا وجه لما قيل في كون المقول على واحد متعينا للزيادة. نظر لانه كما يصدق مقول على كثيرين مطلقا على النوع الغير المتعدد الاشخاص يصدق المقول على واحد على النوع المتعدد الاشخاص فيصح التعريف بان يقال مقول على واحد في جواب ماهو ( قال وان كان المراد بالكثيرين آه ) واحتمال ان يكون المراد بها الموجودين في الذهن بعيد لظهور البطلان لخروج الكلّي المتعدد الاشخاص الموجودين في الخارج ولا يكون للتريد وجه فلذا لم يتعرض الش لهذا الشق اولانه لم يتعرض المص ولم يساعد عبارته على هذه الارادة ( قال والصواب ان يحذف آه ) يعني الحق ان يراد بالكثيرين اعم من الموجودين في الخارج او لم يكونوا ويحذف قيد الاول بل لفظ الكلّي لئلا يلزم اللفظ المستدرك وليكون التعريف عاما شاملا للمواد كلها ومطابقا لنظر المنطقيين ( قال بل لفظ الكلّي ايضا آه ) كلمة بل للترقي في لزوم الاستدراك لكن الاستدراك الاول جعله المص فقط والثاني جعله غيره ايضا ولهذا لم يقرر في السؤال بل في زيل الصواب واستند الغناء الى المقول على كثيرين مع ان اللفظ بالعكس لحصول التكرار به لان قيد في جواب ماهو واجب في التعريف ويلزم له من متعلق فلا يتعلق بالكلّي ويمكن ان يحسب عنه بان هذا من قبيل تحقيق الماهية اذا لكلّي جنس للنوع و اراد المقول لانه لا بد من كثيرين جزئيات لهذا الكلّي وحله عليها ( قال وح يكون كل نوع آه ) يعني اذا عرف بهذا التعريف واريد بالكثيرين مطلق الموجودين يكون النوع مقولا بحسب الشراكة والخصوصية معا وفي نفس الامر كذلك على ما حققه المنطقيون بخلاف تعريف المص لانه يلزم عليه تخصيص النوع وانقسامه على قسمين ( قال والمصنف لما اعتبر النوع في قوله آه ) هذا بيان منشأ غلط المص ودفع لما يكاد يقال ان التعريف على ما قاله المص اخص وكذا الم عرف فلا يلزم الاستدراك ولا عدم الجامعة فدفعه بان هذا خروج عن نظراهل الفن لكونه خاصا وللزوم كون الحد بالنسبة الى المحدود نوعا والنوع من اقسام الكلّي المفرد على ان المقولية في جواب ماهو بحسب الخصوصية المحضة مقصور على الحد بالنسبة الى المحدود ( قال فلان نظر الفن آه ) سواء في المبادئ والمسائل والتعريفات من المبادئ التصورية يعني اذا كان الم عرف في المبادئ والموضوع في المسائل يتعلق بهما نظر المنطقي يكون عاما شاملا لجميع افراد الم عرف وجزئيات الموضوع ولا يخصصان

كما يخص قواعد اهل العربية اذا وجد المخالفة في بعض الافراد لاحكام  
ثابتة للموضوع او المعرف فالمراد بالمواد الامور المندرجة تحت الموضوع  
والمعرف فمح الافراد الخارجية والذهنية من مواد الانواع فلا بد من شموله  
لها في التعريف وفي الاحكام التابتة له ( قال فلان المقول في جواب ماهوآه )  
يعنى ان هذا التعريف مخالف لاصطلاح المنطق لانهم خصوا الجواب المذكور  
بالحد والتكلم في الفن على سبيل المخالفة لاهل هذا الفن خطأ يمكن ان يجاب عنه  
بان كونه اصطلاحاً ولم يوسلم انه لا مانع عقلاً من ان يجاب بهذا النوع اذا سئل  
عن افراده بما هو كلاً مانع من ان يجاب بهذا الجنس اذا سئل عن امور مختلفة  
الحقايق وكذا الجواب بالنوع فلا مقتضى لاختصاص المقول في جواب ماهو  
بحسب الخصوصية المحضة بالحد بالنسبة الى المحدود فاذا لم يوجد المقتضى  
فيجوز للمص ان يجعل هذا المقول من اقسام النوع وان خالف الاصطلاح  
اذ لا مشاحة في الاصطلاح مع ان المص يليق التفرد مع ان السؤال بما هو  
انما يكون عن نفس الماهية لا عما يوجب تصوره تصورها فالجواب المطابق  
ان تذكر الماهية نفسها لا ما يوجب تصوره تصورها فاذا قيل مثلاً ما زيد يجاب  
بالانسان لان السائل قد تصور ماهية مبهمه فسئل عن خصوصيتها ولا يحسن  
ان يذكر حده بدله فيقال حيوان ناطق اذ فيه تفصيل مستغنى عنه \* السيد  
وذلك لان مفهوم الكلى هو مفهوم المقول اضافة المفهوم الثانى بانية  
يعنى معنى الكلى هو المقول على كثيرين اذ تعريف الكلى المذكور متحد به  
في المأل لكن دلالة لفظ الكلى عليه بالاجمال ولفظ المقول بالتفصيل كافى بين  
التعريف والمعرف والبدال على التفصيل يستغنى عن الدال بالاجمال لا يقال  
مفهوم الكلى هو الصالح لان يقال لان الكلى كما مر هو الذى يمكن فرض الشركة  
فيه ومدار التمايز بين الجزئى وبينه امكان الفرض وعدم امكانه فالمراد بالمقول  
في التعريف ما يصلح للمقولة بالفعل فيكون اخص من مفهوم الكلى فلا يكون  
عنه فلا يغنى عنه اذا دلالة الاخص على الاعم لو تحققت لكانت بالالتزام  
وهى ممتحورة في التعاريف فخالصه امام معارضة او منع مع السند فتأمل  
لانا نقول لم يرد بالمقول على كثيرين في تعريفات الكليات يعنى ليس المراد  
بالمقول على كثيرين بالفعل والآن خرج المفهومات الكلية التى ليست لها افراد  
موجودة في الخارج ولا في الذهن بل الكليات التى لها افراد موجودة في الخارج  
ولكن لم يقع مقولة بالفعل فيراد به الصالح لان يقال على الكثيرين ليتم التعريف



جماعتها المسوات فيستغنى أحدهما عن الآخر بالنظر الى هذا المعنى لكن  
 للمقولية فائدة أخرى وهي تعلق قوله في جواب ما هو وليست في الكلى فلزم  
 استغناء الثاني من الأول دون العكس وحاصل الجواب اما منع المقدمة او ابطال  
 السند واثبات المقدمة المهمة قيل عليه لو حمل المقول في التعريف على ما يمكن  
 فرض مقوليته بناء على هذه الارادة لدخل في التعريف الكليات القرضية بالنسبة  
 الى الحقايق الموجودة كشريك الباري بل الكليات المبينة بالنسبة الى المبينة  
 مطلقا لانه فرضي وفرض المحال ليس بمحمول فالمراد بالمقول في التعريف ما يصلح  
 للمقولية بحسب نفس الامر وهو اخص من الكلى على ان الكليات التي ليست  
 لها افراد اصلا ليست اجناسا للشيء فلا بأس بخروجها والجواب ان دخول  
 الكليات بالنسبة الى الحقايق الموجودة والكليات بالنسبة الى الامور المبينة لها  
 في التعريف ليس بمحذور ولا باطل بل يجوز ان يكون كل كلى جنسا باعتبار  
 المقولية فرضا على كثيرين مختلفين بالحقايق في جواب ما هو على ما هو مقتضى  
 التعريف على التقدير المذكور ويؤيده ما اشتهر من ان تقسيم الكلى الى الكليات  
 الخمس اعتباري والامتنياز بين الاقسام انما هو باعتبار قيود الحثية في  
 مفهوماتها لا اجتماعها في مادة واحدة لكن يمكن ان يحجب عن اصل الغناء  
 بانه ولو كان مفهوم الكلى مفهوم المقول بعينه ان المقولية حد للكلى مشتمل  
 على التفصيل والكلى محدود بمحمل فهو مفرد والمقول على كثيرين مركب  
 والجنس لا يكون الا مفردا فذكر الكلى لكونه جنسا وذكر المقول لتعلق قوله  
 المختلفة بالحقايق في جواب ما هو \* السيد فان قلت ما هو سؤال عن الحقيقة  
 لكل شيء كليا كان او جزئيا حقيقة هو بها هو هذا مفسر لمفهوم حقيقة  
 الشيء والحقيقة الجزئية يسمى هوية وقد يستعمل بمعنى الوجود الخارجي  
 والحقيقة الكلية يسمى ماهية فنشأ السؤال ان الجواب للسؤال بما هو الحقيقة  
 للموجودات الخارجية لكون السؤال به عن الحقيقة ولا حقيقة الوجودات  
 وحاصل الجواب ان السؤال بما هو يكون عن الماهية المطلقة الشاملة  
 للموجود وغيره فلا يوجب تخصيص النوع بالخارجي وكيف يجوز تخصيص  
 بالنوع الخارجي مع وجوب انحصار الكلى يعني مع منافاته لعموم نظر الفن  
 يقتضي عدم انحصار الكلى الى الخمسة مع وجوبه لخروج الكلى الممكن الوجود  
 افراده مع عدم العلم بوجودها كالغناء عن كليات خمس مبنية لعدم اندراجها  
 في النوع والاحتمال في اندراجها في غيره ولا جواز في تخصيص الكلى المقسم

الى هذه الاقسام بالكلى الموجود في الخارج ولو في ضمن فرد واحد لانهم اعتبروا في الكل مجرد تصور مفهومه مع قطع النظر عن الخارج فجعلوه شاملا للكميات الممكنة والمتنوعة بسبب الخارج مع عموم بيانهم وشمول توضيحاتهم الى الكل المطلق كما لا يخفى على من تتبع كتبهم فلا يرد ما قيل ان الكميات الفرضية ترد نقضا على الحصر لان الحمل على الجزئي معتبر في جميع الاقسام ولا حل فيها ولا امكان حل لان عدم الحمل وعدم امكانه نشأ من الخارج هو صدق تقيضها على الجزئات كلها وامام قطع النظر عنه فيحمل الكميات الفرضية على جميع جزئياتها بالنظر الى مجرد مفهومها نعم المقصود الاصلى التقييد بالاصلي احتراز عن المق بالتبع وهو المفهومات الاعتبارية هذا بيان منشأ التخصيص بالوجودات الخارجية ودفعه حاصله ان المق الاصلى بالنسبة الى تكميل النفوس الناطقة بالنظر الى ذاته ونفس الامر هو معرفة احوال الموجودات الخارجية اذ الكمال المعتمد به يحصل بهذه المعرفة فقط وهذا يقتضي التخصيص لكن الواقع المثبت في كتب المنطق قواعد شاملة بجميع المفهومات موجودة او معدومة ممكنة او ممتنعة على ان المق الاصلى من الفن عموم استعمال الفن يعنى القواعد في معرفة احوال الموجودات وفي معرفة المفهومات الاعتبارية وبيان احوالها لان معرفة احوال الموجودات الحقيقية موقوفة على معرفة المفهومات الاعتبارية و احوالها فلهذا كان مقصودا اصليا من الفن وقيل لولا الاعتبارات لبطلت الحكمة فقد علم ان المق الاصلى في نفسه وبالنظر الى الكاسب غير المق الاصلى من الفن الاول مختص بمعرفة احوال الموجودات الخارجية والتسائي شامل بمعرفة المفهومات الاعتبارية فيلزم ان يكون الكل المبين والمقسم في هذا الفن عاما شاملا للوجود والمعدوم ممكنا او ممتنعا ( قال الكل الذي هو جزء الماهية آه ) المراد من الجزء المفرد المحمول عليها لان الكلام في الاجزاء الذهنية كما عرفت والمراد من الجنس والفصل المطلقان لتناولهما للقريب والبعيد فلا يرد النقض في الحصر بان الشخص جزء الماهية مع انه ليس جنسا ولا فصلا اذ الشخص ليس من الاجزاء الذهنية ويمكن تخصيص الماهية بان المراد بها ما هو المقول في جواب ما هو فيكون جزؤها كليات التامة وان كان الماهية بمعنى ما به الشئ هو شاملة للاجزاء الذهنية والخارجية لكن ليس بمراد ههنا قيل الماهية بمعنى الاول عند اصطلاح المنطقيين وبمعنى الثاني عند الحكميين وبين المعنيين عموم من وجه فتأمل ( قال



بين الماهية وبين نوع آخر آه ( المراد من النوع الآخر المطلق سواء كان حقيقيا او اضافيا فلا يرد انه ان اريد بالنوع الآخر النوع الحقيقي يلزم ان لا يكون الجسم من حيث انه تمام المشترك بين الحيوان والجماد جنسا وان اريد النوع الاضافي فلم يعرف بعد وما عرف هو النوع الحقيقي فلا يفهم الا هو ويمكن ان يحاسب عنه بانه مقيد بالحقيقي فالجسم من حيث انه تمام المشترك بين الحيوان والجماد يكون جنسا لانه يصدق عليه بانه مشترك بين الماهية وبين نوع حقيقي وهو انواع الحقيقي للجماد كالجر والشجر ونحوهما وان لم يكن النوع الحقيقي هو الجماد ولا يرد ايضا انه يخرج منه جنس يكون تمام المشترك بين الماهية والنوعين لابين الماهية ونوع آخر بان يكون جزء مشترك بين الماهية وكل نوع من النوعين لكن يكون بعض تمام المشترك ويكون تمام المشترك بين الماهية ومجموع النوعين فتأمل \* السيد هذا القدر اعنى كون الجزء تمام المشترك بين الماهية وبين نوع آخر يعنى ان التعريف المستفاد من هذا التقسيم في صورة الانفصال الحقيقي تعريف لمطلق الجنس الشامل للقريب والبعيد والمراد من النوع الآخر ماهية النوع المأخوذ لا بشرط شئ المتناول للواحد وما فوقه واعم من ان يكون ذلك الجزء تمام المشترك بين ذلك النوع وبين نوع آخر او لا يكون تمامه بينه وبين نوع آخر بل بعضه فمع يكون الجزء المشترك جنسا قريبا وبعيدا فصاعدا لانه ان كان تمام المشترك بين الماهية وبين نوع واحد او بين ما فوقه بان يكون تمام الجزء المشترك بين الماهية وبين كل واحد من الانواع وبين مجموع النوعين او الانواع يكون جنسا قريبا كالحوان بالنسبة الى الانسان والفرس او بالفرس والبغل والبقرة فانه تمام الجزء المشترك بالنسبة الى الانسان والفرس وبالنسبة الى كل واحد من الفرس والبقرة والبغل والى مجموعها وان كان تمام المشترك بين الماهية وبين نوع واحد من النوعين او الانواع دون المجموع يكون جنسا بعيدا كالجسم النامي بالنسبة الى الانسان والجماد فانه بالنسبة الى الانسان والجماد تمام المشترك واما بالنسبة الى الانسان والجماد والنباتات ليس تمام المشترك بل جزؤه فاذا قيس على كل واحد منهما منفردا يكون تمام الجزء المشترك واذا قيس على مجموعهما لا يكون تمامه بل بعضه فقد علم ان المعتبر في مطلق الجنس كون الجزء تمام مشترك بين الماهية وبين نوع ما فيكون نقيضه ان لا يكون الجزء تمام المشترك بين الماهية وبين نوع ما فهذا النقيض هو الفصل فانه اذا كان الجزء مشتركين الماهية اعتبر في الدليل

كون الجزء مشتركاً وكون الجزء تماماً مشتركاً مع ان مدار الجنسية هو التامة  
 اشارة الى ان في نفيه معتبر هذان القيذان وان التمام صفة تقوم بالوصوف  
 وهو الجزء المشترك اذا الفصل نقيضه وهو بان لا يكون مشتركاً كالفصول القريبة  
 وبان يكون مشتركاً ولا يكون تمام المشترك كالفصول البعيدة ( قال والمراد بتمام  
 الجزء المشترك آه ) دفع لما يتوهم ان يوردان التمام والنقصان متضايقان لا يوجد  
 احدهما بدون الآخر فيقتضى ان يوجد في الجزء المشترك الناقص ويكون  
 الجنس تمام ذلك الجزء المشترك فعلى هذا يلايم التفسير بان المراد منه مجموع  
 الاشتراك المشتركة فمح لا يصح تعريف الجنس ولا تعريف الفصل لانتقاضهما  
 بالاجناس البسيطة وحاصل الدفع ان المراد بتمام المشترك لازم معناه وهو  
 الذي لا يكون وراءه جزء مشترك بينهما فيتم التعريفان فقد علم ان تحرير الش  
 اسد واليق من جهة المعنى وتحرير القائل اليق من جهة اللفظ ( قال لا يكون  
 وراءه جزء مشترك آه ) الورا بمعنى الخلف كما عدا الشيخ الرضى من الظروف  
 المقطوعة بمعناه فمح يكون المعنى لا يكون بين ذلك الجزء المشترك وبين الماهية  
 والنوع الآخر جزء مشترك آخر وهو بوجهين احدهما ان يتبدأ من الجنس  
 العالى فى اى مرتبة اذا قيس الى ماهية ونوع آخر ان لم يوجد جزء مشترك  
 غير هذا يكون ذلك الجزء تمام المشترك الى ان ينتهى الى جنس قريب فمح  
 لا يكون وراء ذلك الجزء اى بعده جزء مشترك وذلك الوجه فى الاجناس  
 المركبة ومانيهما ان يوجد جنس واحد لا غير فاذا قيس الى ماهية ونوع آخر  
 لا يكون بعده جزء مشترك بينهما وذلك الوجه فى الاجناس البسيطة واما  
 التفسير او لا يكونه ما لا يكون وراءه جزء مشترك بينهما ثم يكونه ما لا يكون جزء  
 مشترك خارجاً عنه لا بالتفسير الثانى فقط لان مدلول تمام الجزء المشترك التزاماً  
 هو الاول والثانى لازم التفسير الاول كما يظهر من كلام الفاضل المحشى فلا وجه  
 لجعل الورا بمعنى الغير ويعترض عليه ويتكلف فى الجواب كما فعله بعض  
 الفضلاء فتأمل : السيد هذا تفسير لقوله الجزء المشترك الذى لا يكون وراءه  
 جزء مشترك بينهما هذا دفع توهم كونه تفسيراً لقوله جزء مشترك بينهما بناء على  
 قرينه ومجانسته فى التنكير لانه لو كان تفسيره لكان تعريف تمام الجزء المشترك  
 مقيداً بان لا يكون وراءه جزء مشترك الذى لا يكون جزء مشترك خارجاً عنه  
 واما الجزء المشترك الذى لا يكون وراءه جزء مشترك الذى يكون جزء مشترك  
 خارجاً عنه فلا يكون من تمام الجزء المشترك وليس كذلك فتعين كونه تفسير



التعريف تمام الجزء المشترك ويدل عليه قوله بل كل جزء مشترك آه وتمثيل  
وامادة لفظ جزء مشترك ( قال وهو منقوض بالاجناس البسيطة آه ) يعنى  
تعريف الجنس لا ينعكس لخروج الجنس البسيط وكذا الاجناس العالية لعدم  
تركيبها من الجنس والفصل والالزم ان لا يكون جنسا ماليا ولا يطرد تعريف  
الفصل لدخول ما يخرج من الجنس فيه لصدق قوله ما لا يكون كذلك  
على تلك الاجناس لكونها غير تمام الجزء المشترك بناء على هذا المعنى ( قال  
فعبارة اسد آه ) هذا يقتضى صحة هذه العبارة من غير سداد مع ان بيانه يقتضى  
عدم صحته كما عرفت من عدم الاطراد والانعكاس وتوجيهه ان اعتبار  
المجموع والتعدد فى الجزء المشترك بناء على الاكثر والاغلب كما يقال فى تعريف  
العلة التامة هى جميع ما يتوقف عليه الشئ مع انها متناولة للعلة التامة  
البسيطة \* السيد يعنى قوله وربما يقال آه يعنى ان المشار اليه بهذا هو قوله  
ربما يقال لان هذا الكلام وقع فى البين يدل على ان المشار اليه مستدرك لاطائل  
تحتة بالنسبة الى المق بل ذكر لمناسبة وما لاطائل تحتة هو هذا القول دون  
تفسير تمام المشترك لان الدليل المسوق للانحصار على صورة التقسيم لا بد  
فيه من معلومية القيود حتى يتم الاستدلال ويتم التعريف المستفاد ضمنا  
فتفسير الس مسوق لتوضيح القيود فلا بد منه قطعاً فلا يكون مما لاطائل  
تحتة فعلى هذا يكون المراد من البين فى قوله وقع فى البين بين مقدمتى القياس  
وهما المفصلة والمتصلة واما رجاء اسم الاشارة الى التفسيرين فليس بشئ  
اذ لا يقال على ما يتوقف عليه مقدمات الدليل واطراف القضايا المطمأن  
فى البين بل على ما لا يكون مما يجب ان يتعرض عليه ويذكر لادنى مناسبة ( قال  
لفظ الكلئ مستدرك آه ) قد عرفت وجه الاستدراك وما فيه تفصيلا ووجه  
كونه ما هو جنس الجنس باعتبار داته لا باعتبار وصف الجنسية لانه بهذا  
الاعتبار يكون فردا من الجنس المطلق فيكون التعريف بالاختص وكذا لفظ  
الكلئ له مفهوم ووصف باعتبار مفهومه اعم وباعتبار وصف الكلية يكون  
فردا من افراد الكلئ فيكون الشئ الواحد اخص من نفسه فلا محذور فيه لكون  
عمومه باعتبار داته وخصوصه باعتبار وصفه وهذا اكثر من ان يحصى مثلا  
المعرفة فرد من المعرفة والنكرة فرد من النكرة وغيرهما فتأمل ( قال ويخرج  
بالكبيرين الجزئى آه ) هذا على تقدير كون الكلئ مستدركا اى كالعدم من جميع  
الوجوه حتى لا ينافى دخول الجزئى فى لفظ المقول حتى يخرج بالكبيرين \* السيد

كون الجزئي الحقيقي مقولا على واحد انما هو بحسب الظاهر حاصل كلامه ان  
 الجزئي الحقيقي لا يقال ولا يحمل على شيء حقيقة اصلا لانه اما ان يحمل على نفسه  
 واما ان يحمل على غيره لا سبيل الى الاول اذ لا بد في الحمل الذي هو النسبة من  
 امرين متغايرين ولا سبيل الى الثاني على سبيل الايجاب لان الجزئي الحقيقي يصح  
 سلبه عن جميع الاغيار قطعا فيمتنع حله ايجابا على شيء من الاغيار واما مثل  
 هذا زيد وذلك زيد فأول بالمفهوم الكلي كما بينه فلا يكون الجزئي الحقيقي  
 محمولا حقيقة قيل عليه معارضة ان الكلي محمول على الجزئي الحقيقي ايجابا  
 بدية واتفاقا كقولنا زيد انسان وهو يدل على كون الجزئي الحقيقي محمولا  
 على الكلي ايجابا ضرورة ان الحمل هو الاتحاد وهو من الطرفين وتقضا بابه  
 لو تم لدل على بطلان حمل الكلي على الجزئي الحقيقي بل على الكلي ايضا ايجابا كما  
 لا يخفى ومنع انه ان اراد بالنفس النفس من جميع الوجود مختارا ان الجزئي الحقيقي  
 يحمل على غيره بحسب المفهوم والاعتبار ونمنع امتناعه لجواز اتحاد المفهومين  
 المتغايرين في نظر العقل بحسب الخارج وان اراد النفس بوجه ما تختار انه  
 يحمل على نفسه ولا استحالة فيه اذ يكفي في النسبة التغاير الاعتباري واجاب  
 عنه بعض الافاضل بان مناط الحمل الاتحاد في الوجود وليس معناه ان وجودا  
 واحدا قائم بهما لا متناع قيام العرض الواحد بمحليين بل معناه ان الوجود  
 لاحدهما بالاصالة والاخر بالتبع بان يكون منتزعا عنه ولا شك ان الجزئي  
 هو الوجود اصالة والامور الكلية سواء كانت ذاتية او عرضية منتزعة عنه  
 على ما هو تحقيق المتأخرين فالحكم باتحاد الامور الكلية مع الجزئي صحيح  
 دون العكس فان وقع محمولا كما في بعض الانسان زيد فهو محمول على العكس  
 او على التأويل فاندفع ما قيل انتهى فيه بحث لان معنى اتحاد الحمل في الوجود  
 ان لا يكون الموضوع والمحمول اثنين في الخارج بل يكون ذاتهما شيئا واحدا  
 في الخارج بل تفاوت في الوجود بالاصالة والتبعية وان كان جزء من المحمول  
 عرضا قائما بالموضوع بل نقول الحق في الجواب ان مراده قدس سره ان  
 الجزئي الحقيقي عبارة عن ذات معينة وهذية مشخصة ويراد باللفظ الدال  
 عليه هذه عند الاطلاق ففي صورة حمل الجزئي الحقيقي اما ان يراد المفهوم  
 من اللفظ الدال عليه فيكون كليا لا يكون الحمل في الجزئي الحقيقي حقيقة واما  
 ان يراد به الهذية المتخصصة فمحال ان يراد من الموضوع الذات وتلك الذات  
 اما عين الجزئي الحقيقي او غيره ان كان الاول يلزم حمل الشيء على نفسه وان كان



غيره يلزم حمله على غيره مع صحة سلبه عنه وكلاهما فاسد واما الامثلة المصنوعة  
فمحمولة على التأويل فتأمل حق التأمل (قال ويقولنا مختلفين بالحقايق آه)  
اي يخرج النوع المطلق لان مقولية النوع على كثيرين لا تفاهم في الحقيقة  
لاختلافهم فيخرج الكليات الخمس بالقياس الى حصصها ايضا فاما قيل  
الجنس والعرض نومان بالقياس الى حصصها ولا يخرجان بقوله مختلفين  
بالحقيقة توهم كذا قيل فافهم \* السيد يخرج به ايضا فصول الانوع حاصل  
هذا القول دفع توهم ان اسناد الخروج الى القيود ليس ما ينبغي لان فصول  
الانواع وخواصها مساواتها النوع يخرج بما يخرج به النوع وفصول البعيدة  
وخواص الاجناس والاعراض العامة يخرج بقوله في جواب ما هو ولم يفعل  
كذا وحاصل الدفع ان بعض الفصول والخواص وان خرج بما يخرج به النوع  
لكن اسناد خروجها على الاطلاق الى قيد واحد اولى من اسنادها الى قيود  
متعددة (قال القوم رتبوا الكليات آه) اي عينو الالفاظ كليات مرتبة بحسب  
العموم والخصوص على طبق كليات مرتبة في نفس الامر ليسهل التمثيل  
والتوضيح على المبتدي المتعلم في كل واحد من الكليات النفس الامرية ومعلوم ان  
الامثلة المرتبة الموضوعات على سبيل التقريب لا على وجه التحقيق اذ فصول  
الاشياء الموجودة وانواعها واجناسها غير معلوم عند التحقيق فيكون ترتيب  
القوم الكليات وضع الالفاظ بازا ثم ادعيامطا بقتها لها في نفس الامر فلا يردان  
الترتيب بين الكليات ليست بوضع القوم بل حاصل بطباع تلك الامور فلا يصح  
قولك القوم رتبوا الكليات فعلى هذا معنى قوله فوضعوا الانسان ثم الحيوان  
عينوا ان الانسان كلى ونوع للافراد الموجودة وفوقه كلى آخر جنس لها  
وهو الحيوان وفوقه كلى آخر جنس بعيد لها وهو الجسم النامي ثم فتم فيكون  
ترتيب القوم بالادعاء على ترتيب الكليات في نفس الامر فلا محذور فيه (قال  
فقد ظهر انه يجوز ان يكون الخ) لما توقف كون الماهية الواحدة لها اجناس  
مختلفة في القرب والبعد على تعدد الاجناس وترتبه حكم بالجواز لا بالوجوب  
اذ لا يجب ان يكون لكل ماهية ان يكون كذلك كما لا يخفى \* السيد لا يخفى  
عليك ان القواعد الكلية لا يتضح عند المبتدي آه يعني ان المق الاصل في كتب  
الفنون القواعد والمسائل الكلية والامثلة الجزئية ليست بمطلوبة الا لتوضيح  
ذلك المق فلذلك كتب جميع الفنون متحونة بالا مثلة الجزئية للتوضيح  
وقد يكون بعضها في بعض الفن للتوضيح والاستشهاد دفعلى هذا ينبغي ان يذكر

في فن المنطق الامثلة الجزئية لكن عبارة الشارح ينبغي عن شيئين الامثلة وكونها مرتبة فوجه الفاضل المحشى بان في مباحث هذا الفن مباحث الكليات وترتيب اقسامها وهي الكليات الخمس فاحتاج الى توضيح الكليات وتوضيح ترتيباتها فاورد اصحابه امثلة من الكليات المخصوصة لمباحث الكليات ومن الكليات المخصوصة المرتبة لترتيب الانواع والاجناس فعلى هذا يكون معنى قول الشارح ورتبوا الكليات اوردوا التمثيل كليات مرتبة فلا يلزم ترتيب الكليات يجعل القوم فيندفع السؤال المذكور فتأمل ( قال اذا انتقش هذا آه ) اى اذا عرفت المذكور من ترتيب الكليات بادعاء المطابقة في نفس الامر ومن تعدد تمام المشترك فاعرف ما نقول في ترتيب الاجناس بالقرب والبعد وتعدادها وخلاصة بيانه ترتيبها بازدياد الاعمية ونقصانها وتعدادها بعد الاجوبة بحيث يكون عدد الاجوبة عدد الاجناس وعدد ابعادها ناقص بواحد من عدد الاجوبة ويمكن ان يعرف ترتيبها وتعدادها بازدياد الاعمية مثلا الاعم فوق الماهية بحيث لا واسطة بين الاعم وبين الماهية من الاعم الاخر وهو القريب والاعم فوق ذلك الاعم بلا واسطة ايضا جنس بعيد بالنسبة الى الماهية وقريب بالنسبة الى ذلك الاعم ثم قم الى ان ينتهى الى الاجناس العالية فيرتب الاجناس من الماهية على سبيل التصاعد في العموم الى الجنس العالى فاقبلى الماهية وهو القريب وقبلة الاجناس البعيدة وعدد ها عدد الوسائط فاذا زاد وسائطه زاد بعديته مثلا في الانسان بالمقايضة الى الجوهر الوسائط ثلاثة والاجناس البعيدة ثلاثة فتأمل ( قال وعن جميع مشاركتها فيه آه ) اى عن كل واحد مما يشاركها فيه اذ لفظ الجميع قد يحشى بمعنى كل الافرادى بلاملا لحظة الاجتماع بقربة المقام ومن المشاركات جميع ما يشاركها فيه من حيث المجموع فيكون الجنس القريب عبارة عن الجواب الذى يكون جوابا عن الماهية وعن كل واحد من مشاركتها فيه عين الجواب عنها وعن بعض مشاركتها في ذلك الجنس وهذا هو المطابق للتحقيق في سائر المواضع ويساعده عبارة المتن والشرح وينبى عنه عبارة المحشى قدس سره وتكلف بعض الافاضل وقصد التدقيق كما قصد في الالفاظ العربية الفصيحة الملزمة بلاغتها فقال هذا الشرح مبنى على حل قول المص كل ما يشاركها فيه على التكللى المجموعى بحمل كلمة ما على معنى الموصول الذى هو اظهر معنييه وكل المضاف الى المعرفة مجموعى فينتجه عليه ان كل جنس بعيد يندرج تحت قولنا هو جنس يكون



الجواب عن الماهية وعن بعض مشاركتها فيه هو الجواب عنها وعن جميع مشاركتها فيه ودفعه بان اضافة البعض الى ما يشاركها للاستغراق فكانه قال الجنس القريب ما يكون الجواب عن ماهية وعن كل بعض مما يشاركها فيه هو الجواب عنها وعن جميع مشاركتها فيه ووح لا يصدق على جنس بعيد انتهى انا اقول ان كلمة ماموصوفة لتعين التحقيق بها ولا حاجة الى حمله الى الموصول ولو حل عليه لا يجب ان يكون الكل المضاف الى المعرفة لاحاطة الاجزاء بل هو اكثرى كما لا يخفى على المتتبع \* السيد قد عرفت ان الجنس يجب ان يكون تمام المشترك بين الماهية وبين غيرها حاصله بيان كلام الشرح بحيث ان الجنس منحصر الى القريب والبعيد ودليله مردد بين النفي والاثبات هكذا ان تمام الجزء المشترك اما بالنسبة الى كل ما يشارك الماهية وبين غيرها او لا فالاول يلزم ان يكون جوابا عن الماهية وعن كل مشاركتها فيه لكونه تمام المشترك للكل فيكون الجنس القريب شيئا يصلح ان يكون جوابا عن الماهية وعن بعض مشاركتها فيه وجوابا عنها وعن جميع مشاركتها فيه كالحیوان فانه جواب عن الانسان والفرس وكذلك جواب عن الانسان والفرس والبغل وغيرها من جميع افراد الحيوان وغير قدس سره تارة بالكل وتارة بالجميع اشارة الى اتحاد معناه هنا والثاني ما لا يكون تمام المشترك الا بالنسبة الى بعض ما يشاركها فيه فيلزم ان يكون جوابا عن الماهية وعن بعض ما يشاركها فقط لكونه غير تمام مشترك بالنسبة الى الكل فهو جنس بعيد فيدخل فيه كل جنس بعيد ويعلم عدده ومرتبته بالاجوبة كالجسم النامي بالنسبة الى الانسان فانه جواب عن الانسان والحيوان دون عن الانسان والفرس لانهما وان كانا مشتركين في الجسم النامي لكن تمام المشترك بينهما هو الحيوان والجواب هو والضابط في معرفة مراتب البعد ان يعتبر معنى الاصل والدليل في معرفة المرتبة للبعد اعتبار عدد الاجوبة اذ البعد علة تعدد الاجوبة كلما تعدد البعد تعدد الاجوبة ومن العلم بالمعلوم يلزم العلم بالعلة وبالعكس لكن ايها كان معلوما يعلم منه المجهول وهنا عدد الاجوبة معلوم فيعلم منه مرتبة البعد \* واعلم ان الجسم النامي جنس بعيد للانسان بمرتبة واحدة الغرض من هذا تحقيق تعريف الجنس القريب والبعيد فانه يتوهم ان الجنس ان كان قريبا بالنسبة الى ماهية يكون قريبا بالنسبة الى كل ما تحته من الماهية وان كان جنسا بعيدا بالنسبة اليها يكون بعيدا بالنسبة الى كل ما تحته من الماهية اذ الجسم النامي قريب بالنسبة

الى الحيوان وبعيد بالنسبة الى الانسان مع انه ليس قريبا بالنسبة الى كل ما تحته ولا بعيدا بالنسبة اليه وحاصل تحقيقه ان الجنس الواحد بالنسبة الى ما تحته قد يكون قريبا وقد يكون بعيدا وقد يكون ابعد كالجسم قريب بالنسبة الى الجسم النامي بعيد بالنسبة الى الحيوان ابعد بالنسبة الى الانسان اذ يصدق تعريف الجنس القريب على الجسم بالنسبة الى الجسم النامي وتعريف الجنس البعيد عليه بالنسبة الى الحيوان اذ الجسم تمام الجزء المشترك بين الجسم النامي وبين جميع مشاركاته فيه ولا يكون تمام الجزء المشترك بالنسبة الى الحيوان وبعض ما يشاركه فيه بل يكون بالنسبة اليه وبعض ما يشاركه فيه فتأمل\* واعلم ان ترتيب الاجناس مما لا يجب بل يجوز هذا دفع توهم وجوب ترتيب الاجناس لتقسيم المص الجنس المطلق الى القريب والبعيد ومن بيان الش ترتيب الاجناس ومن كون القريب والبعيد من المتضايفين اللذين يستلزم وجود احدهما وجود الآخر وحاصل دفعه انه ليس بلازم اذ قد يوجد جنس لا يكون فوقه جنس ولا تحته جنس هذا مبني على تحقيق القوم في قولهم الاجناس قد ترتب فلا بد ان تنتهي متصاعدة الى الاعلى لئلا يلزم تركيب الماهية من اجزاء لا تنهاى ومتنازلة الى الاسفل والالم يتحقق الانواع والاشخاص فلا يتحقق الاجناس وقد يكون هناك ما يتوسط بينهما واما المفرد فليس من المراتب الواقعة في الترتيب ومن عدء منها لاحظ حصوله بمقايضة الاجناس والى الترتيب وجودا وعدما (قال هذا بيان للشق الثانى آه) هذا التصريح لطول الفصل وبيان القدر المشترك بين الشقين ليظهر الاستدلال (قال يكون فصلا آه) اعم من القريب والبعيد ووجه لزوم هذا الاعم ان هذا الشق نقيض الشق الاول وهو ان كان تمام المشترك وهذا النقيض عام شامل لنفي تمامية المشترك وابقاء المشترك ونفي التمامية والمشارك معا فيلزم ما بينه الش بالضرورة لكن لزوم كون بعض تمام المشترك مساويا له نظرى مع ان المساواة لازم هنا لان ذلك البعض مالم يكن مساويا لم يميز عن الاغيار في الجملة ولم يكن فصلا فاحتاج الى الاستدلال وخلاصة الاستدلال ان ذلك البعض امامباين لتمام المشترك او اخص منه او اعم منه او مساويا له لاسيما الى الاول للزوم كون المباين للشيء محمولا عليه ولا سبيل الى الثانى للزوم وجود الكل بدون الجزء ولا سبيل الى الثالث للزوم التساو وجود امور غير متناهية والى الوازم كلها متمتعة فثبت كونه مساويا له (قال اما لزوم احدا الامرين آه) الطان هذا توطئة



لبيان مساواة البعض لتمام المشترك والالام يحتاج الى اثبات لزوم احدا الامرين  
 لبدايته كما يشعر عبارة المص وكذا يشعر عبارته الترديد بين كون البعض  
 اعم من تمام المشترك وبين مساواته لعدم كونه مبينا او اخص في اجزاء الماهية  
 في التحقيق كما لا يخفى والشرح ردد بين الامور الاربعة استيفاء لحق المقام  
 وقطعا لعرق الاحتمال (قال او يكون مشتركاً ولا يكون تمام المشترك آه) اعلم  
 ان ذلك البعض بالنسبة الى الانواع المبينة اما ان يكون مبينا لنوع او ذاتيا  
 لنوع آخر او جزء غير محمول لنوع آخر او عارضا لنوع آخر فكيف يكون  
 ذلك البعض فصلا ممزا للماهية عن هذه الانواع لان المميز للشيء ما يكون ثابتا  
 للشيء ومسلوبا عن غيره فاما في الصورة الاولى فظا واما في الصورة الثانية فاما  
 ان يكون كمال الذاتى المشترك بينهما فهو جنس لكونها صاحبالان يقال في جواب  
 ماهو عليهما بحسب الحركة المحضة واما ان لا يكون كمال الذاتى المشترك  
 فيكون بعضا من تمام المشترك فلا يخفى اما ان لا يكون ذاتيا لنوع مبين لكمال  
 المشترك فهو فصل جنس او ذاتيا فيكون ذاتيا للماهية وذلك النوع وهو  
 مبين لها ايضا ضرورة ان مبينة الشيء للجزء تستلزم مبينة للكل ولا جائز  
 ان يكون تمام الذاتى المشترك بينهما لانه خلاف المقدر بل بعينه ويعود  
 الترديد فيه حتى يتسلسل فلا بد من الانتهاء الى ما لا يكون ذاتيا لنوع مبين  
 وهو فصل جنس فيكون فصلا للماهية بعيدا واما في الصورة الثالثة اما  
 ان يكون جزءا لجميع الماهيات المبينة فيكون جزءا لجميع الماهيات وهو مح لبساطة  
 بعضها واما جزءا لبعضها دون بعض وهو مميز للماهية في ذاتها عن ذلك البعض  
 ولا نعنى بالفصل الا الذاتى المميز في الجملة واما في الصورة الرابعة ان للجزء  
 اعتبارين احدهما الجزئية فقط وثانيهما الجزئية من حيث انها ذاتية فباعتبار  
 الاول لا يكون ممزا لانه مشترك وباعتبار الثانى يكون ممزا فان قيل لو اعتبر  
 الخارج مع الذاتية لا يمكن ان يكون فصلا والالام يلزم دخول الخارج فنقول لان  
 وانما يلزم ان لو كان اعتبار الذاتية من حيث الجزئية اما ان كان من حيث العروض  
 فلا تأمل (قال او اخص منه آه) وهو اعم من ان يكون مطلقا او من وجه  
 لاشتراكهما في لزوم الفساد فلا واسطة بين الاقسام الاربعة كما ظن وذلك  
 الترديد في النسب باعتبار الوجود لا باعتبار المفهوم لان الكلام في الاجزاء  
 المحمولة والنسب المعتبرة في الموضوع والمحمول باعتبار الوجود سواء كان  
 موجودا خارجيا او ذهنيا ولان الفصل المساوى قد يكون اعم منه وما كالناطق

للإنسان فانه مساو له وفصل له مع انه اعم من الانسان بحسب المفهوم لان  
مفهومه ذات ثبت له النطق وهو اعم وان كان مساويا له في الوجود ولذا قيل  
مثل كل انسان ناطق وكل ضاحك من قبيل الاستدلال من الكلى الى  
الجزئى لامن المساوى الى المساوى الاخر \* واعلم ان هذه النسب لكونها معلومة  
متقررة في نفس الامر وعند التعلم مما سبق في التعاريف ولكثرة استعمالها  
في الابحاث فلا حاجة الى بيانها اولا على الاستقلال ثم بين الانحصار هنا  
باعتبار هذه النسب فلا وجه لما قيل ان الانسب تأخير انحصار الكلى في الخمسة  
من بحث النسب الذي سيأتى في الفصل الثالث في مباحث الكلى والجزئى  
( قال ومن المحال ان يكون المحمول على الشئ مباين له آه ) هذا يدل على ان  
المراد من المباين هو المباين بالتباين الكلى وهو صدق احد المفهومين بدون  
الاخر بالجملة ومر جمعه الى صدق السالبتين الكليتين من الطرفين وهذا  
المباين يستحيل ان يكون محمولا الى المباين الاخر واما المباين بالتباين الجزئى  
وهو صدق احد المفهومين بدون الاخر في الجملة فلا يستحيل ان يكون محمولا  
للمباين الاخر بهذا التباين لان هذا يتحقق في ضمن الاعم والاخص من وجه  
وفي ضمن المتباينين بالتباين الكلى على انه لو كان المراد هذا لزم الاستدراك  
في التريد فتأمل \* السيد اى لاخص مطلقا ومن وجه يعنى ان لفظ الاخص  
في التريد مطلق شامل للاخص المطلق ومن وجه فيتم الانحصار والاجاز  
وجود تمام المشترك الذي هو الكل بدون جزئه فرع على النقيض جواز الوجود  
دون الوجود بالفعل لان الامكان والجواز اعم من الفعل فيستلزم نفي الاعم نفي  
الاخص ويكفي في اثبات المط على انه يمكن المناقشة في لزوم الوجود بالفعل  
لجواز ان يكون اعم منحصرا نوعه لبعض افراده فلا يلزم وجود الاعم بدون  
الاخص بالفعل وان جاز وجوده بدون فمح يلزم جواز وجود الكل بدون الجزء  
وهو بطل سواء كان في الخارج او في الذهن لان وجود الكل عين وجود الجزء  
لان وجود الكل غير وجود الجزء فيلزم على تقدير وجود الكل بدون الجزء  
سلب وجود الشئ عن نفسه وما نحن فيه ان اعتبر وجود الكل والجزء باعتبار  
هو يتبعا ونفسهما يكون في الذهن لانهما من الاجزاء للماهية وان اعتبر  
باعتبار ما صدق عليهما يكون في الخارج فان قيل نقل عن الشيخ الرئيس في الشفاء  
انه يجوز ان يخطر بالبال النوع ولا يلتفت الذهن الى الجنس فيلزم جواز  
تحقق الكل بدون الجزء في الذهن اذا لنوع كل والجنس جزؤه قلت ان



الوجود في الذهن لا يستلزم الالتفات فبجاز ان يوجد الجنس الذي هو من مقومات النوع فلا يلتفت اليه الذهن فلا يلزم تحقق الكل بدون الجزء في الذهن بحسب نفس الامر واذالم يكن اخص من وجه لم يكن اعم من وجه لان الاعم من وجه من شئ لا بد ان يكون اخص من وجه منه لثبوت التلازم بين الاعم من وجه والاخص من وجه ومن تحقق احدهما لزم تحقق الاخر فلهذا كان للاخص من وجه جهتان جهة الخصوص وجهة العموم فان لوحظت جهة الخصوص يدرج فيما لزم من الاخص مطلقا وان لوحظت جهة العموم يدرج فيما لزم على الاعم مطلقا فيبطل جميع النسب سوى المساواة والحاصل ان الاخص من وجه له معنى يكفي ادخال الاخص من وجه في شق واحد في اثبات المط واما ادخاله في الشقين اعني الاخص والاعم وان لم يلزم محذور فهو غير محتاج اليه ( قال ولاعم لان بعض تمام آه ) حاصله لا جائز ان يكون اعم اذ لو جاز كون ذلك البعض اعم اما ان يلزم كونه تمام المشترك او يتسلسل او ينتهي الى امر مساو لتمام المشترك فالاول خلاف المفروض والثاني مح ب نفسه والثالث ايضا خلاف المفروض ومالزم من جوازه مح فهو مح قيل في قوله لو كان اعم من تمام المشترك لكان موجودا في نوع آخر آه فيه بحث لانه ان اريد بوجوده في انواع آخر كونه جزء محمولا لنوع آخر فم لعدم توقف كونه اعم من تمام المشترك عليه لانه يكفيه صدقه على نوع آخر ولو كان فرضيا وان اريد صدقه على نوع آخر فسلم لكن لا يوجب كونه بعضا من تمام المشترك بين الماهية وذلك النوع الاخر حتى يلزم تمام مشترك ثان فضلا عن تمام مشتركات غير متناهية انتهى اقول ان الكلام في الذاتى المميز في جوهر الشئ وذاته والتميز في الجملة عن الشئ في جوهره كاف في الفصل فمح ذلك البعض بالنسبة الى نوع آخر الذى بازاء تمام المشترك ان كان ذاتياله فيلزم ما سيأتى من تمام المشتركات الغير المتناهية او الانتهاء الى امر مساو وان لم يكن ذاتيا بل عرضياله لكان مميز الماهية في ذاتها وجوهرها عن ذلك النوع ولانعنى بالفصل الا الذاتى المميز في الجملة فتأمل \* السيد قيل عليه تحقيق معنى العموم حاصله منع الملازمة في قوله لو كان اعم لكان موجودا في نوع آخر بدون تمام المشترك تحقيقا لمعنى العموم بان تحقيق العموم لا يتوقف على وجود ذلك البعض بدون تمام المشترك في نوع آخر اذ يتحقق العموم بصدق ذلك البعض على نفس تمام المشترك دونه ولو تصادق احدهما فيما صدق عليه الاخر في سائر الانواع

لان تمام المشترك لا يصدق على نفسه ولا يكون الشئ فردا لنفسه لكن  
يتجه على هذا القائل فعلى هذا لا يوجد جزء مساو للماهية من الاجزاء  
المحمولة اصلا اذ يصدق احدهما على نفس الآخر بدونه وبالعكس فيتحقق  
العموم من وجه بينهما مع ان الفصول القريبة مساوية للماهيات على ما  
صرحوا به وقيل الاعمى لا يقتضى الا ان يكون ذلك النوع موجودا في وقت  
وجود بعض تمام المشترك فاذا وجد هذا النوع وجد تمام مشترك يكون  
ذلك البعض اعم منه ايضا على الوجه المذكور وهكذا فاللازم ان يكون  
الماهية المركبة من تمام المشتركات لا يقف عند حد فلا يكون مركبة من  
الاجزاء الغير المتناهية بالفعل فوهم لانه يستلزم ازيد اذ ذاتيات الماهية عند  
وجود الانواع وهذا الفحش من كون الاجزاء غير متناهية بالفعل لجواز  
ان يكون تمام المشترك موجودا ايضا في هذا النوع يعنى يجوز ان يوجد  
نوع يصدق عليه ذلك البعض وتتمام المشترك معا فتحقق للبعض فردان  
ولتمام فرد واحد فيصدق الموجبة الكلية ورفعها التى هى مرجع العموم المطلق  
لانه يجوز ان يوجد التمام في النوع الذى هو بازائه فرضا للزوم اجتماع  
المتنافيين على ما يوهى ظاهر العبارة فيكون له فردان اى للبعض بناء على هذا  
البيان الذى يكفى في اثبات العموم المطلق فلا يردان لهما فردا آخر وهو  
الماهية لصدقهما عليه واما تمام المشترك فلا يصدق على نفسه اذ لا يكون  
الشئ فردا لنفسه صدق الشئ على نفسه بملاحظة العينية واقع لثلا يلزم  
سلب الشئ عن نفسه واما بملاحظة الفردية فلا يصح صدقه كما فيما نحن  
فيه كصدق الكلى على الجزئى لان فرد الشئ جزئى من جزئياته والجزئى  
انما يحصل بانضمام قيد حقيقى او اعتبارى حتى يتغير الكلى والجزئى مفهومهما  
بحيث يصح السلب بينهما والشئ لا يكون فردا لنفسه بلا انضمام شئ واذا  
لم يكن فردا لم يصدق صدق الكلى للجزئى بخلاف صدق احد المتساويين  
للاخر لتغير مفهوميهما وان لم يكن احدهما فردا للاخر يصدق احدهما  
للاخر لا يقال يصدق قولنا الجزئى كلى والكلى كلى فيلزم صدق الشئ على نفسه  
لانا نقول الجزئى والكلى فردان متميزان لذات الكلى وصدقهما باعتبار ذاتيه  
وكون لفظ الكلى مسندا اليه باعتبار كونه مما يصدق عليه فلا يلزم صدق الشئ  
على نفسه واجيب بان تقرير الكلام هكذا جزء الماهية حاصل الجواب تغيير الدليل  
بترك النسب الواقعة في كون المشترك بعض تمام المشترك اذ لم يثبت نفي الاعمى



بالدليل المذكور لكن هذا الجواب والدليل المقرر غير تام كذلك لانقطاع التسلسل في المرتبة الثالثة وان دفع المنع الوارد في المرتبة الثانية اذ ينقطع في المشترك بين الماهية ونوع مابين لها بسبب كون بعض المشترك ذاتيا للماهية اعم من تمام المشترك الاول بكونه ذاتياله والنوع ومن تمام المشترك الثاني بكونه ذاتياله والنوع الاول الذي بازاء الماهية ويتحقق مباينة تمام المشترك الثاني للنوع الاول لاشتماله على ذاتي لا يوجد في النوع الاول مثلا يكون النامي اعم من تمام المشترك بين الانسان والفرس اعني الحيوان بكونه ذاتياله وللشجر المباين له واعم من تمام المشترك بين الانسان والشجر بكونه ذاتياله وللفرس المباين له من جهة ان مشترك الانسان والشجر في ذاتي لا يوجد في الفرس وليكن هذا منتصب القائمة مثلا فيكون تمام المشترك بين الانسان والشجر الجسم النامي المنتصب القائمة والنامي اعم منه لشموله الفرس واعم من الحيوان لشموله الشجر فلا يتسلسل ولا ينتهي الى المساواة اما ان لا يكون مشتركا اصلا اى اشتراكا ذاتيا وان كان عارضا لنوع آخر لا بأس به لحصول التميز باعتبار الذاتي فهو كاف في الفصلية كما عرفت آنفا عن جميع المباينات باعتبار الذات فيكون التميز في الجملة بالنسبة الى جميعها وح لا يجوز ان لا يكون تمام المشترك هذا توضيح لزوم التس والافلا حاجة الا ذكره فتأمل فيكون فصلا للجنس الماهية كالحساس بالنسبة الى الانسان فانه مشترك بين الانسان وبين نوع مباين وهو الفرس وبعض من تمام المشترك وهو الحيوان ولا يكون مشتركا بين الحيوان وبين نوع مباين ويكون مميزا للحيوان عن جميع الماهيات المباينة له ومميزا للانسان عن بعض المباين كالشجر فيكون فصلاله لتمييزه عن بعض مشاركاته في الجنس البعيد والثاني اعني ما يكون كالنامي بالنسبة الى الانسان فانه مشترك بينه وبين نوع مباين وهو الفرس ويكون مشتركا بين تمام المشترك وهو الحيوان وبين نوع مباين له وهو الشجر ويكون بين تمام المشترك الذي هو الحيوان وبين نوع آخر وهو الشجر تمام مشترك ثان وهو الجسم المطلق وعليه فقس التمثيلات ولا يجوز ان يكون هو تمام المشترك هذا دفع للمنع الوارد على لزوم التس بسند جواز ان يكون تمام مشترك ثان تماما مشتركا اولا وحاصل الدفع انه لما كان النوع الذي بازاء تمام المشترك الاول مبايناله لا يكون تمام المشترك الثاني عين تمام المشترك الاول والاولى التمام المشترك الاول في النوع المباين لكونه جزءا مشتركا ح فلو وجد فيه

لكان محمولا عليه لان الكلام في الاجزاء الذهنية وهى المحمولة فلا يكون  
 مبايناله وهو خلاف المقدر لكن اذا قيل ان بعض تمام المشترك استدرال من  
 قوله فاندفع بذلك آه يعنى يوهى ان هذا الجواب يجرى فى كل مرتبة لزوم تمام  
 المشترك الاخر اذا منع هذا ودفعه بانه وارد فى المرتبة الثالثة مع عدم الاندفاع  
 اتجه ان يقال لم لا يجوز ان يكون جزء الشرط حاصله اذا وجد بازاء الماهية  
 نوعان متباينان كالفرس والشجر متباينين للماهية حال كون كل واحد منهما  
 مشتركا للماهية فى تمام مشترك بينهما وبين نوع آخر مع عدم وجود تمام المشترك  
 فى النوع الاخر كالحوان والانسان والفرس والجسم النامى المنتصب القائمة  
 للانسان والشجر لا يوجد الاول فى الثانى ولا الثانى فى الاول فيكون الجزء  
 الذى هو بعض تمام المشترك وهو النامى اعم من كل واحد من تمام المشترك  
 وجودا فى كل نوع من النوعين فلا يكون هناك تمام مشترك ثالث فلا يتسلسل  
 ولا ينتهى الى المساواة حتى يكون فصلا للجنس بان يكون بازاء الماهية نوعان  
 متباينان ومتباينان للماهية اعتبر كون النوعين بازاء الماهية ليثبت الاشتراك  
 فى الذات وممايزان بالفصل وكونهما متباينين ومتباينين للماهية ليثبت بين واحد  
 منهما وبين الماهية تمام مشترك وكذا بين الاخر وبين الماهية حتى يكون التماثلان  
 المشتركان متباينين فثبت الاتجاه المذكور فلا يستغنى احد القيود المذكورة  
 من الاخر كما ظن فتأمل وهذا الاعتراض مما لا مدفع له الا اذا ثبت ان لا يجوز  
 ان يكون لماهية واحدة جنسان لا يكون احدهما جزء للآخر انحصار الدفع  
 الى ثبوت هذه المقدمة ادماضى لقوة الشبهة والا فلاذهان متساوية يجوز  
 ان يفوز احد بفتح بحث عميق حتى لا يوصل احد الى تحقيقه مع ان العلوم  
 يتساهل باجتماع الاراء وتوارد الافكار حاصل هذا اذا ثبت هذه المقدمة  
 يدفع هذا الاعتراض بان يقال ان البعض المذكور المفروض اذا كان اعم  
 من تمام المشترك الثانى يجب ان يصدق بدون تمام المشترك الثانى والاول ايضا  
 لان احدهما جزء للآخر لانهما جنسان لشيء واحد والجنسان لشيء واحد  
 وجب ان يكون احدهما جزء للآخر والاعم من الجزء اعم من الكل ايضا والا  
 يلزم وجود الكل بدون الجزء فاذا كان البعض المفروض اعم من كل من تمامي  
 المشتركين يجب ان يوجد حيث لا يوجد شيء منهما ويلزم هناك تمام مشترك ثالث  
 وهكذا الى آخر الدليل فيسقط هذه الشبهة اذا اخذت هذه المقدمة فى الدليل  
 مع انها لم تؤخذ فتأمل اما اثبات هذه المقدمة فبان يقال الماهية امان يكون لها



جنسان بسيطان او جنسان احدهما بسيط والاخر مركب او جنسان مركبان  
لا يكون احدهما جزء للآخر او جنسان مركبان يكون احدهما جزء للآخر لا جائز  
ان يكونا بسيطين والالكانا متباينين بالذات فلا يصدق احدهما على الآخر  
بل يلزم ان يكون الماهية تحت مقولين مختلفين وهذا بين الفساد في الحكمية  
ولا جائز ان يكونا بسيطا ومركبا ولا يكون المركب جزء من البسيط لبساطته  
ولا بالعكس والالزام تبين الجنسيتين بالكلية بحسب الذات وهو مح كاسبق ولا جائز  
ان يكونا مركبين لا يكون احدهما جزء للآخر اذ على هذا التقدير اما ان يكون جزء  
من احدهما جزء من الآخر او لا يكون كذلك فان لم يكن جزء من احدهما من  
الآخر تبينا بالكلية بحسب الذات وذلك مح وان كان جزء من احدهما جزء من  
الآخر فاما ان يشتمل كل منهما على جميع اجزاء الآخر واما ان يشتمل احدهما على  
جميع اجزاء الآخر من غير عكس واما ان يشتمل كل منهما على بعض اجزاء الآخر  
فهنا ثلاثة احتمالات الاول يستدعي تساوي مفهومى الجنسيتين والتقدير خلافه  
والثاني يستدعي ان يكون احدهما جزء للآخر وهو خلاف الفرض والثالث  
يستدعي ان يدخل في مفهوم كل واحد منهما ما لا يدخل في مفهوم الآخر فيكونان  
ماهيتين متباينتين لا يحمل احديهما على الآخر وهو خلاف الفرض فقد ثبت  
ان كل جنسين لماهية واحدة يلزم ان يكون احدهما جزء للآخر وهنا مقالات  
من دفع الاعتراض من غير ثبوت هذه المقدمة لكن لا يحصل لها فيؤدى الى  
التطويل بيانها فتأمل ولم يثبت ههنا فلا بد من ترك هذا الدليل يعنى لو اثبت هذه  
المقدمة في اثناء انحصار جزء الماهية الى الجنس والفصل لثم الدليل المسوق له  
لكن لم يثبت مع انه لا حسن في عدها من المقدمات المسئلة ويكتفى ببيانها في علم  
آخر ولهذا لم يوردها في اثناء الدليل على وجه الاعتراض بين المقدمات فينبغي  
ان يترك هذا الدليل ويتمسك بدليل آخر والتمسك بدليل آخر وهو ان يقال  
خلاصته ان جزء الماهية ان كان تمام المشترك بين الماهية ونوع مامباين فهو  
الجنس والا فهو الفصل لاستحالة ان يكون جزء لجميع الماهيات وهو مميز  
الماهية عن بعضها فيكون فصلا لها ولا يكفي التميز في الفصلية والا لكان  
الجنس فصلا بل لا بد معه من ان لا يكون مقولا في جواب ما هو فهذا الجزء  
لا يمكن ان يكون مشتركا بين الماهية وبين جميع ماعداها على وجه الجزئية  
والذاتية اذا لكلام فيها ويدل عليه استدلاله فيكون مميزا لها باعتبار الذات  
في دفع ما قيل بساطة الماهية لا يمنع الاشتراك لجواز ان يكون جزء تمام المشترك

نفس الماهية البسيطة وما قيل من انه يجوز ان يكون الجزء عرضا ما بالنسبة الى الماهيات البسيطة فلا حاجة الى ان يراد من جميع ماعداها الماهيات التي هي من غير هذا الجزء فتأمل اذ من جملة الماهيات ماهي بسيطة لاجزاء له اذ الماهية المركبة لا بد ان ينتهي الى البسيط واللازم اجتماع امور غير متناهية ولان كل كثرة مبدؤها وحدة فلو انتفى الوحدة انتفى الكثرة لانتفاء مبدئها ولهذا يقال وجود البسيط للمركب معلوم بالضرورة \* السيدالظ في العبارة ان يقال او ينتهي الى تمام مشترك وجه الظهور ان الامور المتسلسلة في التمام المشترك لا في بعضه وضمير ينتهي راجع اليه فيقتضي ان يكون المنتهى تمام المشترك لكن عبر بالظهور اشارة الى جواز رجوع ضمير ينتهي الى البعض ويكون المنتهى بعض تمام المشترك لانه ولو لم يكن متسلسلا لكن التسلسل لازم من عدم انتهائه الى بعض مساو لتمام المشترك ( قال فقوله ولا يتسلسل ليس على ما ينبغي آه ) يعني ان المص لم يعن بالتسلسل التسلسل المصطلح لانه هو ترتيب الامور الغير المتناهية يعني توقف بعضها على بعض لان الترتيب بين تمام المشتركات غير لازم من الدليل لان ترتيبها انما يثبت اذا كان تمام المشترك الثاني جزء من الاول والثالث من الثاني وهكذا وهو غير لازم بل انما عني بالتسلسل تركيب الماهية من اجزاء غير متناهية المستلزم لامتناع تعلم تعلقها وانت تعلم ان الشارح الفاضل لما اعترف ان تمام المشترك الثاني ليس يلزم ان يكون جزء من تمام المشترك الاول لا يقدر على اثبات لزوم تركيب الماهية من اجزاء غير متناهية على تقدير عدم انتهاء التقسيم الى بعض مساو لتمام المشترك لانه انما يلزم ذلك ان لو كان تمام المشترك الثاني جزء من تمام المشترك الاول حتى لا يكون عموم البعض من تمام المشترك الثاني لوجوده في تمام المشترك الاول وعمومه من تمام المشترك الاول لوجوده في تمام المشترك الثاني لما سمعت او لا فلا بد اما من الاعتراف لعدم تمام الدليل او من الاعتراف بترتيب اجزاء الماهية الغير المتناهية ولعل الشارح اشار اليه فتأمل ( قال وانما يلزم آه ) حصر لزوم التس على هذا التقدير بمناسبة المقام لان تمام المشترك الثاني لا بد ان يكون جزء من تمام المشترك الاول دون العكس فيندفع ما قيل من ان لزوم التس يحصل بمجرد ان يكون كل تمام مشترك جزء من الاخر سواء كان الثاني جزء من الاول او بالعكس ( قال ولعله اراد بالتسلسل وجود امور غير متناهية آه ) يعني اذا اريد بالتسلسل وجود امور غير متناهية ثبت المدعى وهو الانتهاء لان الكلام مفروض في الماهيات



المعقولة وتركيب الماهية المعقولة من اجزاء غير متناهية غير معقولة لاستلزامه  
 امتناع تعقلها لان تعقل الجزء متقدم على تعقل الكل فلا يرد ان يقال  
 ان اردتم بلزوم التسلسل ترتب اجزاء الماهية الى غير النهاية فهو م لا لان الترتب  
 لا يلزم من الدليل وان اردتم تركيب الماهية من اجزاء غير متناهية فلانم انه مع  
 لعدم جريان برهان التطبيق قيل يمكن ان يقال اذا كان تمام المشترك الثانى  
 اعم من الاول لا محالة انه مشترك بين جميع ما اشترك فيه تمام المشترك الاول  
 و بين امر بازاء تمام المشترك الاول فيكون داخلا في تمام المشترك الاول والا  
 لم يكن تمام المشترك الاول تمام المشترك انتهى وفيه بحث اذ مادام لم يثبت في  
 الدليل انتفاء جنسين لماهية واحدة لم يلزم كون تمام المشترك الثانى جزء لتمام  
 المشترك الاول لان التمام المشترك الاول بالنسبة الى ماهية ونوع مباين لهما  
 تمام جزء مشترك لا يخرج عنه جزء مشترك واما تمام الجزء المشترك الثانى ليس  
 جزء مشترك بالنسبة اليها والى ذلك النوع حتى يلزم خروج الجزء المشترك  
 من تمام المشترك فلا يكون تمام جزء مشترك بل كان جزء مشترك بالنسبة الى تمام  
 الجزء المشترك الاول ونوع اخر فيكون الاول حنسا على حدة والثانى جنسا  
 على حدة فتأمل ( قال ولا نعنى بالفصل آه ) القصر اضافى بالنسبة الى كونه  
 مميرا بالجملة مع ان كونه غير تمام الجزء المشترك ملحوظ فيه بقرينة التقسيم  
 المستفاد من الدليل فلا يرد النقص بالجنس لكونه مميرا في الجملة كما ظن ( قال  
 والى هذا اشار آه ) اى الى كون المميز في الجملة كافيا في الفصلية حيث ردد  
 في قوله وان لم يكن تمام الجزء المشترك بين ان لا يكون مشتركا اصلا وبين  
 ان يكون بعضا مساويا لتمام الجزء المشترك ثم جمع بين الشقين بقوله وكيف كان  
 يميز الماهية فعلم من الشق الاول تمييز الماهية عن جميع اغيارها ومن الشق  
 الثانى عن بعض اغيارها فيحصل من جميع الشقين الامتياز في الجملة هذا  
 وجه الاشارة ( قال وانما قال في جنس او وجود آه ) يعنى ثبت في مقدمات  
 الدليل شيان كون الجزء الذى لم يكن تمام المشترك ان لا يكون مشتركا اصلا  
 و كونه بعضا من تمام المشترك ومساويا له واما كان لا يلزم عليهما الا التميز  
 في الجملة والتميز في الجملة اعم من ان يكون عن المشاركات الجنسية او الوجودية  
 فلا يحمل على التخصيص من المشاركات الجنسية على ان التحقيق ان الفصل  
 اعم ولذا حكموا بتركيب الاجناس العالية من الفصول المتساوية الميزة  
 عن المشاركات في الوجود والشيئية والقدمات امتنعوا من تركيبها من الفصول

بناء على ان كل ماهية لها فصل لا بد ان يكون لها جنس والاجناس العالية  
 لا جنس لها والالم تكن عالية فعلى هذا لا وجه لما قيل من ان قوله كيف كان  
 يميز الماهية من مقدمات الدليل فلا يكون نتيجة لان هذا القول ولو كان كبرى  
 لا يضر كونه اشارة الى نتيجة كذا كما صرح الش آتفا ( قال واما ان يكون  
 ممزاً آه ) مبتدأ خبره قوله فلا اذا الفعل المصدر بان كالمصدر المضاف الى  
 الضمير في المعنى والحكم مع ادنى تفاوت بينهما باعتبار الهيئة الدالة على الزمان  
 فتأمل ( قال فالماهية ان كان لها آه ) الظان هذه القضية مهمة فلا يلزم  
 ان يكون كل فصل الماهية مقوماً كان او مقسماً يميز الهاء عن المشاركات الجنسية  
 وان حلت على الكلية فهو باعتبار الاكثر لان اكثر فصل الماهية يميز لها  
 عن المشاركات الجنسية كما لا يخفى فلا ينتقض بان الجنس العالي مثلاً كالجوهر  
 اذا تركب من امرين متساويين يكون الامر ان فصلين للانسان مع انهما  
 ليسا يميزين له عن المشارك الجنسي وقيل فصلها انقسم بجنسها لا مطلقاً  
 وقيل فصلها انضم الى الجنس كما هو المتبادر وقيل فصلها القريب كلها  
 توجيه بلا مساعدة الدال والقرينة فتأمل \* السيد وذلك بان يتركب الماهية  
 مثلاً من امرين متساويين فيكون كل واحد منهما فصلاً لها يعني هذا مبنى  
 على مذهب المتأخرين القائلين بجواز الفصل بدون الجنس فمحجوز تركب  
 الماهية من امرين متساويين يميز كل واحد منهما تمييزاً لا يحصل بالآخر  
 فلا يلزم توارد العلتين المستقلتين على قول من قال ان الفصل علة للماهية  
 او للخصه \* اعلم انه ليس المراد من العلية ان الفصل علة بوجود الجنس بل  
 المراد ان الصورة الجنسية مبهمه في العقل تصلح ان تكون اشياء كثيرة هي  
 عين كل واحد منها في الوجود غير متحصل بنفسها لا تطابق تمام ماهياتها  
 المحصلة واذا انضاف اليها الصورة الفصلية عينها وخص لها اي جعلها  
 مطابقة للماهية الثامة فهي علة لرفع الابهام والتحصل والعلية بهذا المعنى  
 لا يمكن انكارها فانهصار اجزاء الماهية في الجنس والفصل ان يكون يعني فعلى  
 هذا الجواز يتم انحصار اجزاء الماهية في الجنس والفصل لكن الانحصار  
 يتصور على وجهين احدهما ان يكون كل ماهية مركبة من جنس وفصل  
 لا غير والثاني ان يكون اعم منها بان لا يخلو جزء الماهية منهما ولا يدخل  
 فيها غيرهما سواء كان بعضهما جنساً وفصلاً او يكون كلها فصلاً ووجه تفرع  
 انحصار الاجزاء الى تركيب الماهية من امرين متساويين ان من جوز هذا



التركيب عرف الفصل بأنه السكلى الذى يحمل على الشئ فى جواب اى شئ هو فى جوهره فعلى هذا يتم حصر جزء الماهية فى الجنس والفصل ويجوز تركيب الماهية من امرين متساويين لان كلا منهما يميز الماهية بذلك التفسير ضرورة انهما يميزانها عما يشار كها فى الوجود وان لم يميز عما يشار كها فى الجنس واما من فسر الفصل بأنه السكلى المقول على النوع فى جواب اى شئ هو فى ذاته من جنسه فاذا سئل عن الانسان باى شئ هو فى ذاته من الحيوان او الجسم النامى كان الجواب الناطق او الحساس فلا يجوز تركيب الماهية من امرين متساويين اذ ليس كل منهما جنسا ولا فصلا بهذا التفسير فبطل حصر جزء الماهية فى الجنس والفصل لا مكان تركيب ماهية من امرين متساويين فى نفس الامر ( قال ويمكن اختصار الدليل آه ) اى الدليل الذى يستلزم التسلسل او الانتهاء الى امر مساو وطريق حذف النسب الذى ردد فى بعض المشترك عدم ملاحظته فى التفكير فى الدليل وان لم وجودها اذ فرق بين حصول الشئ وملاحظته اذ النسب لا يخلو عنها الدليل بحسب الحصول لان مدار الشقين فى الدليل اختصاص البعض بتمام المشترك واشترائه بين نوع آخر فى الاول يلزم المساواة او الاختصاف فى الثانى يلزم العموم فتأمل ( قال لا يقال جزء الماهية آه ) لان جزء الانسان مثلا اذا اطلق يتناول على اقسام كثيرة خارجة عن القسمة كالفصل القريب مع الفصل البعيد والفصل البعيد مع الفصل الابعد والجنس القريب مع الفصل القريب لان التركيب من الشئ وغيره لا يكون عين الشئ فلا يكون هذه الاقسام جنسا ولا فصلا واذا قيد الجزء بالافراد يخرج هذه الاقسام من القسمة لخروجها من المقسم وعلى هذا التقرير لا يفيد اعتبار الوحدة النوعية فى المقسم كما ظن بل الجواب الحق ما قاله الشافعى فتأمل : السيد قدينا قشح انه كيف يعد الجسم النامى قال المحشى قدس سره فى حواشيه لشرح المطالع لا يقال اعتبار الافراد ينافى تمثيلهم الجنس المتوسط بالجسم النامى لانا نقول هو من قبيل المساهلة فى الامثلة انتهى يدل هذا على ان التمثيل به اما للتسهيل للتعليم اوله سهل لظهور المراد ان الجنس المتوسط هو المعبر بلفظ المفرد كما عبر مثلا عن الجوهر القابل بلفظ الجسم اذ الجنس والفصل من الصور الذهنية المفردة باى لفظ عبر فهو سواء ( قال ورسموا الفصل آه ) الفصل فى اللغة التفريق وفى الاصطلاح استعمال او لا فى المعنى العام وهو ما يتميز به شئ عن شئ لازما كان او مفارقا ذاتيا او غير

ذاتي ثم نقلوه الى ما يتميز به الشيء في ذاته وهو الذي اذا اقترنت بطبيعة الجنس  
عينها وقومها نوعا وبعد ذلك يلزمها ما يلزمها ويلحقها ما يلحقها كالناطق  
للانسان فان القوة التي تسمى نفسا ناطقة لما اقترنت بالمادة فصار الحيوان  
ناطقا استعداد لقبول العلم والتعجب وغير ذلك ليس ان واحدا منها يقترن  
بالحيوانية اولا فحصل للحيوان استعداد النطق بل هو السابق وهذه توابع  
وفسره الشيخ في الاشارة بانه الكلي الذي يحمل على الشيء في جواب اي شيء  
هو في جوهره فاختار المص هذا التعريف لسلامته عن الاعتراض كما سبق آنفا  
( قال اي شيء هو في جوهره آه ) يحتمل ان يكون اي شيء مبتدا وهو مبتدا ثان  
في جوهره خبره وان يكون خبرا مقدما وهو مبتدا مؤخر وفي جوهره حالا  
من المبتدا على قول من جوزوه او بالتأويل والجوهر والذات مترادفان مقابلان  
للعرضي لا للعرض والا لا يختص الفصل بالماهية الجوهرية وليس كذلك  
كما لا يخفى \* السيد اذا سئل عن الانسان باي شيء هو كان المطالع عرض من هذا  
بيان طرق السؤال باي شيء هو وكيفية الجواب وهو ان السؤال به امان يطلق  
من قيد في جوهره او في عرضه او بمثله اولا فان اطلق يطلب به المميز مطلقا  
سواء كان مميزا عن جميع الاغيار او عن بعضها وسواء كان ذاتيا او عرضيا  
بعيدا كان او قريبا وان قيد بقيد في جوهره يطلب به المميز الذاتي سواء كان  
مميزا عن جميع الاغيار او عن بعضها وان قيد في عرضه يطلب به المميز  
العرضي سواء كان قريبا او بعيدا وان الجواب في مقابلة السؤال به يكون اخص  
بما اضيف اليه لفظة اي ففي الصورة الاولى يصلح الجواب باي فصل اريد  
وباي خاصة اريدت وفي الصورة الثانية يصلح باي فصل اريد دون الخاصة  
وفي الصورة الثالثة يصلح الجواب باي خاصة اريدت دون الفصل واذا بدل  
المضاف اليه على طريق التنازل يكون الجواب كذلك ففي كل رتبة الجواب  
اخص من المضاق اليه والالم يحصل التمييز فتأمل ( قال العرض العام لا يقال  
في الجواب آه ) امانه لا يقال في جواب ما هو فلانه ليس ماهية لما هو عرض  
عام له واما انه لا يقال في جواب اي شيء هو فلانه ليس مميزا لما هو عرض عام  
له فان قيل يلزم اعتبار العرض العام في جواب اي شيء اذ يصلح للتمييز في الجملة  
عن بعض المشاركات في الشبهة او في اخص منها فاحد الامرين لازم اما  
خروج الفصل البعيد واما اعتبار العرض العام في جواب اي شيء قلت  
العرض العام لا يميز شيئا عن شيء اصلا من حيث انه عرض عام بل من حيث



انه خاصة اضافية ( قال فان قلت السائل باى شىء آه ) هذا امانقضى على التعريف بلزوم احد الامرين خروج الفصول البعيدة من التعريف او دخول الاجناس فى التعريف منشأ السؤال قوله لان السؤال باى شىء هو انما يطلب آه او وارد على هذا ومنشأؤه خروج الجنس والنوع من التعريف بهذا القيد او وارد على هذا الخروج وحاصل الجواب على التقرير الاول تحرير قيد التعريف باختيار الشق الثانى ودفع المحذور وعلى الثانى وعلى الثالث اثبات المقدمة الممنوعة واجاب البعض باختيار الشق الثانى بوجه آخر وهو ان الجنس لا يميز اصلا لان له جهتين جهة اختصاصه وجهة اشتراكه ومدار الجنسية جهة الاشتراك لا الاختصاص حتى يميز شيئا فى الجملة لكن هذا ليس بوجه لان الجنس لا بد من خروجه اذ لو اعتبر جهة اختصاصه لم دخول فى التعريف مع انه من الاغيار \* اعلم ان السخص النقص بالجنس دون النوع مع انه ينتقض به ايضا حتى عمه الفاضل المحشى فى حواشيه لشرح المطالع لان الطالب باى شىء انما يطلب ما يميز الماهية المشمول عنه عما يشاركه فى الشئية والنوع نفس الماهية لا يميزه فتأمل ( قال لا يكتفى فى جواب اى شىء هو آه ) حاصل الجواب ان المحمول فى جواب اى شىء هو خاص بان لا يكون تمام المشترك بين التى ونوع آخر اذا الجواب من السؤال باى شىء مطلق ظاهر اينساول مطلق المميز سواء كان تمام المشترك او لا فورد السؤال على ظاهره واجيب بناء على تحقيقه بانه خاص بقريضة ان المخصوص كاله فيحمل عليه وجه الكمال ان السؤال باى شىء هو كما فى استعمال اهل العربية وعلى ما بينه الشانفسا لطلب ما يميز الشىء فى الجملة والجواب فى مقابلة هذا السؤال اما بمميز الذى تمحض فى التميز كالفصول واما بمميز لم تمحض فيه والاول يطابق السؤال بلا لغو زائد بخلاف الثانى ويمكن ان يقال ان هذا الاختصاص من قبيل الاصطلاح ولو كان اعم فى العربية وما قيل ان المراد ان قيد عدم كونه تمام المشترك معتبر فى التعريف بقريضة مقابلته بتمام المشترك فليس بتيى اذ لم يساعده العبارة مع انه يلزم خروج الجنس بقيد آخر لا بقوله فى جواب اى شىء هو ( قال ولما كان محصله آه ) اى محصل قوله انه كلى يحمل على الشىء آه او محصل الكلام بعد هذا الجواب هذا اشارة الى كون تعريف الفصل جامعاً وما نفع السموله على الفصول التى لا جنس لها والى تمامية انحصار جزء الماهية الى الجنس والفصل بخلاف التعريف الثانى على مذهب قدماء

المنطقيين فتأمل \* السيد انما مثل بهما لامتناع تركيبهما من الجنس والفصل  
والا لم يكن الجنس العالي ماليا لما انحصر جزء الماهية الى الفصل والجنس  
وثبت انه متناه لا بد ان يكون جنسا لا جنس فوقه وفصلا لا فصل تحته حتى  
يلزم تناء الاجزاء للماهية النوعية فمح لو تركيب الجنس العالي من الجنس والفصل  
لزم ان يكون فوق الجنس العالي جنس لان جنس الشئ فوقه وهو خلاف  
المفروض واذا بطل تركيبه من جنس وفصل فاما ان يتركب من امرين متساويين  
فصاعدا او من امرين مباينين لاسييل الى الثاني لان الكلام في الاجزاء المحمولة  
فتبت المطافان قيل لو تركيب الجنس العالي كالجوهر مثلا من امرين متساويين كان  
كل منهما ما جوهر او عرضا لاسييل الى الثاني والالكان الجوهر عرضا لصدقه  
على الجوهر بالمواطاة لان الكلام في الاجزاء المحمولة ولا الى الاول لانه لو كان  
جوهر ا فاما ان يكون جوهر ا مطلقا فيلزم تركيب الجوهر عن نفسه وغيره  
او جوهر ا مخصوصا والجوهر المطلق جزء منه فيلزم ان يكون الشئ جزء  
جزء نفسه وانه محال قلت قوله جزء الجوهر ا اما ان يكون جوهر ا او عرضا اما  
ان يريد به ان الجزء ا اما ان يصدق عليه الجوهر او العرض فان كان المراد  
الاول فلانم الحصر لجواز ان يكون مفهومه مغايرا لمفهومى الجوهر والعرض  
فان جميع الممكنات لا ينحصر في المفهومين فان كان المراد الثاني فلانم ان  
الجزء لو كان جوهر ا مخصوصا لزم ان يكون الشئ جزء جزء نفسه انما يلزم  
لو كان ذاتيا له وهو محتم فان الصدق اعم من ان يكون صدق الذاتى او العرضى  
فلا يلزم من وجود العام وجود الخاص ولا الفصل الاخير فصلا اخيرا  
اذ لو تركيب الفصل الاخير من الجنس والفصل لزم ان يكون جنسه اعم منه  
ولو كان اعم منه لزم ان يكون اعم من الماهية اذ لا اعم من احد المتساويين اعم  
من الآخر ولو كان اعم من الماهية لزم ان يكون مشتركا بين الماهية وبين نوع  
آخر فمح اما ان يكون تمام مشترك بينهما او بعضه فعلى كلا التقديرين اما ان يدخل  
في جنس الماهية او لا وان دخل لزم في تركيب الماهية المذكورة من الجنس  
وافصل تكرار الذاتى لوجود هذا الجنس في جنس الماهية وفي فصله ويكون  
المميز للماهية عن جميع مشاركتها فصل الفصل لان نفسه لان نفس الفصل يميز  
عن بعض مشاركتها ولا يميزها عن ذلك المشترك فيلزم ان يكون فصل الاخير  
فصل الفصل لان نفسه لكن السيد الشريف صرح الثانى دون تكرار الذات  
لانه يتفرع على الجنس دون الفصل مع ان الغرض متعلق بان لا يكون فصلا



للفصل وان لم يدخل لزم ان يكون لماهية واحدة في مرتبة واحدة جنسان  
 متباينان وان يكون فصل الاخير ايضا فصل الفصل لتمييزها عن جميع  
 مشاركتها في جنسين متباينين لانفس الفصل بناء على ما ذكر فعلى هذا لا يلزم  
 الكيفية المذكورة في الفصول العالية والمتوسطة لعدم تميزها للماهية عن جميع  
 مشاركتها قال بعض الافاضل اورد على عدم بقاء الفصل انه انما يتم ذلك  
 لو لم يحز ان يكون فصلان في مرتبة فليكن المركب والجزء كل منهما فصلا مميذا  
 كما ان الامرين المتساويين كل منهما فصل للماهية المركبة منهما ويمكن ان يدفع  
 بان العقل اذا حلل الماهية الى اجزاء الى ان يتم تفصيلها يعتبر الاعم في جانب  
 الجنس ويعتبر الاخص في جانب الفصل لان المحصل للعام المبهم هو هذا  
 الخاص ولهذا يعتبر الحيوان جنسا ولا يعتبر الجنس مجرد الجوهر وقابل الابعاد  
 والحساس والمتحرك بالارادة والناطق فصلا بان يكون مجموع هذه الامور  
 فصلا فاذا تركب الفصل الاخير من عام وخاص ينبغي ان يجعل العام داخلا  
 في جنس الماهية ويجعل مجرد الخاص فصلا فلا يكون الفصل الاخير فصلا  
 اخيرا بل يكون الفصل الاخير بعضه فاعرفه هذا وفيه بحث لانه لو سلم تماميته  
 يفيد عدم كون المجموع فصلا لعدم كونه اخيرا فتأمل (قال واعلم ان قدماء  
 المنطقيين آه) هذا بيان وجه اختيار المص مسلك المتأخرين مع بيان ما يقتضيه  
 على وجه الاحتمال وقدمائهم الذين كانوا قبل الشيخ على التحقيق والمتأخرون  
 من بعده ذهب القدماء الى ان كل ماهية لها فصل وجب ان يكون لها جنس  
 وتبعهم الشيخ في الشفاء حيث عرفه بهذا التعريف والمتأخرون ذهبوا الى  
 انه لا يجب ولما لم يتم برهان القدماء وهو ان المشاركة في الوجود لا يفتقر الى التمييز  
 بالفصل والالزام التسلسل لان الفصل موجود فالتمييز عند محتاج الى فصل آخر  
 ولزم بطلان انحصار جزء الماهية في الجنس والفصل عدل الشيخ في الاشارات  
 وعرفه كما عرفه المص وهو اختيار مذهب المتأخرين وجعل الفصل مميذا  
 عن المشاركة في الجنس او في الوجود لكن لما لم يحزم تركب الماهية من امرين  
 متساويين بينه على وجه الفرض والاحتمال وبين تقسيمه الى القريب والبعيد  
 بالقياس الى كونه مميذا عن المشاركة في الجنس (قال فان كان مميذا عن المشاركة  
 آه) القربية والبعدية في الفصل كان بالنسبة الى القربية والبعدية في الجنس  
 وهما يتصادقان في جنس باعتبار نسبته مثلا الجسم قريب بالنسبة الى الجسم  
 النامي وبعيد بالنسبة الى الحيوان فكذلك القربية والبعدية في الفصل كالجناس

فانه قريب وبعيد بتعدد النسب والمنسوب اليه فلا يلزم ان يكون المميز منحصرا  
للماهية النوعية باعتبار القرية والبعدية فلماذا ترك الشقيد للنوع لثلاثتهم  
الانحصار ويكون التعريف المستفاد من التقسيم جامعاً وإيراد المص نوع  
للتمثيل (قال وان ميره عن مشاركته في الجنس البعيد آه) اي فقط بقرينة المقابلة  
والا فكل مميز عن جنس قريب مميز عن جنس البعيد فتأمل (قال وانما اعتبر  
القرب والبعداه) هذا اما بيان وجه اعتبار القرب والبعد بالنسبة الى الجنس  
دون غيره حتى يعم لكل فصل واما بيان وجه اعتبارهما في الفصل المميز في  
الجنس دون المميز في الوجود وهو الظاهر لكن يرد عليه ان القرب والبعد  
اذا كان بالنسبة الى قرينة الجنس وبعديته نزم ان لا يوجد في الفصل المميز  
في الوجود لان انتفاء احد المنتسبين يستلزم انتفاء النسبة وانتفاء المنتسب الاخر  
من حيث الوصف فلا يناسب التوجيه بعدم كونه محقق الوجود اذ لو تحقق  
في نفس الامر وتبين لا يتحقق القرينة والبعدية ايضا فتأمل \* السيد عليه  
بان قواعد الفناملة شاملة حاصله منع كبرى الدليل المسوق لاثبات التخصيص  
باستناد ان القواعد في المنطق لا تخصص بالتحقق وعدم التحقق في الافراد  
بل ينظر فيها الى المفهومات لا بشرط شيء فلا يكون تحقق الوجود مقتضى  
لتخصيص البحث المطابق للشرح ان يقال عدم تحقق الوجود لا يكون  
مقتضى لتخصيص البحث لكن اشار به الى ان التخصيص يقتضى حكيمين ذكر  
احدهما وترك الاخر ووجهين تحقق الوجود وعدم تحقق الوجود فذكر الش  
حكم الاول ووجه الثاني والمحشى ذكر الوجه الاول تنبيهاً على ان ذكر احدهما  
يستلزم الاخر فتأمل فالصواب ان يقال الانقسام الى القريب حاصله ان  
التقسيم للافراد واذا لم يكن الافراد ممكناً لا يتصور فيه الانقسام بخلاف الوجه  
الاول لان عدم التحقق لا يستلزم الامتناع فلا يبا له من التقسيم واثبت عدم امكان  
الافراد بقوله فان الماهية آه فلا يمكن عد بعضها مميزاً قريباً وبعضها بعيداً لان  
القرب والبعد متضايقان لا يتعقل احدهما بدون الاخر ويقتضيان مبدأ حتى  
يلاحظا منه مع انه لم يوجد فلا يكون بعض الفصل قريباً وبعضه بعيداً ولا يكون  
كلها قريباً او بعيداً فتأمل ويرد عليه ان الانقسام اليهما اي على الوجه الصواب  
مداره عدم اختلاف الامر بين المتساويين في التميز حتى لا يتصور احدهما قريباً  
والاخر بعيداً وحاصل الايراد بيان وجود اختلافهما في التميز مثلاً اذا تركب  
ماهية من الجنس والفصل وذلك الجنس من امرين متساويين فانه مميز



الامر ان المتساويان للجنس عن جميع مشاركاتهما في الوجود والماهية عن بعض  
 مشاركاتهما فيه فوجد الاختلاف بينهما في التميز فعلى هذا اذا انقسم الفصل  
 المميز المطلق بان يقال ان مميز الماهية جميع مشاركاتهما فهو القريب وان مميزها  
 عن بعض مشاركاتهما فهو البعيد فيشتمل التقسيم على المميز عن المشاركات  
 في الوجود ايضا لكن القريب والبعيد في الفصل المميز عن المشاركات في  
 الجنس يكون بطريق التصاعد حيث يبدأ القرب من الماهية متصاعدا الى  
 الجنس العالي وفي الفصل المميز عن المشاركات في الوجود يبدأ من الجنس  
 العالي متنازلا الى الماهية التي هي النوع ولا محذور فيه فالاولى الاختصار على  
 ما ذكره الشلانه سالم عن هذا الايراد مع شئ آخر من مرجح وهو زيادة الاعتبار  
 في تحقق الوجود اما التعريفات فالاولى شمولها لكل دفع لما يكاد ان يقال ما ذكره  
 الشلانه يقتضى الاختصاص في التعريف ايضا كما في التقسيم بانه فرق بينهما لان  
 التعريف للماهية لا يلاحظ فيه الافراد وتحققه وعدم تحققه بخلاف التقسيم  
 لانه للافراد يلاحظ فيه الافراد ويعتبر تحققه وعدم تحققه فلذلك عجم في  
 التعريف وخصص في التقسيم (قال وربما يمكن آه) اشار الى ضعف الاستدلال  
 لبنائه على كون الماهية الموجودة في الاعيان مركبا من امرين متساويين مع  
 ان الفصول ليست من الاجزاء التركيبية الخارجية بل من الاجزاء التحليلية  
 العقلية التي تحلل العقل الماهية اليها اذ لا سبيل للعقل الى معرفة الفصول الا  
 من قبل آثارها لانه لما وجد العقل مثلا الانسان ذاء مقدار وحس ونطق  
 حلله الى اوصاف ثلاثة بعضها اعم وبعضها اخص كالقابل للابعاد الثلاث  
 والحاس والناطق وحكم على الترتيب في العموم والخصوص بالفصول وبتركب  
 الماهية في الذهن منها والاجزاء الذهنية والخارجية متفاوتان في الآثار والاحكام  
 ولا يلزم من بطلان تركب احدهما من الامرين المتساويين بطلان تركب الآخر  
 منهما كما سيجي (قان او يقال لو تركب آه) اصل الدليل على امتناع مثل تلك  
 الماهية ان كل ماهية اما ان يكون جوهر او عرضا فان كان جوهر او  
 الجوهر جنسا لها وان كان عرضا كان احد التسعة او احد الثلاثة وهي الحكم  
 والكيف والاضافة على اختلاف المذهبين جنسا لها فلا يكون تركيبها من امرين  
 متساويين فقط وان فرض تلك الماهية جنسا من الاجناس العالية فالجوهر مثلا  
 لو تركب الى آخره كذا في شرح المطالع (قال ان كان عرضا يلزم تقويم آه) تقوم  
 الجوهر بالعرض بان يكون العرض حالافيه متأخرا عنه ويان يكون محمولا

عليه مواطاة وبأن يكون عرضا حالا في جزء آخره جوهرى كالهية السيرية  
للسرير والمزاج العارض للمعجبون فالاول محاذ لو كان متأخرا عنه لم يكن جزء  
له قطعاً لوجوب تقدمه وكذا الثاني لامتناع حل الاعراض على الجواهر  
بالموطاة والالكانت اعراضا والثالث ليس بمحاذ لا يلزم تأخر جزئه عن الكل  
كافي الاول ولا كون الجوهر عرضا له بحمله عليه مواطاة كافي الثاني ولا شك ان  
المجموع من حيث هو قائم بذاته نعم احد جزئية قائم بالآخر ويجوز ان يلتصقا  
بمحيط يصير المجموع امرا واحدا حقيقة واللازم لهذا التركيب الثاني لكون  
الكلام في اجزاء المحمولة او الاول فتأمل ( قال وان كان جوهر آه ) يعني على  
هذا التقدير لا يخفى ان يكون الجوهر الكل نفس الجوهر الجزء او داخلاه او  
خارجا عنه فيلزم في الاول كون الكل نفس الجزء وهو محال لتقدم الشئ على نفسه  
وكذا في الثاني تقدم الشئ على نفسه واجتماع التقيضين وفي الثالث ان لا يكون  
العارض بتمامه عارضا وذلك لانه اذا كان الكل خارجا يعني عارضا محمولا لا يكون  
جزء المحمول عين الموضوع فلا يحمل بملاحظة هذا الجزء بل باعتبار الجزء  
الآخر مثلا الجوهر مركب من اوب واشئ عرض له الجوهر الذي حقيقته  
اوب فيمتنع ان يكون امارضا لنفسه فتعين ان يكون العارض هو الجزء الآخر  
اعني ب فلا يكون بتمامه عارضا وهو محال \* السيد يعني ان الاستدلال على  
امتناع وجود الماهية المركبة هذا توجيه العبارة على وجهين بمساعدة اللفظ  
والمعنى وعلى كلام الوجهين الاضافة بمعنى اللام فيفيد الاختصاص الاول  
ان يكون المطرح جمع مطروح بمعنى الملقى فيما بينهم بطرحون عليه افكارهم  
فيكون قوله ويطرحون عليه آه بيان لحاصل قوله مما يلقيه هذا هو المعنى  
الحقيقي لكن المقى هنا بطريق الكناية كون الاستدلال من المباحث الدقيقة التي  
يعتنى بها الازكياء والمعنى اولى ملزوما خارجا لازم ذهنا فلا انتقال من المزوم الى  
اللازم والثاني ان يكون جمع مطرح اسم مكان اى بطرح فيه الازكياء ويوقع فيه  
الغلط فهو على طريق التشبيه حيث شبه الاستدلال بالزلقة التي تزول فيها  
الاقدام في كون الاستدلال صعبا لا يؤثر فيه العقل ولا يثبت في علمه كما ان الزلقة  
لا يؤثر فيها القدم ولا يثبت فيه الاقامة \* والمق منه الاشارة الى ما في الدليلين من  
الانظار يعني على التوجيهين وهذا بيان صلاحية الاستدلال بهذين المعنيين  
اما في الاول فبان يقال لانهم وجوب للمستدل مقدمات لو صحت صح الدليل والا فلا  
فالاولى قوله ضرورة وجوب احتياج بعض اجزاء الماهية الحقيقية حاصل



ان الماهية الاعتبارية التي يوصف بالوحدة في الخارج حقيقة كالعشرة ونحوه  
لا يحتمل فيها احتياج بعض الاجزاء الى البعض اما الماهية الحقيقة ان كان لها  
اجزاء خارجية متميزة في الوجود العيني كالهولي والصورة للمجسم فسلم احتياج  
بعض اجزائها لكن ما نحن فيه ليس منها وان كان لها اجزاء محمولة ذهنية  
فلا وجوب فيها اذ لا تمايز بينهما في الوجود الخارجي قطعاً واما باعتبار الوجود  
الذهني بعضها اعم وبعضها اخص والاعم لا يفتقر الى الاخص والاعم يوجد  
الاعم وهو بدیهى البطلان وان يقال جاز احتياج كل منهما الى الآخر هذا منع  
للمقدمة الثانية بانه احتياج كل منهما الى الآخر لزم الدور بانه يجوز ان يحتاج من  
جهتين مختلفتين لاجل جهة واحدة حتى يلزم الدور كما يقال في الهولي والصورة  
كل منهما محتاج الى الآخر من جهتين مختلفتين ان الهولي مفتقرة الى الصورة  
في تباينها وحيزها والصورة الى الهولي في بقائها وتشكلها\* وجاز ايضا ان يحتاج  
احدهما الى الآخر بدون العكس وهذا منع للمقدمة الثالثة بارجاعه الى دليلها  
بسند جواز كون المتساويين متخالفين في الماهية ويجوز كون الماهية المختلفة  
مرجحا للاحتياج اذ لا يلزم من التساوي فيما صدق التساوي في الحقيقة  
كالضاحك والناطق وان لزم في الالفاظ المترادفة وبهذا يدفع ما يقال في المنع  
الثاني اذاختلف جهه الاحتياج يكون من قبيل الترجيح بلا مرجح فتأمل  
\* واما في الدليل الثاني فبان يقان اننا اختار ان احدا الجزئين حاصله اختيار الشق  
الثالث ودفع المحذور بان العارض يكون بمعنى الخارج عنه محمولاً عليه وبمعنى  
الخارج قائماً به واللازم هو الاول فلا استحالة فيه والمحال هو الثاني فلا يلزم  
من كونه خارجاً عارضاً (قال الثالث من اقسام الكل ما يكون خارجاً آه) لما فرغ  
من بيان الذاتى شرع في بيان العرضى وهو ما يتصور فهم الذات قبل فهمه اى  
محمول يمكن ان يتصور حصول الذات في الذهن بالكنه ولا يكون هو حاصله  
فيه بعد او هو شئ ثابت للذات بعلة هي نفس الذات او غيرها وهو اما لازم  
او عرض مفارق لانه اما ان يمتنع انفكاكه عن الماهية او لا الاول اللازم كالفردية  
للزوج والثاني العرض المفارق كالكتابة بالفعل للانسان فقد علم من تقسيم  
الكل بالنسبة الى ما تحتها ان المراد من الماهية هنا ماهية الافراد فالخارج عن  
الحقيقة التخصيصية كالواجب بالنسبة الى ذاته تعالى ومطلق التخصيص بالنسبة  
الى افراده خارج عن الماهية والمراد من امتناع الانفكاك ان يكون ثبوت العرضى  
للذات بطريق الضرورة ولا يجوز ان يفارقه فيشمل اللازم الاعم لانه لا يفارق

ولو وجد في غيرها ونخرج العرضي الدائم لجواز مفارقتها \* السيد لكنهم تسامحوا  
 فذكروا مبدأ المحمول بدله اعتمادا على فهم اذ المثال لا بد ان يكون من جزئيات  
 الممثل ومبدأ المحمول ليس جزئياته والمسامحة اراد اللفظ وارادة المعنى الغير  
 الموضوع له بلا قصد العلاقة مع وجودها وهنا موجود فلذا عبر بالمبدأ  
 واعتمادا مفعول له وعلة <sup>مصححة</sup> ومرجح التوسعة في التمثيل وبيان مبدأ  
 العرضي وسببه ( قال واللازم اما لازم الوجود آه ) اللازم ما يمنع انفكاكه عن  
 الماهية من حيث هي ولا يكون حصوله في الذهن متقدما على حصولها فيه  
 بل بعده بالذات سواء فرض وجودها اولا وهو لازم الماهية مطلقا فان  
 الفردية لازمة للثبوت في الذهن كافي الوجود الخارجي فلو تعقلت مجردة عنها  
 لم يكن الحاصل فيه ماهيتها واما لازم الوجود فهو الذي يلزم الماهية في الوجود  
 خاصة والمزوم ههنا هو الماهية الموجودة وفي الاول الماهية من حيث هي  
 واذ قيل هو لازم للوجود لم يرد به الوجود مطلقا بل وجودها في الخارج فانه  
 لازم له دون الماهية بخلاف الاول فانه يلزمهما ولازم آخر وهو المسمى بلازم  
 الوجود العقلي كالكلية للانسان فانه انما يلزمه في الوجود العقلي لا في الوجود  
 الخارجي ولا في الوجود الخارجي والعقلي معا ( قال كالسواد للحبشي آه ) قيل عليه  
 ان السواد كما لا يلزم ماهية الانسان لا يلزم وجوده ايضا لان الانسان الابيض  
 كثير بل انما يلزم الماهية الصنفية اعني الحبشي بحسب وجودها في الخارج  
 فيصير كلامه بحسب الظ في قوة ان السواد ليس لازما لماهية الانسان  
 بل هو لازم لوجود الصنف الذي تحتها ولا يخفى عدم انتظامه وفوات المقابلة  
 المطلوبة بين لازم الماهية ولازم الوجود فان اللايق للمقام ايراد امر لا يكون  
 لازما للماهية ويكون لازما لتلك الماهية فالتحقيق انه اراد بلازم الماهية ما يلزم  
 النوع وبلازم الوجود ما يلزم الشخص فان السواد للحبشي انما يلزم صنفه  
 التي هي من جملة ما اعتبر في تشخيصه فيكون لازما لتشخيصه لماهيته وفي العبارة  
 المنقولة اشعار بذلك حيث قال لوجوده وتشخيصه انتهى يمكن توجيه العبارة  
 بانه اراد باللازم الذي هو المقسم لازم الماهية الموجودة مطلقا سواء كانت  
 ماهية نوعية او صنفية او غيرهما وبلازم الماهية الذي هو القسم الاول لازم  
 الماهية من حيث هي وبلازم الوجود لازم احد الوجودين بخصوصه  
 سواء كانت تلك الماهية نوعية او صنفية او غيرهما ومن البين ان السواد  
 للحبشي الذي هو ماهية صنفية من قبيل لازم الوجود الخارجي كالتحيز للجسم



وعلى هذا لا غبار على تلك العبارة الا في قوله وتخصه ولعله اراد به التعيين  
 اللازم لاحد الوجودين بمخصوصه وقائده التنبيه على ان المراد من الوجود  
 خصوص احد الوجودين فكانه قال بمخصوصه ( قال فانه متى تحققت آه ) سواء  
 في الخارج او في الذهن لان كلمة متى لعموم الزمان ويشعر ان تقدير الوجود كاف  
 فيه غير محتاج الى الوجود بالفعل في الخارج ولا في الذهن فيمتنع انفكاكها  
 عنها بحيث لو تعلقت الماهية بدونها لم يكن الحاصل فيه ماهية الاربعة ( قال  
 لا يقال هذا تقسيم الشئ الى نفسه والى غيره آه ) لما كان التقسيم هنا من تقسيم  
 الكلى للجزئى وهو ضم قيود متباينة الى المقسم ليحصل الاقسام لزم ان يكون  
 القسم جزئيا للمقسم فتقسم الشئ الى نفسه والى غيره فاسد من جهة كون  
 الاخص اعم وبالعكس والكل جزء وبالعكس ومن جهة كون المبين اخص  
 وكون المبين جزء من مبين آخر فنشأ السؤال عدم اتيان القيود المضمومة الى  
 المقسم وايهام كون المقسم لازم الماهية من حيث هى وحاصل الجواب بيان  
 ان المقسم لازم الماهية لا بشرط شئ وهو المقي من قوله في الجملة والقسم الاول  
 لازم ماهية مقيدة بكونها موجودة والقسم الثانى لازم ماهية مقيدة بالاطلاق  
 والقسمان اخص لكونهما مقيدين دون المقسم فلا يتوهم ان الماهية من حيث هى  
 هى تساوى المقسم في العموم لان قيد من حيث هى قيد الماهية لا قيد لازم  
 الماهية فتأمل ( قال لانا نقول لانتم ان آه ) اول هذا الجواب منع تقسيم الشئ  
 الى غيره بارجاع المنع الى دليله ولما لم يكتف هذا القدر في الجواب اذا الفساد  
 من جهتين كما لا يخفى تصدى اولا الى كون لازم الوجود مما يمتنع انفكاكه عن  
 الماهية في الجملة بقوله فانه يمتنع الانفكاك عن الماهية الموجودة ثم تصدى  
 بهذه المناسبة الى اثبات صحة التقسيم بكلا قسميه بقوله فانما يمتنع انفكاكه عن  
 الماهية في الجملة اما ان يمتنع آه ففرع عليه مناط صحة التقسيم وهو قوله فورد  
 القسمة متناول لقسميه \* السيد قيل عليه ان قوله في الجملة يعنى يفهم من جواب  
 الش ان قيد في الجملة ملحوظ في المقسم الذى هو قسم الكلى الخارج فيكون  
 قيدا في تقسيم الكلى الخارج اليهما فتح اما ان يتعلق بقوله يمتنع او بالماهية فان كان  
 الاول يكون الامتناع في وقت من الاوقات سواء كان في جميع الاوقات او في بعضها  
 فتح يدخل في اللازم كل عرض مفارق ادهو ونبوته للماهية من الممكنات ولا بد  
 لكل ممكن من علة فيلزم في ثبوته للماهية من علة وحين وجود تلك العلة يمتنع  
 انفكاكه عن الماهية فيصدق عليه اللازم فيلزم في التقسيم كون القسم قسما

ويختص الكلى الخارج باللازم وان كان الثاني فلا محصل له الا ان يقال  
لاطلاق الماهية وح يلزم تقسيم الشئ الى نفسه والى غيره واما ان يقال  
بالانفكاك وان لم يتعرض السائل فيلزم تقسيم الشئ الى نفسه والى غيره اذا امتنع  
الانفكاك في الجملة يختص بلازم الماهية وتقسيم ذلك اللازم الى لازم الوجود  
والى لازم الماهية يستلزم المحذور لم يكن له معنى اصلا اذا حاصل يكون ماهية  
بوجه من الوجوه ولا حاصل له وما قيل من ان معناه ما يطلق عليه الماهية  
ولا يمكن ان يقال ما يطلق عليه الماهية هو الماهية من حيث هي لانه اعم منها  
فلا يلزم تقسيم الشئ الى نفسه والى غيره فليس بشئ لان المراد من الماهية  
ماهية الافراد اذ الكلى المنقسم الى هذه الكليات كما مر بالنسبة الى ما تحتها من  
الافراد وما يطلق عليه الماهية هو المفهوم لماهية الافراد فلا يصح ان يراد  
بها اعم من المجردة والمخلوطة حتى يتم تقسيمه الى المجردة والمخلوطة \* قال اولي  
ان يقال المراد بالماهية يعنى في الجواب عن هذا النقص ان يقيد الماهية بالموجودة  
فع لازم هذه الماهية الموجودة اعم من ان يكون لازما لها من حيث هي هي  
يعنى لا بملاحظة الوجود وان يكون لازما بملاحظة الوجود خارجا في دفع  
السؤال ولا يرد ما يرد على الجواب الاول \* والثاني لازم الوجود اى لازم الماهية  
الموجودة اى في الخارج محققا او مقدرا حل الوجود على الوجود في الخارج  
لتبادره فعلى هذا يكون محصول التقسيم ان اللازم اما ان يكون لازما للنوع  
او للتخصيص من حيث هو تشخص فلا يرد لازم الوجود الذهني او كان تقسيما  
للازم المطلق والتخصيص بناء على التبادر ولازم الوجود الذهني يعلم بالمقايضة  
او يدخل في الوجود الخارجي بناء على تعميمه من المحقق والمقدر وما قيل انه  
يلزم السلوب اللازمة للماهية المعدومة فليس بشئ لان المعدوم المطلق  
لا عارض له فضلا عن الزوم وكذا المعدوم في الخارج من حيث انه معدوم  
ومن حيث انه موجود مقدرا داخل في الماهية الموجودة المعجمة من المحقق  
والمقدر ( قال ولو قال اللازم ما يمنع انفكاكه عن الشئ آه ) اذ لو قال كذا يراد  
به الماهية الموجودة مطلقا بناء على ان الشئية تساوق الوجود المطلق ويراد  
من الماهية في القسم الاول الماهية من حيث هي هي ومن الوجود في القسم  
الثاني احد الوجودين الخارجي والذهني بخصوصه فالقسم الماهية الموجودة  
مطلقا والاقسام هي لازم الماهية من حيث هي هي ولازم الماهية الموجودة في  
الخارج من حيث هي موجودة فيه ولازم الماهية الموجودة في الذهن من حيث



موجودة فيه فيرجع هذا التقسيم الى ما هو المشهور من تقسيم اللازم الى الاقسام الثلاثة \* السيد انما لم يقل المص ذلك لانه قسم الكلى بالقياس يعنى ان مفاد العبارتين في التحقيق واحد لكن عبارة المص يرد عليه الاعتراض المذكور دون الفرضية اعنى لو قال اللازم ما يمتنع انفكاكه عن الشئ فينبغى للمص ان يختار هذه العبارة فاجاب عنه الفاضل المحشى بان مقتضى السوق ما اختاره من قوله يمتنع انفكاكه عن الماهية لا يقال ان بدل الماهية بالشئ لم ينحصر الماهية الى هذين القسمين لجواز كونه لازم المسخص لا نأقول لازم المسخص داخل في لازم الوجود لانه عبارة عن لازم الماهية باعتبار وجودها الخارجى مطلقا اما مطلق كالتحيز للجسم او مأخوذا بعارض كالسواد للحيثى فانه لازم لماهية الانسان باعتبار وجوده وتخصه الصنفى فيتم الانحصار (قال ثم لازم الماهية اما بين آه) الظ انه عطف على قوله اللازم ويكون تقسيما آخر للازم المطلق لتحقيق البين وغير البين في كلا القسمين الاولين ويحتمل ان يكون تقسيما للازم الماهية المقابل للازم الوجود ويكتفى في تقسيمه بالعلم بالمقايضة فالبين اما بين بالمعنى الاعم او بين بالمعنى الاخص اما البين بالمعنى الاعم فهو الذى يكفى تصوره مع تصور ملزومه في جزم العقل بالازوم بينهما هذا التعريف ان حمل على ظاهره وكذا الوسط في تعريف غير البين على الدليل يرد النظر الاتى اذ يكون واسطة بين الاقسام ما يحصل من حدس او تجربة او حس او غير ذلك لكن يمكن تصحيح التعريفين بحيث لا يرد عليه النظر بان يقال ان المراد بكفاية تصور الملزوم واللازم في الجزم بالازوم بينهما عدم افتقاره الى الوسط بقريضة المقابلة فيندرج ما يحصل بهذه الوسائط في البين فحين يحتمل الوسط على الدليل و بان يقال ان الوسط في تعريف غير البين واقع على سبيل التمثيل او بالمعنى اللغوى وهو الوسيلة اى الغير البين ما يفترجزم بالذهن بالازوم بينهما الى وسط مثلا او ما يفترق الى وسيلة ما فيندرج ما يحصل بتلك الوسائط في الغير البين فحين يحتمل التعريف الاول على ظاهره فتأمل \* السيد لا بد في الجزم من تصور النسبة قطعا قدم في اوائل الكتب ان اجزاء القضية لتصورات الـثـلـث المتعلقة بالحكم عليه وبه والنسبة والحكم الذى هو ادرالك وقوع النسبة او لا وقوعها والجزم من قبيل التصديق فلا بد فيه من تصور النسبة اشار بهذا الى ان الكلام لا يصح بظاهره لانه يدل على انه لا دخل لشيء غير تصور الطرفين في الجزم بالازوم اصلا وليس كذلك اذ لا بد في ذلك من تصور النسبة بينهما فاما ان يقال المراد

ان تصوره مع تصور ملزومه اشارة الى ان في العبارة تقديراً ضرورة ان تصور الطرفين غير كاف في الجزم بينهما او تصور الطرفين في اللازم البين بالمعنى الاعم مستلزم لتصور النسبة والمجموع مستلزم للجزم بلا احتياج الى تقدير خلاصته ان استلزام تصور الطرفين للجزم متأخر عن استلزامهما التصور النسبة وعند استلزام التأخر ثبت استلزام المتقدم بالضرورة وما قيل ان مراده ان تصور اللازم من حيث انه لازم مع الملزوم من حيث انه ملزوم يستلزم تصور النسبة على وجه الضرورة فليس بشئ لان وصف اللازم ووصف الملزوم موقوف على تصور النسبة بينهما حتى يثبت الوصفية فكيف يستلزمان بجهة الوصفية تصور النسبة ( قال في جزم العقل بالزوم آه ) يعني ما يكون التصور ان سبباً لحصول الجزم وما عدا الجزم ما يطلق عليه العلم التصديقي كالظن والتقليد ولو حصل من التصورين لا يعد من البين بل يدخل في غير البين ( قال اللازم الغير البين فهو الذي آه ) يعني لا غناء ذاتياً عن الوسط سواء كان يمكن الجزم او لا فيدخل فيه اللازم الذي يتمتع جزم الذهن بالزوم بينهما بوسط او غيره ويدخل فيه اللازم الذي حصل الظن بينهما سواء كان بلا دليل او بدليل يفيد الظن لانه يمكن حصول الجزم بينهما بالوجود وسط ( قال ك تساوي الزوايا الثلث آه ) اللام في القائمتين متعلق بالتساوي وفي للث امامتعلق على سبيل الحالية للزوايا الثلث فيكون المنال اللازم فقط او متعلق بلزوم مقدر اي كلزوم تساوي الزوايا الثلث للقائمتين للث فيكون التساوي لازماً والمثلث ملزوما فان المثلث يلزمه ان زواياه الثلث مساوية لقائمتين بواسطة انها متساوي الحادة المنفرجة المتساويتين للقائمتين \* السيد اذا وقع خط مستقيم تصدى الى بيان القائمة والزواوية والمنفرجة والحادة لكشف المنال لان هذه من اصطلاحات فن آخر فيمس الحاجة الى بيانه فحصول القائمتين من وقوع خط مستقيم على خط مستقيم وان انتفى احد المستقيمين ينتفى القائمة واذا وقع بحيث يحدث هناك قيد بالحيثية المذكورة اذ لو لم يقع خط مستقيم على خط مستقيم يكتمل وجوها عديدة من الاذا وقع مستقيم على قوس يحصل من داخله حادثان ومن خارجه منفرجتان واذا وقع خط على خط مستقيم يقع من طرف واحد حادة ومن الاخر منفرجة وغير ذلك كالا يخفى على من له بضاعة في الاشكال والمقدار ( قال قال وهناك نظراً ) فدعرفت ان منسأ هذا النظر حل الوسط في تعريف اللازم الغير البين على الوسط المصطلح وحل التعريف



الاول على ظاهره فح يثبت واسطة فلا ينحصر اللازم بهذين القسمين فلا يتم  
 التقسيم وقد سرفت اندفاعه فتذكر ( قال ما يقرن بقوله لانه حين يقال آه )  
 يعنى ما يعبر بهذا العنوان وهو البرهان وحقيقته وسط مستلزم للط حاصل  
 للمحكوم عليه ويسانه ان النسبة بين الموضوع والمحمول اذا كانت بمجولة  
 فان لم يكن هناك امر ينسب اليهما فلا برهان اصلا وان كان وان لم يكن حاصل  
 للمحكوم عليه لم يستلزم انتساب المحكوم به اليه فلا برهان ايضا وان كان  
 حاصل فلا بد من استلزامه للط والا فلا برهان ايضا فظهر ان حقيقته هذا  
 فلا انتاج الا فيما وجد هذه الحقيقة فيه ومعلوم ان وجه الدلالة في ان بعض  
 موضوع الصغرى بعض موضوع الكبرى فيندرج في حكمه فلا يعلم الا بذلك  
 وبالجملة فحقيقة البرهان وجهة الدلالة انحصرت في الشكل الاول فلا انتاج  
 في نفس الامر الاله والعقل لا يحكم بالانتاج الا بما حفظته فهذه الحقيقة  
 والدلالة باى تعبير يوجد يتحقق فيه البرهان والا فلا والتعبير بالشكل الاول  
 ظ و بغيره من الاشكال الباقية فغير ظ فلذا يرد جميعها اليه فكذا في الافتراضى  
 والاستثنائى يلاحظ هذا التحقيق فيندفع ما يقال من ان ما يقارن بقولنا لانه  
 يختص بالشكل الاول وان دخل الاشكال الثلاثة باعتبار رجوعها اليه لا يدخل  
 القياس الاستثنائى فتأمل \* السيد مع ان المتبادر من كلامهم يعنى الاعتراض  
 بعدم الانحصار مبنى على الادعاء بالا انحصار بناء على تبادر كلامهم والا فلا  
 اعتراض ومن قصد دفع الاعتراض وحل الانفصال على منع الجمع وح  
 اذا ثبت واسطة لا يخل الانفصال فغير معتد به لان منع الجمع وان صح لكن يفوت  
 بحمله عليه الغرض وهو الانقباض ( قال فلو اعتبرنا الافتقار آه ) الغاء التفرعية  
 يدل على ان الملازمة لاصل دليل الناظر يثبت بتهيد المقدمة وهو تخصيص  
 الوسط بالدليل ولا يلزم من انتفاء افتقار الاخص انتفاء افتقار الاعم فيثبت  
 واسطة ولم يتم الحصر \* السيد يعنى ان لازم الماهية اذا لم يكن تصورهما  
 كافيا ان التقسيم الحقيقى على سبيل الانفصال الحقيقى حيث يلزم من ثبوت  
 احدهما انتفاء الاخر وبالعكس وهنا ان اعتبر الوجود في تعريف غير البين  
 وماعداه في البين يحتاج تعميم تعريف البين فيدخل اللازم الذى حصل  
 بالحدس والتجربة وغيرهما في البين كما يشعر به عبارة الش وان اعتبر الوجود  
 في تعريف البين وماعداه في غير البين يحتاج تعميم تعريف غير البين فيدخل  
 الحاصل بالذكورات في غير البين كما يشعر به عبارة المحتى وبصرح تفرعه

لكن الحق عندى تعميم تعريف البين فادخال الحاصل المذكور في البين لا ترى ان  
 القضايا الست التي تعد من مقدمات البرهان مقدمات يقينية حاصلة من التجربة  
 والحدس وغيرهما فلا ينبغي قصر البين في الاولى وادخال الباقية في الغير البين  
 ثم تقسيمه الى ما يحتاج الى دليل والى ما يحتاج الى وسط غير دليل فتأمل وتوضيحه  
 ان المحتاج الى الوسط اى توضيح النظر وجهه الوضوحية ان القضايا الاولى  
 والنظرية والحدسية وغيرهما متفاوتة وممتازة بحسب الجزم وعدمه وبسبب  
 تفاوت اسباب العلم وبهذه الحالة مشهور متعارف تفاوتها وامتيازها وجب  
 ان لا يعتبر في مفهوم غير البين الاحتياج الى الوسط الوجوب عقلي وعدم  
 الاعتبار كناية عن ان لا يقصد هذا المعنى سواء لم يذكر بان يقال اللازم الغير  
 البين هو الذى لم يكن كافيا تصويره مع تصور الملزوم في الجزم بالزوم بينهما  
 او يذكر ويراد به المعنى الاعم بقرينة المقابلة بحمل الوسط على الوسيلة مطلقا  
 كما عرفت \* السيد هذا هو اللازم الذهني المتبرع اعلم ان المتبرع في دلالة الالتزام  
 ما هو اعم من هذا اللازم وان كان مفهومه تصور يا محمولا مأخوذا في هذا اللازم  
 لانه لا شك في اخذ ذلك في لازم الماهية بالمعنى الاعم فيكون مأخوذا فيه ايضا  
 فلا يكون هذا عين ذلك وانه يجوز ان يحمل هذا على ان هذا فرد لذلك قوله  
 منفكا عن الشئ الاول نوقش فيه بان الشئ الثاني هو الملزوم وامتناع الانفكاك  
 وصف اللازم ويمكن ان يقال انه اشار الى ان الاولى ان يقال لازم الشئ هو  
 كونه بحيث يمتنع انفكاك الشئ منه لان ما مر من تعريفه بحسب الظ لا يصدق  
 على اللازم الاعم فلا بد ان يحمل امتناع الانفكاك عن الشئ في التعريف المشهور  
 على انه يمتنع ان يوجد الشئ بدون وجوده يرجع الى ما ذكره قوله وحاصله انه يمتنع  
 ينبغي ان لا يفسر حاصل الزوم بحسب الوجود الذهني بما ذكر لانه بهذا المعنى  
 ليس قسما للقسمين الاخيرين اذ لازم الماهية مثلا يجوز ان يكون بحيث يلزم  
 من تصورهما تصوره وان لا يكون وكذلك لازم الوجود الخارجى بل المناسب  
 ان يفسر بما للوجود الذهني مدخل فيه بمعنى ان الزوم اذا وجد في الذهن كان  
 متصفا كالكلية والذاتية وغيرهما من المفهومات المذكورة في المنطق فان  
 معروضاتها اذا وجدت كانت متصفة بها واذا لم يوجد لم يتصف وايضا على  
 ما ذكره لا ينحصر اللازم في الاقسام الثلاثة اذ يبقى الوازم الذهنية التي لا يتصف  
 بها الا الماهية في الذهن ولا يكون تصورها مستلزما لتصورها كالكلية والجنسية  
 غير داخلية في شئ من الاقسام يمتنع ان يوجد باحد الوجودين واعلم انه يجب



ان يكون الملزوم في لازم الماهية موجودين بالوجودين بل يجوز ان يوجد بوجود  
ذهني فقط ولكن العقل يحكم بديهته بانه لو وجد في الخارج لكان متصفا بهذا  
اللازم فان الزوجية لازمة لماهية الاربعة مع ان ماصرها وافهى لازمة لماهيتها  
لانا نعلم بديهته انها لو وجدت في الخارج كانت زوجا كذا تحقق منفكة عن ذلك  
اللازم اى عن الاتصاف به بقرينة قوله موصوفة فذلك اللازم اهم من ان يكون  
موجودا او معدوما كاتصاف زيد بالعمى والبصر فلاجل ذلك لابد من تقدير  
الاتصاف حتى يثبت امتناع الانفكاك فتأمل بل اثما وجدت كانت معه موصوفة  
به اى الزوم للماهية من غير ملاحظة الوجود خارجا او ذهنيا لكن بسبب عدم  
خلو الماهية عن احدهذين الوجودين في ايها وجدت الماهية وجدالاتصاف  
باللازم فيه يعنى يكون احدا الوجودين طرفا للاتصاف ولا يلزم ان يكون طرفا  
لوجود اللازم حتى ينتقض بالوازم المعدومة فاذا كان كذا فلا مدخل لللازم  
الماهية في الوجود مطلقا بل تابع للماهية في الوجود فاذا كان الماهية الملزومة  
من شأنها الوجود في الخارج وفي الذهن كالاربعة يكون اللازم كذلك  
وان كان من شأنها الوجود في الخارج فقط كذات واجب الوجود تعالى  
وتقدس يكون اللازم كذلك وهذا بحيث لو وجدت في الذهن لكان اللازم  
معه فيه فلا يعد مثل هذا اللازم من اللازم الخارجى وان كان من شأنها الوجود  
في الذهن فقط كالطبائع التى هى المعقولات الاولى يكون اللازم كذلك بحيث  
لو وجدت في الخارج لكان اللازم معه فيه ولا يعد مثل هذا من اللازم الذهني  
فلهذا يحكم بان المعقولات الثانية من لوازم الماهية فلا يرد النقص بها بانها خارجة  
من الاقسام الثلاثة وقد علم ان هذا تقسيم اللازم باعتبار تقسيم الزوم فوجب  
ان لا يصدق اقسام الزوم بعضها على بعض واما اقسام اللازم فلا ضير  
في تسادقهما فالخارج ولازم الماهية يكون لازما ذهنيا واللازم الخارجى  
لا يكون لازم الماهية فتأمل فان قلت لازم الماهية من حيث هى يجب ان يكون  
لازما ذهنيا يحتمل ان يكون تقضا على تقسيم لازم الماهية بانه يلزم ان يكون  
قسم الشئ قسماته بناء على بيان اقسام اللازم المطلق بهذه الاقسام الثلاثة  
فيكون المنشأ بيان الاقسام والمورد تقسيم لازم الماهية ويحتمل ان يكون مورده  
بيان لازم الماهية بكيفية كذا بحيث يستلزم هذا البيان فساد التقسيم المذكور  
مع انه صحيح وما يستلزم لفساد الشئ الصحيح فهو فاسد قلت الواجب في لازم  
الماهية ان يكون بحيث هذا بيان الفرق بين اللازم الذهني واللازم البين بالمعنى

الاخص والسؤال مبني على عدم فرقهما حاصل الفرق ان لازم الذهني ما كان موجودا في الذهن بحسب اتصاف الماهية بها اذا وجدت فيه سواء التفت الذهن الى حصوله او لا اذ لا فرق بين حصول الشيء وملاحظته واللازم البين بالمعنى الاخص ما كان موجودا في الظرف الذي وجد الملزوم فيه بحيث يتعلق الشعور والاتفات بحصوله على طريق التصور بل على سبيل التصديق بثبوته للملزوم اذ اللازم البين بالمعنى الاخص ما يلزم من تصور تصور الملزوم ويلزم من تصورهما الجزم باللزوم بينهما بناء على تحقيق معنى اللازم البين بالمعنى الاخص فيكون اللازم الذهني اعم منه فحاصله منع قوله فيكون بينا بالمعنى الاخص فلا يلزم الانقسام المذكور \* فليس كل ما كان حاصلًا لماهية المدركة في الذهن يجب ان يكون القاء لتعليل على امكان عدم الشعور لما حصل في الذهن حاصله ان كل ما حصل للماهية في الذهن من الاوصاف عارضة او لازمة لو وجب اداكه لزم من ادراك امر ادراك امور غير متناهية وهو بط بالضرورة بيان الملازمة انه اذا تعلق ادراك الى ماهية يحصل للماهية صفة المدركة ويجب ان يدرك هذه الصفة واذا ادرك هذه الصفة يحصل لهذه الصفة صفة المدركة ايضا ويجب ان يدرك هذه الصفة التي هي مدركة الصفة وهلم جرا لا يقال يجوز ان يكون بين اللازم والملزوم التلازم والتعاكس ويلزم من ادراك الملزوم ادراك هذا اللازم من حيث كونه لازما ومن ادراك اللازم ادراك هذا الملزوم من جهة كونه لازما فيقطع التس لا نأقول ليس لزوم ادراك امور غير متناهية من ادراكات الاوازم الغير المتناهية حتى يمنع بهذا كما ظن بل من ادراك امور حاصلة من نفس الادراك الاول سواء كانت لازمة او عارضة فتأمل بل يجوز ان يكون لازم الماهية معطوف على يجب اضراب عنه بملاحظة الفاضل والمفضول لان سلب الوجود يحتمل ان يكون على سبيل السلب الكلي بمعنى لاشيء مما كان حاصلًا لماهية المدركة مما يدرك ولا شيء من لازم الماهية بحيث يلزم من تصورهما الجزم باللزوم بينهما ويحتمل ان يكون على سبيل رفع الايجاب الكلي المستلزم لصدق الجزئيتين موجبة وسالبة والاحتمال الثاني هو الواقع في نفس الامر ومبني تقسيم لازم الماهية الى الاقسام المذكورة ولذا اضرب السيد اعترض عليه بان الاعتبار في الاول هو كون يعني انما يظهر عمومها اذا اعتبر في الاخص مع ما اعتبر فيه كون تصورهما مع النسبة كافيًا في الجزم باللزوم اذ يجوز ان يكون تصور الملزوم كافيًا في تصور اللازم ولا يكفي الصوران مع تصور النسبة بينهما في الجزم باللزوم ويكن ان يجاب عنه بان المراد من الجزم



بالزوم في معنى الاعم اعم من الجزم بالزوم في نفس الامر والجزم به في التصور ومن البين ان كل ما يلزم تصوره من تصور ملزومه يلزم من تصورهما الجزم بالزوم في التصور بينهما \* نعم لو فسر البين بالمعنى الثانى بما يكون تصور الزوم كافيا يمكن ان يقال ان هذا التفسير مع مخالفته لما اشتهر من اعتبار هذا المعنى في الدلالة الالتزامية لا يكفي في ظهور نسبة العموم والخصوص لان الحكم بها موقوف على صدق الاخص بهذا المعنى على شئ في نفس الامر وهو مما لجواز ان لا يكون شئ مما يلزم تصوره من تصور ملزومه بحيث يلزم من تصورهما الجزم بالزوم بينهما اللهم الا ان يحمل العموم والخصوص على ما هو بحسب المفهوم لا بحسب الصدق فانه ح يكون بينهما عموم وخصوص باعتبار المفهوم لان مفهوم الاخص كل ومفهوم الاعم جزء ففى وجد الكل وجد الجزء من غير عكس ( قال والعرض المفارق اما سريع الزوال آه ) العرض المفارق مقابل اللازم وهو قد يكون عبارة عن الضرورة بمعنى الاعم وهو امتناع الانفكاك سواء كان ناشيا من الذات او من غيره وقد يكون عبارة عن الضرورة بمعنى الاخص وهو الضرورة الناشئة عن الذات والمراد ههنا هو المعنى الاول كما يظهر من تقسيمه الى انواع الزوم والدوام لا يخ عن الضرورة بالمعنى الاعم لان دوام المسبب لا محالة لدوام السبب المنتهى الى الواجب لذاته فيمتنع ارتفاعه فح يتم انحصار العرض المفارق الى سريع الزوال وبطئته اذ الدائم يدخل في اللازم فلا يرد اعتراض الشئ نعم يرد الاعتراض الاخر بخروج عرض مفارق يمكن صدقه على معروض ولم يصدق ازلا وابدا عليه فلا يقال عليه بطئ الزوال او سريع الزوال يمكن ان يجاب عنه بان وجود عرض مفارق كذلك مما لجواز ان يكون الكلويات التى يمكن صدقها على افرادها ولا تصدق عليها بالفعل اصلا كالغناء ونظائره ذاتيا لافرادها الممكنة وبمجرد الاحتمال العقلى لا يقدح في صحة التقسيم الاستقرائى وبان المراد بالعرض المفارق ههنا ما كان مازيا لمعروضه بالفعل بناء على ان الكلويات معتبرة بالقياس الى ما تحتها من الجزئيات بالفعل كما هو المتبادر من كلامهم ( قال كالشيب والنباب آه ) قيل في التمثيل بالشيب خفا اذ بطئ الزوال ما يزول مع بقاء المعروض وهذا لا يزول الا مع زوال المعروض حتى احتاج بعضهم الى حمل الشيب على الكهولة مع انه خلاف المتعارف ولقد رأيت في العروة للشيخ المرشد ركن الدين السمناني قدس سره ان الخضر عليه السلام يصير شابا على رأس كل مائة وعشرين

سنة وهذا الفرد يكفي لصحة التمثيل ويمكن ان يحاب بالتصرف في لفظ الزوال  
 بقرينة المثال بان يقال ان الزوال عبارة عن عدم العرض المفارق سواء كان  
 قبل وجوده او بعد وجوده عند وجود المعروض وان كان الظاهر ان يكون  
 عبارة عن عدم بعد الوجود فيصح التمثيل فتأمل ( قال السكلى الخارج  
 عن الماهية آه ) الظ تقسيم كل واحد من اللازم والمفارق عدل عنه الى قسميهما  
 وقسمه لاجل ما قاله في آخر القول بقوله واعلم مع ان مأل التقسيمين واحد لان  
 قسم القسم قسم ( قال لانه ان اخص بافراد حقيقة واحدة آه ) الحقيقة  
 الواحدة اعم من ان يكون نوما اخيرا او متوسطا او جنسا عاليا وذلك  
 الاختصاص اما ان يكون بالقياس الى جميع ماعداه كالضاحك للانسان  
 والمختص بهذا الاختصاص خاصة مطلقة واما ان يكون بالقياس الى بعض  
 اغيائه كالماشي للانسان والمختص بهذا خاصة مضافة والتعريف المذكور  
 لا يتناول القسم الثاني فلا يكون جامعاً لجواب الخاصة التي هي قسمة الكليات  
 الاربع هو الاول دون المطلق الشامل للمطلقة والمضافة واطلاق الخاصة  
 على المطلق وعلى الاول بالاشتراك اللفظي على ما يعلم من الشفاء ( قال ويرسم  
 الخاصة بانها كلية آه ) جمع الافراد وعم بالاضافة ليخرج ما يختص بفرد  
 حقيقة واحد منحصرة نوعه لشخصه لان خواص الشخصيات لا تتعلق  
 غرض بها اذ لا بحث عن احوال الجزئيات وليكون خاصة شاملة كالضاحك  
 بالقوة بالنسبة الى الانسان اذا اعتبر في الرسوم الخاصة الشاملة ليكون التعريف  
 مساويا للمعرف والكليات الخمس مواد التعريفات فالمعتبر هنا الخاصة الشاملة  
 والمتبادر من الحقيقة الماهية الموجودة فاختر هذا دون الماهية العامة للموجودة  
 والمعدومة لان اللازم والمفارق من الصفات الثابتة وثبوت شئ شئ فرع  
 لثبوت المثبت له والماهية المعدومة لا يثبت لها اللازم والمفارق حقيقة واما  
 تعريف الامور الاعتبارية كالعقلاء ونحوه فبالمواد الاعتبارية فالاولى تخصيص  
 التعريف بالحقائق الموجودة ولو امكن تعميمه بالتأويل فتأمل فان قيل هذا  
 التعريف يصدق على خواص الاجناس بالنسبة الى الانواع كالماشي بالنسبة  
 الى الانسان قلنا القيود الحثية معتبرة في التعاريف سواء ذكرت او لا اي كلية  
 مقولة على افراد حقيقة واحدة فقط من حيث النسبة الى حقيقة واحدة  
 لا يقال وان اعتبر الحثية يلزم اجتماع الخاصة والعرض العام في الماشي مثلا  
 وان كان بالقياس الى الماهيتين ان اجتماع الخاصة والعرض العام بالقياس  
 الى ماهيتين لا محذور فيه فانه لا يوجب عدم فائدة التقسيم على انهم صرحوا



يا اجتماع كليات الخمس في كل واحد بجهسات متعددة وبسبب متعددة  
 « السيد وكذا فصول الاجناس كالجناس وما فوقه هذا بناء على حمل قوله  
 فقط على الحصر الحقيقي لتبادره واما بالحمل على الحصر الاضافي فلا وهذا  
 الكلام اعتذار عن قبل الشرباء على حله خروج الفصل مطلقا على قيد الاخير  
 مع ان بعض الفصول يخرج من قيد فقط فيلزم خروج المخرج بان قصر المخرج  
 بالقيد الاول الى بعضه وادخال البعض الآخر في مخرج القيد الثاني يخرج  
 الفصول مطلقا بقيد واحد وينضبط بخلاف الخروج بقيدين وهذا الاعتذار  
 مقتضى عبارة الش لان ظاهرها يشعر بان كل تعريف من تعريفات الكليات  
 يخرج منها الكليات الاربعة الباقية حيث اسند الخروج اليها بنفسها لا الى  
 انواعها وافرادها وان كان المخرج في الحقيقة هي الافراد والانواع فلا وجه  
 لتوجيه بعض الفضلاء عبارة الش ودفع الاعتذار ولتأييد كلامه بانه اراد  
 بالفصل فيما ذكره بعيد هذا في تعريف العرض العام فصل النوع وخاصته  
 لا مطلق الفصل والخاصة والا لما صحح قوله لانهما لا يقالان الا على حقيقة  
 واحدة لان المراد بهما ايضا الفصل والخاصة المطلقان لان فصول الاجناس  
 وخواصها لا يقالان الا على حقيقة واحدة بالنسبة الى الاجناس كما مر من تعميم  
 حقيقة واحدة آنفا السيد خروج النوع بهذا القيد مما لا شبهة فيه وكذا خروج  
 فصل النوع الى النوع بالنسبة والمقايسة الى حصصه فيدخل فيه فصول  
 الانواع وفصول الاجناس بالمقاياس الى الاجناس واما بالمقاياس الى انواعها فيخرج  
 بالقيد الاخير فلهذا فسر فصول الاجناس بقوله اعني آه قيل الجنس باعتبار انه  
 مقول على افرادة وهو حقيقة واحدة مقول على افراد حقيقة واحدة فقط وان كان  
 من حيث انه مقول على افراد الانسان والفرس مقول على افراد حقيقة واحدة  
 وغيرها فيخرج بالقيد الاول واجيب بان المتبادر من التعريف ان يكون المقول  
 غير الحقيقة والجنس من حيث انه يصدق على افراد حقيقة واحدة ليست غير  
 الحقيقة الواحدة بخلاف الفصل والخاصة اذ يتحقق فيهما مغايرة المقول للحقيقة  
 انتهى انا اقول ان قيد فقط اذا حمل على الحصر الحقيقي في تعريف الخاصة يجب  
 ان يحمل في تعريف العرض العام المقولية عليها وعلى غيرها على وجه الحقيقة  
 والا لتداخل الاقسام حيث يصدق على الماشي بالنسبة الى الانسان خاصة وعرضا  
 عاما معا فلا يكون القيمة حقيقية بل اعتبارية فالجنس وان كان مقولا على  
 حقيقة واحدة فقط بالنسبة لكنه مقول على واحدة وغيرها بالحقيقة فلا يخرج

بالقيد الاول قأمل ( قال وانما كان هذه التعريفات آه ) يعنى اختلف في تعاريف  
 الكليات الخمس هل من قبيل الرسوم او الحدود فقد ذهب بعضهم الى انها  
 حدود اذ لا ماهية للجنس وراء هذا القدر ضرورة انا لا نعنى بكون الحيوان  
 جنسا الا كونه مقولا على كثيرين مختلفين بالحقايق في جواب ماهو والمص  
 ذهب الى كونه رسوما بمنع دليل هذا المستدل بسند الجواز المذكور في كتاب آخر  
 ويشعر هنا كلامه في التعريفات لكن هذا القدر من المنع لا يقتضى كونه رسوما  
 بل عدم العلم بالرسوم ولا بالحدود كما يدل عليه عبارة الش ثم وجه بكونها حدودا  
 بالقياس الى كون الفاظ الكليات موضوعات لهذه المفهومات ووجه في كتاب آخر  
 بكونها رسوما للكليات حيث قال وانما جعل هذه الاقوال رسوما لحدود لان  
 الحمل على الشئ عارض لماهية الكليات غير مقوم اياها فان الجنس في نفسه هو  
 الكلى الذاتى بمختلفات الحقايق بالاشتراك سواء حمل عليها اولم يحمل واما  
 حمله عليها او كونه صالحا لان يحمل فمما يعرض له بعد تقومه اذا اردت التحقيق  
 فاستمع لما تلو اعليك \* اعلم ان اختلاف الكلى وانقسامه الى الخمسة انما هو بالنسبة  
 الى الجزئيات الحقيقة لا الاعتبارية والمراد بالحقيقة هنا ما يكون فردية بحسب  
 الحقيقة دون الاعتبار كافراد العنقاء مثلا وان كانت متوهمة لاما كانت موجودة  
 في الخارج وبلا اعتبارية ما يقابلها بخلاف حصص الكليات فانها نفس  
 طبايعها وكونها افرادا لها انما هو بحسب اعتبار العقل حيث اعتبر تقيدتها  
 بما يخصها من الامور الخارجية عنها المقارنة اياها فاذا علمت هذا فان  
 التعاريف المسوقة للكليات اما ان يكون لتحقيق ماهيات الكليات باعتبار افرادها  
 الحقيقة واما ان يكون لبيان موضوعات هذه الالفاظ المعبر بها الكليات في  
 اصطلاح هذا الفن فان كان الاول لا يعلم كونه حدودا ولا رسوما الا بصعوبة  
 لان معرفة احوال الحقايق الخارجية مقيدا الى افرادها الحقيقة في غاية الصعوبة  
 فان اجناس تلك الحقايق مشبهة باعراضها وفصولها بخواصها والتمييز  
 بينها بما ذكر من خواص الذاتيات مشكل جدا وكيف واكثرها مشتركة بينها وبين  
 الاعراض اللازمة وهذا هو مراد الشيخ من صعوبة معرفتها وان كان الثانى فكما  
 ذهب اليه ابو البركات من سهولة معرفتها بالنسبة الى المعانى المعقولة من حيث هي  
 معقولة لنا ومسمات بالالفاظ بحسب وضعنا وقد اطينا الكلام لاقتضائه مزيد  
 الاهتمام ( قال فحيث لم يتحقق آه ) اى لم يتحقق دليل الحدود بقرينة ان السند  
 المذكور للمنع الوارد على الدليل لاثبات الحدود لزم ان يطلق عليها الرسم فهذا



القول من ضم الش لازم من منع الدليل في كتاب آخر واطلاق الرسم في هذا المتن لادن كلام المص في زيد المنع فلا يرد ما قاله العصام ولا وفيه ان تحقق ماهية لها كذلك توجب اطلاق الرسم فلا معنى لترتب الاطلاق على عدم التحقق فالصواب ان يقال فحيث لم يتحقق انتفاء ماهية كذلك اطلق عليها الرسم وثانيا فقال المص في شرحه لانتم انه لا ماهية للجنس وراء هذا القدر لم لا يجوز ان لا يكون المقولية الموصوفة بالصفات المذكورة عارضة لفهوم وراثتها هو الجنس ولا يخفى انه لا يلزم من هذا انه جعل اطلاق لعدم العلم بالكون حدا السيد اما حقيقة اي موجودة في الاعيان اي بوجود اصيل سواء كان من الجواهر والاعراض سواء كانت قائمة بالنفس او بغيره والاعتبارية ماعداء فينمى على ماله تحقق في نفس الامر وعلى ما لا تحقق له في الخسارح ولا في نفس الامر فالاول ما يعتبره العقل كالامور الاضافية المسماة بالحال التي لا موجودة في الخارج ومعدومة فيه وكالابقاعات التي ليست بموجودة في الخارج لكن موجودة في نفس الامر لتفرع الآثار عليه وادخولها في العلة التامة للممكنات وكالامور المنتزعة من امور موجودة في الخارج كالوجوب والامكان وبعض الامور الاصطلاحية فانها مفهومات انتزعتها العقل من الموجودات العينية وليس لها وجود اصلي ومعنى ثبوتها في نفس الامر ومطابقة احكامها اياها ان مبدأ انتزاعها في الخارج وانه بحيث يمكن ان ينتزع العقل تلك الامور منه ويصفه بها والثاني ما اخترعها النفس من عند نفسه وهو معدوم صرف ولا منتزع من امور موجودة كالانسان ذي رأسين وانياب الاغوال فتعسر التمييز بين الحدود ورسومها المسماة بالحدود والرسوم الحقيقية لتعسر تمييز موادها للالتباس بين المذكورين تسمى بالحقيقية لكشفها عن ماهيات الموجودة في الخارج وهي الحقيقة واما الاعتبارية فلا اشكال لعدم الالتباس ولا تعسر في التمييز بين الحدود والرسوم وتسمى بالاسمية لكشفها مفهوم الاسم وهو الالفاظ. الموضوعه فهو ذاتي لها اما جنس ان كان مشتركا واما فصل ان لم يكن مشتركا يعني اذا لوحظ المفهوم المركب ووضع بازائه لفظ وضعوا ولا يقاس على الماهية الحقيقة فيعتبر فيه ما يعتبر فيه من الذاتي والجنس والفصل ويجرى فيه جميع احكام ما يجري في الحقيقة مثلا لتركبها من جنس وفصل قريبا او بعيدا او من فصلين متساويين وغير ذلك فيكون قوله اما جنس آه قضية مانعة الخلو \* السيد كما صرح بذلك الشيخ الرئيس اسند هذا الجعل على الشيخ الرئيس لان هذا لا يثبت بالدليل ولا يدخل

في الحدود والرسوم المتعارفة فكل هذه الاصطلاحات لا يعتد به الا اذا ثبت النقل  
 من صاحب الفن و شيوخه فلهذا اسند اليه \* السيد اي هذه التعريفات هذا  
 بيان مرجع الضمير وابعده ابرز نعم لو كانت تلك الاسماء موضوعا اذ الرسوم  
 في الماهية الحقيقة لابد ان يختلط بالعرضيات او بالعرضيات الصرفة واما ما كان  
 يكون لازما للحدود وكذا في الرسوم الاسمية لابد ان يكون لازما للحدود الاسمية  
 ولابد ان يكون متساوية ليكون جامعا ومانعا على مذهب التحقيق (قال وفي  
 تمثيل الكليات آه) اي بالنسبة الى الانسان مثل المشتقات التي يتحد خارجا  
 مع الانسان دون مبدأها لعدم الاتحاد فلا يتوهم ان النطق ومثله وان كان مبدأ  
 فهو كلي ولا يقتضي حمل الاشتقاق وحمل ذو (قال فائدة آه) وهي الاثر المترتبة  
 على الفعل وهنا ان اصل المعنى يصلح بالمشتقات وبمبدأها ولو بمساحة لكن  
 هذه الفائدة لا ترتب على المبدأ بل على المشتقات وترتب الفائدة على شيء  
 لا يقتضي ان يكون ذلك الشيء على خلاف الاصل وخلاف مقتضى الظاهر لا يخفى  
 الحمل المواطاة كون المحمول موافقا للموضوع في الخارج بحيث يكون لهما  
 وجود واحد بخلاف حمل الاشتقاق وحمل ذواذ هما بالواسطة فيكون الموضوع  
 والمحمول متحدين بالواسطة \* السيد قد سبق انهم قد يتسامحون فيذكرون  
 النطق مثلا يعني ان تمثيل المص وان كان اصلا لكون المثال جزئيا من الممثل  
 لكن قد اشتهر فيما بين القوم التسامح والعدول من المشهور يقتضي نكتة فاورد  
 هذه الفائدة نكتة له وقد عرفت انه لا حاجة اليه لسوق النكتة الا انه اظهر في  
 اقتضاها (قال التي هي مبادئها آه) اراد به مبدأ الاستقاق بالنظر الى الظواهر  
 بالنظر الى التحقيق ما ينتزع منه الكليات اذ من صفة النطق والضحك الثابتان  
 في ذات الانسان ينتزع الناطق والضحك فلا وجه ان يقال انه مبني على  
 المسامحة لان النطق مبدأ لفظ الناطق لا مبدأ مفهومه (قال وهو حمل هو هو  
 لاحمل الاشتقاق آه) اعلم ان الحمل عبارة عن الحكم بثبوت شيء لشيء صريحا  
 او مرجعا بحيث يتخذ المبتدأ والمثبت له في الخارج ليصح الحكم بان الموضوع  
 محمول ويتغير في المفهوم ليفيد الحكم فقد علم ان من شرطه اتحاد الخارجى والحمل  
 الواقع في العبارات قد يوافق شرطه بحيث يوافق الموضوع والمحمول في الخارج  
 مثل زيد قائم وقد لا يوافق بحيث لا يتحدان في الخارج مثل زيد قيام وتصحيح  
 الحمل يؤل المحمول بالمشتق او يقدر ذو فقد علم ان الموافق وتقدير ذو التأويل  
 بالمشتق سبب لصحة الحمل فصار ثلاثة اقسام في الحمل و اضافوا الحمل اسبابه



المصححة فقالوا رجل المواطأة ورجل الاشتقاق بمعنى المشتق ورجل ذو قد علم وجه اضافة الحمل الى هذه الاشياء لكن لشدة القرب بين رجل الاشتقاق ورجل ذو من جهة المعنى والتركيب جمع بعضهم بينهما فاملق رجل الاشتقاق على كلا القسمين كما جعله الش او بالعكس \* السيد بل النطق يصدق على افراد هذا دفع توهم ان النطق ليس بكلى وكذا مثله بان عدم الصدق بالنسبة الى افراد الانسان واما بالنسبة الى افراد نفسه كنطق زيد وعمر وفكلى وعدم الصدق مبنى على ظاهره وعدم تأويله وان اول فيصح كايته لكن بالواسطة وهو على نوعين كما قررنا آنفا وبعضهم جعل الحمل ثلاثة اقسام لما بين الاقسام الثلاثة للحمل في الحقيقة تصدى لما اختاره الش حيث قال رجل الاشتقاق وهو رجل ذو وفهم منه قسمان فقط ووجه بانه لما كان مؤدى الاخيرين واحدا من جهة الاحتياج الى التأويل ودلالتهما على الذات والصفة تأويلا فيجعلهما قسما واحدا ولى من الجمل بقسمين تقريبا للتشعار وتسهيلا للضبط مهمسا امكن ( قال واذ قد سمعت ما تلونا آه ) اعلم ان من عادة المحققين ان يجمل الكلام بعد التفصيل ويسمى بفذلكة الكلام ويدخل الفاء كثيرا على الاجمال ليكون اوقع في النفوس واشد ضبطه وحفظه وراعى الش لهذه العادة على وجه اكمل حيث اتى بالاقسام الحاصلة اولا وساق دليله اشارة الى ان الشقوق التي وسطت في تفصيل الاقسام ليست من الاقسام اذا الاقسام الحاصلة لا بد وان يكون متعينة متحصلة والوسائط ليست كذلك ككونه نفس ماهية مائتته وداخلها فيها وخارجها عنها وككونها تمام المشترك وغيرها لكن جعل اللازم والمفارق من الاقسام الحاصلة لا من الوسائط حيث بنى اعتراض المص عليه اذ هما متعینان ومتحصلان على ما يشعر به سوق عبارة المص كما لا يخفى فلا يرد ان الاقسام الاولى ثلثة وماعدا الاولى ثانوية كانت اوزائدة في الرتبة لا ينحصر بخمسة ولا بسبعة لان الثلثة التي قلت لها من الاقسام ليست منها لابهامها وعدم تعيينها فالاقسام الاولى هي الاقسام الخمسة وماعدا هذه الخمسة ان لم يتعين فلا يعد من الاقسام وان تعين فن الاقسام الثانوية فالق هو الاقسام الاولى المحصلة ( قال لا خمسة فلا يصح آه ) صرح بنى الخمسة ولم يكتف بكونها سبعة لان كون الاقسام سبعة لا ينافى خمسة لوجوده في ضمنها فلا يصح التفريع فتأمل قيل ان كلا من الخاصة والعرض العام سواء كان لازما او مفارقا فله مفهوم واحد وقصد المص ان يقسم الخارج بقسمين احدهما الى اللازم والمفارق والثاني الى الخاصة والعرض العام الا انه

اوربدل قوله وهو خاصة وعرض عام قوله وكل واحد منهما لقاعدة وهي التنبية  
 على ان كلا من الخاصة والعرض العام يكون لازما ومفارقا بخلاف ما لو قيل  
 الخارج اما لازم او مفارق وايضا اما خاصة او عرض عام فالانحصار في الخمس  
 باعتبار هذا التقسيم صحيح بل لو قسم الخارج الف قسمة ثم اعتبر قسمة كل منها  
 باعتبار انه مقول على حقيقة واحدة او اكثر كان الخارج بهذا الاعتبار منحصرا  
 في قسمين \* السيد هذا في غاية الظهور لان المقسم يجب لان التقسيم ضم قيود  
 متباينة الى المقسم ليحصل الاقسام فجميع المضموم والمضموم اليه عبارة عن  
 القسم الحاصل واما التقسيم الذي لم يذكر المقسم فيه فلظهور اعتباره فيه  
 لم يذكر لكنه ملحوظ ومقدر فاذا اعتبر المقسم فيها يكون الاقسام الحاصلة  
 متباينة فيعد كل واحد منها قسمانه على حدة فيكون اقساما اربعة على مقتضى  
 تقسيمه ومن اراد حصره في قسمين وجب عليه وفي هذا التقسيم لا يلزم المحذور  
 المذكور لانه اذا قسم اولا الى الخاصة والعرض العام ثم اقسامه الاولى ثم تقسيمه  
 الى اللازم والمفارق يكون من الاقسام الثانوية والكلام في الاقسام الاولى  
 ويمكن ان يقال في هذا التقسيم يكون الخاصة المطلقة والعرض العام المطلق  
 قسمي من الكلي فيتم الانحصار بخلاف التقسيم الاول لانه يلزم فيه ان يكون  
 الخاصة اللازم والخاصة المفارق على وجه الاختصية من الاقسام وكذا العرض  
 العام فان عد الخاصة المقيدة باللازم من اقسام الكلي فقط لا يتم الاقسام  
 لخروجه الخاصة المقيدة بالمفارق وان لم يعد فيلزم الاقسام الاربعة فتأمل  
 وقد يعتذر للمص يعني قد يجاب عن طرفه بانه يعلم من تقسيم اللازم والعرض  
 المفارق اليهما ماهية الخاصة وماهية العرض العام فيكون محصل التقسيم الى  
 معنيين مطلقيين يوجد كل واحد منهما في اللازم والمفارق فالمص نظر الى  
 المرجع والمحصل فرع على تقسيمه بالانحصار في الخمسة والش نظر الى الظاهر  
 فحكم بعد صحة الانحصار فلكل وجهة لكن هذا يقتضي استدراك تقسيمه الى  
 اللازم والمفارق وعدم مدخليته في التفرع فلهذا اتى بقوله يعتذر اشارة  
 الى ضعفه لان طلب الاعتذار عند وقوع العذر ( قال قد عرفت في اول الفصل  
 الثاني آه ) هذا تمهيد مقدمة لبيان المناسبة بين الفصلين وبيان الامتياز وبيان  
 فائدة بعض القيود وجه المناسبة ان الجامع بينهما ان كلا الفصلين متعلق  
 ببيان الكلي المطلق تصورا وتصديقا ووجه الامتياز ان حاصل الفصل الاول  
 بيان الكلي باعتبار الوجود العقلي بلا ملاحظة الوجود الخارجي وكذا تقسيمه



الى الكليات الخمس ولهذا تعد من المعقولات الثانية فلا منافاة بين كون الكلّي  
 ممتنع الوجود في الخارج وكونه غير مانع عن وقوع الشركة اذا كثرة العقلية  
 لا ينافي الامتناع الخارجيّ وحاصل تقسيم الكلّي بحسب الوجود الخارجيّ بمعنى  
 وجود الافراد اما معدوم او موجود فالمعدوم اما ممتنع الوجود في الخارج سواء  
 كان لاقتضاء ذاته او لعلّة خارجية واما يمكن الوجود الذي لا مانع لوجوده في  
 الخارج ولا لعدمه بل لعدمه لعدم اللة لا وجود والموجود اما موجود من افراده  
 واحدا او اكثر فالوجود الذي وجد منه فرد واحد اما ان يمتنع فرد آخر  
 له سواء كان لاقتضاء ذاته او لعلّة خارجية او لا يمتنع لكنه غير موجود الذي لا مانع  
 لوجوده ولا لعدمه بل لعدمه لعدم اللة لا وجود والموجود الذي كثّر افراده اما  
 متناهية او غير متناهية فحاصل قسمة الكلّي باعتبار وجوده الخارجيّ ستة  
 اقسام (قال فئات الكلية والجزئية آه) اي مرجعها في مفهومها وتعريفها  
 هو الوجود العقلي لا ينظر فيه الى الوجود الخارجيّ وهذا التقسيم باعتبار الوجود  
 الخارجيّ يعني باعتبار وجود افراده وعدمها في الخارج فيكون الامتناع  
 والامكان حال الافراد فلا يقال ان مناط الامتناع والامكان ايضا الوجود  
 العقلي فيثبت المناقاة بين الامتناع وعدم المنع عن وقوع الشركة فتأمل \* السيد  
 ذكر الجزئي ههنا على سبيل التبعية هذا دفع لما يكاد ان يقال ان عنوان البحث  
 يقتضي ان يكون البحوث الآتية متعلقة بالجزئي ايضا مع انه لم ينص الى بيانه  
 فذفعه بان في الكلّي والجزئي تقابل العدم والملكة كما يذهب المحسني رحمه والاعدام  
 انما تعرف بملكاتها فتعريف الجزئي الحقيقي والانصافي وبيان النسبة بينهما التتميم  
 تصوير الكلّي فيكون ذكره على وجه التبعية فلا يتصدى في البحوث على سبيل  
 الاصاله والالزم ان يتعلق غرض الفن اليه مع انه لم يتعلق واما ما قيل ان ذكر  
 الجزئي ههنا للتنبيه على انه حنظا من بعض هذه المباحث اد البحث عن امتناع  
 الوجود وامكانه يرجع الى البحث عن الجزئيات الحقيقية والبحث عن المعاني  
 الثلثة لا يخصه بل الجزئي ايضا فاننا اذا قلنا زيد جرتي فهناك امور ثلثة وانما قال  
 ههنا لان ذكره في قسمة القضية الى الشخصيّة والمسورة ليست بامتنع طرادي  
 لتعلق الغرض به من حيث انه موضوع الشخصيّة فليس سيئ برهنا اذ لثنتين  
 ان احوال الجزئي لا يدخل تحت صبط ويتغير كثير او لا فائدة في علم احواله المتغيرة  
 لزوالها عن النفوس الباطنة بعد المفارقة عن الابدان فلا يتعلق غرض المطلق  
 اصلا سواء في التصورات او التصديقات واما التعلق والبحث عنه في الجملة

فلا بد في المسائل الاستطردية والالكانت لغوا محضا فلا يعد بهذا القدر من  
المبحوث عنه في فن المنطق فتأمل السيد هذا الامكان هو الامكان مقيدا بجانب  
الوجود هذا دفع توهم من مقابلة الممكن الوجود للمتنع الوجود وحاصل دفعه  
تخصيص الامكان بفرد من الامكان العام بقرينة المقابلة اعلم ان الامكان بمعنى  
سلب ضرورة الوجود والعدم الامكان الخاص المقابلة للوجوب والامتناع  
بالذات وقد يؤخذ بمعنى سلب ضرورة الوجود بل الوجود ويعم الامكان  
الخاص والامتناع فيصدق على المتنع انه ممكن العدم وقد يؤخذ بمعنى سلب  
ضرورة العدم فيقابل الامتناع ويعم الامكان الخاص والوجوب فيصدق على  
الواجب انه ممكن الوجود هذا ما قاله المحشي وهو الموافق للغة العرب والعرف  
ولهذا يسمى بالامكان العام فان العمامة تفهم منه نفي الامتناع فن امكان  
الوجود نفي امتناع الوجود ومن امكان العدم نفي امتناع العدم والظاهر من  
هذا ان للامكان العام مفهوما واحدا يعم الامكان الخاص والوجوب والامتناع  
وهو سلب ضرورة احد الطرفين اعني الوجود والعدم والعلامة التفتازاني  
رحمه انكر هذا المعنى العام للامكان العام حيث قال وهو بعيد اذ لا يفهم هذا  
المعنى من امكان الشيء على الاطلاق بل انما يفهم من امكان وجوده نفي الامتناع  
ومن امكان عدمه نفي الوجوب ولهذا يقع الممكن العام مقابلا للمتنع شاملا  
للاوجب كما في تقسيم الكلبي الى المتنع والى الممكن الذي احدا قسمه ان يوجد منه  
فرد واحد مع امتناع غيره كالواجب وبهذا ينحل ما يقال على قاعدة كون نقيض  
الاعم اخص من نقيض الاخص من انه لو صح هذا لصدق قولنا كل ما ليس  
بممكن عام ليس بممكن خاص لكنه بط لا ن كل ما ليس بممكن خاص فهو اما  
واجب او متنع وكل منهما ممكن عام فيلزم ان كل ما ليس بممكن عام فهو ممكن عام  
وكلامه في شرح هذا الكتاب يقتضي جواز هذا المعنى العام للامكان العام يمكن  
ان يقال كلامه في المقاصد مبني على التحقيق وهما على المشهور فتأمل ( قال  
واما ان الكلبي متنع الوجود في الخارج آه ) باعتبار افراده لا باعتبار مفهومه لان  
مفهومه من المعقولات البانية فلا فلا يوجد في الخارج على التحقيق فلا وجه  
للتريد بين متنع الوجود وممكن الوجود باعتبار مفهومه والكلبي من حيث  
هو بقطع النظر عن الوجودين يتصف بعدم المنع عن وقوع الشركة و بامتناع  
الوجود في الخارج وامكانه فلما كان مناطه الوجود العقلي دخل الوصف الاول  
في مفهومه وخرج الوصف الثاني عنه وكان اتصافه باعتباره افراده فلذا قال



فأمر خارج عن مفهومه دون خارج عنه فأتخرج بحيث لا تعلق له المفهوم  
 لا بالعينية ولا بشيء آخر فلهذا قال المص لالنفس مفهوم اللفظ بل بقطع  
 النظر عنه فتأمل ( قال يعني امتناع وجود الكلّي آه ) فسر بكلمة يعني لان ظاهر  
 قوله لالنفس مفهوم لفظه ناظر وخاص الى امتناع الوجود و تحقيقه ناظر  
 الى الاقسام كله ويؤيده التفسير كما لا يخفى والمراد من نفي اقتضاء مفهومه  
 من حيث مفهومه اذ ذات الكلّي لا يخ من اقتضاء الامتناع والامكان العام المقيد  
 بجانب الوجود في الواقع وفي نفس الامر ( قال كشرىك الباري آه ) اى شريك  
 في ذاته وصفاته اما امتناعه في الخارج لما دل عليه برهان التوحيد عقلا ونقلا  
 وكذلك يمتنع في الذهن لامتناع اتصاف الامور الذهنية بالاوصاف الخارجية  
 الثابتة لله تعالى ذكر في الصحاح العنقاء الداهية واصطفا طائر عظيم معروف  
 الاسم مجهول الجسم روى عن الخليل انه قال سميت عنقاء لانه كان في عنقها  
 بياض كالطوق وقيل لانه كان في عنقها طول وروى عن الكلبي انه قال كان لاهل  
 الرس نبي يقال له خنظلة بن صفوان وكان بارضهم جبل يقال له دمع بفتح  
 الدال وسكون الميم وانحاء المعجمة سمكه في السماء قدر ميل وكان فيه طائر من احسن  
 الطيور وكان من عاداتها ان تنقض على الطيور فتأكلها فجماعت يوما ولم يجد  
 طيرا فانقضت على صبي فذهب به فسميت عنقاء مغرب لانها تغرب بكل ما  
 اخذته ثم انقضت يوما على جارية قاربت الحكم فذهبت منها فشكوها الى نبيهم  
 خنظلة فدعى عليها وقال اللهم خذها واقطع نسلها فاصدا يتهاصدا عقة  
 فاحرقها وقيل انها الان باقية غربت في البلاد فبعدت ولم تر بعد ذلك وهذا  
 المعنى يلايم طول الغيبة وما تقدم الاهلاك الكلّي \* السيد هذان مثالان للكلّي  
 المتناهي يعني اتى المص المثال بصيغة الجمع والش بصيغة الافراد ولكل وجهة  
 ان كان مفردا يكون تمثيلا للكلّي لانه واحد وان كان جمعا يكون مثالا لافراد  
 الكلّي لانها كثير وكلاهما يناسب التوضيح \* السيد يعني على مذهب من قال  
 بقدم العالم وهم الحكماء الاشراقية والمشيائية وذهب الاشراقيون الى ازالة  
 النفوس وابديتها قائلين بالتناسخ فلا يلزم لهم عدم تناهى النفوس وان كان  
 نوع الانسان قديما وذهب المشايون الى ابديتها دون ازليتها وحدوتها مع  
 حدوث الابدان ولما كان الانسان قديما لزم ابدان غير متناهية و نفوس غير  
 متناهية مع انهم منكرون التناسخ فيلزم عدم تناهى النفوس المجردة ولا يجرى  
 على ابطالها برهان التطبيق لعدم شرطه وهو الترتيب والنفوس ليست بمرتبة

وعند اهل السنة والجماعة بل عند اهل الملة النفوس متناهية لانهم قائلون بالحشر والنشر واذا انتهى الابدان انتهى النفوس ولذا خص على مذهب بعض وهو المشائية القائلة بقدوم العالم ولا بأس ولا قصور في بيان السيد قدس سره اذ لم يقل كل قائل بقدوم العالم ذاهب الى عدم تناهيتها فتأمل ( قال اذا قلنا الحيوان كلى فهناك امور ثلاثة آه ) هذا شروع الى بيان ان الكليات الخمس قد تطلق كل واحد منها على امور ثلاثة على سبيل الاشتراك من حيث العارضية والمعرضية اذ يلاحظ لكل منها معرض اذهى من المعقولات الثانية العارضة للمعقولات الاولى فالعارض هو مفهوم الكلى والمعرض هو ما صدق عليه هذا المفهوم والمجموع هو المركب منهما فالاول من غير اعتبار تقييده بمادة من المواد يسمى كليا منطقيا لانه عنوان الموضوع في المسائل المنطقية والثاني يسمى بالكلى الطبيعي لانه طبيعة من الطبائع اى حقيقة من الحقايق والثالث يسمى بالكلى العقلى اذ لا تحقق له الا فى العقل والمنطق ايضا كذلك لكن وجه التسمية لا يجب انعكاسه فاذا قلت الحيوان كلى والانسان نوع والناطق فصل والضاحك خاصة والماشى عرض عام يلاحظ فى كل واحد منها الموضوع من حيث هو هو والمحمول من غير اشارة الى مادة من المواد والمجموع المركب منهما فلاحظ الموضوع تصور مفهومه وهو الجسم النامى الحساس مثلا وملاحظة المحمول تصور مفهومه وهو ما لا يمنع نفس تصوره عن وقوع الحركة والاول معرض والثاني عارض وتصور المعرض غير تصور العارض بالضرورة وكذا تصور المجموع من حيث هو فيسمى مفهوم المعرض كليا طبعيا ومفهوم المحمول كليا منطقيا والمجموع كليا عقليا مثلا وقت كون المحمول كليا وكذلك اذا كان نوعا من الانواع المذكورة مثلا جنسا طبعيا جنسا منطقيا جنسا عقليا اذا قيل الحيوان جنس وعليه نفس البواقي ( قال من حيث هو هو آه ) اى الحيوان لا بشرط شئ مع قطع النظر عن افراد النوعية والشخصية اذ بهذه الملاحظة لا يصدق مفهوم الكلى عليه ( قال من غير اشارة الى مادة آه ) اى مع قطع النظر عن افراد الكلية كالانسان والفرس وغيرهما اذ به لا يكون من قبيل العارض ولا يكون كليا منطقيا والحاصل يكون الموضوع والمحمول بحيث يصدق عليهما المعرض والعارض بلاملاحظة الخارج ويؤيده قوله والحيوان الكلى بطريق الوصف قيل ولا بد ان يجعل هذا الحكم اكثر يا على خلاف عرف الفن وكيف لا واذا قلنا الكلى كلى لا يتحقق هناك



امران هو الكلى من حيث هو وهو مفهوم الكلى من غير اشارة الى مادة من المواد  
اذ هو والكلى من حيث هو واحد انتهى اقول الكلية العارضة للشيء بالقياس  
الى افراد كثيرة بحيث لا يمنع شركة الافراد في مفهومه فمع يلاحظ مفهوم الشيء  
لا بشرط شيء ويحمل عليه مفهوم الكلى من غير اعتبار مادة فيكون الموضوع  
مطلقا والمحمول ايضا مطلقا والموضوع معروض والمحمول عارض فيكون جانب  
الموضوع بالمقايسة الى الافراد بلا دخول هذه المقايسة في الموضوع فكذلك  
الكلى كلى الموضوع والمحمول مطلقا والمحمول عارض والموضوع معروض  
مع ملاحظة المقايسة على الافراد في جانب الموضوع فيتحقق فيه ثلاثة امور  
الكلى الطبيعى وهو موجود في ضمن الافراد الكلية وكلى منطقي وهو مفهوم  
الكلى وكلى عقلى وهو مفهوم العارض والمعرض ( قال لو كان المفهوم من  
احدهما آه ) اى من احد اللفظين وضمير احدهما الثانى راجع الى المفهومين  
كما يدل عليه عبارة الدليل فتأمل الفذ ترك قوله لزم ويقال لكان تعقل احدهما  
تعقل الآخر اذ عينية المفهوم يستلزم عينية التعقل لا لزومهما اذا لزم غير  
اللزوم اللهم الا ان يقال المراد من التغاير نفي اللزوم الذهني بينهما والتغاير بحسب  
الذات لا باعتبار او التغاير بالذات وبالاختبار لكن تعبير اللزوم بناء على كون  
المفهومات منتسبة الى اللفظين المتغايرين ( قال فالاول يسمى كليا بلبهيا )  
قيل الكلى الطبيعى ليس عبارة عن نفس المفهومات المعروضة للكلية  
بطريف الاشتراك او الوضع العام للموضوع له الخاس بل عبارة عن المفهوم  
صادق عليها وهو مفهوم معروض الكلية وروح افراد الكلى الطبيعى هي  
بمعنيها افراد الكلى المنطقي فلا وجه لاثبات الطبيعى اقول كما ان الكلى  
الطبيعى عبارة عن مفهوم كلى صادق على معروضات الكلية كذلك الكلى  
المنطقي عبارة عن مفهوم كلى صادق على مفهوم ما لا يمنع نفس تصور مفهومه  
من صدقه على كثيرين وهو مفهوم ما وضع له لفظ الكلى وكذلك الكلام في الكلى  
العقلى وعلى هذا افراد الكلى الطبيعى ليس افراد الكلى المنطقي بل هي افراد  
ما صدق عليه الكلى المنطقي لان مفهومه صادق على مفهوم ما لا يمنع وهو  
صادق على افراد يصدق عليها مفهوم الطبيعى نعم افراد الكلى الطبيعى هي  
عين افراد الكلى لكن مفهوم الكلى ليس عين مفهوم الكلى المنطقي بل فرده  
قائبات وجود فرد الكلى الطبيعى لا يكون اثبات وجود فرد الكلى المنطقي بل  
اثبات وجود فرد فرده السيد يعنى مفهوم من حيث هو قيل عليه هذا

اعتراض على كون الاول وهو الحيوان من حيث هو كليا طبيعيا بانه لو كان الحيوان من حيث هو هو كليا طبيعيا لكان الجنس الطبيعي في مثل قولنا الحيوان جنس هو الحيوان من حيث هو هو فلا يكون فرق بين الكلى الطبيعي والجنس الطبيعي مطلقا لا بالذات ولا بالاعتبار ومن البين المكشوف على من تتبع كلامهم ان بين افراد الكلى الطبيعي وافراد الجنس الطبيعي مطلقا فرقا ولو بالحثية فالحق ان الحيوان من حيث هو هو معروض للكلى كلى ومن حيث هو هو معروض للجنسية جنس طبيعي فيرد على هذا الصواب ان كان كذا فلا يثبت فرق بين الكلى الطبيعي وبين الكلى العقلي اذ يحفظ في مفهوم الكلى الطبيعي العارض والمعرض معا فاجاب المحشى قدس سره باختيار الحق ودفع المحذور بان اعتبار العارض معه على طريق القيدية لا الجزئية كما في العقلي يعنى التقيد داخل والقيد خارج في الكلى الطبيعي وداخل في الكلى العقلي فيتحقق التمايز بين الامور الثلاثة ويمكن توجيه العبارة على وجه الصواب بان المراد من حيث هو هو الحيوان من حيث هو كلى بناء على ان يكون احدا الضميرين راجعا الى الحيوان والاخر الى الكلى فيرجع معناه الى ان الحيوان من حيث هو معروض للكلية لكن يرد على التوجيه والوجه الصواب ان المص ذهب الى وجود الكلى الطبيعي فقال والكلى الطبيعي موجود في الخارج فتح يجب حله على وجود ذات الكلى الطبيعي وهو الماهية من حيث هو هو لا على وجوده من حيث هو معروض للكلية اذ لم يقل بوجوده احد فلا فرق اذن بين مفهوم الكلى الطبيعي والجنس الطبيعي لان كل واحد منهما مفهوم الحيوان من حيث هو هو بخلافه اذا اعتبر قيد عروض الكلية والجنسية حل هذه العبارة على وجهين احدهما انها اذا صدقا على مفهوم الحيوان من حيث هو يلزم ان يكون مفهوما طبيعيا من حيث هي فلا فرق بين مفهوميهما وانما ان يكون اضافة المفهوم بيانية فتح اذا صدقا على الحيوان من حيث هو لا يفرق بين افرادهما الا في بعض الافراد ومن البين ان بين افراد الكلى الطبيعي وافراد الجنس الطبيعي فرقا ويؤيد الوجه الثاني قوله قالصواب آه فلا يرد انه وان يفرق بين مفهوميهما يفرف بينهما بالعموم والخصوص لان الكلى الطبيعي اعم منه لانه صادق على الاجناس والانواع والجنس لا يصدق الا على الاجناس لانه يدفع من الوجه الاول بان عدم الفرق في المفهوم دون الافراد ومن الوجه الثاني ان عدم الفرق في بعض الافراد كاف في اثبات المط فالصواب ان مفهوم كلمة او للتعميم اذ حاصل الصواب ان



في مثل هذا التركيب يلاحظ على وجه القيدية معروضية الموضوع للمحمول  
 ليحصل التمايز بين الامور الثلاثة في جميع انواع الكلى ومعروضية الموضوع  
 المحمول ليست في كلها بالفعل بل بعضها بالصلاحية والامكان كالاجناس  
 والفصول في الحدود الاسمية والرسوم الاسمية الحاصلة بالاوضاح وكالعرض  
 العام والخاصة للشيء الذي لم يتحقق ذاتياته بعد فتأمل السيد اي الحيوان  
 والكلى اشار الى مرجع الضمير لدفع توهم رجوعه الى المفهوم ولزوم المفهوم  
 للمفهوم \* فانه اذا ظهر التباين بين اشار الى تمامية التقريب حيث ادعى اولا  
 تباين مفهومات ثلث واثبت تباين الامر في المذكورين في الظفلايم  
 التقريب : والحاصل ان مفهوم الحيوان الغرض من الحاصل توضيح الامور  
 المذكورة وكونها عارضا ومعروضا ونحوها وتكون كل واحد منها تباين الاخر  
 بتظير من المحسوسات التي يثبت بالمعينة وتدل على تباينها بالضرورة تعرضه  
 في العقل حاله اعتبارية لكونه من منترحات العقلية لامن الامور النفس الامرية  
 كنسبة البياض العارض للوب في كونها صفة قائمة به وفي الاحوال الآتية  
 من قوله فاذا اشتق الى آخر القول كما يظهر من قوله لذلك وقوله كما ان فتأمل  
 السيد يعني يؤخذ مفهوم الكلى من حيث هو بلا اشاره الى مادة يعني ان المراد  
 من البحث عنه ليس ان يجعل عنوان البحث لعقله اذ لا وجه له للقصر  
 ولا مفهومه بشرط ان لا يوجد في ضمن الافراد اذ يحكون القضية الطبيعية  
 لامسئلة ولا بشرط ان يوجد في مادة مخصوصة اذ يحكون القضية جزئية  
 لامسئلة بل يؤخذ مفهوم الكلى لا بشرط شيء باي لفظ كان ويورد عليه  
 احكاما فيكون القضية حكاية ومسئلة للعلم فيكون الاحكام عاماشاء للجميع ما  
 صدق عليه مفهوم الكلى فيتم القصر فتأمل السيد اي مبدأ الكلى واراد بالمبدأ  
 المشتق منه المبدأ يطلق على العلة يعني كون الحيوان كاي سبب للحمل بالكلى  
 عليه وعلى المشتق منه اراد المعنى الثاني هنا ادلا وجهه ولا مناسبة لاطلاق الكلى  
 المطبق على علته اما اطلاقه على المشتق منه فيناسب لماسبة الاشتقاق فيحمل  
 كلام المص على المساهلة لان الكلى الطبيعي هو المشتق واما على الاول فيحمل  
 على الخطأ واما اشتقاق المصطلح فلعدم تحققه حمل على التشبيه حيث قال  
 كنسبة الضرب والضاربة الى الضارب في كون المشتق اسم فاعل والمشتق منه  
 مصدرا سواء كان مادة او بالحق علامة المصدر (قال والكلى الطبيعي موجود  
 في الخارج آه) اختلفوا في ان الكلى الطبيعي موجود في الجملة او ليس بموجود

اصلاقتهم من اختصار الاول ومنهم المص واستدلوا على ذلك بان الحيوان هو  
جزء هذا الحيوان وهو موجود وجزء الموجود موجود وفيه بحث لانه ان اريد  
بهذا الحيوان ما صدق عليه كزيد مثلا فلانم ان الحيوان جزء له بل يجوز ان يكون  
زيد ماهية بسيطة لا جزء له عقلا ولم يقم دليل على تركبه في العقل فضلا عن  
ان يكون مركبا من الحيوان ولو سلم فهو جزء عقلي له والجزء العقلي للموجود في  
الخارج لا يلزم ان يكون موجودا في الخارج وان اريد المفهوم التركيبي اعني زيد  
الحيوان مثلا فلانم انه موجود في الخارج بل هو اول المسئلة فيلزم مصادرة على  
المطلان كون الحيوان موجودا موقوف على وجود هذا الحيوان ووجود الحيوان  
موقوف على وجود الحيوان لان وجود الكل موقوف على وجود الجزئي ومنهم  
من اختار الثاني واستدل عليه ان كل موجود في الخارج فهو متعين متشخص  
ولاشئ من الكل متعين ومتشخص والحق وجودا طبيعى بمعنى وجودا اختصاصه  
فان قيل ان الكل يحمل على الموجود في الخارج والحمل يقتضى الاتحاد بينهما  
ومن البين استحالة اتحاد المعدوم مع الموجود في الخارج قلت المراد من اتحاد  
الخارج ان يكون ما صدق عليه الموضوع عين ما صدق عليه المحمول ولا شبهة  
في وجود ما صدق عليه الكل الطبيعى على انه يجوز ان يكون المعنى ان ذلك الكل  
لو وجد في الخارج ليتحد معه او ان ذلك الموجود لو سلب عنه العوارض ليتحد  
معه وقال بعض الافاضل وادعى التحقيق ان هذا الحيوان اى الحيوان الجزئي  
المحسوس مع قطع النظر عن كونه عبارة عن الحيوان جزء منه لاننا نعلم بالضرورة  
ان اطلاق الحيوان على اختصاصه ليس كاطلاق لفظ العين على معانيه وكاطلاق  
الابيض على الجسم حيث يحتاج الى ملاحظة امر خارج عنه بل يجزم بانه  
متقوم به ولا نعنى بالجزء الا ما يتقوم به التى ولا يمكن تحصيل ماهيته بدون  
كالمثلث فانه لا يتقوم بدون الخط والسطح مع قطع النظر عن وجوده وعدمه  
ولاشك ان ما يتقوم به الموجود يجب ان يكون موجودا وخلصته انه لاشك ان  
بعض الاشخاص يشارك بعضا آخر دون بعض في امر مع قطع النظر عن  
الوجود ويتبعه من العوارض فذلك الامر المشترك يتقوم به تلك الاشخاص  
في حد ذاتها ولا بد من وجوده ايما وجدت والالم تكن متقومة به انتهى انا اقول  
نعم لا بد من امر مشترك فذلك الامر المشترك يتقوم به تلك الاشخاص ولازم  
ان ذلك الامر المشترك هو طبيعة الحيوان لجواز ان يكون ما صدق عليه طبيعة  
الحيوان على وجه الذاتية فلا يكون من قبيل اطلاق لفظ العين على معانيه



ولا كما طلاق الأبيض على الجسم فتأمل فقد بسطنا الكلام لأن هذا البحث من  
 منزلة الاقدام ( قال اما الكلبيان الاخيران آه ) أي المسميان بالكلى وهما الكلى  
 المنطقى والكلى العقلى في وجودهما خلاف أي اختلاف لم يتحقق الحق في أي  
 جانب بخلاف الكلى الطبيعى وان وقع الاختلاف فيه ايضا لكن ظهر الحق  
 في وجوده عند المص فلا يرد ان الكلى الطبيعى ايضا يختلف في ذلك كما يشهر  
 بأنه لا اختلاف فيه وما قيل ولا يخفى ان الحيوان كما انه فرد الكلى الطبيعى فرد  
 الكلى المنطقى فالحكم بان الكلى الطبيعى موجود بوجود الحيوان دون الحكم بان  
 الكلى المنطقى موجود مما لا يساعده وجه فليس بشئ قد عرفت مما مر أنفان  
 الحيوان فرد الكلى المنطقى لأن مفهوم الكلى ليس عين مفهوم الكلى المنطقى  
 بل فرد ثابت وجود فرد الكلى الطبيعى لا يكون اثبات وجود فرد الكلى  
 المنطقى بل اثبات وجود فرد فرد فتأمل ( قال والنظر في ذلك آه ) أي في وجودهما  
 اشار الى مرجع ضمير فيه في المعنى ولا يساعد العبارة الى ارجاعه الى مطلق  
 وجود الكلى حتى يدفع اعتراض الش على المص كما ظن فتأمل وخروج هذا  
 النظر عن الفن لانه باحث عماله مدخل في الاتصال وكل ما هو خارج عن الفن  
 فالاولى تركه وبعض ما هو خارج لكنه محتاج اليه في الجملة فلا بأس في تحنه  
 ان لم يوجب التكلف والتطويل كما في الكلى الطبيعى واخيرها فتأمل ( قال  
 النسب بين الكلين آه ) النسبة تقتضى شيئين متغايرين في الجملة سواء بالذات  
 كالانسان والفرس او باعتبار كالمناطق والفضائح اعلم اولاً ان النسب قد تعتبر  
 في الصدق وهى الصدق فيما بين المفردين او ما في حكمهما ومعناه الحمل  
 ويستعمل بعلى فيقال صدق الحيوان على الانسان مثلا وقد تعتبر في الوجود  
 والتحقيق وهما يتحققان في المفردين وما في حكمهما اما النسب المعتبرة في  
 القضايا فيكون باعتبار الوجود والتحقيق دون الصدق اذ لا يتصور حل القضايا  
 على شئ واذا استعمل فيها الصدق يراد به التحقيق وكان مستعملا بكافة في فيقال  
 هذه القضية صادقة في نفس الامر أي متحققة فيها حتى اذا قلنا كلما صدق كل ج  
 ب صدق كل ج دائما كان معناه كلما تحقق في نفس الامر مضمون القضية  
 تحقق فيها مضمون القضية البانية وقد يستعمل الصدق في القضايا بمعنى آخر  
 مطابقة حكمها للواقع واما نفس الامر فهو نفس الشئ والامر هو الشئ ومعنى  
 كون الشئ موجودا في نفس الامر انه موجود في حد ذاته أي ليس وجوده وتحققه  
 وبوته بفرض فرض او اعتبار معتبرا مالا لازمة من طلوع الشمس ووجود

النهار متحققة في حد ذاتها سواء وجد فارض او لم يوجد اصلا وسواء فرضها  
او لم يفرضها قطعا ونفس الامر اعم من الخارج مطلقا وكل موجود في الخارج  
موجود في نفس الامر بلا عكس كلي ومن الذهن من وجه لا مكان اعتقاد  
الكواذب كزوجية الخمسة ويكون موجودة في الذهن لافي نفس الامر ومثل  
ذلك يسمى ذهنيا فرضيا وزوجية الاربعة موجود فيهما معا ومثلها يسمى ذهنيا  
حقيقيا فاحفظ ( قال منحصرة في اربع آه ) اي لا تكون خارجة عنها بل يكون  
احدها والمباينة الجزئية داخلية تحت العموم من وجه او المباينة الكلية  
وهي التساوي والعموم والخصوص المطلق \* اعلم ان هذه النسب من مقولة  
الاضافة التي هي عبارة عن نسبة متكررة اي نسبة تعقل بالقياس الى نسبة  
اخرى معقولة بالقياس الى الاولى وتلك النسبة تلاحظ من كل واحد من الطرفين  
الى الآخر فان كان الحاصل من نسبة احد الطرفين الى الآخر عين الحاصل  
من نسبة الطرف الاخر الى الاول اي يكون الطرفان مشتركين في وصف واحد  
حاصل للطرفين كالتساوي والتباين والاخوة يعبر عنها بالمفرد الدال على  
النسبة ويتصف الطرفان بما يشق من هذا اللفظ وان لم يكن الحاصل من تلك  
النسبة عين الحاصل من نسبة الطرف الاخر بل يحصل لاحدهما وصف  
غير الوصف الحاصل للآخر يعبر عنها باللفظين الدالين على النسبة ويتصف  
احد الطرفين بما يشق من احد اللفظين والآخر بما يشق من اللفظ الاخر  
كالعموم والخصوص المطلق او من وجه والابوة والبنوة والتقدم والتأخر وغير  
ذلك فلذا عبر هنا باللفظ المفرد والمركب فلا وجه لما قيل العموم والخصوص المطلق  
نسبتان عدتا واحدة لعدم انفكاك احدهما عن الاخرى ولا يرد ما قيل  
ان العموم والخصوص اما صفة للمجموع الطرفين فينبغي ان يصح اطلاق اسم  
العام والخاص على المجموع واما صفة لاحد الطرفين فينبغي ان يطلق عليه  
اسم الخاص والعام ( قال اذا نسب آه ) ظرف للحكم باحد الامرين اعني الصدق  
وعدم الصدق لانفسهما فلا يرد ان اتصاف الكليين بالنسب ثابت سواء نسب  
الكلي الى كلي آخر او لا هكذا قيل انا قول ان الدليل لا يصل الى مطمح هول  
ولا بد ان يكون الدليل معلوما بمقدماته او لا وطريق ذلك العلم هنا بان يكون بين  
الشيئين ملازمة في نفس الامر ولا يظهر ولا يعلم هذه الملازمة الا بالجعل في هيئة  
الشرطية مثلا فيوضع الملزوم مقدما واللازم تاليا فيوصل الى الملازمة فيصدق  
الكلي وعدم صدقه والنسبة بينهما متحققة في نفس الامر فيقدر النسبة بينهما



فيلزم صدقه او عدم صدقه فيوصل المقدر والمستدل الى الملازمة فيتم دليله  
 فلا يقال لهذا المقدر لا يلزم على تقدير ك سواء قدر لم يقدر افا الملازمة ثابتة لان  
 المقدر لم يدع ان الملازمة يتحقق من تقديره وان لم يقدر لم يتحقق حتى يرد هذا  
 السؤال فتأمل في مثل هذا المقام ( قال ان لم يصدق على شيء فهم متباينان آه )  
 فالباينة الكلية بين المفهومين ان لا يتصادقا على شيء اصلا سواء امكن تصادقهما  
 عليه ولا فرجهما الى سالتين كائيتين دائمتين ( قال فان صدقا فهما آه ) فالساواة  
 بينهما ان يصدق كل منهما بالفعل على كل ما صادق عليه الاخر سواء وجب ذلك  
 الصدق او لا فرجهما الى موجبتين كائيتين مطلقتين عامتين ( قال فان صدق  
 كان آه ) فرجع العموم المطلق الى موجبة كلية مطلقة عامة من جانب الاخص  
 اذ يصح حمل الاعم على كل افراد الاخص وسالبة جزئية من جانب الاعم لصدق  
 قولنا بعض الحيوان ليس بانسان وان كانت الموجبة الجزئية ايضا صادقة لكنه  
 لم يلتفت اليه لان الملحوظ عدم صدق الاخص على كل الاعم فتدبر ( قال  
 وان لم يصدق كان بينهما آه ) فرجعه الى موجبة جزئية مطلقة عامة وسالتين  
 دائمتين من الطرفين وان كانت الموجبتان الجزئيتان صادقتين لم يعتبروا ككتفي  
 بموجبة جزئية لان صدق موجبة جزئية من طرف واحد يستلزم صدقها  
 من الطرف الاخر ولان الملحوظ عدم صدق شيء منهما على كل الاخر السيد  
 اعترض عليه بان الاشياء والامكان بالامكان العام يعنى يعترض بالكليات  
 الفرضية اما بطريق المنع على قسم التباين بانه لا يتم الملازمة في قوله وان لم يتصادقا  
 آه اذ لا يكفي في التباين الذي كان بين النقيض تباين جزئى عدم التصادق  
 بل يلزم ان يصدق احدهما على شيء ولم يصدق الاخر عليه حتى يتحقق بين  
 نقيضيهما تباين جزئى كما سيأتى في بيان النسب بين النقيض هذا على تقدير  
 ان يجعل متباينين وعلى تقدير ان لا يجعل لا يكون التعريف المستفاد مانعا لغيره  
 لصدقه على مثل هذه الكليات قصر الاعتراض على هذين الصورتين دون  
 الحصر بالاثبات واسطة وشق اخر لكون الحصر بين النفي والاثبات فلا يحتمل  
 الواسطة لا يصدقان على شيء اصلا لا في الخارج ولا في الذهن اذالتى والممكن  
 بالامكان العام بصدقان على كل شيء في الخارج وفي الذهن فاذا صدق نقيض  
 الشيء على الشيء لا يصدق عينه على ذلك والا لاجتمع النقيضان واجيب  
 بتخصيص الدعوى حاصل الجواب بتخصيص الكلى في الدعوى وبتخصيصه  
 يخصص في المقدمة والشقوق فيتم الملازمة والتعريف المستفاد منه وتعميم

القواعد انما يجب جواب سؤال مقدر كانه قيل ان القواعد العقلية لا تخصص  
 بنقض مادة مخصوصة كما في القواعد الثقلية والافلا اعتماد عليها واجيب بان  
 التعميم يجب بحسب الامكان وبحسب الاغراض المطلوبة وهناك يتحقق شيء  
 منهما في السكيات الفرضية لان الغرض اصاله في الكليات الموجودة وتبعاً  
 في الكليات الصادقة ولا شيء من الكليات الفرضية شيئاً منهما وجه كون الغرض  
 في الفن فيهما لان المنطق لا يصل الى حقائق الاشياء تصوراً وتصديقاً  
 لتكميل القوة النظرية للنفوس الناطقة والى الكليات العارضة له كالامور العامة  
 وغيرها فلا مدخل للسكيات الفرضية في الاصل ولا في التكميل ولا يمكن درجها  
 في هذه الاقسام مع رعاية الاحكام التي منها ان يكون نقيض المتباينين متباينين  
 تبايناً جزئياً وما دخلها في تعريف الكلي فلا مكان الاندراج وان لم يتعلق  
 الغرض \* السيد المعتبر في صدق كل منهما ان الظ من الصدق في التعريفات  
 الصدق بالفعل واتحاد زمان صدقهما فدفعه السيد بان ظاهر العبارة الاطلاق  
 ويجرى على اطلاقه وهو اجتماعهما على جميع افراد الآخر وذلك مطلق ولا يلزم  
 ان يصدقاً معاً في زمان واحد والازم ان لا يكون النائم والمستيقظ متساويين مع  
 انهما متساويان لصدق الموجبة الكلية من الطرفين ولا يلزم ان يكون زمان  
 صدق العنوان زمان صدق المحمول كما في القضية الحقيقية فان النائم والمستيقظ  
 متساويان قيل المستيقظ بیدار شدن از خواب فاقيل يجوز ان يتولد على  
 الاستيقاظ ولا يصير نائماً يموت مع عدم الاتصاف بالنوم فلا يصدق كل  
 مستيقظ فهو نائم منشأوه عدم الاطلاع على معنى الاستيقاظ وربما يقال  
 التساوي انما هو بين يعني يمكن ان يراد الصدق في زمان واحد ويراد من النائم  
 بالقوة وكذا المستيقظ ثبت التساوي بينها لكن يلزم على هذا ان يكون بين النائم  
 بالفعل والمستيقظ بالفعل تبايناً فتأمل وقس على ذلك فلا بد ان يصدق العام على  
 جميع افراد الخاص بالاطلاق العام وح لا يكون تحقق العام نفسه لازماً للخاص  
 بل صدقه بالاطلاق لازم لتحقيقه ولا يكون نفي العام مستلزماً لنفي الخاص بل لنفي  
 ولا صدقه بالاطلاق مستلزم لنفي الخاص قيل ان تعريف بعض الاقسام بشكل  
 بالكلي المنحصر في فرد واحد فان الواجب والقديم متساويان عند المعترلة  
 يصدق على شيء منهما انه يصدق على كل ما يصدق عليه الاخر اذ لا مساغ ههنا  
 للكلي والواجب اخص منه عند الحكيم ولا يصدق عليه انه يصدق القديم على  
 كل ما يصدق عليه الواجب انتهى يمكن ان يقال معنى قوله كل ما يصدق عليه



الآخر من الافراد الخارجية والذهنية بخلاف الكليات الفرضية اذ لا يكون  
 لها افراد في الخارج ولا في الذهن كما يقال تقيض الواجب والقديم مساويان  
 كاللا واجب واللا قديم وان يقال معنى قوله ان يصدق كل منهما على كل ما يصدق  
 عليه الآخر ان لا يخرج ما يصدق عليه احدهما عن الآخر فدخل فيهما  
 الكليات المنحصرة في فرد واحد كالواجب بالذات والقديم بالذات وكذا الحال  
 في العموم فدخل في العام والخاص الواجب بالذات والقديم بالزمان (قال وانما  
 اعتبر النسب بين الكلين آه) اي دون المفهومين ليشمل الاقسام الثلاثة كما جعله  
 الآخر اما لعدم تحقق الاقسام الاربعة في القسمين الآخرين واما لعدم  
 الاعتداد على احوال الجزئي الذي البحث عنه من قبيل الاستطراد فتح يكون  
 التعاريف المستفادة من التقاسيم وكذا مراجع النسب المذكورة بالنسبة الى  
 النسب المخصوصة فلا يرد النقض الى التعاريف والمراجع بالنسب الواقعة  
 بين الجزئين وبين الجزئي والكل في التقسيم من قبيل تقسيم الحيوان الى الابيض  
 والاسود فرجع التباين في الجزئيتين سالبة مخصصة التي هي تحت السالبة  
 الجزئية من الطرفين ان لم يكن المخصصات في حكم الكلية والالكان سالبتين  
 كلتین ايضا وفي الجزئي والكل في الصورة الاولى موجبة مخصصة من طرف  
 الاخص وسالبة جرتية من طرف الاعم وفي الصورة السالبة مخصصة  
 من طرف الجزئي وسالبة كلية من طرف الكل فتأمل . السيد يعني ان  
 الكليتين يتحقق فيهما النسب الرابع يعني ان قوله انما اعتبر النسب مشتمل على  
 حكيمين ايجاب وسلب يقتضي سببين والنسب المذكور سبب السلب وطى سبب الايجاب  
 لظهوره وهو تحقق نسب الرابع في الكليتين . على معنى ان يوجد كيان اشارة  
 الى ان تحقق النسب الرابع ليس في شخص الكلين بل في نوعهما فلا يوجد  
 فيهما الاقسام قيل هذا مبني على ان الجزئي الحقيقي مقول على واحد كما اختاره  
 الشا ا على تحقيقه قدس سره فلا متناع حله لا يتحقق شيء من النسب الرابع  
 وفيه بحث لانه قدس سره حكم بامتناع حله على الغير ايجابا وجوب الاتحاد في  
 الخارج لاسلبا وهما بالسلب في الصورتين وكيف ان تقسيم النسب بين المتسبين  
 باعتبار الصدق وعدمه وان لم يتحقق في الصدق يتحقق في عدمه . فلو قال  
 المفهوم ان مساويان الى آخر التقسيم اشارة الى ان القصر بالنسبة الى المفهوم  
 الشامل الى الاقسام الثلاثة لا الى القسمين الآخرين اذ لا يوافقهم احد ذكر القسمين  
 الآخرين حتى يدفع لظهور فسادهما لربما يتوهم جريان عبر بالتوهم لان هذا

الجران ليس بمجزوم بل محتمل لان تقسيم ذي افراد الى اقسام اخر كتقسيم الكلمة الى اسم وفعل وحرف ثم تقسيمها الى المعرب والمبني محتمل ان يجري الاقسام في كل فرد من الافراد او يخص بعضها فادام لم يقم قرينة على تعيين احد المحتملين فيتوهم كل واحد منهما فلا وجه لما قيل لاهبة لهذا التوهم لضعف منشأه وقوة دافعه اما الضعف فظاهر اذ التقسيم لا يقتضي جريان الاقسام في كل انواع المقسم لا بطريق الوجوب ولا بطريق الشروع واما قوة الدافع فلا حجة التمرينات الاربعة الجامعة الماتعة انتهى اذ قد علمت قوة المنشأ وضعف الدافع لانه قد وقع في شرح المطالع واجرى على عمومته ولم يخص والتعاريف باقية على حالها مثل في هذا الكتاب على ان الدافع يدفع التوهم الواقع ولا يقتضي ان لا توهم بخلاف التخصيص بالكليين اذ لا توهم اصلا والالكان التخصيص لغوا اذ لا موجب للتخصيص واما التنبيه على ان الاقسام الاربعة كلها جارية في النسبة المعتبرة بينهما فليس بموجب اذا لقواعد لا بد من عمومها اذا وسعت الطاقة فتأمل فان قلت قد علم مما ذكر حاصله معارضة بانه ح لم يعلم ماذا من النسب في القسمين الاخيرين ولا يتم بيان النسب وحاصل الجواب منع المقدمتين فتأمل السيد فان قلت هذا الضاحك وهذا الكاتب السائل هو علامة التفتازاني حاصله معارضة في المقدمة بان زيدا اذا كان ضاحكا وكاتباً فهذا الضاحك وهذا الكاتب جزئان متصادقان واذا كانا جزئين متصادقين فلا يكونان متباينين والجواب على التردد لتوسيع الدائرة والالكفى الشق الثاني وحاصله على الشق الاول منع كونهما متصادقين وعلى الشق الثاني مع كونهما جزئين بسند كون المراد بهما جزئين حقيقيين بناء على التبادر وبذلك لم تعدد الجزئي الحقيقي اذا الجزئي تعدد بتعدد الشخصات الداخلة في ماهية الاشخاص ولا شيء من تلك الاعتبارات والاتصاف من الشخصات الداخلة فيها فلا تعدد الجزئي الحقيقي تعددا حقيقيا كما هو المتبادر من العبارة لان الجزئان تشبة وهي للدلالة على فردين من مفرده وكذا الجمع مطلقا ولا يتنى ولا يجمع باعتبار الجهات في مفردهما قيل في حل العبارة على ما هو المتبادر منها يناه في حصر المفهومين في الاقسام الثلاثة اذ المفهوم اعم من المتغايرين حقيقة واعتبارا لان النسب الرابع كما يجري بين المتغايرين حقيقة كذلك يجري بين المتغايرين اعتبارا يرشدك اليه جعل الحد التام مساويا للحدود واجيب ان المراد من المفهومين ما يعد مفهوماين فيعتبران متعددين فيدخل الحد والمحدود لعددهما



متغايرين لانه يترتب عليه فائدة الاكتساب و يخرج الجزئيان اللذان بالاعتبار  
ولا يعدان لا يعدا الجزئي بالاعتبار متعدد او يعد الكل كما كذلك لان الكليات امور  
تدور على اعتبار العقل بخلاف الامور الجزئية فانها امور متأصلة في الوجود  
ولا مدخل في تحقق ما لا اعتبار العقل فتأمل ولو عد جزئي واحد بحسب الجهات  
دليل على عدم جواز اعتبار النسب بين الجزئيين المتغايرين باعتبار حاصله  
ان يقال لم لم يعتبر النسب بين المتغايرين باعتبار ايضا لانا نقول لو اعتبر لم كون  
الجزئي الحقيقي كليا وهو بط قيل فيه بحث اذ لا شك ان المتغاير الاعتباري كاف  
في كونهما مفهومين كما في الكليتين فان النسب يشمل الكليتين المتغايرتين بالذات  
والمتغايرتين بالاعتبار فلا وجه لتخصيص الجزئيين المتغايرين بالذات وما ذكره  
من لزوم كون الجزئيات كلية ثم فان الكلية على ما حقق هو اما كان تكثير المعنى  
الواحد في النفس بحسب الخارج اعني تجوز صدقه على ذوات متكررة لا صدقه  
مع مفهومات اخر على ذات واحدة والمتحقق ههنا هو الثاني دون الاول هذا  
اذا كانت الاشارة بها الى فرد معين واما اذا كانت الى حصصها فهي في حكم  
الاشارة الى ذاتين متغايرين يمكن الجواب عن هذا البحث بانه فرق بين الكل  
والجزئي لان الكل مقصود بالاصالة بالبحث واعتبار التعدد باعتبار الجهات له  
مدخل في الاتصال بخلاف الجزئي فثبت وجه تخصيص الجزئيين المتغايرين  
بالذات فان لم يكف تعدد الاعتباري فيه باعتبار الجهات فان تعدد باعتبار  
الجهات يكون تعددا حقيقيا وتغايرا ذاتيا فيلزم اما كان تكثير المعنى الواحد  
في النفس بحسب الخارج اعني تجوز صدقه على ذوات متكررة فيكون كايه فهو  
بط ( قال لما فرغ من بيان النسب آه ) ان احدا المقيضين لا يهما يقال عين فالآخر  
نقيض فلما قسم الكليان باعتبار النسبة الى اربعة اقسام وانحصر الاقسام الى  
الاربعة وشمل الكليان الى العينين والمقيضين يعلم اقسامهما بالنقسم السابق  
فلا حاجة الى بحث وفصل آخر لبيان النسب بين المقيضين والجواب ان بيان  
النسب قد يصعب بيانها بين العينين وقد يسهل وكذلك بين المقيضين فقد يعلم  
الا صعب بالاسهل في مواد صعبت كاحتياج الدليل باعتبار مقدماته ونتائجه  
الى العكس المستوي وعكس المقيض فلهذا جعل مسائله كاية لاجل التسهيل  
مثلا نقيضا المتساويين متساويان ونقيض الاعم اخص من نقيض الاخص  
وبالعكس اي نقيض الاخص اعم من نقيض الاعم ونقيضا الاعم والاخص  
من وجه متباينان تباينا جزئيا ونقيضا المتباينين متباينان تباينا جزئيا ايضا

النقيضان هما متنافيان لذاتهما والتنافي اما في التحقق والاتفاء كما في القضايا واما في المفهوم بانه اذا قيس احد هما الى الاخر كان اشد بعدا بينهما مما سواء فيوجد في التصورات ايضا كمفهوم الفرس والافرس وبهذا قيل رفع كل شيء نقيضه سواء كان رفعه في نفسه او رفعه عن شيء والمراد هنا هو المعنى الثاني لكون المتساويين وسائرهما من المفردات قيل في توجيه اتيان البحث الواحد في البحثين فرق بين بيان النسبة بين الانسان والناطق من حيث كونهما نقيضين لامرين متساويين كونهما نقيضين بخصوص الانسان والناطق اذ النسبة بين الكلين بهذا الاعتبار قد يختلفان الامرين اللذين بينهما عموم من وجه بينهما تباين او عموم من وجه باعتبارهما في انفسهما واما باعتبار كونهما نقيضين التباين الجزئي فتدبر (قال والآه) اي وان لم يصدق لصدق نقيضه وهو رفع الايجاب الكلي فلزم عدم صدقه على بعض نقيض الاخر ولو لم يصدق عليه ذلك النقيض لصدق عين ذلك عليه والا لارتفع النقيضان ولو صدق عينه لصدق عين احد المتساويين بدون الاخر هذا خلف فثبت المط (قال مثلا يجب ان يصدق آه) قوله يجب ان يصدق الى قوله والتمثيل لقوله يصدق كل من نقيضي المتساويين آه وقوله والالكان الانسان ليس بلناطق تمثيل لقوله والا كذب احد النقيضين لكن مثل بملاحظة قضية واحدة لكفايته في الايضاح وظهور قضية اخرى وقوله فيكون بعض الانسان ناطق تمثيل لقوله لكن ما يكذب عينها آه ولقوله فيصدق عين احد المتساويين آه لا يوضح اياهما ولكونه جزئيا لهما ويحتمل ان يكون منالا لقوله فيصدق آه فقط لكون القول مبرهنا غير محتاج الى التوضيح ويدل عليه دخول الفاء كما في المثل وقوله فبعض الناطق لانسان تمثيل لقوله وهو صدق احد المتساويين آه واما كون بعض الاقوال مستلزما للاخر ومفيد المفاده فليس بمنظور فيه في المثال فلا تلتفت الى قيل وقال \* السيد اورد عليه ان صدق بعض الانسان هذا منع على قوله لكن ما يكذب عليه احد النقيضين يصدق عليه عينه تصوير مانا لانم انه لو لم يصدق كل ما يصدق عليه نقيض احدهما يصدق عليه نقيض الاخر لصدق عينه عليه بل اللازم على ذلك التقدير ليس كل ما يصدق عليه آه وهو لا يستلزم بعض ما يصدق عليه نقيض احدهما يصدق عليه عين الاخر لان السالبة المعدولة المحمول لا تستلزم الموجبة المحصلة لجواز ان يكون المساوي امرا شاملا لجميع الموجودات المحققة والمقدرة فلا يصدق نقيضه على شيء اصلا فلا يصدق



الموجبة لعدم موضوعها حيث نذروا السر في ذلك ان الايجاب يستلزم الايجاب الحكم  
بثبوت شيء او بعدمه المحكوم عليه في ظرف ما ما في الخارج او في الذهن او في  
نفس الامر وثبوت شيء شيء في الظرف فرع لثبوت المنبت له في ذلك الظرف  
فيلزم وجود الموضوع في الخارج ان كان المحمول خارجيا وفي الذهن ان كان  
ذهنيا فيشمل الايجاب للقضية الخارجية والذهنية بخلاف السلب لان الحكم  
فيه سلب الثبوت فلا يقتضي وجود الموضوع فالمدولة المحمول من قبيل الايجاب  
لا السلب فيقتضي وجود الموضوع ، فان قلت اذا كان الموضوع موجودا  
فالسالبة حاصله اثبات المقدمة المنوعة في المثال المخصوص وحاصل الجواب منع  
التقريب او روى المنع على مقدمة برهان على نقيض مطلق المتساويين وان خصص  
اصل الدعوى فيتم الجواب كما سيأتي منه قدس سره . اتيه المنع المذكور في صورة  
كون المساوي امرا شاملا للوجودات المحققة والمقدرة فلا يثبت الدعوى على  
العموم فان قلت مفهوم الممكن اثبات المقدمة المنوطة لاحصل البرهان يلزم  
ارتفاع النقيضين وحاصل الجواب منع الزوم بان لفهومين اعتبارين اعتبار  
في انفسهما واعتبار صدقهما على شيء والممكن واللا يمكن وان كانتا قضيتين  
بالاعتبار الاول غير متناقضتين بالاعتبار الثاني والمعتبر في التساوي هو الثاني لكون  
مرجعه الى موجبتين كلتيني ، لان نقيض صدق الممكن على شيء سلب صدقه  
ليتحقق التناقض بينهما الذي هو اختلاف القضيتين بالايجاب والسلب بحيث  
يقتضي لصدق احدهما كذب الاخر فلا يتحقق بين صدق الممكن وصدق سلبه  
فالمنع متجه بلامكافئة فان قلت ان المراد بتساوي النقيضين ليس بحسب الخارج  
بل بحسب الحقيقة بمعنى ان كل ما وجد لكان نقيض احد المتساويين فهو  
بحيث او وجد كان نقيض الاخر وح تلازم السالبة والموجبة لوجود الموضوع  
قلت ان موضوع الحقيقة لو اخذ بحيث يدخل فيه الممتنعات كذبت لان صدق  
الموجبة الحقيقية موقوف على امكان ثبوت المحمول للموضوع في الخارج فلو صدق  
موجبها الكلية مع دخول الممتنعات فيها لزم امكان وجودها في الخارج وهو مح  
وعلى تقدير صدق الحقيقة في الجملة يمنع الخلف لجواز صدق احد المتساويين  
على نقيض الاخر على تقدير دخول الممتنعات ، والمخلص ان يقال انا ناخذ  
يعني ان هذا المنع قوى اورد في دفعه اجوبة كثيرة ولم يشف الغليل والجواب  
الذي محل الخلاص عن هذا المنع هذا الجواب الذي يتم بمقدمات ثلث الاولى  
ان نقيض الشيء سلبه ورفع فتنقيض الانسان سلبه لا عدوله الثانية ان الموجبة

السالبة الطرفين لا يستدعي وجود الموضوع لشبهها بالسالبة لان الايجاب فيها  
 اعتبار صرف اعتبره العقل ولا ايجاب فيها بالحقيقة الثلاثة ان كذب الموجبة اما  
 لعدم الموضوع واما لصدق نقيض المحمول على الموضوع لانه لو كان الموضوع  
 موجودا او لا يصدق نقيض المحمول عليه يلزم صدق عينه عليه فيكون الموجبة  
 صادقة وقد فرضنا كذبها وهذا خلف فنقول كل ما ليس بانسان ليس بناطق  
 والا لصدق ليس كل ما ليس بانسان ليس بناطق وهذا يستلزم قولنا بعض ما  
 ليس بانسان ناطق فيصدق عين احد المتساويين على نقيض المتساوي الاخر  
 وبعبارة اخرى كل ما ليس بانسان ليس بناطق لانه لو كذبت هذه الموجبة كان  
 كذبها اما لعدم الموضوع وهو بطلان الموجبة السالبة الطرفين لا يستدعي  
 وجود الموضوع بل يصدق مع عدم الموضوع واما لصدق نقيض المحمول  
 على الموضوع فيصدق عين احد المتساويين على نقيض المتساوي الاخر وذلك  
 يبطل المساواة بينهما ولنا ايضا ان نخص البحث بما اذا لم يكن هذا من قبيل تغيير  
 الدعوى ولقائل ان يقول معنى عموم قواعد الفن ان يحكم فيها بتبوت المحمول  
 على جميع الافراد التي اتصفت بالوصف العنواني للموضوع فاذا قلنا كل نقيض  
 احد المتساويين الذين يصدقان في نفس الامر على شئ من الاشياء بانه مساو لنقيض  
 الاخر حكما صحيحا ومثل هذا كثير في المنطق فانا اذا قلنا الشكل الاول الذي  
 صفراء دائمة وكبراه ضرورية ينتج ضرورة لسانا نحكم على جميع افراد الشكل  
 الاول بل على افراد المتصفة بان صفراء دائمة وكبراه ضرورية اذ ليس في  
 العلوم الحكمية قضية موضوعها ومجولها اذا علم عبارة عن المسائل ومسائل  
 الحكمية موضوعها الاعيان الموجودة وما يعرض عليها ولا شئ من نقايض  
 الامور الشاملة من الاعيان ومن الاعراض لها واما البحث عن الامور العامة  
 فلكونها عارضة للاعيان الموجودة لالكونها شاملة للموجودات الخارجية  
 والذهنية معاً وهذا الفن آلة لتلك العلوم يعني دون فن المنطق لا يصل الى  
 المسائل الحكمية فما يبحث في هذا الفن لا بد ان يكون متعلقا لا يصل فاذا لم يكن  
 النقايض من الموضوع والمحمول للمسائل المطلوبة لا بأس باخراج القواعد  
 المتعلقة بها عن اصل القواعد سيما اعتبارها يوجب اختلالا في حصر النسب كما  
 اذا اعتبر لا يكون نقيضا المتباينين متباينين تبايناً جزئياً على سبيل الكلية ولا نقيضا  
 المتساويين متساويين ايضا اذا لا يمكن بالامكان العام والاشئ متباينان بناء  
 على عموم الكلي ايضا مع ان بين نقيضهما مساواة وهما شئ ويمكن عام وكذا الشئ



والممكن بالامكان العام متساويان مع ان بين تقيضييهما تباينا وعده فقس الباقي  
واصلاح هذا الاختلال يوجب تكلفات بعيدة كما ذكره الش في شرح المطالع  
فارجع اليه وفيه اشارة الى ان ما ذكرناه لا ايضا تكلفا بعيدا لان القضية السالبة  
المحمول اخترعها المتأخرون مع ان مباحث هذه النسب مذكورة في كلام  
المتقدمين والقول بعدم استدعائه وجود الموضوع مما توقش فيه بان يحام العقل  
بان الایجاب يستدعي وجود الموضوع لا يفرق بين ایجاب وایجاب فانخراج  
الموجبة السالبة الموجبة المحمول تخصيص في الاحكام العقلية ( قال اي يصدق  
نقيض الاخص آه ) لان مرجع العموم والخصوص المطلق الموجبة الكلية من  
طرف الاعم ورفع الایجاب الكلي من طرف الاخص فالمعنى كل فرد يصدق عليه  
نقيض الاعم يصدق عليه نقيض الاخص وليس كل فرد يصدق عليه نقيض  
الاخص يصدق عليه نقيض الاعم ( قال لصدق عين الاخص على بعض ما آه )  
اذ لو لم يصدق نقيض الشيء على شيء لصدق عينه عليه والا لارتفع التقيضان  
( قال فيصدق الاخص بدون الاعم آه ) اذ لو صدق الاعم ح لزم اجتماع النقيضين  
\* السيد يرد عليه الاعتراض المورد على نقيض المتساويين اما وروده فبان يقال  
لانم انه اذا لم يصدق كل ما هو نقيض الاعم نقيض الاخص صدق بعض ما هو  
نقيض الاعم عين الاخص بل اللازم على ذلك التفدير هو السالبة المعدولة التي  
لا تستلزم الموجبة المخصصة لجواز ان يكون الاعم امرا شاملا لجميع الاشياء الخارجية  
والذهنية فلا يصدق نقيضه على شيء اسلا فلا يصدق الموجبة لعدم موضوعها  
واما دفعه فبان نقول نقيض الشيء سلبه لا عدوله فلا يقضي وجود الموضوع  
فيتلازمان كما مرو بان تخص الاعم بما ليس من الامور العامة الشاملة فلا بد  
ان يصدق نقيضه على موجود خارجي او ذهني فيوجد الموضوع وبان نقول  
بان مدعانا ليس قضية خارجية بل حقيقية بمعنى ان كل ما لو وجد كان نقيض  
الاعم فهو بحيث لو وجد كان نقيض الاخص وح بتلازم الموجبة والسالبة  
لوجود الموضوع ( قال لصدق نقيض الاعم على كل آه ) لان نقيض الرفع الایجاب  
الكلي هو الموجبة الكلية ويمكن تصويره بعبارة اخرى وهي انه لو صدق  
نقيض العام على كل ما صدق عليه نقيض الخاص لاجتماع النقيضان واللازم بط  
بيان الملازمة ان نقيض الخاص يصدق على افراد العام المغايرة لذلك الخاص  
فيلزم صدق العام ونقيضه عليها ، السيد يعني على طريقة القدماء بقرينة تسميه  
وهي مستعملة في العلوم وعرفه المتأخرون بانه جعل الموضوع محمولا ونقيض

المحمول موضوعا مع الاختلاف في الكيف ونقضوا على تعريف القدماء بان مثل كل ممكن شيء حيث لا ينعكس الى كل ما ليس بشيء ليس بممكن لعدم صدق العكس لان موضوعه معدوم والموجبة تستدعي وجود الموضوع والحق في طرف القدماء ونقضهم مدفوع بان المراد من النقيض في التعريف هو بمعنى السلب لا العدول فيصدق كل ما ليس بممكن ليس بشيء لان القضية السالبة المحمول لا تقتضي وجود الموضوع اذا عرفت هذا فحاصل الاشكال منع الملازمة الثانية في الدليل بان يقال لانم لو صدق كل لا انسان لحيوان لزم كل حيوان انسان بعكس النقيض اذا الموجبة الكلية لا تنعكس موجبة كلية لصدق قولنا كل شيء ممكن بالامكان العام مع كذب عكسه موجبة كلية لعدم الموضوع فدفعه ما مر من جعل النقيض بمعنى السلب لا بمعنى العدول \* فان قلت عكس على النقيض على هذه الطريقة يعني ان اللائق في اثبات مدعى احدا ان يثبت بمقدمات محققة او مسلمة عنده لا بمقدمات منكرة عنده وهذه الطريقة منكرة عند المص فكيف يثبت مدعى بها ولم يبين هذه الطريقة فيما سيأتي حتى يحال علمه اليه بل المبين فيه طريقة المتأخرين وحاصل الجواب ان اثبات المدعى بطريق التحقيق لا على الوجه الجدلي والالزامي بمقدمات حقة في نفس الامر مع قطع النظر عن الخارج وطريقة القدماء صحيح واقع في نفس الامر ولو لم يرض المص على انه لم يكتف به بل استدل بوجهين آخرين يصح بهما عند المص وعدم تبيين هذه الطريقة لا يضر الاستدلال بها لان هذه قريب من الطبع يكفيه ادنى تنبيه ويمكن ان يقال في الجواب ان صحة طريقة القدماء يلزم بالضرورة على المص لانه ذهب في النسب بين النقايط الى ان نقيضا المتساويين متساويان ونقيض الاعم اخص من نقيض الاخص فان صح هذا المذهب ثبت انعكاس الموجبة الكلية الى الموجبة الكلية بعكس النقيض لان المحمول في الموجبة الكلية اما ان يكون مساويا للموضوع او اعم منه وايا ما كان يصدق نقيض الموضوع على ما يصدق عليه نقيض المحمول فيصدق الموجبة الكلية فلذا استدل بما لزم من قوله خذ هذا منا فكن من الشاكرين ( قال لجعل الدعوى جزء من الدليل آه ) لجعله صغرى من الدليل المذكور في الفاذا صدره بلام التعليل الدال على الاستدلال ولم يفرق بينه وبين الدعوى الا بالاجمال والتفصيل وبهذا القدر لا يخلص من المصادرة التي هي لزوم الدور اذا المصادرة في اللغة المطالبة وفي اصطلاح ان يذكر عين المدعى او ما يتوقف على المدعى في الدليل فمح المطالبة في العلم من



الطرفين لازمة فهو الدور \* السيد فهو بالحقيقة اى اذا كان الصغرى تعريفا  
للمدعى فهو بالحقيقة استدلال بثبوت الخلد على ثبوت المدلول \* ولا يخفى عليك  
ان المق هذا رد الجواب المذكور بان الاستدلال من ثبوت الخلد على ثبوت المحدود  
انما يكون اذا كان المحدود غير معلوم بالحد وههنا معلوم به فالق ههنا تفصيل  
على جزئين يستدل على كل واحد منهما اذ لا دليل يثبت المدعى بتمامه على  
الاجمال فالاولى ان يجعل تفسيره بحسب المعنى ويؤتى بدوال التفسير اى يقال  
اى يصدق وتسامح في العبارة واتى باللام الدال على التعليل مسورة مع انه تفسير  
في الحقيقة وفي نفس الامر وكونه جزء من الدليل بحسب الصورة لا بالتحقيق  
فيمكن حل اللام على المجاز فيظهر كونه تسامحا حقيقة ولا حاجة الى القول بان  
التسامح تسامح لانه خطأ ولا الى ما قيل ان التسامح اللفظى ربما يفضى الى الفساد  
كما يفضى الى قوت الاولى فانه خلاف المعارف بينهم ( قال لان هذا العموم اى  
العموم آه ) هذا الاستدلال ليس من قبيل الاستدلال من الجزئى الى الكلى  
اذ المادة الواحدة يكفى في النقض الى القاعدة الكلية فتأمل ( قال وانما قيد بالتبين  
الكلى آه ) يعنى اخذ في الدليل التبين الكلى دون التبين المطلق او التبين  
الجزئى اذ من تحقق التبين المطلق او التبين الجزئى لا يلزم نفي العموم المطلق  
من المطلق ومن وجه مع انه المظ ( قال اذالم يتصادقا ) التصادق بمعنى الحمل  
مادة وصورة للتشارك بين الاثنين فالمعنى اذالم يحتمل كل واحد منهما على الآخر  
في بعض الافراد وهو مادة الافتراق من الطرفين ومدار صدق السالبتين  
الجزئيتين من الطرفين وهذا القدر يتحقق في ضمن التبين الكلى والعموم من  
وجه فلهذا فصل وقسم اليه فليتوهم ان هذا القدر يتحقق في العموم  
المطلق ( قال فان قلت الحكم بان الاعم من شئ آه ) منشأ هذا السؤال ان كلمة  
اصلا قيد للنفي فيكون سالبة كلية فمح لا يثبت السلب الكلى بعدم عموم المطلق  
في بعض الافراد كما في عين الاعم ونقيض الاخص اذ يتحقق في مادة الحيوان  
والابيض العموم من وجه بين نقيضيهما وخاصل الجواب ان قيد اصلا قيد للعموم  
والنفي مسلط الى قيد الزوم فالمراد نفي الزوم وفي اثبات نفي الزوم يكفى عدم  
العموم المطلق في مادة واحدة وهذا الجواب مبني على كون مطلقات العلوم  
ضرورية كما يقال مطلقات العلوم ضرورية ومهملاتها كلية اذ اصل المسئلة  
بالقياس الى ما سبق ونقيضا للعموم والخصوص من وجه بينهما عموم بالضرورة  
واذا دخل حرف السلب تسلط الى الضرورة ( قال وتقول او قال آه ) هذا

جواب ثان له حاصله ان هذا السلب لرفع الايجاب الكلى اذ مهملات العلوم كلية  
 فتح السلب سلب العموم لا عموم السلب فلا ينافيه تحقق العموم في بعض الصور  
 نعم يثبت القصور للمص من جهة آخر وهو عدم ذكر النسبة بين نقيضي امرين  
 بينهما عموم من وجه مع انه بصدد بيان النسبة دون عدمها (قال واعلم ان النسبة  
 آه) اذ لم يتبين النسبة بينهما اقتضى البيان فتصدي فقال واعلم وحاصل بيانه ان  
 المباني الجزئية بين نقيضي امرين بينهما عموم من وجه قد تكون في ضمن المباني  
 الكلية كما بين نقيض العام وعين الخاص على ما ذكره وقد تكون في ضمن العموم  
 من وجه كما بين اللاحقوان والا ابيض فان النسبة بينهما هي المباني الجزئية  
 مجردة عن خصوصية كل واحد من القسمين المندرجين تحتها \* السيد لا يقال  
 يلزم من ذلك ان لا ينحصر النسبة حاصله لزوم قسم آخر من النسب الاربع مع  
 انها دائرة بين النفي والاثبات وحاصل الجواب انه ليس خارجا من الاقسام الاربعة  
 بل قسم شامل للقسمين وعدم عدده قسم برأسه لانه لا يتحقق في مادة واحدة بعمومه  
 اصلا بل المتحقق اما التباين الكلى او العموم من وجه فلا يعد قسما برأسه لكونه  
 موجبا للابهام في البيان ولا يكون خارجا عن الاقسام بل هذا جنس يتحصل  
 باحد الامرين والمق حصر انواع النسب (قال ونقيضا المتباينين آه) يعني ان  
 نقيضهما اما متباينان تباينا كليا واما امران بينهما عموم وخصوص من وجه  
 فانهما يفترقان في العينين فان لم يتلاقيا اصلا كالانسان والناطق كان بينهما  
 تباين كلى وان تلاقيا كالحيوان والانسان كان بينهما عموم من وجه فالنسبة  
 بينهما هي المباني الجزئية لكن لا بد ان يعتبر مجردة عن الخصوصيةيتين لانها  
 اذا ثبتت بين شيئين في ضمن المباني الكلية وحدها او في ضمن العموم من وجه  
 وحده لم يكن هي النسبة بينهما بل باحدهما فلا بد من تجريدها عن خصوصية  
 كل واحد من فرديها حتى يعد نسبة بينهما ومن هذا يعلم ان المص لم يبين النسبة  
 بين نقيضي امرين بينهما عموم من وجه لانها تعرف مما ذكره في نقيضي المتباين  
 هذا خلاصة مقاله الفاضل المحتى فتدبر (قال كاللا وجود واللا عدم آه) اي  
 اللا وجود واللا معدوم قيل انهما من الكليات الفرضية فلا يتم بيانه على تقدير  
 تخصيص القسمات بالكليات الصادقة بحسب نفس الامر لانه ليس اللا وجود  
 مبانيا للا معدوم انتهى فيه بحث اذ فرق بين اللاتى واللا يمكن بالامكان العام  
 وبين اللا وجود واللا معدوم لان في الاول العينين متساويان فلا يصدق احد  
 النقيضين على عين الاخر فلا يكون من الكليات الصادقة بحسب نفس الامر



بخلاف الثاني فان فيه العيين متباينان فيصدق احد القيصين على عين الاخر  
 فيكون من الصادقة في نفس الامر ( قال كان بينهما تباين كلي آه ) بحيث يصدق  
 بينهما سالبان كائنان من الطرفين فيتحقق فيه التباين الجزئي الذي مرجعه  
 صدق السالبتين الجزئيتين من الطرفين لكون السالبة الجزئية اعم من السالبة  
 الكلية بحسب التحقق ( قال كان بينهما تباين جزئي آه ) بحيث يصدق بينهما  
 سالبان جزئيان فقط بقريضة المقابلة ليصح التقابل اذ مفهومه الذي هو  
 صدق كل واحد من المفهومين بدون الاخر في الجملة اعم ( قال لان كل واحد من  
 المتباينين آه ) هذا مبني على تخصيص الكلي المنقسمة بالكليات الصادقة في نفس  
 الامر فلا ينتقض كلية هذه القضية بالاشي واللا يمكن بالامكان العام المتباينين  
 كما اورده العصام ( قال فالتباين الجزئي لازم جزما آه ) اي صدق كل واحد من  
 المفهومين بدون الآخر في الجملة وهو المعنى عام بحسب التحقق من التباين الكلي  
 والعموم والخصوص من وجه فان قيل فعلى هذا معنى التباين الجزئي هو التفارق  
 في الجملة ومعنى العموم والخصوص من التفارق والاجتماع فلا يصدق على مجموع  
 التفارق والاجتماع التفارق في الجملة لان الاجتماع جزء من الموضوع فيكون غيرا  
 فليست العموم من وجه فردا من التباين الجزئي والقول بان الاجتماع خارج عن  
 مفهوم العموم من وجه وقيدله غير جيد لان مدار الافتراق بين التباين الكلي  
 والعموم من وجه هو هذا القيد قلت وان لم يصدق النسبة يصدق المتباينان  
 بالتباين الجزئي على الاعم والاختص من وجه مع ان المقام بيان احوال الكليات  
 باعتبار النسب لاحال النسب بنفسها فتأمل ( قال زائد لا طائل تحته آه ) يعني يفهم  
 المف من غير حاجة الى ذلك اللفظ وهنا لما علم ان مدار التباين التفارق بالجملة  
 كافي الكلي او في الجملة كافي الجزئي فيلزم في نفس الامر في المتباينين من صدق  
 احدهما مع نقيض الآخر صدق احد آخر مع نقيض الاخر الاخر لكن لفظ  
 فقط لا يفيد هذا المعنى النفس الامر فلا وجه لما قال ان هذه المقدمة مع قيد  
 فقط مستدركة لا لفظ فقط ( قال وليس يلزم من صدق احدهما ) كالحيوان  
 والانسان اذا حيوان يصدق مع نقيض الانسان ولا يصدق الانسان مع نقيض  
 الحيوان لكن اذا اخذ المتباينان بدل الشئيين كافي مانحن فيه ففي عدم اللزوم  
 بحث فتأمل ( قال وانت تعلم ان الدعوى اه ) يعني ان كلام المص لا يخ عن  
 اضطراب ان حل قيد فقط على ظاهره لا يتم التقريب اذ يصدق احد المتباينين  
 مع نقيض الآخر فقط لا يحصل مفهوم التباين الجزئي لكن لا بد في هذه الصورة  
 من المقدمات السابقة حتى اذا قطعنا النظر عن هذه المقدمة يتم الاستدلال غاية

ما يحتاج الى مقدمة مطوية ان حل على زائد لاطائل تحته فنقدر لفظ كل  
او حل اضافة الاحد على الاستغراق نعم يتم الاستدلال بهذه المقدمة فقط  
فيستدرك باقى المقدمات \* السيد اجيب عنه بان معنى كلام المصنف حاصل  
الجواب تحرير المراد بان قيد فقط فى قول المص مربوط بتقيض الآخر ويفيد  
الحكمين احدهما صدق احدا المتباينين مع تقيض الآخر وثانيهما عدم صدقه  
مع عين الآخر لافادته الحصر وبالحكم الاول ظهر صدق احدا لتقيضين بدون  
تقيض الآخر صراحة وبالحكم الثانى ظهر صدق تقيض الآخر مع عين الآخر  
لزوما فبالجموع يظهر القضية المطلوبة المفيدة للمدعى وهو ثبوت مفهوم  
التباين الجزئى فلا بد من قيد فقط وبعدم صدق احدا المتباينين مع عين الآخر  
ظهر صدقه اذ لو لم يصدق عين احدا المتباينين مع عين الآخر صدق تقيضه والا  
لارتفع التقيضان وهو مح \* وليس معناه ان المتباين هذان بيان منشأ غلط الش بناء  
على تعلق قيد فقط على قوله يصدق \* والالكان فاسدا لا خاليا عن الفائدة فقط  
لا يخفى ما فيه اللطافة وجه الفساد استلزامه لعدم ثبوت التباين الجزئى ولكون  
العموم والخصوص المطلق نبينا جزئيا اذ يصدق العام مع تقيض الخاص فقط  
ولا يصدق الخاص مع تقيض العام ولا يخفى عليك ان هذا التوجيه هذا من قبيل  
المحاكمة بين كلام المعارض وكلام المجيب بان مراد المعارض ان كان التعرض فى  
المعنى فيدفع بهذا التدقيق ويحصل المط ويدفع الاعتراض وان كان التعرض  
فى العبارة لا يفيد الجواب اذ ترك اللفظ الظ فى الدلالة على المعنى المراد والاعتماد  
الى القيد المحتاج الى التدقيق وصرف العبارة عن الظ تكلف بلا كلفة لكن  
من جهة العبارة فاللازم على المص ترك الاول لا الفساد ولا الصحة من جميع الوجوه  
\* السيد اجيب بان معنى قولهم تقيضا المتباينين حاصل الجواب تخصيص  
المدعى بالتجرد عن خصوصية كل واحد من فرديه اذ قد علم ان التباين الجزئى  
جنس تحته نوعان وهما التباين الكلى والعموم والخصوص من وجه فان لم يقيد  
بالتجرد فاما ان يكون مطلقا او باعتبار خصوصية فرديه فان كان مطلقا لزم  
الاكتفاء بالمبهم فى بيان النسبة لاحتمال تحققه فى جميع الصور فى ضمن احد  
الامرين بخصوصه وان كان باعتبار خصوصية فرديه لا يقال بالتباين الجزئى  
بل بالنسبة المخصوصة كالتباين الكلى والعموم والخصوص من وجه فاذا كان  
المدعى مقيدا بالتجرد لا بد فى اثباته من المقدمات المذكورة حتى يتم التقريب  
ويعلم من ذلك ثبوت التباين اى من القول بان النسبة بين الاولين التباين الكلى  
والعموم من وجه لان من ثبوت الاخص من موضع يعلم ثبوت الاعم فى ذلك



الموضع واما اذا قيل بين الشئين تبان جزئى لا يعلم شئ من فرديه بعينه اذ لا يلزم من ثبوت الاعم ثبوت الاخص فيبقى على الابهام (لا يتم الابان بين ان نقيضى هذا تصوير الدليل على تقدير كون المدعى بهذا المعنى بان نقيضى المتباينين قد لا يتصادقان اصلا وقد يتصادقان وكلما كان كذا لا يكون التباين الجزئى بينهما مقيدا بخصوص ما بل يثبت فى بعضها فى ضمن الميانية الكلية وفى بعضها فى ضمن العموم من وجه قوله فالنسبة تنجته \* وهذا كلام لاشبهة فيه اذ المراد حان بين نقيضى المتباينين تبانيا جزئيا على وجه يتحقق نوبان يعنى ان فى بعض الصور تبانيا كلياً وفى بعضها عمومى من وجه و لو اقتصر على ما ذكر لجاز ان يكون التباين الجزئى فى جميع الصور على وجه واحد من التباين الكلى والعموم من وجه \* قيل ان المص بين ان نقيضى الامرين اللذين بينهما عموم من وجه جواب عن قول الشئ نعم لم يتبين لماذا كره آه حاصله ان اريد انه لم يتبين بعنوان المسئلة فسلم ولا بأس به وان اريد انه لم يتبين اصلا فم ادتين من كلامه و لا و آخر ان بين هذين الامرين تبانيا جزئيا اذ لما بين ان نقيضى الامرين المذكورين قد يتباينان فى بعض الصور تبانيا كلياً كعين الاعم ونقيض الاخص فظهر ان بينهما قد يكون عموم من وجه فى بعض مادة اخرى كالحيوان والابيض مع صدق القضية المذكورة فى نقيض المتباين الموجبة للتباين الجزئى بين نقيضى الشئين فى الامرين اللذين بينهما عموم من وجه فيظهر ان النسبة بينهما التباين الجزئى مجردا عن خصوصية كل من فرديه \* فظهر ان بينهما قد يكون عموم من وجه لانه اذا خصص فى بعض مادة لتباين الكلى وفى مادة اخرى اما ان يكون التباين الكلى او التساوى او العموم المطلق او من وجه لاسبيل الى الاول والا فلا وجه للتخصيص ولا الى الثانى لان التساوى بين النقيضين يستلزم التساوى بين العينين كما مروا الى الثالث لان العموم المطلق بين النقيضين يستلزم ان يكون بين العينين العموم المطلق بالعكس كما مر فثبت ان يكون العموم من وجه او نقول نفى او لا ان يكون النسبة بينهما جواب آخر من الاعتراض المذكور حاصله ان فى بيان نقيضى العموم من وجه قصدا و لا دفع التوهم بان النسبة بين النقيضين هى العموم من وجه كما كان بين نقيضى المتساويين وبين نقيضى العموم المطلق مثلها فى العينين وهما التساوى والعموم المطلق وبالغ فى الدفع لقوة التوهم وضم نفى العموم المطلق واما اصل النسبة بينهما فعلوم لماذا كره فى نقيضى المتباينين لاحراء دليله بعينه فى نقيضى العموم من وجه لان بين نقيضيهما قد يكون تبانيا

كيسا فيصدق لان تقيضهما ان لم يتصادقا اصلا وقد يكون عموما من وجه  
 فيصدق قوله وان يتصادقا وكذا جميع مقدمات الدليل ( قال الجزئي مقول آه )  
 اى بالاشتراك اللفظي دون المعنوي اذ ليس بينهما قدر مشترك وضع الجزئي بازائه  
 بل انما وضع لفظ الجزئي بازاء كل واحد منها بوضع مغاير لوضعه للاخر فيكون  
 المراد من المعنى المذكور هو المفهوم الذى ذكر لا افراد هذا المفهوم لانه لا وضع  
 للافراد بل اطلاق الجزئي على الافراد من قبيل اطلاق الكلى للجزئيات قيل  
 المراد بالمعنى المذكور ان كان نفس المفهوم الصادق على افراد الجزئي فكون  
 الاطلاق اطلاقا على الموضوع له يكون كل في قوله على كل اخص لغوا وان كان  
 افراد المعنى المذكور كان قوله على كل اخص على ظاهره ويكون ذكر الكلى  
 في موقعه ويتضمن الاشارة الى ان تعريف الجزئي الاضافي مما لم يصرح حواه به بل انما  
 اخذ من اطلاقهم فتأمل \* السيد فان قلت المتبادر وجه التبادر ان الكلى  
 الحقيقي كان مقابلا للجزئي الحقيقي والكلى الاضافي مقابلا للجزئي الاضافي فلو كان  
 معنى الكلى واحدا فلا وجه لامتياز معنى الجزئي بسبب المقابلة له وان الكلى  
 الاضافي متضائف للجزئي الاضافي كما صرح في وجه النظر مع ان الكلى الحقيقي  
 ليس متضائفا للجزئي الاضافي لان الكلى الحقيقي بالمعنى الذى سبق يتحقق بمجرد  
 امكان فرض صدقه على كثيرين وان امتنع صدقه عليها في نفس الامر كما في  
 الكليات الفرضية والجزئي الاضافي لا يندرج تحت كلى بالامكان بل بالفعل  
 فيتحقق الكلى الحقيقي بدون الجزئي الاضافي فلا يتم امر التضائيف وانما عبر بالتبادر  
 دون اللزوم لان المشهور ان الكلى له معنى واحد يقابل الجزئي الحقيقي تقابل العدم  
 والملكة ويقابل الجزئي الاضافي تقابل التضائيف فتأمل فيه بحث لان الامتياز  
 مدار البحث ان الاشتراك اللفظي يقتضى تغاير المعنيين ومعنى الجزئي متميزان  
 ضرورة لان عدم صلاحية فرض الاشتراك يعرض للافراد بمجرد تصور  
 مفهومه لا يلاحظ فيه الكثيرين وان اخذ الكثيرين في مفهومه بخلاف كونه  
 اخص لانه يعرض بملاحظة عروض العموم بشئ آخر \* واما الكلى فليس  
 يظهر له معنى ان معنى الكلى هو الصالح لغرض الاشتراك بين كثيرين وان سمي  
 بهذا المعنى حقيقيا لا يعقل عروضه لشيء الا بالقياس الى كثيرين اذ لا شك انه  
 امر نسبي يلاحظ في عروضه لشيء عروضه الى كثيرين وما هو الا معنى الاضافة  
 الى الاعم الذى هو عبارة عن الكثيرين فى المأل فان عني بالكلى الاضافي هذا  
 ولا تغاير فلا يكون للكلى معنيان وان عني معنى آخر فلا بد من البيان حتى يتبين



التغير فيصح الاشتراك مع انه لم يبين قلت اراد به معنى آخر حاصله اختيار الشق  
 الثاني واثبت بيانه وتغايره للمعنى الاول بانه يبين بقوله وهو الاعم من شئ بمعنى انه  
 الذي يندرج تحته شئ بحسب نفس الامر بالفعل وهذا المعنى اخص بدرجتين  
 من المعنى الاول اذا اريد في هذا المعنى الاندراج بقيدين هما في نفس الامر وبالفعل  
 والمعنى الاول لم يعتبر فيه القيدان اذ الكلّي الحقيقي ما يصلح لان يندرج تحته شئ  
 بحسب فرض العقل سواء كان في نفس الامر وبالفعل او لا فيكون المعنى الاضافي  
 اخص من الاول فيثبت التغير والاختلاف بين المفهومين فيه بحث وهو ان  
 ما ذكره انما يدل على المضايقة للجزئي الاضافي مفهوم آخر غير الكلّي الحقيقي  
 بل اخص منه وهو لا يستلزم ان يكون ذلك المفهوم الاخص معنى لفظة الكلّي  
 لانه لما كان الكلّي الاضافي اخص من الكلّي الحقيقي جاز ان يكون اطلاق الكلّي  
 عليه لكونه فردا من الكلّي الحقيقي لا بخصوصه فلا يلزم تعدد المعنى مع كونه  
 خلاف الاصل بخلاف الجزئي الاضافي فانه اعم من الجزئي فلا يمكن اطلاقه عليه  
 الا بخصوصه فيلزم هناك تعدد المعنى حقيقة او مجازا فتأمل ١ ولان معنى الاندراج  
 بيان منشأ التوهم بانحصار المعنيين للكلّي والثانية ان الكلّي الحقيقي كالكليات  
 المعدومة لم يفرض فرد من افرادها ويفرض لكن ليس موجودا في نفس الامر  
 لاذننا ولا خارجا كالعقلاء وانما اخص هذا المعنى بالاضافي يعني ان كلا المعنيين  
 يلاحظ فيه الاندراج والاضافة الى شئ آخر فاوجه تخصيص المعنى الثاني  
 بالاضافي وجهه ان الاضافة فيه اظهر منها في الاول لان الاندراج بالفعل اقرب  
 واشد الى العقل من الاندراج بالامكان والغرض مع المناقشة في كونها اضافة  
 ٢ على ان صلاحية فرض الاشتراك ان الاضافة الى شئ آخر باعتبار عروضه  
 الى شئ لا باعتبار مفهومه والالكان الجزئي الحقيقي ايضا اضافة لكون تعقل  
 الغير مأخوذا في مفهومه فصلاحيه فرض الاشتراك ثم كونها بالاضافة لان  
 عروضه الى المعقولات الاولى لا يتوقف على عروضه على شئ آخر كالكليات  
 الفرضية وان لو حظ في الكليات الموجودة في الجملة فيكون تسمية بالحقيقي ظاهرة  
 وعلى هذا فالجزئي الاضافي ما ندرج بالفعل تحت غيره المتبادر من كون الشئ  
 مندرجا تحت آخر ان يكون اخص منه ويحمل الالفاظ في التعريفات على المتبادر  
 منها فلا يرد ان الانسان والضحك من جزئيات الناطق ارا الحكماء عدوها من  
 الجزئيات في احكام القضايا الكاية وموضوعاتها لانهم قالوا الحكم في قولنا  
 كل ناطق ماش يتناول الفصول والخواص والانواع المتساوية للو ضوع ومعلوم

ان الحكم على شئ انما يتناول جزئياته فيوافق هذا التعريف لقوله كل اخص  
تحت الاعم \* ولو قلنا الجزئي الاضافي قد علم معنى الكل ان اخص بدرجتين فح  
يكون الجزئي الاضافي عبارة عما يندرج فيه بالفعل لكونهما متضايين كانه تخيل  
ان في مفهوم الجزئي اذا اخذ هذان القيد ان منفردين لكان الكل الاضافي  
اخص بدرجة او مجتمعين لكان مساويا للكل الحقيقي فالمحذور فيه واجاب بانه  
لا محذور في الاول الا انه مخالف للعرف وفي الثاني لزم كون معنى الحقيقي والاضافي  
واحدا و لزم جواز القول بان الفرس جزئي اضافي للانسان وهو خلاف العرف  
وخلاف بداهة العقل فتأمل \* احدهما حقيقي يقابل مفهوم الجزئي بمقابلة العدم  
والملكة قد تحقق المقابلة بينهما هل هي من التقابل بالعدم والملكة ام من الايجاب  
والسلب فتأمل فتذكر التقابل ههنا في الحقيقة في الكلية والجزئية لا في الكل  
والجزئي لكن الكلية والجزئية صفتان للكل والجزئي فيطلق على الموصوف  
التقابلان كما في الاب والابن مع ان المتقابلين الابوة والبنوة وقد يفرق بعضهم  
وقد يطلق على الموصوفين بالمشهورين وعلى الصفات بالحقيقيين وهما التقابل  
في الحقيقة المنع وعدم المنع وفي المشهور الكل والجزئي فتأمل \* السيد هو معنى  
الخاص بعينه آه اي بناء على التبادر لان المتبادر من كون الشئ مندرجا تحت آخر  
ان يكون اخص منه ولذا قيل الكل والجزئي الاضافي مترادفان للعام والخاص  
والا لا يكون عين معنى الخاص حتى اعترض بعض الفضلاء على تعريف الجزئي  
الاضافي بانه هو الاخص من شئ بان هذا التعريف لا يشمل الانسان من جزئيات  
الناطق وامثال ذلك مع انه اشتهر في موضوعات القضايا عدا احد المتساويين  
جزئيا اضافيا للآخر فقال فالاولى ان يقال في تعريفه هو المندرج تحت كلي ليم  
وهذا يدل على عموم التعريف من الخاص فتأمل \* والمتضايقان لا يعقلان الامعا  
لانهما امران متقابلان وجوديان يتوقف تعقل احدهما الى تعقل الاخر وهذا  
التوقف مدار الامتياز من المتضادين ففي تعريف الجزئي لمسا ذكر العام لزم اخذ  
احد المتضايين في تعريف الاخر لان الجزئي الاضافي والخاص مترادفان  
كما كان الكل الاضافي والعام مترادفين فاذا اخذنا الخاص او الجزئي الاضافي  
في تعريف الكل الاضافي لزم اخذ احد المتضايين في تعريف الاخر ومن هذا  
ظهر وجه بيان الكل الاضافي في الدليل \* ضرورة ان تعقل المعرف واجزائه  
مقدم لانه سبب على تعقل المعرف والسبب مقدم على المسبب فاذا اخذ احد  
المتضايين لزم تقدم الشئ على نفسه فتأمل \* فان قلت المذكور في تعريف



الجزئي الغرض من هذا تقوية الاعتراض والتعرض للش في الجملة حيث اخذ  
في تعريف الجزئي الاضافي قيد الاخص وقيد الاعم وفيهما حلل والش تعرض  
لاحدهما وظاهر السؤال تصحيح التعريف بعدم ذكر احدا المتضايقين لانه العام  
دون الاعم والمذكور هو الاعم وحاصل الجواب ان اسم التفضيل هنا اما  
ان يستعمل بمعناه او بمعنى المجرد عن التفضيل فعلى الاول يلزم الخلل المذكور  
بمرتبة وعلى الثاني يلزم بلا تفاوت بل يلزم بملاحظة قيد الاخص محذور ان  
ايضا تعريف الشيء بنفسه او بما يتوقف على معرفة نفسه وكلاهما فاسد  
لاستلزامه الدور \* لكن يمكن الجواب عنه بان تعريف الجزئي بهذا من قبيل  
التعريف اللفظي اذ لما علم انفا معنى الاخص والاعم ففسر الجزئي الاضافي به  
فلا يلزم تعريف بنفسه ولا باحد متضايقه فتأمل وكذا اذا عرف بالاخص من  
شيء لانه محمول على التعريف اللفظي \* مع ان المق بالاعم والاخص ههنا لانه  
لاقادة في زيادة العموم والخصوص بل الاندراج في الشيء \* كاف في كون الشيء  
جزئيا اضافيا كما يقال زيد اعلم من الجبل و اعرف من الجدار وهذه الصيغة  
لا تستعمل الا باحد امور ثلاثة محققا او مقدرا او الحمل على التجريد عن الزيادة في  
الاستعمال باحدهما البتة \* فلا وجه لما قيل ان الاعم هنا مستعمل بمن فهو مقطوع  
في التفضيل فالاولى ان لا يقتصر على الثاني وان لم يلزم للسائل احاطة جميع  
الاعتراضات لكن الاولى بشانه ان يختار الاقوى وان اورد غير مقتضى ان ينضم  
اليه الاقوى والظان ترك الاولى لان هذا وارد ايضا على ما اختاره ايضا وان دفع  
بما اختاره دفع عن ذلك والابقى الاعتراض فيهما \* وقد قيل في جواب النظر  
حاصله بيان التعريف بانه اخذ فيه المتضايقان بكونهما جزئين منه وكون اجزاء  
التعريف متضايقين غير مضر اذ لا يلزم التقدم والتأخر في بعض الجزء على  
البعض حتى يلزم تقدم الشيء على نفسه ويجوز تعريفهما بمختلف المعرف  
واجزاء التعريف اذ لا بد فيه من تقدم الاجزاء وتأخر المعرف فيلزم المحذور  
ومنشأ المجيب الظن بان السؤال مبنى على كون الاخص والاعم جزئين من  
التعريف مع انه ليس كذلك وحاصل رد المحشى ان السؤال كون المعرف واجزاء  
التعريف متضايقين بناء على كون معنى الجزئي الاضافي خاصا والجواب عن هذا  
السؤال منع كون الجزئي الاضافي بمعنى الخاص فقط فان سلم هذا فالنظر وارد  
البتة او مهنم من قال لم يرد المص وهو العلامة التفتازاني حيث قال ليس ما ذكره  
تعريف الجزئي الاضافي بل تعينا المعناه وانه على اي شيء يطلق بالنسبة الى من

عرف الخاص والعام ولا بأس بإيراد لفظ الاعم فيه ولا لفظ كل انتهى حاصل  
 الجواب ابطل مبنى السؤال وهو كونه تعريفا وهذا من الوظائف المقبولة التي  
 لا حشيش بعده بتثبت السائل ويستنبط منه التعريف وهو ما يندرج تحت شئ  
 او المفهوم الذي يشترك شئ بينه وبين غيره ولا يكون هو مشتركا بين ذلك الشئ  
 وغيره من حيث هو : وح يدفع الاشكالان لانهما مضران للتعريف لا للحكم  
 لانه لا محذور لكونه للأفراد ولا لكون علم المحكوم عليه والمحكوم به معا على سبيل  
 التصور ولا يرد اشكال المحشى لانه وان تراد فالكن علم الاخص ظاهر مما سبق  
 فيعيد الحكم فائدة فتأمل \* الا ان المقام يدل على قصد التعريف لانه في صدد  
 بيان اشتراك اللفظي لكن اذا علم المعنى ولو التزاما لا محذور فيه فتأمل ( قال اى  
 الجزئى الاضافى اعم آه ) لان كل جزئى حقيقى مندرج تحت كليات كثيرة وافلها  
 الشئ \* والممكن العام فيكون جزئيا اضافيا لهما وليس كل جزئى اضافى جزئيا  
 حقيقيا الجواز ان يكون كليا مندرجا تحت كلى آخر كالحيوان بالنسبة الى الانسان  
 فمح لا يرد النقص بواجب الوجود ولا بالشخص اذ هو مبنى على كونهما مندرجا  
 تحت ماهيتهما المعرات عن الشخصات فتأمل ( قال وهذا منقوض بواجب  
 الوجود آه ) نقض تفصيلي للمقدمة القائلة بان كل جزئى حقيقى فهو مندرج تحت  
 ماهية المعرات عن الشخصات اذ مدار النقص هو هذه المقدمة فقط دون كبراه  
 لبدايتها ولا وجه للحمل على النقص الاجالى الذى يقتضى عدم ظهور الفساد  
 فى المقدمة المعينة واما كون المانع سائلا لا مبطلا فلا بأس به واما الاستدلال  
 المسانع فن قبيل التنوير او السند القوى وقد عرفت انقائا لم يبين الدليل على هذه  
 المقدمة لم يرد النقص بواجب الوجود \* السيد اى بذاته الخصوصية اى المراد  
 بالواجب ههنا الواجب المفهوم الذى من شأنه ان لا يكون قلوب اولى الالباب  
 ذاهلة منه اصلا فى حال من الاحوال وهو ذاته تعشانه وعظم سلطانه وهو جزئى  
 بالاتفاق لا مطلق الواجب الذى هو كل اذ مفهومه ما يستحق الوجود لذاته  
 واجيب عن هذا النقص يعنى ان النقص بالواجب ليس بوارد فان الواجب  
 عندهم ليس جزئيا حقيقيا اذ نفس تصويره لا يمنع عن وقوع الشركة فيه لانه  
 لا يعقل الا بوجوه كلية منحصرة فيكون خارجا عن مجئنا فان قيل هل يكون كليا  
 قلنا لا على قول من قال بين الكلى والجزئى تقابل العدم والملكة والكلى من شأنه  
 الملكة فمح يكون الواجب واسطة بين الجزئى والكلى \* لا يعقل الا بوجوه كلية  
 منحصرة فى شخص قيل فالعلوم بها كلى بناء على اتحاد العلم والمعلوم بالذات



وان العلم بالشئ بالوجه نفس العلم بالوجه على ماهو التحقيق انتهى وانا نقول  
 لانهم ان العلم بالشئ بالوجه نفس العلم بالوجه اذا كان الوجه كليا منحصرا في شخص  
 على انا نقول لاحقية الجزئي الحقيقي الا كون المفهوم مانعا عن وقوع الحركة  
 لانهم تصوروا ذلك المعنى فوضهوا لفظ الجزء الحقيقي بازاءه فلا عدهم وراه  
 ذلك المعنى حقيقة له فيكون تصوره بذلك المعنى تصورا بذاته وحقيقته فمع  
 يصدق على واجب الوجود المتصور بالوجه الكلي المنحصر في الشخص ورد  
 بان معنى الجزئي حاصل الرد ولا تعميم معنى الجزئي من الحصول بالفعل او بالعرض  
 سواء امكن او لا ورح يدخل الواجب في مفهوم الجزئي وثانيا تعميم الحصول  
 من حصول الذات والكنه والحصول بالوجه المخصوص ويدخل الواجب  
 ايضا لانه وان امتنع حصول ذاته بالكنه في الذهن لكن يمكن حصوله فيه بالوجه  
 المخصوص مثلا بالعالم لكل شئ والقاهر والخالق وغير ذلك من الصفات  
 المخصوصة له تعالى قيل لا يفرج ح منهما شئ من المهورات على ماهو الابق  
 بمفهوم قواعد الفن فعلى هذا الكلية والجزئية من عوارض الماهية لان هذه  
 الحيتية ثابتة للاشياء انما وجدت ويكون التقابل بينهما تقابل السلب والايجاب  
 وما قالوا ان مناط الكلية والجزئية هو الوجود الذهني وانهما من المعقولات الثانية  
 فبني على ان اتصاف المفهوم بهذه الحيتية دابر على اتصاف صورته بالعدم عن  
 الحركة فيه وعدمه والممانعية وعدمها انما ينسب بهما السى بعد حصوله  
 في الذهن سواء فسر الحركة بالمطابقة فيكون اتصاف الصورة بها بالذات  
 وذى الصورة بالتبع فان مطابقة صورته لكسرين صفة له وان كان المطابقة  
 صفة للصورة لو فسر بالنسبة الصحيحة للحمل فان الصورة الحاصلة ما نعتة عن  
 شركة دى الصورة بين كثيرين اى حله عليها سواء قلنا ان العلم نفس المعلوم  
 او شبح ومنال فتدبر \* لو حصل في الذهن لمنع اشار بلفظ لوالى ان الحصول  
 في الذهن مستلزم للمنع او عدمه بعلاقة عقلية سواء كان المفروض ممكنا او محالا  
 فلا يقال يجوز ان يحصل ولا يستلزم احدهما وان كان ارتفاع القيضين لجواز  
 ان يكون المحال مستلزما للمحال ويجوز ان يسلم كليهما وان كان اجتماع  
 القيضين ايضا لان في الاول لاستلزام لعدم احدهما فلا يصدق جواز استلزام  
 الملح للمنع فيمتنع ارتفاع القيضين وفي الثاني لا يجوز استلزام كليهما ادلا علاقة  
 بين القيضين وبين شئ آخر والاجاز اجتمعا واستلزام الملح للمنع لا بد لعلاقة  
 بين المحالين فتأمل + اذ لم يريدوا به كونه مفهوما بالفعل بل ارادوا مفهوما ماعم

من الفعل والقوة العامة للامكان والامتناع لذاته على وجه مخصوص تعرض له  
الجزئية اذ يجوز من اجتماع اوصاف كلية ينحصر في الخارج الى فرد حصل  
الخصوصية والامتناع عن كل واحد من الاغيار او من اجتماع وصفين كليين  
يكون مادة اجتماعهما في مادة كالطائر الواود وما قيل ضم كلى الى كلى لا يفيد  
الجزئية فليس بكلى على انه اجمع القوم على كون لفظة الله علما شخصية لذاته  
تعم ومالم يستخص ذاته تعالى فكيف يوضع له العلم الشخصى ويستحضر بعينه في  
ذهن السامع ( قال لما تقرر ان تستخص الواجب عينه آه ) قيل اريد بكون شخص  
الواجب انه عينه بحسب الذهن ح يكون ذات الواجب عبارة عن الشخص  
الذى هو احد جزئيات مفهوم الشخص فهذا مما لا يقول به احد فضلا عن  
الحكيم وان اريد بحسب الخارج فبتقدير تسليمه لا يضرنا لان المدعى ان هذا  
الواجب مندرج تحت الواجب يعنى ان مفهوم الواجب يحمل عليه وعلى ما في  
الذهن وهذا ضرورى انتهى انا اقول اثبات امتناع ان يكون له ماهية كلية  
يمكن بدليل آخر بانه لو كان له ماهية كلية يلزم اما امتناع الواجب لذاته واما  
المتنع لذاته وكلاهما بين الاستحالة بيان الزوم انه لو كان للواجب ماهية كلية  
ووجد منها جزئى واحد وكانت الجزئيات الباقية متمتعة فامتناعها ما لنفس تلك  
الماهية او لغيرها فان كان لنفس تلك الماهية امتنع ان يوجد ذلك الجزئى الواحد  
ايضا فيكون واجب الوجود متمتع الوجود وان كان امتناعها لغير تلك الماهية  
يكون بالنظر الى نفس تلك الماهية ممكنة لذاتها متمتعة بالغير فالمتمتع بالذات ممكن  
الوجود بالغير \* السيد وبما ذكرت بين الكليين الاضافى والحقيقى حيث الكلى  
الاضافى ما يندرج تحته شئ آخر فى نفس الامر والكلى الحقيقى ما يصلح لان يندرج  
تحت شئ آخر بحسب فرض العقل فيكون الكلى الاضافى اخص منه بدرجتين  
فيصدق بينهما الموجبة الكلية ورفع الايجاب الكلى وكذا بين الجزئى الحقيقى  
وبين كل واحد من الكلى الاضافى والحقيقى سالبية كلية من الطرفين وكذا بين  
الجزئى الاضافى وبين كل واحد منهما السالبتان جزئيتين وموجبة جزئية مادة  
اجتماعهما الكليات المتوسطة كالحيوان والجسم ومادة افتراق الجزئى الاضافى  
الجزئى الحقيقى ومادة افتراقهما المفهومات الشاملة كالوجود والشئ والممكن  
العام التى لا تدخل تحت شئ آخر وقد عرفت ان معنى الاندراج ان يكون المندرج  
اخص والمندرج فيه اعم فلا يضر دخول احد المتساويين فى الآخر بمعنى شمول  
احدهما للآخر \* السيد نوعية هذا النوع نسبة وازافة الغرض من هذا تحقيق  
المقام وبيان الفرق بين النوعين ووجه التسمية بالاضافى والحقيقى من حيث انه



يلاحظ فيها الاضافة قامعى الفرق بينهما وحاصل بانه ان نوعية النوع الحقيقى  
 باضافة ونسبة بن الحقيقة والافراد اذ لا يعتبر فيها الاحقيةته وافراده ومنشأ  
 النوعية اتحاد الحقيقة فى جميع الافراد لا احصايتها الى الافراد فلهذا يسمى  
 بالحقيقة تسمية للسبب باسم السبب واما نوعية النوع الاضافى فموقوفة على  
 اندراجها مع نوع آخر تحت جنس الذى هو جنس بالنسبة الى هذين النوعين  
 ثبتت النسبة متكررة من الطرفين فتحقق التضاييف بين الجنس والنوع فيكون  
 التسمية ايضا من قبيل تسمية المسبب باسم السبب وجه التضاييف كان هذه  
 النوعية عبارة عن كون النوع مقولا عليه وعلى غيره الجنس فى جواب ماهو  
 وهذه الصفة ثابتة بالقياس الى الجنس وكان الجنسية عبارة عن كون الجنس  
 مقولا على النوع وغيره فى جواب ماهو وهذه الصفة ثابتة بالقياس الى النوع  
 وما هو الا تضاييف لكن التضاييف الحقيقى بين النوعية والجنسية والمشهورى  
 بين النوع والجنس كالاب والابن فتأمل + فلا بد فى نوعيته من اندراجها مع  
 نوع آخر تحت جنس فيكون مضاييفه يعنى لابد فيه نسبة اخرى مع ما كان  
 النسبة بن الافراد والحقيقة فاذا لزم هذا النسبة يكون بينه وبين الجنس  
 تضاييف فوجد فى النوع الحقيقى اضافة واحدة وفى النوع الاضافى اضافتان  
 لا يقال فى كون الاضافة فى النوع الحقيقى مناقضة لانه وان كان تعقلا موقوفا على  
 تعقل الافراد لا يتوقف تحققه على الافراد كما فى الجزئى الحقيقى والكلى الحقيقى  
 كما بينه الفاضل المحشى لانا نقول فرق بين النوع الحقيقى وبينهما لان النوع  
 الحقيقى مقول بالفعل على كثيرين فلا بد فى تحققه من الافراد ذهنا او خارجا  
 بخلافهما لانه اكتفى فى تعريفهما بصلاحيه الافراد فلا يتوقف على تحقق  
 الافراد ولا شك ان كل واحدة من تلك الماهيتين ضرورة كون النسبة بين الشئين  
 يقتضى اتصاف الشئين بما يتعلق بهذه النسبة وهذا مدار التضاييف (قال  
 فالماهية منزلة منزلة آه) هذا الكلام مبنى على كونه تعريفا للنوع الاضافى كما  
 قرره واما على كونه تعينا للمعنى الذى يطلق عليه لفظ النوع الاضافى لاحدله  
 فلا بأس بايراد لفظ الكلى وترك ذكر الكلى نعم انه بيان يمكن ان يؤخذ منه تعريف  
 النوع الاضافى وهو الكلى الذى يقال عليه وعلى غيره الجنس فى جواب ماهو  
 قولا اوليا كما مر فتذكر \* السيد اشارة الى ما سبق من ان المذكور فى تعريفات  
 لما سبق من ان الكليات امور اعتبارية حصلت مفهوماتها ووضعها بازاها  
 اسمائها فليس لها معان غير تلك المفهومات فيكون هى حدودا واما القائل

بالرسوم فلا يتم دليله والمص من القائل بالرسوم فلا يرد هذا الاعتراض عليه الا  
 ان يقال مبنى على التحقيق \* كما هو الظاهر اى من اطلاقات القوم ان الموضوع  
 له الاصطلاحى هو هذا القدر \* رعاية لطريق القوم تعليل للاشارة الى ان  
 لزوم ذكره بناء على الرعاية لا فى نفس الامر لجواز كونه حدا ناقصا \* واذا اعتبر  
 الكلّى فى مفهوم النوع يعنى اذا ظهر اعتباره بذكره فى النوع الاضافى ظهر فيه  
 اضافتان والا فالكلّى معتبر فى النوع الاضافى وكذا الاضافة سواء ذكر او لا  
 ( قال فان قلت الماهية آه ) منع لقوله فلا يتم حدودها بدون ذكره او اثبات الحدية  
 بتحرير اجزاء التعريف المعقولة من الشئ اى المنتزعة المأخوذة من الشئ  
 بتجريدته عن الشخصات فيكون كلية لان ما يحصل فى العقل لا يكون الا كليا  
 واما المجردات وجزئيات الامور العامة لكون حصولها على الوجه الكلّى  
 اذ لا يمكن تصورها الا بامور كلية وكذا ما لا يحس بالحواس الظفية كون كليا لان  
 العلم بالشئ بالوجه العلم بالوجه ( قال فنقول الماهية آه ) اثبات المقدمة المهمة  
 او منع لقوله فذكرها يغنى عن ذكر الكلّى كون الماهية غير مفهوم الكلّى لان الماهية  
 من المعقولات الاولى المعروضة والكلّى من المعقولات الثانية العارضة والماهية  
 غير مفهوم العارض بالضرورة لكنه من اللوازم وبسبب لزومه لا يغنى عن ذكرها  
 لان دلالة الالتزام مهجور فى الحدود ( قال انما ينتهى بالاشخاص آه ) والمنتهى  
 خارج عن السلسلة كما يقال سلسلة الممكنات ينتهى الى الواجب وقائدة بيان  
 الاشخاص ان ما فوقها كليات اصنافا وانواعا او اجناسا ( قال وهو النوع المقيد  
 بالشخص آه ) المراد من النوع ما صدق عليه والقيد مارض للنوع لكن القيد  
 والمقيد شخص يعنى هما جزآن له هذا اذا كان الشخص جزء من الاشخاص  
 وهو الذى يكون منتهى الكلّى فلا يرد النقص بواجب الوجود هذا يدل على  
 وجود الكلّى الطبيعى لان الشخص جزء خارجى والجزء الخارجى لا يتركب بالجزء  
 الذهنى حتى يحصل شخص فى الخارج ( قال وهو النوع المقيد بصفات عرضية  
 آه ) هذا ايضا يدل على ان الاصناف عبارة عن المقيد والصفة العرضية  
 للنوعية على ان يكونا جزئين وكون احد الجزء عارضا لجزء آخر لا محذور فيه  
 كعروض الفصول للاجناس او بالعكس وعبر بالمقيد فيهما اشارة الى ان القيد  
 اخص من المقيد لا مساويا ولا اعم اذ التقيد للشئ بالشئ عبارة عن المنع وهنا  
 يمنع القيود للمقيد عن الشمول فلهذا يحصل الترتيب فى العموم ( قال واذا حل  
 كليات مرتبة على شئ آه ) الدليل على ان حل العالى بتوسط حل السافل عليه



مانقله الامام في المخصص انهم قالوا من المحال ان يحمل الجنس على الانسان الا بعد  
 صيرورته حيوانا فان الجسم الذي ليس بحيوان مسلوب عن الانسان ولما كان  
 كذلك كان حمل الحيوان عليه اقدم من حمل الجسم عليه فان قيل الجسم جزء  
 للحيوان متقدم عليه فلا يكون معلولا له قلنا لا نزاع في ذلك لكن لا امتناع في  
 ان يكون المتأخر في الوجود علة لثبوت المتقدم لشيء آخر ومن هذا يعلم ان هذا  
 يجري في الذاتيات المترتبة فلا يرد ان حمل الانسان على زيد ليس بواسطة حمل  
 التركي عليه ، السيد اي الشخص هو النوع اشارة الى مرجع الضمير اذا التعريف  
 للماهية \* ففي زيد مثلا الماهية الانسانية فيه اشارة الى كون زيد مجتمعا مركبا  
 من ماهية الانسان ومن امر آخر فلا يضر ان يكون اجزاؤه الذهنية ماهية  
 الانسانية فقط ، السيد وذلك لان الحيوان مالم يصر انسانا لان معنى الحمل  
 الحكم بان المحمول موضوع فلا بد من اتحاد الموضوع والمحمول في الخارج واتحاد  
 الحيوان وزيد في الخارج لا يمكن الا بان يكون الحيوان متحصلا بالفصل وهو  
 الناطق والافاما ان يكون متحصلا بفصل آخر او لا يكون متحصلا اصلا فاياما  
 كان لا يمكن الاتحاد في الخارج اما الاول فقد واما الثاني فلانه لو لم يحصل  
 لم يكن موجودا لان الحيوان المحمول الماهية لا بشرط شيء فالم يحصل بفصل  
 من الفصول لم يوجد ولم يتعرض الفاضل المحشي الى السق الثاني لاقتضاء  
 الحمل الوجود الخارجي فلماذا يقال ان حمل الاخص على الاعم فالمحمول في  
 الحقيقة حصاة للاخص من الاعم لا لخاص الاخرى ، فان الحيوان الذي  
 ليس بانسان لا يحمل عليه اصلا يعني لما لم يلزم الاتحاد الخارجي في الحمل فالحيوان  
 المحمول لا يخ من ان يكون انسانا او غير انسان حتى يوجد ويحدد فان كان انسانا  
 ثبت المط وان لم يكن انسانا لا يحمل عليه اصلا فأمل ولا نلتفت الى تحير  
 الناظرين فان قيل ان الانسان ح يكون سببا لثبوت الحيوان زيد فكيف يكون  
 سببا فانه مالم يكن زيد حيوانا لم يكن انسانا اذا الحيوان جزء مقدم على الانسان  
 وسبب لوجوده قلت ان الحيوان بمعنى الجزء والمادة متقدم بوثه زيد على بوث  
 الانسان له واما الحيوان بمعنى المحمول فيتأخر بوثه زيد عن الانسان فيكون  
 حيوانية زيد معللة بانسانيته فلو جعل الانسان وسطا في ابيات الحيوانية له كان  
 برهان لم ، السيد والالم يكن مضايقا له لان القول المعبر في الجنس اعم من  
 ان يكون بواسطة او بالذات والاخص لا يفهم مع الاعم لان تعقل الاعم  
 لا يتوقف على تعقل الاخص بخلاف المتضايقين فان تعقل كل منهما مع تعقل

الآخر \* فيلزم ان لا يكون الاجناس البعيدة اجناسا يعني اذا اعتبر القول الاول  
 في تعريف الجنس لا يكون الاجناس البعيدة اجناسا للماهية لانها لا يقال لها  
 وعلى غيرها بالقول الاول بل بالواسطة لا يقال يجوز ان يعتبر القول الاول  
 بالنسبة الى الجنس القريب فلا يلزم المحذور المذكور لاننا نقول ان التضايف  
 علم من تعريف مطلق الجنس كما بينه قدس سره فيكون التضايف بين النوع  
 وبين مطلق الجنس \* فالاولى ان يترك لجواز التعريف بالعموم ولجواز التعريف  
 بتعريف آخر مما عرفه قدس سره \* ويقال النوع الاضافي كل مقول في جواب  
 ماهو فيخرج الشخص بالكلية والصنف بالمقول في جواب ماهو والماهيات  
 البسيطة بقوله عليه آه الذا ترك لفظ الجنس وذكر الكل بدله لئلا يلزم التعريف  
 باحد التضايفين وليحصل مفهوم الجنس بطريق الاندراج في حد النوع  
 كما يحصل مفهومه كذلك في حد الجنس \* فان قلت ماذا ذكر في تحديده يستلزم ان  
 لا يندرج مفهوم النوع بتمامه في تعريف الجنس بل المندرج فيه جزؤه الثاني اعني  
 كونه مقولا عليه كلي آخر في جوابه قلت هو باعتبار هذا الجزء مضاف للجنس  
 لا باعتبار الجزء الاول اعني كونه مقولا في الجواب فلا اختلال فهما مشتركان  
 في النسبة الى ما تحته فلا يكون فارقة لان المشترك بين الشئين لا يتميز احدهما  
 عن الآخر ( قال اراد ان يشير الى مراتب آه ) الغرض من هذا اما بيان مرجع  
 الضمير لاحتمال ارجاعه الى النوع المطلق لكونه في اول البحث وكونه مقسما لهما  
 وان كان النوع الاضافي قريبا ولا احتمال ارجاعه الى النوع الاضافي مع مقارنته  
 للنوع الحقيقي فعلى الاول قوله دون الحقيقي متعلق باراد او يتبرق قوله لان  
 الانواع لتعين الارادة قرينة له وعلى الثاني يكون هو متعلقا بالنوع الاضافي وهذا  
 تعليل له على وجه اللمية فلا تلتف الى التحيات قيل انما قالوا مراتب النوع  
 الاضافي دون الاقسام لخصوها بوقوعها تحت نوع آخر او فوقه لا بحسب  
 انقسامه اليها في نفسه وفيه بحث لان النوع الاضافي المطلق ضم اليه كونه اعم  
 او اخص او اعم من البعض واخص منه او المابين فحصل مراتب اربع وما معنى  
 التقسيم الا هذا سواء كان المضموم قيودا متباينة او متغايرة فكيف لا يكون  
 هذه المراتب اقسامه و يؤيده قوله الآتي و بما يقرر التقسيم بل الوجه في  
 هذا التعبير ان مدار التقسيم الترتيب بحسب العموم والخصوص فعبر بالمراتب  
 اشارته \* السيد وذلك لان النوع الحقيقي الدليل على استحالة  
 في النوع الحقيقي انه لو ترتب النوع الحقيقي اما ان يكون فوقه نوع  
 وتحتة نوع آخر او يكون فوقه نوع دون تحتة او تحتة نوع دون فوقه



ففي جميع الصور يلزم اما كون النوع الحقيقي جنسا او صنفا وكلاهما مع لكن الش  
 قصر على كونه جنسا لكفايته في بيان الاستحالة و بين الفاضل المحشى او لا  
 بطلان كونه صنفا وفرع على كون النوع الحقيقي مرتبة معين لزوم كونه جنسا  
 لبيان الدليل على مذاق الش والافاندا ان يدور بين الامر بين المحالين فلو فرضنا  
 ان فوقه كليا آخر يعنى على تقدير كون المرتبة نوعين نوعين حقيقيين و كون النوع  
 الحقيقي تمام ماهية جميع افراده على ما ظهر من تقسيم الذاتى اليه و الى الجنس  
 والفصل فمح لو كان فوق النوع كلى ذاتي لزم ان يكون جنسا اذ لو كان نوعا لزم  
 ان يكون تمام ماهية جميع افراده فيلزم ان يكون النوع الذى تحته مستقالا له بقاء  
 على الفرض لابد ان يكون اخص ليتحقق التعدية والاخص يكون بشي زائد  
 على النوع فيكون مشتملا على قيد زائد على حقيقة افراده فيكون صفا هذا  
 خلف لكونه خلاف المفروض فتعين ان يكون الفوقاني تمام الماهية المشتركة  
 اذ لو كان كليا و تمام ماهية افرادهم مع عدم امكان ان يكون تمام الماهية بالقياس  
 الى جميع الافراد لزم ان يكون بالقياس الى بعض افراد النوع الذى تحته و الى  
 بعض افراد نوع آخر ليتحقق التامة فيكون تمام الماهية المشتركة لا المختصة  
 فهو الجنس وقد فرضناه نوعا وهو مع « وتوضيحه ان الانسان لما كان تمام  
 ماهية اى كشفه و بيانه على التفصيل بايراد مثال من الجريبات و بذكر المقدمات  
 المطوية في الدليل مثلا في قوله والالكان التفصيل ان يقال والاما ان يلزم  
 ان يكون لكل فرد ماهيتان مختلفتان اولا والاو لمع لئلا والثاني اما ان يكون  
 النوع الفوقاني وحده تمام الماهية المختصة والنوع التحتاني مشتملا على النوع  
 الفوقاني وامر زائد واما ان يكون النوع التام وحده تمام الماهية المختصة  
 والنوع الفوقاني تمام الماهية المشتركة فالاول محال و كون النوع مستقلا ثبت  
 الثاني وهو الملازمة في الدليل المذكور في السرح وكذا كونه جنسا مع لكونه  
 خلاف المفروض فثبت اصل المط وهو ان النوع الحقيقي لا يكون فوقه نوع  
 حقيقي ولا تحته لان تمام ماهية شئ واحد لا يتصور فيه تعدد لان تمام الماهية ما  
 لا يكون شئ من الذاتيات خارجا منه فلا يتصور فيه تعدد لانه ح اما ان يكون  
 احدهما جزء للآخر اولا ان كان الاول لا يكون الجزء تمام الماهية وان كان الثاني  
 لم يكن شئ منهما تمام الماهية و بعبارة اخرى ان تمام الماهية جميع الذاتيات جنسا  
 وفصلا و وجود الذاتيات عين وجود الماهية فلو تعدد تمام الماهية يلزم ان يكون  
 الماهية موجودة ومعدومة عند وجود احد النامين وعدم احد الآخر وهو مح

بالضرورة \* واما النوع الحقيقي بالقياس الى الاضافي النوع اما اضافي واما حقيقي  
فايا ما كان فقياسه اما الى النوع الاضافي او الحقيقي فهذه اربعة اقسام قد اعتبر  
لكل منها مرتبة او مراتب اما النوع الحقيقي بالقياس الى الاضافي فله مرتبتان  
اما مفرد او سافل لا متنازع ان يكون تحته نوع وان كان فوqe نوع فهو سافل  
والا مفرد واما النوع الحقيقي بالقياس الى منله فليس له من المراتب الا مرتبة  
الافراد لما مر واما النوع الاضافي بالقياس الى الحقيقي فله مرتبتان لانه يتمتع  
ان يكون فوqe نوع حقيقي وان كان تحته نوع حقيقي فهو العالي والا فالمفرد  
واما النوع الاضافي بالقياس الى منله فله مراتب اربع كما قررنا وانما جعل من المفرد  
من المراتب يعني ان الانواع مترتبة تنازلا فانها اذا ترتب كان هناك نوع لنوع  
ونوع لذلك النوع ولا شك ان النوع تحت الجنس ونوع النوع تحته فهي ترتب  
متنازلة في درجات العموم والمفرد ليس من المراتب الواقعة في الترتب ومن عده  
منها لاحظ حصوله بمقايضة الاجناس والى الترتب وجودا وعدما يعني ان  
الانواع اما ان يؤخذ فيها الترتب او يعدم فالتاني هو النوع المفرد والاول هو  
النوع المرتب ومن لم يعده منها حصر مراتب الانواع في ثلثة ويدل على هذا  
قول الش قد نترتب فتأمل \* السيد هذا المال يعني يتوقف على امرين  
ولو انتفيا او احدهما لم يتم التمثيل لعله فيه تعريض للمص لا للش اذ هو اوصى  
اليه حيث قال وهي في حقيقة العقل متفقة يعني حقيقة العقل والعقول واحدة  
العقل نوع والعقول اشخاصه وكذا مراد المحشى من قوله متفقة الحقيقة فتأمل  
( قال كما ان الانواع الاضافية آه ) الاجناس قد تترتب متصاعدة والانواع  
متنازلة ولا يذهب الى غير النهاية بل ينتهي الاجناس في طرف التصاعد الى  
جنس لا يكون فوqe جنس والتركيب الماهية من الاجزاء لا تنهاهى فيتوقف  
تصورها على احاطة العقل بها وتسلسلت العلل والمعلولات ليكون كل فصل  
علة لخصه من الجنس والانواع في طرف التنازل الى نوع لا يكون تحته نوع  
والالم يتحقق الاشخاص اذ بها نهايتها فلا يتحقق الانواع ( قال الا ان العالي  
في مراتب آه ) السرفيه لماعلم ان الجنس والنوع متضايفان يكون الجنس  
متصفا بالجنسية بالاضافة الى ماتحته من الانواع وكذا يكون متصفا بالوعية  
بالاضافة الى ما فوqe من الاجناس فان تركيب جنس الاجناس وكذا نوع  
الانواع للاختصاص والنسبة الاضافي فيصح اطلاق جنس الاجناس على  
جنس العالي دون الجنس السافل لعدم الاختصاص بالاجناس وكذا نوع



الانواع يصح اطلاقه على النوع السافل لاختصاصه بالانواع التي فوقه  
دون النوع العالى فتأمل . السيد عليك استخراج الامثلة اما النسبة من  
الجنس السافل و بين النوع العالى فمفهوم من وجه تصادقهما فيما اذا ترتب  
جنسان فقط كاللون تحت الكيف اى اللون جنس سافل بالنسبة الى الكيف  
لانه مقول عليه وعلى غيره تحت اللون انواع فهو نوع عال بالنسبة اليه، فيجتمع  
النوع العالى والجنس السافل فى اللون وصدق السافل فى الحيوان بدون العالى  
وصدق العالى كالجسم بدون السافل ايضا واما بين الجنس السافل و بين النوع  
المتوسط فلصدقهما فى الحيوان وصدق السافل فى اللون وصدق المتوسط  
فى الجسم النامى واما بين الجنس المتوسط و بين النوع العالى فلصدقهما معا فى  
الجسم وصدق المتوسط فى الجسم النامى وصدق النوع العالى فى اللون واما بين  
الجنس والنوع المتوسطين فلصدقهما فى الجسم النامى وصدق الجسم المتوسط  
فى الجسم بدون وصدق النوع المتوسط فى الحيوان بدون الجنس المتوسط  
السيد قد عرفت ان التمثيل الاول مبنى يفهم من ظاهر السؤال والجواب صحة  
التمثيل وعدمه على امر واحد من السؤال كون الجوهر جنسا وعدمه ومن  
الجواب الاتفاق بالحقيقة والاختلاف بها ونبه قدس سره على امرين المذاورين  
فصحة التمثيل الاول يتوقف على كون الجوهر جنسا واتفاق العمول بالحقيقة  
وصحة التمثيل الثانى العدم والاختلاف فلا يتبعان ولا يقتضيان معا فساد  
احدهما وحاصل الجواب ان الغرض من التمثيل وهو التفهيم حاصل سواء  
طابق الواقع اولا ان يكفى الغرض فى التمثيل وتخصيص الغرض فى هذه المادة  
لوقوع اختلاف المذاهب فيها مثل التمثيل فتأمل ( قال لما نبه على ان لا وجه له )  
قال نبه اى اشعر على وجه الخفاء لان معنى النوع الاصنافى لم يعلمه راحة بما  
ذكره المص بل احتاج الى ترك كل وذكر الكل كما تقدم او نبه بعدم جوده  
مفعوله اى وقفه على ان آه يقال نبه عليه اى وقفه على السى فتدبر هو عليه لا ا  
فى الصحاح ( قال وقد ذهب قدماء المطلقين آه ) حيث احتجوا عليه بان دل  
حقيقى فهو مندرج تحت مقولة من المقولات العشر لا تحصر الممكنات فيها  
وهى اجناس فكل حقيقى اضافى وجوابه منع اندراج كل حقيقى تحت مقوله  
وانما يكون كذلك لو كان كل حقيقى ممكنا ومنع انحصار الممكنات فى المولات  
العشرة بل المنحصرا جناس الممكنات العالية على ما مر حواته السيد حاصلا  
ان المص اراد ان من حاصل الحاصل بيان وحد تعرض المص على سى رائد

على الغرض الاصلى على الوجه المخصوص فالزائد رد قولهم والوجه  
المخصوص كونه على صورة الدعوى والنكتة فى الاول الاهتمام والمبالغة فى الرد  
وتشيد الغرض الاصلى وفى الثانى ابطال زعمهم بطريق الكناية للمبالغة فى الرد  
لكن لما كان القدماء هذا بيان وجه التعرض على الرد مع كونه اولا والغرض  
الاصلى يقتضى التقديم وحل لكن الاستدراكية على الاشارة الى كون قول الش  
وقد ذهب استينافا لا يساعد العبارة فتأمل \* وذلك انهم اى بيان رد المص فى صورة  
دعوى اعم من قولهم فردوا هذا القول اى رده الموافق دون دعوى اعم وهو  
ان النسبة اى ما هو اعم وجه كون هذا اعم اذ هو يحتمل ان يكون النوع  
الاضافى اعم والحقيقى اخص او بالعكس بخلافه قولهم \* فقوله ورد ذلك  
اى لما علم الرد والمردود واعية الدعوى ظهرا ان مرجع ذلك مذهب القدماء  
وقوله اعم صفة قوله وهى راجع الى تلك الصورة والمحمول لقوله وهى المنفى دون  
النفى لان النفى ليس اعم ولا دعواهم بل ردها فان قيل لو قيل بترك ليس فيظهر  
الحكم قلت نعم لكن نبه على الدعوى الاعم فى كلام المص وهو مع النفى \* السيد  
يعنى ان الحقايق البسيطة هى تمام ماهية افرادها والالم يكن الحقايق البسيطة  
نوعا كالا جناس العالية \* السيد هذا انما يصح اذا لم يكن الجوهر يعنى ان امر  
الرد ليس بتمام اذ مادة افتراق النوع الحقيقى فى العقل والنفس يتوقف على امرين  
عدم كون الجوهر جنسا لهما وكون كل واحد منهما تمام ماهية افرادهما غير  
متبئين واما اثبات بساطتهما بلزوم كونهما مركبا فليس بشئ \* لانه ان اريد  
لزوم التركيب الخارجى فم وان اريد التركيب العقلى فلا ينافى البساطة الخارجية  
\* وقد نقش فى كلا المقامين كون الجوهر جنسا لما تحته من العقل والنفس  
والهيولى والصورة والجسم فيكون انواعا اضافية وكذا العقل يكون مختلفى  
الافراد فى الحقيقة بان يكون تحته العقول العشرة انواعا حقيقية منحصرة  
انواعها اشخاصها وكذا النفس بان يكون تحته النفوس الباطنة والنفوس  
الفلكية انواعا حقيقية \* السيد هذا ايضا انما يصح البيان كما فى النفس والعقل  
والمناقشة يجوز ان يكون النقطة المطلقة جنسا والنقطة التى هى طرف الخط  
والنقطة التى هى طرف الشكل المخروطى والنقطة التى تفرض فى وسط الخط  
انواعا مختلفة الحقايق مندرجة تحت جنس النقطة وكذا الوحدة وما تحتهما  
الوحدة الشخصية والوحدة النوعية والجنسية والفرضية انواعا مختلفة الحقايق  
مندرجة تحت جنس الوحدة واما بيان اندراجهما تحت جنس انهما من افراد



الكيف فيكونان نوعين اضافيين على مذهب البعض وكذا لزوم التركيب غير  
مضر كما عرفت واستدل الامام على ان بينهما عموما وخصوصا من وجه  
بان الماهيات اما بسائط او مركبات فان كانت بسائط فكل منها نوع حقيقي وليس  
بمضاف والا التركيب من الجنس والفصل وان كانت مركبات فهي لا يمتثل  
الى البسائط ويعود فيه ما ذكرناه فتأمل ( قال وليست انواعا حقيقية آه ) اي  
بالنسبة الى افرادها الحقيقية لا يقال الاجناس العالية بالقياس الى حصصها  
الموجودة في انواعها انواع حقيقية وليست بمضافة لانا نقول المراد بيان النسبة  
بحسب نفس الامر لا باعتبار العقل واللام يمكن اثبات وجود اضافي دون الحقيقي  
( قال المقول في جواب ما هو الدال بالمطابقة آه ) وجه الحصر ان السؤال بما هو  
انما يكون عن تمام الماهية والجواب المطابق له ان يكون تمام الماهية وتمام الماهية  
مدلول بالمطابقة البتة وذكره هنا لان اشخصار جرم المقول على قسمين موقوف  
على هذا ( قال واما جزؤه فان كان مذكورا آه ) هذا التقسيم مبني على كون  
الماهية مركبة اذ لا يمكن في الماهية البسيطة والمقول ح لا بد ان يكون مرادها  
من الجنس والفصل واجزاء الماهية قد تعدد باعتبار الاجناس القريبة والبعيدة  
والفصول القريبة والبعيدة وقد لا تعدد كما لا يكون للماهية الاجنس واحد  
وفصل واحد والدلالة الالتزامية معجورة فاما ان يكون اجزاء الماهية مذكورة  
بالجنس والفصل على طريق المطابقة او على طريق التضمن لا غير السيد  
يعني اذا سئل عن ماهية بما هي بيان للقصر المستفاد من ضمير الفصل وتعريف  
المسند المقتدان لقصر المسند على المسند اليه ، فلا يقال الهندي لانه صنف  
وهو مركب من الماهية وصنف عرضية كلية خاصة من الماهية فيكون الماهية  
مدلول بالتضمن ، فلا يقال الكاتب لانه عبارة عن لهذا لانه معنى زيد خارج  
عن مفهومه والدلالة عليه بالالتزام ، كل ذلك الاحتياط بمعنى عدم جواز  
الدلالة التضمني والالتزامي للاحتياط في الجواب المطابق للسؤال اذ في الدلالة  
التضمني يلزم ان يكون معنى آخر من المسؤول عنه حتى يتحقق التضمن فتح يجوز  
ان ينتقل من اللفظ الى ذلك المعنى الآخر وكذلك في الدلالة الالتزامية يجوز  
ان يكون لازم آخر من المسؤول عنه ويجوز ان ينتقل من اللفظ الى ذلك المعنى  
الآخر واما ما كان لا يتعين مطابقة الجواب للسؤال فيفوت المقوامات عن المق  
بمعونة القرينة وليس بمعبر لجواز خفاء القرينة عند السامع فهذا المقدار  
قصر ان يكون الجواب للسؤال بما هو لفظا دالا بالمطابقة على الماهية المسؤول

منها \* واما جزء المقول في جواب ما هو جواب عما يقال ما الفرق بين المقول  
 وجزء المقول حتى يعتبر في الاول المطابقة فقط وفي الثاني يحوز المطابقة  
 والتضمن بان جزء المقول كالحوان والناطق مدلوله معناهما في حالة الدلالة  
 المطابقة على المقول البتة لكونها مقصودة فلا يخ من ان يكون مدلولاً مطابقة  
 كمنى الحيوان بلفظ الحيوان او مدلولاً تضمنياً كجزء معنى الحيوان كالجسم والجسم  
 النامي وغير ذلك \* اذ لا محذور فيه لان جميع الاجزاء مقصودة واذا كان الجميع  
 مقصوداً حالة الدلالة المطابقة على جميع المقول لا يلتبس المقى بغير المقى انما  
 يلتبس لو كان المقى هو البعض بخلاف ان يدل التزاماً اذ ليس جميع المدلولات  
 الالتزامية مقصودة فيلتبس المقى بغيره مع عدم الاعتماد على القرينة \* فظهر  
 ان المطابقة معتبرة اى باعتبار كل المعنى وهو تمام المعنى وباعتبار جزء المعنى كمنى  
 الحيوان او الناطق للحيوان الناطق المقول في جواب ما الانسان \* والتضمن  
 محجور كلاً باعتبار كل معنى كالمقول في جواب ما هو معتبر جزء باعتبار جزء  
 المعنى ايضاً \* واما التعريفات فقد قيل ان التعريفات دالة على الماهية المركبة  
 سواء كان اجزاء الماهية بسائط او مركبات فيعتبر الدلالة المطابقة والتضمن  
 بالضرورة واما الالتزامى فمحجور عند البعض لمناسبة الغرض من التعريف  
 وهو التوضيح والاحتياط لازم فيه لكن الاولى جوازها مع ظهور القرينة اذ فرق  
 بين التعريف وبين الجواب بما هو اذ التوضيح المطابق يحصل بدلالة القرينة  
 الواضحة فلا يفوت المقى بخلاف الجواب اذ لا يطابق الجواب للسؤال اولا  
 الامع تدقيق النظر مع انه اصطلاح بناء على جواز خفاء القرينة ان لا يذكر الماهية  
 في جواب ما هو الا بلفظ دال بالمطابقة فهذا جواز استعمال الالفاظ المجازية  
 مع القرينة في التعريفات بناء على كثرة الاحتياج اليها وكثرة وقوعها في العبارات  
 ( قال اى بلفظ يدل عليه بالمطابقة آه ) التفسير لان ما به الذكر هو اللفظ اى  
 يذكر جزء معنى المقول بلفظ فالضمير في قوله واما جزؤه راجع الى معنى المقول  
 اما بالاستخدام او بتقدير المضاف كما يدل عليه دليل التمثيل وهو فان معنى الحيوان  
 وقوله الا تى كفهوم الجسم او النامي فعلى هذا التقسيم جزء معنى المقول ولا بد  
 ان يكون جزء لفظ المقول تبعاً كما في الكلى والجزئى \* ولا وجه لما قيل تلبس جزء  
 المقول باللفظ المذكور من قبيل تلبس الكلى بالجزئى لامن قيل تلبس المدلول  
 بالدال فتأمل \* السيد والمناسبة مرعية لاقتضاء الاصطلاح المناسبة بين  
 المعنيين وجه المناسبة ان الوقوع بمعنى الحصول اعم من ان يكون جزء اولا  
 فلا يقتضى التبعية بل الاستقلال والمدلول بالمطابقة يقتضى الاستقلال



والاصالة اما الدخول يقتضي الجزئية والتبعية والمدلول التضمني كذلك فيوجد  
 المناسبة بين المعنيين في كليهما وان كان لكل منهما مناسبة مع كل من المدلول  
 بالمطابقة والمدلول بالتضمن لاستلزام كل من الوقوع والدخول للاخر ( قال  
 الفصل له نسبة الى النوع آه ) حاصل هذا القول الفصل المنسوب لشيء اما  
 مقوم واما قسم لانه اما خارج عن ماهية الشيء او داخل فيها فان كان خارجا  
 وهو الاخص فقط يكون مقسما وان كان داخلا وهو اما اعم او مساويا ما كان  
 يكون مقوما لكل انواع لا بدله من الفصل المقوم وكل اجناس لا بدله من الفصل  
 المقسم اما النوع السافل يتمتع ان يكون له فصل وقسم والجنس العالي يجوز له  
 الفصل المقوم عند من سوغ تركب الماهية من امرين متساويين ولا يجوز عند  
 من لم يسوغ واما المتوسطات بين الجنس العالي وبين النوع السافل من  
 الاجناس والانواع لا بدلها من المقومات ومن المقسمات فتأمل السيد  
 قد يتوهم ان الناطق منلائم لتأليفهم ان التقسيم عبارة عن التفريق والتفصيل  
 سواء كان للكلى او للكلية وهذا يقتضي ان يكون حاصل القسمة شيئين فيساويهما  
 مع انه في الحقيقة بضم الفصل الى الجنس يحصل قسم واحد فقط فلا يصح  
 اسناد المقسم الى الفصل \* وكان من قال ان الناطق يقسم الحيوان يعني ان اسناد  
 التقسيم الى الناطق باعتبار الماهية لا بشرط شيء من الوجود والعدم كما يقال  
 الاجناس يترتب مع دخول الجنس المفرد فيها فكان الترتيب اعم من الوجود  
 والعدم لكن فرق بينهما اذ في الاول اعتبر في المسند اليه وفي الثاني في المسم  
 والحكم قابل لهما دون الاول ولهذا اتى بصيغة الثن ( قال والمتوسطات آه )  
 الظاهر ان المراد منها التي توسطت بين الجنس العالي وبين النوع السافل  
 فبحاجة الى ما وجهه الفاضل المحتشئ فتأمل السيد لم يذكر النوع العالي  
 لاندراج الاندراج لا يتصور الا في الكل والكلية وههنا ليس كذلك ويحتاج  
 الى حذف المضاف اي في حكم الجنس المتوسط او في ذكره لكون الجنس  
 المتوسط والنوع العالي قد تصادقا في شيء واحد فتغير ان بالاضافة الى  
 الفوق والتحت مع انه يجري علة الحكم فيهما بلافاتوت وكذا الجنس السافل  
 والنوع المتوسط واما النوع المفرد والجنس المفرد كالعقل على القولين والجنسان  
 والنوعان كاللون بالنسبة الى الكيف اذ الكيف جنس عال والون جنس سافل  
 تحته انواع معلوم بالمقايضة والمذكور بيان الاجناس والانواع المرتبة بمراتب  
 فالجنس المفرد والنوع المفرد كالجنس العالي والنوع السافل بعينهما الجريان

دليلهما فيها وكذا النوعان والجنسان فعليك التأمل \* السيد اراد بالعالى ههنا  
 الفوقانى ليكون شاملا على المتوسطات \* السيد وذلك لان العالى هذا يسان  
 ثبوت هذه المقدمة بانه لزم ثبوتها مما تقدم وان لم يصرح لان العالى لما كان مقوما  
 كان مقوم العالى مقوماله لان مقوم المقوم مقوم \* السيد اى جميع الفصول  
 المقومة له يعنى يراد بالجميع احاطة الفصول لاحاطة الفصول والاجناس معا كما  
 فى المقدمة السابقة لان الكلام فيها لان فى اصل الدعوى وهو كل فصل يقوم النوع  
 آه الموضوع فصل يقوم النوع العالى وفى العكس يكون الموضوع فصل يقوم  
 السافل فيكون المراد جميع الفصول بخلاف المقدمة السابقة لان عموم الجميع فيه  
 علم من قوله لان العالى مقوم السافل آه فعلى هذا برد السؤال \* فان قلت فعلى  
 هذا لا يلزم حاصل السؤال منع الملازمة بسند جواز ان يكون فى السافل امر آخر  
 يمتاز به عن العالى مثلا ان للانسان حيوانا داخلا فى ماهيته غير داخل فى الجسم  
 ولا فى الجسم النامى وبه يحصل الامتياز فلا يلزم من الاشتراك فى الفصول عدم  
 الفرق بينهما وحاصل الجواب ليس فى السافل وراء ماهية العالى الا الفصول  
 المقومة فاذا فرضت مشتركة ثبت اتحاد السافل والعالى اما الحيوان الداخلى  
 فى ماهية الانسان دون الجسم مثلا فليس وراء الجسم لانه عبارة عن الجسم  
 والفصول المقومة كالنامى والحساس والمتحرك بالارادة فاذا فرضت الاشتراك  
 فى الفصول المقومة يكون عين الجسم وقس عليه الاجناس الباقية \* فاذا  
 فرضت مشتركة اتحاد السافل والعالى لانه يحتمل ان فى الاجزاء تمامها والاتحاد  
 فى الاجزاء يستلزم الاتحاد فى الماهية هذا بيان فى السافل والعالى بواسطة  
 لظهور المراد فيهما ثم مثل بالانسان لكمال التوضيح ثم استدل على الوجه الكلى  
 الشامل سواء كان بالواسطة او لا بقوله فانه اذا ترتب آه فلا يغلب عليك شائبة  
 التكرار فتأمل ( قال ان نظر المنطقى اما فى القول الشاؤفى الجملة آه ) لان وظيفته  
 بيان الموصل الى المطالب تصوريا او تصديقا والموصل الى التصور هو القول  
 الشارح والموصل الى التصديق هو الجملة ( قال ولكل مقدمات يتوقف آه )  
 تجريد ومقدمات القول الشاؤفى الكليات الخمس ومقدمات الجملة القضاء واحكامها  
 ( قال ولما فرغ آه ) بيان وجه المناسبة بين الفصلين وصحة الملازمة فى مثله عادى  
 او مبنى على الالتزام المؤلف بيان المبادئ والمطالب ( قال قال القول الشاؤفى والمعرف  
 آه ) فيه اشارة الى ترادفهما وكذا المعرف والتعريف بناء على الاصطلاح  
 ومن مادة الشارح القاضل ان يبسط مقدمات فى اول المباحث فنعم العادة



اذ يحصل العلم اجالا على ما سلف ويرتبط اللاحق بالسابق ويسهل الفهم  
 والاضبط رحمه الله تعالى رحمة واسعة ( قال المعروف ما يستلزم تصور تصور  
 الشيء أه ) اي الاستلزام بالذات قبل فلا يرد النقض بالجزء الاخير من الحد التام  
 لان استلزامه بواسطة استلزامه التام الحد انتهى فيسبب بحث لان الجزء الاخير  
 وان كان علة لحصول المعرفة في الذهن في نفس الامر لا يكون جزءا من تصور بالذات  
 التامة لان لا يلزم من تصور تصور الشيء بداهة تصور تمام الحد غير تصور  
 الجزء العنصري مستقلا فتأمل \* السيداي ما يكون تصور بطريق الظاهر وهو سلا  
 الى تصور الشيء الغرض من هذا دفع الانتقاض وارجع على من سهر التعريف  
 بالملزومات بالنسبة الى لوازمها وبالمعرف بفتح الراء بناء على ان تصور الماهية  
 يستلزم تصور معرفتها وحاصل دفعه التقييد بطريق الظاهر الشهادة السابقة  
 وبقرينة المقام اذا لم يثبت في الفن عن دواعب التصورات والحدود ان  
 يرد على الجواب ان الانتقال من المعرفة الى المعرفة ليس بطريق الشر وهو  
 بل بطريق الضرورة واما الذي بالنظر وهو تخصيص ما في المعرفة بالمراد  
 الاولى وصورتها بالحركة السانية فاذا تم المعرفة مادة وصورتها خصائص الانتقال  
 دفعة كما قال في السلك الاول انه ينبغي الانتاج فان اريد بالاستلزام بطريق  
 النظر في تخصيصه يستلزم النقض بالملزومات الحاصلة بالشارع بالذات الاول  
 فان قيد بان يكون النظر في تخصيص ما هو المستلزم بالذات وهو ما في الجواب  
 ويمكن ان يقال المراد من الاستلزام ما يكون تصور المعرفة عين تصور المعرفة  
 بحيث لو فرض عدم احدهما عند وجود الآخر يكون العرض والمعرض  
 محالين معا اذا لم يستلزم من رب من الذاتيات والذاتى ما لا يتصور فهم  
 الذات قبل فهمه فيكون تصور الذاتيات عين تصور الذات بخلاف اللازم  
 اذ تصور ارتفاعه مع بقاء الماهية وان امتنع تحقق الماهية منفصلة عنه فالجميع  
 هو المتصور دون التصور بخلاف الذاتيات والذات في دفع الانتقاض  
 بالملزومات الى اللازم وبغيرها واما تمييز المعرفة بالاجمال والتفصيل وتقدم  
 علم المعرفة ذاتا لا ينضم العينية فتأمل وهذا القيد يقم بما تقدم في البحث  
 الثاني في بيان موضوع علم المنطق مذکور فيه صراحة فذكر ولا يلتزم  
 الى قيل وقال بان تصور المعرفة يستلزم التعريف بالذاتيات يستلزم التلازم  
 بين تصور المعرفة وتصور المعرفة لاتحاد الذات والذاتيات بالذات متغايرين  
 بالاعتبار فتح يستلزم تصور المعرفة تصور المعرفة بلا كلفة وقد ظن بعضهم

الانتقاض بالمعرف الاعم من كون تعريفه حدا اورسما فقال هذا الاستلزام  
 لان تصور المساهية قد يحصل بدون المعرف كتصورها بالوجه السابق  
 على الكسب \* السيد قدتين ان تصور الشيء يعني اذا كان الشيء المكتسب  
 مقصورا بالكنه لزم ان يكون المعرف له مكتسب اجزاؤه بالكنه لان تصور  
 الشيء بالكنه يقتضي احاطة جميع ذاتياته قريبا وبعيدا ولا يختلط فيه العرضي  
 واحاطة جميع الذاتيات قد يكون بذكرها تفصيلا او اجمالا كاحاطة جميع  
 ذاتيات الانسان بالحيوان والناطق فلا بد من تصور المعرف المكتسب بالكنه  
 ولا يحصل الحد التام بغير تصورات الاجزاء بالكنه اذ لو تصور بعضها  
 بالعرضي كان ذلك تصور الشيء بالرسم واذا تصور بوجه ذاتي كان ذلك  
 تصور الله بالحد الناقص اذ بناء على اتحاد العلم والمعلوم يكون تصور الشيء  
 بالوجه تصور ذلك الوجه وكان الحد مركبا من الذاتي وذاتي آخر فتأمل  
 ( قال لكان الاعم من الشيء والاخص منه الخ ) لانهما يفيد ان تصوره بوجه  
 العموم او بوجه الخصوص كالحيوان بالنسبة الى الانسان وبالعكس  
 ( قال ولكان مستدركا آه ) لعموم القيد الاول وشموله على جميع افراد المعرف  
 فلا حاجة الى هذا الامتياز لادخال الرسوم بخلاف القيد الثاني لاختصاصه  
 بالتعريف بالمساوي فلا يغني عن قيد تصور الشيء فلا وجه لما قيل حكم  
 بالادراك بناء على تأخير في الذكر والا فاللزام استدراك احدهما  
 \* السيد واعلم ان المتأخرين حاصله ان التعريف بالاعم والاخص لا يجوز  
 عند المتأخرين ويجوز عند المتقدمين مبنى غير المجوزين اعتبارهم في التعريف  
 كونه موصلا الى الكنه او كونه مبرزا عن جميع ماعداء ومبنى المجوزين عدم  
 الاعتبار المذكور بل الاعتبار فيه كونه موصلا الى تصور الشيء اما بالكنه  
 او بوجه مالم يكن الحق مع المتقدمين لان الغرض من المنطق بيان الموصل  
 الى التصور والتصديق والتصور اعم من ان يكون بالكنه او بوجه ماسواء  
 يميزه عن جميع ماعداء او عن بعضه فالتصورات الثلاث مكتسب قد يحتاج  
 الى الموصل فاوجه اختصاصه بالموصل الى التصورين واذا كان ذلك  
 التصور مجهولا فبأي شيء يكتسب فيحتاج الى الطريق آخر من الطريقين  
 المذكورين ١ من غير ان يوصل الى كنه هذا التقيد بناء على ان العام اذا قوبل  
 بالخاص يراد ما وراء الخاص وكلمة او للاتصال الحقيقي والرسم الكامل المركب  
 من جميع الذاتيات والعرضيات فيدخل في القسم الاول اذ هو موصل الى



الكندي مع امتيازهم عن جميع ما عداه اذ لما اريد بالعام ما وراء الخاص يكون العام  
 قسمين قسم في ضمن الخاص وقسم اخر مقابله بقيد مباين فلا وجه له ان  
 الرسم الكامل خارج عنده عن الاقسام وان صدق عليه امره في الرسم ولا  
 الى ما قبل اي من غير اشتراط ان يوصل الى كنهه فهو داخل في الرسم فانه  
 اوضح لمنع الخلو فتأمل . ولذلك حكى وابن الاثير والاختصاص لا يشترط ان لا يقبل  
 لا يصح التعليل للاختصاص لا امتيازهم عن جميع ما عداه ضرورة عدم وجوده  
 في اغياره لا نقول الامتياز لافراد المعرفة فالا غم لا يصلح لانه يراد به علم  
 افراد المعرفة وغيرها فلا يختص بها ولا يمتاز والاختصاص لا يشمل  
 الى جميع افراد المعرفة بل بعضها وان اختص بالافراد التي تشمل عليها  
 وامتازت به عن جميع اغياره لكن لا يمتاز الافراد التي لم يشمل عليها اذ ان كان  
 صفة لها حتى وجد فيها ولم يوجد في غيرها ويمتاز به فيصدق انه لا يكون  
 مميزا له عن جميع ما عداه اذ لم يمكن ان يكون الشيء محصورا لان العلم مطلقا  
 تصورا او تصديقا عبارة عن التميز او عن صفة يميز بها والتميز  
 امر نسبي يقتضي مميزا عن شيء وذلك الشيء اما جميع ما عداه او بعض ما عداه  
 ففهما يصلحان للتعريف فلا بد من ادخال موصلة في التعريف والا  
 لم ينحصر الموصول الى الطرفين او لم يبين المطلق مجموع قوايين انما كانت  
 السبب فقد عرفت ان ذلك غير واجب هذا اساره الى ان التعريف  
 على مذهب المتأخرين لكنه خلاف الحق قد ذكر في الجلال الى ابو الحسن  
 الفارابي في المدخل الاوسط بعد ذكر الحدود وما كان اعم من اسم الحيوان  
 كان ذلك حدانا قصاصم قال في الرسوم وما كان منها يفهم فتوحيث ان الشيء  
 ويساوي المفهوم عن اسم الشيء كان ذلك الشيء رسما او سلا وما ان  
 منها اعم او اخص كان ذلك الرسم رسما ناقصا هذا كلامه ولم يذكر في الحد  
 الاخص لعدم امكانه لان الحد لا يكون الا بالذاتي وهي لا تكون الا اعم  
 او مساويا مع ان الظاهر لا يعيد تميزا اصلا لان المباين نسبتته الى الما ان الاخر  
 كنسبته الى غيره وكنسبته المباين الاخر ايد فليفتتحصل التميز به علم  
 تعريفه اياه دون غيره ودون العكس ترجيح الاخر جميعا بان يكون بين  
 المتباينين خصوصية لان المباين ربما يكون له نسبة خاصة الى بعض ما عداه  
 لاجلها يمكن تعريفه به كالعلة والمعلول اذ بينهما ماسة ونسبة خاصة هي  
 العلية فتأمل ومن سوغ التعريف بالمباين فبني على ان سرور الله تعالى على

كون معرفته علة لمعرفة بالتى وهذه الحالة توجد بين العلة والمعلول اذ يكون  
 معرفة العلة سببا لمعرفة للمعلول ( قال ثم الم عرف اما ان يكون آه ) لما علم من  
 التعريف ان معرفة الم عرف علة لمعرفة الم عرف ولزم تقدم العلة على المعلول  
 يلزم له امور اربعة الاول كون الم عرف غير الم عرف فهو ما ولو بالاعتبار والا  
 لزم تقدم التى على نفسه والثانى ان لا يعرف بالم عرف والانتقدم على نفسه  
 بمرتبة او مراتب وهذا قد يعلم من الوجه الاول بادنى التأمل فلذا لم يتعرض  
 الش الىه والثالث كونه مساويا والاما ان يكون اعم او اخص او ميانا فاما كان  
 لا يلزم عليه المعرفة لمعرفة الم عرف والرابع ان يكون اجلى من الم عرف لانه  
 اسبق وجودا الى العقل فيكون او ضح عنده \* السيد هذا موقوف على ان يكون  
 يعنى صدق هذه القضية على وجه الكلى موقوف على امرين فلا ينافى التوقف  
 مع كون بعض الخاص مستلزما للعام باللازم البين بالمعنى الاخص والغرض  
 من هذا منع تمامية التقريب اذ الدعوى ان لا يكون الاخص معرفا مطلقا  
 حدا كان اورسما والدليل يجرى بالنسبة الى الحدية فقط ويمكن التفصى عنه  
 بان الدليلين المسوقين للاخفوية ملحوظان من حيث المجموع والاول ناظر  
 الى الحدية والثانى الى الرسمية فتأمل \* السيد واما بحسب الوجود الذهني  
 فلا اذجازان يعقل الخاص هذا ظاهر اذا كان العام عرضا واما اذا كان ذاتيا  
 فكما ذكره الشيخ الرئيس فى الشفاء يجوز ان يخطر بالبال النوع ولا يلتفت  
 الذهن الى الجنس ( قال وبالعكس آه ) اى العكس اللغوى او لعكس المصطلح  
 المتحقق فى ضمن الكلية فتأمل ( قال وهذا المعنى ملازم آه ) يعنى نبت الزوم  
 من الطرفين وكذا فى تفسير المنع ولم يعبر بالعينية لانهما وان اتحدا مالا لكنهما  
 متغايران بالتعبارة \* السيد على طريقة القدماء وهو جعل نقبض المحمول  
 موضوعا ونقبض الموضوع محمولا مع البقاء فى الحكم والكيف السيدان المق  
 بيان المناسبة جواب عما يرد بان وجه تسمية الحد جار فى الرسم ايضا فينبغى  
 ان يسمى به وحاصل الجواب ان وجه التسمية ليس من قبيل المصححات حتى  
 يقال يصح هذا كما يصح الاخر بل من قبيل بيان المناسبة بين المعنى الاصطلاحي  
 وبين المعنى اللغوى وهو مرجح للنقل فلا يقتضى الاطراد \* واعلم ان ارباب  
 العربية والاصول يعنى لما علم اصطلاح المنطقى فى حق الحدود والرسوم اراد  
 ان يذبه الى تخالف الاصطلاح العربية والاصول الاصطلاحى المنطقى حتى  
 لا يقع من عرف هذا فى الخطاء والغفلة بسبب عدم التفرقة بين الاصطلاحين



ويعرف من وقع فيه بهذا السبب \* واعلم ايضا ان الحقائق الوجودية  
صدر كلا الباحثين بصيغة التنبه للاهتمام بشأن الجسوت المتعددة وفي الواقع  
ونفس الامر يقع كثير في الخطاء بعدم التفرقة وحاصل التنبه الى ان الحكم  
بالحدود والرسوم في الحقائق الوجودية على سبيل التهرب لا التحقيق مصدر  
الوصلة الى الذاتيات والتميز بينها وبين العرضيات بحيث يسهل معرفة العبرة  
الى التميز واما المفهومات الاعتبارية كالمعاني اللغوية الالهية فالاسمية  
فامرها سهل على ما بينه ويعلم من هذا التقرير والتحقيق ان التهرب  
الواقعة في العلوم العربية والاصول والمناقب وبعض العلوم الحسية المادية  
فيها الاصطلاحات المحكمة من قبل الحدود الالهية لان العرضيات فيها  
الاصطلاحات قلما يقصدون بها تحقيق الذاتيات للحقائق الوجودية وهي  
ما لا يكون باعتبار الاعتبار فتشمل للامور الوجودية بحسب الامر نفسه سواء  
كانت موجودة في الاعيان او في الازدهار كالانسان والوحوش والنباتات  
من الممكن والواجب ( قال فالحال التام ما يتركب من الجنس والصفة )  
اي يتركب بعضها مع بعض على ما ينبغي فلو كان مرادى او مرادى تسمى  
آخر لم يكن معه حقيقيا تاما لفقد صورته وقد اشتهر من ارباب الفلاس  
ان الجنس والفصل جزآن ماديا للحد والهيئة العارضة من سببها  
عليه صورته فلو عكس فانت الصورة وانقلب حدان فانهما ليسا  
اذا التاما افاد كنه الذات اذ لا جرم له غيرهما نعم تفديدهما في الوجود  
المبهم او لا سم يحصل بما يتخالف اليه ثانيا ولابد في مطابقتها لادان  
احتمالهما وما يتبعه من الهيئة على انه لازم خارج واما المراد من التسمية  
المساوية وان كان حدا على قول لكن لما لم يثبت في الحقيقة في الوجود  
ان الحد التام قد يتركب من غير الجنس والفصل فان المراد بالمرادى هو  
كنهه بحمل حقيقة اجرائه في العقل كما في الايت فان هذه الجدران  
والهيئة المخصوصة فكانهم لم يعتبروه ادليس للمساعدة في تميز  
الاجزاء الخارجية بخلاف الاجزاء المحمولة وان المساعدة كمالها في  
باعطاء قواعد تميز بها تلك الاجزاء عن العرضيات وبعبارة اخرى  
من التعريف ادراك الكليات المرسمة في العقل دون الجزئيات المتعددة في  
الآلات على ما هو المشهور والمراد من الاجزاء الخارجية انما هي  
بالحواس الظاهرة او الباطنة اذ كل ما هو موجود في الخارج فهو من الحواس

ولا طريق الى ادراك المتتخص الا طريق الحس ( قال لا يقال ههنا اقسام آه )  
يعنى يصدق عليها تعريف الم عرف الذى هو المقسم هنالك مع انها خارج  
عن الاقسام وحاصل الجواب تسليم دخولها فى المقسم وعدم دخولها  
فى الاقسام لعدم الاعتبار بناء على ان الغرض من التعريف لا يحصل منها  
اذا الغرض الاطلاع والتميز ولا يحصل شئ منهما بهذه الاقسام \* السيد والعرض  
العام قد يفيد التميز الثانى اذا جعل آلة لمعرفة شئ لكن يرد ان العرض له جهة  
الخاصة مثلا الماشى عرض للانسان وخاصة للحيوان وتميزه للانسان عن  
بعض الاغيار ليس من جهة عمومه بل من جهة خصوصه للحيوان حاصل هذا  
البحث منع لقوله العرض العام لا يفيد شيئا منها \* فان قلت المعتبر هو التميز الاول  
بأبواب المقدمة المهمة بتخصيص التميز بناء على ظاهر التعريف \* قلت قد عرفت  
آه حاصله ابطال الاشتراط بناء على القول السابق منه وهو قوله والصواب  
ان المعتبر آه وعلى تقدير تسليم الاشتراط لا يثبت به ان لا يكون العرض العام جزء  
من الم عرف مع انه المط لا ويتم التقريب \* فالصواب ان المركب يعنى ان هذه  
الاقسام تفيد فائدة وهى كمال التميز الذى لا يحصل بدون اختلاط هذه العريضات  
مع ان التميز من السكى المشكك وقد يتفاوت بحال السامع والطالب اذ يقتضى  
المقام كمال التميز فيحتاج الى هذه الاختلاط وهذه الاقسام الثلاثة تدخل فى الرسم  
الناقص لارساله بدون قيد مخصوص يميزه عن هذه الاقسام واما بيان المحشى  
يقتضى ان يكون احدهما رسما ناقصا والباقي حدا ناقصا فتأمل ( قال فنهى  
التعريف بما يساويه آه ) لما علم من اشتراط التعريف بكونه اجلى انه لا يكون مساويا  
فى المعرفة ولا خفى اذ لو تحقق احدهما اتقى الشرط صرح بذلك تنبيهها للاحتراز  
عن جميع مسافة ما يشترط فى صحة التعريف فعلى هذا المراد من المساواة فى  
المعرفة ان لا يكون معرفة الم عرف حاصلة قبل حصول معرفة الم عرف ولا معها  
ولا يكون اخفى منه سواء كان المساواة فى المعرفة ضرورة كالتضايقين كالاب  
والابن او عادية كالتضادين مثل السواد والبياض او نادرا اتفاقيا بالنظر الى  
من يعرف له والمراد بكون الم عرف اخفى من الم عرف ان يكون ابعده من المعرفة  
منه بالنظر الى من يعرف له سواء كان ضروريا او عاديا او نادرا اتفاقيا ( قال واما  
اللفظية فانما يتصور آه ) هذه الامور الثلاثة المتعلقة باللفظ نقصان فى المادة  
اذ من حقها ان يدل عليها بالفاظ ظاهرة الدلالة وهذه نهاية مرتبة فى الرداءة  
كما فى العسارة فان الالفاظ الغريبة لا يفهم منها شئ فيحتاج الى تفسيرها



فيطول المسافة ويختلف حالها بحسب قوم والمجارية لا فرقة  
ظاهرة في غير المقصود فيتبادر الفهم اليه فيقع الجمل والتمثيل  
معينة لا بعدها يتردد بين الحق وغيره فلا يتبين هو الـ  
غيره الحمد لله الذي اكرمني بالاتمام والهمم السواب  
ربنا لا تزغ قلوبنا بعد اذ هديتنا وحبنا  
من لدنك رحمة انك

انت الوهاب

قد تم طبع هذه الحاشية المرغوبة المقبولة بين الطلاب \* مؤيد الله  
الوهاب \* للفاضل الكامل السيد محمد المشهور بارزني مفتي راب  
اكرمه الله تعالى بالحسنى وزياده \* على التسميات من  
فن المنطق بمطبعة الشركة الصحافية  
لسنة ثمانى وليمائة  
والف



















